



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام

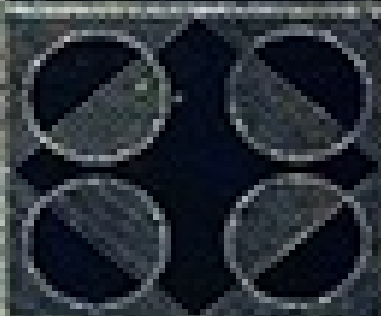


عليه  
صلى الله عليه وسلم

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir



# مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَمًا

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

بَابُ

السُّبْحِ وَالْمَدِينَةِ الْقَائِمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدِينَةُ الْقَائِمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

مجهول ( بی جا ، بی نا )

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

## الفهرس

٥	الفهرس
٢٦	تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى (محمد كاظم يزدى) المجلد الرابع
٢٦	اشاره
٢٦	تتمه كتاب الصلاه
٣٢	تتمه فصل فى الجماعه
٣٢	فصل فى أحكام الجماعه
٣٢	اشاره
٣٢	مسأله ١:الأحوط ترك المأموم القراءه فى الركعتين الاوليين من الإخفاتييه إذا كان فيهما مع الإمام
٣٥	مسأله ٢:لا فرق فى عدم السماع بين أن يكون من جهه البعد أو من جهه كون المأموم أصم
٣٦	مسأله ٣:إذا سمع بعض قراءه الإمام فالأحوط الترك مطلقا
٣٦	مسأله ٤:إذا قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنه صوته لا تبطل صلاته
٣٦	مسأله ٥:إذا شك فى السماع و عدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك
٣٦	مسأله ٦:لا يجب على المأموم الطمأنينه حال قراءه الإمام و إن كان الأحوط ذلك
٣٦	مسأله ٧:لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام فى الأفعال
٣٨	مسأله ٨:وجوب المتابعه تعبدى و ليس شرطا فى الصحه
٣٨	مسأله ٩:إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهوا أو لزعم رفع الإمام رأسه
٣٩	مسأله ١٠:لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهوا ثم عاد إليه للمتابعه
٣٩	مسأله ١١:لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام فى السجده فتخيل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعه
٤٠	مسأله ١٢:إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمدا لا يجوز له المتابعه
٤٢	مسأله ١٣:لا يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام فى الأقوال
٤٣	مسأله ١٤:لو أحرم قبل الإمام سهوا أو بزعم أنه كبر كان منفردا
٤٣	مسأله ١٥:يجوز للمأموم أن يأتى بذكر الركوع و السجود أزيد من الإمام
٤٣	مسأله ١٦:إذا ترك الإمام جلسه الاستراحه لعدم كونها واجبه عنده
٤٣	مسأله ١٧:إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت فى ركعه لا قنوت فيها

- مسأله ١٨: لا يتحمل الإمام عن المأموم شيئا من أفعال الصلاة غير القراءة في الأولتين إذا اتتم به فيهما ..... ٤٣
- مسأله ١٩: إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمل عنه القراءة فيها ..... ٤٤
- مسأله ٢٠: المراد بعدم إمهال الإمام المجوز لترك السوره ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها ..... ٤٧
- مسأله ٢١: إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له في قراءتها فقرأها و لم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته ..... ٤٧
- مسأله ٢٢: يجب الإخفات في القراءة خلف الإمام و إن كانت الصلاة جهريه ..... ٤٧
- مسأله ٢٣: المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد في الثانيه منه الثالثه للإمام ..... ٤٩
- مسأله ٢٤: إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة معه قبل ركوعه ..... ٥٠
- مسأله ٢٥: إذا حضر المأموم الجماعه و لم يدر أن الإمام في الاوليين أو الأخيرتين ..... ٥٠
- مسأله ٢٦: إذا تخيل أن الامام في الاوليين فترك القراءة ثم تبين أنه في الأخيرتين ..... ٥١
- مسأله ٢٧: إذا كان مشغلا بالنافله فاقبضت الجماعة و خاف من إتمامها عدم إدراك الجماعة ..... ٥١
- مسأله ٢٨: الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضه إلى النافله لإدراك الجماعة بين كون الفريضه التي اشتغل بها ثنائيه أو غيرها ..... ٥٣
- مسأله ٢٩: لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعة الثانية أو الثالثه مثلا فذكر أنه ترك من الركعة السابقه سجده أو سجدتين أو تشهدا أو نحو ذلك ..... ٥٤
- مسأله ٣٠: يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحيه قبل تحريم الإمام ..... ٥٤
- مسأله ٣١: يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الظنيه المتعلقة بالصلاه ..... ٥٤
- مسأله ٣٢: إذا علم المأموم بطلان صلاه الإمام من جهه من الجهات ككونه على غير وضوء أو تاركا لركن أو نحو ذلك ..... ٦٠
- مسأله ٣٣: إذا رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفو عنها لا يعلم بها الإمام ..... ٦٠
- مسأله ٣٤: إذا تبين بعد الصلاه كون الإمام فاسقا أو كافرا أو غير متطهر ..... ٦٠
- مسأله ٣٥: إذا نسي الإمام شيئا من واجبات الصلاه و لم يعلم به المأموم صحت صلاته ..... ٦١
- مسأله ٣٦: إذا تبين للإمام بطلان صلاته من جهه كونه محدثا أو تاركا لشرط أو جزء ركن أو غير ذلك ..... ٦٢
- مسأله ٣٧: لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهدا و ليس بمجتهد مع كونه عاملا برأيه ..... ٦٢
- مسأله ٣٨: إذا دخل الإمام في الصلاه معتقدا دخول الوقت و المأموم معتقد عدمه أو شك فيه ..... ٦٣
- فصل في شرائط إمام الجماعة ..... ٦٤
- اشاره ..... ٦٤
- مسأله ١: لا بأس بإمامه القاعد للقاعدين، و المضطجع لمثله ..... ٦٤
- مسأله ٢: لا بأس بإمامه المتيمم للمتوضئ، و ذى الجبيره لغيره ..... ٦٥
- مسأله ٣: لا بأس بالاقتداء بمن لا يحسن القراءة في غير المحل ..... ٦٥

- مسألة ٤: لا يجوز إمامه من لا يحسن القراءة لمثله إذا اختلفا في المحل الذي لم يحسنه ..... ٦٥
- مسألة ٥: يجوز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح ..... ٦٦
- مسألة ٦: لا يجب على غير المحسن الائتمام بمن هو محسن ..... ٦٧
- مسألة ٧: لا يجوز إمامه الأخرس لغيره ..... ٦٧
- مسألة ٨: يجوز إمامه المرأة لمثلها ..... ٦٧
- مسألة ٩: يجوز إمامه الخنثى للأنثى ..... ٦٩
- مسألة ١٠: يجوز إمامه غير البالغ لغير البالغ ..... ٦٩
- مسألة ١١: الأحوط عدم إمامه الأجدم و الأبرص و المحدود بالحد الشرعى بعد التوبه و الأعرابي إلا لأمثالهم بل مطلقا ..... ٦٩
- مسألة ١٢: العدالة ملكه الاجتناب عن الكبائر و عن الإصرار على الصغائر ..... ٧٢
- مسألة ١٣: المعصية الكبيرة هي كل معصية ورد النص بكونها كبيرة ..... ٧٢
- مسألة ١٤: إذا شهد عدلان بعداله شخص كفى في ثبوتها ..... ٧٢
- مسألة ١٥: إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعداله بعدالته و حصل الاطمئنان ..... ٧٣
- مسألة ١٦: الأحوط أن لا يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم العداله ..... ٧٣
- مسألة ١٧: الإمام الراتب في المسجد أولى بالإمامه من غيره ..... ٧٤
- مسألة ١٨: إذا تشاخ الأئمه رغبه في ثواب الإمامه لا لغرض دنيوى رجح من قدمه المأمومون جميعهم ..... ٧٥
- مسألة ١٩: الترجيحات المذكوره إنما هي من باب الأفضليه و الاستحباب لا على وجه اللزوم و الإيجاب ..... ٧٥
- مسألة ٢٠: يكره إمامه الأجدم و الأبرص و الأغلف المعذور في ترك الختان ..... ٧٦
- فصل في مستحبات الجماعه و مكروهاتها ..... ٧٨
- اشاره ..... ٧٨
- مسألة ١: يجوز لكل من الإمام و المأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر بأن كان مقصرا و الآخر متما ..... ٨١
- مسألة ٢: إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه السجدين أو واحده ..... ٨١
- مسألة ٣: إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام و شك في حال القيام أنه في الرابعه أو الثالثه ..... ٨٢
- مسألة ٤: إذا رأى من عادل كبيره لا يجوز الصلاه خلفه ..... ٨٢
- مسألة ٥: إذا رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو من النوافل ..... ٨٣
- مسألة ٦: القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهوا زيادته مره واحده في كل ركعه ..... ٨٣
- مسألة ٧: إذا كان الإمام يصلى أداء أو قضاء يقينيا و المأموم منحصرًا بمن يصلى احتياطيا ..... ٨٤

- مسأله ۸: إذا فرغ الإمام من الصلاة و المأموم في التشهد أو في السلام الأول لا يلزم عليه نيه الانفراد ..... ۸۵
- مسأله ۹: يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقوم بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام ..... ۸۵
- مسأله ۱۰: لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءه الإمام في الركعتين الأولىين من الجهريه ..... ۸۵
- مسأله ۱۱: إذا عرف الإمام بالعداله ثم شك في حدوث فسقه ..... ۸۶
- مسأله ۱۲: يجوز للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم إلى الصف السابق ..... ۸۶
- مسأله ۱۳: يستحب انتظار الجماعه إماما أو مأموما ..... ۸۶
- مسأله ۱۴: يستحب الجماعه في السفينه الواحده و في السفن المتعدده للرجال و النساء ..... ۸۶
- مسأله ۱۵: يستحب اختيار الإمامه على الاقتداء ..... ۸۶
- مسأله ۱۶: لا بأس بالاقتناء بالعبد إذا كان عارفا بالصلاه و أحكامها ..... ۸۶
- مسأله ۱۷: لأحوط ترك القراءه في الأولىين من الإخفاتيهِ ..... ۸۷
- مسأله ۱۸: يكره تمكين الصبيان من الصف الأول ..... ۸۷
- مسأله ۱۹: إذا صلى منفردا أو جماعه و احتمل فيها خلافا في الواقع و إن كانت صحيحه في ظاهر الشرع ..... ۸۷
- مسأله ۲۰: إذا ظهر بعد إعاده الصلاه جماعه أن الصلاه الأولى كانت باطله ..... ۸۸
- مسأله ۲۱: في المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوي التدب لا الوجوب ..... ۸۸
- فصل في الخلل الواقع في الصلاه ..... ۹۰
- اشاره ..... ۹۰
- مسائل ..... ۹۰
- مسأله ۱: الخلل إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو اضطرار أو إكراه أو بالشك ..... ۹۰
- مسأله ۲: الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاه بأقسامه ..... ۹۱
- مسأله ۳: إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلا بالحكم ..... ۹۲
- مسأله ۴: لا فرق في البطلان بالزياده العمديه بين أن يكون في ابتداء النيه أو في الأثناء ..... ۹۳
- مسأله ۵: إذا أخلّ بالطهاره الحديثيه ساهيا بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم بطلت صلاته ..... ۹۴
- مسأله ۶: إذا صلى قبل دخول الوقت ساهيا بطلت ..... ۹۴
- مسأله ۷: إذا أخلّ بالطهاره الخبيثيه في البدن أو اللباس ساهيا بطلت ..... ۹۵
- مسأله ۸: إذا أخلّ بستر العوره سهوا فالأقوى عدم البطلان و إن كان هو الأحوط ..... ۹۶
- مسأله ۹: إذا أخلّ بشرائط المكان سهوا فالأقوى عدم البطلان ..... ۹۶



- مسألة ١٠: إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إما لنجاسته أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلاة ..... ٩٦
- مسألة ١١: إذا زاد ركعه أو ركوعاً أو سجدة من ركعه أو تكبيره ..... ٩٦
- مسألة ١٢: يستثنى من بطلان الصلاة بزياده الركعه ما إذا نسي المسافر سفره أو نسي أن حكمه القصر ..... ١٠٠
- مسألة ١٣: لا فرق في بطلان الصلاة بزياده ركعه بين أن يكون قد تشهد في الرابعه ثم قام إلى الخامسه أو جلس بمقدارها كذلك أو لا ..... ١٠٠
- مسألة ١٤: إذا سهواً عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه بطلت صلاته ..... ١٠٠
- مسألة ١٥: لو نسي السجدين و لم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعه التاليه بطلت صلاته ..... ١٠٠
- مسألة ١٦: لو نسي النيه أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته ..... ١٠١
- مسألة ١٧: لو نسي الركعه الأخيره فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام و أتى بها ..... ١٠٢
- مسألة ١٨: لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته ..... ١٠٤
- مسألة ١٩: لو كان المنسى الجهر أو الاخفات لم يجب التدارك ..... ١١٣
- فصل في الشك ..... ١١٤
- اشاره ..... ١١٤
- مسألة ١: إذا شك في أنه هل صلى أم لا ..... ١١٤
- مسألة ٢: إذا شك في فعل الصلاة و قد بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت أو لا؟ ..... ١١٨
- مسألة ٣: لو ظنّ فعل الصلاة فالظاهر أن حكمه حكم الشك ..... ١١٨
- مسألة ٤: إذا شك في بقاء الوقت و عدمه يلحقه حكم البقاء ..... ١١٨
- مسألة ٥: لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا ..... ١١٨
- مسألة ٦: إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر و لم يدر المعين منها ..... ١١٩
- مسألة ٧: إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت و نسي الاتيان بها ..... ١٢٠
- مسألة ٨: حكم كثير الشك في الاتيان بالصلاه و عدمه حكم غيره ..... ١٢٠
- مسألة ٩: إذا شك في بعض شرائط الصلاة فإما أن يكون قبل الشروع فيها أو في أثناءها أو بعد الفراغ منها ..... ١٢٠
- مسألة ١٠: إذا شك في شيء من أفعال الصلاة ..... ١٢١
- مسألة ١١: الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاة المختار ..... ١٢٣
- مسألة ١٢: لو شك في صحه ما أتى به و فساده لا في أصل الإتيان ..... ١٢٥
- مسألة ١٣: إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به ثم تبين بعد ذلك أنه كان أتى به ..... ١٢٦
- مسألة ١٤: إذا شك في التسليم ..... ١٢٦

- مسأله ١٥: إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا ----- ١٢٦
- مسأله ١٦: إذا شك و هو في فعل في أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمه أم لا ----- ١٢٧
- فصل في الشك في الركعات ----- ١٣٠
- اشاره ----- ١٣٠
- مسأله ١: الشكوك الموجهه لبطلان الصلاه ثمانية ----- ١٣٠
- مسأله ٢: الشكوك الصحيحه تسعه في الرباعيه ----- ١٣٠
- مسأله ٣: الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسعه موجب للبطلان ----- ١٣٤
- مسأله ٤: لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه بل لا بدّ من التروى ----- ١٣٥
- مسأله ٥: المراد بالشك في الركعات تساوى الطرفين ----- ١٣٥
- مسأله ٦: في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجديتين ----- ١٣٧
- مسأله ٧: في الشك بين الثلاث و الأربع و الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدتين من الركعه السابقه ----- ١٣٧
- مسأله ٨: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع ----- ١٣٧
- مسأله ٩: لو تردد في أن الحاصل له ظن أو شك كما يتفق كثيرا لبعض الناس كان ذلك شكا ----- ١٣٨
- مسأله ١٠: لو شك في أن شكه السابق كان موجبا للبطلان أو للبناء ----- ١٤٢
- مسأله ١١: لو شك بعد الفراغ من الصلاه أن شكه هل كان موجبا للركعه ----- ١٤٤
- مسأله ١٢: لو علم بعد الفراغ من الصلاه أنه طرأ له الشك في الأثناء لكن لم يدر كيفيته من رأس ----- ١٤٥
- مسأله ١٣: إذا علم في أثناء الصلاه أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين و الثلاث مثلا ----- ١٤٥
- مسأله ١٤: إذا عرض له أحد الشكوك و لم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسأله أو نسيانها ----- ١٤٦
- مسأله ١٥: لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر فالأقوى عدم وجوب شيء عليه ----- ١٤٦
- مسأله ١٦: إذا شك بين الثلاث و الأربع أو بين الاثنتين و الأربع ثم بعد الفراغ انقلب شكه إلى الثلاث و الخمس و الاثنتين و الخمس ----- ١٤٩
- مسأله ١٧: إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث ثم شك بين الثلاث البنائى و الأربع فهل يجرى عليه حكم الشكين ----- ١٤٩
- مسأله ١٨: إذا شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع ثم ظن عدم الأربع ----- ١٥٠
- مسأله ١٩: إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث و أتى بالرابعه ----- ١٥٠
- مسأله ٢٠: إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلى جالسا من جهه العجز عن القيام ----- ١٥٠
- مسأله ٢١: لا يجوز في الشكوك الصحيحه قطع الصلاه و استثناها ----- ١٥١
- مسأله ٢٢: في الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه و أتم الصلاه ثم تبين له موافقه للواقع ففي الصحه وجهان ----- ١٥٤

- مسألة ٢٣: إذا شك بين الواحد و الاثنتين مثلا و هو فى حال القيام ..... ١٥٥
- مسألة ٢٤: قد مر سابقا أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى ..... ١٥٥
- مسألة ٢٥: لو كان المسافر فى أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر و شك فى الركعات ..... ١٥٦
- مسألة ٢٦: لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على ما هو وظيفته و أتم الصلاه ثم مات قبل الإتيان بصلاه الاحتياط ..... ١٥٨
- فصل فى كيفية صلاه الاحتياط ..... ١٦٠
- اشاره ..... ١٦٠
- مسألة ١: يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات من الشرائط ..... ١٦٠
- مسألة ٢: حيث إن هذه الصلاه مردده بين كونها نافله أو جزءا أو بمنزله الجزء فىراعى فيها جهه الاستقلال و الجزئيه ..... ١٦٠
- مسألة ٣: إذا أتى بالمنافى قبل صلاه الاحتياط ثم تبين له تماميه الصلاه لا يجب إعادتها ..... ١٦٢
- مسألة ٤: إذا تبين قبل صلاه الاحتياط تماميه الصلاه لا يجب الإتيان بالاحتياط ..... ١٦٢
- مسألة ٥: إذا تبين بعد الإتيان بصلاه الاحتياط تماميه الصلاه تحسب صلاه الاحتياط نافله ..... ١٦٢
- مسألة ٦: إذا تبين بعد إتمام الصلاه قبل الاحتياط أو بعدها أو فى أثنائها زياده ركعه ..... ١٦٢
- مسألة ٧: إذا تبين بعد صلاه الاحتياط نقصان الصلاه فالظاهر عدم وجوب إعادتها ..... ١٦٢
- مسألة ٨: لو تبين بعد صلاه الاحتياط نقص الصلاه أزيد مما كان محتملا ..... ١٦٢
- مسألة ٩: إذا تبين قبل الشروع فى صلاه الاحتياط نقصان صلاته لا تكفى صلاه الاحتياط ..... ١٦٤
- مسألة ١٠: إذا تبين نقصان الصلاه فى أثناء صلاه الاحتياط ..... ١٦٤
- مسألة ١١: لو شك فى إتيان صلاه الاحتياط بعد العلم بوجوبها عليه ..... ١٦٧
- مسألة ١٢: لو زاد فيها ركعه أو ركنا و لو سهوا بطلت و وجب عليه إعادتها ..... ١٦٨
- مسألة ١٣: لو شك فى فعل من أفعالها ..... ١٦٨
- مسألة ١٤: لو شك فى أنه هل شك شكيا يوجب صلاه الاحتياط أم لا بنى على عدمه ..... ١٦٨
- مسألة ١٥: لو شك فى عدد ركعاتها فهل يبنى على الأكثر إلا أن يكون مبطلا فيبنى على الأقل أو يبنى على الأقل مطلقا؟ ..... ١٦٩
- مسألة ١٦: لو زاد فيها فعلا من غير الأركان أو نقص فهل عليه سجدة السهو أو لا؟ ..... ١٦٩
- مسألة ١٧: لو شك فى شرط أو جزء منها بعد السلام لم يلتفت ..... ١٧٠
- مسألة ١٨: إذا نسيها و شرع فى نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك فتذكر فى أثنائها قطعها و أتى بها ..... ١٧٠
- مسألة ١٩: إذا نسى سجده واحده أو تشهدا فيها قضاها بعدها على الأحوط ..... ١٧١
- فصل فى حكم قضاء الأجزاء المنسيه ..... ١٧٢

- إشاره ..... ١٧٢
- مسألة ١: قد عرفت سابقا أنه إذا ترك سجده واحده و لم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاة ..... ١٧٢
- مسألة ٢: يشترط فيهما جميع ما يشترط في سجود الصلاة و تشهدا من الطهاره و الاستقبال و ستر العوره و نحوها ..... ١٧٦
- مسألة ٣: لو فصل بينهما و بين الصلاة بالمنافى عمدا و سهوا كالحديث و الاستدبار ..... ١٧٧
- مسألة ٤: لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الاتيان بهما ..... ١٧٧
- مسألة ٥: إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب ما عدا وضع الجبهه في سجود الصلاة لا يجب قضاؤه ..... ١٧٨
- مسألة ٦: إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضائي و أمكن تداركه فعله ..... ١٧٨
- مسألة ٧: لو تعدد نسيان السجده أو التشهد أتى بهما واحده بعد واحده ..... ١٧٨
- مسألة ٨: لو كان عليه قضاء سجده و قضاء تشهد فالأحوط تقديم السابق منهما في الفوائت على اللاحق ..... ١٧٩
- مسألة ٩: لو كان عليه قضاؤهما و شك في السابق و اللاحق احتاط بالتركرار ..... ١٨٠
- مسألة ١٠: إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا لم يلتفت و لا شيء عليه ..... ١٨٠
- مسألة ١١: لو كان عليه صلاه الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد فالأحوط تقديم الاحتياط ..... ١٨٠
- مسألة ١٢: إذا سها عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهه في سجده القضاء فالظاهر عدم وجوب إعادتها ..... ١٨٠
- مسألة ١٣: لا يجب الاتيان بالسلام في التشهد القضائي ..... ١٨١
- مسألة ١٤: لا فرق في وجوب قضاء السجده و كفايته عن إعاده الصلاة بين كونها من الركعتين الأولتين و الأخيرتين ..... ١٨٢
- مسألة ١٥: لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما ثم بعد الفراغ من الصلاة انقلب اعتقاده شكاً ..... ١٨٢
- مسألة ١٦: لو كان عليه قضاء أحدهما و شك في إتيانه و عدمه وجب عليه الاتيان به ما دام في وقت الصلاة ..... ١٨٢
- مسألة ١٧: لو شك في أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين ..... ١٨٣
- مسألة ١٨: لو شك في أن الفائت منه سجده أو غيرها من الأجزاء الواجبه التي لا يجب قضاؤها و ليست ركناً أيضاً ..... ١٨٣
- مسألة ١٩: لو نسي قضاء السجده أو التشهد و تذكر بعد الدخول في نافله جاز له قطعها و الاتيان به ..... ١٨٣
- مسألة ٢٠: لو كان عليه قضاء أحدهما في صلاه الظهر و ضاق وقت العصر فإن أدرك منها ركعه وجب تقديمهما ..... ١٨٤
- فصل في موجبات سجود السهو و كفيته و أحكامه ..... ١٨٦
- إشاره ..... ١٨٦
- مسألة ١: يجب سجود السهو لأمر ..... ١٨٦
- مسألة ٢: يجب تكرره بتكرر الموجب ..... ١٩٤
- مسألة ٣: إذا سها عن سجده واحده من الركعه الاولى مثلا و قام و قرأ الحمد و السوره ..... ١٩٥

- مسألة ٤: لا يجب فيه تعيين السبب و لو مع التعدد ..... ١٩٥
- مسألة ٥: لو سجد للكلام فبان أن الموجب غيره ..... ١٩٥
- مسألة ٦: يجب الاتيان به فوراً ..... ١٩٥
- مسألة ٧: كيفيته أن ينوي و يضع جبهته على الأرض أو غيرها مما يصح السجود عليه ..... ١٩٦
- مسألة ٨: لو شك في تحقق موجبه و عدمه لم يجب عليه ..... ١٩٧
- مسألة ٩: لو شك في إتيانه بعد العلم بوجوبه وجب ..... ١٩٧
- مسألة ١٠: لو اعتقد وجوب الموجب ثم بعد السلام شك فيه لم يجب عليه ..... ١٩٩
- مسألة ١١: لو علم بوجود الموجب و شك في الأقل و الأكثر بنى على الأقل ..... ١٩٩
- مسألة ١٢: لو علم نسيان جزء و شك بعد السلام في أنه هل تذكر قبل فوت محله و تداركه أم لا ..... ١٩٩
- مسألة ١٣: إذا شك في فعل من أفعاله فإن كان في محله أتى به ..... ٢٠٠
- مسألة ١٤: إذا شك في أنه سجد سجدين أو واحده بنى على الأقل ..... ٢٠٠
- فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها و لا يلتفت إليها ..... ٢٠٢
- اشاره ..... ٢٠٢
- الأول: الشك بعد تجاوز المحل ..... ٢٠٢
- الثاني: الشك بعد الوقت ..... ٢٠٢
- الثالث: الشك بعد السلام الواجب ..... ٢٠٢
- الرابع: شك كثير الشك ..... ٢٠٢
- اشاره ..... ٢٠٢
- مسألة ١: المرجع في كثره الشك العرف ..... ٢٠٣
- مسألة ٢: لو شك في أنه حصل له حاله كثره الشك أم لا ..... ٢٠٤
- مسألة ٣: إذا لم يلتفت إلى شكه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه ..... ٢٠٦
- مسألة ٤: لا يجوز له الاعتناء بشكّه ..... ٢٠٦
- مسألة ٥: إذا شك في أن كثره شكّه مختص بالمورد المعين الفلاني أو مطلقاً اقتصر على ذلك المورد ..... ٢٠٦
- مسألة ٦: لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاة بالحصى أو السبحة أو الخاتم أو نحو ذلك ..... ٢٠٦
- الخامس: الشك البدوي الزائل بعد التروى ..... ٢٠٦
- السادس: شك كل من الامام و المأموم مع حفظ الآخر ..... ٢٠٧

- ٢٠٧ ..... اشارة
- ٢٠٩ ..... مسأله ٧: إذا كان الامام شاكا و المأمومون مختلفين فى الاعتقاد
- ٢٠٩ ..... مسأله ٨: إذا كان الامام شاكا و المأمومون مختلفين
- ٢١١ ..... مسأله ٩: إذا كان كل من الامام و المأمومين شاكا
- ٢١٢ ..... السابع: الشك فى ركعات النافله
- ٢١٢ ..... اشارة
- ٢١٣ ..... مسأله ١٠: لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى فى النافله
- ٢١٣ ..... مسأله ١١: إذا شك فى النافله بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الاثنتين ثم تبين كونها ثلاثا بطلت
- ٢١٤ ..... مسأله ١٢: إذا شك فى أصل فعلها بنى على العدم
- ٢١٤ ..... مسأله ١٣: الظاهر أن الظن فى ركعات النافله حكمه حكم الشك فى التخيير
- ٢١٥ ..... مسأله ١٤: التوافل التى لها كيفيه خاصه أو سورته مخصوصه أو دعاء مخصوص إذا اشتغل بها و نسى تلك الكيفيه
- ٢١٦ ..... مسأله ١٥: ما ذكر من أحكام السهو و الشك و الظن يجرى فى جميع الصلوات الواجبه أداء و قضاء
- ٢١٦ ..... مسأله ١٦: قد عرفت سابقا أن الظن المتعلق بالركعات فى حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الأولتين و الأخيرتين
- ٢١٧ ..... مسأله ١٧: إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجديتين أو بينهما أو فى السجده الثانيه
- ٢١٨ ..... مسأله ١٨: يجب تعلم ما يعم به البلوى من أحكام الشك و السهو
- ٢٢٠ ..... ختام
- ٢٢٠ ..... اشارة
- ٢٢٠ ..... الأولى: إذا شك فى أن ما بيده ظهر أو عصر
- ٢٢٧ ..... الثانيه: إذا شك فى أن ما بيده مغرب أو عشاء
- ٢٢٧ ..... الثالثه: إذا علم بعد الصلاه أو فى أثناءها أنه ترك سجديتين من ركعتين
- ٢٢٩ ..... الرابعه: إذا كان فى الركعه الرابعه مثلا
- ٢٣٠ ..... الخامسه: إذا شك فى أن الركعه التى بيده آخر الظهر أو أنه أتمها و هذه أول العصر
- ٢٣٣ ..... السادسه: إذا شك فى العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكر أنه سها عن المغرب بطلت صلاته
- ٢٣٣ ..... السابعه: إذا تذكر فى أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتم الظهر ثم أعاد الصلاتين
- ٢٣٥ ..... الثامنه: إذا صلى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين
- ٢٣٧ ..... التاسعه: إذا شك بين الاثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه ثم شك فى أن الركعه التى بيده آخر صلاته أو اولى صلاه الاحتياط

- العاشرة: إذا شك في أن الركعة التي بيده رابعة المغرب أو أنه سلم على الثلاث و هذه أولى العشاء ----- ٢٣٨
- الحادية عشره: إذا شك و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث و علم بعدم إتيان التشهد في هذه الصلاة ----- ٢٣٩
- الثانية عشره: إذا شك في أنه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه بنى على الثانى ----- ٢٤٣
- الثالثه عشره: إذا كان قائما و هو في الركعة الثانيه من الصلاة و علم أنه أتى في هذه الصلاة بركوعين ----- ٢٤٤
- الرابعه عشره: إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدين و لكن لم يدر أيهما من ركعه واحده أو من ركعتين و جب عليه الإعادة ----- ٢٤٧
- الخامسه عشره: إن علم بعد ما دخل في السجده الثانيه مثلا أنه إما ترك القراءه أو الركوع ----- ٢٥٥
- السادسه عشره: لو علم بعد الدخول في القنوت قبل أن يدخل في الركوع أنه إما ترك سجدين من الركعه السابقه أو ترك القراءه ----- ٢٥٨
- السابعه عشره: إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد و شك في أنه ترك السجده أيضا أم لا ----- ٢٦١
- الثامنه عشره: إذا علم إجمالا أنه أتى بأحد الأمرين من السجده و التشهد من غير تعيين و شك في الآخر ----- ٢٦١
- التاسعه عشره: إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه ----- ٢٦٣
- العشرون: إذا علم أنه ترك سجده إما من الركعه السابقه أو من هذه الركعه ----- ٢٦٤
- الحادي و العشرون: إذا علم أنه إما ترك جزءا مستحبا كالقنوت مثلا أو جزءا واجبا ----- ٢٦٧
- الثانيه و العشرون: لا إشكال في بطلان الفريضة إذا علم إجمالا أنه إما زاد فيها ركنا أو نقص ركنا ----- ٢٦٨
- الثالثه و العشرون: إذا تذكر و هو في السجده أو بعدها من الركعه الثانيه مثلا أنه ترك سجده من الركعه الاولى ----- ٢٦٩
- الرابعه و العشرون: إذا صلى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان إحدى الصلاتين ركعه ----- ٢٧٠
- الخامسه و العشرون: إذا صلى المغرب و العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعه ----- ٢٧٠
- السادسه و العشرون: إذا صلى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر علم إجمالا أنه إما ترك ركعه من الظهر ----- ٢٧١
- السابعه و العشرون: لو علم أنه صلى الظهرين ثمانى ركعات و لكن لم يدر أنه صلى كلا منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعه و زاد في الاخرى ----- ٢٧٥
- الثامنه و العشرون: إذا علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك في أنه هل صلى الظهر أربع ركعات ----- ٢٧٥
- التاسعه و العشرون: لو انعكس الفرض السابق ----- ٢٧٦
- الثلاثون: إذا علم أنه صلى الظهرين تسع ركعات و لا يدرى أنه زاد ركعه في الظهر أو في العصر ----- ٢٧٨
- الحادي و الثلاثون: إذا علم أنه صلى العشاءين ثمان ركعات و لا يدرى أنه زاد الركعه الزائده في المغرب أو في العشاء ----- ٢٧٩
- الثانيه و الثلاثون: لو أتى بالمغرب ثم نسى الاتيان بها ----- ٢٨٠
- الثالثه و الثلاثون: إذا شك في الركوع و هو قائم و جب عليه الاتيان به ----- ٢٨١
- الرابعه و الثلاثون: لو علم نسيان شىء قبل فوات محل المنسى ----- ٢٨٢
- الخامسه و الثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه أو ترك ما يوجب سجود السهو في أثناء الصلاة ثم تبدل اعتقاده ----- ٢٨٤

- ٢٨٤ ----- السادسة و الثلاثون: إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمداً أو سهواً نقصان الصلاة و شك في أن الناقص ركعه أو ركعتان
- ٢٨٥ ----- السابعة و الثلاثون: لو تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى نقصان ركعه ثم شك في أنه أتى بها أم لا
- ٢٨٧ ----- الثامنة و الثلاثون: إذا علم أن ما بيده رابعه و يأتي به بهذا العنوان لكن لا يدري أنها رابعه واقعيه أو رابعه بنائيه
- ٢٨٧ ----- التاسعة و الثلاثون: إذا تيقن بعد القيام إلى الركعة التالية أنه ترك سجده أو سجدتين أو تشهداً ثم شك في أنه هل رجع و تدارك ثم قام أو هذا القيام هو القيام الأول
- ٢٨٨ ----- الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلاً فبنى على الأربع
- ٢٨٩ ----- الحادية و الأربعون: إذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى به نسياناً فهل تبطل صلاته من جهة الزيادة الظاهرية
- ٢٩٠ ----- الثانية و الأربعون: إذا كان في التشهد فذكر أنه نسي الركوع و مع ذلك شك في السجدتين أيضاً
- ٢٩١ ----- الثالثة و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلاً و علم أنه على فرض الثلاث ترك ركناً
- ٢٩٦ ----- الرابعة و الأربعون: إذا تذكر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعة التي قام عنها
- ٢٩٧ ----- الخامسة و الأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدتين و شك في الأخرى فهل يجب عليه إتيانها
- ٢٩٨ ----- السادسة و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلاً و بعد السلام قبل الشروع في صلاة الاحتياط علم أنها كانت أربعاً ثم عاد شكه
- ٣٠٠ ----- السابعة و الأربعون: إذا دخل في السجود من الركعة الثانية فشك في ركوع هذه الركعة و في السجدتين من الأولى
- ٣٠٠ ----- الثامنة و الأربعون: لا يجرى حكم كثير الشك في صورة العلم الإجمالي
- ٣٠٢ ----- التاسعة و الأربعون: لو اعتقد أنه قرأ السورة مثلاً و شك في قراءة الحمد
- ٣٠٣ ----- الخمسون: إذا علم أنه إما ترك سجده أو زاد ركوعاً فالأحوط قضاء السجده و سجدتا السهو ثم إعادته الصلاة
- ٣٠٥ ----- الحادية و الخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده من الأولى أو زاد سجده في الثانية و يجب عليه قضاء السجده
- ٣٠٦ ----- الثانية و الخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده أو تشهداً و يجب الإتيان بقضائهما و سجده السهو مره
- ٣٠٦ ----- الثالثة و الخمسون: إذا شك في أنه صلى المغرب و العشاء أم لا قبل أن ينتصف الليل
- ٣٠٧ ----- الرابعة و الخمسون: إذا صلى الظهر و العصر ثم علم إجمالاً أنه شك في إحداهما بين الاثنتين و الثلاث
- ٣٠٨ ----- الخامسة و الخمسون: إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءة أو نقصها يكفيها سجدتا السهو مره
- ٣٠٨ ----- السادسة و الخمسون: إذا شك في أنه هل ترك الجزء الفلاني عمداً أم لا
- ٣١٢ ----- السابعة و الخمسون: إذا توضأ و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته
- ٣١٣ ----- الثامنة و الخمسون: لو كان مشغولاً بالتشهد أو بعد الفراغ منه و شك في أنه صلى ركعتين و أن التشهد في محله
- ٣١٥ ----- التاسعة و الخمسون: لو شك في شيء و قد دخل في غيره الذي وقع في غير محله
- ٣١٦ ----- الستون: لو بقي من الوقت أربع ركعات للعصر و عليه صلاة الاحتياط من جهة الشك في الظهر
- ٣١٧ ----- الحادية و الستون: لو قرأ في الصلاة شيئاً بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن ثم تبين أنه كلام الأدمى



- الثانيه و الستون:لا يجب سجود السهو فيما لو عكس الترتيب الواجب سهوا ----- ٣١٧
- الثالثه و الستون:إذا وجب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد ----- ٣١٨
- الرابعه و الستون:إذا شك في أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث ----- ٣١٩
- الخامسه و الستون:إذا ترك جزءا من أجزاء الصلاه من جهه الجهل بوجوبه ----- ٣٢٠
- فصل في صلاه العيدين الفطر و الأضحى ----- ٣٢٢
- اشاره ----- ٣٢٢
- مسأله ١:لا يشترط في هذه الصلاه سوره مخصوصه بل يجزئ كل سوره ----- ٣٢٣
- مسأله ٢:يستحب فيها أمور ----- ٣٢٣
- مسأله ٣:يكره فيها أمور ----- ٣٢٤
- مسأله ٤:الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاه إلا العجائز ----- ٣٢٤
- مسأله ٥:لا يتحمل الامام في هذه الصلاه ما عدا القراءه ----- ٣٢٥
- مسأله ٦:إذا شك في التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل ----- ٣٢٥
- مسأله ٧:إذا أدرك مع الامام بعض التكبيرات يتابعه فيه ----- ٣٢٥
- مسأله ٨:لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلا أو بعضا لم تبطل صلاته ----- ٣٢٥
- مسأله ٩:إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه ----- ٣٢٥
- مسأله ١٠:ليس في هذه الصلاه أذان و لا إقامه ----- ٣٢٥
- مسأله ١١:إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائيا عن البلد كان بالخيار بين العود إلى أهله و البقاء لحضور الجمعة ----- ٣٢٥
- فصل في صلاه ليله الدفن ----- ٣٢٦
- اشاره ----- ٣٢٦
- مسأله ١:لا بأس بالاستئجار لهذه الصلاه و إعطاء الأجره ----- ٣٢٦
- مسأله ٢:لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحد بقصد إهداء الثواب ----- ٣٢٦
- مسأله ٣:إذا صلى و نسي آيه الكرسي في الركعه الاولى أو القدر في الثانيه أو قرأ القدر أقل من العشره نسيانا فصلاته صحيحه ----- ٣٢٧
- مسأله ٤:إذا أخذ الأجره ليصلى ثم نسي فتركها في تلك الليله يجب عليه ردّها إلى المعطى ----- ٣٢٧
- مسأله ٥:إذا لم يدفن الميت إلا بعد مده ----- ٣٢٧
- مسأله ٦:عن الكفعمي رحمه الله أنه بعد أن ذكر في كيفية هذه الصلاه ما ذكر قال ----- ٣٢٧
- مسأله ٧:الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه في أي وقت كان من الليل ----- ٣٢٧

٣٢٨	فصل فى صلاه جعفر
٣٢٨	اشاره
٣٢٩	مسأله ١: يجوز إتيان هذه الصلاه فى كل من اليوم و الليله
٣٢٩	مسأله ٢: لا يتعين فيها سوره مخصوصه
٣٢٩	مسأله ٣: يجوز تأخير التسبيحات إلى ما بعد الصلاه إذا كان مستعجلا
٣٢٩	مسأله ٤: يجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل الليل أو النهار، أداء أو قضاء
٣٣٠	مسأله ٥: يستحب القنوت فيها فى الركعه الثانيه من كل من الصلاتين للعمومات و خصوص بعض النصوص
٣٣٠	مسأله ٦: لو سها عن بعض التسبيحات أو كلها فى محل فتذكر فى المحل الآخر يأتي به مضافا إلى وظيفته
٣٣٠	مسأله ٧: الأحوط عدم الاكتفاء بالتسبيحات عن ذكر الركوع و السجود
٣٣٠	مسأله ٨: يستحب أن يقول فى السجده الثانيه من الركعه الرابعه بعد التسبيحات
٣٣١	فصل فى صلاه الغفيله
٣٣١	فصل فى صلاه أول الشهر
٣٣٢	فصل فى صلاه الوصيه
٣٣٣	فصل فى صلاه يوم الغدير
٣٣٤	فصل فى صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمات
٣٣٤	فصل فى اقسام الصلوات المستحبه
٣٣٨	فصل فى احكام النوافل
٣٣٨	اشاره
٣٣٨	مسأله ١: يجوز فى النوافل إتيان ركعه قائما و ركعه جالسا
٣٣٨	مسأله ٢: يستحب إذا أتى بالنافله جالسا أن يحسب كل ركعتين بركعه
٣٣٨	مسأله ٣: إذا صلى جالسا و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام يحسب له صلاه القائم
٣٣٨	مسأله ٤: لا فرق فى الجلوس بين كيفياته
٣٣٨	مسأله ٥: إذا نذر النافله مطلقا يجوز له الجلوس فيها
٣٣٩	مسأله ٦: النوافل كلها ركعتان لا يجوز الزيادة عليها و لا النقصه
٣٣٩	مسأله ٧: تختص النوافل بأحكام
٣٤٠	فصل فى صلاه المسافر

- أشاره - ..... ٣٤٠
- و أما شروط القصر فأمر ..... ٣٤٠
- أشاره ..... ٣٤٠
- الأول:المسافه ..... ٣٤٠
- أشاره ..... ٣٤٠
- مسأله ١:الفرسخ ثلاثه أميال،و الميل أربعة آلاف ذراع ..... ٣٤٧
- مسأله ٢:لو نقصت المسافه عن ثمانيه فراسخ و لو يسيرا لا يجوز القصر ..... ٣٥٠
- مسأله ٣:لو شك فى كون مقصده مسافه شرعيه أو لا بقى على التمام على الأقوى ..... ٣٥١
- مسأله ٤:تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار،و بالشياح المفيد للعلم،و بالبينه الشرعيه ..... ٣٥١
- مسأله ٥:الأقوى عند الشك وجوب الاختيار أو السؤال ..... ٣٥١
- مسأله ٦:إذا تعارض البيئتان ..... ٣٥٢
- مسأله ٧:إذا شك فى مقدار المسافه شرعا وجب عليه الاحتياط بالجمع ..... ٣٥٢
- مسأله ٨:إذا كان شاكا فى المسافه و مع ذلك قصر لم يجزئ بل وجب عليه الاعاده تماما ..... ٣٥٢
- مسأله ٩:لو اعتقد كونه مسافه فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الاعاده ..... ٣٥٢
- مسأله ١٠:لو شك فى كونه مسافه أو اعتقد العدم ثم بان فى أثناء السير كونه مسافه يقصر ..... ٣٥٢
- مسأله ١١:إذا قصد الصبى مسافه ثم بلغ فى الأثناء وجب عليه القصر ..... ٣٥٣
- مسأله ١٢:لو تردد فى أقل من أربعة فراسخ ذاهبا و جائيا مرات حتى بلغ المجموع ثمانيه لم يقصر ..... ٣٥٣
- مسأله ١٣:لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه ..... ٣٥٣
- مسأله ١٤:فى المسافه المستديره الذهاب فيها الوصول إلى المقصد و الاياب منه إلى البلد ..... ٣٥٤
- مسأله ١٥:مبدأ حساب المسافه سور البلد أو آخر البيوت فيما لا سور فيه فى البلدان الصغار و المتوسطات ..... ٣٥٥
- الشرط الثانى:قصد قطع المسافه من حين الخروج ..... ٣٥٧
- أشاره ..... ٣٥٧
- مسأله ١٦:مع قصد المسافه لا يعتبر اتصال السير ..... ٣٦٢
- مسأله ١٧:لا يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلا بل يكفى ..... ٣٦٢
- مسأله ١٨:إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه و لو ملفقه بقى على التمام ..... ٣٦٤
- مسأله ١٩:إذا كان التابع عازما على المفارقة مهما أمكنه أو معلقا لها على حصول أمر ..... ٣٦٤

- مسألة ٢٠: إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه أو شك في ذلك و في الأثناء علم أنه قاصد لها ..... ٣٦٥
- مسألة ٢١: لا إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرها على السفر أو مجبورا عليه ..... ٣٦٦
- الثالث: استمرار قصد المسافه ..... ٣٦٨
- اشاره ..... ٣٦٨
- مسألة ٢٢: يكفى في استمرار القصد بقاء قصد النوع و إن عدل عن الشخص ..... ٣٦٩
- مسألة ٢٣: لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم ..... ٣٦٩
- مسألة ٢٤: ما صلّاه قصرا قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته ..... ٣٧٠
- الرابع: أن لا يكون من قصده في أول السير أو في أثنائه إقامة عشره أيام قبل بلوغ الثمانيه ..... ٣٧٢
- اشاره ..... ٣٧٢
- مسألة ٢٥: لو كان حين الشروع في السفر أو في أثنائه قاصدا للإقامه أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه لكن عدل بعد ذلك عن قصده ..... ٣٧٥
- مسألة ٢٦: لو لم يكن من نيته في أول السفر الاقامه أو المرور على الوطن و قطع مقدارا من المسافه ..... ٣٧٦
- الخامس من الشروط: أن لا يكون السفر حراما ..... ٣٧٧
- اشاره ..... ٣٧٧
- مسألة ٢٧: إذا كان السفر مستلزما لترك واجب ..... ٣٧٨
- مسألة ٢٨: إذا كان السفر مباحا لكن ركب دابه غصبيه أو كان المشى في أرض مغصوبه ..... ٣٧٩
- مسألة ٢٩: التابع للجائر إذا كان مجبورا أو مكرها على ذلك ..... ٣٨٠
- مسألة ٣٠: التابع للجائر المعد نفسه لامتنال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالا لأمره ..... ٣٨٠
- مسألة ٣١: إذا سافر للصيد ..... ٣٨٠
- مسألة ٣٢: الرجوع من سفر المعصيه إن كان بعد التوبه يقصر ..... ٣٨٢
- مسألة ٣٣: إباحه السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستدامه أيضا ..... ٣٨٣
- مسألة ٣٤: لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه و المعصيه فمع استقلال داعى المعصيه لا إشكال في وجوب التمام ..... ٣٨٧
- مسألة ٣٥: إذا شك في كون السفر معصيه أو لا مع كون الشبهه موضوعيه فالأصل الإباحه ..... ٣٨٨
- مسألة ٣٦: هل المدار في الحليه و الحرمة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهه الأصول؟ ..... ٣٨٨
- مسألة ٣٧: إذا كانت الغايه المحرّمه في أثناء الطريق لكن كان السفر إليه مستلزما لقطع مقدار آخر من المسافه ..... ٣٨٩
- مسألة ٣٨: السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام ..... ٣٨٩
- مسألة ٣٩: إذا نذر أن يتم الصلاه في يوم معين أو يصوم يوما معين ..... ٣٨٩

- مسألة ٤٠: إذا كان سفره مباحا لكن يقصد الغايه المحزّمه في حواشى الجاده فيخرج عنها لمحزّم و يرجع إلى الجاده ----- ٣٩١
- مسألة ٤١: إذا قصد مكانا لغايه محزّمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم ----- ٣٩٢
- مسألة ٤٢: إذا كان السفر لغايه لكن عرض في أثناء الطريق قطع مقدار من المسافه لغرض محرم منضمّا إلى الغرض الأول ----- ٣٩٢
- مسألة ٤٣: إذا كان السفر في الابتداء معصيه فقصّد الصوم ثم عدل في الأثناء إلى الطاعه ----- ٣٩٣
- مسألة ٤٤: يجوز في سفر المعصيه الاتيان بالصوم الندبي ----- ٣٩٤
- السادس من الشرائط: أن لا يكون ممن بيته معه ----- ٣٩٤
- السابع: أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملا و شغلا له ----- ٣٩٧
- اشاره ----- ٣٩٧
- مسألة ٤٥: إذا سافر المكارى و نحوه ممن شغله السفر سفرا ليس من عمله ----- ٤٠٧
- مسألة ٤٦: الظاهر وجوب القصر على الحملداريه ----- ٤٠٧
- مسألة ٤٧: من كان شغله المكاره في الصيف دون الشتاء أو بالعكس ----- ٤٠٧
- مسألة ٤٨: من كان التردد إلى ما دون المسافه عملا له كالحطّاب و نحوه ----- ٤٠٨
- مسألة ٤٩: يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم الإقامة في غير بلده ----- ٤٠٨
- مسألة ٥٠: إذا لم يكن شغله و عمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفارا عديده ----- ٤١٣
- مسألة ٥١: لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كفيات و خصوصيات أسفاره ----- ٤١٣
- مسألة ٥٢: السائح في الأرض الذى لم يتخذ وطننا منها يتم ----- ٤١٤
- مسألة ٥٣: الراعى الذى ليس له مكان مخصوص يتم ----- ٤١٥
- مسألة ٥٤: التاجر الذى يدور في تجارته يتم ----- ٤١٦
- مسألة ٥٥: من سافر معرضا عن وطنه لكنه لم يتخذ وطننا غيره يقصر ----- ٤١٦
- مسألة ٥٦: من كان في أرض واسعة قد اتخذها مقرا إلا أنه كل سنه مثلا في مكان منها يقصر ----- ٤١٦
- مسألة ٥٧: إذا شك في أنه أقام في منزله أو بلد آخر عشره أيام أو أقل بقى على التمام ----- ٤١٦
- الثامن: الوصول إلى حد الترخّص ----- ٤١٦
- اشاره ----- ٤١٦
- مسألة ٥٨: المناط في خفاء الجدران خفاء جدران البيوت ----- ٤٢٤
- مسألة ٥٩: إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوى ----- ٤٢٤
- مسألة ٦٠: إذا لم يكن هناك بيوت و لا جدران يعتبر التقدير ----- ٤٢٥

- مسألة ٤٢٥: ٤١! الظاهر فى خفاء الأذان كفايه عدم تميز فصوله -----
- مسألة ٤٢٥: ٤٢! الظاهر عدم اعتبار كون الأذان فى آخر البلد فى ناحيه المسافر فى البلاد الصغيره و المتوسطه -----
- مسألة ٤٢٦: ٤٣! يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد فى أذان ذلك البلد و لو مناره غير خارجه عن المتعارف فى العلو -----
- مسألة ٤٢٦: ٤٤! المدار فى عين الرائي و أذن السامع على المتوسط فى الرؤيه و السماع فى الهواء الخالى عن الغبار و الريح و نحوهما -----
- مسألة ٤٢٦: ٤٥! الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن -----
- مسألة ٤٢٨: ٤٦! إذا شك فى البلوغ إلى حد الترخص بنى على عدمه -----
- مسألة ٤٣٠: ٤٧! إذا كان فى السفينه أو العربه فشرع فى الصلاه قبل حد الترخص بنيه التمام ثم فى الأثناء وصل إليه -----
- مسألة ٤٣١: ٤٨! إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصلّى قصرا ثم بان أنه لم يصل إليه وجبت الاعاده أو القضاء تماما -----
- مسألة ٤٣٢: ٤٩! إذا سافر من وطنه و جاز عن حد الترخص ثم فى أثناء الطريق وصل إلى ما دونه -----
- مسألة ٤٣٤: ٧٠! فى المسافه الدوريه حول البلد دون حد الترخص فى تمام الدور أو بعضه مما لم يكن الباقى قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه -----
- فصل فى قواطع السفر موضوعا أو حكما -----
- ٤٣٦ -----
- ٤٣٦ -----
- أحدها: الوطن -----
- ٤٣٦ -----
- ٤٣٦ -----
- ٤٣٩: ١! إذا أعرض عن وطنه الأصلى أو المستجّد و توطّن فى غيره -----
- ٤٤٦: ٢! قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعى و أنه منحصر فى العرفى -----
- ٤٤٦: ٣! لا يبعد أن يكون الولد تابعا لأبويه أو أحدهما فى الوطن ما لم يعرض -----
- ٤٤٧: ٤! يزول حكم الوطنيّه بالاعراض و الخروج و إن لم يتخذ بعد وطن آخر -----
- ٤٤٧: ٥! لا يشترط فى الوطن إباحه المكان الذى فيه -----
- ٤٤٧: ٦! إذا تردد بعد العزم على التوطن أبدا -----
- ٤٤٩: ٧! ظاهر كلمات العلماء (رضوان الله عليهم) اعتبار قصد التوطن أبدا فى صدق الوطن العرفى -----
- ٤٤٩: الثانى من قواطع السفر: العزم على إقامه عشره أيام متواليات -----
- ٤٤٩ -----
- ٤٤٩: ٨! لا يعتبر فى نيه الاقامه قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح -----
- ٤٥٥: ٩! إذا كان محل الاقامه بره قفراء لا يجب التضييق فى دائره المقام -----
- ٤٥٥: ١٠! إذا علق الاقامه على أمر مشكوك الحصول لا يكفى -----

- مسألة ١١:المجبور على الاقامه عشرا و المكره عليها يجب عليه التمام ----- ٤٥٦
- مسألة ١٢:لا تصح نيه الاقامه فى بيوت الأعراب و نحوهم ما لم يطمئن بعدم الرحيل عشره أيام ----- ٤٥٦
- مسألة ١٣:الزوجه و العبد إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج و السيد و المفروض أنهما قصدا العشره ----- ٤٥٦
- مسألة ١٤:إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلا و كان عشره ----- ٤٥٧
- مسألة ١٥:إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده ----- ٤٥٨
- مسألة ١٦:إذا صلى ربايعه بتمام بعد العزم على الاقامه لكن مع الغفله عن إقامته ثم عدل ----- ٤٥٨
- مسألة ١٧:لا يشترط فى تحقق الاقامه كونه مكلفا بالصلاه ----- ٤٥٩
- مسألة ١٨:إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الاقامه ثم عدل عنها بعد الوقت ----- ٤٦٠
- مسألة ١٩:العدول عن الاقامه قبل الصلاه تماما قاطع لها من حينه و ليس كاشفا عن عدم تحققها من الأول ----- ٤٦٠
- مسألة ٢٠:لا فرق فى العدول عن قصد الاقامه بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها ----- ٤٦٢
- مسألة ٢١:إذا عزم على الاقامه فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاه تماما رجع إلى القصر فى صلاته ----- ٤٦٢
- مسألة ٢٢:إذا تمت العشره لا يحتاج فى البقاء على التمام إلى إقامه جديده ----- ٤٦٣
- مسألة ٢٣:كما أن الاقامه موجبه للصلاه تماما و لوجوب أو جواز الصوم كذلك موجبه لاستحباب التوافل الساقطه حال السفر ----- ٤٦٤
- مسألة ٢٤:إذا تحققت الاقامه و تمت العشره أولا و بدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه ----- ٤٦٤
- مسألة ٢٥:إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الاقامه و البقاء عشره أيام ----- ٤٧٢
- مسألة ٢٦:لو دخل فى الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الاقامه فى أثنائها أتمها و أجزأت ----- ٤٧٣
- مسألة ٢٧:لا فرق فى إيجاب الاقامه لقطع حكم السفر و إتمام الصلاه بين أن يكون محلله أو محرمه ----- ٤٧٤
- مسألة ٢٨:إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر أو الاستئجار أو نحوهما وجب عليه الاقامه ----- ٤٧٤
- مسألة ٢٩:إذا بقى من الوقت أربع ركعات و عليه الظهران ----- ٤٧٦
- مسألة ٣٠:إذا نوى الاقامه ثم عدل عنها و شك فى أن عدوله كان بعد الصلاه تماما حتى يبقى على التمام أم لا؟ ----- ٤٧٧
- مسألة ٣١:إذا علم بعد نيه الاقامه بصلاه أربع ركعات و العدول عن الاقامه و لكن شك فى المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما رجع إلى القصر ----- ٤٧٧
- مسألة ٣٢:إذا صلى تماما ثم عدل و لكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر ----- ٤٨١
- مسألة ٣٣:إذا نوى الاقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاه و شك فى أنه هل صلى فى الوقت حال العزم على الاقامه أم لا ----- ٤٨٢
- مسألة ٣٤:إذا عدل عن الاقامه بعد الاتيان بالسلام الواجب و قبل الاتيان بالسلام الأخير الذى هو مستحب ----- ٤٨٢
- مسألة ٣٥:إذا اعتقد أن رفقاءه قصدوا الاقامه فقصدوا ثم تبين أنهم لم يقصدوا فهل يبقى على التمام أو لا ----- ٤٨٣
- الثالث من القواطع:التردد فى البقاء و عدمه ثلاثين يوما ----- ٤٨٤

- ٤٨٤ ..... اشارة
- ٤٨٥ ..... مسأله ٣٦: يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غدا أو بعد غد
- ٤٨٥ ..... مسأله ٣٧: فى إلحاق الشهر الهلالى إذا كان ناقصا بثلاثين يوما إذا كان تردده فى أول الشهر وجه لا يخلو عن قوه
- ٤٨٧ ..... مسأله ٣٨: يكفى فى الثلاثين التلفيق إذا كان تردده فى أثناء اليوم
- ٤٨٧ ..... مسأله ٣٩: لا فرق فى مكان التردد بين أن يكون بلدا أو قرية أو مفازه
- ٤٨٧ ..... مسأله ٤٠: يشترط اتحاد مكان التردد
- ٤٨٧ ..... مسأله ٤١: حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم فى مسأله الخروج إلى ما دون المسافه
- ٤٨٨ ..... مسأله ٤٢: إذا تردد فى مكان تسعه و عشرين يوما أو أقل ثم سار إلى مكان آخر و تردد فيه كذلك و هكذا
- ٤٨٨ ..... مسأله ٤٣: المتردد ثلاثين يوما إذا أنشأ سفرا بقدر المسافه لا يقصر إلا بعد الخروج عن حد الترخص
- ٤٩٠ ..... فصل فى أحكام صلاه المسافر
- ٤٩٠ ..... اشارة
- ٤٩٠ ..... مسأله ١: إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر ثم سافر قبل الاتيان بالظهرين
- ٤٩٣ ..... مسأله ٢: لا يبعد جواز الاتيان بناقله الظهر فى حال السفر إذا دخل عليه الوقت
- ٤٩٤ ..... مسأله ٣: لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماما
- ٤٩٧ ..... مسأله ٤: حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلاه
- ٤٩٩ ..... مسأله ٥: إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته
- ٥٠٠ ..... مسأله ٦: إذا كان جاهلا بأصل الحكم و لكن لم يصلّ فى الوقت
- ٥٠٠ ..... مسأله ٧: إذا تذكر الناسى للسفر أو لحكمه فى أثناء الصلاه
- ٥٠٢ ..... مسأله ٨: لو قصر المسافر اتفاقا لا عن قصد
- ٥٠٣ ..... مسأله ٩: إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر متمكن من الصلاه و لم يصلّ ثم سافر وجب عليه القصر
- ٥٠٣ ..... مسأله ١٠: إذا فاتت منه الصلاه و كان فى أول الوقت حاضرا و فى آخره مسافرا أو بالعكس
- ٥٠٥ ..... مسأله ١١: الأقوى كون المسافر مخيرا بين القصر و التمام فى الأماكن الأربعة
- ٥٠٩ ..... مسأله ١٢: إذا كان بعض بدن المصلى داخلا فى أماكن التخيير و بعضه خارجا لا يجوز له التمام
- ٥٠٩ ..... مسأله ١٣: لا يلحق الصوم بالصلاه فى التخيير المزبور
- ٥١٠ ..... مسأله ١٤: للتخيير فى هذه الأماكن استمرارى
- ٥١٠ ..... مسأله ١٥: يستحب أن يقول عقب كل صلاه مقصوره ثلاثين مره «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر»





## تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) المجلد الرابع

### اشاره

سرشناسه: فیاض، محمد اسحاق، ۱۹۳۴ - ، شارح

عنوان و نام پدید آور: تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) / تالیف محمد اسحاق فیاض

مشخصات نشر: محلاتی، [۱۳۷۴؟] -.

شابک: بها: ۴۰۰۰ ریال (ج. ۴-۱)؛ ۷۰۰۰ ریال (ج. ۷-۵)

یادداشت: ج. ۶ و ۷ (چاپ اول: [۱۳۷۵؟])؛ ۷۰۰۰ ریال

مندرجات: ج. ۱. التقلید و الطهاره. -- ج. ۲. الطهاره. -- ج. ۳، ۴. الصلاه. -- ج. ۵. الصوم. -- ج. ۶ و ۷. الزکاه و الخمس. --

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۷۴؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: ۱۸۳/۵/BP ی ۴ع ۴۰۲۱۷۵ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۳۴۱۸

ص: ۱

تتمه کتاب الصلاه



بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی)

تالیف محمد اسحاق الفیاض

ص: ۴





مسأله ١: الأحوط ترك المأموم القراءه في الركعتين الاوليين من الإخفاتيه إذا كان فيهما مع الإمام

[١٩٢٣] مسأله ١: الأحوط ترك المأموم القراءه في الركعتين الاوليين من الإخفاتيه إذا كان فيهما مع الإمام، وإن كان الأقوى الجواز (١) مع في القوه اشكال بل منع فإن مقتضى الروايات الكثيره الناهيه عن القراءه خلف الامام في الركعتين الاوليين من الصلوات الاخفاتيه هو الحرمة، و ليس في مقابلها روايات يمكن رفع اليد عنها بسببها إلا- روايتين قد يزعم دلالتهما على الجواز، احدهما: قوله عليه السّلام في صحيحه سليمان بن خالد: (لا ينبغي له أن يقرأ، يكله إلى الامام..) (١) بدعوى أن كلمه (لا ينبغي) ناصه في الجواز مع الكراهه، فتكون قرينه على رفع اليد عن ظهور تلك الروايات في الحرمة.

و الأخرى: قوله عليه السّلام في صحيحه على بن يقطين: (إن قرأت فلا بأس و إن سكت فلا بأس...) (٢) فإنه حيث كان نصا في جواز قراءه المأموم فيصلح أن يكون قرينه على رفع اليد عن ظهور النهى فيها في الحرمة.

و الجواب.. أما عن الأول: فلأن كلمه (لا- ينبغي) ليست ناصه في الكراهه، فإنها اما أن تكون ظاهره في الجامع بين الحرمة و الكراهه، أو ظاهره في خصوص الكراهه.

فالنتيجه: أن الروايه مجمله فلا- تصلح أن تعارض تلك الروايات، هذا اضافه إلى أن الصحيحه ظاهره في النهى عن القراءه بنيه الجزئيه، و لا شبهه في أنها محرمة

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٣١ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٨.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب: ٣١ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١٣.



الكراهه (١)، ويستحب مع الترك أن يشتغل بالتسييح و التحميد و الصلاه على محمد و آله، و أما فى الاوليين من الجهرية فإن سمع صوت الإمام و لو همهمه و جب عليه ترك القراءه (٢)، بل الأحوط و الأولى الإنصات، و إن كان تشريعاً.

و أما عن الثانى: فلأن الركعتين المذكورتين فيها غير ظاهرتين فى الاوليين، فالروايه مجمله من هذه الناحيه.

ثم ان المراد من النهى فى الروايات المذكوره هو النهى التشريعى لا- الذاتى، باعتبار أن قراءه الامام لما كانت مجزيه عن قراءه المأموم و عوضاً عنها فلا- أمر بها بعنوان الجزئيه. و من هنا إذا أتى بها بقصد الأمر كان تشريعاً و محرماً، و لا يحتمل أن يكون الاتيان بذات القراءه محرماً عليه، بل هو محبوب لأنه قراءه القرآن، و عليه فلا معنى لحمل النهى على الكراهه، فإن المأموم إن قرأ بنيه الجزئيه فهى محرمة تشريعاً، و إن قرأ بنيه القرآن فهى محبوبه، فإذن للمأموم أن يقرأها برجاء ادراك الواقع.

فى الكراهه اشكال بل منع، و قد تقدم أن النهى فى تلك الروايات نهى تشريعى لا ذاتى لكى يكون قابلاً للحمل على الكراهه.

فى اطلاقه اشكال بل منع، لأن ترك القراءه الواجب على المأموم عند سماع صوت الامام هو الترك بنيه الجزئيه، فإن الظاهر من الروايات الناهيه عن القراءه خلف الامام فى الفريضه عند سماع صوته بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو حرمتها ناويا بها الجزئيه لا مطلقاً و إن كان ناويا بها تلاوه القرآن أو التسييح أو التحميد، و عليه فيكون النهى عنها تشريعياً لا ذاتياً، إذ لا يحتمل أن تكون تلاوتها بنيه تلاوه مطلق القرآن محرمة. و على هذا فقوله عليه السلام فى صحيحه زواره: (إن كنت خلف إمام فلا تقرأ شيئاً فى الاوليين و انصت لقراءته) (١) يدل على

ص: ٨

الأقوى جواز الاشتغال بالذكر ونحوه، وأما إذا لم يسمع حتى المهممه جاز له القراءة (١) بل الاستحباب قوى، لكن الأحوط القراءة بقصد القربه حرمة القراءة بنيه الجزئية على أساس أن قراءة الامام عوض عن قراءته و مسقطه لها، وعندئذ فيكون وجوب الاستماع و الانصات عليه إنما هو بملاك حرمة القراءة بتلك النية لا أنه واجب نفسى، إذ احتمال وجوبه على المأموم عند سماع قراءة الامام نفسياً بعيد جداً. وعلى الجملة فمناسبه الحكم و الموضوع تقتضى ان وجوب الاستماع و الانصات فى الآيه الشريفه بضميمه تفسيرها فى صحيحه زراره إنما هو من جهه حرمة قراءة المأموم خلف الامام فى الفريضه لدى سماع صوته بنيه الجزئيه و لا يحتمل أن تكون حرمتها ذاتيه حتى إذا كانت بنيه قراءة القرآن و تلاوته. و من هنا يظهر انه لا مجال للنزاع فى أن الاستماع و الانصات هل هو واجب على المأموم خلف الإمام فى الفريضه الجهرية، أو انه مستحب إذ لا شبهه فى انه واجب بملاك حرمة القراءة عليه تشريعاً لا نفساً، و لا معنى لكونه مستحباً.

و دعوى الاجماع على استحباب الانصات و الاستماع، إنما هى فى غير المقام، و هو ما إذا سمع الانسان قراءة القرآن من آخر استحباب له الانصات و الاستماع لا- فى المقام و هو سماع المأموم قراءة الامام فى الفريضه الجهرية. و أما فى غير المقام فهو مستحب و لا يحتمل أن يكون واجباً.

بل جاز حتى بقصد أن تكون جزءاً من صلاته، و النكته فيه ما عرفت من أن النهى عن القراءة فى حاله سماع صوت الامام نهى تشريعى، و عليه فبطبيعته الحال يكون الأمر بها فى حاله عدم سماع صوته و لو مهممه إنما هو لرفع هذا النهى، و معنى ذلك أن المأموم إذا سمع صوت الامام و لو مهممه لم تجز القراءة بقصد الأمر و الجزئيه إلا تشريعاً، و إذا لم يسمع صوته كذلك جاز له القراءة بقصد أنها جزء صلاته، كما جاز له أن يقصد بها تلاوه القرآن، هذا هو ظاهر الروايات فى

المطلقة لا- بنيه الجزئية، وإن كان الأقوى الجواز بقصد الجزئية أيضا، وأما فى الأخيرتين من الإخفاته أو الجهريه فهو كالمنفرد فى وجوب القراءه أو التسيحات(١) مخيرا بينهما، سواء قرأ الإمام فيهما أو أتى بالتسيحات سمع قراءته، أو لم يسمع.

### مسألة ٢: لا فرق فى عدم السماع بين أن يكون من جهه البعد أو من جهه كون المأموم أصم

[١٩٢٤] مسألة ٢: لا فرق فى عدم السماع بين أن يكون من جهه البعد أو من جهه كون المأموم أصم أو من جهه كثره الأصوات أو نحو ذلك.

مقام الاثبات.

و أما تطبيق ذلك على مقام الثبوت هو أن الأمر بالقراءة بعنوان أنها جزء الصلاة قد سقط عن المأموم فى حاله سماعه لصوت الامام و لو بلا تمييز الحروف و الكلمات. و هذا يعنى انه غير مجعول له من الابتداء فى الشريعه المقدسه فى هذه الحاله و إنما المجعول له فى حاله عدم السماع هو الأمر بها تخيرا، بمعنى أنه مخير بين أن يكتفى بقراءة الامام، و بين أن يقوم بنفسه بالاتيان بها بقصد أنها جزء صلاته، و لا مانع من الالتزام بذلك فى مقام الثبوت.

و أما فى مقام الاثبات فالروايات المذكوره لا- تقصر عن الدلاله عليه، على أساس ما مرّ من أن النهى فيها لا يمكن أن يكون ذاتيا، إذ لا يحتمل أن تكون القراءة قاصدا بها مجرد تلاوه القرآن محرمه و الأمر بها فى تلك الروايات عند عدم سماع صوت الامام ظاهر فى رفع هذا النهى و الحظر، و معناه أنه لا مانع من الاتيان بها فى هذه الحاله قاصدا بها كونها جزءا من صلاته، كما انه لا مانع من القراءه ناويا بها تلاوه القرآن. و مع الاغماض عما ذكرناه يصعب علينا تصوير امكان الاتيان بها بقصد الجزئيه فانها مع كونها مستحبه فى نفسها لا يمكن أن تكون جزء الصلاة.

تقدم حكمهما من حيث الجهر و الاخفات للإمام أو المأموم أو المنفرد فى باب القراءه.

### مسألة ٣: إذا سمع بعض قراءه الإمام فالأحوط الترك مطلقا

[١٩٢٥] مسألة ٣: إذا سمع بعض قراءه الإمام فالأحوط الترك مطلقا.

### مسألة ٤: إذا قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنه صوته لا تبطل صلاته

[١٩٢٦] مسألة ٤: إذا قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنه صوته لا تبطل صلاته، وكذا إذا قرأ سهوا في الجهرية.

### مسألة ٥: إذا شك في السماع و عدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك

[١٩٢٧] مسألة ٥: إذا شك في السماع و عدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك، وإن كان الأقوى الجواز.

### مسألة ٦: لا يجب على المأموم الطمأنينه حال قراءه الإمام و إن كان الأحوط ذلك

[١٩٢٨] مسألة ٦: لا يجب على المأموم الطمأنينه حال قراءه الإمام و إن كان الأحوط ذلك، وكذا لا تجب المبادرة إلى القيام حال قراءته، فيجوز أن يطيل سجوده و يقوم بعد أن يقرأ الإمام في الركعة الثانية بعض الحمد (١).

### مسألة ٧: لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام في الأفعال

[١٩٢٩] مسألة ٧: لا يجوز أن يتقدم المأموم على الإمام في الأفعال (٢)، بل هذا إذا لم تكن اطاله السجود بحد يخلّ بمتابعه الامام و إلاً بطلت جماعته و أصبح منفردا، و لا يجوز له الائتمام به ثانيا كما مرّ.

فيه أن المراد ليس هو عدم الجواز التكليفى المساوق للحرمه، بل عدم الجواز الشرطى بمعنى أن المتابعه شرط فى صحه الجماعه و التقدم مانع عنها.

نعم، لو تقدم المأموم على الامام فى الافعال بانبا على أنه مشروع من قبل الشرع مع علمه بأنه غير مشروع فيه كان محرما تشريعا، و أما لو تقدم لا بنيه أنه من الشرع فلا يكون محرما غايه الأمر تبطل جماعته لا صلاته منفردا إلا إذا تورط بزياده ركن أو نقصانه. و بكلمه أخرى: أن متابعه المأموم للإمام فى الأفعال كالركوع و السجود و القيام و الجلوس من الشروط المقومه لمفهوم الائتمام و الاقتداء، و لا- يتوقف اثباتها على دليل خارجى، و على هذا الأساس فإذا ترك المتابعه عامدا و ملتفتا إلى أنها شرط فى صحه الائتمام فلا شبهه فى بطلانه، و إذا تركها عامدا و لكن كان جاهلا بأنها شرط فى صحته فأیضا بطل الائتمام، و إذا كان تركها غفله

و سهوا لم يبطل و ذلك للنصوص الخاصة الأمره بالتحاق المأموم بالامام إذا ترك المتابعه له فى الركوع أو السجود، و هذه النصوص و إن كانت مطلقه بالنظر البدوى إلا أن المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه اختصاصها بترك المتابعه سهوا أو غفله، فإنها تدل على أن تركها فى هذه الحاله لا يوجب بطلان الائتمام، بل له أن يواصله بالالتحاق بالامام ثانيا.

و تؤكد ذلك موثقه ابن فضال قال: (كتبت الى أبى الحسن الرضا عليه السلام: فى الرجل كان خلف إمام يأتى به فيركع قبل أن يركع الامام و هو يظن أن الامام قد ركع، فلما رآه لم يركع رفع رأسه ثم أعاد الركوع مع الامام أ يفسد ذلك عليه صلاته أم تجوز تلك الركعه؟ فكتب (عليه السلام): تتم صلاته و لا تفسد صلاته بما صنع... (1) فإنها تدل على صحه الصلاه جماعه فى خصوص ما إذا اعتقد المأموم ان الامام قد ركع، فيركع ثم بان انه لم يركع، فرفع رأسه ثم ركع مع الامام.

و أقيا موثقه غياث بن ابراهيم الداله على عدم وجوب العود و الالتحاق بالامام فى الركوع أو السجود فهى لا تعارض تلك الروايات لما مرّ من أن وجوب المتابعه وجوب شرطى بمعنى أن المتابعه شرط فى صحه الاقتداء، و على هذا فإذا رفع المأموم رأسه من الركوع قبل الامام لم يجب عليه تكليفا أن يعيد به مع الامام بحيث لو لم يصنع ذلك لكان آثما، بل بإمكانه أن يعيد و يلتحق بالامام فى الركوع ثانيا، و بإمكانه أن ينوى الانفراد و لا يعيد به. و عليه فيما أن هذه الروايات لا تدل على وجوب اعاده الركوع مع الامام تكليفا فلا تنافى الموثقه الداله على نفي هذا الوجوب.

فالتتيجه: ان الجماعه مستحبه مؤكده فى الشريعه المقدسه و لا يجب على المكلف القيام بها لا حدوثا و لا بقاء، فإذا دخل فيها لا يجب عليه أن يواصلها بقاء،

ص: ١٢

يجب متابعته بمعنى مقارنته أو تأخره عنه تأخرا غير فاحش، و لا يجوز التأخر الفاحش.

### مسألة ٨: وجوب المتابعه تعبدى و ليس شرطا فى الصحه

[١٩٣٠] مسألة ٨: وجوب المتابعه تعبدى و ليس شرطا فى الصحه، فلو تقدم أو تأخر فاحشا عمدا أثم (١) و لكن صلاته صحيحه، و إن كان الأحوط الإتمام و الإعاده خصوصا إذا كان التخلف فى ركنين بل فى ركن، نعم لو تقدم أو تأخر على وجه تذهب به هيئه الجماعه بطلت جماعته (٢).

### مسألة ٩: إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهوا أو لزعم رفع الإمام رأسه

[١٩٣١] مسألة ٩: إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهوا أو لزعم رفع الإمام رأسه و جب عليه العود و المتابعه، و لا يضر زياده الركن حيثئذ لأنها مغتفره فى الجماعه فى نحو ذلك، و إن لم يعد أثم و صحت و يجوز له أن ينوى الانفراد غايه الأمر إذا نوى الانفراد من الأول ليس بإمكانه الاكتفاء بقراءه الامام كما تقدم.

مرّ آنفا وجوب المتابعه وجوب شرطى و ليس تعبدى و تركها بالتقدم أو التأخر لا يوجب الاثم و لا بطلان الصلاه، و إنما يوجب بطلان الجماعه فحسب، و من هنا يظهر انه لا منشأ لما ذكره الماتن قدس سرّه من الاحتياط بالاتمام و الاعاده و إن كان الاحتياط استحبابيا إذ لا يحتمل أن تكون المتابعه شرطا للصلاه ضروره أنها شرط للجماعه، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون التخلف فى ركنين أو ركن واحد، و لا خصوصيه للأول.

ظهر مما مرّ أن التقدم على الامام أو التأخر عنه فى الافعال إن كان عن عمد و التفات فالائتمام باطل و إن كان مره واحده على أساس أن المتابعه شرط لمقام للائتمام من البدايه إلى النهايه، و إن كان عن سهو و غفله لم يبطل الائتمام إذا التحق بالامام و تدارك ما فات بعد التذكر للنص كما تقدم.

صلاته (١)، لكن الأحوط إعادتها بعد الإتمام، بل لا يترك الاحتياط إذا رفع رأسه قبل الذكر الواجب (٢) و لم يتابع مع الفرصه لها، و لو ترك المتابعه حينئذ سهوا أو لزعم عدم الفرصه لا يجب الإعادة و إن كان الرفع قبل الذكر هذا، و لو رفع رأسه عامدا لم يجز له المتابعه، و إن تابع عمدا بطلت صلاته للزياده العمديه، و لو تابع سهوا فكذلك، إذا كان ركوعا أو فى كل من السجدين، و أما فى السجده الواحده فلا.

#### مسأله ١٠: لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهوا ثم عاد إليه للمتابعه

[١٩٣٢] مسأله ١٠: لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهوا ثم عاد إليه للمتابعه فرفع الإمام رأسه قبل وصوله إلى حد الركوع فالظاهر بطلان الصلاه لزياده الركن من غير أن يكون للمتابعه، و اغتفار مثله غير معلوم، و أما فى السجده الواحده إذا عاد إليها و رفع الإمام رأسه قبله فلا بطلان لعدم كونه زياده ركن و لا عمديه، لكن الأحوط الإعادة بعد الإتمام.

#### مسأله ١١: لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام فى السجده فتخيل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعه

[١٩٣٣] مسأله ١١: لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام فى السجده فتخيل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعه فبان كونها الثانيه حسبت ثانيه، تقدم أن وجوب العود وجوب شرطى فإن لم يعد فالإتمام باطل و لا إثم عليه.

فيه اشكال بل منع و لا منشأ لهذا الاحتياط لأن اعاده الذكر الفائت غير ممكنه و بما أن فوته كان مستندا الى الغفله و السهو دون العمد فيكون مشمولا لحديث (لا تعاد). و أما اعاده الركوع لمتابعه الامام فهى إنما تكون من أجل المتابعه و عدم الاخلال بها و لا تكون اعاده للركوع الصلاتى و المفروض انه قد تحقق و لا- يمكن تحقيقه مره ثانيه. و من المعلوم أن الركوع من أجل المتابعه ليس من الصلاه و لا ذكر فيه فإن الذكر إنما يجب فى الركوع الصلاتى دون غيره.

و إن تخيل أنها الثانية فسجد أخرى بقصد الثانية فبان أنها الأولى حسب متابعه، والأحوط إعادته الصلاة في صورتين بعد الإتمام (١).

### مسألة ١٢: إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمدا لا يجوز له المتابعة

[١٩٣٤] مسألة ١٢: إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمدا لا يجوز له المتابعة (٢) لاستلزامه الزيادة العمديه، و أما إذا كانت سهوا وجبت فيه ان الاحتياط ضعيف لأن صحه الصلاة في المسألة تكون على القاعدة حيث ان المأموم قد أتى بالسجده في كلتا صورتين ناويا بها القربه غايه الأمر أنه قصد بها في الصورة الأولى عنوان المتابعة و في الأخرى عنوان السجده الثانية ثم انكشف له أن ما أتى به من السجده بعنوان المتابعة هو الثانية، و ما أتى به بعنوان الثانية هو المتابعة لأن الانطباق قهري و التخلف انما هو في شيء خارج عن المأمور به و هو عنوان المتابعة و عنوان الثانية باعتبار انهما ليسا من العناوين القصديه.

بل لا يسوغ له الائتمام به و المتابعة ثانيا في نفسه لأنه بركوعه أو سجوده قبل الامام عمدا فقد انفرد و لا دليل على مشروعيه الاقتداء به مره ثانيه بعد الانفراد لما مرّ من أن اقتداء الانسان في اثناء صلاته بالامام بعد الانفراد غير مشروع، فإذا لم يكن عدم الجواز من جهه أن المتابعة تستلزم الزيادة العمديه، بل من جهه انه لا دليل على مشروعيه هذا الائتمام. نعم إذا ركع المأموم أو سجد قبل الامام سهوا ثم تفتن إلى ذلك و الامام لا يزال قائما أو جالسا أتى بالذكر ثم رفع رأسه و التحق بالامام و ركع معه أو سجد ثانيه و لا ذكر عليه في هذا الركوع أو السجود المكرر من أجل المتابعة لما تقدم من انه ليس من الصلاة، كما أنه بإمكانه في هذه الحاله أن يبني على أنه منفرد و بطلت جماعته، و إذا صنع ذلك لم يكن آثما كما مرّ، و أما إذا تفتن إلى ذلك و الامام يهوى إلى الركوع أو السجود فيمكنه أن يبقى على حاله و يواصل صلاته مع الامام، كما أن بإمكانه أن يبني على الانفراد



المتابعة(١) بالعود إلى القيام أو الجلوس ثم الركوع أو السجود معه، و الأحوط الإتيان بالذكر في كل من الركوعين أو السجودين بان يأتي بالذكر ثم يتابع و بعد المتابعة أيضا يأتي به، و لا بأس بتركه و لو ترك المتابعة عمدا أو سهوا لا تبطل صلاته و إن أثم في صورته العمدة(٢)، نعم لو كان ركوعه قبل الإمام في حال قراءته فالأحوط البطلان مع ترك المتابعة(٣)،

و يرفع رأسه، و أما إذا ركع الإمام أو سجد و تخلف المأموم عنه سهوا ثم تظنن فله أن يؤدي ما فاته من الركوع أو السجود و يرفع رأسه و يتابع الإمام و لا شيء عليه، هذا إذا لم يتمكن من ادراك الإمام في الركوع أو السجود و إلا فله أن يلتحق به فيه، كما أن له أن ينوي الانفراد في هذه الحالة، و حينئذ بطلت جماعته، و الدليل على كل ذلك ما مرّ من أن المتفاهم العرفي من روايات المسألة هو أن تقدم المأموم على الإمام أو تأخره عنه في الأفعال إذا كان سهوا لم يقدر بالجماعة، و لكنه غير ملزم بالالتحاق بالإمام فإن بإمكانه أن ينوي الانفراد كما تقدم.

تقدم عدم وجوبها في المسألة(٧) غاية الأمر إن عاد فلاقتهاء صحيح و لا شيء عليه، و إن لم يعد بطلت جماعته و صار منفردا. مرّ أنه لا إثم فيها أيضا.

بل الأقوى ذلك، فإنه إذا تظنن بعد ركوعه و لم يقم للالتحاق بإمامه الذي هو في حال القراءة عامدا بطلت صلاته جماعه و منفردا، اما جماعه فلائنه بنى على ترك المتابعة و الائتتام، و اما منفردا فمن جهه أنه تارك للقراءة عن عمد و التفات و لم يكن آتيا بها و لا بديلها و هو قراءة الإمام.

فالتتبعه: إن البطلان إنما هو من جهه ترك القراءة عن عمد و التفات، لا من جهه ترك المتابعة فإنه يوجب بطلان الصلاة جماعه لا منفردا، و بذلك يظهر حال ما بعده.

كما أنه الأقوى إذا كان ركوعه قبل الإمام عمداً في حال قراءته، لكن البطلان حينئذ إنما هو من جهة ترك القراءة و ترك بدلها و هو قراءه الإمام، كما أنه لو رفع رأسه عمداً قبل الإمام و قبل الذكر الواجب بطلت صلاته من جهة ترك الذكر.

### مسألة ١٣: لا يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال

[١٩٣٥] مسألة ١٣: لا- يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال، فلا تجب فيها المتابعه سواء الواجب منها و المندوب و المسموع منها من الإمام و غير المسموع، و إن كان الأحوط التأخر خصوصاً مع السماع و خصوصاً في التسليم (١)، و على أى حال لو تعمد فسلم قبل الإمام لم تبطل صلاته، و لو كان سهواً لا يجب إعادته بعد تسليم الامام، هذا كله في غير تكبيره الإحرام و أما فيها فلا يجوز التقدم على الإمام، بل الأحوط

لا- خصوصيه فيه بل مقتضى النصوص انه يجوز للمأموم أن يسلم قبل الامام عن اقتضاء الحاجه أو سهواً، بل يجوز عن عمد و التفات و لكن ينفرد المأموم عند الامام حينئذ قهراً في تمام هذه الصور على أساس انه خرج عن الصلاه فينتفى الائتمام بانتفاء موضوعه، و بذلك يمتاز التسليم عن سائر الاقوال في الصلاه فإن التقدم فيها أو التأخر عنها لا يضر بالائتمام للسيره العمليه القطعيه الجاربه بين المسلمين من زمن التشريع الى زماننا هذا، فلو كان التقدم أو التأخر فيها مضراً بالائتمام كما كان كذلك في الأفعال لأشير إليه في ضمن نصوص الباب تصريحاً أو تلويحاً على أساس أنه أمر مغفول عنه عن الاذهان العامه مع كثره الابتلاء به.

فالنتيجه: انه لا- فرق بين التسليم و سائر الاقوال من هذه الناحيه، بل لو قلنا بعدم جواز ذلك في سائر الاقوال لنقول بالجواز في التسليم للنصوص الخاصه. نعم لا يجوز التقدم على الامام في تكبيره الاحرام لأنه ينافى مفهوم الاقتداء و الائتمام به.

تأخره عنه بمعنى أن لا يشرع فيها إلا بعد فراغ الإمام منها، وإن كان في وجوبه تأمل.

#### مسألة ١٤: لو أحرم قبل الإمام سهواً أو بزعم أنه كبر كان منفرداً

[١٩٣٦] مسألة ١٤: لو أحرم قبل الإمام سهواً أو بزعم أنه كبر كان منفرداً، فإن أراد الجماعة عدل إلى النافله و أتمها أو قطعها.

#### مسألة ١٥: يجوز للمأموم أن يأتي بذكر الركوع و السجود أزيد من الإمام

[١٩٣٧] مسألة ١٥: يجوز للمأموم أن يأتي بذكر الركوع و السجود أزيد من الإمام، و كذا إذا ترك بعض الأذكار المستحبه يجوز له الإتيان بها مثل تكبير الركوع و السجود و «بحول الله و قوته» و نحو ذلك.

#### مسألة ١٦: إذا ترك الإمام جلسه الاستراحة لعدم كونها واجبه عنده

[١٩٣٨] مسألة ١٦: إذا ترك الإمام جلسه الاستراحة لعدم كونها واجبه عنده لا- يجوز للمأموم الذي يقلد من يوجبها أو يقول بالاحتياط الوجوبي أن يتركها، و كذا إذا اقتصر في التسيحات على مره مع كون المأموم مقلداً لمن يوجب الثلاث و هكذا.

#### مسألة ١٧: إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في ركعه لا قنوت فيها

[١٩٣٩] مسألة ١٧: إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في ركعه لا- قنوت فيها يجب عليه العود إلى القيام (١) لكن يترك القنوت، و كذا لو رآه جالسا يتشهد في غير محله عليه الجلوس معه لكن لا يتشهد معه، و كذا في نظائر ذلك.

#### مسألة ١٨: لا يتحمل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاة غير القراءة في الأولتين إذا ائتم به فيهما

[١٩٤٠] مسألة ١٨: لا يتحمل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاة غير القراءة في الأولتين إذا ائتم به فيهما، و أما في الأخيرتين فلا يتحمل عنه بل يجب عليه بنفسه أن يقرأ الحمد (٢) أو يأتي بالتسيحات و إن قرأ الإمام فيهما و سمع قراءته، و إذا لم يدرك الأولتين مع الإمام و جب عليه القراءة

تقدم أن هذا الوجوب شرطى لا تعبدى، فلو لم يعد لم يأثم.

قد مرّ تفصيل المسألة في باب القراءة.

فيهما لأنهما أولتا صلاته، وإن لم يمهلها الإمام لإتمامها اقتصر على الحمد و ترك السوره و ركع معه، و أما إذا أعجله عن الحمد أيضا فالأحوط إتمامها و اللحوق به في السجود أو قصد الانفراد(١)، و يجوز له قطع الحمد

بل يتعين عليه قصد الانفراد و ذلك لأنه لا- دليل على كفايه التحاق المأموم بالامام في السجود، بل هي في حالات خاصه كالإلتزام به و هو يكبر تكبيره الاحرام أو قائم يقرأ في الركعه الأولى أو الثانيه أو بعد اتمام القراءه و قبل الهوى إلى الركوع أو راع قبل أن يرفع رأسه، فما لم يرفع الامام رأسه من الركوع يسوغ الإلتزام به في الركعتين الاوليين و كذلك في الركعتين الأخيرتين، و أما إذا رفع رأسه من الركوع فتفوت الفرصه للإلتزام فلا- يسوغ الدخول في صلاه الجماعه في هذه الحاله، فإذا أدرك الامام فيها فله أن ينتظر إلى أن يقوم الامام لركعه أخرى، كما أن له أن يقوم بالصلاه منفردا، و أما إذا أدرك الامام في الركعتين الأخيرتين قائما و يسبح فيسوغ له الاقتداء به في هذه الحاله شريطه أن يقرأ الفاتحه و يدرك الامام قبل رفع رأسه من الركوع، و حينئذ إذا قرأ الفاتحه و ركع الامام و خشى أن تفوته متابعه الامام في الركوع إذا قرأ السوره تركها و ركع، و إذا كان يقرأ الفاتحه و ركع الامام و خشى أن تفوته متابعه الامام في الركوع إذا أكمل الفاتحه فلا يسوغ له أن يكملها و يلتحق بالامام في السجود و يتابعه فيه على أساس أن الاقتداء بالامام في الركعتين الأخيرتين حال القيام إنما يصح كما مرّ شريطه أن يقرأ بنفسه و يدرك الامام في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه، و إذا لم يكن بإمكانه أن يكمل القراءه و يدرك الامام قبل أن يرفع رأسه من الركوع بطل الاقتداء به حينئذ و يكون الرجل منفردا إذ لا دليل على كفايه الإلتحاق به في السجود في صحه الاقتداء بأن يكمل القراءه و يدرك الامام فيه إذا لم يكن بإمكانه أن يكملها و يدركه في الركوع، و على هذا فلو صنع ذلك بطلت جماعته و صحت صلاته منفردا شريطه عدم الإخلال بها

و الركوع معه (١)، لكن في هذه لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة.

فيما لا يعذر فيه الجاهل و الناسى.

بل يتعين العكس و هو عدم جواز قطع الحمد مقدمه للركوع مع الامام و إلا فمعناه جواز ترك القراءة عن عمد و التفات، لما مرّ من أن وجوب متابعه الامام وجوب شرطى و لا- يكون المأموم ملزما بها شرعا لا حدودا و لا بقاء، فلا معارض لدليل وجوب القراءة حينئذ، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن وجوب المتابعه وجوب تعبدى فيكون المأموم ملزما بالعمل بها و إن لم يعمل أثم. إلا- انكم عرفتم انه غير ثابت بدليل لفظى لكى يمكننا التمسك باطلاقه فى مثل المقام و يصلح وقتئذ أن يكون طرفا للمعارضه لدليل وجوب القراءة، بل هو مقتضى مفهوم الائتمام فانه يستدعى وجوب متابعه الامام فى الصلاة المأمور بها و هى الصلاة الواجده لأجزائها و شروطها منها القراءة، و من المعلوم أنه لا يقتضى وجوب المتابعه مطلقا حتى فيما إذا لزم منه ترك القراءة فيها عالما عامدا لأنه خلف الفرض باعتبار أنها ليست بالصلاة المأمور بها للمأموم.

و إن شئت قلت: ان الواجب على المأموم طبيعى الصلاة مع القراءة، و هو مخير بين أفراد الطويله و العرضيه، و على هذا فكما أن بإمكانه القيام بإتيانها مع القراءة منفردا فكذلك بإمكانه القيام باتيانها معها ائتماما، فإذا أراد الاتيان بها كذلك جماعه و جب عليه متابعه الامام فى افعالها فيكون وجوب المتابعه متفرع على ارادته الاتيان بالصلاه مع القراءة التى هى وظيفته، و أما الصلاة بدون القراءة مع التمكن منها فهى ليست وظيفه له و مأمورا بها فى حقه، فلا يكون ائتمامه به فيها مشروعا إلا تشريعا لكى تجب متابعته.

فالتجيه: أن وجوب متابعه الامام فى صلاه الجماعه بما أنه وجوب شرطى فلا يصلح أن يعارض أدله وجوب الأجزاء و شروطها إذا كان المأموم متمكنا منها

## مسألة ١٩: إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمل عنه القراءة فيها

[١٩٤١] مسألة ١٩: إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمل عنه القراءة فيها ووجب عليه القراءة في ثلثه الإمام الثانية له، و يتابعه في القنوت في الأولى منه و في التشهد، و الأحوط التجافي فيه (١)، كما أن الأحوط التسييح عوض التشهد (٢) و إن كان الأقوى جواز التشهد بل استحبابه أيضا، و إذا أمهله الإمام في الثانية له للفتحة و السوره و القنوت أتى بها، و إن لم يمهل ترك

و أما ما لا يتمكن منه فوجوبه ساقط، فلا وجوب حينئذ لكي يتصور المعارضه.

هذا ينافي ما ذكره قدس سرّه في المسألة (٩) من فصل (مستحبات الجماعة و مكروهاتها) من استحباب التجافي. و الصحيح هو ما ذكره هناك، لا- من جهة حمل الأمر بالتجافي الوارد في قوله عليه السلام في صحيحه ابن الحجاج: (يتجافى و لا- يتمكن من القعود..) (١) و قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: (من أجلسه الامام في موضع يجب أن يقوم فيه يتجافى و ألقى إقعاء و لم يجلس متمكنا..) (٢) على الاستحباب بقريته موثقه الحسين بن المختار و داود بن الحصين، و ذلك لأنّ الموثقه ليست في مقام البيان من هذه الجهة، فإنها تدل على أن المأموم يتشهد في الأولى له و الثانية للإمام، كما انه يتشهد في الثانية له و لا تدل على كيفية جلوسه في الثانية للإمام، بل من جهة انه لا يمكن أن يكون الأمر فيهما بالتجافي أمرا و جوبيا لوضوح أن وجوبه لا يخلوا من أن يكون نفسيا أو شرطيا و كلاهما غير محتمل، أما الأول فهو واضح، و أما الثاني فأیضا كذلك إذ لا يحتمل أن يكون التجافي شرطيا في صحه الائتمام و الجماعة، فإن ما يحتمل أن يكون شرطيا في صحه الجماعة هو طبعي الجلوس على أساس أن المتابعه تتوقف عليه لا على الكيفية الخاصه منه، فإذن لا محاله يكون الأمر به فيهما استحبابيا و لا يمكن أن يكون وجوبيا.

بل الأحوط التشهد و هو برکه كما في موثقه الحسين بن المختار، و أما التسييح فلم يرد في شيء من الروايات. نعم هو معروف و مشهور بين الاصحاب.

ص: ٢١

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب: ٤٧ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٢.

القنوت، و إن لم يمهل له للسوره تركها، و إن لم يمهل له لإتمام الفاتحه أيضا فالحال كالمسأله المتقدمه (١) من أن يتمها و يلحق الإمام فى السجده أو ينوى الانفراد أو يقطعها و يركع مع الإمام و يتم الصلاه و يعيدها.

### مسأله ٢٠: المراد بعدم إمهال الإمام المجوز لترك السوره ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها

[١٩٤٢] مسأله ٢٠: المراد بعدم إمهال الإمام المجوز لترك السوره ركوعه قبل شروع المأموم فيها أو قبل إتمامها و إن أمكنه إتمامها قبل رفع رأسه من الركوع، فيجوز تركها بمجرد دخوله فى الركوع و لا يجب الصبر إلى أواخره، و إن كان الأحوط قراءتها ما لم يخف فوت اللوح فى الركوع (٢)، فمع الاطمئنان بعدم رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها و لا يقطعها.

### مسأله ٢١: إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له فى قراءتها فقرأها و لم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته

[١٩٤٣] مسأله ٢١: إذا اعتقد المأموم إمهال الإمام له فى قراءتها فقرأها و لم يدرك ركوعه لا تبطل صلاته، بل الظاهر عدم البطلان إذا تعمد ذلك (٣)، بل إذا تعمد الإتيان بالقنوت مع علمه بعدم درك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطلان.

### مسأله ٢٢: يجب الإخفات فى القراءة خلف الإمام و إن كانت الصلاه جهريه

[١٩٤٤] مسأله ٢٢: يجب الإخفات فى القراءة خلف الإمام و إن كانت الصلاه جهريه (٤) سواء كان فى القراءة الاستجابيه كما فى الأولتين مع

قد ظهر الحال فيها مما مرّ فى المسأله المتقدمه.

بل هو الأقوى إذ لا موجب لسقوطها فى مفروض المسأله.

بل البطلان جماعه و الصحه منفردا إذا لم يأت بما ينافى صلاه المنفرد سهوا و عمدا، و به يظهر حال ما بعده.

فيه ان هذا الوجوب ليس وجوبا تعبديا، بل هو وجوب شرطى و إنما الكلام فى انه شرط لصحه الصلاه كما هو الحال فى الصلوات الجهريه و الاخفاتيه أو انه شرط لصحه صلاه الجماعه، الظاهر هو الثانى و النكته فيه ان الاخفات فى

عدم سماع صوت الإمام أو الوجوبيه كما إذا كان مسبقا بركعه أو ركعتين، و لو جهر جاهلا أو ناسيا لم تبطل صلاته(١).

القراء تاره يكون شرطا فى صحتها للمصلى، و أخرى شرطا فيها للمأموم، فعلى الأول فهو من شروط الصلوات الاخفاتيّه مطلقا بلا لحاظ خصوصيه فيها، و على الثانى فهو من شروط صلاه الجماعه فحسب، و على هذا الأساس فعلينا أن ننظر إلى أدله الشروط، و بما أن موضوع دليل هذا الشرط هو المأموم فبطبيعته الحال يكون شرطا للجماعه دون الصلاه و هو قوله عليه السلام فى صحيحه قتيبه: (إذا كنت خلف إمام ترتضى به فى صلاته يجهر فيها بالقراء فلم تسمع قراءته فأقرأ أنت لنفسك..) (١) فإنه يدل على أن المأموم خلف إمام إذا لم يسمع قراءته قرأ اخفاتا. و نتيجه ذلك أنه إذا قرأ فى هذه الحاله جهرا فإن كان عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى بطلت صلاته جماعه لانتفاء شرطها لا صلاته منفردا إلا إذا أخل بها فيما لا يعذر فيه حتى الجاهل و الناسى.

و إن شئت قلت: قد مرّ فى المسأله(١) من هذا الفصل أن المأموم إذا لم يسمع صوت الامام و لو هممه جاز أن يقرأ فاتحه الكتاب بعنوان أنها من الصلاه كما أن له الاكتفاء بقراءه الامام و الاتيان بها بعنوان تلاوه القرآن، و على هذا فإذا قرأ المأموم فى الحاله المذكوره بنيه الجزئيه اخفاتا صحت صلاته جماعه، و إن قرأ جهرا عن عمد و التفات بطلت جماعه و صحت منفردا، و أما إذا قرأ المأموم فى تلك الحاله بنيه تلاوه القرآن جهرا فلا- يوجب البطلان لأنّ الخفت فى هذه الصوره ليس شرطا و لا واجبا تعبديا حيث انه لا يمكن اثبات وجوبه لأنّ ظاهر قوله عليه السلام فى صحيحه قتيبه: (فأقرأ أنت لنفسك) هو القراءه اخفاتا بعنوان الجزئيه و كونها من الصلاه، و لا يعم ما إذا كانت قراءته بعنوان تلاوه القرآن و لا أقل من الاجمال.

أى منفردا، و أما جماعه فالظاهر هو البطلان لأن حديث(لا تعاد) لا

ص: ٢٣

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٣١ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٧.



نعم لا يبعد استحباب الجهر بالبسملة (١) كما في سائر موارد وجوب الإخفات.

### مسألة ٢٣: المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد في الثانيه منه الثالثه للإمام

[١٩٤٥] مسألة ٢٣: المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد في الثانيه منه الثالثه للإمام، فيختلف عن الإمام و يتشهد ثم يلحقه في القيام أو في الركوع إذا لم يمهل للتسيحات، فيأتي بها و يكتفى بالمره و يلحقه في الركوع أو السجود (٢)، و كذا يجب عليه التخلف عنه في كل فعل و جب يشمل المقام فإنه مختص بالاخلال بأجزاء نفس الصلاه و شروطها فيما يعذر فيه الجاهل و الناسى و لا يعم الاخلال بشروط الجماعه. و أما صحيحه زواره عن أبي جعفر عليه السلام: (في رجل جهر فيما لا ينبغي الاجهار فيه، و أخفى فيما لا ينبغي الاخفاء فيه؟ فقال: أى ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته و عليه الاعاده، فإن فعل ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا شىء عليه و قد تمت صلاته) (١) فهي لا تشمل المقام أيضا بقرينه أنها تدل على نقض صلاته و وجوب الاعاده عليه، مع أنه لا- تجب اعاده الصلاه جماعه، فإذا مقتضى اطلاق صحيحه قتيبه المتقدمه أن المأموم إذا قرأ جهرا بطلت صلاته جماعه و إن كانت سهوا و لا دليل على تقييد اطلاقها.

في ثبوت الاستحباب اشكال و لا يبعد عدم ثبوته. نعم قد ثبت استحباب الجهر بها للمنفرد و الامام في الصلوات الاخفاتي، و أما استحبابه للمأموم الواجب عليه الاخفات في القراءه فلا دليل عليه.

في كفايه الالتحاق بالامام في السجود اشكال، و لا يبعد عدم الكفايه، فإن المأموم إذا تخلف عن الامام في التشهد، كما إذا قام الامام إلى الركعه الرابعه و المأموم يتشهد و يسرع للنهوض إلى القيام، فحينئذ إذا أدرك الامام في القيام قبل أن يركع لم يقع خلل في متابعه الامام و إذا لم يدركه في القيام و لكن أدركه في

ص: ٢٤

١- (١) الوسائل ج ٦ باب ٢٦ من أبواب القراءه في الصلاه الحديث: ١.

عليه دون الإمام من ركوع أو سجود أو نحوهما، فيفعله ثم يلحقه إلا ما عرفت من القراءة في الأوليين.

### مسألة ٢٤: إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة معه قبل ركوعه

[١٩٤٦] مسألة ٢٤: إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاة معه قبل ركوعه وجب عليه قراءة الفاتحة و السوره إذا أمهله لهما، و إلا كفته الفاتحة على ما مر، و لو علم أنه لو دخل معه لم يمهله لإتمام الفاتحة أيضا فالأحوط عدم الإحرام إلا بعد ركوعه (١)، فيحرم حينئذ و يركع معه و ليس عليه الفاتحة حينئذ.

### مسألة ٢٥: إذا حضر المأموم الجماعة و لم يدر أن الإمام في الأوليين أو الأخيرتين

[١٩٤٧] مسألة ٢٥: إذا حضر المأموم الجماعة و لم يدر أن الإمام في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه فقد انفرد عنه في القيام، فمقتضى القاعدة بطلان الجماعة باعتبار انه ترك المتابعة عن عمد و التفات حيث أن أمره يدور بين أن يترك التشهد و يتابع الامام و بين أن يترك المتابعة و يأتي بالتشهد، و من المعلوم أن الثاني هو المتعين، و معه يكون منفردا، و لكن مقتضى اطلاق قوله عليه السّلام في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج: (فإذا كانت الثالثة للإمام و هي له الثانية فليلبث قليلا إذا قام الامام بقدر ما يتشهد ثم يلحق بالامام) (١) هو كفايه الالتحاق بالامام في الركوع، فإن اطلاق قوله عليه السّلام: (ثم يلحق بالامام) يشمل ذلك. و أما شموله للالتحاق به في السجود فهو بعيد في نفسه، فإن المأموم إذا أراد البقاء على المتابعة للإمام فوظيفته بمقتضى قوله عليه السّلام في الصحيحه: (فليلبث قليلا إذا قام الامام بقدر ما يتشهد) التسرع في التشهد و التسيحات، بل له الاكتفاء بها مره واحده، و حينئذ فبطبيع الحال يدرك الامام في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه بل قد يدركه في القيام.

بل هو المتعين فإنه مع العلم بأن الامام لا يمهل لإتمام الفاتحة و ليس بإمكانه ادراكه قبل رفع رأسه من الركوع لا يمكن أن ينوى الائتمام حتى يرجأ ادراك الامام في الركوع لفرض انه جازم بعدم الادراك.

ص: ٢٥

الأوليين أو الأخيرتين قرأ الحمد و السوره بقصد القربه(١)، فإن تبين كونه فى الأخيرتين وقعت فى محلها، و إن تبين كونه فى الأوليين لا يضره ذلك.

### مسألة ٢٦: إذا تخيل أن الإمام فى الأوليين فترك القراءة ثم تبين أنه فى الأخيرتين

[١٩٤٨] مسألة ٢٦: إذا تخيل أن الإمام فى الأوليين فترك القراءة ثم تبين أنه فى الأخيرتين فإن كان التبين قبل الركوع قرأ و لو الحمد فقط و لحقه، و إن كان بعده صحت صلاته، و إذا تخيل أنه فى إحدى الأخيرتين فقرأ ثم تبين كونه فى الأوليين فلا بأس، و لو تبين فى أثنائها لا يجب إتمامها.

### مسألة ٢٧: إذا كان مشغلاً بالنافله فاقامت الجماعة و خاف من إتمامها عدم إدراك الجماعة

[١٩٤٩] مسألة ٢٧: إذا كان مشغلاً بالنافله فاقامت الجماعة و خاف من إتمامها عدم إدراك الجماعة و لو كان بفوت الركعه الأولى منها جاز له قطعها، بل استحب ذلك و لو قبل إحرام الإمام للصلاه(٢)، و لو كان على الأحوط، و لا يبعد عدم وجوب قراءتهما و ذلك لأن مقتضى الدليل العام الأولى و وجوب القراءة على كل مصل مثل قوله عليه السلام: (لا صلاه إلا بفاتحه الكتاب) (١) و نحوه و قد خرج عن عموم هذا الدليل المصلى المقتدى بإمام فى الركعتين الأوليين، فىكون موضوع الدليل المخصص مركب من أمرين: أحدهما الصلاه خلف إمام، و الآخر أن يكون ذلك الإمام فى الركعتين الأوليين، و الأمر الأول محرز بالوجدان و الثانى بالاستصحاب، فإن ذلك الإمام قد دخل فى الركعتين الأوليين جزماً، و لكن يشك فى انه فى زمان الاقتداء به قد خرج عنهما أو لا، فلا مانع من استصحاب بقائه فيهما إلى هذا الزمان، فإذا كان الموضوع بكلا جزأيه محرزاً لأن كون صلاته خلف الإمام معلوم بالوجدان و كون الإمام فى الركعتين الأوليين فى ذلك الزمان معلوم بالتعبد، و يترتب عليه سقوط القراءة عنه و عدم وجوبها، و لكن مع ذلك كان الأجدد و الأحوط الاتيان بها برجاء ادراك الواقع.

بل يستحب إذا بدأ المقيم فى الاقامه بمقتضى صحيحه عمر بن يزيد و صحيحه حماد بن عيسى.

ص: ٢٦

مشتغلا بالفريضة منفردا و خاف من إتمامها فوت الجماعة استحب له العدول بها إلى النافلة و إتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الثالث، بل الأحوط عدم العدول إذا قام للثالثه و إن لم يدخل في ركوعها (١)، و لو خاف من إتمامها ركعتين فوت الجماعة و لو الراكعه الاولى منها جاز له القطع بعد العدول إلى النافلة على الأقوى (٢)، و إن كان لكن الأظهر جواز العدول ما لم يدخل في ركوع الركعه الثالثه و ذلك لإطلاق قوله عليه السلام في صحيحه سليمان بن خالد: (فليصل ركعتين ثم ليستأنف الصلاه مع الامام و ليكن ركعتان تطوعا) (١) فانه يشمل حتى فيما إذا قام المصلى للركعه الثالثه على أساس أنه في هذه الحاله متمكن من إتمام هذه الصلاه ركعتين تطوعا فيصح توجيه الأمر بالصلاه اليه بنكته أن هذا الأمر ليس أمرا باحداث ركعتين نافله، بل بإتمام الصلاه التي بيده تطوعا، و على هذا فلا فرق بين كون المصلى في الركعه الأولى أو الثانيه أو في القيام للثالثه فإنه كما يكون متمكنا في الحالتين الأوليين من اتمام الصلاه ركعتين تطوعا كذلك في الحاله الثالثه فإنه يجلس و ينوى العدول إلى النافلة و يسلم، و يصدق عليه إنه أتم صلاته ركعتين تطوعا. نعم إذا دخل في ركوع الثالثه فقد فات محل العدول فلا- يتمكن منه لاستلزامه زياده الركوع في النافلة و هي مبطله لها، هذا من ناحيه و من ناحيه أخرى أنه لا بأس بأن يقوم المصلى بقطع الفريضة للدخول في الجماعة باعتبار انه لا- دليل على عدم جواز القطع غير دعوى الاجماع و لا- اجماع في المقام، هذا اضافه إلى ما ذكرناه في محله من المناقشه في كشف الاجماع بشكل عام عن ثبوت حكم المسأله في زمن المعصومين عليهم السلام.

هذا هو الصحيح لأن مشروعيه العدول و ان كانت بحاجه إلى دليل إلا أن الدليل في المقام موجود و هو صحيحه سليمان بن خالد و موثقه سماعه على

ص: ٢٧

الأحوط عدم قطعها بل إتمامها ركعتين، وإن استلزم ذلك عدم إدراك الجماعة في ركعه أو ركعتين، بل لو علم عدم إدراكها أصلاً إذا عدل إلى النافلة و أتمها فالأولى والأحوط عدم العدول و إتمام الفريضة (١) ثم إعادتها جماعة إن أراد و أمكن.

### **مسألة ٢٨: الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة بين كون الفريضة التي اشتغل بها ثنائيه أو غيرها**

[١٩٥٠] مسألة ٢٨: الظاهر عدم الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافلة لإدراك الجماعة بين كون الفريضة التي اشتغل بها ثنائيه أو غيرها (٢)، أساس ان المتفاهم العرفي منهما بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن الملاك المبرر لتشريع المولى جواز العدول من الفريضة الى النافلة انما هو ادراك فضيله الجماعة و اهتمام المولى بها و اما الأمر باتمامها ركعتين تطوعاً فلا يدل على أن جواز العدول مشروط به، بل لعله من جهه الحفاظ على صحه العمل و عدم كون اتمامه منافياً لإدراك الجماعة حيث ان بإمكانه أن يجمع بين الأمرين معاً، و بما ان الأمر باتمامها نافله يكون امراً استجابياً فلا يمنع من العدول اليها بنيه القطع لإدراك الجماعة، بل يكفي في ذلك اطلاق صحيحه عمرو بن يزيد التي تنص على استحباب قطع النافلة لإدراك فضيله الجماعة على أساس أن الصلاة المعدول إليها نافله بعد العدول إليها.

بل هو الأقوى لأن مشروعيه العدول إنما هي لإدراك الجماعة و اما مع عدم الادراك فلا دليل عليه، و الصحيحه ظاهره في انه اذا عدل الى النافلة و أتمها تمكن من ادراك الجماعة، و اما اذا عدل اليها و أتمها فلا يتمكن من ادراكها فلا يكون مشمولاً لها و لا تدل على جواز العدول في هذه الصوره.

فيه ان الفرق غير بعيد لما عرفت في المسألة المتقدمه من ان الملاك المبرر لجواز العدول من الفريضة الى النافلة انما هو ادراك فضيله الجماعة و المفروض ان الفريضة إذا كانت ثنائيه فلا فرق في ادراكها بين اتمامها فريضة أو

و لكن قيل بالاختصاص بغير الثائيه.

**مسأله ٢٩: لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه مثلا فذكر أنه ترك من الركعه السابقه سجده أو سجدتين أو تشهدا أو نحو ذلك**

[١٩٥١] مسأله ٢٩: لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه مثلا فذكر أنه ترك من الركعه السابقه سجده أو سجدتين أو تشهدا أو نحو ذلك وجب عليه العود للتدارك، وحيث إن لم يخرج عن صدق الاقتداء و هيئه الجماعه عرفا فيبقى على نيه الاقتداء (١)، و إلا فينوى الانفراد.

**مسأله ٣٠: يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحيه قبل تحريم الإمام**

[١٩٥٢] مسأله ٣٠: يجوز للمأموم الإتيان بالتكبيرات الست الافتتاحيه قبل تحريم الإمام ثم الإتيان بتكبيره الإحرام بعد إحرامه و إن كان الإمام تاركا لها.

**مسأله ٣١: يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الظنيه المتعلقة بالصلاه**

[١٩٥٣] مسأله ٣١: يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الظنيه المتعلقة بالصلاه إذا لم يستعملا محل الخلاف و اتحدا في العمل، مثلا إذا كان رأى أحدهما نافله، فإذن لا مبرر للعدول، بل يتمها فريضه ثم يعيدها جماعه و بها يدرك فضيله الجماعه، بل لا يبعد دعوى انصراف مورد الصحيحه و الموثقه عن الفريضه الثائيه فان قوله عليه السّلام في الصحيحه: (فليصل ركعتين ثم ليستأنف) ظاهر عرفا أن الصلاه ركعتين وظيفه ثانويه له مقدمه لإدراك الجماعه، فلو كانت وظيفته الأوليه الصلاه ركعتين فلا مبرر للأمر باتمامها ركعتين نافله، و كذا قوله عليه السّلام في الموثقه: (فليصل أخرى) (١)، نعم إذا خاف فوت الجماعه في الركعتين الأوليين مثلا إذا أتمها ركعتين فهو مخير بين أن يعدل الى النافله و يقطعها و بين أن يقطع الفريضه ابتداء و يستأنفها جماعه.

هذا فيما إذا ادرك الامام في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه و إلا فينوى الانفراد.

ص: ٢٩

اجتهادا أو تقليدا وجوب السوره و رأى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الأول بالثانى إذا قرأها و إن لم يوجبها، و كذا إذا كان أحدهما يرى وجوب تكبير الركوع أو جلسه الاستراحه أو ثلاث مرات فى التسيحات فى الركعتين الأخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذى لا يرى وجوبها لكن يأتى بها بعنوان الندب، بل و كذا يجوز مع المخالفه فى العمل أيضا (١) فيما هذا إذا كان الاختلاف بينهما فيما يعذر فيه الجاهل، كما إذا رأى الامام كفايه التسيحات مره واحده فى الركعتين الأخيرتين اجتهادا او تقليدا، و رأى المأموم وجوب قراءتها ثلاث مرات كذلك، فإن الامام إذا قرأها مره واحده كان معذورا فيجوز الاقتداء به حينئذ باعتبار أن صلاته صحيحه فى الواقع بمقتضى حديث (لا تعاد) فلا تجب عليه اعادتها إذا انكشف الخلاف و ظهر أن الواجب فى الواقع هو قراءه التسيحات ثلاث مرات اما اجتهادا او تقليدا، و إذا كان الاختلاف بينهما فيما لا يعذر فيه الجاهل لم يجز الاقتداء به، كما إذا علم المأموم ان الامام يرى اجتهادا أو تقليدا أن وظيفه الجريح أو الكسير إذا كان الجرح او الكسر مجبورا و كانت جبيرته نجسه وضع خرقة طاهره و المسح عليها، و المأموم يرى أن وظيفته التيمم فى هذه الحاله، أو أن الامام يرى جواز الوضوء بماء الورد بخلاف المأموم، مع ان الوضوء مما لا يعذر فيه الجاهل، فلا يجوز للمأموم أن يقتدى به إذا تأكد أنه توضأ على النحو الذى يراه باطلا، بل لا يجوز إذا لم يتأكد بأنه توضأ على النحو الذى يراه صحيحا باعتبار إنه لم يحرز صحه صلاته حينئذ فى الواقع، فإن المأموم ما دام لم يتأكد بصحه صلاه الامام فى الواقع و احتمال بطلانها فيه كما إذا احتمل انه توضأ بماء الورد و لا دافع لهذا الاحتمال، فلا يسوغ له الائتمام به فلو أتم و الحال هذه لم يحرز فراغ ذمته عن الصلاه لاحتمال ان صلاه الامام باطله فى الواقع فلا تكفى قراءته عن قراءته.

عدا ما يتعلق بالقراءة فى الركعتين الأوليين التى يتحملها الإمام عن المأموم فىعمل كل على وفق رأيه، نعم لا يجوز اقتداء من يعلم وجوب شىء بمن لا يعتقد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له (١) لأن المأموم حينئذ عالم ببطان صلاه الإمام فلا يجوز له الاقتداء به، بخلاف المسائل الظنيه حيث إن معتقد كل منهما حكم شرعى ظاهرى فى حقه فليس لواحد منهما الحكم ببطان صلاه الآخر (٢) بل كلاهما فى عرض واحد فى كونه حكماً شرعياً، و أما فيما يتعلق بالقراءة فى مورد تحمل الإمام عن المأموم و ضمانه له فمشكل (٣) لأن الضامن حينئذ لم يخرج عن عهده الضمان بحسب معتقد فالنتيجه: إن الضابط العام فى المقام هو ان الاختلاف بين الامام و المأموم اذا كان فيما يعذر فيه الجاهل جاز الاقتداء به واقعا، و اما فيما لا يعذر فيه الجاهل فلا يجوز الاقتداء به.

ظهر أن الضابط العام فى جواز الاقتداء و عدم جوازه ما مرّ، و لا فرق فيه بين أن يعلم المأموم ان الامام يرى كفايه التسيحات مره واحده بالعلم الوجدانى أو بالعلم التعبدى، فانه على كلا- التقديرين يكون الامام معذورا و كانت صلاته صحيحه فى الواقع بمقتضى حديث (لا- تعاد). و اذا انكشف الخلاف لم تجب عليه اعادتها بلا فرق بين أن يكون جهله بالواقع بسيطا أو مركبا، و به يظهر حال ما فى المتن من الفرق بين العلم و العلمى.

فيه إشكال بل منع، لما مرّ من أن موضوع جواز الائتمام صحه صلاه الامام واقعا و لو بلحاظ حديث (لا تعاد)، و لا يكفى فى جوازه صحتها عند الامام ظاهرا مع بطلانها عند المأموم، كما إذا كان الاختلاف بينهما فيما لا يعذر فيه الجاهل على ما مرّ تفصيله فى صدر هذه المسأله.

بل الظاهر أنه لا إشكال فى عدم جواز الاقتداء بمن يرى المأموم



المضمون عنه،مثلا إذا كان معتقد الإمام عدم وجوب السوره و المفروض أنه تركها فيشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به،و كذا إذا كان قراءه الإمام صحيحه عنده و باطله بحسب معتقد المأموم من جهه ترك إدغام لازم أو مدّ لازم أو نحو ذلك،نعم يمكن أن يقال بالصحه إذا تداركها المأموم بنفسه(١) كأن قرأ السوره فى الفرض الأول أو قرأ موضع غلط الإمام صحيحا،بل يحتمل أن يقال:إن القراءه فى عهدہ الإمام و يكفى خروجه عنها باعتقاده لكنه مشكل،فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء(٢).

بطلان قراءته و عدم صحتها باعتبار انه يرى أن ذمته مشغوله بالقراءه فى الصلاه و قراءه الامام بما أنها باطله عنده فلا يرى فراغ ذمته بها،و به يظهر حال ما فى المتن من الامثله.

فى الصحه اشكال بل منع فانه لا دليل على مشروعيه الائتمام بإمام يعلم المأموم بأنه لا يقرأ السوره فى الصلاه باعتبار أنه لا يرى وجوبها،أو يعلم بأنه لا يحسن القراءه مع بنائه على تدارك السوره بنفسه أو موضع الغلط،و أما صحيحه زواره و الفضيل المتقدمه فقد مرّ أنه لا اطلاق لها بالنسبه إلى شمول هذه الحالات و لا تدل على مشروعيه الائتمام فيها،و الدليل الآخر على جواز الائتمام بإمام و التعويل عليه فى بعض القراءه و الاتيان ببعضها الآخر بنفسه غير موجود،و عليه فلو صنع ذلك لبطلت صلاته لا جماعته فحسب،لأنه تارك للقراءه عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى.نعم لو كان غافلا أو جاهلا بالحال صحت صلاته بمقتضى حديث (لا تعاد).

فالتتيجه:انه لا دليل على جواز الاقتداء فى هذا الفرض.

بل هو الأقوى باعتبار انه لا دليل على كفايه صحه قراءه الامام عنده اجتهادا أو تقليدا فى جواز الاقتداء به إذا كانت باطله عند المأموم على أساس ما

مرّ من أن معنى صحه الاقتداء هو أن يعول المأموم على الامام فى قراءته إذا قرأ بصورة صحيحة واقعا و إلا لم يجز أن يعول عليه فيها فإذا ائتم و الحال هذه كان تاركا للقراءة عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى و دعوى أن قراءه الامام صحيحة فى الواقع على أساس حديث لا تعاد حيث انه معذور فيها اجتهادا أو تقليدا فإذا كانت صحيحة واقعا جاز الاقتداء به لأن الروايات التى تنص على جواز الاقتداء غير قاصره عن شمول ذلك، فإن الخارج من اطلاقها ما إذا كانت قراءه الامام باطله واقعا..خاطئه جدا لأن قراءه الامام فى مفروض المسأله باطله كذلك، و لا يكون مدلول حديث لا تعاد صحتها لوضوح أن مدلوله صحه الصلاه إذا أخل المصلى بها جزءا أو شرطا شريطه أن يكون معذورا فى الاخلال بها و أن لا يكون ذلك الجزء أو الشرط من الأركان، و حيث ان الامام معذور فى ترك القراءه الصحيحه فى صلاته فيكون مشمولا للحديث، و عليه فتكون صلاته صحيحة فى الواقع على أساس أن مفاد الحديث هو أن جزئيه القراءه مختصه بحال الالتفات و العلم فلا تكون جزءا فى حال الغفله و الجهل. و على ضوء ذلك فكيف يجوز للمأموم أن يقتدى به و يعول عليه فى القراءه مع علمه بأن قراءته باطله، غايه الأمر أنه معذور اجتهادا أو تقليدا فى ترك القراءه الصحيحه فى الصلاه دونه، فإنه لا يكون معذورا فى الاقتداء به و الاكتفاء بقراءته الباطله، فلو صنع ذلك لكان تاركا للقراءه عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى.

و من هنا يظهر الفرق بين القراءه و سائر اجزاء الصلاه غير الركنيه حيث ان الاخلال بها لا يمنع عن صحه الاقتداء إذا كان الامام معذورا فيه بنكته أن المأموم لا يعول على الامام فيها.

فالنتيجه: أن مقتضى القاعده عدم جواز الاقتداء بإمام يرى المأموم بطلان

قراءته واقعا و إن كان الامام معذورا في ذلك.

و أما بحسب الروايات فأیضا لا يمكن اثبات مشروعیه الاقتداء به في هذه الحاله و ذلك لأن الروايات متمثله في مجموعتين..

الأولى: الروايات الواردة في مشروعیه الجماعه في الصلاه.

الثانيه: الروايات الواردة في جواز الاقتداء بالامام في حال تكبيره الاحرام و القراءه، و بعد اكمالها و قبل الركوع، و في الركوع قبل رفع الرأس منه.

أما المجموعه الأولى فقد تقدم انه لا اطلاق لها إلى مثل هذه الحاله و هي ما إذا كانت قراءه الامام غير صحيحه و لا تدل على مشروعیه الاقتداء فيها اصلا، فإن عمدته هذه المجموعه صحيحه زواره و الفضيل، و قد مرّ أن إطلاقها افرادى و لا نظر لها إلى الحالات و الصفات الطارئه على الامام أو المأموم أو الصلاه.

و أما المجموعه الثانيه: فهی ناظره إلى أن الفرصه متاحه للمأموم أن يقتدى بالامام في هذه الحالات في مقابل أن الفرصه تفوت منه إذا رفع رأسه من الركوع و لا نظر لها إلى صحه الاقتداء به في تلك الحالات مطلقا و إن كانت قراءته غير صحيحه، ضروره أنه لا اطلاق لها من هذه النواحي، بل لا يقين بكفايه اقتران الحد الأدنى من ركوع المأموم مع ابتداء الامام برفع رأسه منه في صحه الاقتداء على أساس أنها ناظره إلى صحه الاقتداء به شريطه توفر شروطه العامه التي منها صحه قراءته بأن لا يكون تاركا لها أنها لا تدل على الغاء هذه الشروط، بل لو كان لها اطلاق فلا بد من تقييد إطلاقها بأدله تلك الشروط باعتبار أنها تحكم عليه و تبين أن المراد منه ما تتوفر فيه الشروط العامه المذكوره.

و من ذلك يظهر أن من نسى القراءه و ركع فلا يجوز الاقتداء به في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه، فإن صلاته و إن كانت صحيحه واقعا بمقتضى حديث لا تعاد

### مسألة ٣٢: إذا علم المأموم بطلان صلاه الإمام من جهه من الجهات ككونه على غير وضوء أو تاركاً لركن أو نحو ذلك

[١٩٥٤] مسألة ٣٢: إذا علم المأموم بطلان صلاه الإمام من جهه من الجهات ككونه على غير وضوء أو تاركاً لركن أو نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به و إن كان الإمام معتقداً صحتها من جهه الجهل أو السهو أو نحو ذلك.

### مسألة ٣٣: إذا رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لا يعلم بها الإمام

[١٩٥٥] مسألة ٣٣: إذا رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لا يعلم بها الإمام لا يجب عليه إعلامه، و حينئذ فإن علم أنه كان سابقاً عالماً بها ثم نسيها لا يجوز له الاقتداء به لأن صلاته حينئذ باطله واقعا و لذا يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا تذكر بعد ذلك، و إن علم كونه جاهلاً بها يجوز الاقتداء لأنها حينئذ صحيحة و لذا لا يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا علم بعد الفراغ، بل لا يبعد جوازه إذا يعلم المأموم أن الإمام جاهل أو ناس و إن كان الأحوط الترك في هذه الصورة، هذا و لو رأى شيئاً هو نجس في اعتقاد المأموم بالظن الاجتهادي و ليس بنجس عند الإمام أو شك في أنه نجس عند الإمام أم لا بأن كان من المسائل الخلافية فالظاهر جواز الاقتداء مطلقاً سواء كان الإمام جاهلاً أو ناسياً أو عالماً.

### مسألة ٣٤: إذا تبين بعد الصلاه كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر

[١٩٥٦] مسألة ٣٤: إذا تبين بعد الصلاه كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر أو تاركاً لركن مع عدم ترك المأموم له أو ناسياً لنجاسه غير معفو عنها في بدنه أو ثوبه انكشف بطلان الجماعه، لكن صلاه المأموم صحيحة إذا لم يزد ركناً أو نحوه مما يخل بصلاه المنفرد للمتابعه، و إذا تبين ذلك في الأثناء نوى الانفراد و وجب عليه القراءه مع بقاء محلها، و كذا لو تبين كونه باعتبار أنه معذور في ترك القراءه، إلا أن ذلك لا يكون عذراً للمأموم في تركها، فلو اقتدى به و الحال هذه لكان تاركاً للقراءه عامداً ملتفتاً إلى عدم جواز تركها.

امرأه و نحوها ممن لا يجوز إمامته للرجال خاصة أو مطلقا كالمجنون و غير البالغ إن قلنا بعدم صحه إمامته، لكن الأحوط إعادته الصلاة في هذا الفرض بل في الفرض الأول و هو كونه فاسقا أو كافرا(الخ).

### مسأله ٣٥: إذا نسى الإمام شيئا من واجبات الصلاة و لم يعلم به المأموم صحت صلاته

[١٩٥٧] مسأله ٣٥: إذا نسى الإمام شيئا من واجبات الصلاة و لم يعلم به المأموم صحت صلاته(١) حتى لو كان المنسى ركنا إذا لم يشاركه في نسيان ما تبطل به الصلاة، و أما إذا علم به المأموم تبته عليه ليتدارك إن بقى محله، و إن لم يمكن أو لم يتنبه أو ترك تنبيهه حيث إنه غير واجب عليه و جب عليه نيه الانفراد(٢) إن كان المنسى ركنا أو قراءه في مورد تحمل الإمام مع بقاء محلها بأن كان قبل الركوع، و إن لم يكن ركنا و لا قراءه أو كانت قراءه و كان التفات المأموم بعد فوت محل تداركها كما بعد المدخول في الركوع فالأقوى جواز بقاءه على الائتمام(٣)، و إن كان الأحوط الانفراد في اطلاقه اشكال بل منع، فإن المنسى إن كان ركنا صحت صلاته منفردا و إن كان غيره صحت جماعه.

هذا إذا كان المنسى ركنا و أما إذا كان قراءه فإن تمكن من الاتيان بها و ادراك الامام في الركوع لم تجب نيه الانفراد، و إن لم يتمكن من ادراكه فيه انفرد قهرا.

في القوه اشكال بل منع إذا كان الجزء المنسى هو القراءه، فإن المأموم إذا تنبه في الركوع ان الامام نسي القراءه فلا محاله يشك في صحه هذا الائتمام و لا يمكن احراز صحته بحديث(لا تعاد) لأنّ مورده الصلاة، و لا يدل على صحه الجماعه، و أما صحه صلاته منفردا فهي غير بعيدة باعتبار أن المأموم أيضا تارك للقراءه عن عذر و غفله حيث انه لو كان ملتفتا إلى نسيان الامام لها قبل الركوع كان

### مسألة ٣٦: إذا تبين للإمام بطلان صلاته من جهة كونه محدثاً أو تاركاً لشرط أو جزء ركن أو غير ذلك

[١٩٥٨] مسألة ٣٦: إذا تبين للإمام بطلان صلاته من جهة كونه محدثاً أو تاركاً لشرط أو جزء ركن أو غير ذلك فإن كان بعد الفراغ لا يجب عليه إعلام المأمومين، وإن كان في الأثناء فالظاهر وجوبه (١).

### مسألة ٣٧: لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً و ليس بمجتهد مع كونه عاملاً برأيه

[١٩٥٩] مسألة ٣٧: لا يجوز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً و ليس بمجتهد مع كونه عاملاً برأيه، وكذا لا يجوز الاقتداء بمقلد لمن ليس أهلاً- للتقليد إذا كانا مقصرين في ذلك بل مطلقاً على الأحوط (٢)، إلا- إذا علم أن صلاته موافقه للواقع من حيث إنه يأتي بكل ما هو محتمل الوجوب من الأجزاء و الشرائط و يترك كل ما هو محتمل المانع، لكنه فرض بعيد لكثرة ما يتعلق بالصلاة من المقدمات و الشرائط و الكيفيات و إن كان آتياً بجميع أفعالها و أجزائها، و يشكل حمل فعله على الصحة مع ما علم منه من بطلان عليه الاتيان بها منفرداً و إن تمكن من ادراك الامام في الركوع لعدم الدليل على صحة هذا الائتمام.

في الوجوب اشكال بل منع إذ لا- دليل عليه، فإن صلاه المأموم إذا كانت صحيحة منفرداً فلا فرق بين أن يعلم الامام ببطلان صلاته بعد الفراغ منها أو في الأثناء، فلا مقتضى حينئذ لوجوب الاعلام. نعم لو كان ترك الاعلام مؤدياً إلى بطلان صلاه المأموم بزياده ركن أو نحوها فالأحوط اعلامه.

لكن الأظهر جواز الاقتداء إذا كان قاصراً في ذلك شريطة أن يكون الاختلاف بين الامام و المأموم فيما يعذر فيه الجاهل، لا فيما لا يعذر على تفصيل قد مرّ في المسألة (٣١). و أما إذا شك في أن الاختلاف بينهما من قبيل الأول أو الثاني فلا يجوز الاقتداء به لعدم احراز صحة صلاته.

### مسألة ٣٨: إذا دخل الإمام في الصلاة معتقدا دخول الوقت و المأموم معتقد عدمه أو شك فيه

[١٩٦٠] مسألة ٣٨: إذا دخل الإمام في الصلاة معتقدا دخول الوقت و المأموم معتقد عدمه أو شك فيه لا يجوز له الائتمام في الصلاة، نعم إذا علم بالدخول في أثناء صلاة الإمام جاز له الائتمام به (١)، نعم لو دخل الإمام نسيانا من غير مراعاة للوقت أو عمل بظن غير معتبر لا يجوز الائتمام به و إن علم المأموم بالدخول في الأثناء لبطلان صلاة الإمام حينئذ واقعا، و لا ينفعه دخول الوقت في الأثناء في هذه الصورة لأنه مختص بما إذا كان عالما أو ظانا بالظن المعتبر.

في جواز الائتمام اشكال بل منع على أساس أن المأموم معتقد ببطلان صلاة الامام، إذ لا يكفي في صحتها دخول الوقت في الأثناء، وقد مرّ أنه يعتبر في جوازه صحة صلاة الامام في الواقع.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن دخول الوقت في الأثناء يكفي في صحتها كما هو مقتضى قوله عليه السلام في مرسله ابن أبي عمير: (إذا صليت و انت ترى أنك في وقت و لم يدخل الوقت فدخل الوقت و أنت في الصلاة فقد أجزأت عنك...) (١) فمع هذا يكون جواز الاقتداء به في تلك الصلاة بحاجة إلى دليل و لا- اطلاق في أدله الاقتداء لمثل المقام لأن عمدها صحيحه زراره و الفضيل المتقدمه، و قد سبق ان اطلاقها افرادى فقط لا احوالى أيضا، فلا تدل على جواز الاقتداء بإمام قد بدأ في صلاته قبل الوقت و قد دخل الوقت عليه في الأثناء، و عليه فالمرسله على تقدير اعتبارها لا تصلح أن تكون فارقا بين الصورتين في المسألة.

ص: ٣٨

فصل فى شرائط إمام الجماعة يشترط فيه امور: البلوغ، والعقل، والإيمان، والعداله، و أن لا- يكون ابن زنا، والذكوره إذا كان المأمومون أو بعضهم رجالا، و أن لا يكون قاعدا للقائمين، و لا مضطجعا للقاعدين، و لا من لا يحسن القراءه بعدم إخراج الحرف من مخرجه أو إبداله بآخر أو حذفه أو نحو ذلك حتى اللحن فى الإعراب و إن كان لعدم استطاعته غير ذلك.

**مسأله ١: لا بأس بإمامه القاعد للقاعدين، و المضطجع لمثله**

[١٩٦١] مسأله ١: لا بأس بإمامه القاعد للقاعدين، و المضطجع لمثله، و الجالس للمضطجع (١).

فى جواز ائتمام الناقص خلقه بمثله و الكامل بالناقص و بالعكس اشكال بل منع إلا فى موردین: أحدهما ائتمام القاعد بالقائم، و الآخر ائتمام الجالس بالجالس أما عدم جواز الائتمام مع الاختلاف فى افعال الصلاه زياده و نقيصه و كما و كيفا فهو على القاعده لما مرّ من أن مفهوم الائتمام متقوم بتبعيه المأموم للإمام فى تلك الأفعال قياما و قعودا و ركوعا و سجودا، فلا يتحقق الائتمام إلا إذا تابع المأموم الامام فى افعاله، فيركع بركوعه و يسجد بسجوده و يقوم بقيامه و يجلس بجلوسه، و معنى المتابعه أن لا- يسبقه فى أى فعل من الأفعال الواجبه فى الصلاه سواء أ كان من الأركان أم كان من غيرها. هذا اضافته إلى أنه لا اطلاق فى أدله مشروعيه الجماعة لكى تشمل مثل هذه الحالات باطلاقها.



## مسألة ٢: لا بأس بإمامه المتيمم للمتوضئ، و ذى الجبيره لغيره

[١٩٦٢] مسألة ٢: لا بأس بإمامه المتيمم للمتوضئ، و ذى الجبيره لغيره، و مستصحب النجاسه من جهه العذر لغيره، بل الظاهر جواز إمامه المسلوس و المبطنون لغيرهما فضلا عن مثلهما، و كذا إمامه المستحاضه للظاهره.

## مسألة ٣: لا بأس بالافتداء بمن لا يحسن القراءة فى غير المحل

[١٩٦٣] مسألة ٣: لا بأس بالافتداء بمن لا يحسن القراءة فى غير المحل الذى يتحملها الإمام عن المأموم كالركعتين الأخيرتين على الأقوى، و كذا لا بأس بالائتمام بمن لا يحسن ما عدا القراءة من الأذكار الواجبه و المستحبه التى لا يتحملها الإمام عن المأموم إذا كان ذلك لعدم استطاعته غير ذلك.

## مسألة ٤: لا يجوز إمامه من لا يحسن القراءة لمثله إذا اختلفا فى المحل الذى لم يحسنه

[١٩٦٤] مسألة ٤: لا يجوز إمامه من لا يحسن القراءة لمثله إذا اختلفا فى المحل الذى لم يحسنه، و أما إذا اتحدا فى المحل فلا يبعد الجواز و إن كان و أما ائتمام القاعد بالقائم فهو و إن كان مقتضى القاعده عدم جوازه، و لكن قد ثبت جوازه بنص خاص و هو قوله عليه السلام فى صحيحه على بن جعفر: (فإن لم يقدرُوا على القيام صلوا جلوسا و يقوم الامام أمامهم...).

(١) و أما ائتمام الجالس بالجالس فهو إن كان لا- قصور فيه من ناحيه المتابعه و لكن مع ذلك يكون جوازه بحاجه إلى دليل خاص لما مرّ من أنه لا اطلاق فى أدله مشروعيه الجماعه لمثل هذه الحاله، و قد دلت على جوازه مجموعه من النصوص، منها: قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: (يتقدمهم الامام بركبتيه و يصلّى بهم جلوسا و هو جالس).

(٢) فالنتيجه: أن جواز ائتمام الناقص بالكامل و الناقص بمثله بحاجه إلى دليل خاص، و إلا فمقتضى القاعده عدم الجواز.

ص: ٤٠

١- ١) الوسائل ج ٨ باب ٧٣ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل ج ٤ باب ٥١ من أبواب لباس المصلّى الحديث: ١.

الأحوط العدم(١)، بل لا- يترك الاحتياط مع وجود الإمام المحسن، وكذا لا- يبعد جواز إمامه غير المحسن لمثله مع اختلاف المحل أيضا إذا نوى الانفراد عند محل الاختلاف، فيقرأ لنفسه بقيه القراءه(٢) لكن الأحوط العدم، بل لا يترك مع وجود المحسن فى هذه الصوره أيضا.

### مسأله ٥: يجوز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح

[١٩٦٥] مسأله ٥: يجوز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح بل هو الأقوى مطلقا حتى مع عدم وجود الامام المحسن، لما مرّ من أنه لا اطلاق لأدله مشروعيه الجماعه للمراتب النازله من الصلاه التى تكون فاقده لجزء من أجزائها أو شرط من شروطها أو شروط المصلى إلّا- فيما ورد فيه دليل خاص على المشروعيه، وعلى هذا الأساس فإذا كانت قراءه الامام غير صحيحه لم يجز الاقتداء به باعتبار أن المأموم إنما يعول على الامام فيها و حينئذ لا بد أن تكون قراءته صحيحه حتى تعوض عن قراءه المأموم، و اذا كانت باطله فليس بإمكانه أن يعول فيها عليه لأنّ ذلك بحاجة إلى دليل، و أما الأدله العامه فقد عرفت أنه لا اطلاق لها لمثل هذه الحالات، و الدليل الخاص فى المسأله غير متوفر، و لا فرق فيه بين أن تكون قراءه المأموم صحيحه أو غير صحيحه، كما أنه لا فرق بين أن يكون موضع عدم الصحه متحدا بين الامام و المأموم أو لا، باعتبار أن كل ذلك بحاجة إلى دليل نعم أن كل شخص مأمور بما تيسر له من القراءه دون الأكثر، و أما كفايته عن آخر فهى بحاجة إلى دليل، و بذلك يظهر حال ما بعده.

تقدم عدم مشروعيه الجماعه مع نيه الانفراد من الأول فى اثناء الصلاه و أما فى المسأله فإن كان ناويا للانفراد من الأول فى قراءه البقيه ثم الاقتداء ثانيا و يواصل فيه فهو مضر بالجماعه من ناحيتين: احدهما من ناحيه نيه الانفراد من الأول، و الثانيه من ناحيه ان الاقتداء بعد الانفراد فى اثناء الصلاه لا يكون مشروعاً و إلّا فهو مضر بها من ناحيه واحده.

بالحروف أو كمال التأديه إذا كان متمكنا من القدر الواجب فيها و إن كان المأموم أفصح منه.

### مسألة ٦: لا يجب على غير المحسن الائتمام بمن هو محسن

[١٩٦٦] مسألة ٦: لا يجب على غير المحسن الائتمام بمن هو محسن، و إن كان هو الأحوط، نعم يجب ذلك على القادر على التعلم إذا ضاق الوقت عنه كما مر سابقا (١).

### مسألة ٧: لا يجوز إمامه الأخرس لغيره

[١٩٦٧] مسألة ٧: لا يجوز إمامه الأخرس لغيره و إن كان ممن لا يحسن، نعم يجوز إمامته لمثله (٢)، و إن كان الأحوط الترك خصوصا مع وجود غيره، بل لا يترك الاحتياط في هذه الصورة.

### مسألة ٨: يجوز إمامه المرأة لمثلها

[١٩٦٨] مسألة ٨: يجوز إمامه المرأة لمثلها (٣)، و لا يجوز للرجل و لا قد مرّ في المسألة (١) من أوائل فصل الجماعة أن هذا الوجوب عقلي لا شرعي.

مرّ عدم جوازه فانه بحاجة إلى دليل، و لا فرق فيه بين وجود غيره و عدم وجوده.

في الجواز اشكال و لا يبعد عدم جوازها و ذلك لأنّ النصوص الواردة في المسألة تصنف إلى ثلاث مجموعات:

الأولى: ما دل على عدم جواز امامتها، منها: صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السّلام قال: (قلت: المرأة تؤم النساء قال: لا، إلا على الميت.. الحديث).

(١) الثانية: ما دل على جواز امامتها..

منها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام قال: (سألته عن المرأة تؤم النساء ما حد رفع صوتها بالقراءة و التكبير فقال: قدر ما تسمع...).

(٢) و منها: موثقه سماعة بن مهران قال: (سألت ابا عبد الله عليه السّلام عن المرأة تؤم النساء فقال: لا بأس) (٣).

ص: ٤٢

١- (١) الوسائل ج ٨ باب: ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٣

٢- (٢) الوسائل ج ٨ باب: ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ٧.

٣- (٣) الوسائل ج ٨ باب: ٢٠ من أبواب صلاة الجماعة الحديث: ١١.

الثالثة: ما دل على جواز امامتها في النافله دون المكتوبه..

منها: صحيحه هشام ابن سالم: (انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة هل تؤم النساء قال: تؤمهن في النافله، فأما في المكتوبه فلا..).

(١) و على هذا فمقتضى القاعده حمل النهى في المجموعه الأولى على الكراهه بقريته نص المجموعه الثانيه في الجواز.

نعم، مع فرض وجود المجموعه الثالثه لا- مجال لهذا الجمع، فإنها تحكم على اطلاق كلتا المجموعتين و تقيده اطلاق المجموعه الأولى بغير النافله و اطلاق المجموعه الثانيه بغير الفريضه، فالنتيجه: جواز امامه النساء في النافله دون الفريضه.

و لكن قد تقدم في المسأله (٢) من اوائل فصل الجماعه أن المجموعه الثالثه بما أنها معارضه بصحيحه الفضلاء الداله على أن الجماعه في النافله بدعه فتسقط من جهه المعارضه فلا تصلح أن تكون مبينه للمراد من المجموعتين الأولىين فإذن لا مناص من الجمع بينهما بما عرفت و هو حمل النهى في الأولى على الكراهه بقريته نص الثانيه في الجواز، و غير خفى أن هذا الجمع مبنى على أن يكون النهى في المجموعه الأولى نهياً تكليفياً مولوياً، و الترخيص في المجموعه الثانيه ترخيصاً مولوياً، و لكن الأمر ليس كذلك ضروره ان الاقتداء بالمرأه ليس من أحد المحرمات في الشريعه المقدسه.. كالاقتداء بالفاسق، بل هو ارشاد الى عدم صالحيه المرأه لأن تكون اماماً في الصلاه كالنهى عن الصلاه خلف الفاسق فانه ارشاد إلى أن الفاسق لا يصلح أن يكون اماماً، و الترخيص في الثانيه ارشاد إلى صالحيتها للإمامه، فإذن تقع بينهما المعارضه فتسقطان من جهه المعارضه فالمرجع حينئذ هو أصاله عدم مشروعيه امامه المرأه، لا صحيحه زواره و الفضيل

ص: ٤٣

١-١) الوسائل ج ٨ باب: ٢٠ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ١.

### مسألة ٩: يجوز إمامه الخثى للأثني

[١٩٦٩] مسألة ٩: يجوز إمامه الخثى للأثني (١) دون الرجل، بل و دون الخثى.

### مسألة ١٠: يجوز إمامه غير البالغ لغير البالغ

[١٩٧٠] مسألة ١٠: يجوز إمامه غير البالغ لغير البالغ (٢).

### مسألة ١١: الأحوط عدم إمامه الأجدم و الأبرص و المحدود بالحد الشرعى بعد التوبه و الأعرابي إلا لأمثالهم بل مطلقا

[١٩٧١] مسألة ١١: الأحوط عدم إمامه الأجدم و الأبرص و المحدود بالحد الشرعى بعد التوبه و الأعرابي إلا لأمثالهم بل مطلقا، و إن كان الأقوى الجواز فى الجميع مطلقا (٣).

لما مرّ من أنها لا تدل على مشروعيه الجماعه فى كل حال و لكل فرد.

و لكن يشكل ذلك من جهه أخرى و هى أن الامام ان كان رجلا- فى الواقع و جب على المرأه أن تقف خلفه سواء أ كانت واحده أم متعدده، و إن كان امرأه فمضافا إلى ما مرّ من الاشكال فى امامتها، و جب عليها أن تقوم فى وسطهن، فإذا يدور أمر الامام فى المسأله بين محذورين من جهه الموقف فلا يدري أن الواجب عليه أن يقوم أمامهن أو وسطهن، فمن أجل ذلك ليس بإمكان الخثى امامه الاثني.

فى الجواز اشكال و الأظهر عدمه، فإن الروايات فى امامه غير البالغ متعارضه على أساس أن الطائفة الأمره بجواز ائتمام الناس به ارشاد إلى مشروعيه امامته، و الطائفة الناهيه عن الاقتداء به ارشاد الى عدم مشروعيه امامته فتسقطان من جهه المعارضه فالمرجع هو أصاله عدم المشروعيه لعدم اطلاق فى البين لكى يكون هو المرجع، فالضابط العام أن فى كل مورد شك فى مشروعيه الائتمام فمقتضى الأصل عدمها لأنّ المشروعيه بحاجه إلى دليل.

فى القوه اشكال بل منع، أما فى الأجدم و الأبرص فان الروايات فىهما متعارضه حيث ان مقتضى صحيحه أبى بصير عدم جواز الائتمام بهما، و مقتضى

معتبره الحسين بن أبي العلاء جوازه، وقد يجمع بينهما بحمل النهى عن الصلاة خلفهما فى الصحيحه على الكراهه بقريته نص  
المعتبره فى الجواز، ومع امكان الجمع العرفى الدلالى بينهما لا تصل النوبه إلى المعارضه هذا و الصحيح عدم امكان هذا الجمع  
العرفى الدلالى بينهما على أساس انه مبنى على أن النهى عن الائتمام بهما نهى تكليفى مولوى ظاهر فى الحرمه، و لكن الأمر  
ليس كذلك فإن النهى المذكور لا- يمكن أن يكون نهيا تكليفيا مولويا بأن يكون مدلوله حرمه الائتمام بهما ذاتا كسائر  
المحرمات الشرعيه، بل هو نهى ارشادى فيكون مفاده الارشاد إلى مانعيه الجذام و البرص عن الائتمام بهما و مفاد المعتبره  
الارشاد إلى عدم مانعيتهما عنه، و حينئذ فتقع المعارضه بينهما فتسقطان من جهه المعارضه، و يرجع إلى الأصل فى المسأله، و  
مقتضاه عدم جواز الاقتداء لما مرّ من عدم وجود اطلاق أو عموم فى المسأله يدل على مشروعيه الجماعه فيها.

و أما المحدود بالحد الشرعى فقد دلت على عدم جواز الاقتداء به مجموعه من الروايات عمدتها قوله عليه السّلام فى صحيحه  
زراره: (لا يصلينّ أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و المحدود...<sup>(1)</sup>) و لا يمكن أن يعارض اطلاق هذه الروايات ما  
دل من الروايات بإطلاقها على جواز الاقتداء بكل من يعلم بعدالته و يطمئن بها و إن كانت النسبه بينهما عموما من وجه و ذلك  
لأنّ الروايات الأولى تنص على أن جريان الحد الشرعى على شخص مانع عن الاقتداء به، و مقتضى اطلاقها انه مانع و ان كان  
عدلا. و أما الروايات الثانيه فهى بمختلف الألسنه تؤكد على اعتبار العداله فى الامام و مانعيه الفسق عن الاقتداء به، و مقتضى  
اطلاقها الناشى من السكوت فى مقام البيان عدم اعتبار شىء آخر فى جواز الاقتداء به و عدم مانعيه غير الفسق عنه.

ص: ٤٥

فإذن المعارضه بينهما في مورد الالتقاء و الاجتماع انما هي بين اطلاقى كل واحد منهما، فإن مقتضى اطلاق الأولى أن الحد الشرعى مانع عن الائتمام و إن كان المحدود عادلا، و مقتضى اطلاق الثانيه أن غير الفسق لا يكون مانعا، و بما أن اطلاق الأولى اطلاق لفظى ناشى من عدم تقييده، و اطلاق الثانيه اطلاق سكوتى ناشى من سكوت المولى فى مقام البيان، فلا بد من تقديم الأول على الثانى على أساس أنه حاكم عليه و رافع لموضوعه و هو السكوت. و من هنا يظهر أن تقديم الروايات الأولى على الثانيه فى مورد الالتقاء ليس بملاك انه لو لم يقدمها لزم كون العنوان المأخوذ فى الأولى و هو عنوان المحدود لغوا، فمن أجل ذلك لا بد من تقديم الأولى على الثانيه.

و وجه الظهور، هو أن التقديم فى المقام لا- يمكن أن يكون على أساس هذا الملاك، بل هو بملاك أن الاطلاق السكوتى لا يمكن أن يعارض الاطلاق اللفظى، فلا- تصل النوبه إلى التقديم على أساس ذلك. نعم لو كان كلا الاطلاقين على حد سواء فعندئذ لا بد أن يكون الحكم بالتقديم على ضوء الملاك الثانى باعتبار أنه قرينه عرفيه عامه فى كل مورد يكون الأمر كذلك.

و أما الاعرابى: فقد دلت على عدم جواز الاقتداء به مجموعه من الروايات عمدتها صحيحه زواره و صحيحه أبى بصير، و قد ورد فى الأولى قوله عليه السّلام: (لا يصلين أحدكم خلف المجذوم و الأبرص و المجنون و المحدود و ولد الزنا و الأعرابى لا يؤم المهاجرين) (١) و فى الثانيه قوله عليه السّلام: (خمسه لا يؤمون الناس على كل حال: المجذوم و الأبرص و المجنون و ولد الزنا و الأعرابى..) (٢) فهما ينصان على عدم صحه الاقتداء به، و لا معارض لهما، و تقييد امامه الاعرابى بالمهاجرين لا يدل على المفهوم لما ذكرناه فى الأصول من انه لا مفهوم للقيده، فإن لا يصلح أن

ص: ٤٤

١- (١) الوسائل ج ٨ باب: ١٥ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٦.

٢- (٢) الوسائل ج ٨ باب: ١٥ من أبواب صلاه الجماعه الحديث: ٥.

## مسأله ١٢:العداله ملكه الاجتناب عن الكبائر و عن الإصرار على الصغائر

[١٩٧٢]مسأله ١٢:العداله ملكه الاجتناب عن الكبائر و عن الإصرار على الصغائر(١)و عن منافيات المرؤه الداله على عدم مبالاه مرتكبها بالدين، و يكفى حسن الظاهر الكاشف ظنا عن تلك الملكه(٢).

## مسأله ١٣:المعصيه الكبيره هي كل معصيه ورد النص بكونها كبيره

[١٩٧٣]مسأله ١٣:المعصيه الكبيره هي كل معصيه ورد النص بكونها كبيره كجمله من المعاصى المذكوره فى محلها،أو ورد التوعيد بالنار عليه فى الكتاب أو السنه صريحا أو ضمنا،أو ورد فى الكتاب أو السنه كونه أعظم من إحدى الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار،أو كان عظيما فى أنفس أهل الشرع.

## مسأله ١٤:إذا شهد عدلان بعداله شخص كفى فى ثبوتها

[١٩٧٤]مسأله ١٤:إذا شهد عدلان بعداله شخص كفى فى ثبوتها(٣)إذا لم يقيد اطلاق صحيحه أبى بصير.

تفسير العداله بالملكه فى غير محله،فالصحيح أن العداله عباره عن الاستقامه على الدين و نهجه المبين و صراطه المستقيم شريطه أن تكون هذه الاستقامه سعيه ثانيه للعدل كالعاده.

لا- يعتبر فى حجيه حسن الظاهر و كاشفيته عن الاستقامه على جاده الشريعه المقدسه أن يفيد الظن الشخصى بها،فإن حجيته بملاك الوثوق و الاطمئنان النوعى لأئ المقصود من حسن الظاهر الذى هو طريق اليها هو أن يكون معروفا لدى الناس بالاستقامه فى الدين و الصلاح،فإن ذلك دليل على العداله و إن لم يفد الوثوق و الاطمئنان بها.

بل يكفى فى ثبوتها شهاده عدل واحد،بل ثقه واحده بناء على ما هو الصحيح من عدم اختصاص دليل حجيه اخبار الثقه بالاحكام الشرعيه،بل يعم الموضوعات الخارجيه أيضا.



يكن معارضا بشهادة عدلين آخرين، بل و شهادة عدل واحد بعدمها(١).

### مسألة ١٥: إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعداله بعدالته و حصل الاطمئنان

[١٩٧٥] مسألة ١٥: إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعداله بعدالته و حصل الاطمئنان كفى، بل يكفى الاطمئنان إذا حصل من شهاده عدل واحد(٢)، و كذا إذا حصل من اقتداء عدلين به أو من اقتداء جماعه مجهولين به، و الحاصل أنه يكفى الوثوق و الاطمئنان للشخص من أى وجه حصل بشرط كونه من أهل الفهم و الخبره و البصيره(٣) و المعرفه بالمسائل لا- من الجهال، و لا ممن يحصل له الاطمئنان و الوثوق بأدنى شىء كغالب الناس.

### مسألة ١٦: الأحوط أن لا يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم العداله

[١٩٧٦] مسألة ١٦: الأحوط أن لا- يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم قد يتوهم أنه ينافى ما بنى عليه الماتن قدس سره من الاشكال فى حجيه شهاده عدل واحد و لكن الظاهر انه لا تنافى بينهما، فإن مقصوده قدس سره أن البيه اذا قامت على عداله شخص و شهد عدل واحد بعدم عدالته لم تثبت عدالته باعتبار أن شهاده عدل واحد ان كانت حجه فى الواقع فهى تعارض البيه فتسقطان معا، و إن لم تكن حجه فالعداله ثابتة، و بما إنا لا ندرى أنها حجه فى الموضوعات أو لا فلا نعلم بثبوت العداله.

مرّ كفايه شهاده عدل واحد بل ثقه واحده و إن لم يحصل الاطمئنان منها.

فى الاشرط اشكال بل منع لأنّ الشخص إذا كان واثقا و مطمئنا بعداله زيد-مثلا- كفى و إن لم يكن من أهل الفهم و الخبره على أساس أن حجيه الاطمئنان ذاتيه كحجيه العلم فلا يتوقف ثبوتها على دليل، و من هنا لا فرق بين أن يحصل من سبب عادى أو غير عادى باعتبار انه غير ملتفت إلى أن السبب الموجب له غير عادى و إلا لزال اطمئنانه.

العدالة و إن كان الأقوى جوازه (١).

### مسألة ١٧: الإمام الراتب في المسجد أولى بالإمامه من غيره

[١٩٧٧] مسألة ١٧: الإمام الراتب في المسجد أولى بالإمامه من غيره (٢) و إن كان غيره أفضل منه، لكن الأولى له تقديم الأفضل، و كذا صاحب المنزل أولى من غيره المأذون في الصلاة، و إلا فلا يجوز بدون إذنه، و الأولى أيضا تقديم الأفضل، و كذا الهاشمي أولى من غيره المساوي له في الصفات.

و لكن ليس للإمام حينئذ ترتيب احكام الجماعة كرجوعه إلى المأموم لدى الشك في عدد الركعات إذا كان المأموم حافظا، و الاعتماد عليه، و لا يبنى على الأكثر لأن الظاهر من الروايات التي تنص على اعتبار عداله الامام هو أنها شرط واقعي لا علمي فإذا كان الامام فاسقا في الواقع فلا ائتمام إلا صورته، و مجرد كون المأموم معتقدا عدالته لا يجدي في الواقع و لا يجعل الصلاة خلفه من الصلاة خلف العادل، غايه الأمر انه معذور في خصوص الائتمام به و بتبعه ترك القراءة تعويلا على قراءه الامام، فمن أجل ذلك يحكم بصحة صلاته منفردا على أساس حديث (لا- تعاد)، و الامام بما أنه يرى نفسه فاسقا يكون أسوأ حالا منه، و ليس بإمكانه ترتيب احكام الجماعة و لو ظاهرا.

فالتنتيجه: أن الامام إذا كان فاسقا في الواقع، فالموجود هو صورته الجماعة لا واقعها، و ليس بإمكان كل من الامام و المأموم ترتيب احكام الجماعة و إن كان المأموم معذورا إذا كان جاهلا بفسقه و معتقدا بعدالته.

ما ذكره في هذه المسألة و ما بعدها من الترجيحات و الأولويات كأولويه امام الراتب في المسجد و كذا الأفضل و الهاشمي و الافقه و الأورع و الأ-جود قراءه و الأ-سن و نحو ذلك جميعا من غيرهم مبني على قاعده التسامح في أدله السنن و لا- دليل عليها، فمن أجل ذلك لا حاجة إلى التعرض لهذه الفروع تفصيلا.

## مسألة ١٨: إذا تشاح الأئمة رغبه في ثواب الإمامه لا لغرض دنيوى رجع من قدمه المأمومون جميعهم

[١٩٧٨] مسألة ١٨: إذا تشاح الأئمة رغبه في ثواب الإمامه لا لغرض دنيوى رجع من قدمه المأمومون جميعهم تقديمًا ناشئًا عن ترجيح شرعى لا لأغراض دنيويه، وإن اختلفوا فأراد كل منهم تقديم شخص فالأولى ترجيح الفقيه الجامع للشرائط خصوصًا إذا انضم إليه شدة التقوى والورع، فإن لم يكن أو تعدد فالأولى تقديم الأجود قراءه ثم الأفقه فى أحكام الصلاة، ومع التساوى فيها فالأفقه فى سائر الأحكام غير ما للصلاه، ثم الأسن فى الإسلام، ثم من كان أرجح فى سائر الجهات الشرعيه، والظاهر أن الحال كذلك إذا كان هناك أئمة متعددون، فالأولى للمأموم اختيار الأرجح بالترتيب المذكور، لكن إذا تعدد المرجح فى بعض كان أولى ممن له ترجيح من جهه واحده، والمرجحات الشرعيه مضافا إلى ما ذكر كثيره لا بد من ملاحظتها فى تحصيل الأولى، وربما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور، مع أنه يحتمل اختصاص الترتيب المذكور بصوره التشاح بين الأئمة أو بين المأمومين لا مطلقا، فالأولى للمأموم مع تعدد الجماعه ملاحظه جميع الجهات فى تلك الجماعه من حيث الإمام و من حيث أهل الجماعه من حيث تقواهم و فضلهم و كثرتهم و غير ذلك ثم اختيار الأرجح فالأرجح.

## مسألة ١٩: الترجيحات المذكوره إنما هى من باب الأفضليه والاستحباب لا على وجه اللزوم والإيجاب

[١٩٧٩] مسألة ١٩: الترجيحات المذكوره إنما هى من باب الأفضليه والاستحباب لا على وجه اللزوم والإيجاب حتى فى أولويه الإمام الراتب الذى هو صاحب المسجد، فلا يحرم مزاحمه الغير له (١) وإن كان مفضولا- هذا إذا لم يترتب عليها عنوان ثانوى كهتك حرمة أو تفويت حقه أو نحو ذلك، وإلا لم تجز.

من سائر الجهات أيضا إذا كان المسجد وقفا لا ملكا له ولا لمن لم يأذن لغيره في الإمامه.

### مسألة ٢٠: يكره إمامه الأجذم و الأبرص و الأغلف المعذور في ترك الختان

[١٩٨٠] مسألة ٢٠: يكره إمامه الأجذم و الأبرص و الأغلف المعذور في ترك الختان (١)، و المحدود بحد شرعي بعد توبته، و من يكره المأمومون إمامته، و المتيمم للمتطهر، و الحائك و الحجام و الدباغ إلا لأمثالهم، بل الأولى عدم إمامه كل ناقص للكامل، و كل كامل للأكمل.

تقدم في المسألة (١١) من هذا الفصل عدم جواز امامه الأجذم و الأبرص و المحدود بحد شرعي، و أما الأغلف المعذور فالظاهر انه لا مانع من الائتمام به، فإن النهي عنه قد ورد في روايتين كلتاها ضعيفه من ناحيه السند.

ص: ٥١



فصل فى مستحبات الجماعه و مكروهاتها أما المستحبات فأمور:

أحدها: أن يقف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلا واحدا(١)، و خلفه إن كانوا أكثر، و لو كان المأموم امرأه واحده وقفت خلف الإمام على الجانب الأيمن بحيث يكون سجودها محاذيا لركبه الإمام أو قدمه، و لو كنَّ أزيد وقفن خلفه، و لو كان رجلا واحدا و امرأه واحده أو أكثر وقف الرجل عن يمين الإمام و الامرأه خلفه، و لو كان رجالا و نساء اصطفوا خلفه و اصطفت النساء خلفهم، بل الأحوط مراعاة المذكورات هذا إذا كان الإمام رجلا، و أما فى جماعه النساء فالأولى وقوفهن صفا واحدا أو أزيد من غير أن تبرز إمامهن من بينهن.

الثانى: أن يقف الإمام فى وسط الصف.

الثالث: أن يكون فى الصف الأول أهل الفضل ممن له مزيه فى العلم تقدم أن الأظهر وجوب ذلك، نعم إذا كان المأموم امرأه فهى مخيره بين أن تقف وراء الامام و أن تقف خلفه على الجانب الأيمن بحيث يكون سجودها مع ركبته أو بحذاء قدميه، و قد دلت على ذلك مجموعه من الروايات كصحيحه هشام بن سالم و موثقه فضيل بن يسار و موثقه غياث.

و الكمال و العقل و الورع و التقوى، و أن يكون يمينه لأفضلهم فى الصف الأول فإنه أفضل الصفوف.

الرابع: الوقوف فى القرب من الإمام.

الخامس: الوقوف فى ميامن الصفوف فإنها أفضل من ميسرها، هذا فى غير صلاه الجنازه، و أما فيها فأفضل الصفوف آخرها.

السادس: إقامه الصفوف و اعتدالها و سدّ الفرج الواقعه فيها و المحاذاه بين المناكب.

السابع: تقارب الصفوف بعضها من بعض بأن لا يكون ما بينها أزيد من مقدار مسقط جسد الإنسان إذا سجد.

الثامن: أن يصلى الإمام بصلاه أضعف من خلفه بأن لا يطيل فى أفعال الصلاه من القنوت و الركوع و السجود إلا إذا علم حبّ التطويل من جميع المأمومين.

التاسع: أن يشتغل المأموم المسبوق بتمجيد الله تعالى بالتسبيح و التهليل و التحميد و الثناء إذا أكمل القراءه قبل ركوع الإمام، و يبقى آيه من قراءته ليركع بها.

العاشر: أن لا يقوم الإمام من مقامه بعد التسليم بل يبقى على هيئه المصلى حتى يتمّ من خلفه صلاته من المسبوقين أو الحاضرين لو كان الإمام مسافراً، بل هو الأحوط، و يستحب له أن يستناب من يتمّ بهم الصلاه عند مفارقتهم، و يكره استنابه المسبوق بركعه أو أزيد، بل الأولى عدم استنابه من لم يشهد الإقامه.

الحادى عشر: أن يسمع الإمام من خلفه القراءه الجهريه و الأذكار ما لم يبلغ العلوّ المفرط.

الثاني عشر: أن يطيل ركوعه إذا أحسّ بدخول شخص ضعف ما كان يركع انتظارا للدخولين ثم يرفع رأسه و إن أحسّ بداخل.

الثالث عشر: أن يقول المأموم عند فراغ الإمام من الفاتحة: «الحمد لله رب العالمين».

الرابع عشر: قيام المأمومين عند قول المؤذن: «قد قامت الصلاة».

و أما المكروهات فأمر أيضا:

أحدها: وقوف المأموم وحده في صفّ وحده مع وجود موضع في الصفوف، و مع امتلائها فليقف آخر الصفوف أو حذاء الإمام.

الثاني: التنفّل بعد قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» بل عند الشروع في الإقامه.

الثالث: أن يخصّ الإمام نفسه بالدعاء إذا اخترع الدعاء من عند نفسه، و أما إذا قرأ بعض الأدعية المأثوره فلا.

الرابع: التكلم بعد قول المؤذن: «قد قامت الصلاة» بل يكره في غير الجماعه أيضا كما مرّ إلا أن الكراهه فيها أشد إلا أن يكون المأمومون اجتمعوا من أماكن شتى و ليس لهم إمام فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض:

تقدم يا فلان.

الخامس: إسماع المأموم الإمام ما يقوله بعضا أو كلا.

السادس: ائتمام الحاضر بالمسافر و العكس مع إختلاف صلاتهما قصرا و تماما، و أما مع عدم الإختلاف كالاتمام في الصبح و المغرب فلا- كراهه، و كذا في غيرهما أيضا مع الإختلاف كما لو ائتم القاضى بالمؤدى أو العكس، و كما في مواطن التخيير إذا اختار المسافر التمام، و لا يلحق نقصان الفرضين بغير القصر و التمام بهما في الكراهه كما إذا ائتم الصبح بالظهر أو



المغرب أو هي بالعشاء أو العكس.

### مسألة ١: يجوز لكل من الإمام و المأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر بأن كان مقصرا و الآخر متما

[١٩٨١] مسألة ١: يجوز لكل من الإمام و المأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر بأن كان مقصرا و الآخر متما أو كان المأموم مسبقا أن لا يسلم و ينتظر الآخر حتى يتم صلاته و يصل إلى التسليم فيسلم معه خصوصا للمأموم إذا اشتغل بالذكر و الحمد و نحوهما إلى أن يصل الإمام، و الأحوط الاقتصار على صورته لا تفوت الموالاة (١)، و أما مع فواتها ففيه إشكال من غير فرق بين كون المنتظر هو الإمام أو المأموم.

### مسألة ٢: إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه السجدين أو واحده

[١٩٨٢] مسألة ٢: إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه السجدين أو واحده يجب عليه الإتيان بأخرى إذا لم يتجاوز المحل (٢).

بل هو المتعين إذ مع فوت الموالاة و مضى فتره طويله تذهب صورته الصلاه نهائيا، فلا صلاه حينئذ، و لكن الكلام فى صغرى هذه الكبرى، و الظاهر عدم تحققها فى المسأله و لا سيما مع اشتغال المصلى بالذكر و الحمد.

هذا فيما إذا لم يعلم بالمتابعه للإمام، و إلا - فوظيفته الرجوع إليه عند الشك إذا كان حافظا كما هو المفروض، لا العمل بما هو مقتضى القاعده على أساس ما دل من أن لكل من الامام و المأموم إذا شك و كان الآخر حافظا أن يرجع إليه، و اما مع عدم العلم بالمتابعه فتكون وظيفته العمل بالقاعده باعتبار أن ما دل على أن الشاك منهما يرجع إلى الحافظ يختص بصوره العلم بالمتابعه على أساس أن الصلاه التى يتبع فيها المأموم الامام مشتركه بينهما فى الأفعال و الأقوال، فإذا كان أحدهما حافظا للركعات أو السجدهات أو الركوعات و الآخر شاك فيها يرجع إلى الحافظ عليها باعتبار أن حفظه لها طريق شرعا له أيضا و يكشف عن أن شكه كلا شك و لا أثر له حيث أن شكه فى الاتيان بها يرجع إلى شكه فى اتيان صاحبه

### مسألة ٣: إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام و شك في حال القيام أنه في الرابعه أو الثالثه

[١٩٨٣] مسألة ٣: إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام و شك في حال القيام أنه في الرابعه أو الثالثه ينتظر حتى يأتي الإمام بالركوع و السجدين حتى يتبين له الحال، فإن كان في الثالثه أتى بالبقية و صحت الصلاة، و إن كان في الرابعه يجلس و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدة السهو لكل واحد من الزيادات (١) من قوله: «بحول الله» و القيام و للتسيحات إن أتى بها أو ببعضها.

### مسألة ٤: إذا رأى من عادل كبيره لا يجوز الصلاة خلفه

[١٩٨٤] مسألة ٤: إذا رأى من عادل كبيره لا- يجوز الصلاة خلفه إلا- أن يتوب مع فرض بقاء الملكة (٢) فيه، فيخرج عن العدالة بالمعصية و يعود بها، فإذا كان صاحبه حافظاً لها فمعناه أنه لا موضع لشكه و ان حفظ صاحبه لها حفظه بحكم الشارع، و من المعلوم أن حكم الشارع بذلك لا يمكن أن يكون جزافاً و بلا نكته مبرره له، فلا محاله يكون مبنياً على نكته و تلك النكته هي كاشفيه حفظه نوعاً عن مطابقه المحفوظ للواقع، و من هنا تكون وظيفه الشاك هي الرجوع إليه و إن لم يحصل له الظن بالمطابقه، و هذا بخلاف ما إذا لم يعلم بالمتابعه، فعندئذ لا يكون حفظه كاشفاً نوعياً عن الواقع بالنسبه إليه، فمن أجل ذلك لا يكون مشمولاً للدليل.

على الأحوط إلا في موارد خاصه كما سيأتي.

هذا مبني على تفسير العدالة بالملكه، و لكن قد مرّ أن هذا التفسير غير صحيح، و الصحيح أنها عبارته عن الاستقامه على الشريعه الاسلاميه المقدسه شريطه أن تكون الاستقامه طبيعه ثانيه للعادل، و عليه فإن تاب حقيقه رجع اليها و علم أن صدور المعصيه منه كان اتفاقاً و لا يكشف عن زوال استقامته، و إن لم يتب فلا كاشف عن استقامته على الشرع، و هذا بخلاف ما إذا كانت عبارته عن الملكه النفسانيه فإنها لا تزول بصدور المعصيه عن صاحبها مره واحده.

### مسأله ٥: إذا رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو من النوافل

[١٩٨٥] مسأله ٥: إذا رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو من النوافل لا يصح الاقتداء به (١)، و كذا إذا احتمل أنها من الفرائض التى لا يصح اقتداء اليوميه بها، و إن علم أنها من اليوميه لكن لم يدر أنها أيه صلاه من الخمس أو أنها أداء أو قضاء أو أنها قصر أو تمام لا بأس بالاقتداء، و لا يجب إحراز ذلك قبل الدخول كما لا يجب إحراز أنه فى أى ركعه كما مر.

### مسأله ٦: القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهوا زيادته مره واحده فى كل ركعه

[١٩٨٦] مسأله ٦: القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهوا زيادته مره واحده فى كل ركعه، و أما إذا زاد فى ركعه واحده أزيد من مره كأن رفع رأسه قبل الإمام سهوا ثم عاد للمتابعه ثم رفع أيضا سهوا ثم عاد فيشكل الاغتفار، فلا يترك الاحتياط حينئذ بإعادة الصلاه بعد الإتمام (٢)، و كذا فى زياده السجده القدر المتيقن اغتفار زياده سجدين فى ركعه، و أما إذا زاد أربع فمشكل.

هذا لا من جهه عدم مشروعيه الجماعه فى النوافل لما تقدم فى أول فصل الجماعه فى المسأله (٢) من الاشكال فيه بل المنع، و إن كان الأجدر و الأحوط تركها فيها، بل من جهه أن الاقتداء فى الصلوات اليوميه بالنوافل بحاجه إلى دليل و صحيحه زواره و الفضيل لا اطلاق لها بالنسبه إلى هذه الحاله و امثالها.

لا- يبعد الاغتفار لأن الظاهر من نصوص الباب هو الترخيص فى اعاده طبيعى الركوع و السجود مع الامام المنطبق على أكثر من واحد حيث لم يقيد بالمره، و مع ذلك كان الاحتياط أجدر و أولى. ثم إن اغتفار زياده الركوع أو السجود أكثر من مره إذا كان أحدهما قبل ركوع الامام و الآخر بعده، فلا اشكال فيه للنص، و لكن ذلك خارج عن محل كلام الماتن قدس سرّه.

## مسأله ٧: إذا كان الإمام يصلى أداء أو قضاء يقينياً و المأموم منحصرًا بمن يصلى احتياطياً

[١٩٨٧] مسأله ٧: إذا كان الإمام يصلى أداء أو قضاء يقينياً و المأموم منحصرًا بمن يصلى احتياطياً يشكل إجراء حكم الجماعة من اغتفار زياده الركن. و رجوع الشاك منهما إلى الآخر و نحوه (١) لعدم إحراز كونها صلاه، نعم لو كان الإمام أو المأموم أو كلاهما يصلى باستصحاب الطهاره لا بأس بجريان حكم الجماعة لأنه و إن كان لم يحرز كونها صلاه واقعيه لاحتمال فى اطلاقه اشكال بل منع لأنّ الامام لا يمكن أن يرجع إلى المأموم لعدم احراز ان صلاته صلاه واقعيه لاحتمال أنها صوره الصلاه، و معها لا جماعه فى الواقع إلاّ- صوره و اسما. و أما المأموم فيجوز له أن يرجع إلى الامام إذا عرض عليه الشك كما يجوز له أن يعيد الركوع أو السجود مع الامام إذا رفع رأسه من الركوع قبله أو ركع كذلك لأنّ صلاته فى الواقع لا- تخلو من أن تكون صلاه حقيقه و مأمورا بها فى الواقع أو صوره الصلاه و لا واقع لها و لا أمر بها، فعلى الأول يسوغ له الرجوع إلى الامام و اعاده الركوع أو السجود معه واقعا، و كذلك على الثانى، غايه الأمر أنه صوره الرجوع إلى الامام و صوره الزيادة بلا واقع لهما، و لا فرق فى ذلك بين كون الأمر بالاحتياط أمرا استحبابيا ظاهريا أو ارشاديا باعتبار أن الأمر على كلا التقديرين متعلق بالاحتياط لا بالصلاه لكى تكون الصلاه بنفسها متعلقه للأمر الشرعى الظاهرى كما هو الحال فى موارد الاستصحاب أو قاعده التجاوز و يحكم بصحتها ظاهرا و يترتب عليها حينئذ احكام الجماعة، فإن الأمر الاحتياطى و إن كان مولويا فهو متعلق بالاحتياط لا بذات الصلاه كما هو الحال إذا كان ارشاديا بحكم العقل، فعندئذ إن كان الاحتياط مطابقا للواقع فصلاته صلاه واقعيه و إلاّ فصوره الصلاه و لا واقع لها، فمن أجل ذلك لم يحرز الامام أن صلاته الاحتياطيه صلاه واقعيه لكى يكون بإمكانه الرجوع إليه عند الشك و التردد و هو حافظ. و بذلك يظهر حال ما بعده.

كون الاستصحاب مخالفا للواقع إلا أنه حكم شرعى ظاهرى، بخلاف الاحتياط فإنه إرشادى و ليس حكما ظاهريا، و كذا لو شك أحدهما فى الإتيان بركن بعد تجاوز المحل فإنه حينئذ و إن لم يحرز بحسب الواقع كونها صلاه لكن مفاد قاعده التجاوز أيضا حكم شرعى فهى فى ظاهر الشرع صلاه.

#### **مسألة ٨: إذا فرغ الإمام من الصلاه و المأموم فى التشهد أو فى السلام الأول لا يلزم عليه نيه الانفراد**

[١٩٨٨] مسألة ٨: إذا فرغ الإمام من الصلاه و المأموم فى التشهد أو فى السلام الأول لا يلزم عليه نيه الانفراد (١) بل هو باق على الاقتداء عرفا.

#### **مسألة ٩: يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقوم بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام**

[١٩٨٩] مسألة ٩: يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقوم بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام التى هى ثالثته و ينفرد، و لكن يستحب له أن يتابعه فى التشهد متجافيا إلى أن يسلم (٢) ثم يقوم إلى الرابعه.

#### **مسألة ١٠: لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءه الإمام فى الركعتين الاوليين من الجهرية**

[١٩٩٠] مسألة ١٠: لا يجب على المأموم الإصغاء إلى قراءه الإمام (٣) فى الركعتين الاوليين من الجهرية إذا سمع صوته، لكنه أحوط. بل ينفرد قهرا إذا كان التأخير بقدر يمنع عن صدق المتابعه و الائتمام و إلا بقى على الائتمام كذلك و لا يتوقف على القصد و النيه.

ثم إن الامام إذا فرغ من الصلاه و كان المأموم فى ابتداء التشهد فلا يبعد صدق الانفراد عرفا و عدم المتابعه.

هذا ينافى ما ذكره قدس سرّه فى المسألة (١٩) من فصل: احكام الجماعه، كما أشرنا إليه هناك أيضا، و ذكرنا أن الصحيح هو ما ذكره هنا.

تقدم فى المسألة (١) من فصل: احكام الجماعه، أن وجوب الاصغاء و الاستماع على المأموم وجوبا تكليفيا و نفسيا غير محتمل، و أما وجوبه بمعنى حرمة القراءه عليه تشريعا فى مفروض المسألة فهو ثابت.

### مسألة ١١: إذا عرف الإمام بالعدالة ثم شك في حدوث فسقه

[١٩٩١] مسألة ١١: إذا عرف الإمام بالعدالة ثم شك في حدوث فسقه جاز له الاقتداء به عملاً بالاستصحاب، وكذا لو رأى منه شيئاً وشك في أنه موجب للفسق أم لا.

### مسألة ١٢: يجوز للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم إلى الصف السابق

[١٩٩٢] مسألة ١٢: يجوز للمأموم مع ضيق الصف أن يتقدم إلى الصف السابق أو يتأخر إلى اللاحق إذا رأى خلافاً فيهما، لكن على وجه لا ينحرف عن قبله فيمشى القهقهري.

### مسألة ١٣: يستحب انتظار الجماعة إماماً أو مأموماً

[١٩٩٣] مسألة ١٣: يستحب انتظار الجماعة إماماً أو مأموماً، وهو أفضل من الصلاة في أول الوقت منفرداً (١)، وكذا يستحب اختيار الجماعة مع التخفيف على الصلاة فرادى مع الإطالة.

### مسألة ١٤: يستحب الجماعة في السفينة الواحدة وفي السفن المتعددة للرجال والنساء

[١٩٩٤] مسألة ١٤: يستحب الجماعة في السفينة الواحدة وفي السفن المتعددة للرجال والنساء، ولكن تكره الجماعة في بطون الأودية.

### مسألة ١٥: يستحب اختيار الإمامه على الاقتداء

[١٩٩٥] مسألة ١٥: يستحب اختيار الإمامه على الاقتداء فلإمام إذا أحسن بقيامه وقراءته وركوعه وسجوده مثل أجر من صلى مقتدياً به، ولا ينقص من أجرهم شيء.

### مسألة ١٦: لا بأس بالاقتداء بالعبد إذا كان عارفاً بالصلاة وأحكامها

[١٩٩٦] مسألة ١٦: لا بأس بالاقتداء بالعبد إذا كان عارفاً بالصلاة وأحكامها.

في الاستحباب اشكال، فإن الأمر إذا دار بين ادراك فضيله أول الوقت وبين ادراك فضيله الجماعة فالحكم بتقديم الأول على الثاني أو بالعكس مشكل فإنه بحاجة إلى مرجح من احراز أن احدهما أهم من الآخر، أو لا أقل محتمل الأهمية، وبما أنه قد ورد ما يكشف عن اهتمام الشارع وترغيبه الأكيد على كل واحد منهما فلا يكون بإمكاننا احراز أن الأول أهم من الثاني أو بالعكس.

## مسألة ١٧: الأحوط ترك القراءة في الأوليين من الإخفاتيهِ

[١٩٩٧] مسألة ١٧: الأحوط ترك القراءة في الأوليين من الإخفاتيهِ، وإن كان الأقوى الجواز مع الكراهه كما مر (١).

## مسألة ١٨: يكره تمكين الصبيان من الصف الأول

[١٩٩٨] مسألة ١٨: يكره تمكين الصبيان من الصف الأول - على ما ذكره المشهور - وإن كانوا مميزين.

## مسألة ١٩: إذا صلى منفرداً أو جماعة و احتتمل فيها خلافاً في الواقع وإن كانت صحيحه في ظاهر الشرع

[١٩٩٩] مسألة ١٩: إذا صلى منفرداً أو جماعة و احتتمل فيها خلافاً في الواقع و إن كانت صحيحه في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب أن يعيدها منفرداً أو جماعة، و أما إذا لم يحتتمل فيها خلافاً فإن صلى منفرداً ثم وجد من يصلّي تلك الصلاة جماعة يستحب له أن يعيدها جماعة إماماً كان أو مأموماً، بل لا يبعد جواز إعادتها جماعة إذا وجد من يصلّي غير تلك الصلاة كما إذا صلى الظهر فوجد من يصلّي العصر جماعة، لكن القدر المتيقن الصورة الأولى، و أما إذا صلى جماعة إماماً أو مأموماً فيشكل استحباب إعادتها (٢)، و كذا يشكل إذا صلى اثنان منفرداً ثم أرادا الجماعة فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصلّ (٣).

قد مرّ في المسألة (١) من فصل: أحكام الجماعة، أنه يجوز للمأموم إذا لم يسمع قراءة الامام و لو همهمه أن يقرأ القراءة بنيه الجزئية من دون أن تكون مكروهه.

بل الأظهر عدم الجواز إذا أعادها مأموماً لعدم الدليل عليه، و أما إذا أعادها اماماً فالأقوى جوازها بمقتضى اطلاق صحيحه ابن بزيع بلا فرق فيه بين من صلى جماعة اماماً كان أو مأموماً.

بل الأظهر عدم جواز ذلك لأنّ الروايات التي تنص على جواز اعاده الصلاة جماعة لا تشمل هذه المسألة، باعتبار أن موردها جميعاً انعقاد الجماعة من

## مسأله ٢٠: إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعة أن الصلاة الأولى كانت باطله

[٢٠٠٠] مسأله ٢٠: إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعة أن الصلاة الأولى كانت باطله يجتزئ بالمعاده.

## مسأله ٢١: في المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوي الندب لا الوجوب

[٢٠٠١] مسأله ٢١: في المعاده إذا أراد نيه الوجه ينوي الندب لا الوجوب على الأقوى (١).

الاشخاص غير المصلين كلا أو بعضا، فإذن لا دليل على مشروعيه الجماعه من المصلين منفردا، و قد تقدم عدم وجود اطلاق في أدله مشروعيه الجماعه لمثل هذه الحاله.

بل جزما، لأنّ الأمر الوجوبى قد سقط يقينا بالامتنال الأول، و الاعاده مستحبه بمقتضى النصوص المصرحه بها.





فصل فى الخلل الواقع فى الصلاه أى الاخلال بشىء مما يعتبر فيها وجودا أو عدما

#### مسأله ١: الخلل إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو اضطرار أو إكراه أو بالشك

[٢٠٠٢] مسأله ١: الخلل إما أن يكون عن عمد أو عن جهل أو سهو أو اضطرار (١) أو إكراه أو بالشك، ثم إما أن يكون بزيادة أو نقصه، و الزيادة إما بركن أو غيره و لو بجزء مستحب كالقنوت فى غير الركعه الثانيه (٢) أو فيها فى غير محلها أو بركعه، و النقصه إما بشرط ركن كالطهاره من الحدث فيه اشكال و الصحيح أن يقال: أن الخلل فى الصلاه أما عن عمد و التفات إلى حكم شرعى، أو عن غفله و نسيان، أو عن جهل، فإن هذا التقسيم يعم جميع الأقسام من دون تداخل بعضها فى بعضها الآخر، كما هو الحال فى تقسيم الماتن قدس سره باعتبار انه جعل الاضطرار و الاكراه فى مقابل العمد مع انهما من اقسامه.

فيه انه لا يتصور الجزء المستحب للصلاه، فإن معنى كون شىء جزءا لها هو انه قد تعلق الأمر الصلاتى به لأن الجزئيه منتزعه منه، و معنى كونه مستحبا أنه لا يكون الأمر الصلاتى متعلقا به، فهما فى طرفى النقيض فلا يجتمعان فى شىء واحد، و من هنا يظهر انه لا أثر لزيادته و لو عامدا عالما بالحكم لأنها ليست زياده فى الصلاه إلا إذا كانت زيادته بنيه كونها من الصلاه فعندئذ إذا كانت عن عمد و التفات أوجبت بطلانها.

و القبلة، أو بشرط غير ركن، أو بجزء ركن أو غير ركن، أو بكيفية كالجهر والإخفات و الترتيب و الموالاه (١)، أو بركعه.

## مسألة ٢: الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه

[٢٠٠٣] مسألة ٢: الخلل العمدي موجب لبطلان الصلاة بأقسامه (٢) من في جعل ذلك في مقابل الشرط اشكال بل منع، فإنها من اقسام الشرط، غاية الأمر أن الشرط قد يكون شرطاً للصلاة مباشرة كالطهاره من الحدث أو الخبث و استقبال القبلة و قد يكون شرطاً للجزء كذلك و في نهايه المطاف يرجع إلى الصلاة كالجهر و الخفت و نحوهما.

بطلانها بالاخلال العمدي في الأمور المستحبه فيها محل اشكال بل منع إلا إذا كان بنيه كونها من الصلاة كما مرّ. ثم إن المصلي إذا زاد في صلاته عامدا و ملتفتا إلى أن ذلك غير جائز بطلت صلاته بلا فرق فيه بين الاجزاء و الشرائط و الاركان و غيرها، و تتحقق الزيادة في الحالات التاليه..

الأولى: أن يكون الزائد من الأركان، كما إذا ركع المصلي ركوعين في ركعه واحده عامدا و عالما بأن ذلك غير جائز، أو سجد أربع سجودات فيها كذلك، و لا فرق فيه بين أن يأتي المصلي بالزائد بنيه كونه من الصلاة أو لا، و على كلا التقديرين تبطل الصلاة، أما على التقدير الأول فظاهر بمقتضى قوله عليه السلام في معتبره أبي بصير:

(من زاد في صلاته فعلية الاعاده...) (١) و اما على التقدير الثاني فمقتضى القاعدة و ان كان عدم بطلان الصلاة به باعتبار ان المصلي لم يزد في صلاته شيئا حتى يكون مشمولا لقوله عليه السلام: (من زاد في صلاته فعلية الاعاده) لأنّ الزيادة متقومه بأن يكون الاتيان بالزائد بنيه انه منها، و أما إذا كان الاتيان به بعنوان آخر فلا يتحقق عنوان الزيادة، و لكن مع ذلك لا بد من الالتزام بالبطلان فيه بمقتضى قوله عليه السلام في صحيحه على بن جعفر: (يسجد ثم يقوم فيقرأ بفاتحه الكتاب و يركع و ذلك زياده في الفريضة و لا يعود يقرأ في الفريضة بسجده) (٢)، فإنه يدل على أن سجده التلاوه

ص: ٦٦

١- ١) الوسائل ج ٨ باب ١٩: من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل ج ٦ باب ٤٠: من أبواب القراءة في الصلاة الحديث: ٤.

الزيادة و النقيصه حتى بالإخلال بحرف من القراءه أو الأذكار أو بحركه أو بالموالاه بين حروف كلمه أو كلمات آيه أو بين بعض الأفعال مع بعض، و كذا إذا فاتت الموالاه سهوا أو اضطرارا لسعال أو غيره و لم يتدارك بالتكرار متعمدا.

### مسأله ٣: إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلا بالحكم

[٢٠٠٤] مسأله ٣: إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلا بالحكم فإن توجب بطلان الصلاه بملاك حكم الشارع بانها زياده فى الفريضه و إن لم يكن المصلى آتيا بها بنيه أنها منها، و يلحق بها الركوع أيضا حيث لا يحتمل الفرق بينهما من هذه الناحيه.

الثانيه: أن يكون الزائد من غير الأركان، كما إذا قرأ فاتحه الكتاب مرتين فى الركعه الأولى أو الثانيه، أو تشهد مرتين، و فى مثل ذلك إن أتى بالزائد بنيه انه من الصلاه عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى بطلت صلاته بمقتضى اطلاق قوله عليه السلام فى المعبره: (من زاد فى صلاته فعليه الاعاده) و إن أتى به بنيه قراءه القرآن أو ذكر الله تعالى لم تبطل صلاته لعدم صدق الزيادة فيها، و بذلك تفترق الأجزاء غير الركنيه عن الأجزاء الركنيه.

الثالثه: أن يكون الزائد شيئا اجنيا عن الصلاه و لا يشبه شيئا من افعالها و اقوالها و قيودها، كأن يتكثف المصلى فى صلاته، أو يقول (آمين) بعد الفاتحه بنيه أنه منها أو نحو ذلك، فإنه يعتبر حينئذ زياده فيها فتكون مشموله لإطلاق قوله عليه السلام فى المعبره: (من زاد فى صلاته فعليه الاعاده) فتبطل صلاته.

و إذا نقص المصلى فى صلاته من اجزائها أو قيودها عامدا ملتفتا إلى عدم جواز ذلك بطلت صلاته سواء أ كانت من الأركان أم كانت من غيرها، لأن البطلان حينئذ يكون على القاعده فلا يحتاج إلى دليل، على أساس أنها ناقصه، فلا تكون مصداقا للصلاه المأمور بها.

كان بترك شرط ركن كالإخلال بالطهاره الحديثه أو بالقبله بأن صلى مستدبرا أو إلى اليمين أو اليسار أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله أو بنقصان ركعه أو ركوع أو غيرهما من الأجزاء الركنيه أو بزياده ركن بطلت الصلاه، و إن كان الإخلال بسائر الشروط أو الأجزاء زياده أو نقصا فالأحوط اللاحق بالعمد في البطلان، لكن الأقوى إجراء حكم السهو عليه(١).

#### مسأله ٤: لا فرق في البطلان بالزياده العمديه بين أن يكون في ابتداء النيه أو في الأثناء

[٢٠٠٥] مسأله ٤: لا فرق في البطلان بالزياده العمديه بين أن يكون في ابتداء النيه أو في الأثناء و لا بين الفعل و القول و لا بين الموافق لأجزاء الصلاه و المخالف لها و لا بين قصد الوجوب بها و الندب(٢)، نعم لا بأس هذا في غير الجاهل المقصر الملتفت، كالجاهل القاصر أعم من الملتفت و غيره و الجاهل المقصر غير الملتفت لما تقدم في فصل: إذا صلى في النجس، بشكل موسع من أن حديث(لا تعاد) يشمل باطلاقه الناسى و الجاهل بتمام أقسامه إلا الجاهل المقصر الملتفت، على أساس أن المتفاهم العرفى منه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو عدم وجوب اعاده الصلاه على من أتى بها حسب ما يراه وظيفته الشرعيه اجتهادا أو تقليدا أو اعتقادا أو نسيانا، و هذا بخلاف الجاهل المقصر الملتفت كالجاهل بوجوب السوره مثلا في الصلاه قبل الفحص، فإنه يرى أن وظيفته الفحص، فإذا دخل وقت الصلاه قبل الفحص وجب عليه الاحتياط و الاتيان بها مع السوره، و أما إذا أتى بها قبل الفحص تاركا للسوره فيعلم انه على خلاف وظيفته الشرعيه و مثله لا يمكن أن يكون مشمولا للحديث، فحاله حال العالم بالحكم من هذه الناحيه.

قد يستشكل بان الاتيان بشيء بقصد الندب لا ينسجم مع قصد كونه من الصلاه فإنه مبنى على تصوير الجزء المستحبي لكى يمكن الاتيان به بقصد الجزئيه.

بما يأتي به من القراءه و الذكر فى الأثناء لا بعنوان أنه منها ما لم يحصل به المحو للصوره، وكذا لا بأس بإتيان غير المبطلات من الأفعال الخارجيه المباحه كحكك الجسد و نحوه إذا لم يكن ماحيا للصوره.

### مسأله ٥: إذا أخل بالطهاره الحديثه ساهيا بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم بطلت صلاته

[٢٠٠٦] مسأله ٥: إذا أخل بالطهاره الحديثه ساهيا بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم بطلت صلاته و إن تذكر فى الأثناء، وكذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهه ترك جزء أو شرط.

### مسأله ٦: إذا صلى قبل دخول الوقت ساهيا بطلت

[٢٠٠٧] مسأله ٦: إذا صلى قبل دخول الوقت ساهيا بطلت، وكذا لو صلى إلى اليمين أو اليسار أو مستدبرا فيجب عليه الإعادة أو القضاء(١).

و الجواب: انه لا يعتبر فى صدق الزيادة أن يكون الزائد من جنس المزيد عليه بل كلما أتى بشيء بنيه أنه جزء من صلاته يعتبر زياده فيها و إن لم يشبه شيئا من افعالها و اقوالها كالتكتف أو نحوه و كالقنوت و نحوه، فإنه إذا قنت بنيه انه جزء من صلاته اعتبر زياده مبطله لها إذا كان عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى، و لا فرق فيه بين أن يكون آتيا به بنيه الندب أو لا.

و دعوى انه لا يمكن قصد كونه جزءا إلا على وجه التشريع.. فهى و إن كانت صحيحه، إلا أن بطلان الصلاه ليس من جهه حرمه التشريع، بل من جهه صدق الزيادة فيها عن عمد و علم كما هو الحال فى جميع موارد الزيادة إذا كانت عن عمد و التفات، فإن البطلان من جهه الزيادة لا من جهه التشريع.

هذا فى الجاهل بالحكم من الأساس و هو الجاهل بأن الشارع أوجب الصلاه إلى القبله أو كان عالما بهذا الحكم من البدايه و لكنه نسيه حين الصلاه، و أما فى الجاهل بالموضوع أو الناسى أو المخطى فى اعتقاده فلا بد من التفصيل بين الوقت و خارجه، فإن اتضح له الحال قبل ذهاب الوقت وجبت الاعاده، و إن اتضح له الحال بعد ذهابه لم تجب، و قد مرّ تفصيل ذلك فى المسأله(١) من أحكام

## مسأله ٧: إذا أخلّ بالطهاره الخبثيه فى البدن أو اللباس ساهيا بطلت

[٢٠٠٨] مسأله ٧: إذا أخلّ بالطهاره الخبثيه فى البدن أو اللباس ساهيا بطلت (١)، و كذا إن كان جاهلا بالحكم (٢) أو كان جاهلا بالموضوع و علم الخلل فى القبلة.

على الأحوط وجوبا على أساس أن الروايات فى المسأله متعارضه، فإن مجموعه منها تؤكد على وجوب الاعاده فى المسأله، و مجموعه أخرى منها تؤكد على عدم الوجوب، و حينئذ فإن أمكن الجمع العرفى بينهما بحمل الأمر بالاعاده فى الأولى على الاستحباب بقرينه نص الثانيه فى الصحه فهو، و إلاّ- فهما متعارضتان فتسقطان من جهه المعارضه فالمرجع هو اصاله البراه عن شرطيه طهاره البدن أو اللباس فى هذه الحاله بناء على ما هو الصحيح من أنها المرجع فى مسأله الأقل و الأكثر الارتباطيين.

و دعوى: انه لا بد من تقديم المجموعه الأولى على الثانيه لأمرين..

أحدهما: أن الأولى روايات مشهوره بين الاصحاب بخلاف الثانيه.

و الآخر: أن الأولى مخالفه للعامه و الثانيه موافقه لهم...

غير صحيحه: فإن الأولى مشهوره عملا- لا- روايه، و الشهره العمليه لا- تكون من المرجحات فى باب المعارضه لأنها لا تبلغ من الكثره بدرجة التواتر اجمالا- كما أن المجموعه الثانيه لا تكون موافقه للعامه باعتبار أنهم مختلفون فى المسأله، و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط فيها.

هذا فى الجاهل المقصر الملتفت، و أما الجاهل القاصر أو المقصر غير الملتفت و هو الجاهل المركب فالأظهر صحه صلاته بمقتضى حديث (لا- تعاد) لما حققناه فى (فصل: إذا صلى فى النجس) من شمول الحديث باطلاقه الجاهل المقصر غير الملتفت بشكل موسع.

فى الأثناء مع سعه الوقت (١)، و إن علم بعد الفراغ صحت، و قد مر التفصيل سابقا.

### مسأله ٨: إذا أخلّ بستر العوره سهوا فالأقوى عدم البطلان و إن كان هو الأحوط

[٢٠٠٩] مسأله ٨: إذا أخلّ بستر العوره سهوا فالأقوى عدم البطلان و إن كان هو الأحوط، و كذا لو أخلّ بشرائط الساتر عدا الطهاره من المأكوليه و عدم كونه حريرا أو ذهبا و نحو ذلك.

### مسأله ٩: إذا أخلّ بشرائط المكان سهوا فالأقوى عدم البطلان

[٢٠١٠] مسأله ٩: إذا أخلّ بشرائط المكان سهوا فالأقوى عدم البطلان و إن كان أحوط فيما عدا الاباحه (٢) بل فيها أيضا إذا كان هو الغاصب.

### مسأله ١٠: إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهوا إما لنجاسته أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلاه

[٢٠١١] مسأله ١٠: إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهوا إما لنجاسته أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل الصلاه و إن كان هو الأحوط (٣) و قد مرت هذه المسائل فى مطاوى الفصول السابقه.

### مسأله ١١: إذا زاد ركعه أو ركوعا أو سجدتين من ركعه أو تكبيره

[٢٠١٢] مسأله ١١: إذا زاد ركعه أو ركوعا أو سجدتين من ركعه أو تكبيره على الأحوط و جوبا، لأنّ الروايات التى تنص على بطلان الصلاه فيما إذا علم المصلى بالنجاسه فى اثنائها معارضه بما دل على عدم البطلان و بعد سقوطهما بالمعارضه فالمرجع هو اطلاق ما دل على عدم مانعيه النجاسه المجهوله، و لكن مع هذا فالاحتياط لا يترك.

تقدم فى (فصل: شرائط لباس المصلى) أن الأظهر عدم اشتراط اباحه الساتر فى الصلاه، و لكن على تقدير الاشتراط إذا كان الناسى هو الغاصب فلا يبعد البطلان على أساس أن تصرفه فيه بما أنه مستند إلى سوء اختياره فهو مبغوض، و من المعلوم أن مبغوضيته تمنع عن صحه الصلاه المتقيده به.

مرّ الكلام فى ذلك مفصلا فى (فصل: السجود).



الإحرام سهوا بطلت الصلاة(١)، نعم يستثنى من ذلك زياده الركوع أو فى اطلاق ذلك اشكال بل منع، أما زياده تكبيره الاحرام سهوا فمقتضى اطلاق قوله عليه السلام فى صحيحه أبى بصير: (من زاد فى صلاته فعلية الاعاده) وإن كان بطلان الصلاة بها، إلا أن مقتضى حديث (لا تعاد) عدم البطلان على أساس أن تكبيره الاحرام بما أنها غير داخله فى عقد المستثنى للحديث فهى داخله فى عقد المستثنى منه، غاية الأمر أن بطلان الصلاة بتركها سهوا إنما هو للنص الخاص فى المسألة، و أما بطلانها بزيادتها كذلك فلا دليل عليه. و أما إطلاق صحيحه أبى بصير فهو محكوم بحديث (لا تعاد). و أما ما هو المشهور من تفسير الركن بما يبطل الصلاة زياده و نقيصه فهو لا- يبنى على نكته عرفيه، فإن كلمه (الركن) لم ترد فى شىء من الروايات و إنما تطلق هذه الكلمه على كل جزء أو شرط ثبت بالنص الخاص أن الاخلال به عمدا و سهوا يوجب البطلان، و على هذا فلا بد من النظر إلى النص الدال عليه.

و أما فى التكبيره فقد دل دليل خاص على أن الصلاة تبطل بتركها عمدا و سهوا، و أما بالنسبه إلى زيادتها سهوا فلا دليل على البطلان، و عندئذ فلا مانع من التمسك بحديث (لا تعاد) لإثبات أن الاخلال بها زياده اذا كان عن غفله أو سهو لا يضر. هذا اضافه إلى أن هذا التفسير لا ينسجم مع معنى الركن عرفا، فإن معناه أن حقيقه الصلاة متقومه به و تنتفى بانتفائه، و أما ان زيادته مضره بها أو لا فهى لا ترتبط بمعناه العرفى، و تابعه للدليل.

و أما الركوع، فلا شبهه فى أن نقيصته توجب بطلان الصلاة بل لا صلاح بدونه و أما بطلانها بزيادته فهو ليس على القاعده بل يحاجه إلى دليل، و قد دل عليه حديث (لا تعاد)، هذا اضافه إلى اطلاق صحيحه أبى بصير المتقدمه.

و أما السجود، فالحال فيه هو الحال فى الركوع.

و أما زياده ركعه واحده فى الصلاه،فمقتضى عقد الاستثناء فى حديث(لا تعاد)و اطلاق صحيحه أبى بصير و زراره و منصور و نحوها بطلان الصلاه بها،و لكن فى مقابلها روايات أخرى تؤكد على عدم البطلان إذا جلس فى الرابعه قدر التشهد.

منها:قوله عليه السّلام فى صحيحه زراره بعد السؤال عن رجل صلى خمسا:(ان كان قد جلس فى الرابعه قدر التشهد فقد تمت صلاته) (1)فإنه ناص فى أن زياده ركعه لا تضر فى هذه الصوره،و على هذا فمقتضى القاعده هو تقييد اطلاق الطائفه الأولى بالثانيه،فالنتيجه:أن زياده ركعه فى الصلاه توجب البطلان إذا لم يجلس المصلى بعد الرابعه قدر التشهد،و أما إذا جلس فالصلاه صحيحه و الركعه الزائده خارجه عنها.

قد يقال:ان الطائفه الثانيه من الروايات معارضه فى موردها بالروايات الداله على أن من صلى تماما نسيانا فى موضع القصر فصلاته باطله،بدعوى أن مورد هذه الطائفه و ان كانت صلاه الظهر تماما إلا انه لا يحتمل اختصاصها بالظهر كذلك بل تعم القصر أيضا إذا زاد ركعه أو ركعتين سهوا.

و الجواب:أولا:أن التعدى عن موردها و هو الصلاه تماما إلى مورد هذه الروايات و هو الصلاه قصرا،و من زياده ركعه إلى زياده ركعتين بحاجه إلى قرينه باعتبار أن الحكم يكون على خلاف القاعده و لا قرينه على التعدى لا فى نفس هذه الطائفه من عموم أو تليل،و لا- من الخارج.و دعوى القطع بعدم الفرق..لا- تخلو عن مجازفه على أساس أنه لا يمكن هذه الدعوى إلا باحراز ملاك الحكم و انه مشترك بين الموردين و بما أنه لا طريق إلى احرازه فلا يمكن هذه الدعوى.

و ثانيا:ان نسبة هذه الطائفه إلى تلك الروايات نسبة المقيد إلى المطلق،فإنها تدل على بطلان الصلاه بزياده ركعه أو ركعتين فيها مطلقا بلا فرق بين جلوس

ص: ٧٣

السجدين في الجماعه، و أما إذا زاد ما عدا هذه من الأجزاء غير الأركان كسجده واحده أو تشهد أو نحو ذلك مما ليس بركن فلا تبطل بل عليه سجدة السهو (١)، و أما زياده القيام الركنى فلا- تتحقق إلا بزياده الركوع أو بزياده تكبيره الإحرام، كما أنه لا تتصور زياده النيه بناء على أنها الداعى (٢) المصلى بعد الرابعه فى الصلاه تماما و بعد الثانيه فى الصلاه قصرا، و أما هذه الطائفه فهى تدل على الصحه فى صورته خاصه و هى صورته جلوس المصلى بعد الرابعه أو بعد الثانيه فإذا ن يقيد بها اطلاق تلك الروايات.

ثم ان الظاهر بدوا من الجلوس فى الرابعه بقدر التشهد هو كفايه الجلوس المجرد و إن لم يتشهد، إلا- ان مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن ذلك كنايه عن التشهد الخارجى و لا أقل من الاجمال، فالمتيقن هو الصحه فيما اذا زاد ركعه بعد التشهد، و اما إذا زاد بعد الجلوس بقدر التشهد دونه فالأحوط وجوبا الاعاده لو لم يكن أظهر.

فالنتيجه: إن الأظهر عدم بطلان الصلاه بزياده ركعه فيها اذا كانت بعد التشهد، و لكن مع ذلك كانت رعايه الاحتياط بالاعاده فيه أولى و أجدر.

على الأحوط لعدم الدليل على وجوبهما لكل زياده سهويه فى الصلاه.

تقدم ان النيه فى العبادات تقسم الى عناصر ثلاثه..

الأول: نيه القربه و هى اضافته العباده الى المولى سبحانه و تعالى، و مقومه لها و مقارنه معها من البدايه الى النهايه و لو ارتكازا.

الثانى: الخلوص فى النيه، و هو عبارته عن عدم الرياء، و دخيل فى صحتها.

الثالث: ان ينوى المصلى الاسم الخاص و العنوان المخصوص للصلاه التى يريد ان يصلّيها المميز لها شرعا عن سائر الصلوات. فالعنوان الأول و الثالث

بل على القول بالإخطار لا تضرّ زيادتها.

### مسألة ١٢: يستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركعة ما إذا نسي المسافر سفره أو نسي أن حكمه القصر

[٢٠١٣] مسألة ١٢: يستثنى من بطلان الصلاة بزيادة الركعة ما إذا نسي المسافر سفره أو نسي أن حكمه القصر فإنه لا يجب القضاء إذا تذكّر خارج الوقت، ولكن يجب الإعادة إذا تذكّر في الوقت كما سيأتي إن شاء الله.

### مسألة ١٣: لا فرق في بطلان الصلاة بزيادة ركعة بين أن يكون قد تشهد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة أو جلس بمقدارها كذلك أو لا

[٢٠١٤] مسألة ١٣: لا فرق في بطلان الصلاة بزيادة ركعة بين أن يكون قد تشهد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة أو جلس بمقدارها كذلك أو لا (١)، وإن كان الأحوط في هاتين الصورتين إتمام الصلاة لو تذكّر قبل الفراغ ثم إعادتها.

### مسألة ١٤: إذا سها عن الركوع حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته

[٢٠١٥] مسألة ١٤: إذا سها عن الركوع حتى دخل في السجدة الثانية بطلت صلاته وإن تذكّر قبل الدخول فيها رجع و أتى به و صحت صلاته، و يسجد سجدة السهو لكل زيادة (٢)، و لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة لو كان التذكّر بعد الدخول في السجدة الأولى.

### مسألة ١٥: لو نسي السجدين و لم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة التالية بطلت صلاته

[٢٠١٦] مسألة ١٥: لو نسي السجدين و لم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة التالية بطلت صلاته، و لو تذكّر قبل ذلك رجع و أتى بهما و أعاد ما فعله سابقا مما هو مرتب عليهما بعدهما، و كذا تبطل الصلاة لو نسيهما من الركعة الأخيرة حتى سلّم و أتى بما يبطل الصلاة عمدا و سهوا كالحدث و الاستدبار و إن تذكّر بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل فالأقوى مقومان للعبادة و الثاني من شروط صحتها، و الجميع لا يكون من الداعي لها.

ظهر حكم ذلك مما تقدم.

على الاحوط فيها و فيما بعدها من المسائل.

أيضا البطلان(١) لكن الأحوط التدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليهما ثم إعادته الصلاة، وإن تذكر قبل السلام أتى بهما و بما بعدهما من التشهد و التسليم و صحت صلاته و عليه سجدا السهو لزياده التشهد أو بعضه و للتسليم المستحب.

### مسألة ١٦: لو نسي النية أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته

[٢٠١٧] مسألة ١٦: لو نسي النية أو تكبيره الإحرام بطلت صلاته سواء تذكر في الأثناء أو بعد الفراغ فيجب الاستئناف، وكذا لو نسي القيام حال تكبيره الإحرام، وكذا لو نسي القيام المتصل بالركوع بأن ركع لا عن في القوه اشكال بل منع على أساس ان السلام بما انه جزء أخير للصلاة فهو مخرج عنها إذا أتى به المصلى في موضعه الشرعى، واما إذا أتى به في غير موضعه الشرعى فان كان عامدا و ملتفتا الى عدم جواز ذلك بطلت صلاته، و ان كان سهوا و من غير التفات فحاله حال سائر اجزاء الصلاة، و حيث انه ليس من الاركان فيكون مشمولاً للإطلاق حديث(لا- تعاد) و مقتضاه أنه لا يكون مانعا. هذا اضافة الى انه قد ورد في مجموعه من النصوص الخاصة ان المصلى اذا نسي ركعه و سلم و انصرف ثم فطن فعليه أن يأتي بها، منها: صحيحه العيص قال: (سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي ركعه من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر انه لم يركع، قال:

يقوم فيركع و يسجد سجدتين) (١) فانها تنص و تؤكد على أن المصلى اذا سلم في اثناء الصلاة سهوا و في غير محله لم يكن مانعا عن صحه صلاته و له أن يتمها بالاتيان بالأجزاء الباقية. و ما ورد في بعض الروايات من أن المصلى اذا سلم فقد انصرف، فلا اطلاق له حتى فيما اذا سلم في اثناء صلاته سهوا، فانه في مقام بيان أن التسليم بما انه الجزء الأخير من الصلاة فاذا أتى به المصلى فقد تمت صلاته و فرغ منها، فاذا تحقق الانصراف بالتسليم ليس لخصوصيه فيه، بل على اساس انه الجزء الأخير من الصلاة.

ص: ٧٦

---

١- (١) الوسائل ج ٨ باب ٣: من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ٨.

**مسألة ١٧: لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام و أتى بها**

[٢٠١٨] مسألة ١٧: لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام و أتى بها، و لو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما يبطل الصلاة عمدا و سهوا قام و أتم (٢)، و لو ذكرها بعده استأنف الصلاة من رأس من غير قد مر في المسألة (٧) من (فصل: القيام) ان القيام المتصل بالركوع ليس بركن في نفسه في مقابل الركوع، بل هو مقوم له، فان هيئه الركوع عن قيام ركوع لا مطلق الهيئه، و على هذا فهذه المسألة داخله في مسألة ترك الركوع سهوا، فانه إن التفت بعد أن سجد السجده الثانيه بطلت صلاته و وجب عليه أن يعيدها من جديد، و إن تذكر قبل أن يأتي بالسجده الثانيه قام منتصبا و ركع و أتم صلاته و لا- اعاده عليه، بلا- فرق بين أن يدخل في السجده الأولى أو لا. و اذا كان قد دخل في السجده الأولى الغى تلك السجده من الحساب و لا تضر زيادتها بعد أن كانت سهويه.

فيه ان الظاهر عدم الفرق بين هذه المسألة و المسألة (١٥) المتقدمه، فان مقتضى القاعده هو صحه الصلاة في كلتا المسألتين و عدم مانعيه السلام السهوى في غير محله بمقتضى حديث (لا تعاد)، غير أن هذه المسألة مورد النصوص الكثيره الداله على ان المصلى اذا نسي ركعه و سلم ثم فطن أنها الثلاث يبني على صلاته و يصلى ركعه، و لكن يستفاد منها حكم المسألة المتقدمه أيضا على أساس أن هذه النصوص تدل على أن المصلى اذا سلم في غير محله سهوا لم يضر. و من المعلوم انه لا فرق في السلام في غير محله سهوا بين أن يكون قبل ركعه تماما و أن يكون قبل سجدين منها بعد ركوعها، فإذن حكم الماتن قدس سره بالبطلان في هذا الفرق في المسألة المتقدمه و بالصحه في هذه المسألة لا يبتنى على أصل. نعم لو قلنا بأن مقتضى القاعده هو بطلان الصلاة بالسلام في غير محله باعتبار انه مانع

من الحاق الـجزء الباقية بالـجزء السابقه و لاـ يشمله حديث (لاـ تعاد) فعندئذ يمكن الفرق بين المسألتين على أساس هذه النصوص، مع أن دعوى أن تلك النصوص كما تدل على صحه الصلاه و عدم وجوب اعاتتها اذا كان المنسى ركعه واحده تدل على ذلك اذا كان المنسى سجدين منها، اما بملاك الاولويه العرفيه، او بملاك صدق ان المنسى ركعه واحده في تلك المسأله أيضا من جهه ان الركعه متقومه بالركوع و السجدين و مركبه منهما. و بانتفاء كل منهما تنتفى الركعه، و عندئذ يمكن ان يراد من نسيان الركعه أعم من نسيان جزئها، ثم ان هذه الصلاه لاـ تبطل بالتكلم قبل ان يتفطن المصلى بانه ترك ركعه و سلم على الثالث، فان الكلام المبطل للصلاه هو الكلام الصادر من المصلى اثناء الصلاه عمدا و ملتفتا الى انه غير جائز و اما الكلام الصادر منه غافلا عن انه في الصلاه، بل يرى نفسه قد فرغ منها كما في المقام فلا يكون مبطلا لها.

ثم إن هناك روايات كثيره تنص على أن المصلى إذا نسى ركعه أو ركعتين و سلم فصلاته صحيحه مهما طال أمد النسيان و تؤكد على عدم وجوب اعاتتها و إن أتى بما يبطل الصلاه عمدا و سهوا كالحدث و استدبار القبلة و نحو ذلك، و انما الواجب عليه هو الاتيان بالمنسى فقط، و قد ورد في بعضها أن رجلا صلى بالكوفه و نسى ركعتين ثم تفتن و هو بمكه أو بالمدينه، و أمر الامام عليه السلام بالاتيان بالمنسى فقط دون الاعاده، و لكن في مقابل هذه الروايات روايات آخر تنص على وجوب الاعاده مع صدور المنافى. فاذن تقع المعارضه بينهما فتسقطان من جهه المعارضه فالمرجع هو اطلاقات أدله الموانع و القواطع، و مع الاغماض عن ذلك أو دعوى ان الروايات الأولى أظهر دلاله من الروايات الثانيه فتتقدم عليها و حينئذ لا بد من الالتزام بتقييد اطلاقات أدله الموانع و القواطع بغير الناسى لركعه واحده أو ركعتين

فرق بين الرباعيه و غيرها، و كذا لو نسي أزيد من ركعه.

### مسأله ١٨: لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته

[٢٠١٩] مسأله ١٨: لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل صلاته، و حينئذ فإن لم يبق محل التدارك و جب عليه سجدة السهو للنقيصه (١)، و فى نسيان السجده الواحده و التشهد يجب قضاءهما أيضا بعد الصلاة (٢) قبل سجدة السهو، و إن بقى محل التدارك و جب العود و لم يتفطن إلا بعد مده طويله، تستلزم بطبيعته الحال تحقق الموانع و صدورها منه كالحدث و الاستدبار و نحوهما، و نتيجة ذلك ان صدور الحدث و استدبار القبلة و نحوهما لا تكون مانعه فى حقه و تقييد تلك الروايات اطلاق حديث (لا تعاد) أيضا بغير هذا الناسى على أساس ان مقتضى اطلاق عقد الاستثناء فيه و جوب اعاده هذه الصلاة و بطلانها، كما أنها تدل على عدم اعتبار الموالاه بين اجزاء الصلاة فى هذه الحاله.

هذا مبنى على و جوب سجدة السهو لكل نقيصه و لكنه غير ثابت إلا فى موارد خاصه و سيأتى بيانها فى موضعها، و بذلك يظهر حال الموارد الآتية.

فيه ان الأظهر هو تخيير المصلى بين أن يأتى بالسجده قبل التسليم اذا تفطن بالحال و أن يأتى بها بعده، و ذلك على اساس اختلاف الروايات الوارده فى المسأله و هى على مجموعتين:

احدهما: تؤكد على الاتيان بها بعد الفراغ من الصلاة.

و الأخرى: تؤكد على الاتيان بها فى اثناء الصلاة و قبل التسليم.

فالمعارضه بينهما فى ظرف تدارك السجده بعد اتفاقهما على أصل و جوب الاتيان بها فى غير محلها، لكن المجموعه الأولى تدل على أن محل تداركها خارج الصلاة، و المجموعه الثانيه تدل على أن محله قبل التسليم، و لا وجه لترجيح الأولى على الثانيه بعمل المشهور بها دون الثانيه، فإن عمل المشهور لا يكون من



مرجحات باب المعارضه، و هي منحصره فى موافقه الكتاب و مخالفه العامه، فإذن تسقطان من جهه المعارضه، فالنتيجه هي تخيير المصلى بين ان يتداركها قبل التسليم او يتداركها بعده و خارج الصلاه بعد ما لم يثبت وجوب شىء منهما معينا.

و اما التشهد المنسى، فالظاهر وجوب قضائه بعد الصلاه، و تدل عليه مجموعه من الروايات الوارده فيما اذا أحدث المصلى بعد أن يرفع رأسه من السجده الأخيره و قبل أن يتشهد، و قد أشرنا إليها فى اوائل (فصل: التشهد) و هذه الروايات تنص و تؤكد على تماميه صلاته و مضيها و عدم وجوب اعادتها، و انما الواجب عليه هو الاتيان بالتشهد فى اى مكان شاء.

قد يقال: أن هذه الروايات معارضه بالروايات الداله على وجوب سجدة السهو فى التشهد المنسى فى الصلاه و سكوتها عن وجوب قضائه، بتقريب أنها على الرغم من كونها فى مقام البيان فسكوتها عن ذلك دليل على عدم وجوبه...

و الجواب: ان الاطلاق الناشى من السكوت فى مقام البيان و ان كان دليلا و حجه فى نفسه و قابلا للتمسك به، إلا أنه لا يصلح أن يعارض النص على خلافه على اساس أن النص حاكم عليه و رافع لموضوعه و هو السكوت، فإنه مع النص على خلافه لا يكون المولى ساكتا، و من هنا قلنا أنه من أضعف مراتب الدلاله العرفيه.

و على هذا الأساس فلا- تصلح هذه الروايات أن تعارض تلك الروايات باعتبار أنها تدل بالدلاله اللفظيه على وجوب قضاء التشهد، و أما هذه الروايات فهي تدل على عدم الوجوب بملاك السكوت فى مقام البيان. هذا اضافه إلى أن صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: (فى الرّجل يفرغ من صلاته و قد نسي التشهد حتى ينصرف فقال: ان كان قريبا رجع إلى مكانه فتشهد و إلا طلب مكانا

للتدارك ثم الإتيان بما هو مرتب عليه مما فعله سابقا و سجدتا السهو لكل زياده، و فوت محل التدارك إما بالدخول في ركن بعده على وجه لو تدارك المنسى لزم زياده الركن و إما بكون محله في فعل خاص جاز محل ذلك الفعل كالذكر في الركوع و السجود إذا نسيه و تذكر بعد رفع الرأس منهما و إما بالتذكر بعد السلام الواجب (١)، فلو نسي القراءه أو الذكر أو بعضهما أو الترتيب فيهما أو إعرابهما أو القيام فيهما أو الطمأنينه فيه و ذكر بعد

نظيفا فتشهد فيه، و قال: إنما التشهد سنه في الصلاه (١) لا تقصر عن الدلاله على وجوب قضاء التشهد.

و دعوى اختصاص الصحيحه بالتشهد الأخير بقرينه قوله (حتى ينصرف) الكاشف عن استمرار النسيان إلى زمان الانصراف، إذ لو كان المراد منه التشهد الأول لكان هذا التقييد لغوا لوجوب القضاء فيه بصرف الخروج عن محله بالدخول في ركوع الركعه الثالثه سواء تذكر بعد ذلك أم لا...

مدفوعه بأن هذا التقييد إنما ورد في كلام السائل لا في كلام الامام عليه السلام، فإنه مطلق يعم كلا التشهدين، و التقييد في كلام السائل لا يدل على الاختصاص، غايه الأمر أن سؤال السائل إنما هو عن حاله خاصه، فالعبره إنما هي بالجواب، و بما أنه مطلق فلا وجه للمناقشه حينئذ في دلاله الصحيحه، هذا اضافه إلى أن الظاهر من الجواب هو أن التفات المصلي بالحال بما أنه كان بعد الفراغ من الصلاه و القيام من مكانها و ذهابه إلى مسافه فبطبيعته الحال يستلزم ذلك عادة ارتكابه المنافى لها عمدا و سهوا كاستدبار القبلة أو نحوه، فإذن لا يمكن القول باختصاص الجواب بالتشهد الأخير.

مرّ عدم فوت المحل بذلك، فإن السلام حينئذ قد وقع في غير محله، فلا يكون مخرجا و لا مانعا عن تدارك المنسى بمقتضى حديث (لا تعاد).

ص: ٨١

١-١) الوسائل ج ٦ باب ٧: من أبواب التَّشَهُدِ الحديث: ٢.

الدخول فى الركوع فات محل التدارك فىتم الصلاة و يسجد سجدتى السهو للنقصان إذا كان المنسى من الأجزاء لا لمثل الترتيب و الطمأنينه مما ليس بجزء،و إن ذكر قبل الدخول فى الركوع رجوع و تدارك و أتى بما بعده و سجد سجدتى السهو لزياده ما أتى به من الأجزاء،نعم فى نسيان القيام حال القراءة أو الذكر و نسيان الطمأنينه فيه لا يبعد فوت محلها قبل الدخول فى الركوع أيضا لاحتمال كون القيام واجبا حال القراءة لا شرطا فيها(١)و كذا كون الطمأنينه واجبه حال القيام لا شرطا فيه،و كذا الحال فى الطمأنينه حال التشهد و سائر الأذكار،فالأحوط العود و الإتيان بقصد الاحتياط و القربه لا بقصد الجزئيه،و لو نسى الذكر فى الركوع أو السجود أو الطمأنينه حاله و ذكر بعد رفع الرأس منهما فات محلها،و لو تذكر قبل تقدم أن القيام شرط لها كالذكر فى حال الركوع و السجود،لا أنه واجب فيها،فإن شروط الصلاة على نوعين:أحدهما شروط لها مباشره كاستقبال القبله و طهاره البدن و اللباس و الطهاره من الحدث،و الآخر شروط لأجزائها كذلك كالقيام و الطمأنينه و الذكر فى حال الركوع و السجود،و على هذا فإذا ترك القيام حال القراءة نسيانا و قرأ جالسا و تفتن بعد أن أكمل القراءة و قبل أن يركع فلا يجب عليه التدارك،بل يواصل فى صلاته على أساس حديث(لا تعاد)فإن مقتضاه أن شرطيه القيام للقراءه مختصه بحال الذكر فلا يكون شرطا فى حال النسيان،و كذلك إذا ترك الطمأنينه حال القراءة غفله فقرأ غير مستقر و بعد أن أكمل القراءة و قبل أن يركع تفتن بالحال لم يجب عليه التدارك بمقتضى حديث(لا- تعاد).و من هذا القبيل ترك الطمأنينه حال الركوع و السجود و التشهد،و بذلك يظهر حال ما فى المتن.

الرفع أو قبل الخروج عن مسمى الركوع وجب الإتيان بالذكر، ولو كان المنسى الطمأنينه حال الذكر فالأحوط إعادته بقصد الاحتياط و القربه (١)، وكذا لو نسي وضع أحد المساجد حال السجود (٢)، ولو نسي الانتصاب من الركوع و تذكر بعد الدخول فى السجده الثانيه فات محله، و أما لو تذكر قبله فلا يبعد وجوب العود إليه (٣) لعدم استلزامه إلا زياده سجده واحده لكن الأقوى عدم وجوب الاعاده، فإن الطمأنينه شرط للذكر، فإذا تركها فى حاله نسيانا فذكر غير مستقر و مطمئن و تفتن بعد اكمال الذكر لم يجب عليه التدارك بملاك حديث (لا تعاد). و من هذا القبيل ما إذا ترك الذكر فى السجده الثانيه نسيانا حتى رفع رأسه منها فلا يجوز له أن يتدارك لأنه إن أتى بالذكر بدون سجود فلا أثر له لأن الواجب إنما هو الذكر فى السجود و إن سجد مره ثالثه و أتى بالذكر فيها فهى ليست جزءا لها لأن الجزء إنما هو السجده الأولى و الثانيه دون الثالثه.

فيه اشكال و الأظهر التفصيل فى المسأله، فإن وضع المساجد كالكفين و الابهامين و الركبتين إن كان من شروط السجود و واجباته لم يجب على المصلى أن يتداركه على أساس حديث (لا تعاد)، فإنه إن تداركه وحده فلا قيمه له، و إن تداركه باعاده السجده فأیضا كذلك، لأن هذه السجده ليست بمأمور بها لا بعنوان السجده الأولى و لا بعنوان الثانيه، و إن كان من شروط الصلاه و واجباتها مباشره و جب عليه أن يتداركه بأن يسجد مره أخرى بصوره صحيحه حيث أن سجوده الأول على أساس عدم وضع بعض المساجد على ما يصلى عليه ناقص و غير صحيح، و بما أنه قابل للتدارك فلا يكون مشمولاً لحديث (لا تعاد) فإذا ن لا بد من التدارك.

الظاهر أن محله يفوت إذا خرج عن حد الركوع بالهوى إلى السجود

و ليست بركن، كما أنه كذلك لو نسي الانتصاب من السجده الاولى و تذكر بعد الدخول في الثانيه(١)، لكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاه و لو نسي و وصل إلى حد الجلوس و لا يعتبر في فوت محله الدخول في السجده الأولى فضلا عن الثانيه، على أساس ما مرّ من أن الواجب على المصلي أن يرفع رأسه من الركوع قائما منتصبا و مستقرا في قيامه و انتصابه ثم يهوى الى السجود، و أما إذا هوى الى السجود نسيانا و خرج عن حد الركوع و قبل أن يصل إلى حد السجود تفتن فلا يتاح له أن يتدارك لأنه إن نهض إلى القيام فقام منتصبا معتدلا فلا قيمه له باعتبار أن الواجب و هو قيامه معتدلا منتصبا بعد رفع رأسه من الركوع، و أما قيامه كذلك من حاله اخرى فلا يكون مصداقا له، و إن ركع مره اخرى ثم رفع رأسه منه قائما منتصبا فإنه مضافا إلى بطلان صلاته بذلك فلا قيمه له أيضا لأن الواجب في كل ركعه ركوع واحد لا ركوعين فالثاني لا يكون جزء الواجب، فالنتيجه: انه يفوت محله إذا هوى المصلي من الركوع إلى السجود و خرج عن حده و إن لم يصل إلى حد السجود فلا يتوقف فوته على الدخول في السجده الأولى فضلا عن الدخول في السجده الثانيه.

بل الأمر ليس كذلك، فإن الواجب على المصلي أن يرفع رأسه من السجده الأولى منتصبا معتدلا في جلوسه و مستقرا ثم يهوى إلى السجده الثانيه، فإذا ترك الاعتدال و الانتصاب في جلوسه نسيانا بعد أن رفع رأسه من السجده الأولى ثم دخل في السجده الثانيه و تفتن فيها فقد فات محله و لا يمكن أن يتدارك لأنه إن رفع رأسه من السجده الثانيه معتدلا منتصبا في جلوسه و مطمئنا فهو ليس مصداقا للواجب لأن الواجب هو الاعتدال و الانتصاب فيه بعد أن رفع رأسه من السجده الأولى، و هذا يعنى أن الواجب هو الاعتدال و الانتصاب في الجلوس مطمئنا بين السجدين الواجبين فإذا رفع المصلي رأسه من السجده الثانيه معتدلا

الطمأنينه حال أحد الانتصابين احتمل فوت المحل و إن لم يدخل في السجده (١) كما مر نظيره، و لو نسي السجده الواحده أو التشهد و ذكر بعد منتصبا في جلوسه و مستقرا ثم يهوى إلى سجده أخرى فهي سجده ثالثه لا ثانيه، هذا إذا كان الفأئ الجلوس لا الانتصاب و الاعتدال فقط، كما إذا رفع المصلى رأسه من السجده الأولى من دون أن يجلس فهوى إلى السجده الثانيه فإنه ان دخل فيها فقد فات محله و إلا فلا و أما إذا كان الفأئ الاعتدال و الانتصاب فقط دون الجلوس، كما إذا رفع رأسه من السجده الأولى و جلس و لكن غير معتدل و منتصب ثم هوى إلى السجده الثانيه و تفتن قبل أن يدخل فيها فلا يتاح له أن يتدارك الانتصاب و الاعتدال الا- باعاده الجلوس و هي بلا- موجب لأنّ الفأئ إنما هو شرط الجلوس فيكون مشمولا لحديث (لا تعاد)، فإذا ن لا بد من الفرق بين الأمرين.

هذا هو الأ-ظهر و ذلك لأنّ المنسىّ إن كان الطمأنينه في الانتصاب و الاعتدال القيامي بعد رفع الرأس من الركوع فقد مرّ أن محله يفوت بالخروج عن حد الركوع و إن لم يصل إلى حد السجود فضلا عما هو من شروطه و هو الطمأنينه، نعم على القول بأنه لا يفوت محل القيام الانتصابي إلا بالدخول في السجده الثانيه فحينئذ هل يفوت محل الطمأنينه فيه بالدخول في السجده الأولى أو بالخروج عن حد الركوع و إن لم يدخل فيها، الظاهر هو الثاني و إن محلها يفوت بمجرد الخروج عن حد الركوع و إن لم يصل إلى حد السجود لأنها بنفسها غير قابله للتدارك، و أما تداركها باعاده القيام معتدلا منتصبا بلا مبرر، على أساس أن مقتضى حديث (لا- تعاد) صحه ذلك القيام باعتبار أن الفأئ إنما هو شرطه و هو الطمأنينه، و بما أنه كان عن نسيان فمقتضى الحديث عدم وجوب الاعاده.

و إذا كان المنسى الطمأنينه في الانتصاب و الاعتدال الجلوسى بعد رفع الرأس من السجده الأولى، كما إذا جلس المصلى بعده معتدلا منتصبا لكن غير

الدخول فى الركوع أو بعد السلام فات محلها (١)، و لو ذكر قبل ذلك تداركها، و لو نسى الطمأنينه فى التشهد فالحال كما مر (٢) من أن الأحوط مطمئن ثم هوى إلى السجده الثانيه و تفتن قبل أن يدخل فلا يجب تداركها باعاده الجلوس كذلك لأنّ الفأئ إنما هو شرطه نسيانا، فمن أجل ذلك يكون مشمولاً لإطلاق حديث (لا تعاد).

تقدم عدم فوت المحل به لأنّ السلام فى غير محله لا يكون مانعا بمقتضى الحديث.

قد مرّ أن الأظهر عدم وجوب الاعاده لأنّ المنسى هو شرط التشهد فيكون مشمولاً للحديث، و من هنا يظهر انه لا وجه للاحتياط و لا سيما الاحتياط باعاده الصلاه.

ثم إن بإمكاننا أن نحدد عده ضوابط لحالات امكان التدارك و عدم امكانه:

الأولى: ان كل ما كان من واجبات الصلاه كأجزائها و شروطها مباشره فإذا لم يفت محله فهو قابل للتدارك فى الفروض التاليه:

١- إذا نسى المصلى الركوع و تذكر قبل أن يسجد السجده الثانيه من هذه الركعه، فإنه يقوم منتصباً ثم يأتى بالركوع و ما بعده و يواصل صلاته.

٢- إذا نسى السجدين و تذكر قبل أن يدخل فى الركعه الأخرى رجع و أتى بهما و بما بعدهما إلى أن يتم صلاته.

٣- إذا نسى فاتحه الكتاب أو السوره و تفتن قبل أن يركع، فإنه يأتى بها ثم يركع و يواصل فى صلاته.

٤- إذا نسى السجده الثانيه و تفتن قبل أن يدخل فى الركعه اللاحقه رجع و أتى بها و بما بعدها.

و أما إذا فات محله بالدخول فى السجده الثانيه أو الركعه اللاحقه، فإن كان

المنسى ركنا بطلت صلاته،و إن لم يكن ركنا صحت على أساس حديث(لا تعاد).

الثانية:ان كل ما يكون من واجبات الجزء و شروطه كالقيام و ذكر الركوع و السجود و الطمأنينه، كما إذا نسي القيام فى القراءه فقرأ جالسا و تظن بالحال بعد أن اكمل القراءه و قبل أن يركع فلا يتاح له أن يتدارك القيام بل يواصل صلاته فإنه ان قام بدون القراءه فلا- قيمه له و إن اعاد القراءه قائما بنيه الجزئيه عامدا و عالما بالحكم بطلت صلاته للزياده العمديه فيها على أساس أن قراءته جالسا كانت محكومته بالصحه بمقتضى حديث(لا تعاد)،و حينئذ تكون هذه القراءه زياده فيها عمدا،و ان اعاد القراءه بقصد تدارك القيام فقط فهو بلا موجب حيث ان القيام من واجبات الجزء و الجزء هو القراءه الأولى دون هذه،و من هذا القبيل ما إذا نسي الطمأنينه فى حال القراءه،أو إذا نسي الذكر فى حال الركوع أو السجود و تظن بالحال بعد أن رفع رأسه منه فإنه غير قابل للتدارك،لأنه إن ذكر بلا ركوع أو سجود فلا أثر له لأن الواجب هو الذكر فى الركوع و السجود،و إن ركع أو سجد مره أخرى لتدارك الذكر فلا قيمه له لأنه من واجبات الجزء و هذا الركوع أو السجود ليس جزء لها،هذا مضافا إلى بطلان صلاته بذلك.و إذا نسي الذكر فى السجده الأخيره و تظن بعد أن رفع رأسه منها فإنه لا يمكن تداركه لأنه إن ذكر بلا سجود فلا أثر له كما مر،و إن سجد مره ثالثه بطلت صلاته للزياده العمديه.

هذا مضافا إلى أن الواجب هو الذكر فى السجده الثانيه لأنه من واجبات الجزء و الجزء هو تلك السجده دون الثالثه،و هذا هو الفارق بين ما إذا كان المنسى من واجبات الصلاه و ما إذا كان من واجبات اجزائها.

و أما إذا شك فى شىء أنه من واجبات الصلاه أو من واجبات الجزء فيجب الاحتياط بالجمع بين اتمام الصلاه بلا تدارك و الاعاده.



الاعاده بقصد القربه و الاحتياط، و الأحوط مع ذلك إعادته الصلاه لاحتمال كون التشهد زياده عمدية حينئذ خصوصا إذا تذكر نسيان الطمأنينه فيه بعد القيام.

### مسأله ١٩: لو كان المنسى الجهر أو الاخفات لم يجب التدارك

[٢٠٢٠] مسأله ١٩: لو كان المنسى الجهر أو الاخفات لم يجب التدارك بإعادته القراءه أو الذكر على الأقوى، و إن كان أحوط إذا لم يدخل فى الركوع.

نعم، إذا كان واجب الجزء مقوما له فلا فرق بين أن يكون المنسى نفس الجزء أو يكون واجبه كالقيام فى حال تكبيره الاحرام، فإذا نسى المصلى القيام حال التكبيره فكبر جالسا بطلت صلاته فلا بد من الاعاده، كما انه لو نسى التكبيره و دخل فى القراءه ثم تفتن بالحال، و القيام المتصل بالركوع فانه مقوم له فإذا ركع عن جلوس ركوع القائم و هو الواقف على قدميه و تفتن قبل أن يدخل فى السجده الثانيه رجع قائما منتصبا ثم يركع، كما لو نسى أصل الركوع و تفتن بالحال قبل الدخول فيها.

و من ذلك كله يظهر أن فى كل مورد لا يمكن فيه التدارك فإن كان ما تركه المصلى ركنا بطلت صلاته و عليه اعادتها من جديد، و إن لم يكن ركنا صحت.

فصل فى الشك و هو إما فى أصل الصلاة و أنه هل أتى بها أم لا و إما فى شرائطها و إما فى أجزائها و إما فى ركعاتها.

مسألة ١: إذا شك فى أنه هل صلى أم لا

[٢٠٢١] مسألة ١: إذا شك فى أنه هل صلى أم لا فإن كان بعد مضيّ الوقت لم يلتفت و بنى على أنه صلى سواء كان الشك فى صلاه واحده أو فى الصلاتين، و إن كان فى الوقت وجب الإتيان بها كأن شك فى أنه صلى صلاه الصبح أم لا أو هل صلى الظهرين أم لا- أو هل صلى العصر بعد العلم بأنه صلى الظهر أم لا، و لو علم أنه صلى العصر و لم يدر أنه صلى الظهر أم لا فيحتمل جواز البناء على أنه صلاها، لكن الأحوط الإتيان بها، بل لا يخلو عن قوه (١)، بل و كذلك لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر هذا هو الظاهر، فإن قاعده التجاوز لا تجرى إذ لا دليل على أن محل الظهر شرعا قبل العصر، فإنه لو كان ثابتا فمعناه أن صحتها مشروطه بالاتيان بالعصر، مع أن الأمر ليس كذلك جزما. و أما قوله عليه السلام: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعا إلا أن هذه قبل هذه...» (١) فهو لا يدل على أن مكان صلاه الظهر شرعا قبل صلاه العصر، بل هو فى مقام بيان اعتبار الترتيب بينهما طولاً، و دلالته على اعتبار قبله الظهر للعصر لا بعديه العصر للظهر، هذا إضافة إلى أن هذه الروايه ضعيفه سندا، فإن فى سندها قاسم بن عروه و لم يثبت توثيقه،

ص: ٨٩

و علم أنه أتى بها و شك في أنه أتى بالظهر أيضا أم لا فإن الأحوط الاتيان بها(١)،و إن كان احتمال البناء على الاتيان بها و إجراء حكم الشك بعد و على الجملة فلا شبهه في أن صلاة العصر مشروطه بقبليه الظهر،و أما صلاة الظهر فهي غير مشروطه ببعديه العصر،فمن أجل ذلك تكون صلاة الظهر واجبه مستقله غير مربوطه بوجود العصر بعدها،و أما صلاة العصر فهي واجبه مربوطه بوجود الظهر قبلها إلا في حاله خاصه و هي ما إذا لم يبق من الوقت الا مقدار أربع ركعات، و على هذا فلا مجال لقاعده التجاوز إذا شك المصلى بعد الاتيان بصلاة العصر أنه أتى بالظهر قبلها أو لا،و حينئذ فإن لم يكن آتيا بالظهر واقعا انقلبت ظهرا على أساس قوله عليه السلام:«أربع مكان أربع...»و إن كان آتيا بها صحت عصرا،و بما أنه لا يدرى فوظيفته الاتيان بأربع ركعات بنيه العصر ظاهرا بمقتضى استحباب عدم الاتيان بالظهر،أو بنيه ما في الذمه.

بل هو الأقوى و لكن بنيه ما في الذمه أو العصر رجاء لما مر من أن المصلى إذا علم باتيان صلاة باسم العصر و شك في الاتيان بالظهر انقلبت ظهرا إن لم يكن آتيا بها في الواقع بمقتضى قوله عليه السلام:«أربع مكان أربع»(١)و إلا صحت عصرا، و بما أنه لا يدرى أنه أتى بالظهر قبل العصر أو لا،فيجب عليه الاتيان بصلاة باسم العصر رجاء أو بقصد ما في الذمه.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم عدم الانقلاب فأیضا لا- مانع من الاتيان بصلاة الظهر في مفروض المسأله في الوقت الاختصاصى للعصر على أساس أن معنى الوقت الاختصاصى لكل منهما هو عدم جواز مزاحمه صاحبه الوقت بغيرها فيه لا بمعنى عدم صالحيته لغيرها في نفسه،و السبب فيه ان اختصاص كل من صلاتي الظهر و العصر بمقدار أربع ركعات من الوقت بين المبدأ و المنتهى إنما هو استفاد من النصوص التي تؤكد على أن وقت كلتا الصلاتين جميعا يدخل بزوال

ص: ٩٠

الشمس و يمتد إلى غروبها بعد ضمها إلى النصوص التي تؤكد على اعتبار الترتيب بينهما فإن نتيجه ذلك هي ان الوقت من المبدأ إلى المنتهى صالح لوقوع كل منهما فيه لأنه وقته، و لكن بضم اعتبار الترتيب بينهما إليها يختص الظهر بأول الوقت بمقدار أربع ركعات و العصر بآخر الوقت كذلك، و حيث ان شرطيه الترتيب بينهما مختصه بحال العلم و الالتفات دون حال الجهل و النسيان بمقتضى حديث لا تعاد فبطييعه الحال يصح الاتيان بكل منهما فى الوقت الاختصاصى للآخر جهلا أو نسيانا واقعا و لا مزاحمه فى البين، و من هنا يظهر حال المسأله فى المقام، فإن المصلى إذا علم بإتيان صلاه العصر دون صلاه الظهر و لم يبق من الوقت إلا مقدار أربع ركعات و هو الوقت الاختصاصى للعصر و جب عليه الاتيان بالظهر فيه لفرض عدم مزاحمتها لصاحبه الوقت، نعم لو كان الوقت الاختصاصى بمعنى عدم صالحيته لغير صاحبه الوقت ذاتا لم يصح الاتيان بالظهر فيه لأنه فى نفسه و ذاته لا يقبل غيرها إلا انه لا دليل عليه. أجل قد يستدل على ذلك بمجموعه من الروايات كروايه داود ابن فرقد و روايه الحلبي و روايه معمر أو عمر بن يحيى، و الأوليان فى باب الوقت و الثالثه فى باب الحيض.

و الجواب: أولا: أنها جميعا ضعيفه من ناحيه السند، أما الأولى فلأنها مرسله، و أما الثانيه فلأن فى سندها محمد بن سنان، و أما الثالثه فلأن الراوى عن الامام عليه السلام مردد بين معمر بن عمر و هو لم يوثق، و بين معمر بن يحيى الثقه كما فى التهذيب و الاستبصار، فإذن لا يمكن الاستدلال بها.

و ثانيا: مع الاغماض عن ذلك أنها لا تقاوم الروايات التى تنص على أن الوقت مشترك بينهما من المبدأ إلى المنتهى، فإنها ناصه فى ذلك و غير قابله للتأويل و التصرف فتصلح أن تكون قريبه على حمل الاختصاص فى هذه الروايات

مضى الوقت هنا أقوى من السابق، نعم لو بقي من الوقت مقدار الاختصاص بالعصر و علم بعدم الاتيان بها أو شك فيه و كان شاكا في الاتيان بالظهر وجب الاتيان بالعصر، و يجرى حكم الشك بعد الوقت بالنسبة إلى الظهر (١) لكن الأحوط قضاء الظهر أيضا.

بمعنى عدم المزاحم لا بمعنى عدم الصلاحيه.

فيه إشكال بل منع، فإنه مبني على تفسير الوقت الاختصاصى بعدم صلاحيته فى نفسه لغير صاحبه الوقت و إن لم تكن مزاحمه من قبلها. و لكن قد مر أنه لا- دليل على هذا التفسير إذ لا- يستفاد من أدله اعتبار الترتيب أكثر من الاختصاص بمعنى عدم المزاحمه، فإذن لا يجرى على الشك فى الاتيان بالظهر حكم الشك بعد الوقت، و هل يجرى عليه حكم الشك بعد التجاوز عن المحل؟ قد يقال بالجريان، بدعوى أن المستفاد من الأدله أن محل الظهر شرعا هو قبل ذلك الوقت حيث لا تجوز مزاحمه العصر فيه.

و الجواب: أنه قد ظهر مما مر أن الدليل الخاص على الوقت الاختصاصى لكل من الظهر و العصر غير موجود، و إنما يستفاد ذلك من أدله الترتيب، و قد عرفت أنها لا- تقتضى أكثر من عدم جواز مزاحمه كل منها للأخرى فيه مع كون الوقت فى ذاته مشتركا بينهما و صالحا للإتيان بكل منهما فيه، و من المعلوم إن هذه الأدله لا تقتضى أن محل الظهر شرعا قبل هذا الوقت، إذ لو كانت مقتضيه لذلك فمعناه اختصاص هذا الوقت به ذاتا و عدم صلاحيته لغير صاحبه، مع ان الأمر ليس كذلك.

و إن شئت قلت: إن المراد من محل الظهر هو زمانه الذى يمكن الاتيان بها فيه، و الفرض انه لا دليل على تقييده بما قبل ذاك الوقت، و المزاحمه لا تقتضى التقييد، فإذن لا تجرى قاعده التجاوز فى المقام أيضا، فيرجع حينئذ إلى أصله

## مسألة ٢: إذا شك في فعل الصلاة و قد بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت أو لا؟

[٢٠٢٢] مسألة ٢: إذا شك في فعل الصلاة و قد بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت أو لا؟ وجهان أقواهما الأول (١)، أما لو بقي أقل من ذلك فالأقوى كونه بمنزله الخروج.

## مسألة ٣: لو ظنّ فعل الصلاة فالظاهر أن حكمه حكم الشك

[٢٠٢٣] مسألة ٣: لو ظنّ فعل الصلاة فالظاهر أن حكمه حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت أو في خارجه، وكذا لو ظن عدم فعلها.

## مسألة ٤: إذا شك في بقاء الوقت و عدمه يلحقه حكم البقاء

[٢٠٢٤] مسألة ٤: إذا شك في بقاء الوقت و عدمه يلحقه حكم البقاء.

## مسألة ٥: لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا

[٢٠٢٥] مسألة ٥: لو شك في أثناء صلاة العصر في أنه صلى الظهر أم لا فإن كان في الوقت المختص بالعصر بنى على الاتيان بها (٢) وإن كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر بعد البناء على عدم الاتيان بها.

البراءة عن وجوب قضائها للشك في وجوبه من جهة الشك في الاتيان بها في الوقت.

هذا في صلاة الغداة باعتبار أنها مورد الرواية التي تنص على أن من أدرك ركعه من الصلاة في الوقت فقد أدرك الصلاة، فيكون الوقت التنزيلي كالوقت الحقيقي، وأما في سائر الصلوات اليومية فهو يتوقف على عموم التنزيل، وحيث لا عموم له فالتعدى عن مورده إلى سائر الموارد بحاجه إلى قرينه و لا قرينه عليه لا في الداخل و لا في الخارج.

و دعوى القول بعدم الفصل، لا تصلح أن تكون قرينه عليه باعتبار أن قرينته تتوقف على كونه حجه، و ليس بإمكاننا إثبات حجيته حيث أنها لا تزيد عن دعوى الاجماع في المسألة.

في البناء إشكال بل منع، و قد مرّ أنه لا دليل عليه لا بملاك قاعده الحيلولة و لا بملاك قاعده التجاوز، فيكون المرجع في المسألة هو أصالة البراءة عن وجوب قضائها كما عرفت.

## مسألة ٦: إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر و لم يدر المعين منها

[٢٠٢٦] مسألة ٦: إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر و لم يدر المعين منها يجزئه الاتيان بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه (١) سواء كان فى الوقت أو فى خارجه، نعم لو كان فى وقت الاختصاص فى العصر يجوز له البناء على أن ما أتى به هو الظهر فىنوى فيما يأتى به العصر، و لو علم أنه صلى إحدى العشاءين و لم يدر المعين منهما و جب الاتيان بهما سواء كان فى الوقت أو فى خارجه، و هنا أيضا لو كان فى وقت الاختصاص بالعشاء بنى على أن ما أتى به هو المغرب و أن الباقي هو العشاء (٢).

بل يأتى بها ناويا العصر باعتبار أن الصلاة المأتى بها إن كانت فى الواقع ظهرا فالثانيه عصر، و إن كانت عصرا انقلبت ظهرا على أساس قوله عليه السلام:

«إنما هى أربع مكان أربع»، (١) و على كلا التقديرين فالباقي فى ذمته هو صلاة العصر، و بذلك يظهر حال ما إذا كان الشك فى ذلك فى وقت الاختصاص بالعصر، لأن الصلاة المأتى بها ظهر على كلا التقديرين اما بالذات أو بالانقلاب، فإذا ن يكون الباقي فى عهدته هو صلاة العصر.

هذا فى الوقت المختص كما هو المفروض و ذلك لاستصحاب عدم الاتيان بصلاة العشاء و لا يعارضه استصحاب عدم الاتيان بصلاة المغرب لعدم أثر له باعتبار أن الشك إنما هو فى الاتيان بالعشاء فى وقتها المختص، و معه يكون مأمورا بالاتيان بها، و الفرض ان استصحاب عدم الاتيان بالمغرب لا- يثبت أنه أتى بالعشاء الآ- على القول بالأصل المثبت، كما أنه لا- يثبت عنوان الفوت، فإذا ن يرجع إلى أصاله البراءه عن وجوب قضائه. و أما إذا كان فى الوقت المشترك فمقتضى العلم الإجمالى هو الاحتياط بالجمع بين المغرب و العشاء بعد سقوط الاستصحابين بالمعارضه.

ص: ٩٤

## مسألة ٧: إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت و نسي الاتيان بها

[٢٠٢٧] مسألة ٧: إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت و نسي الاتيان بها و جب عليه القضاء إذا تذكر خارج الوقت، و كذا إذا شك و اعتقد أنه خارج الوقت ثم تبين أن شكه كان في أثناء الوقت، و أما إذا شك و اعتقد أنه في الوقت فترك الاتيان بها عمداً أو سهواً ثم تبين أن شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء.

## مسألة ٨: حكم كثير الشك في الاتيان بالصلاة و عدمه حكم غيره

[٢٠٢٨] مسألة ٨: حكم كثير الشك في الاتيان بالصلاة و عدمه حكم غيره فيجرب فيه التفصيل بين كونه في الوقت و خارجه، و أما الوسواسي فالظاهر أنه يبني على الاتيان و إن كان في الوقت.

## مسألة ٩: إذا شك في بعض شرائط الصلاة فإما أن يكون قبل الشروع فيها أو في أثناءها أو بعد الفراغ منها

[٢٠٢٩] مسألة ٩: إذا شك في بعض شرائط الصلاة فإما أن يكون قبل الشروع فيها أو في أثناءها أو بعد الفراغ منها، فإن كان قبل الشروع فلا بد من إحراز ذلك الشرط و لو بالاستصحاب و نحوه من الأصول و كذا إذا كان في الأثناء (١)، و إن كان بعد الفراغ منها حكم بصحتها و إن كان يجب إحرازه و من هنا تفترق مسألة المغرب و العشاء عن مسألة الظهر و العصر في الوقت المختص و المشترك.

في إطلاقه اشكال بل منع، فإن أحرز الشرط في الأثناء تاره لا يتوقف على قطع الصلاة التي هو فيها لتمكنه من إحرازه بدون ذلك، و أخرى يتوقف على قطعها و اعادة ثانياً، و الأول كما إذا كان المصلي محرزاً للشرط فعلاً بأن رأى من نفسه أنه مستقبل القبلة و لكن شك في أنه كان كذلك في الأجزاء السابقة أيضاً أو لا فعلاً. مانع حينئذ من التمسك بقاعده التجاوز و إحراز صحتها بها تطبيقاً للقاعدة، أو انه شك أثناء الصلاة في الطهارة فعلاً و كانت لها حاله سابقه فيتمسك باستصحاب بقائها لإحرازها. و الثاني كما إذا شك في الطهارة الحديثه مع عدم



### مسأله ١٠: إذا شك فى شىء من أفعال الصلاه

[٢٠٣٠] مسأله ١٠: إذا شك فى شىء من أفعال الصلاه فإما أن يكون قبل الدخول فى الغير المرتب عليه و إما أن يكون بعده، فإن كان قبله وجب الاتيان كما إذا شك فى الركوع و هو قائم أو شك فى السجدين أو السجده الواحده و لم يدخل فى القيام أو التشهد، و هكذا لو شك فى تكبيره الاحرام و لم يدخل فيما بعدها أو شك فى الحمد و لم يدخل فى السوره أو فيها و لم يدخل فى الركوع أو القنوت، و إن كان بعده لم يلتفت و بنى على أنه أتى به من غير فرق بين الأولتين و الأخيرتين على الأصح، و المراد بالغير مطلق الغير المترتب على الأول كالسوره بالنسبه إلى الفاتحه فلا يلتفت إلى الشك فيها و هو آخذ فى السوره بل و لا إلى أول الفاتحه أو السوره و هو فى آخرهما و لا إلى الآيه و هو فى الآيه المتأخره بل و لا إلى أول الآيه و هو فى

حاله سابقه لها، اما من جهه عروض حالتين متضادتين عليه، أو من جهه أن حالته السابقه هى الحدث، فحينئذ لا يتمكن من توفيرها و إحرازها إلا بالاتيان بها و هو لا يمكن فى الأثناء بأن يتوضأ فيه ثم يواصل صلاته من حيث قطع على أساس أنها شرط لها فى تمام الحالات حتى فى الفترات المتخلله من الزمن بين أجزاءها فإذن لا بد من قطعها و تحصيل الطهاره ثم اعادتها من جديد، و من هذا القبيل ما إذا بدأ فى الصلاه و شروطها متوفره ثم شك فى أن هذه الشروط هل هى باقيه مع الصلاه أو اختل شىء منها فى أثناء الصلاه، مضى و لم يعتن بشكها، و مثال ذلك امرأه بدأت صلاتها و هى ساتره لتمام بدنها و تمام شعرها ثم شك فى أثناء صلاتها هل انكشف شعرها أو لا؟ لم تعتن بشكها و واصلت بصلاتها لاستصحاب بقاء الحاله السابقه، و كذلك إذا شك فى وقوع مبطل من مبطلاتها.

آخرها، ولا فرق بين أن يكون ذلك الغير جزءا واجبا أو مستحبا (١) كالقنوت بالنسبة إلى الشك في السورة، والاستعاذه بالنسبة إلى تكبيره الإحرام، والاستغفار بالنسبة إلى التسيحات الأربعة، فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في أحد المذكورات لم يلتفت كما أنه لا فرق في بل الظاهر هو الفرق بين الجزء الواجب والمستحب لما حققناه في الأصول من أن قاعده التجاوز في الصلاة لا تنطبق إلا على أجزائها دون مقدماتها والمستحبات فيها فإذا شك المصلي في جزء منها وتجاوز مكانه المقرر له شرعا فيها تبعا لترتيبها ودخل في جزء آخر واجب يليه بلا فصل مضى ولم يعتن بشكه، فإذا شك في تكبيره الإحرام وهو في القراءة مضى ولم يعتن به، وإذا شك في القراءة وهو في الركوع فلا قيمه له، وإذا شك فيها وهو في القنوت فلا بد من الاعتناء لعدم صدق التجاوز عن مكانها المقرر لها شرعا، وإذا شك في الركوع وهو في السجود يمضى ولا يعتنى، وإذا شك فيه وهو يهوى إلى السجود ولم يصل إلى حده بعد فلا بد من الاعتناء كما أنه إذا شك في القراءة وهو يهوى إلى الركوع ولم يصل إليه بعد لزم الاعتناء.

فالنتيجة: إن المعبر في قاعده التجاوز أمور:

الأول: أن يكون الشك في الوجود.

الثاني: أن يتجاوز عن مكانه المقرر له شرعا وهو لا يتحقق إلا بالدخول في الواجب المترتب عليه ولا يكفي الدخول في الأمر المستحب لعدم تحقق عنوان التجاوز به، كما أنه لا يكفي الدخول في مقدمات الأجزاء كالهوى والنهوض وما شاكلهما بعين الملاك المذكور.

الثالث: احتمال الأذكريه والالتفات حين العمل، وبذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه في هذه المسألة من الفروع.

المشكوك فيه أيضا بين الواجب والمستحب، والظاهر عدم الفرق بين أن يكون ذلك الغير من الأجزاء أو مقدماتها فلو شك في الركوع أو الانتصاب منه بعد الهوى للسجود لم يلتفت، نعم لو شك في السجود وهو أخذ في القيام وجب عليه العود، وفي إلحاق التشهد به في ذلك وجه إلا أن الأقوى خلافه، فلو شك فيه بعد الأخذ في القيام لم يلتفت، والفارق النص الدال على العود في السجود فيقتصر على مورده ويعمل بالقاعده في غيره.

### مسألة ١١: الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاه المختار

[٢٠٣١] مسألة ١١: الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاه المختار فمن كان فرضه الجلوس مثلا وقد شك في أنه هل سجد أم لا وهو في حال الجلوس الذي هو بدل عن القيام لم يلتفت (١)، وكذا إذا شك في التشهد، بل الأظهر هو الالتفات و تدارك الجزء المشكوك لعدم جريان قاعده التجاوز فيه حيث أن المصلي إذا رأى نفسه في حال الجلوس وشك في أنه سجد أم لا - لم يصدق انه تجاوز عن مكان الجزء المشكوك المقرر له شرعا ودخل في الجزء الآخر المترتب عليه تبعا للترتيب والتنسيق بين أجزاء الصلاه جعللا وتشريعا باعتبار أنه احتمال أن هذا الجلوس هو الجلوس الواجب بين السجدين لا بعدهما، فلا يكون هنا ما يبرر كون هذا الجلوس هو الجلوس الواجب المترتب عليهما، وعلى هذا فلا ملاك للقاعده في المقام.

وإن شئت قلت: إن الملاك المبرر لحكم الشارع بحجيه القاعده المتمثله بالبناء على الاتيان بالمشكوك وجعل الشك فيه كلا شك أماريه حاله المصلي وكاشفيتها عن الاتيان به على أساس أنه في مقام الامتثال والانقياد، فاحتمال أنه تارك له عمدا غير محتمل لأنه خلف الفرض واحتمال السهو والغفله خلافا للأصل لأنه نادر، ونتيجه ذلك أن المصلي إذا دخل في القراءه وشك في أنه كبر أم لا فيمضى ولا يعتنى بشكه لأن حالته في هذا المقام تكشف عن أنه كبر ودخل في

القراء، وهذا الملاك غير متوفر في المسألة لأن كون المصلي في هذه المسألة في مقام الامتثال و الاطاعه لا يكشف الآ عن أنه لا يفوت منه شيء من أجزاء الصلاة باعتبار أن فوته عن علم و عمد خلف الفرض، و عن سهو خلاف الأصل و لا يكشف عن ان هذا الجلوس هو الجلوس الواجب المترتب على السجود، فإن وظيفته كما هي الاتيان به كذلك الاتيان بالجلوس الواجب بين السجدين، و من المعلوم ان حالته في هذا المقام لا- تكشف عن أن جلوسه هذا هو الأول دون الثاني على أساس ان الاتيان بكليهما وظيفه شرعيه له على حد سواء، فلا ترجيح في البين، و على هذا الأساس فإذا شك و هو جالس في أنه سجد أم لا، فلا تكشف حالته عن أنه سجد لأنها إنما تكشف عن ذلك باعتبار أن دخوله في الجلوس قرينه على أنه أتى بما تقدم عليه من الأجزاء تطبيقاً للقاعده، و في المقام بما أنه مردد بين كونه هو الجلوس بعد السجدين أو الجلوس بينهما فلا قرينه على أنه الأول حتى يكون كاشفاً عن أنه أتى بالسجده الثانيه تطبيقاً للقاعده، و هذا بخلاف ما إذا شك في أثناء القراءه في أنه كبير أم لا، فإنه إذا كان مقام الامتثال و الانقياد يكشف عن ان دخوله في القراءه بنيه أنها من الصلاه لا يمكن عاده بدون الاتيان بالتكبيره، فمن أجل ذلك قلنا ان حكم الشارع بالبناء على الاتيان بالجزء المشكوك فيه و عدم الاعتناء بالشك فيه بما أنه مبني على هذه النكته فتكون القاعده من الامارات لا من الأصول. و من هنا يظهر حال ما إذا شك المصلي حال الجلوس في أنه تشهد أم لا، فإن كونه في مقام الامتثال لا- يكشف عن ان هذا الجلوس كان بعد التشهد، إذ كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكون هذا الجلوس هو الجلوس التشهدي، فلا معين في البين، فالنتيجه أنه لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز في المسألة.

و من هنا يظهر أن وجه عدم جريان القاعده في المسألة ليس عدم إحراز أن

نعم لو لم يعلم أنه الجلوس الذى هو بدل عن القيام أو جلوس للسجده أو للتشهد وجب التدارك لعدم إحراز الدخول فى الغير حينئذ.

## مسألة ١٢: لو شك فى صحه ما أتى به و فساده لا فى أصل الإتيان

[٢٠٣٢] مسألة ١٢: لو شك فى صحه ما أتى به و فساده لا فى أصل الإتيان فإن كان بعد الدخول فى الغير فلا إشكال فى عدم الالتفات، و إن كان قبله فالأقوى عدم الالتفات أيضا، و إن كان الأحوط الإتمام و الاستئناف (١) إن كان من الأفعال، و التدارك إن كان من القراءه أو الأذكار ما عدا تكبيره الإحرام (٢).

هذا الجلوس هو الجلوس المأمور به البديل للقيام، إذ لو كان ذلك ملاكا لعدم جريانها فمعناه إلغاء هذه القاعده نهائيا و عدم جريانها فى شىء من مواردھا لمكان هذا الملاك فإذا دخل المصلى فى القراءه و شك فى أنه كبير أم لا فمعنى ذلك أنه لم يعلم أنّ هذه القراءه هى القراءه المأمور بها و لم يحرز ذلك، و السبب فيه إن إحراز المصلى أن الجزء المترتب على الجزء المشكوك فيه مأمور به إنما هو بنفس القاعده، و لولاها لم يمكن إحراز انه مأمور به.

لا منشأ لهذا الاحتياط و إن كان استحيابيا، إذ لا فرق فى جريان قاعده الفراغ بين الصورتين أصلا على أساس ان العبره فيه إنما هو بكون الشك فى صحه العمل أو فساده بعد الفراغ منه شريطه احتمال الالتفات و الا ذكره حين العمل.

و من المعلوم ان الفراغ منه لا- يتوقف على الدخول فى الغير، فإذن لا- وجه للجزم فى الصوره الأولى دون الثانيه مع ان ملاك الجريان و توفر شروطه فى كلتا الصورتين على نسبه واحده.

فى الاستثناء اشكال بل منع حيث لا فرق فى إمكان التدارك بينها و بين سائر الأذكار، فإن تدارك الجميع بنيه الجزم بالوجوب لا يمكن لأنه تشريع و محرم. و أما بنيه الأعم من الذكر الواجب و المستحب فلا مانع، فكما يمكن الاتيان

### مسألة ١٣: إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتيا به

[٢٠٣٣] مسألة ١٣: إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتيا به فإن كان ركنا بطلت الصلاة و إلا فلا، نعم يجب عليه سجدة السهو للزيادة (١)، و إذا شك بعد الدخول في الغير فلم يلتفت ثم تبين عدم الإتيان به فإن كان محل تدارك المنسى باقيا بأن لم يدخل في ركن بعده تداركه، و إلا فإن كان ركنا بطلت الصلاة، و إلا فلا، و يجب عليه سجدة السهو للنقيصه.

### مسألة ١٤: إذا شك في التسليم

[٢٠٣٤] مسألة ١٤: إذا شك في التسليم فإن كان بعد الدخول في صلاة أخرى أو في التعقيب (٢)، أو بعد الإتيان بالمنافيات لم يلتفت، و إن كان قبل ذلك أتى به.

### مسألة ١٥: إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا

[٢٠٣٥] مسألة ١٥: إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا- فإن كان بهيئه المصلى جماعه من الإنصات و وضع اليدين على الفخذين و نحو ذلك لم بسائر الأذكار بنيه مطلق الذكر، فكذا يمكن الاتيان بالتكبيره كذلك، و حينئذ فإن كانت الأولى باطله فهي مصداق لتكبيره الافتتاح، و إن كانت صحيحه فهي مصداق للتكبيره المستحبه، فإذا لا يلزم شبهه الزيادة.

هذا و ما بعده مبنى على وجوب سجدة السهو لكل زياده و نقيصه و هو مبنى على الاحتياط كما سيأتى تفصيله في محله.

الظاهر وجوب الاعتناء بالشك في هذه الصورة و عدم جريان قاعده التجاوز فيها و ذلك لأن التعقيب و إن كان محله متأخرا شرعا عن التسليم الأ- أن التسليم غير مشروط بالسبق على التعقيب ليكون مكانه الشرعى متقدما عليه، بل لا يمكن أن يكون التعقيب قيدا للتسليم و الأ فلازمه أن يكون التسليم باطلا بدونه و هو خلاف الضروره الفقهيه.

يلتفت على الأقوى (١)، وإن كان الأحوط الإتمام والإعاده.

### مسأله ١٦: إذا شك و هو فى فعل فى أنه هل شك فى بعض الأفعال المتقدمه أم لا

[٢٠٣٦] مسأله ١٦: إذا شك و هو فى فعل فى أنه هل شك فى بعض بل الأظهر هو الالتفات، فإن ما يوهم عدم جواز الالتفات هو انصات المأموم خلف الامام فى الصلوات الجهرية إذا سمع صوته و لو هممه بدعوى أنه واجب من واجبات الصلاه قد دخل فيه و شك فيما تقدمه فيشملة إطلاق أدله القاعده، و لكن الأمر ليس كذلك، لأن الانصات لا يحتمل أن يكون واجبا من واجبات الصلاه جزءا أو شرطا، و عليه فإما أن يكون الإنصات شرطا للجماعه، أو تكون القراءة محرمه عليه فى هذه الحاله بنيه الجزئيه، فعلى الأول يكون الأمر به إرشادا إلى شرطيته لها، و على الثانى يكون إرشادا إلى حرمه القراءة عليه تشريعا لا ذاتا.

و على هذا فهو اما أن يكون شرطا للجماعه، و حينئذ فالأمر به لا محاله يكون إرشادا إلى شرطيته لها، أو يكون إرشادا إلى حرمه القراءة فى هذه الحاله بنيه الجزئيه تشريعا لا ذاتا، و على كلا التقديرين فالتكبيره غير مشروطه بالسبق عليه فلو كبر و لم ينصت خلف الامام مع سماع صوته فعلى الأول تبطل جماعته دون صلاته فله أن يواصل صلاته فرادى و على الثانى فإن قرأ القراءة بنيه مطلق القرآن لم تبطل جماعته و لا صلاته و لا فعل محرما، و إن قرأها بنيه الجزئيه فهى محرمه تشريعا و زياده فى الصلاه عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى، فمن أجل ذلك تبطل صلاته أيضا.

فالنتيجه: ان قاعده التجاوز لا تجرى فى المسأله لعدم تحقق موضوعها، فالمرجع فيها حينئذ هو استصحاب عدم الاتيان بالتكبيره، أو قاعده الاشتغال، و مقتضى ذلك استئناف الصلاه من جديد. و من هنا يظهر أنه لا وجه للاحتياط بالإتمام ثم الاعاده.

الأفعال المتقدمة أم لا لم يلتفت، وكذا لو شك في أنه هل سها أم لا وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك في أنه سها عنه أو لا، نعم لو شك في السهو وعدمه وهو في محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به على الأصح.

ص: ١٠٣





فصل فى الشك فى الركعات

#### مسأله ١: الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه ثمانيه

[٢٠٣٧] مسأله ١: الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه ثمانيه:

أحدها: الشك فى الصلاه الثنائيه كالصبح و صلاه السفر.

الثانى: الشك فى الثلاثيه كالمغرب.

الثالث: الشك بين الواحده و الأزيد.

الرابع: الشك بين الاثنتين و الأزيد قبل إكمال السجدين.

الخامس: الشك بين الاثنتين و الخمس أو الأزيد و إن كان بعد الإكمال.

السادس: الشك بين الثلاث و الست أو الأزيد.

السابع: الشك بين الأربع و الست أو الأزيد.

الثامن: الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى.

#### مسأله ٢: الشكوك الصحيحه تسعه فى الرباعيه

[٢٠٣٨] مسأله ٢: الشكوك الصحيحه تسعه فى الرباعيه:

أحدها: الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين فإنه يبنى على الثلاث و يأتى بالرباعه و يتم صلاته ثم يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس و الأحوط اختيار الركعه من قيام (١) و أحوط منه الجمع بينهما بل هو الأقوى لأنه مقتضى صريح النص فى المسأله، كما أنه لا وجه

بتقديم الركعه من قيام، و أحوط من ذلك استئناف الصلاه مع ذلك، و يتحقق إكمال السجدين بإتمام الذكر الواجب من السجده الثانيه على الأقوى، و إن كان الأحوط إذا كان قبل رفع الرأس البناء ثم الإعادته، و كذا في كل مورد يعتبر إكمال السجدين.

الثانى: الشك بين الثلاث و الأربع فى أى موضع كان، و حكمه كالأول إلا أن الأحوط هنا اختيار الركعتين من جلوس (١)، و مع الجمع تقديمهما على الركعه من قيام.

الثالث: الشك بين الاثنتين و الأربع بعد الإكمال، فإنه بينى على الأربع و يتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام.

الرابع: الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع بعد الإكمال، فإنه بينى للتخير بينه و بين اختيار ركعتين من جلوس و إن نسب ذلك إلى المشهور، إلا دعوى القطع بعدم الفرق بين هذا الفرع و الفرع الآتى. و من المعلوم ان دعوى القطع بذلك أما مبتن على وجود قرينه فى المسأله، أو على إحراز وحده الملاك فيهما، و كلا- الأمرين غير متوفرين، أما الأول فلا- لا- قرينه على ذلك لا من الخارج و لا فى النص، و اما الثانى فلأنه لا سبيل إلى إحراز ملاكات الأحكام الشرعيه من غير طريقها، هذا إذا كان المصلى مكلفا بالصلاه قائما، و أما إذا كان عاجزا عن القيام و مكلفا بالصلاه جالسا فعليه أن يأتى بركعه واحده جالسا.

بل هو الأظهر للروايات الخاصه التى تنص عليه، و هى تقييد إطلاق ما دل على وجوب القيام فى صلاه الاحتياط فى غير موردها، فإذا لا وجه للاحتياط، كما أنه لا وجه للتخير بينه و بين اختيار ركعه من قيام إلا مرسله جميل، و هى لا تصلح أن تكون دليلا- على المسأله، هذا إذا كان قادرا على القيام، و إذا كان عاجزا عنه و مكلفا بالصلاه من جلوس احتاط بالاتيان بركعه واحده جالسا.

على الأربعة و يتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام و ركعتين من جلوس، و الأحوط تأخير الركعتين من جلوس (١).

الخامس:الشك بين الأربعة و الخمس بعد إكمال السجدين، فيبنى على الأربعة و يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدتي السهو.

السادس:الشك بين الأربعة و الخمس حال القيام، فإنه يهدم و يجلس، و يرجع شكه إلى ما بين الثلاث و الأربعة، فيتّم صلاته ثم يحتاط بركعتين من جلوس أو ركعه من قيام.

السابع:الشك بين الثلاث و الخمس حال القيام، فإنه يهدم القيام، و يرجع شكه إلى ما بين الاثنتين و الأربعة، فيبنى على الأربعة و يعمل عمله.

الثامن:الشك بين الثلاث و الأربعة و الخمس حال القيام، فيهدم القيام و يرجع شكه إلى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربعة فيتّم صلاته و يعمل عمله.

التاسع:الشك بين الخمس و الست حال القيام، فإنه يهدم القيام فيرجع شكه إلى ما بين الأربعة و الخمس، فيتّم و يسجد سجدتي السهو مرتين (٢) إن لم يشغل بالقراءة أو التسيّحات، و إلا فثلاث مرات، و إن قال:

بل هو الأظهر لظهور النص فيه على أساس عطف اختيار ركعتين من جلوس على اختيار ركعتين من قيام بكلمه (ثم) الظاهره فى اعتبار الترتيب بينهما، و لا قرينه على رفع اليد عن هذا الظهور.

وجوبهما للقيام الزائد مبنى على الاحتياط دون وجوبهما للشك بين الأربعة و الخمس بعد إكمال السجدين فإنه منصوص، و بما أن الشك فى هذا القسم يرجع إليه حقيقه فيكون مشمولاً للنص الدال على أن المصلى إذا شك بين الأربعة

و الخمس بعد إكمال السجدين يتشهد و يسلم ثم يسجد سجدتي السهو.

بقى هنا شيء و هو ان الشك في عدد الركعات في أثناء الصلاة قد يكون غير مبطل بلا حاحه إلى علاج، كما إذا كان الشك فيه في أثناء التشهد أو بعد إكماله أو في أثناء التسليم، و لا فرق في ذلك بين أن يكون في الصلاة الثنائية أو الثلاثيه أو الرباعيه لأن الملاك في الجميع واحد و هو ان الشك بعد التجاوز عن المحل.

مثال ذلك: إذا وجد المصلي نفسه و هو يتشهد، أو قد أكمل التشهد و شك في ان هذا التشهد بعد الركعه الأولى و قد وقع منه سهواً، أو انه بعد الركعه الثانيه و قد وقع في محله، ففي مثل هذه الحاله بنى على أنه قد أتى بركعتين و ان هذا التشهد منه هو التشهد المأمور به على أساس قاعده التجاوز لما حققناه في الأصول من أن قاعده التجاوز من القواعد العقلانيه الارتكازيه، فمن أجل ذلك لا يختص بموارد النص حيث أنها من باب تطبيق الكبرى على عناصرها الخاصه، و على هذا فكما تجرى في أجزاء الصلاة فكذلك تجرى في عدد ركعاتها بعين الملاك.

و أما النصوص الداله على بطلان الشك في عدد الركعات في الصلوات الثنائيه و الثلاثيه و الأوليين من الرباعيه فموردها غير مورد القاعده، فإن مورد القاعده هو ما إذا كان الشك في الركعه الثانيه بعد الدخول فيما يترتب عليها كالتشهد أو التسليم، فإن دخوله فيه قرينه شرعيه على أنه قد أكمل الركعه الثانيه تطبيقاً للقاعده باعتبار ان الشك في صدورها منه بعد دخوله فيما يترتب عليها و هو التشهد أو التسليم و هو عين الشك في الشيء بعد تجاوز مكانه المقرر له شرعا و الدخول في غيره فتجزى القاعده و يبني بمقتضاها على وجود الركعه الثانيه و تحققها كامله. و حينئذ إن كانت الصلاة ثنائيه و جب أن يكمل التشهد و التسليم

«بحول الله» فأربع مرات: مره للشك بين الأربع و الخمس و ثلاث مرات لكل من الزيادات من قوله: «بحول الله» و القيام و القراءه أو التسيحات، و الأحوط فى الأربعة المتأخره بعد البناء و عمل الشك إعاده الصلاه أيضا، كما أن الأحوط فى الشك بين الاثنتين و الأربع و الخمس و الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس العمل بموجب الشكين ثم الاستئناف.

### مسأله ٣: الشك فى الركعات ما عدا هذه الصور التسعه موجب للبطلان

[٢٠٣٩] مسأله ٣: الشك فى الركعات ما عدا هذه الصور التسعه موجب للبطلان كما عرفت لكن الأحوط فيما إذا كان الطرف الأقل صحيحا (١) و الأكثر باطلا كالثلاث و الخمس و الأربع و الست و نحو ذلك البناء على الأقل و الإتمام ثم الإعاده و فى مثل الشك بين الثلاث و الأربع و الست يجوز البناء على الأكثر الصحيح و هو الأربع و الإتمام و عمل الشك بين الثلاث و الأربع ثم الإعاده، أو البناء على الأقل و هو الثلاث ثم الإتمام ثم و تصح صلاته، و إن كانت ثلاثيه أو رباعيه يقوم باتيان الباقي، و من هذا القبيل إذا وجد المصلى نفسه فى حال التشهد أو قد أكمل التشهد و شك فى أنه أتى بالركعه الرابعه و ان هذا التشهد هو التشهد المطلوب، أو أنه بعد الثالثه و قد وقع منه سهوا، فإنه يبني على أنه قد أتى بالرباعه و إن هذا هو التشهد المطلوب، أو إذا وجد نفسه فى التسليم و شك فى أنه بعد الرابعه إذا كانت الصلاه رباعيه أو بعد الثالثه إذا كانت ثلاثيه أو بعد الثانيه إذا كانت ثنائيه، أو أنه فى غير محله و قد وقع منه سهوا، فإنه يبني على الاتيان بها و إن هذا التسليم هو التسليم المطلوب تطبيقا لقاعده التجاوز.

فيه أنه لا منشأ لهذا الاحتياط الا احتمال حرمة قطع الفريضه، و من المعلوم أن دليل حرمة قطعها لو تم لم يشمل المقام جزما، لأن عمده دليلها هى الاجماع و القدر المتيقن منه غير المقام.

#### مسأله ٤: لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه بل لا بدّ من التروى

[٢٠٤٠] مسأله ٤: لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد حدوثه بل لا بدّ من التروى (١) والتأمل حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين أو يستقر الشك، بل الأحوط فى الشكوك الغير الصحيحه التروى (٢) إلى أن تمنحى صورته الصلاه أو يحصل اليأس من العلم أو الظن، وإن كان الأقوى جواز الإبطال بعد استقرار الشك.

#### مسأله ٥: المراد بالشك فى الركعات تساوى الطرفين

[٢٠٤١] مسأله ٥: المراد بالشك فى الركعات تساوى الطرفين، لا- ما يشمل الظن فإنه فى الركعات بحكم اليقين سواء كان فى الركعتين الأولتين أو فى وجوب التروى إشكال بل منع، أما وجوبه نفسيا فهو غير محتمل، و أما وجوبه الشرطى بأن يكون شرطا فى ترتيب أحكام الشكوك الصحيحه و الباطله عليها فهو بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، و مقتضى إطلاقات أدله الشكوك عدم اعتباره.

و أما وجوبه لاستقرار الشك بدعوى أن موضوع أدله الشكوك هو الشك المستقر...

فيرد عليه أنه بحاجه إلى قرينه تدل على تقييد موضوعها بذلك و لا قرينه عليه لا فى نفس أدله المشكوك، و لا من الخارج، و مقتضى اطلاقات تلك الأدله أن الموضوع هو صرف وجود الشك فى عدد الركعات، فإذا تحقق ذلك الشك تترب عليه أحكامه ما دام باقيا، و إذا زال و لو بالتفكير فى أسبابه و مناشئه زال الموضوع.

فيه ان الاحتياط و إن كان استجابيا الأ- أنه أيضا بحاجه إلى ملاك مبرر له و لا ملاك له إلا تخيل احتمال حرمه قطع الفريضه حتى فى هذا الحال، و هو كما ترى.

قد يقال بالفرق بينهما بدعوى ان الظن حجه في الأخيرتين دون الاوليين، وقد يستدل على ذلك بقوله عليه السّلام في صحيحه أبى العباس: «إذا لم تدر ثلاثا صليت أو أربعا و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث، وإن وقع رأيك على الأربع فابن على الأربع فسلم و انصرف، وإن اعتدل وهمك فانصرف و صلّ ركعتين و أنت جالس...» (١) فإنه يدل بوضوح على كفايه الظن في الركعتين الأخيرتين.

و بقوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: «إذا لم تدر اثنتين صليت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شيء فتشهد و سلم ثم صل ركعتين» (٢) فإنه أيضا يدل على ذلك بوضوح، ثم إنه لا- يمكن التعدى عن موردهما إلى الركعتين الأوليين لأنه بحاجة إلى قرينه و لا قرينه عليه، و أما التعدى عن موردهما إلى سائر موارد الشك في الأخيرتين كالشك بين الثنتين و الثلاث و الأربع، و بين الأربع و الخمس و نحوهما فهو على القاعده باعتبار أن المتفاهم العرفى منهما هو إنهما في مقام اعطاء ضابط كلى لذلك، و لكنهما معارضان بقوله عليه السّلام في موثقه أبى بصير: «فما ذهب وهمه إليه إن رأى أنه في الثالثه و فى قلبه من الرابعه شيء سلم بينه و بين نفسه ثم صلّى ركعتين يقرأ فيهما بفتاحه الكتاب...» (٣) فإنه ينص على ان وظيفه المصلى هي البناء على الأكثر و صلاه الاحتياط فى فرض الظن بأحد الطرفين، و حينئذ فيكون معارضا لهما فيسقطان من جهه المعارضه.

و دعوى أن الطائفه الأولى بما أنها روايات كثيره التى لا- يبعد القطع بصدور بعضها و لو إجمالا- فلا- تصلح الموثقه أن تعارضها، بل لا بد من طرحها لأنها مخالفه للسنة...

مدفوعه بأن دعوى التواتر فيها و لو إجمالا بعيده جدا، فإنها لا تتجاوز عن روايات معدوده لا تبلغ حد الاستفاضه فضلا عن التواتر.

١-١) الوسائل ج ٨ باب: ٧ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب: ١١ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ١.

٣-٣) الوسائل ج ٨ باب: ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ٧.



## مسألة ٦: في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين

[٢٠٤٢] مسألة ٦: في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين كالشك بين الاثنتين و الثلاث و الشك بين الاثنتين و الأربع و الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع إذا شك مع ذلك في إتيان السجدين أو إحداهما و عدمه إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد بطلت الصلاة، لأنه محكوم بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما فيكون قبل الإكمال، و إن كان بعد الدخول في القيام أو التشهد لم تبطل لأنه محكوم بالإتيان شرعا فيكون بعد الإكمال، و لا فرق بين مقارنه حدوث الشكين أو تقدم أحدهما على الآخر، و الأحوط الإتمام و الإعاده خصوصا مع المقارنه أو تقدم الشك في الركعه.

## مسألة ٧: في الشك بين الثلاث و الأربع و الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدين من الركعه السابقه

[٢٠٤٣] مسألة ٧: في الشك بين الثلاث و الأربع و الشك بين الثلاث و الأربع و الخمس إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدين من الركعه السابقه بطلت الصلاة، لأنه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجده المنسيه (١)، فيرجع شكه إلى ما قبل الإكمال، و لا فرق بين أن يكون تذكره للنسيان قبل البناء على الأربع أو بعده.

## مسألة ٨: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع

[٢٠٤٤] مسألة ٨: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع ثم بعد فالصحيح هو سقوطهما بالمعارضه، فيرجع حينئذ إلى العام الفوقى في المسأله و هو صحيحه صفوان و مقتضى هذه الصحيحه حجيه الظن بلا فرق بين الركعتين الأخيرتين أو الأوليين. في تعليل البطلان بذلك إشكال بل منع، إذ لا معنى لوجوب هدم القيام لتدارك السجده المنسيه ثم الحكم بالبطلان لأن مرده إلى يجاب شىء مقدمه للبطلان و هو مما لا معنى له، بل عليه أن يعلل البطلان بأن شكه هذا لما كان في حال القيام فهو يرجع حينئذ إلى الشك قبل الإكمال و هو من الشكوك الباطله.

ذلك انقلب شكه إلى الظن بالثلاث بنى عليه، و لو ظن الثلاث ثم انقلب شكاً عمل بمقتضى الشك، و لو انقلب شكه إلى شك آخر عمل بالأخير، فلو شك و هو قائم بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الاثنتين و الأربع عمل عمل الشك الثانى، و كذا العكس فإنه يعمل بالأخير(١).

### مسألة ٩: لو تردد فى أن الحاصل له ظن أو شك كما يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك شكاً

[٢٠٤٥] مسألة ٩: لو تردد فى أن الحاصل له ظن أو شك كما يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك شكاً (٢)، و كذا لو حصل له حاله فى أثناء الصلاة الظاهر أنه قدس سرّه أراد بذلك أن الشك المنقلب إليه و هو الشك بين الاثنتين و الأربع بعد رفع الرأس من سجود ينقلب ثانياً إلى الأول و هو الشك بين الثلاث و الأربع قبل المضى عليه، لا ما هو ظاهر العبارة و هو أن الشك فى حال القيام كان بين الاثنتين و الأربع و انقلب بعد رفع الرأس من السجود إلى الشك بين الثلاث و الأربع، مع ان الشك بين الاثنتين و الأربع إذا كان فى حال القيام فهو بما أنه قبل إكمال السجدين، فيكون باطلاً.

فى ترتيب أحكام الشك عليه إشكال بل منع، و الأظهر وجوب إعادة الصلاة من جديد و عدم إمكان إتمامها تطبيقاً لقاعده العلاج و ذلك لأن الروايات التى تنص على هذه القاعدة تؤكد على أن موضوعها و هو الشك فى عدد الركعات فى غير الثنائيه و الثلاثيه و الركعتين الأوليين من الرباعيه مقيد بقيد وجودى و هو اعتدال ذلك الشك كقوله عليه السّلام فى صحيحه أبى العلاء: «إن استوى وهمه فى الثلاث و الأربع سلم و صلى ركعتين و أربع سجودات بفاتحه الكتاب» (١). و قوله عليه السّلام فى صحيحه أبى العباس البقباق: «و إن اعتدل وهمك فانصرف و صلّ ركعتين و أنت جالس» (٢) فإنهما ينصان على أن موضوع قاعده العلاج هو استواء الشك و اعتدال الوهم، و بهما نقيده إطلاق سائر الروايات، و قد يدعى أن موضوع القاعدة مقيد بقيد

ص: ١١٣

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ٦.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب: ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ١.

عدمى و هو عدم وقوع الرأى و الوهم على الثلاث أو الأربع، و قد استشهد على ذلك بقوله عليه السّلام فى صدر صحيحه أبى العباس المتقدمه: «إذا لم تدر ثلاثا صليت أو أربعاً و وقع رأيك على الثلاث فابن على الثلاث» (1) و بقوله عليه السّلام فى صحيحه الحلبي: «و إن ذهب وهمك إلى الثلاث فقم فصل الركعه الرابعه و لا تسجد سجدتى السهو، فإن ذهب إلى الأربع فتشهد و سلم ثم اسجد سجدتى السهو...».

(2) و الجواب: ان هذه الروايات فى مقام بيان قاعده البناء على الظن فى عدد الركعات و حجيه هذه القاعده و قيامها مقام اليقين، و ليست فى مقام بيان قاعده البناء على الأكثر و العلاج بصلاّح الاحتياط و أن وظيفه من لم يقع رأيه على الثلاث أو الأربع هى تلك القاعده، و إنما تدل على ذلك روايات اخرى لا هذه.

و إن شئت قلت: إن موضوع قاعده البناء على الأكثر و العلاج بصلاّح الاحتياط هو الشك شريطه اعتداله، و أما روايات قاعده البناء على الظن فى عدد الركعات فهى لا تدل بمفهومها على أن موضوع قاعده العلاج هو الشك المقيّد بقيّد عدم ترجيح أحد احتمالاته، و هو ما يسمى بالظن، فإن مفهومها انتفاء القاعده بانتفاء الظن لا إثبات قاعده العلاج بإثبات موضوعها، و من هنا قد صرح فى صدر صحيحه البقباق بقاعده البناء على الظن، و فى ذيلها بقاعده العلاج، فلو لا الذيل لم يمكن استفاده قاعده العلاج من مفهوم الصدر و الا لكان الذيل تكراراً.

ثم ان الثمره لا تظهر بين الأمرين فى مقام الثبوت و الواقع حيث ان عدم رجحان أحد طرفى الشك مساوق لاعتداله فى الواقع بل هو عينه خارجاً و إن كان مغايراً له مفهومها، و إنما تظهر الثمره بينهما فى مقام الاثبات فى حاله شك المصلّى و تردده فى أن ما يعرض على نفسه هل هو ظن أو شك، ففى مثل ذلك لو كان موضوع قاعده العلاج عدم رجحان أحد طرفى الشك لأمكن إحرازه

ص: ١١٤

١-١) الوسائل ج ٨ باب: ٧ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب: ١٠ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ٥.

بالاستصحاب بناء على جريانه فى العدم الأزلى، و أما إذا كان موضوعها مقيدا بعنوان وجودى و هو اعتدال الشك فلا يمكن إحرازه بالأصل، بل مقتضاه عدم اتصاف الشك به، و عليه فإذا تردد المصلى أن ما فى نفسه هل هو شك أو ظن فهو و إن كان يعلم إجمالا فى هذه الحالة أن وظيفته أما العمل على قاعده العلاج أو على قاعده البناء على الظن، و لكن هذا العلم الإجمالى لا يكون منجزا على القول بالافتضاء و مانعا عن جريان الأصل فى أطرافه الأ- بناء على حرمة قطع الصلاه مطلقا حتى فى هذه الحالة، أما بناء على ما هو الصحيح من عدم حرمة قطعها و لا سيما فى مثل المقام فلا مانع للمصلى من التمسك باستصحاب عدم اتصاف ما فى نفسه بالرجحان، كما أنه لا- مانع من التمسك باستصحاب عدم اتصافه بالاعتدال بناء على القول بجريان الاستصحاب فى العدم الأزلى كما هو الصحيح حيث لا يلزم من ذلك محذور المخالفه القطعيه العمليه، و حينئذ فيسوغ له أن يقطع هذه الصلاه و يعيدها من جديد، كما يسوغ له أن يتمها احتياطا أما تطبيقا لقاعده العلاج أو لقاعده البناء على الظن بلا حاجه إلى علاج ثم يعيدها مره ثانيه.

و أما على القول بحرمة قطع الصلاه حتى فى المقام فهو ملزم باتمامها أما تطبيقا للعمل بقاعده العلاج أو للعمل بقاعده البناء على الظن بلا علاج ثم الاعاده.

و دعوى أن مقتضى اطلاق صحيحه صفوان بطلان الصلاه فى هذه الصوره بعد ما لا يمكن تصحيحها لا بقاعده العلاج و لا بقاعده البناء على الظن...

مدفوعه بأن هذه الصوره خارجه عن إطلاقها جزما باعتبار أن الخارج منه عنوانان، أحدهما الشكوك الصحيحه شريطه اعتدالها، و الآخر الظن فى عدد الركعات و حيث ان المصلى على يقين من أن ما يعرض على نفسه أما ظن أو شك فهو جازم بخروجه عن إطلاقها على كلا التقديرين.

و بعد أن دخل في فعل آخر لم يدر أنه كان شكاً أو ظناً بنى على أنه كان شكاً إن كان فعلاً شاكاً (١)، و بنى على أنه كان ظناً إن كان فعلاً ظاناً، مثلاً لو علم أنه تردد بين الاثنتين و الثلاث و بنى على الثلاث و لم يدر أنه حصل له الظن بالثلاث فبنى عليه أو بنى عليه من باب الشك يبنى على حاله الفعلية، و إن علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين و الثلاث و أنه بنى على الثلاث و شك في أنه حصل له الظن به أو كان من باب البناء في الشك فالظاهر عدم وجوب صلاة الاحتياط عليه (٢) و إن كان إلى هنا قد ظهر أن المصلي إذا تردد في أن ما يعرض على نفسه هل هو ظن أو شك فلا يمكن ترتيب أحكام الشك عليه تطبيقاً لقاعده العلاج.

مر أن العبره إنما هي بالحال الفعلية، فإن كان المصلي شاكاً فعلاً و جب عليه أن يقوم بالعمل على أساسه سواء كان شاكاً قبله أيضاً أم كان ظاناً إذ لا أثر لظنه السابق بعد انقلابه إلى الشك فعلاً و زواله، و عليه فلا معنى للبناء على أنه كان شاكاً سابقاً لعدم أثر له، و به يظهر حال ما بعده.

بل الأظهر وجوبها على أساس أن المصلي إذا علم بطرو حاله عليه أثناء الصلاة و هي حاله التردد بين الثنتين و الثلاث و شك في أنها هل هي ظن بالثلاث أو شك بينهما، فإن كانت ظناً فقد فرغ من الصلاة و لا شيء عليه، و إن كانت شكاً و جب عليه الاتيان بصلاة الاحتياط، و بما أنه لا يدرى بالحال فلا يحرز الفراغ من الصلاة لاحتمال إنه بعد في أثنائها باعتبار أن صلاة الاحتياط جزء منها لا أنها واجبه مستقلة و عليه فلا بد من الاتيان بصلاة الاحتياط تطبيقاً لقاعده الاشتغال و لا مجال لقاعده البراءة فإنها مبنيه على أن يكون وجوب صلاة الاحتياط وجوباً مستقلاً غير مربوط بالصلاة، و لكن هذا المبني غير صحيح و خلاف نص الروايات، فإذا كان المقام من موارد قاعده الاشتغال و مقتضاها وجوب الاتيان بها

**مسألة ١٠: لو شك في أن شكه السابق كان موجبا للبطلان أو للبناء**

[٢٠٤٦] مسألة ١٠: لو شك في أن شكه السابق كان موجبا للبطلان أو للبناء بنى على الثانى، مثلا لو علم أنه شك سابقا بين الاثنتين والثلاث و بعد أن دخل في فعل آخر أو ركعه اخرى شك في أنه كان قبل إكمال السجدين حتى يكون باطلا أو بعده حتى يكون صحيحا بنى على أنه كان بعد الإكمال (١)، وكذا إذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة.

لتحصيل اليقين بالفراغ بعد اليقين بالاشتغال.

في البناء إشكال بل منع لأنه إن كان مبنيا على أساس جريان قاعده الفراغ في السجدين باعتبار إن الشك إن كان بعد الإكمال كانتا محكومتين بالصحة، و إن كان قبل الإكمال كانتا محكومتين بالفساد بملاك فساد الصلاة، و بما أن المصلى لا يدرى بالحال فبطبيعته الحال يكون شاكا في صحتها، و معه يكون المقتضى موجودا، و لكن مع ذلك لا تجرى لأن الأثر و هو الصحة مترتب على أن يكون ذلك الشك بعد الإكمال، و الفساد مترتب على أن يكون ذلك قبل الإكمال، و من المعلوم أن قاعده الفراغ لا تثبت أن هذا الشك حدث بعد الإكمال لأنها و إن كانت من القواعد العقلية التي تكون حجيتها مبنية على نكته الأمازيه و الكاشفيه و ليست من القواعد التعبديه المحضه، الا أن أماريتها ليست مطلقه و مرسله و إنما هي مقيده بحاله شك المصلى و تحيره، و دليلها لا يدل الآعلى إثبات المشكوك و البناء على صحته في هذه الحاله فحسب، و من هنا يكون ثبوته ظاهريا لا واقعا حتى تكون مثبتاته حجه، فمن أجل ذلك لا تجرى في المسألة.

قد يقال كما قيل: إن عدم جريان القاعده فيها إنما هو من جهه عدم ثبوت المقتضى لها على أساس إن مفادها إثبات صحة العمل المأتى به في الخارج بانطباق الطبيعى المأمور به عليه بعد العلم بتعلق الأمر به، و أما مع الشك في وجود

الأمر و تعلقه به فلا تجرى القاعده حيث إن مفادها ليس جعل الحكم، فلذلك تختص بالشبهات الموضوعيه و لا تعم الشبهات الحكميه.

و الجواب: إن ذلك بحسب الكبرى و إن كان تاما الأ- انه لا- ينطبق على المقام فإن تعلق الأمر بطبيعي الصلاه المأمور بها بين المبدأ و المنتهى فى المقام معلوم، و الشك إنما هو فى انطباق ذلك الطبيعى المأمور به على الفرد المأتى به فى الخارج و هو السجدتان فى المسأله باعتبار أن الشك إن كان حادثا بعد الإكمال انطبق المأمور به عليهما، و إن كان حادثا قبله لم ينطبق، فيكون الشك فى الانطباق و عدمه كما هو الحال فى تمام موارد قاعده الفراغ، و أما الصلاه التى بيد المصلى الذى هو شاك فى أن شكه السابق فيها هل حدث بعد الاكمال أو قبله فلا تكون متعلقه للأمر جزما لأنها فرد من طبيعى الصلاه المأمور بها و لا يسرى الأمر من الطبيعى إلى فرده.

و إن كان مبنيا على أساس استصحاب عدم حدوث الشك قبل الاكمال...

ففيه: أنه لا يثبت أنه حدث بعد الإكمال الا على القول بالأصل المثبت.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان الأصل المثبت حجه، فإنه لا يجرى فى نفسه فى المسأله باعتبار ان المطلوب فى الركعتين الأوليين تثبتهما و التحفظ عليهما كما نصت على ذلك مجموعه من الروايات، و من المعلوم انه لا- يمكن اثبات هذا العنوان بالاستصحاب.

قد يدعى أن موضوع صحه الصلاه بقاعده البناء على الأكثر و العلاج بصلاه الاحتياط هو الشك فى عدد الركعات و لم يكن فى الأوليين، و حيث ان المصلى يكون شاكا فعلا- بين الثلاث و الأربيع كما أنه يكون حافظا للأوليين كذلك و إنما يتردد فى أن شكه السابق قد حدث بين الاثنتين و الثلاث قبل الاكمال أو بعده، فلا مانع

## مسأله ۱۱: لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكه هل كان موجبا للركعه

[۲۰۴۷] مسأله ۱۱: لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكه هل كان موجبا للركعه بأن كان بين الثلاث و الأربع مثلا أو موجبا للركعتين بأن كان بين الاثنتين و الأربع فالأحوط الإتيان بهما ثم إعادته الصلاة (۱).

من استصحاب عدم حدوثه في الأوليين و بضمه إلى الوجدان و هو الشك في عدد الركعات يتم الموضوع.

و الجواب: أنه لا أساس لهذه الدعوى فإن موضوع صحة الصلاة بقاعده العلاج على ما نص به في صحيحه زواره و غيرها هو عروض الشك على المصلى بعد دخوله في الثالثه، و التعبير العرفي لذلك هو أن يحدث الشك و الريب في الثالثه بعد إكمال الثانيه، و عليه فيكون الموضوع عنوانا وجوديا فلا يمكن إحرازه باستصحاب عدم حدوث الشك قبل الإكمال الا بناء على القول بالأصل المثبت.

فالنتيجه: إن الأظهر هو بطلان الصلاة و استثنائها من جديد.

بل الأظهر جواز الاكتفاء بالاعاده على أساس ان المصلى لا يتمكن من إحراز الامتثال بصلاتي الاحتياط حيث إن صلاة الاحتياط ليست صلاة مستقلة بل هي جزء من الصلاة الأصليه على تقدير النقص فيها غايه الأمر أن وظيفه الشاك هي الاتيان بهذا الجزء بعد التسليم، و على هذا فلا يجوز الفصل بين الصلاة الأصليه و صلاة الاحتياط بما يمنع عن انضمامها إليها و يؤدي إلى بطلانها في نهايه المطاف، و حينئذ فإذا احتاط المصلى و أتى بكلتا صلاتي الاحتياط احتمل بطلان صلاته في الواقع من جهة احتمال الفصل بينها و بين صلاة الاحتياط بصلاة احتياط اخرى و هي تمنع عن صحتها على أساس وقوعها في أثنائها بما فيها من الركوع و السجدين، فإذا أتى بركعتين من جلوس ثم أتى بركعتين من قيام فإن كان الناقص في الواقع ركعه واحده أو لا نقص فيها أصلا فلا إشكال حينئذ، و إن كان ركعتين بطلت بالفصل بينهما بركعتين من جلوس، و من هنا يجوز له الاكتفاء باستئناف



## مسألة ١٢: لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء لكن لم يدر كيفيته من رأس

[٢٠٤٨] مسألة ١٢: لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء لكن لم يدر كيفيته من رأس فإن انحصر في الوجوه الصحيحة أتى بموجب الجميع و هو ركعتان من قيام و ركعتان من جلوس و سجود السهود ثم الإعادة، وإن لم ينحصر في الصحيح بل احتمال بعض الوجوه الباطلة استأنف الصلاة لأنه لم يدر كم صلى.

## مسألة ١٣: إذا علم في أثناء الصلاة أنه طرأ له حالة تردد بين الاثنتين و الثلاث مثلا

[٢٠٤٩] مسألة ١٣: إذا علم في أثناء الصلاة أنه طرأ له حالة تردد بين الاثنتين و الثلاث مثلا- و شك في أنه هل حصل له الظن بالاثنتين فبنى على الاثنتين أو لم يحصل له الظن فبنى على الثلاث يرجع إلى حالته الفعلية، فإن دخل في الركعة الاخرى يكون فعلا شاكا بين الثلاث و الأربع (١)، و إن الصلاة من جديد و ترك الاحتياط و لا شيء عليه، لأن قطع الفريضة على تقدير حرمة لا يكون محرما في مثل المسألة، و بذلك يظهر حال المسألة الآتية.

في ترتيب آثار الشك بين الثلاث و الأربع مطلقا في المقام إشكال بل منع، و الأظهر هو جواز الاكتفاء بالاعادة فقط، و ذلك لأن المصلى إن كان ظانا بالاثنتين قبل دخوله في هذه الركعة، و بنى عليهما على أساس الظن ثم بعد دخوله فيها حدث له شك بين الثلاث و الأربع فوظيفته هي العمل بأحكام ذلك الشك، و إن كان شاكا بينهما و بين الثلاث قبل أن يدخل في تلك الركعة و بنى على الثلاث على أساس الشك ثم أضاف ركعة أخرى فوظيفته حينئذ هي العمل بأحكام الشك بين الاثنتين و الثلاث لا بين الثلاث و الأربع باعتبار أن الشك بين الثلاث و الأربع في هذا الفرض ليس شكا جديدا بل هو الشك الأول. فعلى الأول تكون وظيفته الاتيان بركعتين من جلوس و على الثاني بركعة عن قيام، و بما أن المصلى في المسألة لا يعلم بحالته السابقة هل هي ظن أو شك فيعلم إجمالا أن وظيفته فعلا هي الاتيان باحدهما، و على ذلك فيكون حكم هذه المسألة حكم المسألة المتقدمة و لا

لم يدخل فيها يكون شاكا بين الاثنتين و الثلاث.

### مسألة ١٤: إذا عرض له أحد الشكوك و لم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسأله أو نسيانها

[٢٠٥٠] مسألة ١٤: إذا عرض له أحد الشكوك و لم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسأله أو نسيانها فإن ترجح له أحد الاحتمالين عمل عليه، و إن لم يترجح أخذ بأحد الاحتمالين مخيرا ثم بعد الفراغ رجع إلى المجتهد فإن كان موافقا فهو و إلا أعاد الصلاه، و الأحوط الإعادة فى صورته الموافقه أيضا.

### مسألة ١٥: لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر فالأقوى عدم وجوب شيء عليه

[٢٠٥١] مسألة ١٥: لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر فالأقوى عدم وجوب شيء عليه لأن الشك الأول قد زال و الشك الثانى بعد الصلاه فلا يلتفت إليه سواء كان قبل الشروع فى صلاه الاحتياط أو فى أثنائها أو بعد الفراغ منها، لكن الأحوط عمل الشك الثانى ثم إعادته يمكن الاحتياط بالجمع بينهما حيث أنه يؤدى إلى احتمال بطلان الصلاه بوجود مانع عن انضمام صلاه الاحتياط بها و هو صلاه الاحتياط الأخرى، فإذا يجوز للمصلى أن يكتفى بالاعاده من دون حاجه إلى العلاج.

و دعوى: أن مقتضى الأصل الموضوعى فى المسأله هو عدم ما يعرض على المصلى ظنا و عليه يتعين ترتيب أحكام الشك بين الاثنتين و الثلاث عليه...

مدفوعه بما مر من أن موضوع البناء على عدد معين من الركعات هو تعلق الظن و الوهم به، و موضوع البناء على الأكثر و علاج الشك هو اعتداله و استوائه و على هذا فلا يترتب على الأصل المذكور اعتداله الا على القول بالأصل المثبت، كما أنه لا يترتب على اصاله عدم اعتداله كونه ظنا، و من هنا قلنا سابقا أنه لا مانع من جريان كلا الأصلين معا فإن العلم الإجمالى بأن وظيفته أما العمل بقاعده البناء على الظن أو بقاعده العلاج لا يمنع من جريانهما على القول بالاعتضاء على تفصيل تقدم فى المسأله (٩).

الصلاه (١)، لكن هذا إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصه كما إذا شك في اطلاق ذلك إشكال بل منع، تفصيل ذلك ان للمسأله صوراً:

الأولى: إذا انقلب الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد الصلاه إلى الأربع و الخمس، و في هذه الصوره لا بد من الاعاده لأن الصلاه الأولى باطله من جهه الزيادة.

الثانيه: إذا انقلب الشك بين الثلاث و الأربع بعد الصلاه إلى الأربع و الخمس، و في هذه الصوره فالصلاه صحيحه و لا شيء على المصلي لأن الشك الأول قد زال و الشك الثاني حادث بعد الصلاه فلا أثر لشيء منهما، و أما احتمال الزيادة فمدفوع بالأصل.

الثالثه: إذا انقلب الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد الصلاه إلى الشك بين الثلاث و الأربع، و في هذه الصوره أيضاً تكون الصلاه محكومه بالصحه و لا شيء على المصلي بعين ما مر.

و الضابط العام للمسأله هو ان الشك المنقلب إليه إن كان حادثاً بعد الصلاه تاره يكون من النقيصه إلى الزيادة أو بالعكس و أخرى يكون من النقيصه إلى النقيصه، مثال الأول: ما إذا كان المصلي شاكاً بين الثلاث و الأربع و بعد الصلاه انقلب شكه إلى الأربع و الخمس أو بالعكس، فإن الشك الثاني بما أنه بعد الصلاه فلا أثر له، و الشك الأول على الفرض قد زال، و أما الصلاه فهي صحيحه على كلا- التقديرين. و مثال الثاني: ما إذا كان شاكاً بين الاثنتين و الأربع و بعد الصلاه انقلب شكه إلى الثلاث و الأربع أو بالعكس، و في مثله فالشك الأول بما أنه لم يزل تماماً فإن الزائل إنما هو بعض خصوصياته دون الجامع لأن الشك في الاتيان بالرابعه قد ظل بحاله، غايه الأمر أن اليقين بالاتيان بالثنتين قد تبدل باليقين بالاتيان بالثلاث و لا أثر له في المقام، فإذن ليس هذا الشك شكاً حادثاً بعد الفراغ و إنما الحادث

بعده هو اليقين بالثلاث، و على هذا لا مناص من استئنافها من جديد باعتبار عدم إحراز صحتها واقعا لاحتمال أن تكون فى الواقع ثلاث ركعات أو ركعتين، و لا ظاهرا لعدم جريان قاعده الفراغ، فمن أجل ذلك يحكم العقل بالاعاده و الاستئناف تطبيقا لقاعده الاشتغال.

و إن كان بقاء للشك الأول فلا بد من العمل به بلا فرق فيه بين أن يكون الانقلاب من المركب إلى البسيط أو بالعكس، كما إذا كان الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع و بعد الصلاه انقلب إلى الشك بين الثلاث و الأربع، فإن الشك المنقلب إليه هو الشك الأول و لكن كان معه شك آخر و هو قد زال.

فاذن لا بد من علاج هذا الشك و ترتيب آثاره، و كذلك إذا كان الأمر بالعكس كما إذا كان الشك بين الثلاث و الأربع و بعد الصلاه انقلب إلى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع، فإن الشك الحادث بعدها هو الشك بين الاثنتين و الثلاث و لا أثر له، و أما الشك بين الثلاث و الأربع فهو الشك الأول و استمرار له فلا بد حينئذ من ترتيب آثاره.

و إن كان حادثا فى أثناء الصلاه لا بعدها، كما إذا كان الشك بين الاثنتين و الأربع و بعد التسليم انقلب إلى الشك بين الاثنتين و الثلاث، فإن الشك الثانى و إن كان بحسب صورته بعد الصلاه الا أنه فى الحقيقه قبل الفراغ منها لأن التسليم منه قد وقع فى غير محله، فاذن لا بد من علاجه و ترتيب آثاره.

بين الاثنتين و الأربعة ثم بعد الصلاة انقلب إلى الثلاث و الأربعة أو شك بين الاثنتين و الثلاث و الأربعة مثلا ثم انقلب إلى الثلاث و الأربعة أو عكس الصورتين، و أما إذا شك بين الاثنتين و الأربعة مثلا ثم بعد الصلاة انقلب إلى الاثنتين و الثلاث فاللازم أن يعمل عمل الشك المنقلب إليه الحاصل بعد الصلاة لتبين كونه في الصلاة و كون السلام في غير محله، ففي الصورة المفروضة يبني على الثلاث و يتم و يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس و يسجد سجدة السهو للسلام في غير محله، و الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة.

#### **مسألة ١٦: إذا شك بين الثلاث و الأربعة أو بين الاثنتين و الأربعة ثم بعد الفراغ انقلب شكه إلى الثلاث و الخمس و الاثنتين و الخمس**

[٢٠٥٢] مسألة ١٦: إذا شك بين الثلاث و الأربعة أو بين الاثنتين و الأربعة ثم بعد الفراغ انقلب شكه إلى الثلاث و الخمس و الاثنتين و الخمس و جب عليه الإعادة للعلم الإجمالي إما بالنقصان أو بالزيادة.

#### **مسألة ١٧: إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث ثم شك بين الثلاث البنائي و الأربعة فهل يجرى عليه حكم الشكين**

[٢٠٥٣] مسألة ١٧: إذا شك بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث ثم شك بين الثلاث البنائي و الأربعة فهل يجرى عليه حكم الشكين أو حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربعة، وجهان أقواهما الثاني (١).

بل هو المتعين لأن مرد الشك في الثلاث أو الأربعة البنائي إلى ذلك لأن الثلاث إن كان بنائيا فمعناه إن الشك بين الاثنتين و الثلاث، و إن كان الأربعة بنائيا فمعناه إن الشك بين الثلاث و الأربعة، و بما أنه لا يدري إن الشك البنائي هل هو متمثل في الثلاث أو الأربعة فلا محاله يكون شكه مرددا بين الاثنتين و الثلاث و الأربعة و لا يكون هنا شكان أحدهما الواقعي و الآخر البنائي، لأن الشك في البناء ليس موضوعا للأثر في مقابل الشك في عدد الركعات باعتبار أنه يرجع إليه في الواقع، فإن المصلي إذا شك في أنه بنى على الثلاث أو الأربعة فمعناه أنه لا يدري

## مسألة ١٨: إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع

[٢٠٥٤] مسألة ١٨: إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث، ولو ظن عدم الاثنتين يجرى عليه حكم الشك بين الثلاث والأربع، ولو ظن عدم الثلاث يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والأربع.

## مسألة ١٩: إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث وأتى بالرابعة

[٢٠٥٥] مسألة ١٩: إذا شك بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث وأتى بالرابعة فتيقن عدم الثلاث وشك بين الواحد والاثنتين بالنسبة إلى ما سبق يرجع شكه بالنسبة إلى حاله الفعلي بين الاثنتين والثلاث فيجرى حكمه.

## مسألة ٢٠: إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلي جالسا من جهه العجز عن القيام

[٢٠٥٦] مسألة ٢٠: إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلي جالسا من جهه العجز عن القيام فهل الحكم كما فى الصلاة قائما فيتخير فى موضع التخير بين ركعه قائما و ركعتين جالسا، بين ركعه جالسا بدلا عن الركعه قائما أو ركعتين جالسا من حيث إنه أحد الفردين المخير بينهما أو يتعين هنا اختيار الركعتين جالسا أو يتعين تميم ما نقص فى الفرض المذكور يتعين ركعه جالسا و فى الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالسا و فى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعه جالسا و ركعتان جالسا؟ وجوه أقواها الأول، وفى الشك بين الاثنتين والثلاث يتخير بين ركعه جالسا أو ركعتين جالسا، وكذا فى الشك بين الثلاث والأربع (١)، و فى ان شكه فى الواقع فى عدد الركعات كان بين الاثنتين والثلاث، أو كان بين الثلاث والأربع، فإنه منشأ شكه فى البناء على الثلاث أو الأربع، و عليه فوظيفته أن يقوم بعلاج هذا الشك و ترتيب آثاره، و أما الشك فى البناء فهو ليس مشمولا لأدله الشكوك لأنه ليس شكا مستقلا.

تقدم فى أوائل (فصل: الشك فى عدد الركعات) ان الأقوى وجوب

الشك بين الاثنتين و الأربع يتعين ركعتان جالسا بدلا عن ركعتين قائما، و فى الشك بين الاثنتين و الثلاث و الأربع يتعين ركعتان جالسا بدلا عن ركعتين قائما، و ركعتان أيضا جالسا(١) من حيث كونهما أحد الفردين، و كذا الحال لو صلى قائما ثم حصل العجز عن القيام فى صلاه الاحتياط، و أما لو صلى جالسا ثم تمكن من القيام حال صلاه الاحتياط فيعمل كما كان يعمل فى الصلاه قائما، و الأحوط فى جميع الصور المذكوره إعادة الصلاه بعد العمل المذكور.

### مسأله ٢١: لا يجوز فى الشكوك الصحيحه قطع الصلاه و استئنافها

[٢٠٥٧] مسأله ٢١: لا يجوز فى الشكوك الصحيحه قطع الصلاه و استئنافها(٢) بل يجب العمل على التفصيل المذكور و الايتان بصلاه الاحتياط، كما لا يجوز ترك صلاه الاحتياط بعد إتمام الصلاه و الاكتفاء بالاستئناف، بل لو استأنف قبل الإيتان بالمنافى فى الأثناء بطلت الصلاتان(٣)، نعم لو أتى بالمنافى فى الأثناء صحت الصلاه المستأنفه و إن اختار ركعه واحده جالسا فى كلا الفرعين فى المسأله.

بل ركعه جالسا كما مر.

على الأحوط الأولى حيث انه لا دليل على حرمه قطع الفريضه غير دعوى الاجماع فى المسأله، و قد مر أنه لا يمكن الاعتماد عليه حيث ناقشنا فى بحث الفقه فى الاجماع المنقوله فى المسائل الفقيهيه صغرى و كبرى، و عليه فلا مانع من القطع و استئنافها من جديد و إن كانت رعايه الاحتياط أولى، و بذلك يظهر حال ما بعده.

فى بطلان الصلاه الثانيه إشكال بل منع و ذلك: لأن المصلى لا يكون مأمورا بإتمام الصلاه الأولى الا بناء على حرمه قطعها، و أما بناء على عدم الحرمه

كما هو الأظهر فله قطعها و اختيار فرد آخر من الصلاه فى مقام الامتثال بداعى الأمر المتعلق بالطبيعى الجامع حيث إن الأمر به يظل باقيا ما لم يأت بفرد فى الخارج بتمام أجزائه و شروطه و بما ان المصلى لم يتم الفرد الأول فهو لا يكون مصداقا له، فإن مصداقيته فعلا منوطه بتمامه كاملا، نعم انه يصلح أن يكون مصداقا له شريطه إتمامه كذلك، و أما إذا رفع اليد عنه عازما على عدم العود إليه و إتمامه جاز له اختيار فرد آخر بداعى الأمر المتعلق بالجامع لفرض أنه يظل باقيا ما لم ينطبق على فرد فى الخارج، لأن انطباقه على ما أتى به من الفرد منوط بإتمامه، فإذا أتى بفرد آخر و أكمله انطبق عليه قهرا و سقط أمره و عندئذ فلا يكون الفرد الأول الناقص قابلا للإتمام بداعى الأمر المتعلق بالجامع لفرض سقوطه.

و إن شئت قلت: إن إتمام الفرد الأول من الصلاه إذا لم يكن واجبا فبطبيعته الحال يكون المصلى مخيرا بين إتمامه و اختيار فرد آخر لها.

و دعوى أنه لا يمكن اختيار فرد آخر على أساس أن تكبيره الاحرام فيه لا يمكن أن تتصف بعنوان الافتتاح الذى هو مقوم لها بملاك أنه فى أثناء الصلاه...

غير مسموعه، فإن اتصاف تكبيره الإحرام بعنوان الافتتاح إنما هو بنكته أنها الجزء الأول من الصلاه و لا يمكن أن يتدئها الآ بها، فمن أجل ذلك يكون انطباقه عليها قهريا و إن لم يكن المصلى ملتفتا إليه، و على هذا فافتتاح كل فرد من الصلاه إنما هو بتكبيره الإحرام شريطه إتمام هذا الفرد لا مطلقا على أساس ارتباطيه أجزاء الصلاه ثبوتا و سقوطا، و عليه فكون المكلف فى أثناء الصلاه لا يمنع عن اختيار فرد آخر لها و العدول عن الفرد الأول بأن ينوى و يكبر ناويا به تكبيره الاحرام و يقرأ ثم يركع و هكذا إذ يصدق عليها عنوان افتتاح الصلاه بها شريطه إتمامه و لا يصدق هذا العنوان على تكبيره الإحرام فى الفرد الأول لأن الصدق كما عرفت مشروط



كان آثماً في الإبطال، و لو استأنف بعد التمام قبل أن يأتي بصلاه الاحتياط لم يكف و إن أتى بالمنافى أيضاً (١)، و حينئذ فعليه الإتيان بصلاه الاحتياط بإتمامه.

فالتتبعه: إن المصلى إذا قطع صلاته قبل إتمامها و استأنفها من جديد و أتمها انطبقت عليها الصلاه المأمور بها و لا تنطبق على الأولى لعدم إتمامها لكى يمنع من انطباقها على الثانية، بل لا- مانع من القول بالصحة حتى على القول بحرمة القطع و وجوب الاتمام غايه الأمر إذا أبطلها و لم يتمها كان آثماً و لا يضر ذلك بصحة الصلاه المستأنفه بعد فرض عدم سقوط الأمر عن الصلاه و عدم انطباقها على الأولى.

الظاهر، بل لا شبهه في كفايه الاستئناف في هذا الفرض، بل وجوبه و لو قلنا بعدم كفايته في فرض عدم إتيانه بالمنافى قبل صلاه الاحتياط و ذلك بناء على ما هو الصحيح من أن صلاه الاحتياط ليست صلاه مستقلة على نحو لا يقدح فيها الاتيان بالمنافى بل هي جزء الصلاه حقيقه إذا كانت ناقصه في الواقع، و عليه فيكون الاتيان بالمنافى قبلها من الاتيان به في أثناء الصلاه فتبطل به، و عندئذ فلا مناص من الاعاده بعد ما لا يمكن تميمها بصلاه الاحتياط، نعم بناء على القول بأن صلاه الاحتياط واجبه مستقلة و إن كان تشريعها بحكمه تدارك النقص لم تبطل الصلاه بالاتيان بالمنافى قبل الاتيان بصلاه الاحتياط، فإن معنى ذلك إن الشارع قد اكتفى بها و إن كانت ناقصه في الواقع. و لكن هذا القول ضعيف جدا و لا أساس له و خلاف نصوص الباب. بل قد مر كفايه الاستئناف مع عدم الاتيان بالمنافى قبلها أيضا حيث انه لا دليل على وجوب اتمام ما اختاره من الفرد للصلاه، و له أن يختار فردا آخر و يرفع اليد عنه، و ليس هذا من الامتثال بعد الامتثال لفرض عدم حصول الامتثال بالفرد الأول لأنه منوط باتمامه و انطباق المأمور به عليه، و على هذا فيتاح

أيضا و لو بعد حين.

## مسأله ٢٢: فى الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه و أتم الصلاه ثم تبين له الموافقه للواقع فى الصحه وجهان

[٢٠٥٨] مسأله ٢٢: فى الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه و أتم الصلاه ثم تبين له الموافقه للواقع فى الصحه وجهان (١).

للمصلى أن يعيد الصلاه من جديد بنيه الرجاء و يترك القيام بعملية العلاج، فإنه حينئذ إن كانت الصلاه الأولى ناقصه فى الواقع فالصلاه المعاده صحيحه و مصداق للمأمور به، و الأ فهى باطله، و على كلا التقديرين يحصل له اليقين بالبراءه.

الأقوى هو التفصيل فى المسأله، فإن الشكوك المبطله إن كان موردها الركعتين الأوليين كما إذا شك بين الواحده و الاثنتين، أو بين الواحده و الاثنتين و الثلاث و هكذا فالأظهر هو البطلان لأن المطلوب فى الركعتين الأوليين و فى الصلاه الثائيه و الثلاثيه هو أن يكون المصلى على حفظ و يقين بهما، و حيث أنه غفل عن شكه فيهما فلا يكون مشمولاً للروايات التى تنص على وجوب الاعاده حتى يحفظ و يكون على يقين كما ينص به فى صحيحه زراره، و لا يصدق عليه أنه حافظ و على يقين بهما، فاذن تجب عليه الاعاده بمقتضى هذه الصحيحه التى جعلت وجوبها معيى بالحفظ و اليقين.

فالتتيجه: انه ليس وجه البطلان و وجوب الاعاده قاعده الاشتغال لكى يقال أنه لا مجال لها بعد ظهور الصحه و لا المضى على الشك لكى يقال أنه غافل و ليس بشاك، بل وجهه ما عرفت من أن الصحيحه تنص على وجوب الاعاده و تجعله معيى بالحفظ و اليقين، فإذا لم يكن المصلى حافظاً و على يقين بطلت صلاته، و إن كان غافلاً عن شكه أيضاً فالعبره فى البطلان إنما هى بعدم صدق عنوان الحافظ و المتيقن عليه. و إن كان مورد تلك الشكوك غير الركعتين الأوليين، كما إذا شك بين الأربع و الستّ حال الجلوس فالأظهر هو الصحه، فإن الموجب للبطلان أحد أمرين..

ص: ١٢٩

## مسألة ٢٣: إذا شك بين الواحده و الاثنتين مثلا و هو في حال القيام

[٢٠٥٩] مسألة ٢٣: إذا شك بين الواحده و الاثنتين مثلا و هو في حال القيام أو الركوع أو في السجده الاولى مثلا و علم أنه إذا انتقل إلى الحاله الاخرى من ركوع أو سجود أو رفع الرأس من السجده يتبين له الحال فالظاهر الصحه و جواز البقاء على الاشتغال (١) إلى أن يتبين الحال.

## مسألة ٢٤: قد مر سابقا أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى

[٢٠٦٠] مسألة ٢٤: قد مر سابقا أنه إذا عرض له الشك يجب عليه التروى (٢) حتى يستقر أو يحصل له ترجيح أحد الطرفين، لكن الظاهر أنه إذا كان في السجده مثلا و علم أنه إذا رفع رأسه لا يفوت عنه الأمارات الداله على أحد الطرفين جاز له التأخير إلى رفع الرأس (٣)، بل و كذا إذا كان في السجده الاولى مثلا يجوز له التأخير إلى رفع الرأس من السجده إما قاعده الاشتغال، أو المضى على الشك، و قد مر أنه لا موضوع لكلا الأمرين في المقام.

في الصحه إشكال بل منع لأن الظاهر من الروايات كقوله عليه السّلام: «إذا لم يدر واحده صلى أم ثنتين فعليه أن يعيد الصلاه» (١) و قوله عليه السّلام: «إذا شككت في الأوليين فأعد» (٢) و نحوهما هو أن الشك بصرف وجوده موجب للبطلان و الاعاده.

نعم يمكن دعوى انصرافها عما إذا حدث له الشك فيهما و ارتفع بعد حدوثه قليلا و قبل أن يمضى عليه بعمل ما، على أساس أن المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن ما يوجب البطلان هو الشك المستقر في ذهن المصلى و لو بزم قليل حيث انه ينافى أن يكون المصلى حافظا لها و على يقين، و أما ما يحدث في ذهنه مرورا أو يزول بمجرد الالتفات في أسبابه و مناشئته من دون أن يمضى عليه أصلا فالروايات منصرفه عنه.

قد مرّ في المسألة (٤) من هذا الفصل عدم وجوب التروى و التأمل.

ظهر حكمه مما مر في المسألة المتقدمه، و به يظهر حال ما بعده.

ص: ١٣٠

١-١) الوسائل ج ٨ باب: ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ١٧.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب: ١ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ١٤.

الثانية و إن كان الشك بين الواحده و الاثنتين و نحوه من الشكوك الباطله، نعم لو كان بحيث لو آخر التروى يفوت عنه الأمارات يشكل جوازه(١) خصوصا فى الشكوك الباطله.

### مسأله ٢٥: لو كان المسافر فى أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر و شك فى الركعات

[٢٠٦١] مسأله ٢٥: لو كان المسافر فى أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر و شك فى الركعات بطلت و ليس له العدول(٢) إلى التمام و البناء بل لا يجوز فى الشكوك الباطله لما مر من أن المضى على الشك و الاشتغال بالصلاه فى حاله غير جائز باعتبار أنه تشريع و لو علم المصلى بأنه يزول بعد الانتقال من حاله إلى حاله أخرى، و أما فى الشكوك الصحيحه فقد تقدم عدم وجوب التروى و إن علم المصلى بان التروى و التفكير فى اسباب الشك و مناقشئه يؤدى إلى العلم بالمسأله و زوال الشك عن نفسه إذ لا دليل على وجوب تحصيل العلم حيث أن مقتضى اطلاق أدله الشكوك ان وظيفه الشاك هى العمل بها و علاج الشك على النحو المقرر و المحدد فى الشرع و إن كان متمكنا من تحصيل العلم فإنه غير واجب عليه.

فى البطلان إشكال بل منع، و الأظهر صحه العدول، فإن البطلان مبنى على القول بأن مرجع التخيير الشرعى بين شيئين إلى إيجاب كل منهما بحده خاصه مشروطا بترك الآخر بأن يكون هنا وجوبان تعيينيان متعلقان بهما مشروطا به نظير التخيير العقلى بين واجبين متراحمين حيث ان العقل يكشف على أساس التقييد اللبى العام عن أن المولى يجعل وجوبين تعيينيين لهما مشروطا بعدم الاشتغال بالآخر، فلا فرق بينهما من هذه الناحيه غير أن الكاشف عن الاشتراط فى التخيير الشرعى هو الشرع، و فى العقلى هو العقل، و فى ضوء هذا القول إذا اختار المصلى فى تلك المواطن الصلاه قصرا ثم عرض له الشك فى عدد ركعاتها بين الثنتين و الثلاث بطلت لأنه من الشك فى الصلاه الثنائيه و لا يمكن له العدول حينئذ

إلى التمام.

أما أولاً: فلأنه بحاجة إلى دليل يدل على صحة العدول من القصر قبل الانتهاء منه إلى التمام بعد ما كان كل منهما واجبا في نفسه.

و أما ثانياً: فعلى تقدير تسليم وجوده، أنه قاصر عن الشمول للمقام لاختصاصه بما إذا كانت الصلاة المعدول عنها صحيحه في نفسها.

و لكن ذكرنا في الأصول أن هذا القول غير صحيح، والصحيح أن مرجع التخيير الشرعي إلى إيجاب الجامع لا إيجاب كل واحد منهما مشروطاً بترك الآخر، وذلك لأن المتفاهم العرفي من رواياته بمناسبه الحكم والموضوع الارتكازية كقوله عليه السلام في المسألة: «من شاء أتم و من شاء قصّر» (١) وقوله عليه السلام: «إن قصرت فذلك و إن أتممت فهو خير تزداد» (٢) هو وجوب الجامع بينهما بلا خصوصية للقصر أو التمام بما هو، فيكون المجعول وجوباً واحداً متعلقاً بالجامع لا وجوبين مشروطين، وعلى هذا فلمصلي في المواطن المذكورة أن ينوي الصلاة و يكبر و يقرأ و يركع و يواصل صلاته من دون أن ينوي القصر أو التمام، وإذا وصل إلى التشهد فله أن يسلم عليهما و ينتهي من الصلاة، كما أن له أن يضيف عليهما ركعتين أخريين ثم يسلم، ولا يلزم أن يأتي بالركعتين الأوليين بنية القصر أو التمام لفرض أن خصوصية القصر أو التمام خارجه عن متعلق الأمر و ليست من خصوصيات الواجب و إنما هي من خصوصيات الفرد فلا- يعتبر قصدها في صحة الواجب، و على هذا فإذا نوى المصلي في صلاته فيها القصر يعنى التسليم بعد الركعتين، فإذا وصل إلى التشهد فله أن يعدل عما نواه و يضيف عليهما ركعتين أخريين لأن النية المذكورة نية لشيء زائد على الواجب و غير دخيل في صحته فيكون وجودها كعدمها فلا أثر لها فإذن لا فرق بين أن ينوي المصلي في صلاته القصر أو التمام

ص: ١٣٢

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٢٥ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ١٠.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب: ٢٥ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ١٦.

على الأ-كثر،مثلا- إذا كان بعد إتمام السجدين و شك بين الاثنتين و الثلاث لا يجوز له العدول إلى التمام و البناء على الثلاث على الأقوى،نعم لو عدل إلى التمام ثم شك صح البناء.

### مسألة ٢٦: لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على ما هو وظيفته و أتم الصلاة ثم مات قبل الإتيان بصلاة الاحتياط

[٢٠٦٢] مسألة ٢٦: لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على ما هو وظيفته و أتم الصلاة ثم مات قبل الإتيان بصلاة الاحتياط فالظاهر وجوب قضاء أصل الصلاة عنه (١)، لكن الأ-حوط قضاء صلاة الاحتياط أولا- ثم و بين أن لا- ينوى فيها شيئا من الخصوصيتين غير الايتان بالجامع باسم الظهر أو العصر، و إذا وصل إلى التشهد اختار أما التسليم فيسلم و يفرغ من صلاته أو يقوم و يأتي بركعتين أخريين. و من هنا يظهر أن من نوى القصر فيها يعنى التسليم بعد الركعتين ثم شك بين الثنتين و الثلاث لم يكن شكه هذا مبطلا لأنه ليس فعلا من الشك فى الصلاة الثنائيه لفرض أن الصلاة الواجه هى الجامعه بينها و بين الرباعيه و لا تتعين فى إحداهما إلا بالانطباق عليها لا بالنيه و القصد لما مر من أن نيتها نيه خصوصيه الفرد دون الواجب فلا توجب تعين الواجب فيه و انقلابه إلى الفرد.

و على هذا ففى حاله الشك بينهما بما أنه لا ينطبق الواجب على الثنائيه لعدم إتمامها بعد فيجوز له أن يعدل من نيه التسليم بعد الركعتين إلى نيه التسليم بعد الركعه الرابعه، فإذا نوى ذلك كان هذا الشك مشمولاً لأدله البناء على الأكثر باعتبار انه حينئذ يكون من الشك فى الركعتين الأخيرتين بعد الفراغ من الأوليين.

ثم انه هل يمكن اتمام المصلى هذه الصلاة قصرا و يواصل فى نيته و يسلم و ينفى احتمال الزيادة بالأصل؟ الظاهر عدم إمكان ذلك لأن الصلاة الواجه تتعين حينئذ فى الصلاة الثنائيه فلا يمكن الحكم بصحتها مع الشك.

فى الوجوب إشكال و إن كان هو الأحوط باعتبار أن وجوبها على الميت كان مبنيا على قاعده الاشتغال، فإنه إذا أتى المصلى بالمنافى قبل الايتان

قضاء أصل الصلاة، بل لا يترك هذا الاحتياط (١)، نعم إذا مات قبل قضاء الأجزاء المنسيه التي يجب قضاؤها كالتشهد و السجده الواحده فالظاهر كفايه قضائها و عدم وجوب قضاء أصل الصلاة و إن كان أحوط، و كذا إذا مات قبل الإتيان بسجده السهو الواجبه عليه فإنه يجب قضاؤها (٢) دون أصل الصلاة.

بصلاه الاحتياط و جب عليه استئناف الصلاة من جديد على الأحوط لاحتمال أن صلاته الأولى تامه.

لا بأس بتركه إذ لا دليل على مشروعيه النيايه فى صلاه الاحتياط بناء على ما هو الصحيح من أنها جزء الصلاة على تقدير نقصانها فى الواقع لأن دليل النيايه قاصر عن شمول أجزاء الصلاة. و من هنا يظهر حال الأجزاء المنسيه كالسجده الواحده و التشهد فإنه لا دليل على مشروعيه قضائها عن الميت، و أما قضاء أصل الصلاة فهو مبنى على أن عدم الاتيان بها و لو من جهه الموت يوجب بطلانها و اشتغال ذمه الميت بها و هو غير بعيد.

فيه منع و لا دليل عليه.

ص: ١٣٤

فصل فى كيفية صلاه الاحتياط و جمله من أحكامها مضافا إلى ما تقدم فى المسأله السابقه.

#### مسأله ١: يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات من الشرائط

[٢٠٦٣] مسأله ١: يعتبر فى صلاه الاحتياط جميع ما يعتبر فى سائر الصلوات من الشرائط و بعد إحرازها ينوى و يكبر للإحرام و يقرأ فاتحه الكتاب و يركع و يسجد سجدتين و يتشهد و يسلم، و إن كان ركعتين فيتشهد و يسلم بعد الركعه الثانيه، و ليس فيها أذان و لا- إقامه و لا- سوره و لا- قنوت، و يجب فيها الإخفات فى القراءه و إن كانت الصلاه جهريه (١) حتى فى البسمله على الأحوط، و إن كان الأقوى جواز الجهر بها بل استحبابه.

#### مسأله ٢: حيث إن هذه الصلاه مردده بين كونها نافله أو جزءا أو بمنزله الجزء فيراعى فيها جهه الاستقلال و الجزئيه

[٢٠٦٤] مسأله ٢: حيث إن هذه الصلاه مردده بين كونها نافله أو جزءا أو بمنزله الجزء فيراعى فيها جهه الاستقلال و الجزئيه فبملاحظه جهه الاستقلال يعتبر فيها النيه و تكبيره الإحرام و قراءه الفاتحه دون التسيحات

على الأحوط و جوبا، إذ استفاده ذلك من الروايات الداله على وجوب صلاه الاحتياط فى غايه الاشكال على أساس أن الظاهر منها كونها ناظره إلى المماثله بينها و بين الركعتين الأخيرتين فى الكميّه فى الجملة، و لا- نظر لها إلى المماثله بينهما فى تمام الجهات كما و كيفا، فمن أجل ذلك لا يمكن الوثوق بوجوب الاخفات و عدم جواز الجهر و لكن مع ذلك لا يترك الاحتياط.



الأربعه، و بلحاظ جهه الجزئيه يجب المبادره إليها بعد الفراغ من الصلاه و عدم الإتيان بالمنافيات بينها و بين الصلاه، و لو أتى ببعض المنافيات فالأحوط إتيانها ثم إعادة الصلاه (١)، و لو تكلم سهواً فالأحوط الإتيان بسجدة السهو، و الأحوط ترك الاقتداء فيها (٢) و لو بصلاه احتياط خصوصاً مع إختلاف سبب احتياط الإمام و المأموم، و إن كان لا يبعد جواز بل إعادتها متعينة بناء على ما هو الصحيح من أن صلاه الاحتياط جزء من الصلاه على تقدير نقصانها و مع الاتيان بالمنافى لا يمكن أن يكمل صلاته بها.

بل هو الأظهر، فإن المصلى الشاك الذى يكون مأموراً بصلاه الاحتياط إن كان منفرداً فى صلاته لم يجز له الاقتداء لا بإمام يصلى فريضه الوقت، و لا بإمام يصلى صلاه الاحتياط، أما الأول فلأن صلاته الاحتياطيه لا تخلو من أن تكون نافله فى الواقع إذا كانت صلاته الأصليه تامه، أو جزء منها إذا كانت ناقصه، فعلى كلا التقديرين لا يجوز الاقتداء فيها، أما على التقدير الأول فلأن صلاه الاحتياط على تقدير تماميه الصلاه الأصليه و إن كانت صلاه مستقله باعتبار أنها نافله إلا أنها مع ذلك لا تكون مشموله لإطلاق صحيحه زواره و الفضلاء فإنها منصرفه عنها على أساس أنها على تقدير صلاه مستقله، و على تقدير آخر جزء منها. و أما على التقدير الثانى فلما مر من عدم مشروعيه الاقتداء فى بعض ركعات الصلاه، فإذا كان المصلى منفرداً فى الركعتين الأوليين لم يجز له الاقتداء فى الركعتين الأخيرتين أو فى الركعه الأخيره فحسب لعدم إطلاق للصحيحه على مشروعيه الاقتداء فى هذه الحاله. و أما الثانى فلأن مشروعيه الاقتداء فى صلاه الاحتياط لصلاه احتياط أخرى بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، و إن كان مقتدياً بإمام فإنه لا يجوز له الاقتداء فيها بذلك الامام إلا فى فرض اتحاد السبب بينهما كما مر فى المسأله (٥) من فصل فى الجماعه.

الافتداء مع اتحاد السبب و كون المأموم مقتديا بذلك الإمام فى أصل الصلاة.

### مسألة ٣: إذا أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط ثم تبين له تمامية الصلاة لا يجب إعادتها

[٢٠٦٥] مسألة ٣: إذا أتى بالمنافى قبل صلاة الاحتياط ثم تبين له تمامية الصلاة لا يجب إعادتها.

### مسألة ٤: إذا تبين قبل صلاة الاحتياط تمامية الصلاة لا يجب الإتيان بالاحتياط

[٢٠٦٦] مسألة ٤: إذا تبين قبل صلاة الاحتياط تمامية الصلاة لا يجب الإتيان بالاحتياط.

### مسألة ٥: إذا تبين بعد الإتيان بصلاة الاحتياط تمامية الصلاة تحسب صلاة الاحتياط نافله

[٢٠٦٧] مسألة ٥: إذا تبين بعد الإتيان بصلاة الاحتياط تمامية الصلاة تحسب صلاة الاحتياط نافله، وإن تبين التمامية فى أثناء صلاة الاحتياط جاز قطعها و يجوز إتمامها نافله، وإن كانت ركعة واحدة ضم إليها ركعة اخرى.

### مسألة ٦: إذا تبين بعد إتمام الصلاة قبل الاحتياط أو بعدها أو فى أثنائها زيادة ركعة

[٢٠٦٨] مسألة ٦: إذا تبين بعد إتمام الصلاة قبل الاحتياط أو بعدها أو فى أثنائها زيادة ركعة كما إذا شك بين الثلاث و الأربع و الخمس فبنى على الأربع ثم تبين كونها خمسا يجب إعادتها مطلقا.

### مسألة ٧: إذا تبين بعد صلاة الاحتياط نقصان الصلاة فالظاهر عدم وجوب إعادتها

[٢٠٦٩] مسألة ٧: إذا تبين بعد صلاة الاحتياط نقصان الصلاة فالظاهر عدم وجوب إعادتها و كون صلاة الاحتياط جابره مثلا إذا شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع ثم بعد صلاة الاحتياط تبين كونها ثلاثا صحت و كانت الركعة عن قيام أو الركعتان من جلوس عوضا عن الركعة الناقصة.

### مسألة ٨: لو تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة أزيد مما كان محتملا

[٢٠٧٠] مسألة ٨: لو تبين بعد صلاة الاحتياط نقص الصلاة أزيد مما كان محتملا كما إذا شك بين الثلاث و الأربع فبنى على الأربع و صلى صلاة الاحتياط فتبين كونها ركعتين و أن الناقص ركعتان فالظاهر عدم كفايه صلاة

الاحتياط بل يجب عليه إعادته الصلاة(١)، وكذا لو تبينت الزيادة عما كان محتملا كما إذا شك بين الاثنتين والأربع فبنى على الأربع و أتى بركتين للاحتياط فتبين كون صلاته ثلاث ركعات، والحاصل أن صلاة الاحتياط هذا إذا كانت صلاته الاحتياطية ركعتين من جلوس كما هو الأظهر في هذه المسألة أى مسألة الشك بين الثلاث والأربع، فإنهما حينئذ تمنعان من تدارك النقص فيها موصوله باعتبار أن المصلى إذا قام بتدارك النقص بالاثنتين الأخيرتين لكانت صلاته الاحتياطية على أساس اشتغالها على الركوع والسجود مبطله لها لأنها زيادة فيها، فمن أجل ذلك لا يمكن التدارك فلا مناص من الإعادة، نعم إن كانت صلاته الاحتياطية ركعة من قيام فلا يبعد عدم وجوب الإعادة إذ لا مانع من أن يحسب هذه الركعة ركعة ثالثة لها، ولا يضر بها أن ينوى المصلى الجامع بين كونها نافله أو ركعة رابعة على أساس أن الجزم بالنية غير معتبر كما أنه لا يضر بوقوعها ثالثة الاثنيان بها برجاء أنها رابعة لأن ذلك من الاشتباه في التطبيق والداعى وبعد ذلك يقوم لإكمال صلاته بركعة رابعة بدون تكبيره الاحرام و يقرأ فيها ما يقرأه في الركعة الرابعة فيضم إليها ركعة رابعة وبذلك تتم صلاته ولا تقدر بها زيادة التكبيره و التسليمه، أما الأولى فلما مر من أن زيادة التكبيره إذا كانت عن عمد كانت مبطله، وأما إذا كانت عن عذر و باعتقاد أنها وظيفته الشرعيه كما فى المقام فلا دليل على أنها مبطله. و أما الثانيه فبما أنها قد وقعت فى غير محلها عن عذر فلا تضر، غايه الأمر تجب على الأحوط سجدا السهو للسلام الواقع فى غير محله.

و مع ذلك كان الاجدر و الاحوط الاعاده، نعم إذا تبين أن صلاة الاحتياط مخالفه للناقص فى الزيادة، كما إذا شك المصلى بين الثنتين والأربع و بنى على الأربع و سلم ثم أتى بركتين عن قيام و بعد ذلك انكشف أن صلاته كانت ثلاثا بطلت للزيادة.

إنما تكون جابره للنقص الذى كان أحد طرفى شكه و أما إذا تبين كون الواقع بخلاف كل من طرفى شكه فلا تكون جابره (١).

### مسألة ٩: إذا تبين قبل الشروع فى صلاة الاحتياط نقصان صلاته لا تكفى صلاة الاحتياط

[٢٠٧١] مسألة ٩: إذا تبين قبل الشروع فى صلاة الاحتياط نقصان صلاته لا- تكفى صلاة الاحتياط، بل اللازم حينئذ إتمام ما نقص (٢)، و سجدتا السهو للسلام فى غير محله إذا لم يأت بالمنافى، و إلا- فاللازم إعادة الصلاة، فحكمه حكم من نقص من صلاته ركعه أو ركعتين على ما مر سابقاً.

### مسألة ١٠: إذا تبين نقصان الصلاة فى أثناء صلاة الاحتياط

[٢٠٧٢] مسألة ١٠: إذا تبين نقصان الصلاة فى أثناء صلاة الاحتياط فإما أن يكون ما بيده من صلاة الاحتياط موافقاً لما نقص من الصلاة فى الكم و الكيف كما فى الشك بين الثلاث و الأربع (٣) إذا اشتغل بركعه قائماً و تذكر فى أثناءها كون صلاته ثلاثاً، و إما أن يكون مخالفاً له فى الكم و الكيف كما إذا اشتغل فى الفرض المذكور بركعتين جالسا فتذكر كونها ثلاثاً، و إما أن يكون موافقاً له فى الكيف دون الكم، كما فى الشك بين الاثنتين و الثلاث بل لا يبعد كونها جابره إذا كانت ركعه من قيام شريطه ضم ركعه رابعه إليها.

بمعنى أن المصلى يغض النظر عما وقع منه من تشهد و تسليم على أساس أنه معذور فيهما و يقوم لإكمال صلاته بركعه رابعه لا يكبر لها تكبيره الإحرام و يقرأ فيها ما يقرأه المصلى فى الركعه الرابعه.

هذا على المشهور من أن المصلى الشاك بينهما مخير بين الاتيان بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس، فإنه إذا اختار ركعه من قيام كانت موافقه لما نقص من صلاته كما و كيفاً. و أما بناء على ما ذكرناه من أن الأظهر فى هذه المسأله هو الاتيان بركعتين من جلوس فلا تكون صلاته الاحتياطيه موافقه لما نقص لا كما و لا كيفاً.

و الأربيع إذا تذكّر كون صلاته ثلاثاً في أثناء الاشتغال بركعتين قائماً، وإما أن يكون بالعكس كما إذا اشتغل في الشك المفروض بركعتين جالسا بناء على جواز تقديمهما و تذكّر كون صلاته ركعتين، فيحتمل إلغاء صلاه الاحتياط في جميع الصور و الرجوع إلى حكم تذكّر نقص الركعه، و يحتمل الاكتفاء بإتمام صلاه الاحتياط في جميعها، و يحتمل وجوب إعادة الصلاه في الجميع، و يحتمل التفصيل بين الصور المذكوره (١)، و المسأله محل بل هو الأظهر و يتضح وجهه من خلال بيان الحالات التاليه:

الأولى: أن ينكشف له النقص في أثناء صلاه الاحتياط و هو يؤديها عن قيام موافقه لما نقص في الكم و الكيف، و في هذه الحاله يكمل صلاته بها و لا- شيء عليه، و لا- فرق في ذلك بين أن يكون انكشاف النقص له قبل الركوع في صلاه الاحتياط أو بعده، فإنها على كلا التقديرين تكون مكمله لها.

الثانيه: أن ينكشف له النقص في أثناء صلاه الاحتياط و هو يؤديها عن جلوس مخالفه لما نقص في الكم و الكيف، و في هذه الحاله فإن كان انكشاف النقص له قبل أن يركع فيها أهمل ما أتى به منها و يقوم و يأتي بالركعه الرابعه الناقصه لتكميل صلاته بدون أن يكبر تكبيره الإحرام و يقرأ فيها ما يقرأه في الرابعه الأخيره و إن انكشف له النقص بعد أن ركع فيها فالأحوط وجوباً استئناف الصلاه من جديد على أساس احتمال كفايه ركعتين من الاحتياط عما نقص في صلاته من ركعه عن قيام في هذه الصوره فإنه لا- شبهه في الكفايه إذا تفتن المصلى بعد الفراغ منهما، كما أنه لا شبهه في عدم الكفايه إذا تفتن قبل الركوع فيهما، و أما إذا تفتن بعد الركوع و قبل الفراغ منهما فتحتمل الكفايه من جهه أنه لا يتمكن حينئذ من تدارك ما نقص فيها و هو الركعه الرابعه، لأنه إذا أهمل ما أتى به من صلاه الاحتياط و قام و أتى بالركعه الرابعه بطلت صلاته لزياده الركوع فيها. و يحتمل عدم الكفايه

باعتبار أن هذه الصورة لا تكون مشموله للروايات الداله على أن المصلى إذا تذكر بالاتمام أو النقص بعد صلاه الاحتياط لم يكن عليه شيء، فإذا ن يحتمل وجوب إتمام صلاه الاحتياط عليه فى الواقع و الاكتفاء بها، كما يحتمل عدمه فمن أجل ذلك يجب عليه الاستئناف من جديد أيضا على الأحوط.

الثالثه: أن تكون صلاه الاحتياط موافقه للنقص فى الكيف و زائده فى الكم، كما إذا كان شكه بين الاثنتين و الأربع، و بعد البناء على الأربع بدأ فى صلاه الاحتياط بركعتين عن قيام و فى أثنائها تفتن أن صلاته كانت ثلاث ركعات و حينئذ فإن كان انكشاف النقص قبل أن يركع فى الركعه الثانيه من صلاه الاحتياط فوظيفته أن يجلس و يتشهد و يسلم و بذلك تكمل صلاته بلا زياده الا القيام و القراءه و هى لا تضر، و إن كان انكشاف النقص بعد أن ركع فى الركعه الثانيه و جب أن يستأنف الصلاه من جديد، فإن صلاه الاحتياط حينئذ لا تصلح أن تكون مكمله لها لاشتمالها على زياده الركوع و السجود، و أما إذا كانت موافقه للنقص فى الكم دون الكيف كما إذا شرع فى المثال المذكور لصلاه الاحتياط بركعتين عن جلوس ثم تبين أن صلاته كانت ركعتين، فإن كان ذلك قبل أن يركع فيها أهمل ما أتى به من صلاه الاحتياط و يقوم و يأتى بالركعتين الأخيرتين لتكميل صلاته بدون تكبيره الإحرام و يقرأ فيهما ما يقرأه فى الركعتين الأخيرتين.

و إن كان ذلك بعد أن ركع فيها و جب استئناف الصلاه من جديد، كما أن له أن يتم هاتين الركعتين عن جلوس و بعد ذلك يأتى بالركعه الرابعه لتكميل صلاته ثم الاعاده على الأحوط لاحتمال كفايه إتمامها عن ركعه واحده عن قيام.

الرابعه: إذا تعددت صلاه الاحتياط، كما إذا شك المصلى بين الثنتين و الثلاث و الأربع فإنه يجب عليه أن يصلى ركعتين عن قيام احتياطاً و ركعتين عن

الاشكال، والأحوط الجمع بين المذكورات بإتمام ما نقص ثم الإتيان بصلاة الاحتياط ثم إعادة الصلاة. نعم إذا تذكر النقص بين صلاتي الاحتياط في صورته تعددها مع فرض كون ما أتى به موافقا لما نقص في الكم والكيف لا يبعد الاكتفاء به، كما إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع وبعد الإتيان بركعتين قائما تبين كون صلاته ركعتين.

### مسألة ١١: لو شك في إتيان صلاة الاحتياط بعد العلم بوجوبها عليه

[٢٠٧٣] مسألة ١١: لو شك في إتيان صلاة الاحتياط بعد العلم بوجوبها عليه، فإن كان بعد الوقت لا يلتفت إليه وبنى على الإتيان، وإن كان جالسا في مكان الصلاة ولم يأت بالمنافى ولم يدخل في فعل آخر بنى على عدم الإتيان، وإن دخل في فعل آخر أو أتى بالمنافى أو حصل الفصل الطويل مع بقاء الوقت فللبناء على الإتيان بها وجه (١)، والأحوط البناء على العدم جلوس كذلك، وفي مثل هذه الحالة إذا صلى ركعتين احتياطا عن قيام وبعد ذلك تبين أن صلاته كانت ركعتين، فالظاهر أنه لا شبهة في الكفاية، كما إذا كان المصلى من الأول شاكا بين الثنتين والأربع ثم بعد صلاة الاحتياط تبين أن صلاته كانت ثنتين، وأما الشك بين الثلاث والأربع فهو شك آخر قد زال فعلا وبزواله زال أثره أيضا وهو وجوب الإتيان بركعتين عن جلوس، ومن هنا إذا زال الشك بعد الفراغ من الصلاة وقبل الإتيان بصلاة الاحتياط وتبدل إلى العلم بالتمام أو النقص فلا شبهة في زوال أثره وعدم وجوب علاجه لانتفاء موضوعه، وبذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سره في المسألة.

بل هو الظاهر شريطه وجود أحد أمرين..

الأول: صدور المنافى والمبطل للصلاة مطلقا لو لم تكن تامه كشيء من نواقض الوضوء.

والثاني: ما يمحو صورته الصلاة رأسا والأفعليه أن يأتي بها تطبيقا لقاعده

و الإتيان بها ثم إعادته الصلاة.

### مسألة ١٢: لو زاد فيها ركعه أو ركنا و لو سهوا بطلت و وجب عليه إعادتها

[٢٠٧٤] مسألة ١٢: لو زاد فيها ركعه أو ركنا و لو سهوا بطلت و وجب عليه إعادتها ثم إعادته الصلاة (١).

### مسألة ١٣: لو شك في فعل من أفعالها

[٢٠٧٥] مسألة ١٣: لو شك في فعل من أفعالها فإن كان في محله أتى به، و إن دخل في فعل مترتب بعده بنى على أنه أتى به كأصل الصلاة.

### مسألة ١٤: لو شك في أنه هل شك شكاً يوجب صلاة الاحتياط أم لا بنى على عدمه

[٢٠٧٦] مسألة ١٤: لو شك في أنه هل شك شكاً يوجب صلاة الاحتياط أم لا بنى على عدمه (٢).

التجاوز.

في الجمع بين إعادته صلاة الاحتياط و الصلاة الأصليه إشكال بل منع بناء على ما هو الصحيح من أن صلاة الاحتياط ليست بصلاة مستقلة بل هي جزؤها حقيقه و ذلك لأن صلاة الاحتياط الفاسده بما أنها مشتمله على الركوع و السجود تمنع من التدارك و علاج الشك بصلاة الاحتياط من جديد لأن المصلى إذا أتى بها مره ثانيه بطلت صلاته على أساس زياده الركوع أو السجود فيها، فإذا لا مناص من إعادته الصلاة فقط و الاكتفاء بها.

فيه إشكال، و الأحوط وجوباً أن يأتي بصلاة الاحتياط لأن المصلى بعد التسليم إذا عرض له الشك في أنه هل كان سلامه على الركعه الرابعه التي قد كان ظنها أو تيقنها فتكون تسليمته هذه خاتمه لصلاته، أو كان سلامه عليها على أساس أنه قد بنى على الركعه الرابعه بملاك شكه بين الثلاث و الأربع، و في مثل هذه الحاله ليس بإمكانه إثبات أنه ظان بالركعه الرابعه قبل التسليم أو متيقن بها أو شاك بين الثلاث و الأربع، كما أنه ليس بإمكانه التمسك باستصحاب عدم كونه شاكاً بينهما قبل التسليم لأنه لا يثبت كونه ظاناً بالركعه أو الثالثه أو متيقناً بها و بالعكس، هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى أن هذا الشك و إن كان حادثاً بعد



## مسألة ١٥: لو شك في عدد ركعاتها فهل يبنى على الأكثر إلا أن يكون مبطلا فيبنى على الأقل أو يبنى على الأقل مطلقا؟

[٢٠٧٧] مسألة ١٥: لو شك في عدد ركعاتها فهل يبنى على الأقل - أكثر إلا - أن يكون مبطلا - فيبنى على الأقل أو يبنى على الأقل مطلقا؟ وجهان، والأحوط البناء على أحد الوجهين (١) ثم إعادتها ثم إعادته أصل الصلاة.

## مسألة ١٦: لو زاد فيها فعلا من غير الأركان أو نقص فهل عليه سجدة السهو أو لا؟

[٢٠٧٨] مسألة ١٦: لو زاد فيها فعلا من غير الأركان أو نقص فهل عليه سجدة السهو أولا؟ وجهان فالأحوط الإتيان بهما (٢).

التسليم الآ - أنه لا - يكون مشمو لا للروايات التي تنص على أنه لا اعتبار بالشك بعد الفراغ من الصلاة على أساس أن المراد من الشك في تلك الروايات هو الشك في عدد الركعات بأن يشك المصلي بعد التسليم أنه سلم على الثلاث أو على الأربع أو على الثنتين، و أما في المقام فالمصلي يعلم بأنه سلم على الأربع ولكنه شك في أن هذا الأربع هل هو أربع بنائى أو واقعى، و مثل هذا الشك غير مشمول لها، و على ضوء هاتين الناحيتين لا مناص من الاحتياط بمقتضى قاعده الاشتغال بالاتيان بصلاه الاحتياط لأن المصلي بعد عروض هذا الشك عليه بعد التسليم غير واثق و متيقن ببراءه ذمته من الصلاة، فإذا مقتضى أن الاشتغال اليقيني يستدعى البراءه اليقينية هو الاتيان بصلاه الاحتياط حيث لا يحصل اليقين بالبراءه الآ بها.

لكن الأقوى هو البناء على الوجه الأول شريطه أن لا يكون مبطلا كالشك بين الركعتين و الثلاث فإنه إذا بنى على الأكثر لكان مبطلا و حينئذ لا بد أن يبنى على الأقل لكي تصح صلاته، و السبب في ذلك أن الروايات التي تنص على نفي الشك في الشك و الغائه و عدم الاعتناء به ظاهره في البناء على الأكثر إذ لو بنى على الأقل فمعناه الاعتناء به و عدم إغائه.

لكن الأقوى هو عدم وجوبهما في صلاه الاحتياط على أساس أنه لا - دليل عليه مطلقا و في كل صلاه، بل يختص بالفرائض اليومية، و بما أن صلاه الاحتياط مردده بين كونها من أجزاء الفرائض اليومية و كونها نافله، و عندئذ فبطييعه

## مسألة ١٧: لو شك في شرط أو جزء منها بعد السلام لم يلتفت

[٢٠٧٩] مسألة ١٧: لو شك في شرط أو جزء منها بعد السلام لم يلتفت.

## مسألة ١٨: إذا نسيها و شرع في نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك فتذكر في أثناءها قطعها و أتى بها

[٢٠٨٠] مسألة ١٨: إذا نسيها و شرع في نافله أو قضاء فريضه أو نحو ذلك فتذكر في أثناءها قطعها و أتى بها (١) ثم أعاد الصلاة على الأحوط، و أما إذا شرع في صلاة فريضه مرتبه على الصلاة التي شك فيها كما إذا شرع في العصر فتذكر أن عليه صلاة الاحتياط للظهر فإن جاز عن محل العدول قطعها (٢) كما إذا دخل في ركوع الثانيه مع كون احتياطه ركعه أو ركوع الحال يشك في وجوب سجدة السهو لدى تحقق أحد موجباته و عدم وجوبهما، فإنها إن كانت نافله في الواقع فوجوبها غير ثابت، و إن كانت من أجزاء الفرائض اليومية فهو ثابت، فبما أن المصلي شاك في ذلك فالمرجع هو أصالة البراءة عنه.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن تذكر المصلي إن كان قبل الدخول في ركوعها كان له قطعها و الاتيان بصلاة الاحتياط و لا مقتضى حينئذ للإعادة، و إذا كان تذكره بعد الدخول فيه كان مخيرا بين قطعها و إعادة الصلاة من جديد و بين إتمامها ثم اعاده الصلاة، و لا يمكن تدارك النقص عندئذ بصلاة الاحتياط فإنه إذا قطعها و أتى بها بطلت صلاته للركوع الزائد.

الظاهر أنه قدس سره أراد بذلك أن وظيفه المصلي في هذه الحالة قطع ما بيده من النافله أو نحوها و الاتيان بصلاة الاحتياط لتكميل صلاته إن كانت ناقصة في الواقع، و لكن فيه إشكالا بل منعا لأنه لا يمكن أن يعالج صلاته بصلاة الاحتياط في هذه الحالة، فإن المصلي إذا قطع ما بيده من الفريضه بعد التجاوز عن محل العدول و الدخول في الركوع اللاحق و أتى بها بطلت صلاته جزما لزياده الركوع فيها، و حينئذ فتكون وظيفته إما أن يقطع ما بيده من الصلاة و هي العصر و يستأنف صلاته السابقة و هي الظهر من جديد بعد ما لا يمكن تدارك ما يحتمل فيها من

الثالثة مع كونها ركعتين، وإن لم يجز عن محل العدول فيحتمل العدول إليها (١)، لكن الأحوط القطع والإتيان بها ثم إعادته الصلاة.

### مسألة ١٩: إذا نسى سجده واحده أو تشهدا فيها قضاهما بعدها على الأحوط

[٢٠٨١] مسألة ١٩: إذا نسى سجده واحده أو تشهدا فيها قضاهما بعدها على الأحوط (٢).

النقص بصلاة الاحتياط، ثم يأتي بصلاة العصر، أو يتم ما بيده بقصد ما في الذمه أعم من الظهر والعصر، وحينئذ فإن كانت الظهر في الواقع تامه صحت عصرًا، وإن كانت ناقصة صحت ظهرًا ثم يعيد الصلاة باسم العصر احتياطًا، وأما العدول إلى الصلاة السابقة والاتيان بها ناويا الظهر فهو لا يمكن، لأن دليل العدول لا يشمل المقام لاختصاصه بمن دخل في صلاة العصر ثم علم بنسيان صلاته الظهر أو بطلانها واقعا. وأما في المقام فهو لا يعلم بطلانها في الواقع لاحتمال أنها صحيحة و تامه فيه، فمن أجل ذلك لا يكون مشمولًا لدليل العدول، ولكن بمقتضى ما نص على أن أربع مكان أربع فله أن يتم ما بيده بعنوان ما في الذمه.

هذا الاحتمال ضعيف جدا لأن العدول بما أنه كان على خلاف القاعده فهو بحاجة إلى دليل و لا إطلاق لدليل العدول لمثل هذه الحالة أى العدول من الصلاة اللاحقه إلى صلاة الاحتياط التي تعالج بها الصلاة السابقة، فإذا نسي المصلي قطعها و الاتيان بصلاة الاحتياط إذا لم يدخل في ركوع الركعه الأولى و الأوجب استئناف الصلاة من جديد حيث انه لا يمكن حينئذ أن تعالج بصلاة الاحتياط، و بذلك يظهر أنه لا وجه لما ذكره الماتن قدس سره من الجمع بين قطعها و الاتيان بصلاة الاحتياط ثم إعادته الصلاة.

بل على الأقوى فيجب على المصلي قضاء السجده المنسيه من صلاة الاحتياط أو التشهد المنسى منها على أساس أن صلاة الاحتياط على تقدير نقصان الفريضه جزؤها فركوعها و سجودها و تشهدا جميعا من أجزائها حقيقه، فإذا نسى

**مسأله ١: قد عرفت سابقا أنه إذا ترك سجده واحده و لم يتذكر إلا بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاه**

[٢٠٨٢] مسأله ١: قد عرفت سابقا أنه إذا ترك سجده واحده و لم يتذكر إلا- بعد الوصول إلى حد الركوع يجب قضاؤها بعد الصلاه، بل و كذا إذا نسي السجده الواحده من الركعه الأخيره و لم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى، و كذا إذا نسي التشهد أو أبعاضها و لم يتذكر إلا بعد الدخول فى الركوع، بل أو التشهد الأخير و لم يتذكر إلا بعد السلام على الأقوى (١)، و يجب مضافا منها سجده أو تشهدا و جب قضاؤها، و إن كان المنسى جزءا من صلاه الاحتياط فإن احتياطيتها بلحاظ الواقع، و أما وجوبها على المصلى الشاك فى عدد الركعات فلا شبهه فيه و ليس مبنيا على الاحتياط.

فى القوه إشكال بل منع، فإن السجده المنسيه إن كانت من غير الركعه الأخيره فإن تفتن المصلى قبل الدخول فى ركوع الركعه اللاحقه انه ترك سجده من الركعه السابقه رجع و الغى ما كان قد أتى به من قيام و غيره و أتى بالسجده و واصل صلاته و لا شىء عليه، كما إذا تفتن بعد القيام إلى الركعه الثالثه و قبل الدخول فى ركوعها انه نسي السجده من الركعه الثانيه فإنه يكشف أن محل السجده لا- يزال باقيا و ما كان قد أتى به من التشهد و القيام فهو فى غير محله، و إن تفتن بعد الدخول فى ركوعها يواصل صلاته و بعد الانتهاء منها أو قبله يقضى ما نسيه من السجده للروايات التى تنص على ذلك و يستفاد من هذه الروايات ضابط عام و هو

ان المانع من تدارك السجده المنسيه فى مكانها المقرر إنما هو دخول المصلى فى الركوع قبل أن يتفطن إلى نسيانه فإنه حينئذ ليس بمقدوره أن يتدارك المنسى لأن التدارك معناه أن يأتي بما نسيه و ما بعده فى محله و لو صنع ذلك لأدى إلى زياده الركوع فمن أجل ذلك قد فات محل تداركه فيجوز له أن يأتي به بعد الصلاه قضاء أى بنيه البديله عما فات فى محله. و إن كانت من الركعه الأخيره فلها حالات:

الأولى: أن يتفطن المصلى إلى نسيانه قبل أن يأتي بأى مناف و مبطل للصلاه و أن تمر فتره طويله من الزمن تمحو بها صورتها و فى هذه الحاله يجب عليه أن يأتي بما نسيه و يواصل صلاته و لا شىء عليه فإنه يكشف عن ان ما كان قد أتى به من التشهد و التسليم قد وقع فى غير محله على أساس ما مر من الضابط العام لإمكان تدارك المنسى قبل أن يفوت محله و هو عدم دخول المصلى فى ركن لاحق قبل أن يتفطن إلى نسيانه أو جهله أو عدم مرور فتره طويله من الزمن تمحو بها صورته الصلاه أو عدم صدور ما يبطلها منه مطلقا و لو كان سهوا، و حينئذ فيتاح له أن يتدارك لأن معنى التدارك هو أن يأتي بما تركه نسيانا أو جهلا و ما بعده فى مكانه المقرر له شرعا و لو أتى بذلك و الحاله هذه لم يؤد إلى محذور ما عدا زياده التشهد و التسليم، و بما أنها كانت سهويه فلا تضر و أما إذا كان المصلى قد دخل فى ركن لاحق، أو تمر به فتره كذلك، أو صدر منه ما يبطلها مطلقا فلا يتاح له أن يتدارك، أما على الأول فلأنه لو قام بالتدارك بمعنى أن يأتي بما تركه نسيانا و ما بعده و الحاله هذه لأدى إلى زياده الركن، فمن أجل ذلك لا يمكن تداركه فى محله فيقوم به بعد التسليم بنيه البديله عما فات، و أما على الثانى و الثالث فلا موضوع للتدارك فإن معناه هو الاتيان بما تركه و ما بعده فى محله للحفاظ على صورته الصلاه تبعا للترتيب و التنسيق بين أجزائها، و أما مع محوها أو بطلانها فلا موضوع

الثانية: أن يتفطن المصلي إلى نسيانه بعد إتيانه بالمنافى للصلاه و المبطل لها في حال العمد و الالتفات فحسب لا مطلقا كالتكلم فيها، و في هذه الحاله يجب عليه أيضا أن يأتي بما تركه نسيانا و ما بعده و لا شيء عليه باعتبار أن الاتيان به اتيان له في محله المقرر له شرعا و أن ما كان قد أتى به من التشهد و التسليم فقد وقع في غير محله. و أما المنافى فهو لا يكون منافيا في حال النسيان على الفرض، فإذن لا محاله يكون الاتيان بالسجده و ما بعدها في مكانهما المقرر شرعا.

فالنتيجه ان حكم هذه الحاله لا يختلف عن حكم الحاله الأولى.

الثالثة: أن يتفطن المصلي إلى نسيانه بعد إتيانه بالمنافى للصلاه و المبطل لها مطلقا و لو كان سهوا كاستدبار القبلة أو صدور الحدث، و في هذه الحاله لا- يتمكن المصلي من تدارك الجزء المنسى و هو السجده الأخيره في مفروض المسأله في محله المقرر له شرعا لأن المبطل المذكور مانع من الحاقه بالأجزاء المتقدمه تبعا للترتيب و التنسيق المعبر بينهما و حينئذ فيجب عليه أن يأتي به بعد الصلاه بنيه أنه عوض عما فات في مكانه على أساس الروايات التي تنص على ذلك و أما الصلاه فهي محكومها بالصحة بمقتضى حديث (لا تعاد)، و بذلك تختلف الحاله الثالثه عن الحالتين الأولىين، و من ذلك كله يظهر أن ملاك وجوب قضاء السجده المنسيه إنما هو عدم إمكان تداركها في محلها بلافق بين أن تكون من غير الركعه الأخيره أو منها، غايه الأمر إذا كانت من غيرها كان ملاك وجوب قضائها دخول المصلي في الركوع اللاحق و إذا كانت منها كان ملاك أن يصدر من المصلي ما يبطل الصلاه مطلقا و لو سهوا فما دام المصلي لم يدخل في الركوع اللاحق، أو لم يصدر منه ما يبطلها كذلك فعليه أن يتداركها في محلها.

و أما التشهد المنسى فإن كان هو التشهد الأول فحينئذ إن تفتن المصلى قبل أن يدخل فى ركوع الركعه الثالثه رجع و أتى بما نسيه من التشهد و ما بعده فإنه يكشف عن ان ما كان قد أتى به من القيام فقد وقع فى غير محله،و إن تفتن بعد أن يدخل فى ركوعها فقد فات محل التشهد فلا يتاح له أن يتداركه،فإن معنى تداركه هو الاتيان به و بما بعده و لو صنع ذلك لأدى إلى زياده الركوع،و إن كان المنسى هو التشهد الأخير ففيه الحالات التاليه:

الأولى: أن يتفتن المصلى بعد التسليم قبل أن يأتى بأى مبطل.

الثانيه: أن يتفتن بعد أن يأتى بما يبطل الصلاه فى حال العمد و الالتفات فى حال العمد و الالتفات فقط لا مطلقا،و فى هاتين الحالتين يجب عليه أن يتدارك التشهد بأن يأتى به و بما بعده لأن محله لا يزال باقيا.

الثالثه: أن يتفتن بعد أن يأتى بما يبطلها مطلقا و لو كان سهوا و فى هذه الحاله لا يمكن تداركه لأن محل التدارك قد فات،و يجب عليه أن يأتى به قضاء أى بنيه البدليه عما فات،و تدل على وجوب قضائه مضافا إلى إطلاق صحيحه حكم بن حكيم الروايات التى تنص على وجوب الاتيان به إذا أحدث المصلى بعد رفع رأسه من السجده الأخيره و قبل أن يتشهد فإن مقتضى إطلاق تلك الروايات وجوب الاتيان به بعد استدبار القبله بل بعد أن مرت به فتره طويله من الزمن تقطع الاتصال.

و مورد هذه الروايات و إن كان خاصا بالأ- أن العرف لا- يفهم فيها خصوصيه له بل يفهم منها بمناسبه الحكم و الموضوع أن الشارع لم يرفع اليد عن التشهد فإن لم يكن بإمكان المصلى أن يأتى به فى محله،فعليه أن يأتى به فى غير محله عوضا عما فات.

إلى القضاء سجدا السهو أيضا لسيان كل من السجده و التشهد.

## مسألة ٢: يشترط فيهما جميع ما يشترط في سجود الصلاة و تشهدا من الطهاره و الاستقبال و ستر العوره و نحوها

[٢٠٨٣] مسألة ٢: يشترط فيهما جميع ما يشترط في سجود الصلاة و تشهدا من الطهاره و الاستقبال و ستر العوره و نحوها، و كذا الذكر و الشهادتان و الصلاة على محمد و آل محمد، و لو نسي بعض أجزاء التشهد و جب قضاؤه فقط (١)، نعم لو نسي الصلاة على آل محمد فالأحوط إعادته و من هنا يظهر أنه لا فرق بين التشهد الأول و الثاني، فإن محل التدارك إن كان باقيا و جب تداركه بلا فرق بينهما، و إن فات و جب قضاؤه كذلك غاية الأمر ان فوت محل التدارك في الأول إنما هو بدخول المصلي في ركن بعده قبل أن يتفطن إلى نسيانه، و في الثاني بصدور ما يبطل الصلاة مطلقا و لو كان سهوا أو بمرور فتره تمحو بها صورته الصلاة نهائيا، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى أن المستفاد من الروايات الآمره بوجوب قضاء السجده أن قضاءها بعنوان أنها جزء الصلاة لا أنها واجبه مستقلة، و تدل على ذلك مضافا إلى أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أنها مسوقه لبيان جزئيتها كلمه (القضاء) فإنها تنص على أنها بدل عما فات. و أما الروايات الآمره بوجوب الاتيان بالتشهد فإنه مضافا إلى أن مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى أنها في مقام بيان جزئيته لا أنه واجب مستقل فيكفي في دلالتها عليه دلالتها على اشتراطه بالطهاره.

هذا هو الصحيح على الأظهر، و تدل عليه صحيحه حكم بن حكيم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ينسى من صلاته ركعه أو سجده أو الشيء منها ثم يذكر بعد ذلك فقال: «يقضى ذلك بعينه، فقلت: أيعيد الصلاة؟ فقال: لا...» (١) فإن مقتضى إطلاقها و جوب قضاء أجزاء التشهد أيضا حيث يصدق على نسيان بعض أجزاء نسيان شيء من الصلاة، نعم إن الظاهر منها عرفا هو اختصاصها بما يكون من أجزاء الصلاة مباشرة، و أما ما يكون جزء الجزء أو شرطه كالذكر في حال

ص: ١٥١



الصلاه على محمد بأن يقول:«اللهم صل على محمد و آل محمد»و لا يقتصر على قوله:«و آل محمد»و إن كان هو المنسى فقط،و يجب فيهما نيه البدليه عن المنسى،و لا يجوز الفصل بينهما و بين الصلاه بالمنافى كالأجزاء فى الصلاه،أما الدعاء و الذكر و الفعل القليل و نحو ذلك مما كان جائزا فى أثناء الصلاه فالأقوى جوازه،و الأحوط تركه،و يجب المبادرة إليهما بعد السلام،و لا يجوز تأخيرهما عن التعقيب و نحوه.

### مسأله ٣: لو فصل بينهما و بين الصلاه بالمنافى عمدا و سهوا كالحديث و الاستدبار

[٢٠٨٤]مسأله ٣: لو فصل بينهما و بين الصلاه بالمنافى عمدا و سهوا كالحديث و الاستدبار فالأحوط استئناف الصلاه بعد إتيانها و إن كان الأقوى جواز الاكتفاء بإتيانها(١)،و كذا لو تخلل ما ينافى عمدا لا سهوا إذا كان عمدا،أما إذا وقع سهوا فلا بأس.

### مسأله ٤: لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما

[٢٠٨٥]مسأله ٤: لو أتى بما يوجب سجود السهو قبل الإتيان بهما أو فى الركوع أو السجود فلا يكون مشمولا لها.

و أما حملها على تذكر المصلى قبل فوت محل المنسى فهو بحاجه إلى قرينه و لا قرينه عليه لا فى نفس الصحيحه و لا من الخارج فإذن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين أن يكون تذكره قبل فوت المحل أو بعده.

هذا إذا كان قبل تفتن المصلى إلى نسيانه كما يظهر وجهه ممّا مر،و أما إذا كان بعده فالظاهر هو البطلان لأن المصلى بعد تفتنه إلى نسيانه يعلم بأنه فى أثناء الصلاه و حينئذ فإذا صدر منه ما يبطلها مطلقا و لو سهوا حكم بالبطلان و لا يكون مشمولا لحديث(لا تعاد)و كذلك الحال إذا صدر منه المبطل فى هذا الحال عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى و به يظهر حال ما بعده.

أثنائهما فالأحوط فعله بعدهما(١).

### مسألة ٥: إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب ما عدا وضع الجبهة في سجود الصلاة لا يجب قضاؤه

[٢٠٨٦] مسألة ٥: إذا نسي الذكر أو غيره مما يجب ما عدا وضع الجبهة في سجود الصلاة لا يجب قضاؤه.

### مسألة ٦: إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضائي و أمكن تداركه فعله

[٢٠٨٧] مسألة ٦: إذا نسي بعض أجزاء التشهد القضائي و أمكن تداركه فعله، و أما إذا لم يمكن كما إذا تذكره بعد تخلل المنافى عمدا و سهوا فالأحوط إعادته ثم إعادته الصلاة(٢)، و إن كان الأقوى كفايه إعادته.

### مسألة ٧: لو تعدد نسيان السجده أو التشهد أتى بهما واحده بعد واحده

[٢٠٨٨] مسألة ٧: لو تعدد نسيان السجده أو التشهد أتى بهما واحده بعد واحده(٣)، و لا يشترط التعيين على الأقوى(٤) و إن كان أحوط، و الأحوط بل هو الأقوى على أساس أنهما من أجزاء الصلاة حقيقة، و عليه فالمصلي ما لم يأت بهما كان في أثنائها و الفرض ان مكان سجود السهو إنما هو بعد الصلاة.

لا بأس بتركه في كلا الموردين، بل لا مقتضى له فإن المصلي إذا نسي التشهد الأدائي أو بعض أجزائه و تفتن بعد دخوله في الركن أو بعد صدور المنافى منه عمدا و سهوا لم يضر ذلك في صحة صلاته و لا تجب عليه إعادتها بمقتضى حديث(لا تعاد) و إنما يجب قضاء التشهد أو بعض أجزائه، و لا منشأ للاحتياط حينئذ بإعادة الصلاة و أما إذا نسي في التشهد القضائي، فإن ما دل على وجوب قضاء التشهد بعد الصلاة إذا كان ناسيا له في محله لا يشمل نسيان التشهد القضائي فإذن لا موجب لإعادته إذا تذكر بعد صدور المنافى منه مطلقا حتى سهوا و إن كانت رعايه الاحتياط بإعادة أولى و أجدر، و كذلك لا موجب لإعادة الصلاة أيضا بعين ما مر.

هذا هو الصحيح بناء على ما مر من أنه لا فرق بين التشهد الأول و التشهد الثاني.

بل الأظهر اعتباره فيما إذا تعدد نسيان السجده كما إذا نسي المصلي

### مسأله ٨: لو كان عليه قضاء سجده و قضاء تشهد فالأحوط تقديم السابق منهما فى الفوائت على اللاحق

[٢٠٨٩] مسأله ٨: لو كان عليه قضاء سجده و قضاء تشهد فالأحوط تقديم السابق منهما فى الفوائت على اللاحق (١)، و لو قدم أحدهما بتخيل أنه السابق فظهر كونه لاحقا فالأحوط الاعاده على ما يحصل معه الترتيب، و لا يجب إعاده الصلاه معه و إن كان أحوط.

سجده من الركعه الأولى و سجده من الثانيه و سجده من الثالثه فإنه يأتى بالأولى ناويا بها بدليتها عن السجده فى الركعه الأولى و بالثانيه ناويا بها بدليتها عن السجده فى الركعه الثانيه و هكذا على أساس أن الظاهر من الروايات الأمره بها بعنوان القضاء هو الاتيان بنيه بدليتها عن الفائته لأين كلمه (القضاء) ظاهره فى ذلك إذ معنى ان المصلى أتى بها قضاء أنه نوى بها كونها عوضا و بدلا عما فاته فى مكانه و على هذا فإذا تعدد المنسى من السجده فلا بد من التمييز على النحو التالى بأن يأتى بالأولى بنيه كونها بدلا عن السجده فى الركعه الأولى و يأتى بالثانيه بنيه كونها بدلا عن السجده فى الثانيه و هكذا، و لو لم ينو بها بدليتها عن الأولى و لا عن الثانيه لم تقع بدلا عن شىء منهما لاستحاله تعين بلا معين. نعم إذا كان المنسى سجده واحده فى ذمته لم يجب عليه التعيين و قصد البدليه و إن علم بأنها من الركعه الفلانيه باعتبار أنها متعينه فى البدليه عنها فى الواقع فلا يلزم قصدها فإذا أتى بها بنيه القربه صحت و فرغت ذمته عنها بملاك أنها تنطبق عليها قهرا و تصبح بدلا عنها فى الواقع فيصدق عليها حينئذ عنوان القضاء.

و الأظهر عدم وجوبه فإن المعبر هو اعتبار الترتيب بينهما فى مكانيهما الأصليين و أما اعتباره بين الفائتين منهما فهو بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه.

## مسألة ٩: لو كان عليه قضاؤهما و شك في السابق و اللاحق احتاط بالتكرار

[٢٠٩٠] مسألة ٩: لو كان عليه قضاؤهما و شك في السابق و اللاحق احتاط بالتكرار (١) فيأتي بما قدّمه مؤخرا أيضا، و لا يجب معه إعادة الصلاة و إن كان أحوط، و كذا الحال لو علم نسيان أحدهما و لم يعلم المعين منهما.

## مسألة ١٠: إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا لم يلتفت و لا شيء عليه

[٢٠٩١] مسألة ١٠: إذا شك في أنه نسي أحدهما أم لا لم يلتفت و لا شيء عليه، أما إذا علم أنه نسي أحدهما و شك في أنه هل تذكر قبل الدخول في الركوع أو قبل السلام و تداركه أم لا فالأحوط القضاء (٢).

## مسألة ١١: لو كان عليه صلاة الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد فالأحوط تقديم الاحتياط

[٢٠٩٢] مسألة ١١: لو كان عليه صلاة الاحتياط و قضاء السجده أو التشهد فالأحوط تقديم الاحتياط (٣) و إن كان فوتهما مقدما على موجهه، لكن الأقوى التخيير، و أما مع سجود السهو فالأقوى تأخيره عن قضائهما، كما يجب تأخيره عن الاحتياط أيضا.

## مسألة ١٢: إذا سها عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع الجبهه في سجده القضاء فالظاهر عدم وجوب إعادتها

[٢٠٩٣] مسألة ١٢: إذا سها عن الذكر أو بعض ما يعتبر فيها ما عدا وضع مر عدم وجوبه.

بل الأقوى ذلك بناء على ما هو الصحيح من أن قاعده التجاوز قاعده عقلائيّه يعتبر فيها احتمال الالتفات و الأذكريه حال العمل، و في المسألة بما أن المصلى شاك في أصل تذكره قبل الدخول في الركوع فلا يحتمل أنه كان أذكر، فإذا لا يمكن تطبيق القاعده، نعم لو علم بأنه تذكر و شك في التدارك فلا مانع من تطبيق القاعده.

بل هو الظاهر بالنسبه إلى التشهد، لأن الروايات التي تنص على وجوب قضائه ظاهره في وجوب الاتيان بها بعد الانتهاء من الصلاة واقعا لا بناء، و المفروض أن المصلى ما لم يأت بصلاه الاحتياط لم يحرز الانتهاء منها، و أما بالنسبه إلى السجده ففيها تفصيل تقدم في باب الخلل في المسألة (١٨).

الجبهه فى سجده القضاء فالظاهر عدم وجوب إعادتها و إن كان أحوط (١).

### مسأله ١٣: لا يجب الاتيان بالسلام فى التشهد القضائى

[٢٠٩٤] مسأله ١٣: لا يجب الاتيان بالسلام فى التشهد القضائى، و إن كان الأحوط فى نسيان التشهد الأخير إتيانه بقصد القربه من غير نيه الأداء و القضاء (٢) مع الاتيان بالسلام بعده، كما أن الأحوط فى نسيان السجده من الركعه الأخيره أيضا الاتيان بها بقصد القربه مع الاتيان بالتشهد و التسليم لاحتمال كون السلام فى غير محله، و وجوب تداركهما بعنوان الجزئيه لا- منشأ لهذا الاحتياط، فإن ما هو مقوم للسجده و هو وضع الجبهه على الأرض قد تحقق، و أما ما نسيه كالذكر أو الطمأنينه فهو من واجباتها، و المفروض أنه لم يتفطن إلى نسيانه إلا بعد رفع رأسه منها، و حينئذ فلا يتاح له أن يتدارك لأنه إن أتى بالذكر بدون سجده فلا قيمه له لأن الواجب إنما هو الذكر فى السجود و إن سجد مره ثالثه و ذكر فأیضا لا قيمه له لما مر من أن الذكر من واجبات الجزء و الجزء إنما هو السجده الأولى و الثانيه دون الثالثه، فإذن كيف تكون السجده الثالثه أحوط.

بل الأظهر جواز الاتيان بها بنيه الأداء إذا تفتن المصلى إلى نسيانه بعد التسليم و لم يأت بعد بما يبطل الصلاه مطلقا حتى سهوا و أن لا تمر فتره طويله من الزمن تمحو بها صورتها و تقطع الاتصال فإنه حينئذ تجب عليه أن يأتى به و بما بعده من التسليم لأنه قد وقع فى غير محله، و أما إذا تفتن إليه بعد أن يأتى بما يبطلها كذلك أو بعد أن مضت فتره طويله و ذهبت صورته الصلاه فيجب عليه قضاء التشهد فحسب دون التسليم لأن ذلك يكشف عن أنه وقع فى محله بمقتضى حديث (لا تعاد) على أساس أن المصلى ما دام متمكنا من إدراكه فى محله لا يكون مشمولا للحديث، و إذا لم يتمكن من إدراكه فيه كانت الصلاه المشتمله عليه مشموله له و بذلك يظهر حال السجده المنسيه من الركعه الأخيره.

للصلاه، و حينئذ فالأحوط سجود السهو أيضا في الصورتين (١) لأجل السلام في غير محله.

#### مسأله ١٤: لا فرق في وجوب قضاء السجده و كفايته عن إعاده الصلاه بين كونها من الركعتين الأولتين و الأخيرتين

[٢٠٩٥] مسأله ١٤: لا فرق في وجوب قضاء السجده و كفايته عن إعاده الصلاه بين كونها من الركعتين الأولتين و الأخيرتين، لكن الأحوط إذا كانت من الأولتين إعاده الصلاه أيضا (٢)، كما أن في نسيان سائر الأجزاء الواجبه منهما أيضا الأحوط استحبابا بعد إتمام الصلاه إعادتها و إن لم يكن ذلك الجزء من الأركان لاحتمال اختصاص اغتفار السهو عما عدا الأركان بالركعتين الأخيرتين كما هو مذهب بعض العلماء، و إن كان الأقوى كما عرفت عدم الفرق.

#### مسأله ١٥: لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما ثم بعد الفراغ من الصلاه انقلب اعتقاده شكا

[٢٠٩٦] مسأله ١٥: لو اعتقد نسيان السجده أو التشهد مع فوت محل تداركهما ثم بعد الفراغ من الصلاه انقلب اعتقاده شكا فالظاهر عدم وجوب القضاء.

#### مسأله ١٦: لو كان عليه قضاء أحدهما و شك في إتيانه و عدمه وجب عليه الاتيان به ما دام في وقت الصلاه

[٢٠٩٧] مسأله ١٦: لو كان عليه قضاء أحدهما و شك في إتيانه و عدمه وجب عليه الاتيان به ما دام في وقت الصلاه (٣)، بل الأحوط استحبابا ذلك هذا فيما إذا تفتن المصلى قبل الاتيان بالمنافى، أو مرور فتره تمحى بها صوره الصلاه لا مطلقا. الاحتياط ضعيف جدا و لا منشأ له، فلا فرق بين الركعتين الأوليين و الأخيرتين و بذلك يظهر حال ما بعده من الاحتياط.

هذا هو الظاهر بلا فرق فيه بين أن يكون ذلك من سائر الركعات أو من الركعه الأخيره شريطه انه إذا كان من الركعه الأخيره ان صدر من المصلى ما يبطل الصلاه مطلقا و لو سهوا، أو مرت فتره طويله و ذهبت فيها صوره الصلاه نهائيا، و الا

بعد خروج الوقت أيضا.

### مسألة ١٧: لو شك في أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين

[٢٠٩٨] مسألة ١٧: لو شك في أن الفائت منه سجده واحده أو سجدتان من ركعتين بنى على الاتحاد.

### مسألة ١٨: لو شك في أن الفائت منه سجده أو غيرها من الأجزاء الواجبه التي لا يجب قضاؤها و ليست ركنا أيضا

[٢٠٩٩] مسألة ١٨: لو شك في أن الفائت منه سجده أو غيرها من الأجزاء الواجبه التي لا يجب قضاؤها و ليست ركنا أيضا لم يجب عليه القضاء بل يكفي سجود السهو (١).

### مسألة ١٩: لو نسي قضاء السجده أو التشهد و تذكر بعد الدخول في نافله جاز له قطعها و الاتيان به

[٢١٠٠] مسألة ١٩: لو نسي قضاء السجده أو التشهد و تذكر بعد الدخول في نافله جاز له قطعها و الاتيان به (٢)، بل هو الأحوط، بل و كذا لو دخل في كان عليه أن يأتي به و بما بعده و هو في محله لا أنه قضاء.

هذا مبني على وجوب سجود السهو لكل زياده و نقيصه و سوف نشير إلى أنه أحوط.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن المصلى إذا تفتن قبل أن يدخل في ركوعها جاز له قطع النافله و الاتيان بما نسيه من السجده أو التشهد ثم إتمامها، و أما إذا لم يقم بقطعها و واصل فيها و ركع رغم التفاته بأنه بعد في أثناء فريضه الوقت تبطل فريضته لزياده الركوع و هو في أثناءها عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى فلا بد حينئذ من إعادتها، و إذا تفتن بعد أن يدخل في ركوعها لم تبطل صلاته، و حينئذ فله إتمام النافله ثم يقضى ما نسيه كما أن له قطعها و الاتيان به، و أما عدم بطلان صلاته فمن جهة حديث (لا تعاد) على أساس أن مقتضى روايات المسألة وجوب الاتيان بالسجده المنسيه أو التشهد المنسى بعد الانتهاء من الصلاه بلا تخلل ما يكون مانعا عن الاتصال و الالتحاق بها، و عليه فإن كان ذلك المانع صادرا من المصلى عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى بطلت صلاته من جهة أنه تارك للإتيان بالجزء المنسى بعد الانتهاء من الصلاه بلا فصل عن عمد و علم، و إن كان صادرا

## مسألة ٢٠: لو كان عليه قضاء أحدهما في صلاة الظهر و ضاق وقت العصر فإن أدرك منها ركعه وجب تقديمهما

[٢١٠١] مسألة ٢٠: لو كان عليه قضاء أحدهما في صلاة الظهر و ضاق وقت العصر فإن أدرك منها ركعه وجب تقديمهما (١)، و إلا وجب تقديم منه نسيانا لم تبطل باعتبار أن تركه مستند إلى الغفلة و النسيان فيكون مشمولاً لحديث (لا تعاد) فإنه كما يدل على صحة هذه الصلاة من ناحيته ترك ذلك الجزء في محله المقرر نسيانا كذلك تدل على صحتها من ناحيته عدم الاتيان به بعد الصلاة بلا فصل نسيانا، و من هنا إذا ترك المصلى السجدة الثانية من الركعة الأخيرة أو التشهد منها و سلم و تفتن إلى نسيانه بعد أن مرت فتره طويله من الزمن و ذهبت صورته الصلاة فيها نهائياً، أو صدر منه ما يبطلها مطلقاً حتى سهوا صحت صلاته على أساس حديث (لا تعاد)، و لكن عليه أن يقضى ما نسيه، و أما إذا كان ذلك عامداً و ملتفتاً إلى عدم جوازه فتبطل صلاته للإخلال العمدي، و إذا دخل في الفريضة ثم تفتن فإن كان قبل الدخول في ركوعها جاز له قطعها و الاتيان بما نسيه و إن قلنا بحرمة قطع الفريضة فإن دليلها بما أنه لبي فلا يشمل هذه الصورة، كما أنه لا يجوز له إتمام الفريضة بعد الاتيان بما نسيه إذا كان سجده لأنها زياده في المكتوبه، و أما إذا كان تشهداً فلا مانع من إتمام الفريضة بعد الاتيان به على أساس إنه لم يأت به بنيه أنه منها لكي يكون زياده فيها، و أما إذا واصل في الفريضة إلى أن ركع بطلت صلاته الأولى لزياده الركوع فيها و إن كان بعد الدخول في ركوعها لم تبطل الأولى بعين ما عرفت من حديث (لا تعاد) لأنه بدخوله في ركوعها تارك للجزء المنسى، و بما أنه مستند إلى نسيانه فيحكم بالصحة تطبيقاً للحديث، و لكن عليه أن يقضى ما تركه نسيانا من سجده أو تشهد.

في التقديم إشكال و الأحوط وجوباً هو الجمع بين الإتيان بصلاة العصر في وقتها المختص ثم استئناف الظهر من جديد خارج الوقت على أساس



العصر و يقضى الجزء بعدها و لا يجب عليه إعادة الصلاة و إن كان أحوط، و كذا الحال لو كان عليه صلاة الاحتياط للظهر و ضاق وقت العصر، لكن مع تقديم العصر يحتاط بإعادة الظهر أيضا بعد الاتيان باحتياطها(١).

ما ذكرناه فى محله من الاشكال فى التعدى عن مورد حديث(من أدرك... ) و هو صلاة الغداة إلى سائر الصلوات، أما وجوب استئناف الظهر عليه فلأنها بطلت بتركه للجزء المنسى عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى و إن كان تركه له من جهه ضيق وقت العصر، و لكن لما كان ذلك عن عمد و التفات لم يكن مشمولاً لحديث (لا تعاد) نعم إذا كان تفتنه بالحال بعد صدور المنافى منه مطلقا حتى سهوا صحت صلاة الظهر تطبيقا للحديث و يجب قضاء الجزء المنسى فقط.

بل تكفى إعادة الظهر فقط فلا وجه للإتيان بصلاة الاحتياط أولا ثم إعادة الظهر، فإن الأمر بالظهر فى الوقت قد سقط جزما، أما من جهه أنها تامه فى الواقع، أو من جهه عدم التمكن من إتمامها بالاتيان بصلاة الاحتياط فى الوقت و بما أن المصلى لا يرى فراغ ذمته بالظهر بمقتضى قاعده الاشتغال، فمن أجل ذلك يجب عليه الاتيان بها خارج الوقت احتياطا بعد صلاة العصر.

فصل فى موجبات سجود السهو و كفيته و أحكامه

مسأله ١: يجب سجود السهو لأمر

[٢١٠٢] مسأله ١: يجب سجود السهو لأمر:

الأول: الكلام سهوا بغير قرآن و دعاء و ذكر، و يتحقق بحرفين أو بحرف واحد مفهم (١) فى أى لغة كان، و لو تكلم جاهلا بكونه كاملا بل بتخيل أنه قرآن أو ذكر أو دعاء لم يوجب سجده السهو لأنه ليس بسهو (٢)، بل مطلقا لإطلاق الروايات التى تنص على أن التكلم بشىء فى الصلاة إذا لم يكن عامدا و ملتفتا إلى عدم جوازه و لم يكن قرآنا أو ذكرا أو دعاء يوجب سجدة السهو، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين أن يكون بشىء مفهم أو غير مفهم لوضوح أنه لا فرق فى صدق التكلم بين أن يكون بحرف موضوع أو مهمل، و التقييد بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه لا فى نفس الروايات و لا من الخارج.

فى تقييد وجوب سجدة السهو بكون الكلام سهويا إشكال بل منع، لأن مقتضى الجمع بين الروايات فى المسأله هو ان الكلام إذا لم يكن عمديا فهو موجب لسجدة السهو على أساس ان روايات المسأله تتمثل فى ثلاثه أصناف..

الصف الأول: ما ينص على ان التكلم يوجب سجود السهو من دون تقييد.

الصف الثانى: ما ينص على أن التكلم إذا كان عمديا مبطل للصلاه.

الصف الثالث: ما ينص على أن التكلم إذا كان سهويا موجب لسجود السهو.

و لو تكلم عامدا بزعم أنه خارج عن الصلاة يكون موجبا، لأنه باعتبار السهو عن كونه في الصلاة يعدّ سهوا، و أما سبق اللسان فلا يعدّ سهوا(١)، و أما الحرف الخارج من التنحنح و التأوه و الأئين(٢) الذي عمدته لا يضرّ فسهوّه أيضا لا يوجب السجود.

الثانى: السلام فى غير موقعه ساهيا(٣) سواء كان بقصد الخروج كما و على هذا فيكون الصنف الثانى مقيدا لإطلاق الصنف الأول.

و نتيجة هذا التقييد هو أن الموجب لسجود السهو هو التكلم الذى لا يكون عمديا و إن لم يصدق عليه عنوان السهوى.

و إما الصنف الثالث فيما ان عنوان السهو و النسيان قد ورد فى كلام السائل فلا يصلح أن يكون مقيدا لإطلاق الصنف الأول. هذا إضافة إلى أن الحكم انحلالى فثبوته فى الصنف الثالث لا ينافى ثبوته لغيره أيضا.

مر أنه يكفى فى وجوب سجدة السهو أن لا- يكون الكلام الصادر من المصلى أثناء الصلاة عمديا و إن لم يصدق عليه انه سهوى، و المفروض أنه يصدق على ما يصدر منه من الكلام لسبق اللسان انه ليس بعمدى.

الظاهر ان ما يخرج بسبب هذه الأمور مجرد صوت لا أنه حرف.

على الأحوط لأن ما يمكن أن يستدل به على كونه موجبا لسجدة السهو روايتان..

إحدهما: موثقه عمار عن الصادق عليه السلام: «عن رجل صلى ثلاث ركعات و هو يظن أنها أربع ركعات فلما سلم ذكر أنها ثلاث، قال عليه السلام: يبني على صلاته متى ذكر و يصلى ركعه و يتشهد و يسلم و يسجد سجدة السهو» (١) فإن قوله عليه السلام:

«يسجد سجدة السهو» و إن كان ظاهرا فى الوجوب إلا أن احتملات موجبه أمور:

الأول: السلام الزائد.

ص: ١٦٢

إذا سلم بتخيل تماميه صلاته أو لا بقصده، والمدار على إحدى الصيغتين الأخيرتين، و أما «السلام عليك أيها النبي...» الخ، فلا يوجب شيئاً من حيث إنه سلام، نعم يوجب من حيث إنه زيادة سهويه (١) كما أن بعض إحدى الثاني: التشهد الزائد.

الثالث: السلام في غير موضعه.

الرابع: التشهد في غير موضعه.

الخامس: زياده كليهما معا.

السادس: وقوع كليهما في غير موضعه و لا قرينه فيها و لا من الخارج على أن موجه وقوع السلام في غير موضعه.

و دعوى: أن وجوب السجده للتشهد بما أنه لم يثبت من الخارج فهو قرينه على أنه للسلام في غير موضعه... مدفوعه بأن مجرد ذلك لا يصلح أن يكون قرينه على رفع الاجمال عن الموثقه لاحتمال أنه ثابت له بنفس هذه الموثقه كما هو الحال في السلام أيضاً، فإن وجوبها لم يثبت له من الخارج و إنما ادعى ثبوته له بنفس دلالة الموثقه، هذا إضافة إلى أن عدم ثبوته للتشهد لا يعين ثبوته للسلام في غير موضعه لاحتمال أنه ثابت للسلام الزائد أو لمجموع الأمرين من السلام و التشهد معا، فالنتيجه أن الموثقه مجمله فلا يمكن الاستدلال بها.

و الأخرى: صحيحه عيص: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسى ركعه من صلاته حتى فرغ منها ثم ذكر أنه لم يركع، قال: يقوم و يركع و يسجد سجدتين» (١) فإنها و إن كانت ظاهره في وجوب سجدتى السهو الا أنها مجمله بعين ما مر من المحتملات في الموثقه.

على الأحوط إذ لا دليل على وجوب سجدتى السهو لكل زياده و نقيصه ما عدا مرسله ابن أبي عمير و هى من جهه الارسال و إن كانت لا تصلح أن

ص: ١٦٣

الصيغتين كذلك، وإن كان يمكن دعوى إيجاب لفظ «السلام» للصدق (١)، بل قيل: حرفين منه موجب، لكنه مشكل إلا من حيث الزيادة.

الثالث: نسيان السجده الواحده إذا فات محل تداركها (٢) كما إذا لم يتذكر إلا بعد الركوع أو بعد السلام (٣)، وأما نسيان الذكر فيها أو بعض تكون منشأ للفتوى إلا أنها تصلح أن تكون منشأ للاحتياط ولا سيما بضميمه ما يأتي فى ضمن البحوث القادمه.

و أما عدم كونه موجبا لهما من حيث انه سلام فهو مبنى على أن ما استدلل به من الروايه على وجوب سجدتى السهو للسلام فى غير موضعه منصرف إلى السلام المخرج و هو الصيغتان الأخيرتان دون الصيغه الأولى فإنها من حيث أنها سلام لا توجب شيئا.

فى كفايه الصدق للوجوب إشكال بل منع لما مر من قصور الدليل عن إثبات كون السلام المخرج موجبا للسجده فضلا عن لفظ السلام فقط. نعم لا- يبعد أن يكون موجبا لها على أساس أنه كلام آدمى لا ذكر و لا دعاء و لا قرآن، وعندئذ يكفى التكلم بحرفين أو حرف واحد منه لأن العبره إنما هى بصدق التكلم لا بصدق السلام.

على الأحوط حيث أن ما دل على وجوب سجدتى السهو بنسيانها و هو معتبره جعفر بن بشير لا يصلح أن يقاوم ما دل على عدم وجوبهما و هو صحيحه أبى بصير على أساس أنها أظهر منها دلالة، و على تقدير المعارضه تسقطان معا فالمرجع هو أصاله البراءه.

هذا إذا كان المنسى غير السجده الثانيه من الركعه الأخيره أو منها شريطه أحد أمرين:

الأول: أن يصدر من المصلى بعد التسليم ما يبطل الصلاه مطلقا و لو كان

واجباتها الاخر ما عدا وضع الجبهه فلا يوجب إلا من حيث وجوبه لكل نقيصه.

الرابع: نسيان التشهد مع فوت محل تداركه و الظاهر أن نسيان بعض أجزائه أيضا كذلك كما أنه موجب للقضاء أيضا كما مر.

الخامس: الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين (١) كما مر سابقا.

السادس: للقيام في موضع القعود أو العكس (٢)، بل لكل زياده سهوا.

الثاني: أن تمر به فتره طويله من الزمن تذهب بها صورته الصلاه، و عند توفر أحد هذين الأمرين لا فرق بين أن يكون المنسى السجده الثانيه من سائر الركعات أو من الركعه الأخيره.

و كذلك الشك بين الخمس و الست في حال القيام فيجلس و يرجع شكه إلى الشك بين الأربع و الخمس و يتم صلاته و يسجد سجدي السهو، و تنص على ذلك مجموعه من النصوص، و تجب سجده السهو أيضا فيما إذا تردد المصلي بين الثلاث و الأربع و ذهب وهمه إلى الأربع، و يدل عليه صريحا قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: «فإن ذهب وهمك إلى الأربع فتشهد و سلم ثم اسجد سجدي السهو». (١)

و في إطلاقه إشكال بل منع لأن ما دل على وجوب سجدي السهو فيما إذا قام المصلي نسيانا في موضع جلوس واجب فيه أو بالعكس هو صحيحه معاويه بن عمار قال: «سألته عن الرجل يسهو فيقوم في حال قعود أو يقعد في حال قيام، قال عليه السلام: يسجد سجدين بعد التسليم...». (٢) و المتفاهم العرفي منها بمناسبه

ص: ١٦٥

١-١) الوسائل ج ٨ باب: ١٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ٥.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب: ٣٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ١.

الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن المصلى قام ساهيا فى موضع جلوس واجب عليه فى نفسه فى الصلاه يعنى يكون من واجباتها مباشره لا- من واجبات أجزائها و بالعكس، و الأول كما إذا غفل عن جلسه الاستراحه عقب السجده الثانيه فى الركعه الأولى و قام من دون جلوس.

و الثانى كما إذا غفل عن قيام واجب فيها و هو القيام بعد رفع الرأس من الركوع و أنه هوى منه إلى السجود رأسا، و لا نعم ما إذا غفل عن الجلوس للتشهد و تفتن بعد القيام أو غفل عن القيام للقراءه و تفتن بعد الجلوس.

و النكته فيه أن الجلوس إنما يجب على المصلى فى حال التشهد باعتبار أنه من واجباته لا من واجبات الصلاه فلا يجب عليه قبله، و عليه فيجوز له أن يقوم بعد السجده الثانيه إذا لم يكن بنيه أنه من الصلاه ثم يرجع بلا- فصل يخلّ بالموالاه و يجلس و يتشهد لأن ذلك لا يخل بشيء من واجبات الصلاه، و لا يكون هذا القيام فى موضع جلوس واجب لكى يكون إخلالا به لفرض انه لا يكون واجبا قبل التشهد. نعم انه يكون فى موضع التشهد باعتبار أن موضعه بعد السجده الثانيه، و لكن مع ذلك لا يخل به لمكان سعه موضعه و إمكان تداركه فيه بعده أيضا.

و على هذا فإذا قام ساهيا بعد السجده الثانيه و قبل التشهد ثم تفتن بالحال و رجع و جلس و تشهد لم يكن هذا القيام فى موضع جلوس واجب فى الصلاه لكى يكون مشمولاً للصحيحه، بل هو فى موضع التشهد كما مر، و كذلك الحال فيما إذا نوى المصلى و كبر قائما فجلس ساهيا ثم تفتن و قام و قرأ لم يكن جلوسه هذا فى موضع قيام واجب فى الصلاه لأنه إنما يجب فى حال القراءه لا قبلها باعتبار انه من واجباتها لا من واجبات الصلاه، فمن أجل ذلك لا تكون أمثال المقام مشمولاً لها.

نعم تجب سجده السهو على الأحوط للقيام الزائد أو الجلوس الزائد لا

و نقيصه لم يذكرها في محل التدارك (١)، و أما النقيصه مع التدارك فلا- لكون أحدهما في موضع الآخر، و من هنا إذا جلس ساهيا بعد تكبيره الإحرام و قرأ جالسا و بعد أن أكمل القراءه تظن بالحال صدق أنه قرأ جالسا في موضع القراءه قائما، لا أنه جلس في موضع القيام لفرض أن القيام ليس واجبا مستقلا، بل هو من توابع القراءه و واجباتها. هذا مضافا إلى أن قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: «إذا قمت في الركعتين من ظهر أو غيرها فلم تشهّد فيهما فذكرت ذلك في الركعه الثالثه قبل أن ترقع فاجلس و تشهد و قم فأتم صلاتك، و إن أنت لم تذكر حتى ترقع فامض في صلاتك حتى تفرغ، فإذا فرغت فاسجد سجدة السهو بعد التسليم و قبل أن تتكلم» (١)، يدل على عدم وجوب سجدة السهو للقيام بعد الركعتين و قبل التشهد إذا تذكر قبل الركوع فإنه يجب عليه حينئذ هدم القيام و الرجوع إلى التشهد ثم اتمام صلاته و لا شيء عليه، و أما إذا تذكر بعد الركوع فيدل على الوجوب، و هذا التفصيل قرينه واضحه على أن الموجب لسجود السهو هنا هو ترك التشهد باعتبار أنه لا يمكن تداركه في الفرض الثاني دون القيام، و إلا فلا معنى لهذا التفصيل، و مثلها صحيحه الفضيل، و في ضوء ذلك لو كانت صحيحه معاويه مطلقه من هذه الناحيه فلا بد من تقييد إطلاقها بهما.

فالنتيجه: انه يجب سجود السهو فيما إذا غفل المصلى عن جلوس واجب و تظن بعد إكمال الصلاه إنه لم يجلس جلسه الاستراحه بعد السجده الثانيه في الركعه الأولى أو الركعه الثالثه في الصلوات الرباعيه، أو غفل عن قيام واجب و تظن بعد إكمال الصلاه انه هوى من الركوع إلى السجود رأسا من دون أن يقوم منتصبا.

على الأحوط، و قد يستدل على وجوب سجدة السهو لكل زياده و نقيصه بمجموعه من الروايات منها: قوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «إذا

ص: ١٤٧



كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا أم نقصت أم زدت فتشهد و سلم و اسجد سجدين...» (١).

و منها: قوله عليه السّلام فى صحيحه زراره: «إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر زاد أم نقص فليسجد سجدين و هو جالس، و سماهما رسول الله صلّى الله عليه و آله المرغمتين» (٢).

و منها: قوله عليه السّلام فى صحيحه الفضيل بن يسار: «من حفظ سهوه فأتمه فليس عليه سجدا السهو، و إنما السهو على من لم يدر أزيد فى صلاته أم نقص منها» (٣) و غيرها من الروايات.

بتقريب أن هذه الروايات باطلاقها تشمل ما إذا كان الشك فى الزيادة أو النقيصه فى أفعال الصلاه أيضا.

و الجواب: أنه لا يبعد انصراف هذه الروايات إلى الزيادة أو النقيصه فى عدد ركعاتها دون الأعم منها و من أفعالها، هذا إضافة إلى ظهورها عرفا فى صور العلم الإجمالى بأحد الطرفين من الزيادة أو النقيصه على أساس ظهورها فى شك واحد مردد بينهما.

فالتتيجه: أنها لا تدل على وجوب سجدي السهو فى مطلق الشك فى الزيادة أو النقيصه و إن لم يكن مقرونا بالعلم الإجمالى، و لا أقل من إجمالها.

فالتتيجه ان موجبات سجود السهو تتمثل فى الأسباب التاليه..

الأول: أن يتكلم المصلى فى صلاته و لم يكن عن عمد و التفات.

الثانى: أن ينسى التشهد فى صلاته.

الثالث: أن يشك فى عدد الركعات بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين، أو الخمس و الست فى حال القيام.

الرابع: أن يتردد بين الثلاث و الأربع و ذهب وهمه إلى الأربع.

ص: ١٦٨

١-١) الوسائل ج ٨ باب: ١٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ٤.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب: ١٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ٢.

٣-٣) الوسائل ج ٨ باب: ١٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصّلاه الحديث: ٥.

توجب، و الزيادة أعم من أن تكون من الأجزاء الواجبه أو المستحبه (١) كما إذا قنت فى الركعه الأولى مثلا أو فى غير محله من الثانيه و مثل قوله:

«بحول الله» فى غير محله، لا مثل التكبير أو التسبيح إلا إذا صدق عليه الزيادة كما إذا كبر بقصد تكبير الركوع فى غير محله فإن الظاهر صدق الزيادة عليه، كما أن قوله: «سمع الله لمن حمده» كذلك، والحاصل أن المدار على صدق الزيادة، و أما نقيصه المستحبات فلا- توجب حتى مثل القنوت، و إن كان الأحوط عدم الترك فى مثله إذا كان من عادته الاتيان به دائما، و الأحوط عدم تركه فى الشك فى الزيادة أو النقيصه.

### مسأله ٢: يجب تكرره بتكرر الموجب

[٢١٠٣] مسأله ٢: يجب تكرره بتكرر الموجب سواء كان من نوع واحد أو أنواع، و الكلام الواحد موجب واحد و إن طال، نعم إن تذكر ثم عاد تكرر، الخامس: أن يقوم فى صلاته فى موضع جلوسه و بالعكس إذا كان كل واحد منهما من واجبات الصلاه مباشره كالقيام بعد رفع الرأس من الركوع و الجلوس بعد السجده الثانيه من الركعه الأولى، و أما إذا كان من واجبات الجزء كالقيام للقراءه و الجلوس للتشهد فلا يكون أحدهما فى موضع الآخر موجبا للسجود.

و أما فى غير هذه الموارد كنسيان السجده فى صلاته أو السلام فى غير موضعه بل مطلق الزيادة أو النقيصه فيها فيكون وجوبه مبنيا على الاحتياط.

الظاهر عدم وجوب سجدتى السهو بزياده المستحبات فى الصلاه على أساس أنها ليست منها لكى تكون زيادتها زياده فيها، و كذلك الحال فى نقيصتها و بذلك يظهر حال ما إذا شك فى الزيادة أو النقيصه فيها، لأن مرسله ابن أبى عمير منصرفه عنها، فإن الظاهر منها عرفا بمناسبه الحكم و الموضوع هو الزيادة أو النقيصه فيها لا فيما هو خارج عنها.

و الصيغ الثلاث للسلام موجب واحد و إن كان الأحوط التعدد، و نقصان التسيحات الأربع موجب واحد، بل و كذلك زيادتها و إن أتى بها ثلاث مرات.

### مسألة ٣: إذا سها عن سجده واحده من الركعه الاولى مثلا و قام و قرأ الحمد و السوره

[٢١٠٤] مسألة ٣: إذا سها عن سجده واحده من الركعه الاولى مثلا و قام و قرأ الحمد و السوره و قنت و كبر للركوع فتذكر قبل أن يدخل فى الركوع وجب العود للتدارك، و عليه سجود السهو ست مرات (١): مره لقوله: بحول الله و مره للقيام و مره للحمد و مره للسوره و مره للقنوت و مره لتكبير الركوع، و هكذا يتكرر خمس مرات لو ترك التشهد و قام و أتى بالتسيحات و الاستغفار بعدها و كبر للركوع فتذكر.

### مسألة ٤: لا يجب فيه تعيين السبب و لو مع التعدد

[٢١٠٥] مسألة ٤: لا- يجب فيه تعيين السبب و لو مع التعدد، كما أنه لا يجب الترتيب فيه بترتيب أسبابه على الأقوى، أما بينه و بين الأجزاء المنسيه و الركعات الاحتياطيه فهو مؤخر عنها كما مر.

### مسألة ٥: لو سجد للكلام فبان أن الموجب غيره

[٢١٠٦] مسألة ٥: لو سجد للكلام فبان أن الموجب غيره فإن كان على وجه التقييد و جبت الاعاده (٢)، و إن كان من باب الاشتباه فى التطبيق أجزأ.

### مسألة ٦: يجب الاتيان به فورا

[٢١٠٧] مسألة ٦: يجب الاتيان به فورا فإن أخر عمدا عصي و لم يسقط بل على الأحوط فيه و فيما بعده.

فيه أنه لا معنى للتقييد بمعنى التضيق، فإن المصلى قد أتى بالسجود المأمور به فى الخارج بنيه القربه، غايه الأمر أنه كان معتقدا بأن موجبه الكلام جهلا- أو غفله، و لكن هذا الاعتقاد بما أنه خارج عن المأمور به و لا يكون قيده له فلا يكون فقدانه موجبا للبطلان نظير من توضأ باعتقاد أن موجبه البول ثم بان أنه النوم.

وجبت المبادره إليه(١)،و هكذا،و لو نسيه أتى به إذا تذكر و إن مضت أيام و لا يجب إعادته الصلاه بل لو تركه أصلا لم تبطل على الأقوى.

### مسأله ٧:كيفية أن ينوى و يضع جبهته على الأرض أو غيرها مما يصح السجود عليه

[٢١٠٨]مسأله ٧:كيفية أن ينوى و يضع جبهته على الأرض أو غيرها مما يصح السجود عليه و يقول:«بسم الله و بالله(٢) و صلّى الله على محمد و آله» أو يقول:«بسم الله و بالله،اللهم صل على محمد و آل محمد» أو يقول:«بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبى و رحمه الله و بركاته» ثم يرفع رأسه و يسجد مره اخرى و يقول ما ذكر و يتشهد و يسلم،و يكفى فى تسليمه:«السلام عليكم»و أما التشهد فمخير بين التشهد المتعارف و التشهد الخفيف و هو على الأحوط الأولى حيث ان نصوص المسأله كصحيحه أبى بصير و صحيحه القداح تؤكد على أنه يجب على المصلى أن يأتى به بعد أن يسلم و قبل أن يتكلم و هو جالس،و من المعلوم ان هذا التقييد لا يدل على الفوريه العرفيه فضلا عن الدلاله على وجوب الاتيان به فوراً ففوراً،بل ينص على امتداد وقته بعد التسليم بامتداد جلوسه إلى أن يقوم أو يتكلم.

ثم أن ظاهر هذه النصوص هو التوقيت،و عليه فلو أخر و لم يأت به إلى أن قام أو تكلم سقط وجوبه بسقوط وقته.

لكن الظاهر استحباب الذكر فى كل سجده لا وجوبه،فإن صحيحه الحلبي و إن كانت ظاهره فى الوجوب و لكن موثقه عمار ناصه فى عدم الوجوب، فتكون قرينه على حمل الصحيحه على الاستحباب.ثم ان المذكور فى الصحيحه صيغتان للذكر،و بما أن نسخه الصيغه الأولى مختلفه فلا يثبت استحبابها بكلتا نسختيها،باعتبار أن الصادر من الامام عليه السلام إحداها فقط،فإذن يكون الثابت هو استحباب الصيغه الثانيه.

قوله: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، اللهم صل على محمد و آل محمد» والأحوط الاقتصار على الخفيف (١) كما أن في تشهد الصلاة أيضا مخير بين القسمين لكن الأحوط هناك التشهد المتعارف كما مر سابقا، ولا يجب التكبير للسجود وإن كان أحوط، كما أن الأحوط مراعاة جميع ما يعتبر في سجود الصلاة فيه من الطهاره من الحدث و الخبث و الستر و الاستقبال و غيرها من الشرائط و الموانع التي للصلاه كالكلام و الضحك في الأثناء و غيرها فضلا عما يجب في خصوص السجود من الطمأنينه و وضع سائر المساجد و وضع الجبهه على ما يصح السجود عليه و الانتصاب مطمئنا بينهما، وإن كان في وجوب ما عدا ما يتوقف عليه اسم السجود و تعدده نظر.

#### مسألة ٨: لو شك في تحقق موجه و عدمه لم يجب عليه

[٢١٠٩] مسألة ٨: لو شك في تحقق موجه و عدمه لم يجب عليه، نعم لو شك في الزيادة أو النقيصه فالأحوط إتيانه كما مر (٢).

#### مسألة ٩: لو شك في إتيانه بعد العلم بوجوبه وجب

[٢١١٠] مسألة ٩: لو شك في إتيانه بعد العلم بوجوبه وجب و إن طالت بل هو غير بعيد فإن التشهد الخفيف و قد ورد في بعض الروايات و لكن المراد منه غير معلوم على أساس إنه لم يرد في كلام الامام عليه السّلام تفسير منه، فإذا كان كما يحتمل أن يكون المراد منه هو التشهد المتعارف في مقابل التشهد الطويل المشتمل على الأذكار المستحبه يحتمل أن يكون المراد منه ما ذكره الماتن قدس سرّه، فإذا كان المتيقن هو ما أشار إليه في المتن.

لكن الأقوى عدم الوجوب إذ لا أثر للشك في الزيادة أو النقيصه ما لم يعلم بها.

نعم، لا يبعد البناء على إتيانه بعد خروج وقت الصلاة (١)، وإن كان هذا مبنى على أن يكون سجود السهو من توابع الصلاة و واجباتها، فحينئذ لا بد من البناء على إتيانه بعد خروج وقتها بمقتضى قاعده الحيلولة، ولكن هذا المبنى غير صحيح فإنه كما يظهر من أدلته و ما ورد في بعضها من التعليل أنه واجب مستقل و ليس من توابع الصلاة، و على هذا فإن قلنا أنه مؤقت بوقت خاص و محدود زمنا على أساس ما في النصوص من التحديد بما بعد التسليم و قبل التكلم و ما دام جالسا و جب الاتيان به في ذلك الوقت، و أما بعده فلا دليل عليه.

و إن شئت قلت: إن أكثر روايات المسألة بمختلف ألسنتها ظاهره في وجوب الاتيان به بعد الفراغ من الصلاة مباشرة، هذا مضافا إلى تحديد إيقاعه في بعضها من المصلى و هو جالس و في الآخر بما بعد التسليم و قبل الكلام.

فالنتيجة: إن على المصلى أن يأتي به بعد الانتهاء من الصلاة و قبل أن يتكلم و أن يقوم من مكانه، و أما إذا لم يأت به كذلك و آخر إلى ما بعد الكلام أو القيام من مكانه فلا تدل تلك الروايات على وجوبه، و على هذا فلا أثر لشك المصلى في أنه أتى به بعد الصلاة مباشرة أو لا، فإنه مع العلم بعدم الاتيان به لا أثر له فضلا عن الشك لما مر من أن ظاهر هذه الروايات هو تحديد وقته بذلك.

قد يقال كما قيل: إن قوله عليه السلام في صحيحه صفوان «إذا نقصت فقبل التسليم و إذا زدت فبعده» (١) معارض لتلك الروايات.

و الجواب: إن الروايات التي تنص على وجوب سجود السهو بعد التسليم على مجموعتين..

أحدهما: تنص على وجوبه بعده إذا كان المنسى من أفعال الصلاة كالشهاد أو السجده أو نحو ذلك.

الأحوط عدم تركه خارج الوقت أيضا.

#### مسألة ١٠: لو اعتقد وجوب الموجب ثم بعد السلام شك فيه لم يجب عليه

[٢١١١] مسألة ١٠: لو اعتقد وجوب الموجب ثم بعد السلام شك فيه لم يجب عليه.

#### مسألة ١١: لو علم بوجود الموجب و شك فى الأقل و الأكثر بنى على الأقل

[٢١١٢] مسألة ١١: لو علم بوجود الموجب و شك فى الأقل و الأكثر بنى على الأقل.

#### مسألة ١٢: لو علم نسيان جزء و شك بعد السلام فى أنه هل تذكر قبل فوت محله و تداركه أم لا

[٢١١٣] مسألة ١٢: لو علم نسيان جزء و شك بعد السلام فى أنه هل تذكر قبل فوت محله و تداركه أم لا فالأحوط إتيانه (١).

و الأخرى: تنص على وجوبه كذلك إذا كان المنسى من ركعاتها، و نسبه كل واحده من المجموعتين إلى الصحيحه و إن كانت نسبه الخاص إلى العام باعتبار أن الصحيحه باطلاقها تعم النقص فى الأفعال و الركعات، إلا أنه لا يمكن تخصيصها بكليتهما معا و إلا- لزم أن لا- يبقى لها مورد، و باحدهما دون الأخرى تعيين بلا- معين، فيأذن لا- محاله تقع المعارضه بينهما، و بما أن كلتا المجموعتين متمثله فى الروايات الكثيره التى لا يبعد بلوغها حد التواتر إجمالا فلا بد من طرح الصحيحه فى مقابلها و عدم العمل بها.

فالتتيجه: وجوب سجود السهو على المصلى قبل أن يتكلم و أن يقوم من مكانه، فإذا أئخر عامدا عالما إلى ما بعد قيامه من مكانه و تكلمه فالظاهر سقوط وجوبه، و إن كانت رعايه الاحتياط أولى. نعم إذا نسيه عند الفراغ من الصلاه أتى به عند تذكره للنص الخاص و هو موثقه عمار بن موسى.

بل هو الأقوى على أساس أن قاعده الفراغ لا تجرى فى المسأله من جهه أن المصلى يعلم بأنه كان فى ظرف العمل غافلا و لكن شك فى أنه تذكر قبل فوت المحل و تداركه ما فات أو لا، و بما أنه لا يحتمل أنه كان أذكر فلا يمكن تطبيق

### مسألة ١٣: إذا شك في فعل من أفعاله فإن كان في محله أتى به

[٢١١٤] مسألة ١٣: إذا شك في فعل من أفعاله فإن كان في محله أتى به، و إن تجاوز لم يلتفت.

### مسألة ١٤: إذا شك في أنه سجد سجدتين أو واحده بنى على الأقل

[٢١١٥] مسألة ١٤: إذا شك في أنه سجد سجدتين أو واحده بنى على الأقل إلا إذا دخل في التشهد، وكذا إذا شك في أنه سجد سجدتين أو ثلاث سجديات، وأما إن علم بأنه زاد سجده وجب عليه الإعادة (١)، كما أنه إذا القاعده، نعم إذا علم بزوال الغفله عنه قبل فوت المحل ولكنه يشك في أنه تدارك أولاً، فحينئذ لا مانع من جريان القاعده، ولكن هذا الفرض خارج عن مورد كلام الماتن قدس سره.

في وجوب الاعاده إشكال بل منع، والأظهر عدم وجوبها، فإنه تاره يعلم بالزيادة بعد رفع رأسه من السجده، وأخرى يعلم بها بعد الدخول في التشهد، وعلى كلا التقديرين لا تجب الاعاده، أما على التقدير الثاني فلأن وجوب إعاده سجده السهو إما من جهه زياده سجده واحده سهواً، أو من جهه عدم وقوع التشهد تلو السجده الثانيه مباشره.

أما الجهه الأولى: فلأنه لا دليل على أن زيادتها سهواً موجه للإعادة فإذن يكون المرجع فيها أصاله البراءه عن مانعيتها.

و أما الجهه الثانيه: فلأنه لا دليل على أن الفصل بين التشهد و السجده الثانيه بسجده واحده سهواً مضر حيث لا استفاد من شيء من روايات الباب أن التشهد لا بد أن يكون تلو السجده الثانيه مباشره لا في التشهد الصلاتي ولا في تشهد سجدتي السهو، فإن المعبر إنما هو الموالاه العرفيه تبعاً للترتيب و التنسيق بينهما، و من المعلوم ان الفصل بها لا يضر بالموالاه العرفيه.



علم أنه نقص واحده أعاد(١)،و لو نسي ذكر السجود و تذكر بعد الرفع لا يبعد عدم وجوب الاعاده و إن كان أحوط(٢).

فى الاعاده مطلقا إشكال بل منع و الأظهر عدمها، فإنه إذا علم بالنقص فإن كانت الموالاه باقيه بين السجدين كما إذا علم فى أثناء التشهد بأنه لم يأت بالسجده الثانيه و جب الاتيان بها و لا يضر التشهد الزائد لعدم الدليل على أنه قاذح، و إن فاتت الموالاه بينهما كما إذا علم بالنقص بعد التسليم و حينئذ فإن كان قبل الكلام و قبل القيام من مكانه أعاد، و إن كان بعدهما لم تجب لما مر من أنه لا دليل على وجوبه بعدهما و إن كانت رعايه الاحتياط بالاعاده أولى و أجدر.

هذا هو الظاهر لما مر فى المسأله(٧) من أن ذكر الله تعالى فى كل سجده من سجدتى السهو مستحب لا واجب، هذا إضافة إلى عدم إمكان الاعاده فى مفروض المسأله، فإنه إن أعاد الذكر فقط فلا قيمه له لأن الواجب هو الذكر فى حال السجود لا مطلقا، و إن أعاد السجده مع الذكر فهى سجده ثالثه و المأمور به هو الذكر فى السجده الثانيه.

ص: ١٧٦

## فصل فى الشكوك التى لا اعتبار بها و لا يلتفت إليها

### إشاره

فصل فى الشكوك التى لا اعتبار بها و لا يلتفت إليها و هى فى مواضع:

### الأول: الشك بعد تجاوز المحل

الأول: الشك بعد تجاوز المحل، و قد مر تفصيله.

### الثانى: الشك بعد الوقت

الثانى: الشك بعد الوقت سواء كان فى الشروط أو الأفعال أو الركعات أو فى أصل الاتيان، و قد مر الكلام فيه أيضا.

### الثالث: الشك بعد السلام الواجب

الثالث: الشك بعد السلام الواجب، و هو إحدى الصيغتين الأخيرتين سواء كان فى الشرائط أو الأفعال أو الركعات فى الرباعيه أو غيرها بشرط أن يكون أحد طرفى الشك الصحه، فلو شك فى أنه صلى ثلاثا أو أربعا أو خمسا بنى على أنه صلى أربعا، و أما لو شك بين الاثنتين و الخمس بطلت لأنها إما ناقصه ركعه أو زائده، نعم لو شك فى المغرب بين الثلاث و الخمس أو فى الصبح بين الاثنتين و الخمس يبنى على الثلاث فى الاولى و الاثنتين فى الثانية، و لو شك بعد السلام فى الرباعيه بين الاثنتين و الثلاث بنى على الثلاث و لا يسقط عنه صلاه الاحتياط لأنه يعدّ فى الأثناء حيث إن السلام وقع فى غير محله، فلا يتوهم أنه يبنى على الثلاث و يأتى بالرابعه من غير أن يأتى بصلاه الاحتياط لأنه مقتضى عدم الاعتبار بالشك بعد السلام.

### الرابع: شك كثير الشك

### إشاره

الرابع: شك كثير الشك و إن لم يصل إلى حدّ الوسواس سواء كان فى

الركعات أو الأفعال أو الشرائط فيبنى على وقوع ما شك فيه و إن كان في محله إلا إذا كان مفسدا فيبنى على عدم وقوعه، فلو شك بين الثلاث و الأربع يبنى على الأربع و لو شك بين الأربع و الخمس يبنى على الأربع أيضا، و إن شك أنه ركع أم لا يبنى على أنه ركع، و إن شك أنه ركع ركوعين أم واحدا يبنى على عدم الزيادة، و لو شك أنه صلى ركعه أو ركعتين يبنى على الركعتين، و لو شك في الصبح أنه صلى ركعتين أو ثلاثا يبنى على أنه صلى ركعتين و هكذا، و لو كان كثره شكه في فعل خاص يختص بالحكم به فلو شك اتفاقا في غير ذلك الفعل يعمل عمل الشك، و كذا لو كان كثير الشك بين الواحد و الاثنتين لم يلتفت في هذا الشك و يبنى على الاثنتين، و إذا اتفق أنه شك بين الاثنتين و الثلاث أو بين الثلاث و الأربع و جب عليه عمل الشك من البناء و الاتيان بصلاه الاحتياط، و لو كان كثير الشك بعد تجاوز المحل مما لا حكم له دون غيره فلو اتفق أنه شك في المحل و جب عليه الاعتناء، و لو كان كثره شكه في صلاه خاصه أو الصلاه في مكان خاص و نحو ذلك اختص بالحكم به و لا يتعدى إلى غيره.

### مسألة ١: المرجع في كثره الشك العرف

[٢١١٦] مسألة ١: المرجع في كثره الشك العرف، و لا- يبعد تحققه إذا شك في صلاه واحده ثلاث مرات (١) أو في كل من الصلوات الثلاث مره واحده، و يعتبر في صدقها أن لا يكون ذلك من جهه عروض عارض من خوف أو غضب أو همّ أو نحو ذلك مما يوجب اغتشاف الحواس.

الظاهر عدم التحقق بمجرد الوجود إذا كان كاشفا عن تحقق حاله للمصلى كالعاده. و هي التي لا تمر عليه صلاتان أو ثلاث صلوات الّا و يشك فيها، فإذا حصلت هذه الحاله له كان كثير الشك و الّا فلا.

## مسألة ٢: لو شك في أنه حصل له حاله كثره الشك أم لا

[٢١١٧] مسألة ٢: لو شك في أنه حصل له حاله كثره الشك أم لا بنى على عدمه (١) كما أنه لو كان كثير الشك و شك في زوال هذه الحالة بنى على هذا و ما بعده مبنى على أن تكون الشبهه موضوعيه و لم يكن منشأ الشك تعاقب الحالتين المتضادتين و الآ سقط الاستصحاب من جهه المعارضه، و أما إذا كان ذلك من جهه الشبهه المفهوميه فالأصل الموضوعى لا يجرى فيها لا نفيًا و لا إثباتًا لعدم الشك فى شىء خارجًا إلا من ناحيه الوضع، و أما الأصل الحكمى فقد ذكرنا فى الأصول أن القيد المحتمل كونه مأخوذًا فى المعنى الموضوع له إن كان بنظر العرف من حالات الموضوع لا- من قيوده المقومه له فلا مانع من استصحاب بقاء الحكم فى حاله زوال ذلك القيد لأن موضوعه محرز و الشك إنما هو فى بقائه له، و أما فى المقام فلا يجرى هذا الأصل أيضا على أساس أن الحكم ثابت لعنوان كثير الشك و هو لدى العرف من العناوين المقومه لا من الحالات غير المقومه، و على هذا فإذا شك المصلى فى أنه كثير الشك أو لا من جهه الشبهه المفهوميه فليس بإمكانه أن يرجع إلى الأصل الموضوعى و لا إلى الأصل الحكمى لتعيين وظيفته، بل عليه أن يرجع إلى قواعد أخرى لتعيينها، فإذا شك فى أنه قرأ أو لا قبل أن يركع فإن كان كثير الشك فى الواقع بنى على أنه قرأ و الآ أتى به، و إذا شك فى أنه سجد السجده الثانيه أو لا قبل دخوله فى الجزء الآخر المترتب عليها، فعلى الأول بنى على أنه سجد، و على الثانى بنى على العدم و الاتيان بها، و فى مثل هذه الحاله يكون المصلى مخيرا بين إتمام ما بيده من الصلاه باتيان الجزء برجاء احتمال أنه مأمور به فى الواقع و بين الغائه و استئناف الصلاه من جديد هذا بناء على عدم حرمه قطع الفريضه، و أما بناء على حرمته فيتعين الأول.

و إن شئت قلت: أنه لا مانع من الاتيان بالقراءه أو السجده أو نحوها من

الأذكار إذا شك فيها قبل فوت محلها بداعى الأمر الفعلى بالجامع بين الجزئيه و الذكر المطلق.

نعم لا يمكن هذا الاحتياط فى مثل الركوع كما إذا شك فيه قبل أن يدخل فى السجود، فإنه إن كان كثير الشك فى الواقع بنى على الاتيان به و الأفعليه أن يقوم منتصباً ثم يركع، و على هذا فإن ركع برجاء إدراك الواقع احتمال انه زياده فى الصلاه و مبطل لها على أساس ان بطلان الصلاه بزيادته لا يتوقف على نيه أنه منها، و مع هذا الاحتمال لا يمكن إحراز فراغ ذمته تطبيقاً لقاعده الاشتغال. و أما أصاله عدم كونه زياده فهى لا تجرى على أساس ان اطلاق دليل الاستصحاب بما أنه قد قيد بغير موارد كثير الشك فلا يمكن التمسك به فى المقام لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه.

فالتتيجه ان المصلى بما أنه لا يتمكن من إتمام هذه الصلاه صحيحه فيلغيتها و يستأنفها من جديد، و إذا شك فى عدد الركعات بين الواحد و الثنتين مثلاً من الشكوك الباطله ففى هذه الحاله إذا وجد المصلى نفسه و هو يتشهد أو قد أكمل تشهد و بدأ بالتسليم فيما أن ذلك يكون دليلاً شرعياً على أنه صلى ركعتين و أن هذا هو التشهد المأمور به على أساس قاعده التجاوز فلا فرق فيه بين كونه كثير الشك و غيره، و أما إذا شك فيه قبل أن يبدأ بالتشهد فإن كان كثير الشك بنى على الأكثر فى مثل المثال، و إن كان اعتيادياً فصلاته باطله، و حيث انه و الحاله هذه لا- يتمكن من إحراز صحه ما بيده من الصلاه فيجب عليه استئنافها من جديد. و إذا كان شكه فى عدد الركعات من الشكوك الصحيحه كما إذا شك فى أنه هل أتى بركعتين أو ثلاث بنى على الثلاث على كلا التقديرين. و إذا شك بين الثلاث و الأربع بنى على الأربع كذلك و أتم صلاته، و حينئذ فإن كان كثير الشك فلا شىء عليه و لا

### مسألة ٣: إذا لم يلتفت إلى شكه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه

[٢١١٨] مسألة ٣: إذا لم يلتفت إلى شكه و ظهر بعد ذلك خلاف ما بنى عليه و أن مع الشك في الفعل الذي بنى على وقوعه لم يكن واقعا أو أن ما بنى على عدم وقوعه كان واقعا يعمل بمقتضى ما ظهر، فإن كان تاركا لركن بطلت صلاته، وإن كان تاركا لغير ركن مع فوت محل تداركه وجب عليه القضاء فيما فيه القضاء و سجدتا السهو فيما فيه ذلك، وإن بنى على عدم الزيادة فبان أنه زاد يعمل بمقتضاه من البطلان أو غيره من سجود السهو.

### مسألة ٤: لا يجوز له الاعتناء بشكه

[٢١١٩] مسألة ٤: لا- يجوز له الاعتناء بشكه فلو شك في أنه ركع أو لا لا يجوز أن يركع، وإلا بطلت الصلاة، نعم في الشك في القراءة أو الذكر إذا اعتنى بشكه و أتى بالمشكوك فيه بقصد القربه لا بأس به ما لم يكن إلى حد الوسواس.

### مسألة ٥: إذا شك في أن كثره شكه مختص بالموارد المعين الفلاني أو مطلقا اقتصر على ذلك المورد

[٢١٢٠] مسألة ٥: إذا شك في أن كثره شكه مختص بالموارد المعين الفلاني أو مطلقا اقتصر على ذلك المورد.

### مسألة ٦: لا يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاة بالحصى أو السبحة أو الخاتم أو نحو ذلك

[٢١٢١] مسألة ٦: لا- يجب على كثير الشك و غيره ضبط الصلاة بالحصى أو السبحة أو الخاتم أو نحو ذلك، وإن كان أحوط فيمن كثر شكه.

### الخامس: الشك البدوى الزائل بعد التروى

الخامس: الشك البدوى الزائل بعد التروى سواء تبدل باليقين بأحد يحتاج إلى علاج، والآ فاعليه ان يأتي بصلاة الاحتياط.

نعم إذا كان الأكثر مبطلا للصلاة بنى على الأقل و أتم صلاته، كما إذا شك بين الأربع و الخمس بنى على الأربع لأن البناء على الخمس مبطل للصلاة، و أما وجوب سجود السهو عند تحقق أسبابه فالظاهر انه لا فرق فيه بين كثير الشك و غيره لإطلاق دليله.

الطرفين أو بالظن المعبر أو بشك آخر.

## السادس: شك كل من الامام و المأموم مع حفظ الآخر

### اشاره

السادس: شك كل من الامام و المأموم مع حفظ الآخر، فإنه يرجع الشاك منهما إلى الحافظ لكن في خصوص الركعات لا في الأفعال حتى في عدد السجدين، ولا يشترط في البناء على حفظ الآخر حصول الظن للشاك فيرجع وإن كان باقيا على شكه على الأقوى، ولا فرق في المأموم بين كونه رجلا- أو امرأه عادلا- أو فاسقا واحدا أو متعددا، و الظان منهما أيضا يرجع إلى المتيقن، و الشاك لا يرجع إلى الظان (١) إذا لم يحصل له الظن.

بل الأظهر هو العكس، فإن الشاك منهما يرجع إلى الظان و الظان لا يرجع إلى المتيقن أما الأول: فلأن الظن في عدد الركعات بما انه حجه شرعا فبطبيعته الحال يكون الظان به حافظا له بحكم الشارع، و حينئذ فتكون وظيفه الشاك فيه هي الرجوع إليه حيث ان الشارع كما جعل حفظه طريقا شرعيا له كذلك جعله طريقا شرعيا للشاك على أساس ترابطهما في الصلاة كما و كيفا.

و أما الثانى: فلأن الظان به بما انه حافظ بحكم الشارع فلا يجوز له أن يرجع إلى غيره لأنه لا يكون مشمولا لما دل على نفي السهو و الشك عن كل من الامام و المأموم إذا كان الآخر حافظا.

و بيان أوضح: ان عمده الدليل فى المسأله هى صحيحه حفص و قد ورد فيها ما إليك نصه: «ليس على الإمام سهو، و لا على من خلف الإمام سهو...» (١).

و تقريب الاستدلال بها أنه لا يمكن الأخذ بإطلاقها بل لا بد من تقييد إطلاق نفي السهو عن كل من الإمام و المأموم بما إذا كان الآخر حافظا، و السبب فيه أن ذلك التقييد هو المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، و لا يحتمل العرف إرادته الإطلاق منها بأن يكون مدلولها نفي حكم السهو فى صلاه الجماعه عن كل من الامام و المأموم بنفى موضوعه، بل لا يمكن ذلك.

ص: ١٨٢

(١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٢٤ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ٣.

والتخريج الفنى لذلك هو ان كلا من الامام و المأموم إذا فرض انه شك فى عدد الركعات بين الثلاث و الأربع-مثلا-فحينئذ لا يخلو من أن الآخر كان شاكا بعين شكه، أو شاكا بشك آخر كالشك بين الثنتين و الثلاث، أو ظانا، فعلى الأول لا إشكال، فإن كليهما مأمور بشيء واحد و هو البناء على المتيقن تطبيقا لأصالة عدم الزيادة فيواصل صلاته جماعه باعتبار ان الترابط بينهما اماما و مأموما فى الصلاة كما و كيفا موجود.

و على الثانى فلا- يمكن للآخر أن يواصل صلاته جماعه لأنه مأمور بالبناء على الثنتين تطبيقا لأصالة، و الأول مأمور بالبناء على الثلاث تطبيقا لها أيضا.

و على الثالث فأیضا لا- يمكن لأن الأول مأمور بالبناء على المتيقن تطبيقا لما تقدم و الآخر مأمور بالعمل بظنه أو يقينه، فإن كان متعلقا بما بنى عليه الأول فهو و الآخر فلا يمكن مواصلة الجماعه، و على هذا فلا يمكن تطبيق الصحيحه على غير الفرض الأول حيث يلزم من تطبيقها على سائر الفروض عدمه، و كل ما يلزم من فرض ثبوته عدمه فثبوته مستحيل، على أساس أن موضوع نفى السهو فى الصحيحه هو الامام و المأموم، و بما ان عنوان الإمامه و المأموميه المأخوذ فى الموضوع من العناوين المقومه فلا يمكن الحفاظ على هذا الموضوع الآخر- فى الفرض الأول، فان نفى السهو عن كل من الامام و المأموم فى الفرض الثانى مساوق لنفى الامامه و المأموميه عنهما فيصبحان منفردين فى صلاتهما باعتبار أن المأموم فى هذه الحاله يعلم ببطان صلاه الإمام اما للزيادة أو النقصه، و كذلك العكس، فلا- يمكن له أن يواصل اتمامه به، و إذا أصبح كل منهما منفردا فى صلاته كان مشمولا لعموم قاعده البناء على الأكثر و علاج الشك بصلاه الاحتياط. فيلزم حينئذ من نفى هذه القاعده عنهما ثبوتهما لهما، و كذلك الحال فى الفرض الثالث تطبيقا



## مسألة ٧: إذا كان الإمام شاكا و المأمومون مختلفين فى الاعتقاد

[٢١٢٢] مسألة ٧: إذا كان الإمام شاكا و المأمومون مختلفين فى الاعتقاد لم يرجع إليهم إلا- إذا حصل له الظن من الرجوع إلى إحدى الفرقتين.

## مسألة ٨: إذا كان الإمام شاكا و المأمومون مختلفين

[٢١٢٣] مسألة ٨: إذا كان الإمام شاكا و المأمومون مختلفين بأن يكون بعضهم شاكا و بعضهم متيقنا رجوع الإمام إلى المتيقن منهم، و رجوع الشاك منهم إلى الإمام (١) لكن الأحوط إعادتهم الصلاة إذا لم يحصل لهم لما تقدم الا فى صورته واحده و هى ما إذا كان ظن الظان متعلقا بنفس المتيقن فعندئذ يمكن له أن يواصل صلاته جماعه.

إلى هنا قد ظهر أن الأخذ باطلاق الصحيحه يستلزم انحصار موردها بالفرض الأول و هو لا يمكن، لأن حمل الصحيحه التى هى فى مقام بيان الضابط العام على هذا الفرض النادر جدا مستهجن، فلا يمكن صدورهما من الإمام عليه السلام عادة لأن فرض شك كل من الإمام و المأموم فى عدد الركعات مع فرض مطابقه شك أحدهما مع الآخر كما و كيفا فرض نادر و لا يمكن أن يكون إطلاقها مسوقا لبيان هذا الفرد النادر، فإذن لا مناص من الالتزام بتقييد شك كل منهما بما إذا كان الآخر حافظا كما هو الغالب و الكثير فى الخارج، و قد تقدم أن هذا التقييد هو مقتضى مناسبه الحكم و الموضوع فى الصحيحه، فإن جعل الموضوع فيها الإمام و المأموم يدل على أن الترابط بينهما فى الصلاة كما و كيفا دخيل فيه، و هذا يعنى ان هذا الترابط بطبعه يقتضى ان الشاك منهما يرجع إلى الآخر إذا كان حافظا، و ما فى الصحيحه تعبير عرفى عن مقتضى هذا الترابط حيث ان رجوع الشاك إلى الحافظ فى العمل المشترك بينهما كما و كيفا أمر اعتيادى لدى العرف و العقلاء، و فى الصحيحه اشاره إلى ذلك فلا يكون فهمه منها بحاجه إلى مؤنه زائده.

هذا اذا تحقق موضوع وجوب رجوع الشاك و هو كون الإمام بسبب رجوعه إلى المتيقن أو الظان من المأمومين صار حافظا بعد كونه شاكا، فإنه حينئذ

لا- مانع من رجوع الشاك منهم إليه و ذلك لأن صحيحه حفص متكفله لجعل الحكمين على نحو القضييه الحقيقيه للموضوع المقدر وجوده فى الخارج، أحدهما نفى السهو عن الامام إذا كان المأموم حافظا على أساس ما عرفت من التقييد اللبى الارتكازى، و الآخر نفى السهو عن المأموم إذا كان الإمام حافظا بعين ما مر، هذا فى مرحله الجعل و الاعتبار.

و أما فى مرحله التطبيق فيتعدد هذا الحكم الاعتبارى بتعدد موضوعه فى الخارج، فإذا انعقدت الجماعه فيه و شك الامام منهم فى عدد ركعات صلاته و كان من صلّوا خلفه حافظين له رجوع هو إليهم، و إذا شك هؤلاء و كان الإمام حافظا له رجعوا إليه، و على هذا فإذا كان الامام شاكا و كان بعض المأمومين حافظا و بعضهم الآخر شاكا رجع الإمام إلى الحافظ منهم، فإذا حصل له الظن بسبب رجوعه إليه تحقق موضوع وجوب رجوع الشاك منهم إليه فيجب.

و دعوى ان الصحيحه لا تشمل المقام فإنها ناظره إلى مدلول أدله الشكوك و تدل على نفيها بنفى موضوعها، فإذا لا بد من أن يفرض فى مرتبه سابقه حكم متعلق بموضوعه لتكون هذه الصحيحه نافية له بنفى موضوعه، و لا- يمكن أن تكون ناظره إلى الحكم المجعول بنفس هذه الصحيحه و هو جعل الشاك منهم حافظا لدى حفظ الإمام و تحكم لأجل هذا الحكم بنفى السهو عنه، فإنها تدل على نفى السهو عن الامام و جعله حافظا لدى حفظ بعض المأمومين، و لا تدل لأجله على نفى السهو عن البعض الآخر منهم و هو الشاك و جعله حافظا بالرجوع إليه...

مدفوعه: بل غريبه جدا، فإن الصحيحه كما مر متكفله لإثبات حكمين مجعولين فى الشريعه المقدسه على نحو القضييه الحقيقيه للموضوع المقدر وجوده فى الخارج.

الظن (١) وإن حصل للإمام.

### مسألة ٩: إذا كان كل من الإمام والمأمومين شاكا

[٢١٢٤] مسألة ٩: إذا كان كل من الإمام والمأمومين شاكا فإن كان شكهم متحدا كما إذا شك الجميع بين الثلاث والأربع عمل كل منهم عمل ذلك أحدهما: نفى السهو عن الإمام لدى حفظ المأموم.

والآخر: نفى السهو عن المأموم لدى حفظ الإمام، وتدل على ثبوتهما في مقام الجعل والاعتبار ولا نظر لها إلى مرحلة التطبيق أصلا وهي مرحلة تحقق الموضوع في الخارج وتعدده بتعدد موضوعه فيه حيث أنه لا مانع في هذه المرحلة من أن يكون ثبوت حكم لفرد عله لثبوت فرد آخر له فضلا عن أن يكون ثبوت فرد من حكم موضوعا لثبوت فرد من حكم آخر، كما في المقام، فإنه لا مانع من أن يكون ثبوت فرد من الحكم وهو نفى السهو عن الإمام عند حفظ بعض المأمومين موضوعا لفرد من الحكم الآخر المجعول بجعل مستقل وهو نفى السهو عن المأموم.

فالنتيجة: إن الدليل غير ناظر إلى شيء من هذه الخصوصيات في مرحلة التطبيق فإذا كان رجوع الشاك من المأمومين إلى الإمام بعد صيرورته حافظا بالرجوع إلى الحافظ منهم على القاعده فلا يكون محالا ولا خلاف ظاهر الدليل، هذا.

إضافه إلى أن معنى نفى السهو عن الإمام أو المأموم الساهى ليس جعله حافظا تعبدا بل معناه عدم ترتيب أحكام السهو عليه، فعندئذ إذا حصل له الظن بالرجوع إلى الحافظ وزال شكه تحقق الموضوع والأفلا.

هذا ينافى ما ذكره قدس سره آنفا بقوله: ولا يشترط في البناء على حفظ الآخر حصول الظن للشاك فيرجع وإن كان باقيا على شكه، وقد مر أن ما ذكره هناك هو الصحيح.

الشك، وإن اختلف شكه مع شكهم فإن لم يكن بين الشكين قدر مشترك كما إذا شك الإمام بين الاثنتين والثلاث و المأمومون بين الأربع والخمس يعمل كل منهما على شاكلته وإن كان بينهما قدر مشترك كما إذا شك أحدهما بين الاثنتين والثلاث والآخر بين الثلاث والأربع يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك لأن كلا منهما ناف للطرف الآخر من شك الآخر، لكن الأحوط إعادة الصلاة بعد إتمامها (١)، وإذا اختلف شك الإمام مع المأمومين و كان المأمومون أيضا مختلفين في الشك لكن كان شك الإمام و بعض المأمومين قدر مشترك يحتمل رجوعهما إلى ذلك القدر المشترك (٢) ثم رجوع البعض الآخر إلى الإمام (٣)، لكن الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة أيضا، بل الأحوط في جميع صور أصل المسألة إعادة الصلاة إلا إذا حصل الظن من رجوع أحدهما إلى الآخر.

### السابع: الشك في ركعات النافلة

#### إشاره

السابع: الشك في ركعات النافلة سواء كانت ركعه كصلاه الوتر أو لا بأس بترك الاحتياط بالاعاده باعتبار أن كلا منهما حافظ في مورد شك الآخر لأن الشاك بين الثلاث والأربع حافظ للثلاث و شاك في الأربع، والشاك بين الاثنتين والثلاث حافظ لعدم الاتيان بالركعه الرابعه، فالأول يرجع إلى الثاني في عدم الاتيان بالرابعه، والثاني يرجع إلى الأول في الاتيان بالثلاث و لا قصور في أدله الباب عن شمول ذلك.

مر أن هذه الاحتمال هو الأظهر.

هذا إذا حصل ظن للإمام برجوعه إلى الحافظ من المأمومين، فحينئذ يرجع الشاك منهم إليه كما مر، و أما إذا لم يحصل له ظن فيرجع الشاك منهم إلى العمل بأحكام الشك و علاجه و عندئذ قد لا يتمكن من مواصله الجماعه فينفرد.

ركعتين كسائر النوافل أو ربايعه كصلاه الأعرابي فيتخير عند الشك بين البناء على الأقل أو الأكثر إلا أن يكون الأكثر مفسدا فيبنى على الأقل، و الأفضل البناء على الأقل مطلقا، و لو عرض وصف النفل للفريضة كالمعاده، و الاعاده للاحتياط الاستحبابي، و التبرع بالقضاء عن الغير لم يلحقها حكم النفل، و لو عرض وصف الوجوب للنافله لم يلحقها حكم الفريضة (١) بل المدار على الأصل، و أما الشك فى أفعال النافله فحكمه حكم الشك فى أفعال الفريضة، فإن كان فى المحل أتى به، و إن كان بعد الدخول فى الغير لم يلتفت، و نقصان الركن مبطل لها كالفريضة بخلاف زيادته فإنها لا توجب البطلان على الأقوى، و على هذا فلو نسي فعلا من أفعالها تداركه و إن دخل فى ركن بعده سواء كان المنسى ركنا أو غيره.

#### مسألة ١٠: لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى فى النافله

[٢١٢٥] مسألة ١٠: لا يجب قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى فى النافله، كما لا يجب سجود السهو لموجباته فيها.

#### مسألة ١١: إذا شك فى النافله بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الاثنتين ثم تبين كونها ثلاثا بطلت

[٢١٢٦] مسألة ١١: إذا شك فى النافله بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الاثنتين ثم تبين كونها ثلاثا بطلت (٢) و استحباب إعادتها بل تجب إذا كانت فى عدم اللاحاق إشكال و الاحتياط لا- يترك حيث انه ان أريد بالنافله فى صحيحه محمد بن مسلم النافله الفعلية. ففيه: أنها واجبه فعلا لا نافله كذلك.

و إن أريد بها النافله بالأصالة و الذات، فهى و إن كانت نافله كذلك الآ- أن إرادته هذا المعنى من النافله فى الصحيحه غير معلوم. فإذا ن تصبىح الصحيحه مجمله فلا- تدل على نفى أحكام الشك عن النافله التى عرضت عليها صفه الوجوب، فمن أجل ذلك كان الأجدر و الأحوط وجوبا القيام بأعمال الشك و السهو و ترتيب آثاره.

فى البطلان إشكال بل منع، لأنه بحاجه إلى دليل يدل على مانعيه

### مسألة ١٢: إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم

[٢١٢٧] مسألة ١٢: إذا شك في أصل فعلها بنى على العدم إلا إذا كانت موقته و خرج وقتها.

### مسألة ١٣: الظاهر أن الظن في ركعات النافلة حكمه حكم الشك في التخيير

[٢١٢٨] مسألة ١٣: الظاهر أن الظن في ركعات النافلة حكمه حكم الشك (١) في التخيير بين البناء على الأقل أو الأكثر، وإن كان الأحوط زياده ركعه في النافلة بل مقتضى تقييد الصلاة بالمكتوبه في صحيحه زرارته «إذا استيقن أنه زاد في صلاته المكتوبه ركعه لم يعتد بها و استقبل صلاته استقبالا» (١) أنه لا دليل على مانعيتها في النافلة.

و دعوى أن المراد من الركعه في الصحيحه هو الركوع... فهي و إن كانت ممكنه إلا أن ذلك بحاجه إلى قرينه، هذا إضافة إلى أن الغرض منه ليس هو الاستدلال بالصحيحه على عدم مانعيه الزيادة في النافلة، بل الغرض هو اختصاص دليل مانعيه زياده الركعه بالمكتوبه و لا دليل عليها في النافلة.

فيه اشكال بل منع، و لا يبعد كفايه الظن في عدد ركعات النافلة أيضا لإطلاق صحيحه صفوان عن أبي الحسن عليه السلام: «إن كنت لا تدري كم صليت و لم يقع وهمك على شيء فأعد...» (٢) على أساس ان المراد من الوهم في مقابل الشك في روايات الباب هو الظن فتدل الصحيحه حينئذ على أن المصلي إذا جهل و لم يدر كم صلى فإن وقع وهمه أى ظنه بعدد معين من الركعات فهو حجه، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق فيه بين الفريضة و النافلة.

و دعوى ان في نفس الصحيحه قرينه على اختصاصها بالفريضة و هي الأمر بالاعاده إذا لم يحصل له الظن بشيء، و هذا يختص بالفريضة و لا يعم النافلة.

خاطئه فإن مقتضى إطلاقها هو البطلان حتى في النافلة، و لكن ما دل على أنه لا سهو فيها كصحيحه محمد بن مسلم يصلح أن يقيد إطلاقها بغير النافلة.

١- (١) الوسائل ج ٨ باب ١٩: من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ١.

٢- (٢) الوسائل ج ٨ باب ١٥: من أبواب الخلل الواقع في الصلاة الحديث: ١.

العمل بالظن ما لم يكن موجبا للبطلان(١).

### مسألة ١٤: النوافل التي لها كيفية خاصة أو سورة مخصوصه أو دعاء مخصوص إذا اشتغل بها ونسى تلك الكيفية

[٢١٢٩] مسألة ١٤: النوافل التي لها كيفية خاصة أو سورة مخصوصه أو دعاء مخصوص كصلاة الغفيلة و صلاة ليله الدفن و صلاة ليله عيد الفطر إذا اشتغل بها و نسى تلك الكيفية فإن أمكن الرجوع و التدارك و رجوع و تدارك و إن استلزم زياده الركن لما عرفت من اغتفارها في النوافل، و إن لم يمكن أعادها لأن الصلاة و إن صحت(٢) إلا أنها لا تكون تلك الصلاة المخصوصه، و إن نسى بعض التسيبحات في صلاة جعفر قضاء متى فالنتيجه: ان صحيحه صفوان تدل على حكمين:

أحدهما: على حجية الظن في عدد الركعات.

و الآخر: بطلان الصلاة بالشك و عدم وقوع الظن و الوهم على عدد معين منها، و صحيحه محمد بن مسلم التي تنص على عدم بطلان النافله بالشك و الوهم تقييد إطلاقها بالنسبه إلى الحكم الثاني بغير النافله، و أما بالنسبه إلى الحكم الأول فهي باقيه على إطلاقها و مقتضاه حجية الظن في عدد الركعات بلا فرق بين الفريضة و النافله.

بل هو الأقوى و إن كان موجبا للبطلان باعتبار أنه حجه شرعا.

في الصحه إشكال بل منع لأن الكيفية الخاصه لهذه الصلاة إن كانت مقومه لها لم تكن صحيحه لا نفس هذه الصلاة لانتفائها بانتفاء مقومها و لا صلاة أخرى لعدم كون المصلي ناويا لها نظير ما إذا أراد الإتيان بركعتين بنيه صلاة الصبح و أتى بهما ناسيا لاسمها فإنها لم تقع صلاة الصبح لانتفائها بانتفاء اسمها و لا صلاة أخرى لعدم كون المصلي ناويا لها و إن لم تكن مقومه لها صحت نفس تلك الصلاة الخاصه لا صلاة أخرى.

**مسألة ١٥: ما ذكر من أحكام السهو والشك والظن يجرى في جميع الصلوات الواجبه أداء و قضاء**

[٢١٣٠] مسألة ١٥: ما ذكر من أحكام السهو والشك والظن يجرى في جميع الصلوات الواجبه أداء و قضاء من الآيات و الجمع و العيدين و صلاه الطواف، فيجب فيها سجده السهو لموجباتها و قضاء السجده المنسيه و التشهد المنسى، و تبطل بنقصان الركن و زيادته لا بغير الركن، و الشك في ركعاتها موجب للبطلان لأنها ثنائيه.

**مسألة ١٦: قد عرفت سابقا أن الظن المتعلق بالركعات في حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الأولتين و الأخيرتين**

[٢١٣١] مسألة ١٦: قد عرفت سابقا أن الظن المتعلق بالركعات في حكم اليقين من غير فرق بين الركعتين الأولتين و الأخيرتين، و من غير فرق بين أن يكون موجبا للصحة أو البطلان كما إذا ظن الخمس في الشك بين الأربع و الخمس أو الثلاث و الخمس، و أما الظن المتعلق بالأفعال ففي كونه كالشك أو كاليقين إشكال (٢)، فاللازم مراعاة الاحتياط، و تظهر الثمره فيما في القضاء إشكال بل منع لعدم الدليل على مشروعيتها نعم لا بأس به رجاء.

الظاهر أنه كالشك غايه الأمر قد قام دليل خاص على حجيته في عدد الركعات كصحيحه منصور و غيرها من روايات الباب و لا دليل عليها في الأذكار و الأفعال بل تؤكد جملة من الروايات على أن العبره فيها إنما هي بحصول اليقين بها كقوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: «إذا استيقن انه لم يكبر فليعد» (١) و قوله عليه السّلام في صحيحه أبى بصير: «إذا أيقن الرجل أنه ترك ركعه من الصّلاه و قد سجد سجدتين و ترك الركوع استأنف الصلاه» (٢) و نحوهما.

فالنتيجه: انه لا دليل على حجيه الظن في أفعال الصلاه و أذكارها، و على هذا يترتب عليه تمام أحكام الشك فإن كان في المحل لا بد من الاعتناء به و إن كان

١- (١) الوسائل ج ٦ باب: ٢ من أبواب تكبيره الإحرام و الافتتاح الحديث: ٢.

٢- (٢) الوسائل ج ٦ باب: ١٠ من أبواب الرّكوع الحديث: ٣.



إذا ظن بالآتيان و هو فى المحل أو ظن بعدم الآتيان بعد الدخول فى الغير، و أما الظن بعدم الآتيان و هو فى المحل أو الظن بالآتيان بعد الدخول فى الغير فلا- يتفاوت الحال فى كونه كالشك أو كاليقين إذ على التقديرين يجب الآتيان به فى الأول و يجب المضى فى الثانى، و حينئذ فنقول: إن كان المشكوك قراءه أو ذكرا أو دعاء يتحقق الاحتياط بآتيانه بقصد القربه، و إن كان من الأفعال فالاحتياط فيه أن يعمل بالظن ثم يعيد الصلاه، مثلا إذا شك فى أنه سجد سجده واحده أو اثنتين و هو جالس لم يدخل فى التشهد أو القيام و ظن الاثنتين بينى على ذلك و يتم الصلاه ثم يحتاط بإعادتها، و كذا إذا دخل فى القيام أو التشهد و ظن أنها واحده يرجع و يأتى بأخرى و يتم الصلاه ثم يعيدها، و هكذا فى سائر الأفعال، و له أن لا يعمل بالظن بل يجرى عليه حكم الشك و يتم الصلاه ثم يعيدها، و أما الظن المتعلق بالشروط و تحققها فلا- يكون معتبرا إلا- فى القبله و الوقت فى الجملة، نعم لا يبعد اعتبار شهاده العدلين فيها، و كذا فى الأفعال و الركعات و إن كانت الكليه لا تخلو عن إشكال.

### مسأله ١٧: إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجدين أو بينهما أو فى السجده الثانیه

[٢١٣٢] مسأله ١٧: إذا حدث الشك بين الثلاث و الأربع قبل السجدين أو بينهما أو فى السجده الثانیه يجوز له تأخير التروى إلى وقت العمل بالشك (١) و هو ما بعد الرفع من السجده الثانیه.

بعد تجاوزه لم يعتن به تطبيقا لقاعده التجاوز، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سره من الاحتياط فى المسأله فى الأفعال.

هذا من جهه أنه لا يترتب أثر على تقديم التروى للعلم بوجود إكمال السجدين على كل تقدير سواء استقر شكه بالتروى أم انقلب إلى الظن، هذا مضافا

## مسأله ١٨: يجب تعلم ما يعم به البلوى من أحكام الشك و السهو

[٢١٣٣] مسأله ١٨: يجب تعلم ما يعم به البلوى من أحكام الشك و السهو، بل قد يقال ببطلان صلاه من لا يعرفها، لكن الظاهر عدم الوجوب إذا كان مطمئنا بعدم عروضها له، كما أن بطلان الصلاه إنما يكون إذا كان مترلزلا- بحيث لا- يمكنه قصد القربه (١) أو اتفق له الشك أو السهو و لم يعمل بمقتضى ما ورد من حكمه، و أما لو بنى على أحد المحتملين أو المحتملات من حكمه و طابق الواقع مع فرض حصول قصد القربه منه صح، مثلا- إذا شك في فعل شيء و هو في محله و لم يعلم حكمه لكن بنى على عدم الاتيان فأتى به أو بعد التجاوز و بنى على الاتيان و مضى صح عمله إذا كان بانيا على أن يسأل بعد الفراغ عن حكمه و الاعاده إذا خالف، كما أن من كان عارفا بحكمه و نسى في الأثناء أو اتفق له شك أو سهو نادر الوقوع يجوز له أن يبني على أحد المحتملات في نظره بانيا على السؤال و الاعاده مع المخالفه لفتوى مجتهده.

إلى ما ذكرناه في المسأله (٤) من (فصل: الشك في الركعات) من أنه لا دليل على وجوبه.

لا- شبهه في بطلان الصلاه إذا لم يتمكن المصلى من قصد القربه، و لكن من المعلوم أن المترزل لا- يمنع الا- من قصد الأمر الجزمى و الفرض عدم اعتباره في صحه الصلاه و غيرها من العباده لكفايه قصد الأمر الاحتمالى.



فيه مسائل متفرقه]

ختم فيه مسائل متفرقه

### الأولى: إذا شك في أن ما بيده ظهر أو عصر

[٢١٣٤] الأولى: إذا شك في أن ما بيده ظهر أو عصر فإن كان قد صلى الظهر بطل ما بيده (١)، وإن كان لم يصلها أو شك في أنه صلاها أو لا عدل بل مطلقاً حتى فيما يجد المصلي نفسه في صلاه و هو ينويها عصراً، و كذلك إذا علم أنه نوى و تهيأ لصلاه الظهر الواجب عليه الآن و بعد أن بدأ و دخل في الصلاه شك و تردد هل هذه الصلاه هي التي تهيأ لها أو أنه قد نواها لصلاه فائته لم يكن قد قصدها و تهيأ لها؟ و في كلا الموردین بطلت صلاته التي هو فيها، و عليه أن يستأنف صلاه جديده بنيه معينه و اسم خاص من ظهر أو عصر.

أما المورد الأول: فقد تقدم في بحث النيه أنها شرط عام لكل عباده و مقومه لها و هي تتمثل في عناصر ثلاثه:

الأول: نيه القربه.

الثاني: نيه الخلوص من الرياء و نحوه.

الثالث: قصد الاسم الخاص للصلاه التي يقوم المصلي بالاتيان بها المميز لها شرعاً كصلاه الظهر و العصر و الصبح و المغرب و العشاء و نحوها. و هذه العناصر الثلاثه لا بد أن تكون مقارنه للصلاه بكامل أجزائها من المبدأ إلى المنتهى، و نقصد بالمقارنه أن لا تكون متأخره عنها.

و من هنا إذا غفل المصلي عن العنصر الأول أو الثاني من النيه أثناء صلاته

بطلت. نعم يستثنى من ذلك العصر الثالث فى موردين:

أحدهما: ما إذا نوى المصلى صلاة- كالصبح مثلا- و فى أثنائها غفل عنها و تخيل أنها نافله و أكملها قاصدا بها النافله فإنها تصح صباحا، و كذلك العكس للنص الخاص.

و الآخر: ما إذا نقل نيته من صلاة إلى أخرى و ذلك فى الموارد التى يسوغ فيها ذلك، كما إذا نوى صلاة العصر و دخل فيها ثم تذكر انه لم يصل الظهر فيعدل إليها و يتمها ظهرا ثم يأتى بالعصر و هكذا، و أما فى غير هذين الموردین فلا بد من أن يستمر مع الصلاة من بدايتها إلى نهايتها.

و على هذا الأساس فالمصلى إذا كان يعلم بأنه صلى الظهر ثم وجد نفسه فى صلاة و هو ينويها عصرا و لكنه يتردد هل كان دخوله فى هذه الصلاة بنفس النية التى يجدها فى نفسه الآن، أو كان قد نواها فى الابتداء ظهرا؟ ففيه حالتان:

الأولى: ما إذا احتتمل أنه نواها فى الابتداء ظهرا ليوم سابق يعنى الظهر المشروع.

الثانية: ما إذا احتتمل انه نواها فى الابتداء ظهرا لهذا اليوم يعنى الظهر غير المشروع.

أما الحالة الأولى: فهل يمكن الحكم بأنه قد دخل فى هذه الصلاة بنفس النية التى يجدها فى نفسه الآن تطبيقا لقاعده التجاوز بتقريب أنه شاك فى الاتيان بالأجزاء السابقة باسم العصر بعد دخوله فى الجزء المترتب عليها و هو ينويها عصرا، و هذا عين الشك فى الشيء بعد التجاوز عن محله الشرعى و الدخول فى غيره.

الظاهر انه لا يمكن، و السبب فيه ما ذكرناه فى علم الأصول من أن قاعده

التجاوز كقاعده الفراغ قاعده عقلائييه و الروايات التي تنص عليها انما هي في مقام التأكيد و التثبيت لما بنى عليه العقلاء لا في مقام التأسيس و الجعل، و بما أن بناء العقلاء على شيء لا يمكن أن يكون مبنيا على التعبد و بلا نكته تبرره، فالنكته التي تبرر بناءهم عليها هي أذكريه المكلف في مقام الامتثال و أداء الوظيفة حال العمل، فإذا اشتراط الاذكريه ليس تعبيديا محضا ثابتا بالنص الخاص، بل هو شرط عقلائي مقوم لعقلائييه القاعده، فلا يدور اعتباره مدار النص، و في ضوء ذلك يرتبط جريان قاعده التجاوز في كل مورد بما إذا كان احتمال ترك الجزء أو الشرط المشكوك في محله من قبل المكلف عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعي غير محتمل لأنه خلف فرض كونه في مقام الامتثال و أداء الوظيفة. و احتمال تركه خطأ و إن كان محتملا من قبله الا أنه لما كان نادرا فمقتضى الأصل عدمه، و حيث ان هذا الملاك غير متوفر في المقام فلا يمكن تطبيق القاعده فيه. أما عدم توفره فلأن المصلي في هذه الحاله إذا كان تاركا للدخول في الصلاه عصرا و كان يدخل فيها في البدء ظهرا عامدا عالما بالحال لا يكون خلاف فرض كونه في مقام الامتثال و أداء الوظيفة، لأن كونه في هذا المقام لا يقتضى دخوله فيها عصرا و ترك دخوله فيها ظهرا بعد فرض أن دخوله فيها بعنوان الظهر الفئت ليس على خلاف الوظيفة، فمن أجل ذلك لا يتوفر في المقام ما هو ملاك تطبيق القاعده و جريانها.

و دعوى: ان تطبيق القاعده في المقام لإحراز أن المصلي قد دخل في هذه الصلاه بنفس النيه التي يجدها في نفسه الآن و إن كان غير ممكن الا- أنه يمكن إحراز ذلك من ناحيه أخرى و هي ان المصلي يجعل نفس النيه التي يجدها في نفسه الآن قرينه على أنه دخل فيها بنفس تلك النيه لا بنيه أخرى.

و التخريج الفنى لذلك هو أن المصلي إن كان قد نواها في البدء ظهرا ليوم

سابق فلا بد من افتراض العدول إلى العصر في الأثناء باعتبار أنه يجد في نفسه الآن نيه العصر، و العدول لا يخلو من أن يكون عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى أو خطأ..

و الأول خلف فرض كونه في مقام الامتثال على أساس أن العدول غير مشروع.

و الثانى بما أنه خلاف الطبيعه الأوليه فهو نادر، و مقتضى الأصل عدمه.

و فى ضوء ذلك تصلح النيه الفعلية التى توجد فى نفسه الآن قرينه على أنه قد دخل فى هذه الصلاة بنفس تلك النيه و أماره على ذلك...

مدفوعه: بأن ذلك و إن كان يؤكد جانب احتمال أنه كان قد دخل فيها بنفس النيه المذكوره، إلا أنه ليس بدرجة يفيد القطع أو الاطمئنان بذلك، غاية الأمر يفيد الظن به و لا دليل على حجيته، فإذن كون هذه الحاله قرينه شرعيه بحاجه إلى دليل.

و أصله عدم الخطأ لا تثبت أنه دخل فيها بنفس النيه الموجوده فى نفسه الآن الا على القول بالأصل المثبت، هذا مضافا إلى عدم جريان القاعده هنا من جهه أخرى أيضا و سيظهر وجهه فى ضمن بيان الحاله الثانيه.

و أما الحاله الثانيه: وهى ما إذا رأى المصلى نفسه فى صلاه و هو ينويها عصرا و لكنه شك هل أنه دخل فى هذه الصلاه بنفس النيه التى يجدها فى نفسه الآن، أو أنه كان قد نواها فى البدء ظهرا لهذا اليوم؟

ففى مثلها و إن كان احتمال أنه دخل فى هذه الصلاه فى البدء ظهرا عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعى غير محتمل لأنه خلف فرض كونه فى مقام الامتثال و أداء الوظيفه، باعتبار أنه صلى صلاه الظهر، فدخوله فيها مره أخرى غير مشروع، و لكن مع هذا لا تجرى القاعده فيها، و السبب فيه أن نيه العنوان الخاص للصلاه

التي يريد أن يصل إليها المميز لها شرعا المقوم لها حقيقته عبارته عن قصد الاسم الخاص لكل صلاة كالظهر و العصر و المغرب و العشاء و الصبح و نحوها، و ليس لهذا القصد مكان معين شرعا كأجزائها التي جعل الشارع لكل منها مكانا معيناً و لا بد من الاتيان به في ذلك المكان. و من هنا يجب استمرار هذا القصد مع الصلاة من البدايه إلى النهايه.

و على هذا الأساس فإذا وجد المصلي نفسه في صلاة و هو ينويها عصرا و شك في وجود هذه النية في نفسه في السابق أي حين الدخول فيها فلا يصدق عنوان التجاوز بملاك أنه ليس لها محل معين حتى يمكن الحكم بوجودها في السابق تطبيقاً للقاعده...

و دعوى: ان القاعده و إن لم تجر في نفس النية للاسم الخاص للصلاه إلا أنه لا مانع من جريانها في الأجزاء السابقه المعنونه بهذا الاسم على أساس أن المصلي في هذه الحاله يشك هل أنه أتى بهذه الأجزاء باسم العصر في محلها أو لا؟ فيكون الشك في الاتيان بها بوصفها العنوانى و هو وصف العصر بعد التجاوز عن محلها و الدخول في الجزء المترتب عليها و هو مورد للقاعده. فإذا يحكم باتيانها في محلها بعنوان العصر تطبيقاً لها...

مدفوعه: فإنه إن أريد بتطبيق القاعده إثبات ذوات الأجزاء بمفاد كان التامه.

فيرد عليه مضافاً إلى أنه لا شك في وجودها كذلك أنه لا يترتب على إثباتها أثر، فإن الأثر إنما يترتب على وصفها العنوانى.

و ان اريد به إثبات وصفها العنوانى كما هو مقصود القائل بجريان قاعده التجاوز في هذه الصوره فإن تخصيصه جريان القاعده بها قرينه على أنه أراد بها إثبات نية ذلك الوصف بأن يحرز بها أنه كبير و قرأ بنيه العصر...



فيرد عليه ما مر من أنه ليس لنيه هذا العنوان محل معين فإنها شرط مقوم للصلاه من بدايتها إلى نهايتها.

و إن شئت قلت: إن نيه العنوان الخاص للصلاه و اسمها المخصوص ليست كأجزائها فإن المصلى إذا وجد نفسه فى الركوع للصلاه الخاصه و شك فى القراءه جرت القاعده لأن النيه و هى قصد الاسم الخاص لها محرزه، و الشك إنما هو فى الاتيان بنفس الأجزاء، و بما أنه بعد التجاوز عن محلها فلا مانع من تطبيق القاعده و إذا وجد نفسه فى ركوع صلاه و هو ينويها عصرا و لكنه شك هل أنه دخل فيها بنفس النيه التى يجدها فى نفسه الآن فلا يمكن تطبيق القاعده لأن نيه العنوان الخاص للصلاه شرط لها من التكبيره إلى التسليمه فلا يكون لها محل معين.

و دعوى: ان هذه النيه تنحل بانحلال أجزاء الصلاه فتكون لكل جزء منها نيه ذلك العنوان ضمنا، و بما أن لها محلا معينا و هو محل ذلك الجزء فلا مانع من جريان القاعده فيها...

مدفوعه: بأن إحراز النيه الضمنيه يتوقف على إحراز النيه الاستقلاليه، و لا- يمكن تطبيق القاعده عليها بدون تطبيقها على النيه الاستقلاليه، لأن تطبيقها عليها إنما هو فى ضمن تطبيقها عليها لا مستقله، و بما انه لا يمكن تطبيقها على النيه الاستقلاليه لعدم محل معين لها فلا- يمكن تطبيقها على النيه الضمنيه أيضا على أساس أن المصلى إذا أحرز دخوله فى الصلاه بنيه العصر فقد أحرز الاتيان بأجزائها بهذه النيه ضمنا و الأ- فلا- ضروره أنه لا- يمكن إحراز نيه الضمنيه للأ-جزاء بالقاعده بدون إحراز النيه الاستقلاليه و هى نيه الكل مع أنها عينها، لأن معنى ذلك أنه أحرز الاتيان بالتكبيره و القراءه بنيه العصر من دون إحراز نيه العصر.

فالنتيجه: ان وجدان المصلى نفسه فى نيه صلاه خاصه فعلا و الشك فيها من

به إليها.

الأول لا يكون دليلاً على أنه أتى بهذه النية من الأول تطبيقاً للقاعده باعتبار ما عرفت من أنه ليس لها محل معين شرعاً و ليس كوجدانه نفسه في جزء من صلاته خاصة و شك في أنه أتى بالأجزاء السابقه لها، فإنه لا مانع من تطبيق القاعده باعتبار أن لها محلاً معيناً شرعاً.

و أما المورد الثاني: و هو ما إذا قصد المصلي و تهيأ لصلاه خاصه كصلاه الصبح الواجبه عليه الآن و بعد أن شرع فيها شك و تردد في أن هذه الصلاه هل هي التي تهيأ لها؟ أو أنه كان قد نواها لصلاه فائته لم يكن قد قصدها و تهيأ لها؟ ففى مثل ذلك لا يمكن البناء على أنها هي الصلاه التي تهيأ لها و قصدها، إذ مجرد أنه بنى عليها و تهيأ لها قبل الشروع و الدخول فيها رغم أنه شاك حين الدخول و الشروع لا يجعله الشارع قرينه على أنه دخل فيها لا في غيرها كقاعده شرعيه.

فاذن لا مناص من الحكم ببطلان صلاته فلا تقع صلاه الصبح لا أداء و لا قضاء لعدم النيه و هي قصد الاسم الخاص.

فالتتيجه: انه لا فرق في البطلان بين من دخل في صلاه و أتى بشيء منها و قبل أن يتمها شك و تردد في أن دخوله فيها هل كان بنيه الظهر أو بنيه العصر و قد صلى الظهر؟ و بين من قصد و تهيأ لصلاه الظهر الواجبه عليه الآن و بعد أن دخل في الصلاه شك و تردد في أنها هي الصلاه التي تهيأ لها أو أنها غيرها و لم يكن قد قصدها و تهيأ لها، كما أنه لا فرق في البطلان بين من يجد نفسه فعلاً في صلاه و هو ينويها عصراً و لكنه يشك و يتردد هل كان دخوله في هذه الصلاه بنفس هذه النيه، أو أنه دخل فيها في البدء بنيه الظهر ليوم سابق أو لهذا اليوم، و بين من لا يجد نفسه فعلاً في صلاه كذلك، فإن الحكم هو بطلان صلاته في تمام هذه الحالات و الصور، و بذلك يظهر حال المسأله الآتيه.

ص: ٢٠١

## الثانية: إذا شك في أن ما بيده مغرب أو عشاء

[٢١٣٥] الثانية: إذا شك في أن ما بيده مغرب أو عشاء فمع علمه بإتيان المغرب بطل، ومع علمه بعدم الاتيان بها أو الشك فيه عدل بنيته إليها إن لم يدخل في ركوع الرابعة، وإلا بطل أيضا.

## الثالثة: إذا علم بعد الصلاة أو في أثناءها أنه ترك سجدين من ركعتين

[٢١٣٦] الثالثة: إذا علم بعد الصلاة أو في أثناءها أنه ترك سجدين من ركعتين سواء كانتا من الأولتين أو الأخيرتين صحت و عليه قضاؤهما (١) في إطلاقه إشكال بل منع، والأظهر هو التفصيل، فإن المصلى إن كان يعلم بأن السجدين كانتا من الركعتين الأوليين وجب عليه قضاؤهما بعد الصلاة إن كان ذلك بعد التسليم سواء أ كان قبل الاتيان بالمنافى أم بعده، وإن كان قبل التسليم فالأظهر أنه مخير بين أن يكمل صلاته و يسلم ثم يأتي بهما، أو يأتي بهما ثم يكمل صلاته و يسلم، وقد مر وجه ذلك في المسألة (١٨) من «فصل: الخلل الواقع في الصلاة» و إن علم بأنهما من الركعتين الأخيرتين فإن كان بعد التسليم و الاتيان بالمنافى، أو مضى فتره تمحو بها صورة الصلاة و جب عليه قضاؤهما، وإن كان قبل التسليم أو بعده و لكن قبل الاتيان بالمنافى أو مضى فتره كذلك رجع و أتى بإحداهما في محلها حيث انه يكشف عن ان التشهد و التسليم قد وقعا في غير محلهما. و أما بالنسبة إلى الأخرى فهو مخير بين أن يأتي بها بعدها ثم يتشهد و يسلم، أو يتشهد و يسلم ثم يأتي بها.

و إن كان لا يعلم بالحال و شك في أنهما من الركعتين الأوليين أو الأخيرتين، أو إحداهما من الأوليين و الأخرى من الأخيرتين فإن كان التذكر بذلك بعد التسليم و الاتيان بالمنافى، أو بعد مرور فتره من الزمن تمحو بها صورة الصلاة و جب عليه قضاؤهما، و إن كان قبل التسليم أو بعده و قبل المنافى لم يمكن الرجوع إلى قاعده التجاوز، فإنه لا يمكن تطبيقها على الجميع للزوم المخالفه القطعيه العمليه، و لا

على البعض المعين لأنه تعيين بلا معين، فلا محاله تسقط من جهة المعارضه.

و أما الاستصحاب و هو استصحاب عدم الاتيان بهما فى الركعتين الأوليين و الأخيرتين معا فهو و إن كان لا مانع منه حيث لا يلزم منه محذور المخالفه القطعيه العمليه، إلا أن المقتضى قاصر فى نفسه لعدم ترتب أثر عملى عليه، فإن الأثر إنما يترتب عليه إذا كان قصد البدليه معتبرا فى قضاء السجدين، فعندئذ إذا جرى الاستصحاب وجب الاتيان بأربع سجديات سجدين منها بدلا عن السجدين فى الركعتين الأوليين، و سجدين بدلا عن السجدين فى الركعتين الأخيرتين...

و مع قطع النظر عنه يجب عليه الاحتياط و الاتيان بسجدين بدلا عن الأوليين و الإتيان بهما ثانيا بدلا عن الأخيرتين، و لكن من الواضح أن قصد البدليه فى مثل المقام غير معتبر و لا دليل عليه، نعم قد استظهرنا اعتباره فى مقام التمييز لا مطلقا، و على هذا فيما ان المصلى يعلم بوجوب الاتيان بسجدين عليه دون الأ-كث-ر فلا- يجرى الاستصحاب، أما بالنسبه إلى وجوب الاتيان بهما فلأنه معلوم وجدانا، و معه لا معنى للتمسك بالاستصحاب لإثباته تعبدا بداهه أن ما هو ثابت بالوجدان لا يعقل ثبوته بالتعبد لأنه من أراد انحاء تحصيل الحاصل. و أما بالنسبه إلى نفي الأكثر فلأنه معلوم للمصلى وجدانا و معه لا موضوع للاستصحاب.

فالنتيجه: ان نيه البدليه غير معتبره فى صحه الاتيان بالسجده المنسيه أو السجدين المنسيتين من الركعتين إذ يكفى الاتيان بهما بنيه القربه على ما فى الذمه من دون إضافه بدليتهما عن السجدين المنسيتين من الركعتين الأوليين أو الأخيرتين فإنها بحاجه إلى دليل و الروايات التى تنص على وجوب قضاء السجده المنسيه ساكته عن الدلاله على اعتبار هذه الخصوصيه و إنما يكون مفادها وجوب الاتيان بها بدلا عما فات من دون اعتبار خصوصيه زائده ككونها بدلا عن السجده

و سجدا السهو مرتين (١)، وكذا إن لم يدر أنهما من أى الركعات بعد العلم بأنهما من الركعتين.

### الرابعة: إذا كان فى الركعة الرابعة مثلا

[٢١٣٧]الرابعة: إذا كان فى الركعة الرابعة مثلا و شك فى أن شكه السابق فى الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة.

نعم لا مانع فى هذه الصورة من استصحاب عدم الاتيان بالسجده الثانيه من الركعه الأخيره فإنه يترتب عليه أن المصلى بعد فى الصلاه و لم يخرج منها، فإذا تكون وظيفته هى الرجوع و الغاء ما كان قد أتى به من التشهد و التسليم و الاتيان بها فى محلها و مواصله صلاته إلى أن يكملها ثم يأتي بسجده أخرى بقصد ما فى الذمه، كما أن له أن يأتي بها قبل الاتيان بالتشهد و التسليم بناء على ما مر من أن الأظهر هو تخيير المصلى بين الاتيان بالسجده المنسيه فى أثناء الصلاه أو بعد الفراغ منها إذا تفتن بالحال قبل التسليم.

و من هنا يظهر حال ما إذا علم بترك السجدين فى أثناء الصلاه فإن كان ذلك بعد فوت محلها و عدم إمكان تداركها فيه فقد مر أنه مخير على الأظهر بين الاتيان بهما قبل التسليم و الاتيان بهما بعده و إن فات محل إحداهما دون الأخرى و جب عليه قضاء الأولى قبل التسليم أو بعده و تدارك الثانيه فى محلها، و بذلك يظهر الفرق بين ما إذا تفتن بالحال بعد الفراغ من الصلاه و الاتيان بالمنافى و ما إذا تفتن قبل الإتيان بالمنافى أو فى الأثناء فإنه على الأول يجب عليه قضاؤهما و إن كانتا من الركعتين الأخيرتين، و على الثانى فإن كانتا من الركعتين الأوليين و جب عليه قضاؤهما، و إن كانتا من الأخيرتين و جب عليه تدارك إحداهما فى محلها و قضاء الأخرى.

على الأحوط، و قد مر ذلك فى الأمر الثالث من (فصل: فى موجبات سجود السهو).

بين الاثنتين و الثلاث كان قبل إكمال السجدين أو بعدهما بنى على الثانى (١)، كما أنه كذلك إذا شك بعد الصلاة (٢).

### الخامسه: إذا شك فى أن الركعه التى بيده آخر الظهر أو أنه أتمها و هذه أول العصر

[٢١٣٨]الخامسه: إذا شك فى أن الركعه التى بيده آخر الظهر أو أنه أتمها و هذه أول العصر جعلها آخر الظهر (٣).

فى البناء إشكال بل منع، والأظهر بطلان صلاته و استينافها من جديد لأن قاعده الفراغ لا تجرى فى السجدين لعدم ترتب الأثر على جريانها فيهما، فإنه إنما يترتب على حدوث الشك فى الثالثه بعد إكمال الثانيه، و القاعده لا تثبت ذلك كما لا يجرى استصحاب عدم حدوثه قبل إكمالها لأنه لا يثبت إنه حدث بعد إكمالها إلا على القول بالأصل المثبت، و قد مر تفصيل ذلك فى المسأله (١٠) من (فصل: فى الشك فى الركعات).

الحال فيه ما مر من أن الأظهر بطلان الصلاة و وجوب إعادتها من جديد على أساس قاعده الاشتغال و لا يمكن تصحيحهما بما عرفت من دون فرق بين هذه الصوره و هى صوره الشك بعد الصلاة و الصوره المتقدمه و هى صوره الشك فى أثنائها.

نعم إذا كان ذلك بعد الصلاة و خروج وقتها لم يجب القضاء للشك فى وجوبه و مقتضى الأصل عدمه.

فى تخصيص الحكم بجعل هذه الركعه المشكوكه آخر الظهر بما فى المتن إشكال بل منع، حتى فى حاله ما إذا وجد المصلى نفسه فى ركعه و هو ينويها عصرا و لكنه لا يدري هل كان دخوله فى هذه الركعه بنفس النيه التى يجدها فى نفسه الآن، أو كان قد نواها فى البدء ركعه أخيره من الظهر، و ذلك لأن الحكم فى حاله الأولى واضح إذ ليس فيها ما يبرر به جعل هذه الركعه أول العصر، فإذا مقتضى قاعده الاشتغال و عدم إحراز الفراغ من الظهر هو جعلها آخر الظهر، و إنما

الكلام فى الحاله الثانيه، فقد يقال بجرىان قاعده التجاوز فيها بدعوى أن المصلى إذا وجد نفسه فى صلاه بنيه العصر الآن و شك فى وجودها من الأول بنى عليه تطبيقا للقاعده و لازم ذلك هو الفراغ من صلاه الظهر، و حينئذ يكون الشك فى صحتها و تماميتها بعد الفراغ منها فيحكم بصحتها تطبيقا لقاعده الفراغ.

و الجواب: انه لا أساس لهذه الدعوى فإن جريان قاعده التجاوز فى كل مورد منوط بتوفر أمرين فيه..

أحدهما: احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل، بمعنى أن المكلف إذا كان فى مقام الامتثال و أداء الوظيفه فاحتمال ترك الجزء أو الشرط المشكوك فى محله عن عمد و التفات غير محتمل لأنه خلف فرض كونه فى مقام الامتثال، و احتمال تركه خطأ و إن كان محتملا الا انه لما كان نادرا فمقتضى الأصل عدمه، و هذا الأمر غير متوفر فى هذه الحاله فإن كون المصلى فى مقام الامتثال و أداء الوظيفه لا يقتضى أن ما بيده من الركعه هو أول العصر ضروره ان احتمال كونه آخر الظهر ليس على خلاف الوظيفه.

و دعوى: أن نيه العصر بما أنها موجوده فى نفس المصلى الآن فهى تصلح أن تكون قرينه على تحققها من الأول.

مدفوعه: بما تقدم فى المسأله الأولى من أن غايه ما يفيد ذلك هو الظن بوجودها من الأول و هو لا يجدى.

و الآخر: ان موضوع القاعده هو التجاوز عن محل الشىء المشكوك شرعا، و عليه فبطبيعته الحال يختص جريانها بما إذا كان للشىء المشكوك محل معين من قبل الشرع كالتكبيره و القراءه و الركوع و نحوها من أجزاء الصلاه، فإذا شك فى التكبيره و هو فى القراءه بنى على الاتيان بها تطبيقا للقاعده، و إذا شك فى القراءه

و هو فى الركوع بنى عليها بعين ما تقدم و هكذا، و أما إذا لم يكن للشئ محل معين شرعا فلا موضوع للقاعده فيه، و قد مر أن نيه الصلاه التى هى عبارته عن قصد الاسم الخاص لها مما ليس لها محل معين شرعا، و عليه فإذا كانت فى نفس المصلى نيه صلاه خاصه فعلا- و شك فى أنها كانت موجوده و متحققه من الأول أو لا-؟ لم يمكن الحكم بأنها كانت موجوده من الأول تطبيقا لقاعده التجاوز، لما مر من أنه ليس لها محل معين حتى يصدق التجاوز عنه، و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإن المصلى إذا رأى نفسه فى ركوع ركعه و هو ينويه عصرا و لكنه شك و تردد فى أن هذه النيه هل كانت موجوده فى نفسه من الأول أو لا. بل كان قد نواها فى البدء ظهرا، فليس بإمكانه التمسك بالقاعده لإثبات أنها كانت موجوده من الأول بنفس ما تقدم من الملاك.

و إن شئت قلت: إن المصلى تاره كان يعلم بأنه دخل فى صلاه و هو ينويها عصرا و حينئذ فإذا وجد نفسه فى ركوع و شك فى التكبيره أو القراءه بنى عليها تطبيقا للقاعده كما أنه إذا شك فى أنه قرأ عصرا أو لغايه أخرى بنى على أنه قرأ عصرا، لا من جهه تطبيق القاعده بل من جهه أن دخوله فيها لما كان بنيه العصر فهى تبعث إلى الاتيان بأجزائها و إن كانت ارتكازا ما لم ينو المصلى فى الأثناء صلاه أخرى و إن كانت من جهه الدهول و النسيان عما دخل فيه.

و أخرى كان يشك فى أنه هل دخل فى هذه الصلاه بنفس النيه التى يجدها فى نفسه الآن كما إذا وجد فى نفسه نيه صلاه العصر، ففى مثل هذه الحاله لا يمكن له التمسك بالقاعده لإثبات أنه دخل فيها بنفس النيه الموجوده فى نفسه الآن بعين ما مر من عدم الموضوع لها.

فالتنبيه: أنه لا فرق بين أن يجد المصلى نفسه فى ركوع و هو ينويه عصرا،



## السادسه: إذا شك في العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكر أنه سها عن المغرب بطلت صلاته

[٢١٣٩]السادسه: إذا شك في العشاء بين الثلاث و الأربع و تذكر أنه سها عن المغرب بطلت صلاته،و إن كان الأحوط إتمامها عشاء(١)و الاتيان بالاحتياط ثم إعادتها بعد الاتيان بالمغرب.

## السابعه: إذا تذكر في أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتم الظهر ثم أعاد الصلاتين

[٢١٤٠]السابعه: إذا تذكر في أثناء العصر أنه ترك من الظهر ركعه قطعها و أتم الظهر ثم أعاد الصلاتين(٢)،و يحتمل العدول إلى الظهر بجعل ما بيده و بين أن لا يجد نفسه فيه كذلك،فإن في كلتا الحالتين لا مجال للتمسك بالقاعده، فإذن مقتضى قاعده الاشتغال و عدم إحراز الفراغ من الظهر هو جعل ما بيده من الركعه آخر الظهر بلا- فرق بين الحاله الأولى و الثانيه،فلا- وجه لتخصيص الماتن قدّس سرّه الحكم بالحاله الأولى.

هذا الاحتياط و إن كان استجابيا الآ أنه مبني على احتمال سقوط اعتبار الترتيب في مثل المقام بالنسبه إلى ما بقى من صلاه العشاء-و قد اختاره بعض الأكابر قدّس سرّه-على أساس أن حديث لا تعاد يقتضى سقوطه بالنسبه إلى ما مضى منها،و أما بالنسبه إلى ما بقى فيكون دليل اعتبار الترتيب قاصرا عن الشمول.

و لكن الصحيح اعتباره بين تمام أجزاء الصلاتين،فإن الروايات التي تنص على ذلك غير قاصره عن شمول المقام.

في الجمع بين إتمام الظهر و إعادته الصلاتين إشكال بل منع،و الأظهر أن المصلى إذا تفتن قبل أن يدخل في ركوع الركعه الأولى من العصر أنه ترك ركعه من الظهر قطعها و أتم الظهر ثم يستأنف العصر من جديد،و حينئذ فلا- مقتضى لإعادته الصلاتين،و إن تفتن بعد الدخول في ركوعها بطلت صلاه الظهر من جهه زياده الركوع،و عندئذ لا- يبعد أن تكون وظيفته العدول من العصر إلى الظهر فيكملها ظهرا ثم يستأنف العصر من جديد على أساس أن المتفاهم العرفي من الروايات التي تؤكد على وجوب العدول من العصر إلى الظهر إذا تفتن في أثناء

رابعه لها(١) إذا لم يدخل في ركوع الثانيه ثم أعاد الصلاتين، وكذا إذا تذكّر العصر أنه لم يأت بالأول بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو عدم الفرق بين أن يتذكر في أثناء العصر أنه لم يصل الظهر فيعدل إليها فيكملها ظهرا و بين أن يتذكر في أثناء العصر بطلان الظهر، و الجامع انه إذا تفتن في أثناء العصر ان صلاه الظهر لم تسقط عن ذمته سواء أ كان عدم سقوطها بسبب غفلته عنها و اعتقاده بأنه قد أتى بها أم كان بسبب غفلته عن إتمامها و اعتقاده بالانتماء و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأولى رعايه الاحتياط بإعادة الصلاتين في هذه الصورة.

فيه ان الاحتمال ضعيف، و الأظهر عدم جواز العدول إلى الظهر كذلك، لأن الروايات التي تنص على العدول من العصر إلى الظهر لا تشمل المقام حيث ان موردها نسيان الظهر و الغفله عنها غايه الأمر تتعدى منه إلى صورته الغفله عن إتمامها و التذكر في حال لا يمكن تداركها، و أما إذا تذكر في أثناء العصر انه ترك من الظهر ركعه فحينئذ جعل ما بيده من العصر رابعه لها بحاجه إلى دليل على أساس أن العدول يكون على خلاف القاعده، و روايات الباب لا تشمل هذا المورد و الدليل الآخر غير موجود.

و دعوى انه لا مانع من ذلك لا من جهه زياده تكبيره الاحرام، و لا من جهه نيه الخلاف، أما الأولى فلأنه لا دليل على أن زيادتها سهوا مبطله للصلاه و إن كانت مشهوره، و أما الثانيه و هي نيه العصر فأیضا غير قاده لما ورد في جمله من الروايات من أن الصلاه على ما افتتحت به، و هذا يعنى ان نيه الخلاف لا تضر.

و على هذا فما أتى به المصلی بنیه العصر يعدّ من الظهر على أساس تلك الروايات...

مدفوعه: فإنه و إن لم يكن مانع من جهه زياده التكبيره إذ لا دليل على أن زيادتها سهوا قاده، و إنما المانع من جهه نيه الخلاف و هي نيه العصر، فإن ما أتى

فى أثناء العشاء أنه ترك من المغرب ركعه.

### الثامنة: إذا صلى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين

[٢١٤١]الثامنة: إذا صلى صلاتين ثم علم نقصان ركعه أو ركعتين من إحداهما من غير تعيين فإن كان قبل الإتيان بالمنافى ضمّ إلى الثانية ما يحتمل من النقص ثم أعاد الأولى فقط (١) بعد الاتيان بسجدة السهو به باسم العصر يجعله ظهرا بحاجه إلى دليل، و الروايات المذكوره لا- تدل على أن العبره إنما هى بالافتتاح و الابتداء مطلقا، فإن مورد تلك الروايات هو ما إذا أقام المصلى صلاه الصبح كفريضة واجبه و فى أثناءها تخيل أنها نافله و أتمها ناويا بها النافله، فإن الصلاه فى هذه الحال تصح صباحا كما نواها من الأول، أو إذا أقام نافله و تخيل فى أثناءها أنها فريضة الصبح و أتمها قاصدا بها الفريضة فإن الصلاه فى هذه الحال تصح نافله، فالعبره إنما هى بما افتتح الصلاه عليه و هو الباعث و المحرك الأول. و لكن من المعلوم ان ما نحن فيه ليس من موارد هذه الروايات على أساس ان المصلى فيه كان معتقدا بإتمام صلاه الظهر ثم افتتح صلاه العصر ناويا بها من الأول، لا أنه تخيل فى أثناء الظهر أنها عصر و أتمها قاصدا بها العصر.

فالتجيه: ان الأظهر هو ما ذكرناه من أن إتمامها ظهرا إن كان ممكنا فوظيفته ذلك و الأ فالعدول إليها و جعل ما بيده من الصلاه ظهرا لا متمما لها، و بذلك يظهر حال ما إذا تذكر فى أثناء العشاء انه ترك من المغرب ركعه.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و الأظهر هو التفصيل فى المسأله، فإن كانت الصلاتان متجانستين و مترتبتين كالظهر و العصر لم يجب عليه ضم ما يحتمل من النقص إلى الثانية بل وظيفته حينئذ هى الاتيان بصلاه أربع ركعات باسم العصر و ذلك لأن الناقص من الصلاتين إن كان الظهر فى الواقع فالعصر حينئذ يحسب ظهرا بناء على ما هو الصحيح من القول بالانقلاب على أساس قوله عليه السلام: «إنما هى أربع مكان أربع» (١) و إن كان العصر فالضم حينئذ و إن كان مجديا و لكن المصلى بما أنه

ص: ٢١٠

لا يعلم بالحال و إن الناقص هل هو الظهر لكي لا يكون الضم مجديا، أو العصر لكي يكون مجديا فلا يعلم بسقوط العصر عن ذمته بضم النقص إليها، فلا بد حينئذ من إعادته صلاه باسم العصر تطبيقا لقاعده الاشتغال غايه الأمر في صورته عدم الضم تجب الاعاده باسم العصر جزما، و في صورته الضم تجب بمقتضى قاعده الاشتغال.

فالتتيجه: انه لا- أثر للضم. و من هنا يظهر أنه لا أثر لاستصحاب عدم الاتيان بما يحتمل نقصه في صلاه العصر، فإنه إن أريد به إثبات وجوب ضم ما يحتمل من النقص إليها على أساس ان الالتفات إليه قبل الاتيان بالمنافى، فيرده أن الضم غير واجب باعتبار أنه لا أثر له.

و إن أريد به إثبات تماميه الصلاه الأولى، ففيه مضافا إلى أنه معارض باستصحاب عدم الاتيان به في الأولى أيضا، أنه لا يمكن إثباتها به الا على القول بالأصل المثبت.

و بذلك يظهر أنه لا- فرق في هذه الصوره بين أن يكون الالتفات إلى النقص قبل الاتيان بالمنافى أو بعده، فإنه على كلا التقديرين فالصلاه باسم الظهر صحيحه أما ذاتا أو انقلابا، و الصلاه باسم العصر تظل باقيه في الذمه و لا يمكن احراز الفراغ منها بضم النقص إليها كما عرفت، فإذا لا بد من استثنائها من جديد.

و إن كانت الصلاتان غير متجانستين عددا كالمغرب و العشاء، أو غير مترتبتين كما إذا كانت الظهر أدائيه و العصر قضائيه، فإن كان التفاته إلى النقص قبل الاتيان بالمنافى وجب عليه في هذه الصوره اما اعاده كلتا الصلاتين معا و لا يضر احتمال انه كان في أثناء الصلاه الثانيه و عدم الخروج عنها لما ذكرناه من أنه لا دليل على حرمه قطع الصلاه المتيقنه فضلا عن المحتمله، أو إعادته الصلاه الأولى و ضم

لأجل السلام احتياطا(١)،و إن كان بعد الاتيان بالمنافى فإن اختلفتا فى العدد أعادهما و إلا أتى بصلاه واحده بقصد ما فى الذمه(٢).

### التاسعه: إذ شك بين الاثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه ثم شك فى أن الركعه التى بيده آخر صلاته أو اولى صلاه الاحتياط

[٢١٤٢]التاسعه: إذ شك بين الاثنتين و الثلاث أو غيره من الشكوك الصحيحه ثم شك فى أن الركعه التى بيده آخر صلاته أو اولى صلاه ما يحتمل من النقص إلى الثانيه،و هذا الجمع ليس من جهه التعبد باستصحاب عدم الاتيان بما يحتمل نقصه فى كلتا الصلاتين،بل هو من جهه العلم الإجمالى ببطلان إحداهما،و هو يقتضى وجوب الموافقه القطعيه العمليه،و هى لا تحصل الا بأحد هذين الطريقتين:

هما إعادة كلتا الصلاتين معا،أو إعادة الصلاه الأولى و ضم ما يحتمل من النقص إلى الثانيه،و لا أثر للاستصحاب بالنسبه إليه فيكون وجوده كالعدم.

و إن كان التفاته إلى النقص بعد الاتيان بالمنافى وجبت عليه إعادة كليهما معا على أساس العلم الإجمالى ببطلان إحداهما،و لا يمكن الضم فى هذه الصوره.

فالتبيجه: إن كفايه الضم مع إعادة الصلاه الاولى إنما هى فى صوره واحده و هى ما إذا كانت الصلاتان غير متجانستين عددا أو غير مترتبتين،و إن كانتا متجانستين و كان الالتفات إلى النقص قبل الاتيان بالمنافى دون سائر الصور فإن الضم فيها أما إنه لا يمكن كما إذا كان الالتفات إليه بعد الاتيان بالمنافى،أو أنه كضم الحجر فى جنب الإنسان فلا يجدى.

الاحتياط ضعيف جدا لعدم العلم بزياده السلام من أجل احتمال ان الصلاه الناقصه هى الأولى،و استصحاب عدم الاتيان بما يحتمل من النقص فى الثانيه لا يثبت زياده السلام الآ على القول بالأصل المثبت.

بل بقصد العصر كما مر.

الاحتياط جعلها آخر صلاته و أتم ثم أعاد الصلاة احتياطا بعد الاتيان بصلاه الاحتياط (١).

### العاشره: إذا شك في أن الركعه التي بيده رابعه المغرب أو أنه سلم على الثلاث و هذه اولى العشاء

[٢١٤٣] العاشره: إذا شك في أن الركعه التي بيده رابعه المغرب أو أنه سلم على الثلاث و هذه اولى العشاء فإن كان بعد الركوع بطلت و وجب عليه إعادة المغرب (٢)، و إن كان قبله يجعلها من المغرب و يجلس و يتشهد في وجوب الإعادة احتياطا إشكال بل منع لأنه لا موجب لهذا الاحتياط الآ احتمال الفصل بين الصلاه الأصليه و صلاه الاحتياط بركعه و هى التي جعلها آخر صلاته بمقتضى قاعده الاشتغال، و من المعلوم إنه لا قيمة لهذا الاحتمال و مقتضى الأصل عدم اتصاف هذه الركعه بالفصل بينهما و لا بالزيادة.

في البطلان إشكال بل منع و الأظهر هو صحه صلاه المغرب و عدم وجوب إعادتها تطبيقا لقاعده الفراغ على أساس ان المصلى شاك في صحتها و فسادها من جهه الشك في أنها تامه إذا كان قد سلم على الثلاث و هذه الركعه اولى العشاء، أو ناقصه إذا كان لم يسلم عليها و كان قد سها و نوى بها المغرب، و بما انه لا يدرى أنها اولى العشاء أو رابعه المغرب فبطبيعته الحال يكون شاكا في صحتها و فسادها مغربا بعد عدم إمكان تدارك ما يحتمل نقصه فيها من التشهد و التسليم، و حينئذ فيكون مشمولا لما دل من أن: «كلما مضى من صلاتك و طهورك فامض كما هو» (١) فإن المستفاد منه عدم الاعتناء بالشك فيما مضى من الصلاه شريطه أن لا يكون قابلا للتدارك و الأ لم يمض.

و على هذا فيما أن ما يحتمل نقصه في صلاه المغرب غير قابل للتدارك فيكون الشك في صحتها و فسادها مشمولا للنص و مقتضاه عدم الاعتناء بالشك فيها و البناء على صحتها تطبيقا للقاعده شريطه احتمال الالتفات و الأذكريه حين العمل.

ص: ٢١٣

و يسلم ثم يسجد سجدة السهو لكل زياده من قوله: «بحول الله» و للقيام و للتسيحات احتياطا، و إن كان فى وجوبها إشكال (١) من حيث عدم علمه بحصول الزيادة فى المغرب.

### الحادية عشره: إذا شك و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث و علم بعدم إتيان التشهد فى هذه الصلاة

[٢١٤٤] الحاديه عشره: إذا شك و هو جالس بعد السجدين بين الاثنتين و الثلاث و علم بعدم إتيان التشهد فى هذه الصلاة فلا إشكال فى أنه يجب عليه أن يبنى على الثلاث، لكن هل عليه أن يتشهد أم لا؟ وجهان، لا يبعد و دعوى: أن هذا الشك ليس شكا فى صحة صلاه المغرب و فسادها بعد الفراغ منها لكى يكون مشمولا لقاعده الفراغ...

مدفوعه: بأن الشك بعد الفراغ عن الصلاة و تسليمها لم يرد فى لسان شىء من الروايات و إنما الوارد فى لسانها عنوان المضى و التجاوز، و حيث إن هذا العنوان يصدق على صلاه المغرب فى المقام بعد عدم إمكان تدارك نقصها إن كان فلا مانع من تطبيق قاعده الفراغ و الحكم بصحتها و استئناف العشاء من جديد.

و أما احتمال زياده الركوع فيها فهو لا يضر لأنه مدفوع بالأصل، و استصحاب بقاء المصلى بعد فى المغرب و عدم خروجه عنها لا يثبت أن الركوع زياده الا على القول بالأصل المثبت. و أما استصحاب عدم الاتيان بالتشهد و التسليم فهو مما لا يترتب عليه أثر الأ- و جوب قضاء التشهد فقط دون بطلان الصلاة، فإنه إنما يترتب على عدم الاتيان بهما عن عمد و التفات لا مطلقا، و جوب سجدة السهو على الأحوط مره لترك التشهد و أخرى لترك التسليم.

بل لا إشكال فى عدم وجوبها حيث إنه مضافا إلى أن وجوب سجدة السهو لكل زياده مبنى على الاحتياط فلا علم لنا بالزياده فى المقام حتى يحكم بالوجوب و لو احتياطا.

عدم الوجوب، بل وجوب قضائه بعد الفراغ (١) إما لأنه مقتضى البناء على الثلاث (٢) وإما لأنه لا يعلم بقاء محل التشهد من حيث إن محله الركعة الثانية و كونه فيها مشكوك بل محكوم بالعدم (٣)، و أما لو شك و هو قائم بين على الأحوط الأولى، و الأظهر عدم وجوبه لأن مقتضى أدله البناء على الأكثر هو سقوط وجوبه عن الشاك في عدد الركعات بين الثنتين و الثلاث، أو بين الثنتين و الأربع أداء و قضاء على أساس أن مفاد هذه الأدلة حكم واقعي لا ظاهري، و لازم ذلك هو أن المصلي الشاك فيه كذلك لم يكن مأمورا بالتشهد واقعا فإنه وظيفه العالم دون الشاك فيه، فإذا ن لا مقتضى للإعادة و لا للقضاء و إن ارتفع الشك و علم بعد صلاه الاحتياط أن صلاته ناقصة فإنه ليس من انكشاف الخلاف بل هو من تبديل الموضوع بموضوع آخر.

هذا الاحتمال هو المتعين دون الثاني حيث أن مقتضى النصوص التي تؤكد على البناء على الأكثر هو أنه يعامل مع الركعة البنائية معاملة الركعة الواقعية في ترتيب آثارها عليها، و من هنا لم يشر في شيء من روايات البناء على الثلاث أو الأربع إذا كان الشك بينها و بين الثنتين إلى وجوب الاتيان بالتشهد بعد البناء على الأكثر، فلو كان الغرض منها البناء على العدد فقط لا المعاملة مع الركعة البنائية معاملة الركعة الواقعية لكان ينبغي على الامام عليه السلام أن ينبه المصلي بلزوم الاتيان بالتشهد في موارد الشك بين الثنتين و الثلاث، أو الثنتين و الأربع، مع أن الروايات ساكتة من هذه الجهة نهائيا رغم أن المرتكز في الأذهان هو أن الركعة البنائية كالواقعية، فلو كان الشيء واجبا في مثل هذه الحالة ينبغي التنبيه عليه.

فيه ان هذا الاستصحاب معارض باستصحاب بقاء الركعة الثانية و عدم خروج المصلي عنها و انتقاله إلى ركعة ثالثة، فإنه إذا رفع رأسه من السجدة الثانية و جب عليه التشهد باعتبار أنه المكان المقرر له شرعا، و إذا شك في انتقاله من



مكانه إلى جزء آخر فمقتضى الاستصحاب بقاؤه فيه، و عليه فيصلح أن يعارض استصحاب عدم اتصاف ما بيده من الركعة بالثانية على نحو الاستصحاب في العدم الأزلي، فإن مقتضاه عدم وجوب التشهد.

و دعوى: ان العدم الأزلي للركعة الثانية قد انتقض من جهة علم المصلي بوجودها في مورد الاستصحاب الأول.

مدفوعه: بأن العدم الأزلي للركعة الثانية الواقعيه بمفاد ليس التامه و إن انتقض باليقين بوجودها بمفاد كان التامه، الا ان ذلك ليس مورد الكلام، فإن الكلام إنما هو في أن ما بيد المصلي من الركعة هل هو الركعة الثانية بمفاد كان الناقصه أو لا بمفاد ليس الناقصه؟ فإن كانت الثانية وجب التشهد و الأ- لم يجب، و بما ان انتقاض العدم الأزلي لما في يده من الركعة باليقين باتصافها بالثانية غير معلوم، فلا مانع من استصحاب عدم اتصافها بها، و يترتب عليه وجوب التشهد.

و من هنا يظهر أن هذه الدعوى مبنيه على الخلط بين انتقاض العدم الأزلي لأصل وجود الركعة الثانية بمفاد كان التامه، و انتقاض عدم اتصاف ما بيد المصلي من الركعة بالثانية بمفاد كان الناقصه، فإن ما هو مانع عن جريان استصحاب العدم الأزلي هو الثاني، و لكنه لم ينتقض باليقين بالخلاف، و ما هو منتقض به و هو الأول لم يكن مانعا منه. و بالتالي يكون الاستصحابان متعارضين في المقام فيسقطان من جهة المعارضه.

فالتتيجه ان بقاء مكان التشهد غير محرز لا وجدانا ولا تعبدا.

إلى هنا قد تبين انه على الاحتمال الثاني و هو أن يكون مفاد أدله البناء على الأكثر هو البناء على العدد تعبدا من دون النظر إلى ترتيب آثاره واقعا عليه فأیضا لا

الثلاث و الأربع مع علمه بعدم الاتيان بالتشهد فى الثانى فحكمه المضى و القضاء بعد السلام لأن الشك بعد تجاوز محله (١).

يجب التشهد عليه أداء لعدم إحراز بقاء مكانه. نعم بناء على ذلك يعلم المصلى إجمالاً أما بوجوب التشهد عليه فعلاً أو بوجوب قضائه بعد الصلاه باعتبار أن أدله البناء على الأكثر حينئذ لا تدل على سقوط التشهد عنه واقعا، فعندئذ لا بد من الجمع بين الأداء و القضاء احتياطاً.

الظاهر ان الماتن قدّس سرّه أراد من تجاوز محل التشهد لدى الشك بين الثلاث و الأربع فى حال القيام عدم إمكان تداركه لا ما هو ظاهر عبارته، فإنه حتى إذا رجع و الغى ما أتى به من القيام و جلس فليس بإمكانه تداركه، لأن شكه حينئذ يرجع إلى الشك بين الثنتين و الثلاث و هو مأمور حينئذ بالبناء على الأكثر و ترك التشهد واقعا لما مر من ان ذلك وظيفه واقعيه للشاك لا ظاهريه، و عليه فلا يعقل أن يكون مأموراً بالتشهد و الا لزم الخلف، و على هذا فلا وجه لحمل ما فى المتن على قاعده التجاوز لكى يقال تاره: بأن موردها الشك فى وجود الشىء بعد التجاوز عن محله الشرعى لا العلم بعدم وجوده بعد التجاوز عنه كما فى المقام، فإن المصلى يعلم بعدم الاتيان بالتشهد بعد التجاوز عن محله الشرعى، و أخرى، بأن مراده قدّس سرّه اجراء القاعده فى التشهد بلحاظ الركعه التى قام عنها، فإنها إن كانت الركعه الثانى فقد أخل بالتشهد على أساس إمكان تداركه ما دام لم يدخل فى الركن، و إن كانت الثالثه لم يخل به لانتفاء محل تداركه، و بما أن المصلى شاك فيه فى حال القيام و لا يعلم أنه أخل بوظيفته بترك التشهد أو لم يخل بها فلا يعتنى بهذا الشك تطبيقاً لقاعده التجاوز.

و لكن هذا التوجيه مضافاً إلى أنه خلاف الظاهر غير صحيح فى نفسه، فإن المصلى فى مفروض المسأله يكون على يقين من ترك التشهد و إنما يشك فى إنه

## الثانيه عشره: إذا شك في أنه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه بنى على الثاني

[٢١٤٥]الثانيه عشره: إذا شك في أنه بعد الركوع من الثالثه أو قبل الركوع من الرابعه بنى على الثاني(١)لأنه شاك بين الثلاث و الأربع،و يجب عليه قام عن الركعه الثانيه التي يجب عليه التشهد بعدها،أو قام عن الركعه الثالثه التي لا يجب عليه التشهد بعدها،و بالتالى يشك في وجوب التشهد بعد هذه الركعه التي قام عنها و من المعلوم أن هذا الشك ليس موردا لقاعده التجاوز فإن موردها ما إذا كان الشك في وجود الجزء أو الشرط بعد التجاوز عن محله الشرعى دون الشك في وجوبه بعد العلم بعدم وجوده في الخارج.

و إن شئت قلت: إن لازم الشك في المسأله هو الشك في وجوب تدارك التشهد و عدم وجوب تداركه باعتبار أن الركعه التي قام عنها إن كانت الثانيه وجب التدارك و إلا لم يجب،و لكن من الواضح أنه لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز عليه، فالصحيح هو ما ذكرناه من أن مراده قدس سرّه من تجاوز محله هو عدم إمكان تداركه لا تطبيق قاعده التجاوز عليه.

في البناء إشكال بل منع،و الأظهر هو بطلان الصلاه في المسأله و عدم الاكتفاء بها في مقام الامتثال لأن أدله البناء على الأكثر و العلاج بصلاه الاحتياط لا تشمل هذه الصوره لأن ظاهر هذه الأدله هو الاتيان بالركعه المشكوكه مفصوله بنكته ان الصلاه إن كانت تامه في الواقع فهي نافله،و إن كانت ناقصه فهي متممه لها،فإذا قام المصلى الشاك بعملية البناء على الأكثر و العلاج بصلاه الاحتياط كان على يقين حينئذ من صحه صلاته و تماميتها أما بالذات أو بالعلاج،و لا شيء عليه، و قد صرح بذلك في موثقه عمار: «ألا أعلمك شيئا إذا فعلته ثم ذكرت انك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء...» (١).

و أما إذا كانت الصلاه على تقدير نقصانها فاسده من ناحيه أخرى أيضا كزياده ركوع فيها كما في المقام فلا يكون الشك فيها مشمولا لتلك الأدله على

ص: ٢١٨

الركوع لأنه شاك فيه مع بقاء محله، و أيضا هو مقتضى البناء على الأربع في هذه الصورة، و أما لو انعكس بأن كان شاكاً في أنه قبل الركوع من الثالثه أو بعده من الرابعه فيحتمل وجوب البناء على الأربع بعد الركوع فلا يركع بل يسجد و يتم (١)، و ذلك لأن مقتضى البناء على الأ-كثر البناء عليه من حيث إنه أحد طرفى شكه و طرف الشك الأربع بعد الركوع، لكن لا-يبعد بطلان صلاته (٢) لأنه شاك في الركوع من هذه الركعه و محله باق فيجب عليه أن أساس أنه لا-يجدى فيها علاج الشك بصلاه الاحتياط لأن صلاه الاحتياط كما هو ظاهر تلك الأدله و صريح بعضها إنما هي جابره لنقصانها إن كان و لا تكون مصححه لها من ناحيه أخرى، و بما أن الصلاه فى المقام على تقدير نقصانها فاسده من جهه زياده الركوع فيها فلا يمكن علاج فسادها من هذه الجهه بصلاه الاحتياط، فإذن تكون صلاه الاحتياط فى هذا المقام كعدمها، فلا أثر لها فمن أجل ذلك لا يكون الشك بين الثلاث و الأربع فى المسأله مشمولاً لأدله العلاج، فإذن لا بد من إعادة الصلاه فيها.

ظهر مما مر أن المسأله على هذا الفرض أيضا لا تكون مشموله لأدله العلاج بعين ما تقدم من الملاك و هو بطلان الصلاه على تقدير نقصانها أما بزياده الركوع إذا ركع أو نقصانها إذا ترك، فلا-يمكن تصحيحها و علاجها من هذه الناحيه بصلاه الاحتياط، فإذن لا بد من استئنافها من جديد.

فالنتيجه: أنه لا فرق بين هذه الصوره و الصوره المتقدمه فإن الأدله العلاجيه لا تشمل كلتا صورتين بملاك واحد.

بل البطلان هو المتعين لا-من جهه ما ذكره الماتن قدّس سرّه من العلم الإجمالى بأنه أما زاد ركوعاً أو نقص ركعه، فإنه لا أثر لهذا العلم، لأن الصلاه إن كانت ناقصه فى الواقع ركعه فهى متداركه بصلاه الاحتياط حقيقه لما مر من أن

الاتيان بالرکعه المشکوکة مفصوله وظیفه واقعیه للشاک فی عدد الرکعات لا ظاهریه، و علیہ فتصحیح الصلاه تامه واقعا بالعلاج علی تقدیر نقصانها، فینتفی العلم الإجمالی حینئذ بانتفاء أحد طرفیه موضوعا، فلا مانع من الرجوع فی الطرف الآخر إلى الأصل المؤمن فیہ و هو أصاله عدم الزیاده، نظیر ما إذا علم إجمالا بنجاسه أحد الإناءین ثم قام بتطهیر الماء فی أحدهما باتصاله بالکر أو الجاری، فإن العلم الإجمالی حینئذ ینتفی بانتفاء أحد طرفیه موضوعا فلا مانع من الرجوع عندئذ إلى أصاله الطهاره فی الإناء الآخر.

فالتیجیه: إن الشک فی المسأله لو کان مشمولاً لأدله العلاج فلا أثر للعلم الإجمالی فیها لأنه لا یمنع من القیام بالعمل بهذه الأدله، بل القیام بالعمل بها رافع له بارتفاع متعلقه حقیقه فلا علم إجمالی حینئذ حتی یكون فیہ مخالفه له، فإذن لا یكون العلم الإجمالی سببا للبطلان، بل سببه ما مر من أن أدله العلاج كما لا تشمل المسأله فیما إذا شك فی أنه بعد الرکوع من الثالثه أو قبل الرکوع من الرابعه، كذلك لا تشمل عکس ذلك و هو ما إذا شك فی أنه قبل الرکوع من الثالثه أو بعد الرکوع من الرابعه بعین ما تقدم من الملائک و هو أن أدله العلاج إنما جعلت لکی یكون الشاک إذا قام بالعمل بها واثقا و متأكدا من تمامیه صلاته و براءه ذمته عنها و لا شیء علیہ كما صرح به فی بعضها. و أما إذا كانت الصلاه فاسده علی تقدیر نقصانها أو تمامیتها من ناحیه أخرى فلا تكون مشموله لأدله العلاج حیث لا تجدی عملیه العلاج حینئذ فی تصحیحها، و علی هذا فالصلاه فی مفروض المسأله إن كانت ناقصه فی الواقع فصلاه الاحتیاط و إن كانت متممه لها إلا أنها باطله من جهه نقصان الرکوع فیها ان لم یتدارک فی هذه الرکعه و إن تدارک فحینئذ إن كانت الصلاه تامه فی الواقع فهي باطله من جهه زیاده الرکوع فیها، و من المعلوم إن أدله العلاج لا

يركع، ومع علم إجمالاً أنه إما زاد ركوعاً أو نقص ركعه فلا يمكن إتمام الصلاة مع البناء على الأربع والائتان بالركوع مع هذا العلم الإجمالى.

### الثالثه عشره: إذا كان قائماً و هو فى الركعه الثانيه من الصلاه و علم أنه أتى فى هذه الصلاه بركوعين

[٢١٤٦]الثالثه عشره: إذا كان قائماً و هو فى الركعه الثانيه من الصلاه و علم أنه أتى فى هذه الصلاه بركوعين و لا يدري أنه أتى بكليهما فى الركعه الاولى حتى تكون الصلاه باطله أو أتى فيها بواحد و أتى بالآخر فى هذه الركعه فالظاهر بطلان الصلاه (١)، لأنه شاك فى ركوع هذه الركعه و محله تشمل مثل هذا الفرض إذ تشريع علاج الشك فيه بصلاه الاحتياط لغو محض، فلا يترتب عليه أثر، فإنه لا بد حينئذ من إعاده الصلاه فيه سواء أقام بعمله العلاج أم لا.

فالنتيجه: إن أدله العلاج مختصه بما إذا كانت الصلاه على تقدير تماميتها صحيحه.

بل الظاهر هو الصحه على أساس أنه لا مانع من تطبيق قاعده الفراغ فى الركوع الثانى شريطه احتمال الالتفات و الأذكريه حين العمل و ذلك لأن المصلى كان يعلم بإتيانه و لكنه يشك فى صحته و فساده من جهه أنه واجد لما هو المعبر فيها و شرط لها و هو كونه واقعا بعد القراءه فى الركعه الثانيه، و بالتالى يكون الشك فى صحته و فساده من جهه كونه واجدا للشرط أو لا، فلا مانع حينئذ من الحكم بصحته تطبيقاً للقاعده.

و إن شئت قلت: إن المصلى إذا علم باتيان الركوع و شك بعد ذلك فى أنه أتى به فى مكانه المقرر له شرعا حتى يكون محكوماً بالصحه أو لا، فلا مانع من التمسك بالقاعده لإثبات أنه أتى به فى مكانه المقرر له، و هذا أى إثبات الائتان به فى مكانه المقرر له ليس من اللوازم العقليه لمدلول القاعده لكى يقال أنها لا تثبت تلك اللوازم بل هو مدلول مطابق للقاعده على أساس ما ذكرناه من أنها قاعده

باق فيجب عليه أن يركع (١) مع أنه إذا ركع يعلم بزيادة ركوع في صلاته، ولا يجوز له أن يركع مع بقاء محله فلا يمكنه تصحيح الصلاة.

### الرابعة عشره: إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدين و لكن لم يدر أنهما من ركعه واحده أو من ركعتين وجب عليه الإعادة

[٢١٤٧]الرابعة عشره: إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه ترك سجدين و لكن لم يدر أنهما من ركعه واحده أو من ركعتين وجب عليه الإعادة (٢)، عقلائيته تبنى على الكشف عن الواقع باعتبار أن المكلف إذا كان في مقام الامتثال و أداء الوظيفة فاحتمال إخلاله بالصلاة بترك جزء منها أو شرطها أو إخلاله بالترتيب بين أجزائها عامدا ملتفتا إلى عدم جوازه، غير محتمل لأنه خلف فرض كونه في مقام الامتثال و أداء الوظيفة، و احتمال إخلاله بها كذلك سهوا و خطأ و إن كان محتملا إلا أنه لما كان نادرا و خلاف الطبيعه الأوليه فمقتضى الأصل عدمه، فمن أجل ذلك يحكم بصحتها تطبيقا للقاعده، فليس الحكم بالصحة حكما تعبديا محضا بل هو مبنى على ما مر من النكته. و في المقام إذا شك المصلى في صحه ركوعه و فساده من جهه الشك في أنه أتى به في مكانه المقرر له شرعا أو لا، حكم بصحته تطبيقا للقاعده بملاك أن كونه في مقام الامتثال يقتضى أنه أتى به في مكانه و لا يخل بشيء مما يعتبر فيه.

فإذن يكون الاتيان به في مكانه مدلول مطابق للقاعده و هو ملاك تطبيقها.

فالنتيجه: ان الحكم بصحة العمل تطبيقا للقاعده إنما هو على أساس أن حال المكلف في مقام الامتثال يقتضى أنه أتى به واجدا لتمام الأجزاء و الشرائط.

في الوجوب إشكال بل منع، فإن المصلى يعلم بانتفاء محل تداركه و سقوط الأمر به أما للاتيان به في محله الشرعي، أو لبطلان الصلاة إذا كان آتيا بكلا الركوعين في الركعه الأولى، هذا و لكن قد مر أنه لا مانع من القول بصحة الركوع الثاني تطبيقا لقاعده الفراغ.

هذا مبنى على أن قاعده التجاوز في السجده الأولى من الركعه التي

يكون المصلى على يقين من ترك سجدها الثانيه معارضه بقاعده التجاوز فى السجده الثانيه من الركعه التى يكون على يقين من الاتيان بسجدها الأولى للعلم الإجمالى بأنه تارك لإحدهما.

بيان ذلك: ان هذه المسأله تتمثل فى صور..

الصوره الاولى: أن تكون أطراف العلم الإجمالى بترك السجدهتين متمثله فى أكثر من ركعتين سواء أ كان الأكثر هو الثلاث أو الأربع.

الصوره الثانيه: أن تكون أطرافه متمثله فى الركعتين الأخيرتين فقط.

الصوره الثالثه: أن تكون أطرافه متمثله فى ركعتين ما عدا الركعه الأخيره.

أما الصوره الاولى: فالمصلى كان يعلم بترك السجده الثانيه فى واحده من هذه الركعات واقعا و يشك فى ترك السجده الاولى من نفس هذه الركعه كما انه كان يعلم باتيان السجده الأولى فى أكثر من ركعه و يشك فى السجده الثانيه و نتيجة هذا انه كان يعلم إجمالا- أما إنه ترك السجده الأولى من نفس الركعه التى قد ترك سجدها الثانيه، و أما ترك السجده الثانيه من الركعه التى قد أتى بسجدها الأولى، و لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز على كليهما معا لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه فتسقطان معا من جهه المعارضه فتصل النوبه حينئذ إلى الاستصحاب و هو استصحاب عدم الاتيان بالسجده الأولى من الركعه التى كان المصلى على يقين من ترك سجدها الثانيه باعتبار أنه مانع من استصحاب عدم الاتيان بالسجده الثانيه من الركعه التى كان على يقين من الاتيان بسجدها الأولى على أساس أنه يترتب على الاستصحاب الأول بطلان الصلاه بضم الوجدان إلى التعبد بلحاظ انه حينئذ كان تاركا بكلتا السجدهتين من ركعه واحده. و مع بطلان الصلاه لا يترتب أثر على الاستصحاب الثانى، فإن أثره وجوب قضائها بعد الصلاه، و من المعلوم أنه من آثار



تركها في صلاة صحيحه، و أما إذا كانت فاسده فلا موضوع لوجوب قضاء السجده فيها هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى ان الاستصحاب الثاني لا يصلح أن يعارض الاستصحاب الأول و يمنع منه لأنه لا يثبت الاتيان بالسجده الأولى من الركعه المذكوره الأعلى القول بالأصل المثبت حتى يكون مانعاً و على هذا فلا مانع من جريان الاستصحاب الأول و به ينتفى الاستصحاب الثاني بانتفاء ما هو المعبر في جريانه و هو الأثر على أساس أن جريان الاستصحاب في كل مورد متقوم بتوفر ثلاثه عناصر فيه، اليقين بالشئ، و الشك في بقاءه، و الأثر الشرعي المترتب عليه و بما أن العنصر الثالث غير متوفر في المقام فلا يجرى.

و قد يناقش في تنجيز العلم الإجمالي في المسأله بتقريب أن تنجيزه على القول بالافتضاء كما هو الصحيح يتوقف على سقوط الأصول المؤمنه في أطرافه بالمعارضه، و أما إذا لم تكن معارضه بينها بأن يجرى بعضها في بعض الأطراف دون الآخر فلا يكون منجزاً.

و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإن قاعده التجاوز في السجده الثانيه من الركعه التي كان المصلي على يقين من الاتيان بسجدها الأولى لا تجرى في نفسها على اساس أن الأثر المطلوب منها نفى وجوب القضاء عنها، و من المعلوم أنه متفرع على إحراز صحه الصلاه من سائر الجهات و لا يترتب وجوب قضائها على ترك السجده الثانيه مطلقاً، و إنما يترتب على تركها في صلاه صحيحه من تمام الجهات، و الفرض أن الصلاه في مفروض المسأله لا تصح إلا بتطبيق قاعده التجاوز في السجده الأولى من الركعه التي كان المصلي على يقين من ترك سجدها الثانيه لنفي احتمال البطلان من ناحيه تركها و من دون تطبيقها عليها في تلك الركعه أو لا و إحراز الصحه بذلك لا يمكن تطبيق القاعده على السجده الثانيه من هذه الركعه.

و نتيجة ذلك أن جريان القاعده فى السجده الثانيه منها متوقف على جريانها فى السجده الأولى من تلك الركعه دون العكس، و عليه فتجرى فى الأولى منها و يترتب عليها صحه الصلاه، و بعد جريانها فيها لا- تجرى فى الثانيه لزوم المخالفه القطعيه العمليه، فإذن ينتهى الأمر إلى الاستصحاب فى المقام، و مقتضاه عدم الاتيان بالسجده الثانيه من هذه الركعه، و يترتب عليه وجوب قضائها بعد الصلاه.

و الجواب: ان جريان القاعده فى السجده الثانيه من الركعه المأتى فيها بالسجده الأولى و إن كان فى طول جريانها فى السجده الأولى من الركعه التى تركت سجدها الثانيه و لكن بعد جريانها فى الأولى و إحراز صحه الصلاه به تحقق موضوع جريانها فى الثانيه و لا- مانع منه الا- لزوم المخالفه القطعيه العمليه، و من المعلوم ان لزوم هذا المحذور مستند إلى جريان القاعده فى كلتا السجدين معا لا إلى جريانها فى السجده الثانيه فقط.

بتقريب: ان إطلاق دليل القاعده لو كان شاملا لها فى السجده الأولى من الركعه لأدى ذلك إلى شموله لها فى السجده الثانيه من الركعه الأخرى أيضا على أساس أن شمول الاطلاق للقاعده فى الأولى محقق لموضوعها فى الثانيه، و بعد تحقق موضوعها فيها كان شموله لها طبيعيا كشمول الحكم لموضوعه بعد وجوده، و إنما المانع عنه لزوم المخالفه القطعيه العمليه و هو مستند إلى شمول الاطلاق للقاعده فى كلتا السجدين، و بما أن شموله للقاعده فى السجده الثانيه يتبع شموله لها فى السجده الأولى فبالنتيجه يستند لزوم المحذور إلى شموله لها فى الأولى.

و إن شئت قلت: ان معنى توقف جريان القاعده فى السجده الثانيه من ركعه على جريانها فى الاولى من ركعه أخرى انه فى كل آن و زمن متوقف على جريانها فى الأولى فيه، فإذن جريانها فى كلتا السجدين فى هذا الآن معا لا يمكن

لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه من جهه العلم الإجمالى اما بوجوب إعادته هذه الصلاه، أو وجوب قضاء سجده منها بعدها، و أما جريانها فى الأولى دون الثانيه فهو بلا- موجب، فإنها إذا جرت فى الأولى تحقق موضوعها فى الثانيه، فإذن ما هو المانع عن جريانها فيها، و لا- مانع إلا لزوم المخالفه القطعيه العمليه و هو مستند إلى جريانها فى كليهما معا لا إلى جريانها فى الثانيه فقط لأنه جزء من العله.

فالتتيجه: ان جريان القاعده فى السجده الأولى بما أنه يستلزم جريانها فى السجده الثانيه فيكون المحذور فى الحقيقه مستندا إليه.

و الحاصل: إن القاعده إذا جرت فى السجده الأولى من الركعه التى يكون المصلى على يقين من ترك سجدها الثانيه و لم تجر فى السجده الثانيه من الركعه التى يكون على يقين من الإتيان بسجدها الأولى لزم تقييد إطلاق دليل القاعده بالنسبه إلى السجده الثانيه بلا- دليل مقيد و هو لا- يمكن، كما أنها لا تجرى فى الثانيه بدون جريانها فى الأولى باعتبار أن تحقق موضوعها يتوقف عليه، و نتيجته ذلك سقوط قاعده التجاوز فى المسأله فتصل النوبه حينئذ إلى الاستصحاب، و قد مر أن مقتضاه عدم الإتيان بالسجده الأولى من الركعه المتروكه سجدها الثانيه، و يترتب عليه بطلان الصلاه و وجوب إعادتها، و أما استصحاب عدم الإتيان بالسجده الثانيه من الركعه الأخرى فهو لا يجرى من جهه عدم ترتب أثر عليه كما تقدم.

لحد الآن قد تبين أن المصلى إذا علم بعد الفراغ من الصلاه أنه ترك سجدين و لكنه لا يدري انهما من ركعه واحده أو من ركعتين فمقتضى القاعده بطلان صلاته و وجوب الاعاده، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأولى أن يقضى السجده مرتين أولا ثم الاعاده.

و أما الصوره الثانيه: فإن تفتن المصلى بترك السجدين بعد الإتيان بالمنافى

أو مرور فتره تمحو بها صورته الصلاة وجبت عليه إعادتها من جديد فإنه بالنسبة إلى السجده الثانيه من الركعه الأخيره يعلم بعدم امتثال أمرها، أما لعدم الاتيان بها فى الواقع، أو لبطلان الصلاة فيه، و أما بالنسبه إلى سائر السجدهات كالسجده الأولى من الركعه الأخيره و السجده الثانيه و الأولى من الركعه السابقه فيعلم إجمالاً بترك واحده منها، و على هذا الأساس فلا يمكن تطبيق القاعده على السجده الثانيه من الركعه الأخيره للعلم التفصيلى بأنها لم تقع على وفق أمرها، و أما تطبيقها على سائر السجدهات من الركعتين فهو و إن كان ممكناً فى نفسه إلا أنها تسقط فيها من جهه المعارضه لأن نتيجه تطبيقها على الجميع صحه الصلاة المترتب عليها نفى وجوب قضاء السجده المتروكه فمن أجل ذلك لا يمكن التطبيق، و حينئذ تصل النوبه إلى الاستصحاب أو قاعده الاشتغال.

و إن تفتن قبل الاتيان بالمنافى أو مرور فتره ماحيه لصورته الصلاة عاد إلى مكان السجدهتين و ألغى ما كان قد أتى به من التشهد و التسليم باعتبار وقوعهما فى غير محلها و يأتى بهما ثم يتشهد و يسلم و لا شىء عليه ما عدا سجده السهو على الاحوط مره للتشهد الزائد و أخرى للسلام الزائد.

و أما بالنسبه إلى السجدهتين من الركعه الثالثه، فبما أن الشك فيهما بعد التجاوز عن محلها فيرجع إلى قاعده التجاوز و مقتضاها الاتيان بهما شريطه احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل.

و أما صورته الثالثه: فبما أن أطراف العلم الإجمالى فيها منحصره فى ركعتين ما عدا الركعه الأخيره فيكون المصلى حينئذ على يقين من عدم الاتيان بالسجده الأخيره من الركعه اللاحقه على طبق أمرها، أما لعدم الاتيان بها رأساً، أو لبطلان الصلاة إذا كانت السجدهتان المتروكتان كلتاهما من الركعه السابقه. و أما سائر

و لكن الأ-حوظ قضاء السجده مرتين و كذا سجود السهو مرتين أولا- ثم الإعاده،و كذا يجب الإعاده إذا كان ذلك في أثناء الصلاه(١)،و الأ-حوظ سجدهات الركعتين التي تكون من أطراف العلم الإجمالى فلا يمكن الحكم باتيانها جميعا تطبيقا للقاعده لاستلزامه ترك قضاء السجده الأخرى المتروكه.

فالتتيجه:ان اطراف العلم الإجمالى بترك السجدين في المسأله إن كانت متمثله في ركعتين فقط كان المصلى حينئذ على يقين بعدم امتثال الأمر بالسجده الأخيره من الركعه اللاحقه التي هي أحد طرفى العلم الإجمالى،أما لعدم الاتيان بها واقعا،أو لبطلان الصلاه.و إن كانت متمثله في أزيد من ركعتين كان حال هذه السجده من هذه الركعه حال سائر السجدهات فلا يقين بعدم امتثال أمرها إلا إذا كان الشك فيها قبل تجاوز محلها،فعندئذ لا بد من الاتيان بها فيه تطبيقا لقاعده الشك في المحل.

في إطلاقه إشكال بل منع،فإن المصلى تاره يعلم بأنه ترك سجدين و هو جالس قبل أن يدخل في التشهد و لكنه لا يعلم هل أنهما معا من هذه الركعه أو من الركعه السابقه،أو إحداهما من هذه الركعه و الأخرى من السابقه،و أخرى يعلم بذلك و هو يتشهد أو قائم،و ثالثه يعلم به و هو راع.

أما في الفرض الأول:فبما أن محل الاتيان بالسجدين من هذه الركعه المسمى بالمحل الشكى يكون باقيا فيجب الاتيان بهما على أساس الاستصحاب أو قاعده الاشتغال،بل المصلى يكون على يقين باشتغال ذمته بالسجده الثانيه،أما لعدم الاتيان بها واقعا،أو لبطلان الصلاه.و أما بالنسبه إلى السجدين من الركعه السابقه فتجرى فيهما قاعده التجاوز للشك في الاتيان بهما بعد التجاوز عن مكانهما المقرر لهما شرعا شريطه احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل،فينحل العلم الإجمالى بالأصل المثبت و النافى في أطرافه.

و أما فى الفرض الثانى:فبما أن المصلى قد تجاوز عن المحل الشكى و دخل فى جزء آخر مترتب على الجزء المشكوك كالتشهد أو القيام المسمى بالمحل السهوى،فقد يقال:أن قاعده التجاوز كما تجرى فى السجدين من الركعه الأولى كذلك تجرى فى السجدين من الركعه الثانیه فى نفسها على أساس أن المصلى قد تجاوز عن محلها و دخل فى جزء آخر مترتب عليهما فى كلتا الركعتين،ولكنها تسقط من جهه المعارضه فيحكم بوجوب الإعادة تطبيقا لقاعده الاشتغال.

و الجواب:أنه لا وجه لهذا القول فى المسأله فإنه على يقين من أن السجده الثانیه من هذه الركعه لم تقع على وفق أمرها و تظل ذمته مشغوله بها أما لعدم الاتيان بها فى الواقع،أو لبطلان الصلاه،و بالتالى يعلم بعدم الاتيان بها صحيحه فإذن تكون وظيفته أن يرجع و يلغى ما كان قد أتى به من التشهد و القيام و يجلس و يأتى بالسجدين تطبيقا لقاعده الشك فى المحل.و أما بالنسبه إلى السجدين من الركعه الأولى فيحكم بالاتيان بهما تطبيقا لقاعده التجاوز فينحل العلم الإجمالى حينئذ و هو علمه أما بترك السجده الأولى من الركعه السابقه،أو ترك السجده الأخيره من الركعه الثانیه.

نعم،إذا علم المصلى بعد ما دخل فى قيام الركعه الرابعه أنه ترك سجدين و لكنه لا يعلم أنهما من الركعه الأولى أو الثانیه أو الثالثه أو بالتفريق،فحينئذ لا يعلم بأن السجده الأخيره من الركعه الثالثه لم تقع على وفق أمرها بل حالها عندئذ حال السجده الأخيره من الركعه الأولى و الثانیه فإذن لا يكون القيام المذكور فى غير محله،فيكون حكم هذا الفرض حينئذ حكم الصوره الأولى من الصور الثلاث المتقدمه،و قد مر أن الأظهر فيها وجوب الإعادة.

و من هنا يظهر أنه لا فرق فيه بين أن يكون علمه بترك السجدين بعد دخوله

إتمام الصلاة و قضاء كل منهما و سجود السهو مرتين ثم الإعادة.

### الخامسه عشره: إن علم بعد ما دخل فى السجده الثانيه مثلا أنه إما ترك القراءه أو الركوع

[٢١٤٨]الخامسه عشره: إن علم بعد ما دخل فى السجده الثانيه مثلا أنه إما ترك القراءه أو الركوع أو أنه إما ترك سجده من الركعه السابقه أو ركوع هذه الركعه وجب عليه الإعادة(١)، لكن الأحوط هنا أيضا إتمام الصلاة فى القيام للركعه الرابعه أو بعد دخوله فى ركوعها.

و أما فى الفرض الثالث: فالمصلى فيه بما أنه يعلم بالحال بعد دخوله فى ركوع الركعه الثالثه فهو يعلم بعدم وقوع السجده الأخيره من الركعه الثانيه على طبق أمرها بعين ما تقدم من الملا-ك و هو لا- يتمكن من تداركها بعد دخوله فى الركوع، و أما سائر السجدهات التى يعلم بترك واحده منها جزما فلا يمكن الحكم بإتيانها تطبيقا لقاعده التجاوز لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه و هى عدم وجوب قضاء السجده المتروكه، فالنتيجه: أنه لا بد من إعادة الصلاة فى هذا الفرض بمقتضى قاعده الاشتغال.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و الأظهر وجوب الإعادة فى الصوره الثانيه مما ذكره فى المتن و هى..

ما إذا علم المصلى أما بترك سجده من الركعه السابقه، أو بترك ركوع هذه الركعه، و وجوب الاحتياط بالجمع بين إتمام الصلاة و سجدتى السهو ثم إعادتها من جديد فى الصوره الأولى.

أما فى الصوره الثانيه: فلأنه لا يمكن الجمع بين تطبيق قاعده التجاوز على الركوع و تطبيقها على السجده معا لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه على أساس أن المصلى يعلم إجمالا- أما بوجوب الاعاده، أو قضاء السجده، و إن كان تطبيقها على المورد الثانى فى طول تطبيقها على المورد الأول، و لكن قد تقدم فى المسأله الرابعه عشره إن إطلاق دليل القاعده لا يمكن أن يشمل القاعده فى كلا الموردين

معاً، فإن شموله لها في المورد الأول و إن كان لا مانع منه إلا أنه بذلك يتحقق موضوعها في المورد الثاني، و معه لا مانع من تطبيقه عليها فيه أيضاً من هذه الناحية و لا مقيد له خاصة ما عدا لزوم المخالفة القطعية العملية و هو مستند إلى تطبيقه عليها في كلا- الموردين لا- في المورد الثاني فقط، و بالتالي ينتهي لزوم المحذور إلى تطبيقه عليها في المورد الأول باعتبار أنه يتبع تطبيقه عليها في المورد الثاني.

و إن شئت قلت: إن قاعده التجاوز في السجده و إن كانت متأخره عن قاعده التجاوز في الركوع رتبة باعتبار أنها في رتبة موضوعها، إلا- أنه لا أثر للتقدم الرتبي بعد تعاصرها زمنياً، و عليه فتقع المعارضه بينهما في زمن واحد فلا يمكن تطبيق إطلاق دليل القاعده عليهما معاً لاستلزامه المحذور المذكور.

و أما في الصورة الأولى: فإن جريان قاعده التجاوز في القراءة يتبع جريانها في الركوع، فإن جرت فيه تحقق موضوعها فيها، و حينئذ فإن قلنا بعدم وجوب سجدة السهو لكل زياده و نقيضه لم تجر القاعده في القراءة لعدم ترتب أثر عليها، فإن صحه الصلاه مترتبة على جريانها في الركوع، و المفروض أن جريانها فيه لا يتوقف على شيء، فمن أجل ذلك يحكم بصحتها تطبيقاً للقاعده، و أما القراءة فيما أنها جزء غير ركني فلا يترتب أثر على تركها سهواً لكي تجرى القاعده بلحاظ ذلك الأثر و إن قلنا بوجوبها كذلك احتياطاً كما قويناه فلا مانع من جريانها فيها بلحاظ هذا الأثر، و بما أنه يلزم من جريانها مخالفة قطعية عملية فلا تجرى على أساس أن المصلي يعلم أما بوجوب الاعاده، أو بوجوب سجدة السهو على الأحوط، و لكن لزوم هذا المحذور بما أنه مستند إلى جريانها في القراءة و في الركوع معاً لا إلى جريانها في القراءة فقط، فمن أجل ذلك لا بد من الاحتياط في



المسأله بالاتمام و سجدتى السهو ثم الاعاده،و بذلك يظهر الحال فيما إذا كان ذلك بعد الفراغ من الصلاه.

و أما إذا علم المصلى بذلك بعد دخوله فى السجده الأولى فإنه حيث قد تجاوز عن محل الركوع المشكوك فلا مانع من جريان قاعده التجاوز فيه،الآ أنها معارضه بقاعده التجاوز فى السجده فى الركعه السابقه إذ لا يمكن شمول إطلاق دليل القاعده لكليتهما مع الاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه للعلم الإجمالى أما بوجوب إعاده هذه الصلاه إذا كان تاركاً للركوع فى الواقع،أو وجوب قضاء السجده إذا كان تاركاً لها،و بعد سقوط القاعده فى المقام تصل النوبه إلى استصحاب عدم الاتيان بالركوع فى هذه الركعه و السجده فى الركعه السابقه فيلغى ما أتى به و يقوم منتصباً ثم يركع و يسجد سجدتين و يواصل صلاته و لا شىء عليه ما عدا قضاء سجده واحده و سجده السهو على الأحوط،و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأحوط إعاده الصلاه أيضاً.

و من هنا يظهر الحال فيما إذا دار الأمر بين ترك الركوع فى هذه الركعه و ترك القراءه فى الركعه السابقه فإن قاعده التجاوز تسقط من جهه المعارضه و مقتضى الاستصحاب الرجوع و الاتيان بالركوع و إتمام الصلاه ثم الاتيان بسجدتى السهو على الأحوط،هذا بناء على وجوب سجدتى السهو على الأحوط لكل زياده و نقيصه و الآ فلا معارضه فى البين،إذ حينئذ تجرى قاعده التجاوز فى الركوع بلا معارض.

ص: ٢٣٢

و سجدتا السهو فى الفرض الأول، وقضاء السجده مع سجدتى السهو فى الفرض الثانى ثم الإعادة، و لو كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فكذلك.

### السادسه عشره: لو علم بعد الدخول فى القنوت قبل أن يدخل فى الركوع أنه إما ترك سجدين من الركعه السابقه أو ترك القراءه

[٢١٤٩]السادسه عشره: لو علم بعد الدخول فى القنوت قبل أن يدخل فى الركوع أنه إما ترك سجدين من الركعه السابقه أو ترك القراءه وجب عليه العود لتداركهما و الإتمام ثم الإعادة، و يحتمل الاكتفاء بالاتيان بالقراءه و الإتمام (١) من غير لزوم الإعادة إذا كان ذلك بعد الاتيان بالقنوت، بدعوى هذا الاحتمال هو المتعين على أساس ان المصلى يعلم بأن القراءه فى المقام لم تقع على وفق أمرها أما لعدم الإتيان بها فى الواقع، أو لوقوعها قبل السجدين.

و من هنا يظهر أن القنوت أيضا كذلك لأن القنوت الصلاتى هو المأتى به بعد اتيان القراءه على وفق أمرها، و على هذا فلو قلنا بكفايه الدخول فيه لجريان قاعده التجاوز كما هو مختار الماتن قدس سرّه لم يكتف به فى المقام، و على هذا فيجب عليه الاتيان بالقراءه تطبيقا لقاعده الشك فى المحل أو العلم بعدم وقوعها على طبق أمرها.

و أما السجدين فيما أن الشك فيهما بعد الدخول فى القيام فيكون من الشك بعد التجاوز عن المحل بمقتضى قوله عليه السلام فى صحيحه إسماعيل بن جابر:

«إن شك فى السجود بعد ما قام فليمض...» (١) و يحكم حينئذ بالاتيان بهما فى محلها الشرعى تطبيقا لقاعده التجاوز.

فالنتيجه: ان المصلى إذا علم فى أثناء القنوت إنه إما ترك القراءه فى هذه الركعه أو ترك السجدين فى الركعه السابقه فوظيفته أن يرجع و يأتى بالقراءه تطبيقا لما تقدم و يحكم بالاتيان بالسجدين تطبيقا للقاعده و يواصل صلاته و لا شىء عليه.

ص: ٢٣٣

أن وجوب القراءة عليه معلوم لأنه إما تركها أو ترك السجدين فعلى التقديرين يجب الاتيان بها و يكون الشك بالنسبه إلى السجدين بعد الدخول فى الغير الذى هو القنوت(١)،و أما إذا كان قبل الدخول فى القنوت فيكفى الاتيان بالقراءة لأن الشك فيها فى محلها و بالنسبه إلى و من هنا يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سره من وجوب التدارك و الاتمام ثم الاعاده،فإن الجمع بين الأمرين لا يمكن حتى على مختاره قدس سره من كفايه الدخول فى القنوت لجريان قاعده التجاوز فإنها تسقط فى كل من القراءة و السجدين من جهه المعارضه و لا- يمكن الرجوع إلى اصاله عدم الاتيان بهما جميعا لعدم ترتب أثر عملى عليها لأن أثرها وجوب تداركهما و إتمام هذه الصلاه،و من المعلوم ان ذلك لا يجدى فى فراغ الذمه فإن المصلى إذا صنع ذلك علم إجمالاً بأنه أما زاد سجدين فى صلاته أو قراءه،فعلى الأول بطلت صلاته،و على الثانى وجبت عليه سجداً سهواً على الأحوط،و هذا العلم الإجمالى و إن لم يكن مؤثراً لأن وجوب الاعاده مورد لقاعده الاشتغال،و وجوب سجدة السهو مورد لقاعده البراءه،الآ أن كون وجوب الاعاده مورداً لقاعده الاشتغال فى المقام يكفى لكون إتمام ما بيده من الصلاه لغواً محضاً،إذ اعادةها من جديد تكفى لحصول اليقين بالبراءه، فإذن لا موجب للجمع بين التدارك و الاتمام ثم الاعاده أصلاً إلا بناءً على القول بحرمه قطع الصلاه حتى فى هذه الحاله،و هو كما ترى.

لا- يكفى الدخول فى القنوت فى تطبيق قاعده التجاوز باعتبار أن القنوت ليس من أجزاء الصلاه فالدخول فيه لا يحقق عنوان التجاوز عن الجزء السابق،فإنه إنما يتحقق بالدخول فى الجزء المترتب عليه لا بالدخول فى كل شىء،فإذن يكون المحقق لعنوان التجاوز عن السجدين فى المقام هو الدخول فى القيام لا الدخول فى القنوت.

السجدين بعد التجاوز، وكذا الحال لو علم بعد القيام إلى الثالثه أنه إما ترك السجدين أو التشهد أو ترك سجده واحده أو التشهد (١)، وأما لو كان قبل في إطلاقه إشكال بل منع، والصحيح هو التفصيل، فإن الفرع الثاني كالفرع الأول في أحد شقيه، وهو ما إذا دار الأمر بين ترك السجدين أو التشهد دون شقه الآخر وهو ما إذا دار الأمر بين ترك سجده واحده أو التشهد، لأن مقتضى القاعده في هذا الفرع هو أن يرجع المصلى و يلغى قيامه باعتبار أنه في غير محله و يجلس و يرجع شكه حينئذ إلى الشك في المحل، ومقتضى القاعده فيه وجوب الاتيان بهما معاً لا وجوب الاتيان بالتشهد و إجراء قاعده التجاوز بالنسبه إلى السجده، وذلك لأنه يعلم بأن التشهد لم يقع على طبق أمره أما إنه لم يأت به، أو أنه أتى به قبل السجده، فعلى كلا التقديرين لم يقع في محله، فعندئذ إذا جلس كان شكه في السجده في محلها، ولكن ذلك لا يمكن في الشق الأول من هذا الفرع باعتبار استلزامه العلم الإجمالى بأنه أما زاد سجدين في صلاته أو التشهد، فمن أجل ذلك لا بد من إعادة الصلاه من جديد، ولا يلزم هذا المحذور في الشق الثانى منه، إذ لا مانع فيه من الرجوع و الغاء قيامه و الجلوس، ثم يسجد سجده واحده و يتشهد و يواصل صلاته و لا شىء عليه ما عدا سجود السهو على الأحوط مرتين، مره للقيام الزائد و أخرى للتشهد الزائد، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى: ان هذا الفرع يختلف عن الفرع السابق، فإن المصلى إذا علم بترك السجدين أو التشهد أو بترك سجده واحده أو التشهد و هو قائم للركعه الثالثه فقد كان يعلم بأن القيام في غير محله و لا يتحقق به التجاوز، و هذا بخلاف ما فى الفرع السابق، فإنه إذا علم بترك القراءه أو السجدين من الركعه السابقه و هو فى القنوت فهو يأتى بالقراءه على أساس ان الشك فيها فى محلها و تجرى قاعده التجاوز فى السجدين على أساس ان الشك فيهما بعد التجاوز و الدخول فى

القيام فيتعين الاتيان بهما مع الاحتياط بالاعاده.

### السابعه عشره: إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد و شك في أنه ترك السجده أيضا أم لا

[٢١٥٠]السابعه عشره: إذا علم بعد القيام إلى الثالثه أنه ترك التشهد و شك في أنه ترك السجده أيضا أم لا- يحتمل أن يقال:يكفى الاتيان بالتشهد(١) لأن الشك بالنسبه إلى السجده بعد المدخول في الغير الذى هو القيام فلا اعتناء به و الأحوط الاعاده بعد الاتمام سواء أتى بهما أو بالتشهد فقط(٢).

### الثامنه عشره: إذا علم إجمالا أنه أتى بأحد الأمرين من السجده و التشهد من غير تعيين و شك في الآخر

[٢١٥١]الثامنه عشره: إذا علم إجمالا- أنه أتى بأحد الأمرين من السجده و التشهد من غير تعيين و شك في الآخر، فإن كان بعد المدخول في القيام لم يعتن بشكّه،و إن كان قبله يجب عليه الاتيان بهما(٣)لأنه شاك في كل منهما القيام.

في الكفايه إشكال بل منع،و الأظهر عدم كفايه الاقتصار على التشهد فقط بل لا بد من الاتيان بالسجده أيضا،لأن المصلى إذا علم ان قيامه هذا في غير محله الشرعى باعتبار أنه قبل التشهد كانت وظيفته أن يرجع و يلغى ما كان قد أتى به و هو القيام و يجلس و حينئذ يرجع شكّه بالنسبه إلى السجده إلى الشك في المحل و مقتضى الشك في المحل أن يأتي بها و يتشهد و يواصل صلاته و لا شيء عليه ما عدا سجود السهو على الأحوط للقيام الزائد.

لا منشأ لهذا الاحتياط أصلا فإنه إن أتى بالسجده و التشهد معا و واصل صلاته إلى أن سلم صحت فلا مجال حينئذ للاحتياط بالاعاده،و إن اقتصر على الاتيان بالتشهد فقط وجبت عليه الاعاده على أساس قاعده الشك في المحل بالنسبه إلى السجده،فإنه على ضوء هذه القاعده يكون تاركها للسجده عامدا ملتفتا إلى عدم جواز تركها.

هذا هو الأظهر على أساس أن المصلى لم يحرز التجاوز عن المكان المقرر لكل منهما شرعا و مع عدم الاحراز فوظيفته الاتيان بهما بمقتضى

و دعوى: العلم بسقوط الأمر بالسجده أما للإتيان بها فى الواقع، أو للإتيان بالتشهد فيه و معه يكون الشك فيها بعد التجاوز عن المحل، و مرد ذلك إلى الشك فى الاتيان بالسجده على تقدير الاتيان بالتشهد فى الواقع، و بما أنه بعد التجاوز عن المحل فيكون المرجع فيه قاعده التجاوز..

مدفوعه: بأن موضوع القاعده هو الشك فى الشىء بعد التجاوز عن المحل تحقيقا لا تقديرا كما هو ظاهر روايات القاعده، و أما فى المقام فالمصلى و إن كان شاكا فى السجده فعلا إلا أنه لم يحرز التجاوز عن محلها المقرر لها شرعا الا تقديرا و هو تقدير الاتيان بالتشهد لا تحقيقا، لأن الاتيان بالتشهد تحقيقا غير محرز، فإذن يكون الشك فى السجده بعد التجاوز التقديرى عن محلها الشرعى لا- التحقيقى و هو لا- يكفى فى تطبيق القاعده فإنه ليس تجاوزا عنها حقيقه، مع أنه لا شبهه فى ان موضوع القاعده هو التجاوز الحقيقى عن محل الشىء المشكوك. و على الجملة فبالنظر إلى الواقع لا يخلو من أن المصلى أما أنه قد أتى بالسجده فى الواقع أو لم يأت بها كذلك، فعلى الأول سقط أمرها واقعا، و على الثانى ظل باقيا كذلك، بل كان إتيانه بالتشهد حينئذ فى غير محله. و أما بالنظر إلى مقام الاثبات فالمصلى شاك فى السجده كما أنه شاك فى التشهد و هذا لا ينافى العلم بالاتيان بأحدهما و لم يحرز أن شكه فيها بعد الاتيان بالتشهد أو الدخول فيه، و مع هذا لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز.

و إن شئت قلت: ان موضوع القاعده بما أنه التجاوز عن محل الشىء فهو لا يتحقق إلا بالدخول فى غيره المترتب عليه، و حينئذ لا بد من إحرازه فى تطبيق القاعده، و عليه فالمصلى فى المقام و إن كان شاكا فى الاتيان بالسجده الا أن تطبيق

مع بقاء المحل، و لا يجب الإعادة بعد الإتمام و إن كان أحوط.

### التاسعة عشر: إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه

[٢١٥٢]التاسعه عشره: إذا علم أنه إما ترك السجده من الركعه السابقه أو التشهد من هذه الركعه، فإن كان جالسا و لم يدخل فى القيام أتى بالتشهد و أتم الصلاه و ليس عليه شىء، و إن كان حال النهوض إلى القيام(١) أو بعد القاعده منوط باحرازه التجاوز عن محلها بالدخول فى التشهد المترتب عليها، و المفروض أنه لم يحرز الدخول فيه خاصه، و إنما أحرز الدخول فى الجامع بينهما و هو عنوان أحدهما و هو لا يحقق عنوان التجاوز عنها.

فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بالاتيان بالسجده تطبيقا للقاعده.

فالنتيجه: ان الأمر بالسجده و إن سقط على تقدير الاتيان بها فى الواقع إلا أن الكلام فى سقوطه ظاهرا تطبيقا لقاعده التجاوز، و من المعلوم ان سقوطه كذلك منوط باحراز موضوع القاعده و هو التجاوز عن محل المشكوك، فإنه و إن كان محرزا على تقدير كون السجده متروكه فى الواقع لأن المصلى على هذا التقدير قد دخل فى التشهد و أتى به إلا أنه لا موضوع للقاعده على هذا التقدير باعتبار أن المصلى على أساس هذا التقدير يعلم بعدم الاتيان بها لا أنه شاك فيه و معه كيف يمكن الحكم بسقوط أمرها ظاهرا، بداهه أنه مع العلم بالواقع و لو تقديرا فلا يتصور ظاهر على هذا التقدير لأنه منوط بالشك و الجهل، و أما مع الشك فى الاتيان بالسجده فلا- يكون محرزا الدخول فى التشهد و الاتيان به لكى يتحقق عنوان التجاوز و إنما يكون محرزا الدخول فى الجامع الانتزاعى و هو لا يجدى فى تحقق هذا العنوان، فإذن كون المأتى به فى الواقع لو كان هو التشهد فالشك فى السجده و إن كان شكا بعد التجاوز إلا أنه تقديرى لا تحقيقى، يعنى لو كان هو التشهد.

الأقوى الحاقه بالجلوس فىلغى النهوض و يجلس و يحكم بالاتيان بالسجده تطبيقا لقاعده التجاوز و يتشهد و يواصل صلاته و لا شىء عليه و ذلك لما

الدخول فيه مضى و أتم الصلاة و أتى بقضاء كل منهما مع سجدة السهو (١)، و الأحوط إعادة الصلاة أيضا، و يحتمل وجوب العود لتدارك ذكرناه في محله من أن المعبر في تطبيق قاعده التجاوز على عمل هو التجاوز عن مكانه المقرر له شرعا و هو لا يتحقق إلا بالدخول في عمل آخر مترتب عليه شرعا و لا يكفي الدخول في مقدماته و النهوض بما أنه مقدمه للقيام فلا يكون الدخول فيه محققا لعنوان التجاوز.

في المضي إشكال بل منع، و الصحيح أنه يلغى القيام و يجلس و يتشهد و يواصل صلاته و يتمها ثم يقضى السجده، و الأحوط أن يسجد سجدة السهو مرتين مره لنسيان السجده و أخرى للقيام الزائد، و السبب فيه أنه ليس بإمكان المصلي في هذه الحاله تطبيق قاعده التجاوز على كل من السجده و التشهد للعلم الإجمالي بوجوب قضاء أحدهما و هو مانع عنه باعتبار استلزامه المخالفه القطعيه العمليه، فإذن تسقط القاعده من جهه المعارضه فتنتهي النوبه إلى استصحاب عدم الاتيان بهما معا و لا مانع منه حيث لا يلزم محذور المخالفه القطعيه العمليه، و أما المخالفه القطعيه الالتزاميه فهي لا تمنع عنه و يترتب على هذا الاستصحاب ان على المصلي الغاء القيام باعتبار أنه بحكم الشارع في غير محله و يجلس و يأتي بالتشهد و يسلم و بعد الفراغ يأتي بسجده بدلا عما فات ثم يسجد سجدة السهو على الأحوط مرتين.

و أما ما ذكره الماتن قدس سرّه من الجمع بين المضي و إتمام الصلاة و قضاء كل من التشهد و السجده فهو لا يتم، فإنه إن كان مبني على أن العلم الإجمالي بوجوب قضاء أحدهما لا يكون منجزا في أثناء الصلاة باعتبار أن المعلوم بالاجمال لا يكون فعليا و إنما يصير فعليا بعد إتمام الصلاة فلا يكون مانعا حينئذ عن إجراء القاعده فيهما.



التشهد و الإتمام و قضاء السجده فقط (١) مع سجود السهو (٢)، و عليه أيضا الأحوط الإعادة أيضا.

فیرد علیه: إنه یكفی فی مانعیه هذا العلم الإجمالی عن تطبیق قاعده التجاوز علیهما معا أثناء الصلاه كونه مستلزما للمخالفه القطعیه العملیه للتكلیف المنجز بعد الصلاه، و المفروض إنه یستلزم الترخیص فی ترك القضاء بعدها، فإذن لا یمكن المضى و الإتمام علی أساس القاعده.

و إن كان مبنيًا علی أن ترك سجده واحده أو التشهد سهوا لا یضر بالصلاه فمن أجل ذلك لا مانع من المضى و إتمامها من دون التمسك بذیل القاعده باعتبار أن صحه الصلاه لا تتوقف علیه و إنما الغرض من التمسك بها هو نفی وجوب القضاء لا صحتها.

فیرد علیه: إن ذلك صحیح إذا علم المصلی بترك أحدهما بعد دخوله فی ركوع الركعه اللاحقه، فإنه حیثئذ تسقط قاعده التجاوز فیهما من جهه المعارضه فیلجأ عندئذ إلى أصاله عدم الاتیان بهما، و مقتضى الاصاله وجوب قضائهما. و أما إذا علم بذلك قبل دخوله فیها كما هو المفروض فی المسأله فلا یمكن المضى و إتمام الصلاه بدون التمسك بالقاعده، إذ بقطع النظر عنها فلا بد من أن یلجأ إلى أصاله عدم الاتیان بهما، و نتیجتها أن یلغى القيام و یجلس و یتشهد و یتم الصلاه و لا یجوز له أن یواصل صلاته من دون أن یقوم بتدارك التشهد لأنه لو لم یقم به لكان تاركًا له عامدا ملتفتًا إلى الحكم الشرعی فتبطل صلاته حیثئذ.

فالنتیجه: انه لا یمكن إتمام هذه الصلاه بدون تدارك التشهد، و معه لا یجب الا قضاء السجده فحسب.

مر أن هذا الاحتمال هو المتعین و لا منشأ حیثئذ للاحتیاط بالاعاده.

مرتین علی الأحوط كما عرفت.

## العشرون: إذا علم أنه ترك سجده إما من الركعه السابقه أو من هذه الركعه

[٢١٥٣]العشرون: إذا علم أنه ترك سجده إما من الركعه السابقه أو من هذه الركعه فإن كان قبل الدخول فى التشهد أو قبل النهوض إلى القيام أو فى أثناء النهوض قبل الدخول فيه وجب عليه العود إليها لبقاء المحل (١) ولا شىء عليه لأنه بالنسبه إلى الركعه السابقه شك بعد تجاوز المحل، وإن كان بعد الدخول فى التشهد أو فى القيام مضى و أتم الصلاه و أتى بقضاء السجده و سجدتى السهو، و يحتمل وجوب العود لتدارك سجده من هذه الركعه (٢) و الاتمام و قضاء السجده مع ألحق قدس سره فى هذه المسأله النهوض بالجلوس و حكم بوجوب العود إلى السجده و الايتان بها معللا ببقاء المحل، و فى المسأله التاسعه عشره الحقه بالقيام فى عدم وجوب العود إلى التشهد، و لعل نظره قدس سره فى هذه المسأله إلى أنها مورد النص و هو صحيحه عبد الرحمن التى يكون موردها الشك فى السجود حال النهوض، و الامام عليه السلام أمر بالسجود، و لو لا النص لم يقل به، و بما أن النص بنظره قدس سره يكون على خلاف القاعده فلا بد من الاقتصار على مورده و لا يمكن التعدى عنه إلى مورد المسأله المتقدمه و هو الشك فى التشهد حال النهوض، فإنه لا بد فيه من العمل على طبق مقتضى القاعده و هو أن التجاوز كما يتحقق بالدخول فى القيام كذلك يتحقق بالدخول فى النهوض، فإذا دخل المصلى فى النهوض و شك فى التشهد حكم بالاتيان به تطبيقا لقاعده التجاوز، و لكن الصحيح ما مر من أن عنوان التجاوز لا يتحقق بالدخول فى مقدمات الأجزاء كالنهوض أو الهوى أو نحو ذلك و النص يكون على طبق القاعده لا أنه مخالف لها.

هذا الاحتمال هو المتعين بعين ما مر فى المسأله المتقدمه، إذ لا فرق بين هذه المسأله و المسأله المتقدمه فى الحكم، نعم إن أحد طرفى العلم الإجمالى هناك يكون التشهد و أما هنا فيكون كلا طرفيه السجده، و لكن لا أثر لهذا الفرق فى

سجود السهو (١)، والأحوط على التقديرين إعادة الصلاة أيضا.

### الحادية والعشرون: إذا علم أنه إما ترك جزءا مستحبا كالقنوت مثلا أو جزءا واجبا

[٢١٥٤] الحادية والعشرون: إذا علم أنه إما ترك جزءا مستحبا كالقنوت مثلا أو جزءا واجبا سواء كان ركنا أو غيره من الأجزاء التي لها قضاء كالسجدة و التشهد أو من الأجزاء التي يجب سجود السهو لأجل نقصها صحت صلاته و لا شيء عليه (٢)، و كذا لو علم أنه إما ترك الجهر أو حكم المسألتين.

مرتين على الأحوال مره للنقص و أخرى للزياده.

فى إطلاق الحكم بالصحة إشكال بل منع، و الأظهر هو التفصيل، فإنه تارة تفرض المسألة فيما إذا لم يكن لترك المستحب فيها أثر شرعى كالقضاء أو نحوه، و أخرى تفرض فيما إذا كان له أثر شرعى كالقنوت و النافله المرتبه كصلاه الليل و نحوها مما له أثر شرعى من الاعاده لدى الاخلال بها أو القضاء. فعلى الأول: لا إشكال فى الحكم بالصحة تطبيقا للقاعده على الجزء الواجب بلا معارض لأنها لا تجرى فى الجزء المستحب لعدم الأثر له.

و على الثانى: فعلى القول بالعليه التامه يكون العلم الإجمالى بنفسه مانعا عن جريان الأصول فى أطرافه و إن لم يلزم منه محذور المخالفه القطعيه العمليه، و عليه فلا تجرى فى الجزء الواجب و لا فى الجزء المستحب، فإذن لا يمكن الحكم بالصحة.

و على القول بالاعتضاء كما هو الصحيح فيما أنه لا- يلزم من تطبيق قاعده التجاوز على كل من الواجب و المستحب محذور المخالفه القطعيه العمليه فلا- يكون مانع منه من هذه الناحيه. نعم ان هنا مانعا آخر و هو ما ذكرناه من أن قاعده التجاوز قاعده عقلائيه فتكون حجيتها لدى العقلاء مبنيه على نكته و هى كاشفيتها النوعيه عن الواقع، و من المعلوم أنه لا بناء منهم على العمل بها فى أطراف العلم

الاخفات فى موضعهما أو بعض الأفعال الواجبه المذكوره لعدم الأثر لترك الجهر و الاخفات فىكون الشك بالنسبه إلى الطرف الآخر بحكم الشك البدوى.

### الثانيه و العشرون: لا إشكال فى بطلان الفريضه إذا علم إجمالاً أنه إما زاد فيها ركناً أو نقص ركناً

[٢١٥٥]الثانيه و العشرون: لا إشكال فى بطلان الفريضه إذا علم إجمالاً أنه إما زاد فيها ركناً أو نقص ركناً(١)،و أما فى النافله فلا تكون باطله لأن زياده الإجمالى و إن لم يلزم منه محذور المخالفه القطعيه العمليه على أساس عدم توفر النكته المبرره لبنائهم عليها،مثلاً إذا فرغ المصلى من صلاه الصبح و نافلته ثم علم إجمالاً بنقصان ركن فى إحداهما لم تجر قاعده الفراغ فيهما معاً لا من جهه المعارضه بينهما بل من جهه أن عمدته السدليل عليها بناء العقلاء،و لا بناء منهم على العمل بها فى موارد العلم الإجمالى بعدم مطابقه إحداهما للواقع،و قد ذكرنا فى محله أن روايات القاعده فى مقام التأكيد لا التأسيس،بل فى بعضها تصريح بما هو الملاك المبرر لبنائهم على العمل بها و هو الأذكريه حين العمل.

فى إطلاقه إشكال بل منع،و الأظهر هو التفصيل بين ما إذا علم بزياده ركوع فى ركعه أو نقصانه فى أخرى أو زياده سجدتين فى ركعه أو نقصانهما فى أخرى أو مختلفتين و كان ذلك بعد التجاوز عن المحل الشكى،كما إذا دخل فى التشهد أو القيام للركعه الثالثه و علم بأنه أما ترك سجدتين من هذه الركعه أو زاد ركوعاً فى الأولى،أو دخل فى السجود و علم بأنه أما ترك ركوع هذه الركعه أو زاد سجدتين فى السابقه فإن فى مثل هذه الحاله لا بد من الحكم ببطلان الصلاه على أساس أن قاعده التجاوز فى طرف النقيصه معارضه بأصالة عدم الزياده فى الطرف الآخر فتسقطان من جهه المعارضه،و حينئذ لا بد من الحكم ببطلان الصلاه،و أما إذا كان ذلك قبل تجاوز المحل،كما إذا تفتن بالحال و هو جالس قبل أن يدخل فى التشهد بأنه أما ترك سجدتين من هذه الركعه أو زاد ركوعاً فى السابقه،أو تفتن

الركن فيها مغتفره و النقصان مشكوك.

نعم، لو علم أنه إما نقص فيها ركوعاً أو سجدين بطلت، و لو علم إجمالاً أنه إما نقص فيها ركوعاً مثلاً أو سجده واحده أو ركوعاً أو تشهداً أو نحو ذلك مما ليس بركن لم يحكم بإعادتها لأن نقصان ما عدا الركن فيها لا اثر له من بطلان أو قضاء أو سجود سهو فيكون احتمال نقص الركن كالشك البدوى.

### الثالثه و العشرون: إذا تذكر و هو فى السجده أو بعدها من الركعه الثانيه مثلاً أنه ترك سجده من الركعه الاولى

[٢١٥٦] الثالثه و العشرون: إذا تذكر و هو فى السجده أو بعدها من الركعه الثانيه مثلاً أنه ترك سجده من الركعه الاولى و ترك أيضاً ركوع هذه الركعه جعل السجده التى أتى بها للركعه الاولى و قام و قرأ و قنت و أتم صلاته، و كذا لو علم أنه ترك سجدين من الاولى و هو فى السجده الثانيه من الثانيه حال الهوى قبل أن يدخل فى السجود بأنه أما ترك ركوع هذه الركعه أو زاد سجدين فى السابقه، ففى مثل هذه الحاله تكون وظيفته الاتيان بالسجدين أو الركوع على أساس قاعده الشك فى المحل فى هذه الركعه، و حينئذ فلا مانع من الرجوع إلى أصله عدم الزيادة فى الركعه السابقه فينحل العلم الإجمالى حينئذ بتطبيق الأصل المثبت و النافى فى أطرافه و يحكم بصحة الصلاه و بين ما إذا علم إجمالاً أما بزياده التكبيره فى الصلاه أو نقصان ركوع فيها فالأظهر فيه عدم البطلان و إن كان العلم بذلك بعد التجاوز عن المحل الشكى لما قدمناه من أنه لا دليل على أن زياده التكبيره فى الصلاه مبطله لها، فإذا لا مانع من الحكم باتيان الركوع فى محله تطبيقاً للقاعده بلا معارض على أساس ان أصله عدم الزيادة لا تجرى فى التكبيره فى نفسها من جهه عدم ترتب أثر عملى عليها.

فالنتيجه: انه لا بد من تقييد الحكم بالبطلان بما إذا كان التذكر بالحال بعد التجاوز عن المحل و لم يكن أحد طرفى العلم الإجمالى زياده التكبيره.

فيجعلها للأولى و يقوم إلى الركعة الثانيه و إن تذكر بين السجدين سجد اخرى بقصد الركعه الأولى و يتم، و هكذا بالنسبه إلى سائر الركعات إذا تذكر بعد الدخول في السجده من الركعه التاليه أنه ترك السجده من السابقه و ركوع هذه الركعه، و لكن الأحوط في جميع هذه الصور إعادة الصلاه (١) بعد الاتمام.

#### **الرابعه و العشرون: إذا صلى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان إحدى الصلاتين ركعه**

[٢١٥٧]الرابعه و العشرون: إذا صلى الظهر و العصر و علم بعد السلام نقصان إحدى الصلاتين ركعه (٢)، فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمدا و سهوا أتى بصلاه واحده بقصد ما في الذمه، و إن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى الثانيه ركعه ثم سجد للسهو عن السلام في غير المحل ثم أعاد الأولى، بل الأحوط أن لا ينوى الأولى بل يصلى أربع ركعات بقصد ما في الذمه لاحتمال كون الثانيه على فرض كونها تامه محسوبه ظهرا.

#### **الخامسه و العشرون: إذا صلى المغرب و العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعه**

[٢١٥٨]الخامسه و العشرون: إذا صلى المغرب و العشاء ثم علم بعد السلام من العشاء أنه نقص من إحدى الصلاتين ركعه فإن كان بعد الإتيان بالمنافى عمدا و سهوا و جب عليه إعادتهما، و إن كان قبل ذلك قام فأضاف إلى العشاء ركعه ثم يسجد سجدة السهو ثم يعيد المغرب.

هذا الاحتياط و إن كان استحيابيا إلا إنه ضعيف جدا و لا منشأ له إلا تخيل وقوع هذه السجده في غير محلها، و فيه: انه لا أثر لهذا التخيل بعد وقوعها في محلها واقعا و مصداقا لسجده الركعه الأولى المأمور بها حقيقه... أو زياده القيام و القراءه، و فيه: ان زيادتهما لما كانت سهويه لم تضر بالصلاه و إنما توجب سجدة السهو على الأحوط مره لزياده القيام و أخرى لزياده القراءه.

ظهر حكم هذه المسأله و ما بعدها مما تقدم في المسأله الثامنه.

[٢١٥٩]السادسه و العشرون: إذا صلى الظهرين و قبل أن يسلم للعصر علم إجمالاً أنه إما ترك ركعه من الظهر و التي بيده رابعه العصر أو أن ظهره تامه و هذه الركعه ثالثه العصر، فبالنسبه إلى الظهر شك بعد الفراغ و مقتضى القاعده البناء على كونها تامه، و بالنسبه إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع و مقتضى البناء على الأكثر الحكم بأن ما بيده رابعتها (١) و الاثنيان بصلاه في تطبيق قاعده البناء على الأكثر على صلاه العصر إشكال بل منع، و الظاهر أنه لا يمكن تطبيق القاعده عليها لما أشرنا إليه في ضمن البحوث السالفه من أن المستفاد من روايات القاعده عامه و من نص بعضها خاصه أنها إنما شرعت بغايه إن المصلى الشاك في عدد ركعات صلاته إذا لجأ إليها في مقام العمل كان قد تيقن من إتمام صلاته و فراغ ذمته منها باعتبار أنها إن كانت تامه في الواقع لم تقدرح صلاه الاحتياط لأنها حينئذ تصبح نافله، و إن كانت ناقصه فهي متممه لها حقيقه، و على هذا فلا يمكن علاج الشك بين الثلاث و الأربع في صلاه العصر هنا بالجوء إلى العمل بهذه القاعده و تطبيقها لأنها على تقدير تماميتها في الواقع انقلبت ظهراً على أساس أنها كانت عندئذ ناقصه و باطله، و بالتالي يلزم من فرض تماميتها اشتغال ذمته بها لا الفراغ، و من المعلوم ان ذلك ليس من موارد هذه القاعده و مشمولاً لقوله عليه السّلام في موثقه عمار: «و إن كنت أتممت لم يكن عليك شيء» (١) لفرض أنه إن أتمها فعليه شيء و هو اعادةها ثانياً. و إن كانت ناقصه واقعا و كانت الظهر تامه فعندئذ و إن أمكن تميمها بصلاه الاحتياط الآء أن ذلك وحده لا يكفي في تطبيق القاعده و شمولها للمقام لأن مورد هذه القاعده هو الشك في عدد ركعات الصلاه التي على تقدير تماميتها في الواقع كانت ذمه المصلى قد فرغت عنها و لا شيء عليه، و على تقدير نقصانها فهي متممه لها، فالنتيجه انه كان يتيقن بالفراغ، و صلاه العصر في المقام ليست كذلك فإن المصلى لو بنى على الأكثر فيها

و أتمها ثم أتى بصلاه الاحتياط لم يتيقن بفراغ ذمته عنها لأنها إن كانت تامه فى الواقع انقلبت ظهرا. نعم إن كانت ناقصه فهى متممه لها، و بما انه لا- يعلم أنها تامه أو ناقصه فلا يتيقن بالفراغ، فإذا مقتضى قاعده الاشتغال انه لا بد من إعادتها، فمن أجل ذلك لا يكون الشك فيها مشمولا لقاعده البناء.

و دعوى: ان صلاه الظهر فى المسأله محكومه بالصحه تطبيقا لقاعده الفراغ، و بعد تطبيق هذه القاعده عليها لا مانع من تطبيق قاعده علاج الشك فى عدد الركعات على صلاه العصر لأن الظهر حينئذ محكوم به بالصحه، و أما العصر فبما أن المصلى شاك فى عدد ركعاتها وجدانا بين الثلاث و الأربع فهى مشموله لنصوص العلاج على أساس أنها إن كانت تامه لم تنقلب عندئذ ظهرا باعتبار أن الظهر محكوم به بالصحه بحكم الشارع و فراغ ذمه المصلى عنها بقطع النظر عن كون العصر تامه أو لا...

مدفوعه: بأن تطبيق كلتا القاعدتين على كلتا الصلاتين و إن لم يستلزم المخالفه القطعيه العمليه، و لا تطبيق قاعده الفراغ على صلاه الظهر نفى احتمال أن يكون ما بيده رابعه العصر الّا بناء على أن تكون مثبتاتها حجه.

و لكن هذه الدعوى ممنوعه من جهه أخرى و هى أنه لا يمكن تطبيق قاعده الفراغ على صلاه الظهر و قاعده البناء على الأكثر على صلاه العصر، أما الأول فلأن المصلى كان يعلم بأنه إذا أتم العصر على ما بيده من الركعه فقد حصل له اليقين الجزمى بصحه الظهر واقعا و إن كانت ناقصه فى الواقع، فإن العصر حينئذ بما أنها تامه انقلبت ظهرا، و مع اليقين بصحتها واقعا لا مجال لقاعده الفراغ و لا موضوع لها فيها وجدانا. و أما الثانى فقد ظهر وجهه من ذلك، فإن المصلى لو بنى على أن ما بيده ركعه رابعه للعصر تطبيقا لقاعده البناء على الأكثر و أتم صلاته كان قد علم أن



هذه الركعة لو كانت رابعة للعصر واقعا انقلبت العصر ظهرا و ظلت العصر في ذمته فلا بد من إعادتها من جديد. و من هنا قلنا أن روايات قاعده البناء و العلاج لا تشمل المقام، فما في هذه الدعوى من الجمع بين الحكم بصحة الظهر تطبيقا لقاعده الفراغ و الحكم بصحة العصر تطبيقا لقاعده البناء على الأكثر فهو جمع بين المتناقضين لأن المصلى لو بنى على الأكثر و جعل ما بيده رابعة للعصر و أتم صلاته لزم محذوران..

أحدهما: ان صلاة العصر ان كانت تامه في الواقع فيما أن الظهر ناقصه و باطله حينئذ انقلبت ظهرا و ظلت العصر في ذمته و عليه إعادتها من جديد و بذلك لا- يكون الشك في عدد ركعاتها موضوعا لأدله البناء لأن موضوعها هو الشك في عدد ركعات الصلاة ان كانت تامه في الواقع، فلا شيء عليه كما مر.

و الآخر: ان المصلى لو بنى على الأكثر في صلاة العصر و تشهد و سلم كان قد علم جزما بصحة صلاة الظهر واقعا أما بنفسها أو بسبب انقلاب العصر إليها، و بذلك ترتفع قاعده الفراغ فيها بارتفاع موضوعها وجدانا و هو الشك في صحتها و فسادها.

و النكته فيه: ان قاعده الفراغ قاعده ظاهريه موضوعها الشك في صحة العمل و فساده بعد الفراغ منه، و قاعده الانقلاب قاعده واقعيه، فإذا كانت الظهر ناقصه واقعا و العصر تامه كذلك انقلبت ظهرا، فإذا لا يمكن الجمع بين إجراء قاعده الفراغ في صلاة الظهر و إجراء قاعده البناء على الأكثر في صلاة العصر و تكون قاعده البناء على الأكثر وارده على قاعده الفراغ، فمن أجل هذه النكته و هي أن صلاة العصر إن كانت تامه في الواقع انقلبت ظهرا لا- يمكن تطبيق قاعده البناء على الأكثر على صلاة العصر أيضا.

الاحتياط بعد إتمامها، إلا أنه لا يمكن إعمال القاعدتين معا لأن الظهر إن كانت تامه فلا يكون ما بيده رابعه، وإن كان بيده رابعه فلا يكون الظهر تامه، فيجب إعادته الصلاتين (١) لعدم الترجيح في إعمال إحدى القاعدتين (٢).

نعم، الأحوط الاتيان بركعه اخرى للعصر، ثم إعادته الصلاتين لاحتمال كون قاعده الفراغ من باب الأمارات (٣)، وكذا الحال في العشاءين فالنتيجه: إن المصلى في هذه المسأله و إن كان شاكا بين الثلاث و الأربع في صلاه العصر الأ أنه لما علم إجمالا أن ما بيده من الركعه إن كان رابعه لها في الواقع كان قد ترك ركعه من الظهر، و إن كان ثالثه فيه كان قد أتى بالظهر تماما لم يكن هذا الشك مشمولاً لأدله البناء على الأكثر كما عرفت، و حينئذ فيكون المصلى مخيراً بين أن يتم صلاه العصر على ما بيده من الركعه رجاء لإدراك الواقع و بعنوان ما في الذمه لا باسم العصر ثم يستأنفها عصراً من جديد و على هذا فقد تيقن بصحة الظهر بلا- حاجه إلى التمسك بقاعده الفراغ بل لا موضوع لها عندئذ، و بين الغاء ما كان قد أتى به من صلاه العصر و يستأنفها من جديد باعتبار أنه لا يتمكن من إتمامها عصراً بعد الحكم بصحة صلاه الظهر تطبيقاً لقاعده الفراغ.

ظهر مما تقدم أنه يجب إعادته العصر فقط و أما الظهر فهي محكومها بالصحة إما واقعا أو ظاهراً بمقتضى قاعده الفراغ فلا موجب لإعادتها.

ظهر مما مر ان كلتا القاعدتين لا تجرى إن أتم المصلى صلاه العصر على ما بيده من الركعه المشكوكه رجاء، و إن ألغى جرت قاعده الفراغ في صلاه الظهر فقط.

هذا الاحتمال هو الأظهر إن أراد بالاماره اشتمالها على نكته تبرر احتمال أقربيتها إلى الواقع و تضعف احتمال الخلاف. و إن أراد بها ان مثبتاتها حجه.. فليس كذلك لأن أماريتها إنما هي على أساس أنها تتضمن النكته التي

إذا علم أنه إما صلى المغرب ركعتين و ما بيده رابعه العشاء أو صلاها ثلاث ركعات و ما بيده ثالثه العشاء.

### **السابعه و العشرون: لو علم أنه صلى الظهرين ثمانى ركعات و لكن لم يدر أنه صلى كلا منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعه و زاد فى الاخرى**

[٢١٦٠] السابعه و العشرون: لو علم أنه صلى الظهرين ثمانى ركعات و لكن لم يدر أنه صلى كلا منهما أربع ركعات أو نقص من إحداهما ركعه و زاد فى الاخرى بنى على أنه صلى كلا منهما أربع ركعات عملاً بقاعده عدم اعتبار الشك بعد السلام، و كذا إذا علم أنه صلى العشاءين سبع ركعات و شك بعد السلام فى أنه صلى المغرب ثلاثه و العشاء أربعه أو نقص من إحداهما و زاد فى الاخرى فيبنى على صحتها.

### **الثامنه و العشرون: إذا علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك فى أنه هل صلى الظهر أربع ركعات**

[٢١٦١] الثامنه و العشرون: إذا علم أنه صلى الظهرين ثمان ركعات و قبل السلام من العصر شك فى أنه هل صلى الظهر أربع ركعات فالتى بيده رابعه العصر أو أنه نقص من الظهر ركعه فسلم على الثلاث و هذه التى بيده خامسه العصر فبالنسبه إلى الظهر شك بعد السلام، و بالنسبه إلى العصر شك بين الأربع و الخمس فيحكم بصحة الصلاتين إذ لا مانع من إجراء القاعدتين (١)، فبالنسبه إلى الظهر يجرى قاعده الفراغ و الشك بعد السلام تكشف فى الغالب عن مطابقه العمل للواقع فى ظرف جهل المكلف و شكه و هى أن الترك العمدى رغم أنه فى مقام الامتثال خلف الفرض، و الترك السهوى نادر، و روايات القاعده تؤكد على الغاء الشك و البناء على الاتيان بالمشكوك على أساس تلك النكته العقلانيه، و من المعلوم ان تلك النكته لا تقتضى أكثر من اثبات مدلولها المطابقي باعتبار أنها نكته ليه ليس لها لسان حكائى، و لذا لا بناء للعقلاء على أكثر من ذلك، و تمام الكلام فى الأصول.

هذا هو الصحيح للفرق بين هذه المسأله و المسأله المتقدمه حيث

فيبنى على أنه سلّم على أربع، وبالنسبة إلى العصر يجرى حكم الشك بين الأربع والخمس فيبنى على الأربع إذا كان بعد إكمال السجدين فيتشهد و يسلم ثم يسجد سجدة السهو، وكذا الحال في العشاءين إذا علم قبل السلام من العشاء أنه صلى سبع ركعات و شك في أنه سلّم من المغرب على ثلاث فالتى بيده رابعه العشاء أو سلّم على الاثنتين فالتى بيده خامسه العشاء فإنه يحكم بصحة الصلاتين و إجراء القاعدتين.

### التاسعه و العشرون: لو انعكس الفرض السابق

[٢١٦٢]التاسعه و العشرون: لو انعكس الفرض السابق بأن شك-بعد العلم بأنه صلى الظهرين ثمان ركعات قبل السلام من العصر- في أنه صلى الظهر أربع فالتى بيده رابعه العصر أو صلاها خمسا فالتى بيده ثالثه العصر فبالنسبه إلى الظهر شك بعد السلام و بالنسبه إلى العصر شك بين الثلاث و الأربع، و لا وجه لإعمال قاعده الشك بين الثلاث و الأربع في العصر لأنه إن صلى الظهر أربعاً فعصره أيضاً أربعه فلا محل لصلاه الاحتياط، و إن صلى الظهر خمسا فلا وجه للبناء على الأربع في العصر و صلاه الاحتياط، فمقتضى القاعده إعادته الصلاتين (١).

يحتمل أن تكون كلتا الصلاتين تامه في هذه المسأله دون تلك، فمن أجل ذلك لا مانع من إجراء قاعده الفراغ في الظهر و قاعده الشك بين الأربع و الخمس في العصر فيبنى على الأربع و يتمها. هذا إذا كان الشك بعد إكمال السجدين، و أما إذا كان في حال القيام فبما أن شكه بين الأربع و الخمس فوظيفته أن يرجع و يهدم القيام و يجلس و حينئذ يرجع شكه إلى الشك بين الثلاث و الأربع فتصبح المسأله عندئذ من أفراد المسأله المتقدمه و حكمها حكم تلك المسأله.

بل مقتضى القاعده إعادته صلاه العصر فحسب دون الظهر إذ لا يمكن

نعم، لو عدل بالعصر إلى الظهر و أتى بركعه اخرى و أتمها يحصل له العلم بتحقيق ظهر صحيحه مردده بين الاولى إن كان فى الواقع سلّم فيها على الأربع و بين الثانيه المعدول بها إليها إن كان سلّم فيها على الخمس، و كذا الحال فى العشاءين إذا شك- بعد العلم بأنه صلى سبع ركعات قبل السلام من العشاء- فى أنه سلّم فى المغرب على الثلاث حتى يكون ما بيده رابعه العشاء أو على الأربع حتى يكون ما بيده ثالثتها، و هنا أيضا إذا عدل إلى المغرب و أتمها يحصل له العلم بتحقيق مغرب صحيحه إما الاولى أو الثانيه المعدول إليها و كونه شاكا بين الثلاث و الأربع مع أن الشك فى المغرب مبطل لا يضر بالعدول، لأن فى هذه الصوره يحصل العلم بصحتها مردده بين هذه و الاولى، فلا يكتفى بهذه فقط حتى يقال: إن الشك فى إتمام صلاه العصر باسمها بقاعده العلاج و البناء على الأكثر لأنها إن كانت تامه فى الواقع فلا حاجه إلى العلاج، و إن كانت ناقصه فيه و جب العدول بها إلى الظهر باعتبار أنها باطله بزياده ركعه فيها و الاتيان بركعه موصوله حينئذ لا مفصوله، فإذن لا موضوع للعلاج، و على هذا فالمصلى فى هذه المسأله بما إنه يشك فى صحه صلاه الظهر بعد التسليم فيبنى عليها تطبيقا لقاعده الفراغ و يستأنف صلاه العصر من جديد، فلا مقتضى لإعاده كلتا الصلاتين معا، و إذا أراد حصول الجزم بصحه صلاه الظهر واقعا كان له أن يتم ما بيده من الصلاه باضافه ركعه إليها متصله برجاء الظهر فحينئذ يتيقن بالاتيان بصلاه ظهر صحيحه فى الواقع أما الأولى أو الثانيه، و بما أن تحصيل الجزم بالصحه غير لازم فله أن يكتفى بصحتها ظاهرا بمقتضى قاعده الفراغ، و يستأنف صلاه العصر من جديد تطبيقا لقاعده الاشتغال بأن ألغى ما كان قد أتى به من صلاه العصر و يعيدها مره أخرى على نحو الجزم بالأمر بها، و بذلك يظهر حال العشاءين حرفا بحرف.

### الثلاثون: إذا علم أنه صلى الظهرين تسع ركعات و لا يدري أنه زاد ركعه في الظهر أو في العصر

[٢١٦٣]الثلاثون: إذا علم أنه صلى الظهرين تسع ركعات و لا يدري أنه زاد ركعه في الظهر أو في العصر فإن كان بعد السلام من العصر وجب عليه إتيان صلاة أربع ركعات بقصد ما في الذمه (١)، و إن كان قبل السلام فبالنسبة إلى الظهر يكون من الشك بعد السلام و بالنسبة إلى العصر من الشك بين الأربع و الخمس، و لا يمكن إعمال الحكمين (٢)، لكن لو كان بل بنيه العصر على اساس أن المصلى يعلم بأن إحدى الصلاتين صحيحة في الواقع اما الظهر أو العصر بعد سقوط قاعده الفراغ فيهما بالمعارضه، و عليه فإن كانت الصحيحه هي صلاة الظهر فالباقي في ذمته صلاة العصر بنفسها، و إن كانت هي العصر فيما انقلبت ظهرا فالباقي في ذمته هو العصر أيضا لكن بالانقلاب، و على كلا التقديرين فيجب عليه أن يأتي بصلاة باسم العصر.

فيه إشكال بل منع، فإنه لا مانع من اعمال قاعده الفراغ في صلاة الظهر و إنما لا يمكن اعمال قاعده الشك بين الأربع و الخمس في صلاة العصر بأن يبني على الأربع و يتم الصلاة و يسجد سجدة السهو للعلم الإجمالي أما بفسادها لزياده ركعه فيها إن كانت خمسا في الواقع، و أما لانقلابها ظهرا إن وقعت الظهر خمسا، فلا يمكن إتمامها عصرا، فإذا لا موضوع للقاعده فيها، هذا إذا كان الشك بعد إكمال السجدين، و أما إذا كان الشك في حال القيام فوظيفته الغاء القيام و الجلوس و حينئذ يرجع شكه إلى الشك بين الثلاث و الأربع، و قد مر أنه لا يمكن للمصلى أن يبني على الأربع و يتمها عصرا ثم يأتي بصلاة الاحتياط للعلم بأن صلاه الاحتياط لغو لأن العصر لا تخلو من أن تكون تامه في الواقع أو ناقصه، فعلى الأول لا تحتاج إلى صلاة الاحتياط، و على الثاني يجب العدول منها إلى الظهر و إتمامها ظهرا، فلا موضوع حينئذ للعلاج بصلاة الاحتياط.

بعد إكمال السجدين و عدل إلى الظهر و أتم الصلاة(١) و سجد للسهو يحصل له اليقين بظهر صحيحه إما الاولى أو الثانيه.

### الحاديه و الثلاثون: إذا علم أنه صلى العشاءين ثمان ركعات و لا يدري أنه زاد الركعه الزائده فى المغرب أو فى العشاء

[٢١٦٤]الحاديه و الثلاثون: إذا علم أنه صلى العشاءين ثمان ركعات و لا يدري أنه زاد الركعه الزائده فى المغرب أو فى العشاء و جب إعادتهما سواء كان الشك بعد السلام من العشاء أو قبله(٢).

فالتتيجه: انه على هذا حكم هذه المسأله حكم المسأله المتقدمه فما ذكرناه هناك يجرى فيها بعينه.

فى التخصيص إشكال بل منع، فإنه كما يجوز العدول إلى الظهر رجاء بعد إكمال السجدين و إتمامها ظهرا كذلك ثم الاتيان بصلاه العصر، يجوز العدول إلى الظهر أثناء القيام فيتمها ظهرا رجاء من غير هدم للقيام، و بذلك يعلم وجدانا بتحقيق صلاه الظهر صحيحه واقعا، أما الأولى أو الثانيه.

فالتتيجه: ان المصلى سواء تفظن بالحال بعد إكمال السجدين أم فى أثناء القيام فيما أنه ليس بمقدوره إتمام ما بيده من الصلاه باسم العصر فله أن يرفع اليد عنها و يستأنفها باسم العصر من جديد، و له أن يتمها بنيه الظهر رجاء.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و الصحيح هو التفصيل بين أن يكون الشك بعد السلام من العشاء و أن يكون قبله، فعلى الأول فالأمر كما فى المتن، لأن قاعده الفراغ فيهما تسقط من جهه المعارضه مع قاعده الفراغ فى المغرب، فلا مناص حينئذ من وجوب إعادتهما معا تطبيقا لقاعده الاشتغال، و بذلك تمتاز هذه المسأله عن المسأله المتقدمه.

و على الثانى فتاره يكون الشك بعد اكمال السجدين، و اخرى يكون فى أثناء القيام و على كلا التقديرين فيما أن الشك فى صلاه المغرب بعد الفراغ يحكم بصحتها تطبيقا لقاعده الفراغ، و أما صلاه العشاء فلا يمكن إتمامها عشاء سواء أ كان

[٢١٦٥]الثانيه و الثلاثون: لو أتى بالمغرب ثم نسي الاتيان بها بأن اعتقد الشك بين الأربع و الخمس فيها بعد إكمال السجدين أم كان أثناء القيام.

أما على الأول: فلأن قاعده الشك بين الأربع و الخمس لا تنطبق على المقام للعلم بفساد صلاه العشاء أما لزياده ركعه فيها أو لفقد الترتيب بين الأجزاء الباقية منها و هى التشهد و التسليم و نحوهما، و بين صلاه المغرب على أساس أن المغرب فاسده بزياده ركعه فيها حينئذ، فمن أجل ذلك ليس بإمكان المصلى أن يتمها عشاء تطبيقاً لقاعده الشك.

و أما على الثانى: فهو يرجع و يجلس و بهذا ينقلب شكه إلى الشك بين الثلاث و الأربع و لكن مع ذلك لا يمكن تطبيق قاعده البناء و العلاج فى المقام للجزم بأن صلاه الاحتياط غير جابره لصلاه العشاء فيها لأن صلاه العشاء إن كانت تامه فى الواقع فصلاه الاحتياط نافله، و إن كانت ناقصه و جب العدول بها إلى المغرب و إتمامها مغرباً فلا موضوع للعلاج بها حينئذ.

فالتتيجه: إن صلاه المغرب محكوم به بالصحة تطبيقاً لقاعده الفراغ بلا معارض و أما صلاه العشاء فيما أنه لا يمكن إتمامها عشاء فى كلا الفرضين فلا بد من إعادتها من جديد، كما أن له العدول إلى صلاه المغرب رجاء إذا كان الشك فى حال القيام فإنه يرجع و يجلس و بهذا يهدم الركعه التى كان فيها و يرجع شكه حينئذ إلى الشك بين الثلاث و الأربع و له عندئذ العدول إلى المغرب و إتمامها رجاء، و بذلك يعلم وجدانا بأنه أتى بصلاه المغرب صحيحه فى الواقع، أما الأولى أو الثانیه، ثم يأتى بالعشاء من جديد. نعم إذا كان الشك بين الأربع و الخمس بعد إكمال السجدين لا يمكن العدول إليها لأنها حينئذ مردده بين الأربع و الخمس فلا تقع مغرباً على كلا التقديرين و كذلك إذا كان الشك بعد الدخول فى الركوع و به تمتاز هذه المسأله أيضاً عن المتقدمه.



عدم الاتيان أو شك فيه فأتى بها ثانيا و تذكر قبل السلام أنه كان أتيا بها و لكن علم بزياده ركعه إما فى الاولى أو الثانيه له أن يتم الثانيه(١)و يكتفى بها لحصول العلم بالاتيان بها إما أولا أو ثانيا،ولا يضره كونه شاكا فى الثانيه بين الثلاث و الأربع مع أن الشك فى ركعات المغرب موجب للبطلان،لما عرفت سابقا من أن ذلك إذا لم يكن هناك طرف آخر يحصل معه اليقين بالاتيان صحيحا(٢)،و كذا الحال إذا أتى بالصبح ثم نسى و أتى بها ثانيا و علم بالزياده إما فى الاولى أو الثانيه.

### الثالثه و الثلاثون:إذا شك فى الركوع و هو قائم وجب عليه الاتيان به

[٢١٦٦]الثالثه و الثلاثون:إذا شك فى الركوع و هو قائم وجب عليه الاتيان به فلو نسى حتى دخل فى السجود فهل يجرى عليه حكم الشك بعد رجاء باعتبار أن الأولى محكومها بالصحة تطبيقا لقاعده الفراغ، و حينئذ يجوز له الغاء الثانيه و رفع اليد عنها و الاكتفاء بالأولى،كما ان له أن يتم الثانيه رجاء على أساس احتمال الزيادة فى الأولى وجدانا و بطلانها فى الواقع،و إذا أتمها علم وجدانا بوقوع صلاه المغرب صحيحه فى الواقع مردده بين الأولى و الثانيه.

فيه ان هذا الشك ليس شكا فى صلاه المغرب لكى يقال أنه انما يوجب البطلان إذا لم يكن معه اليقين بالاتيان بها صحيحه لأن صلاه المغرب إحداها إما الاولى أو الثانيه،و هى صحيحه واقعا،فالشك فى أنها الأولى أو الثانيه؟ و ليس هذا من الشك فى عدد ركعات المغرب،بل ان المصلى لا يدري أن ما هو مصداق لصلاه المغرب المأمور بها واقعا هو الأولى أو الثانيه؟فإن كان الأولى فالثانيه أربع ركعات فليست مصداقا لها،و إن كان العكس فبالعكس،و بذلك يظهر الحال فى صلاتى الفجرين إذا علم بزياده ركعه فى احدهما،فإن المصلى يعلم بصحة احدهما فى الواقع و بطلان الأخرى و لكنه لا يميز الصحيح عن الباطل.

تجاوز المحل أم لا الظاهر عدم الجريان، لأن الشك السابق باق(١)، و كان قبل تجاوز المحل، و هكذا لو شك في السجود قبل أن يدخل في التشهد ثم دخل فيه نسيانا، و هكذا.

#### الرابعه و الثلاثون: لو علم نسيان شيء قبل فوات محل المنسى

[٢١٦٧]الرابعه و الثلاثون: لو علم نسيان شيء قبل فوات محل المنسى هذا هو المتعين لا لأجل ما ذكره قدس سرّه من التعليل فإنه ضعيف جدا، فإن الشك السابق إنما يكون باقيا إذا كان النسيان متعلقا بنفس الشك، كما إذا شك في شيء ثم نسي شكه فيه و بعد ذلك تذكره و عاد كما كان، و أما إذا كان النسيان متعلقا بالمشكوك نفسه و هو الركوع في المقام، كما إذا شك المصلى فيه و هو قائم فلا يدرى ان قيامه هذا بعد الركوع أو قبله ثم غفل عنه و نسيه و ذهبت صورته عن ذهنه نهائيا و بعد ما دخل في السجود تذكر و شك هل أنه أتى بالركوع أو لا؟ و هذا يعنى أنه يشك فعلا و يتردد في أنه حينما كان شاكا فيه و هو قائم هل أتى به ثم دخل في السجود أو لا؟ فلا شبهه في أن هذا شك آخر غير الشك الأول و يكون بعد التجاوز عن المحل، و لكن مع ذلك لا- تجرى قاعده التجاوز باعتبار أن المعتبر فيها احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل و هو مفقود في المقام لأنه كان يعلم بغفله حين العمل.

نعم إذا تذكر في السجود أنه حينما كان شاكا في الركوع و هو قائم لم يأت بالركوع عملا بقاعده الشك في المحل و سها و غفل عنه و دخل في السجود و جب عليه أن يرجع و يلغى ما كان قد أتى به و يقوم منتصبا ثم يركع، فإن المصلى في هذا الفرض يعلم بأنه لم يعمل على طبق شكه السابق غفله و نسيانا لا أنه يشك في أنه كان قد عمل على مقتضاه أو لا، و لعل هذا هو مراد الماتن قدس سرّه لا الفرض الأول، و بذلك يظهر الحال فيما إذا شك في السجود و هو جالس قبل أن يدخل في التشهد ثم دخل فيه نسيانا و غفله.

ووجب عليه التدارك فنى حتى دخل فى ركن بعده ثم انقلب علمه بالنسيان شكاً (١) يمكن إجراء قاعده الشك بعد تجاوز المحل و الحكم بالصحه إن كان ذلك الشىء ركنًا، و الحكم بعدم وجوب القضاء و سجدتى السهو فيما يجب فيه ذلك، لكن الأحوط مع الاتمام إعادة الصلاه إذا كان ركنًا، و القضاء و سجدتا السهو فى مثل السجده و التشهد، و سجدتا السهو فيما يجب فى تركه السجود.

فى اعتبار الدخول فى الركن فى جريان قاعده التجاوز منع، فإن المعتبر فيه هو الدخول فى جزء آخر مترتب على الجزء المشكوك شرعا سواء أ كان ذلك الجزء ركنًا أم غيره، فإذا دخل فى التشهد و شك فى السجود بنى على الاتيان به تطبيقا للقاعده، و على هذا فإذا علم المصلى بعد دخوله فى التشهد أنه نسى السجود فوظيفته الغاء ما كان قد أتى به من التشهد و الاتيان بالسجود، و لكنه إذا غفل و واصل صلاته ثم تفتن بالحال و انقلب علمه بالنسيان شكًا ساريا فى أنه هل أتى بالسجود فى مكانه المقرر له شرعا أو لا؟ و هل تجرى قاعده التجاوز فيه؟ الظاهر جريانها شريطه احتمال الالتفات و الأذكريه حين العمل على أساس أنه شاك فيه فعلا و يكون شكه حادثا بعد التجاوز عن المحل، فإذا ن يكون المقتضى للقاعده تاما، فإذا توفر شروطها جرت. و من المعلوم انه لا فرق فيه بين أن يكون الانقلاب قبل الدخول فى الركن أو بعده، فإن العبره إنما هى بكون الانقلاب بعد التجاوز عن المحل و إن لم يدخل فى ركن بعده، فما فى المتن من التقييد بالدخول فى الركن فى غير موضعه، و بذلك يظهر حال المسأله الآتية، فإن اعتقاد المصلى بنقصان ما يوجب القضاء أو سجود السهو فى صلاته إنما يؤثر ما دام باقيا، و أما إذا زال و انقلب إلى الشك فينتفى أثره بانتفاء موضعه و وجود موضوع آخر و هو الشك و يترتب عليه أثره.

## الخامسة و الثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه أو ترك ما يوجب سجود السهو في أثناء الصلاة ثم تبدل اعتقاده

[٢١٦٨] الخامسة و الثلاثون: إذا اعتقد نقصان السجده أو التشهد مما يجب قضاؤه أو ترك ما يوجب سجود السهو في أثناء الصلاة ثم تبدل اعتقاده بالشك في الأثناء أو بعد الصلاة قبل الإتيان به سقط وجوبه، وكذا إذا اعتقد بعد السلام نقصان ركعه أو غيرها ثم زال اعتقاده.

## السادسة و الثلاثون: إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمداً أو سهواً نقصان الصلاة و شك في أن الناقص ركعه أو ركعتان

[٢١٦٩] السادسة و الثلاثون: إذا تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى عمداً أو سهواً نقصان الصلاة و شك في أن الناقص ركعه أو ركعتان فالظاهر أنه يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث، فيبنى على الأكثر و يأتي بالقدر المتيقن نقصانه و هو ركعه اخرى و يأتي بصلاحه احتياطه، وكذا إذا تيقن نقصان ركعه و بعد الشروع فيها شك في ركعه اخرى، و على هذا فإذا كان مثل ذلك في صلاه المغرب و الصبح (١) يحكم ببطالانهما، و يحتمل جريان حكم الشك بعد السلام بالنسبه إلى الركعه المشكوكه (٢) فيأتي لا- يمكن تطبيق فرض المسأله على صلاه الصبح لأنها في نفسها ذات ركعتين فاحتمال ترك الركعتين مساوق لاحتمال ترك الصلاه رأساً و عدم البداء فيها، و لعل ذكره من سهو القلم.

هذا الاحتمال ضعيف جدا و لا أساس له، فإن السلام في المسأله قد وقع في غير موضعه و ليس من السلام الصلاتي لأن المصلى بعد في أثناء الصلاه، فإذا لا يمكن أن يجرى على الشك فيها حكم الشك بعد السلام، فالصحيح أن هذا من الشك في عدد الركعات أثناء الصلاه، و بما أنه بين الاثنتين و الثلاث فيبنى على الثلاث و يقوم و يأتي بركعه اخرى موصوله ثم يتشهد و يسلم و يأتي بعد ذلك بصلاحه الاحتياط تطبيقاً لقاعده العلاج ثم يسجد سجدتي السهو على الأحوط مرتين مره للسلام الزائد و مره للتشهد الزائد.

بركعه واحده من دون الاتيان بصلاه الاحتياط، و عليه فلا تبطل الصبح و المغرب أيضا بمثل ذلك و يكون كمن علم نقصان ركعه فقط.

### السابعه و الثلاثون: لو تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى نقصان ركعه ثم شك فى أنه أتى بها أم لا

[٢١٧٠]السابعه و الثلاثون: لو تيقن بعد السلام قبل إتيان المنافى نقصان ركعه ثم شك فى أنه أتى بها أم لا ففى وجوب الاتيان بها لأصالة عدمه أو جريان حكم الشك فى الركعات عليه وجهان، و الأوجه الثانى (١)، و أما فى إطلاقه إشكال بل منع، و الأظهر هو التفصيل بين الصور المتصوره فى المسأله..

الأولى: ان المصلى كان يعلم بأنه قد أتى بالتشهد و التسليم مره ثانيه بعنوان الوظيفه و هو التشهد و التسليم بعد الركعه المنسيه، و لكن بعد ذلك شك هل أنه أتى بالركعه المنسيه ثم بهما، أو لم يأت بها أصلا و إنما أتى بهما فحسب؟

الثانيه: انه كان يعلم بعدم الاتيان بهما جزما على تقدير الاتيان بالركعه المنسيه.

الثالثه: انه كان يعلم بالاتيان بهما على تقدير الاتيان بالركعه المذكوره، بمعنى أنه إن كان قد أتى بها فى الواقع فقد تشهد و سلم بعدها، و الآ لم يتشهد و لم يسلم.

الرابعه: انه كان يشك فى الاتيان بكل منهما جمعا و تفريقا.

أما فى الصوره الأولى: فلا شبهه فى أن شكه فى الاتيان بالركعه المنسيه من الشك بعد التسليم و الفراغ، فلا يعتنى به و يحكم بالصحه و الاتيان بها تطبيقا لقاعده الفراغ، و لكن هذه الصوره خارجه عن مفروض كلام الماتن قدس سرّه فى المسأله.

و أما فى الصوره الثانيه: فلا ريب فى أن شكه فى الاتيان بها من الشك فى عدد الركعات أثناء الصلاه لأن السلام الأول لما وقع فى غير محله فلا يكون من السلام الصلاتى حتى يكون خاتمه للصلاه، و على هذا فالمصلى بعد فى الصلاه

و حيث انه شاك في عدد الركعات فوظيفته الرجوع إلى قاعده البناء على الأكثر و صلاه الاحتياط.

و أما في الصورة الثالثه:فلا يمكن الرجوع إلى قاعده الشك في عدد الركعات لأنه لو بنى على الأكثر و تشهد و سلم فقد علم وجدانا بأن هذا السلام لم يقع في محله و لم يكن من السلام الصلاتي لأنه على تقدير الاتيان بالركعه المنسيه و التسليم بعدها في الواقع كان هذا السلام زائدا و خارجا عن الصلاه، و على تقدير عدم الاتيان بها و بالتسليم فهو تسليم على الثلاث و بالتالي لا يحتمل صحه هذا التسليم و كونه مأمورا به على كلا التقديرين فمن أجل ذلك لا يمكن تطبيق قاعده البناء على هذه الصورة على أساس أن الظاهر من روايات القاعده التي تنص على البناء و الاتيان بالتشهد و التسليم هو أن يكون المصلى متأكدا من وقوعهما في محلهما على تقدير كون البناء مطابقا للواقع، و أما إذا كان على يقين من عدم وقوعهما في محلهما حتى على هذا التقدير كما هو المفروض في هذه الصورة فلا- تكون مشموله لها، فإذا كان المرجح فيها هو الاستصحاب و مقتضاه وجوب الاتيان بها موصوله بالصلاه لا مفصوله، و بذلك يعلم بفراغ الذمه لأنه إن لم يكن آتيا بها في الواقع فوظيفته ذلك و الآ فيكون اتيانه بها لغوا و خارجا عن الصلاه و لا يضر بها.

و أما في الصورة الرابعه:فلا- مانع من تطبيق قاعده البناء فيها باعتبار أن المصلى لا يعلم بخروجه من الصلاه حيث انكشف ان السلام الأول لم يقع في محله، و أما السلام الصلاتي فهو لا يعلم بوقوعه منه، فإذا مقتضى الاستصحاب بقاؤه في الصلاه و عدم خروجه منها، و معه تكون وظيفته أن يعمل بأحكام الشك في عدد الركعات بأن يبنى على الأربع و يتشهد و يسلم ثم يأتي بصلاه الاحتياط

احتمال جريان حكم الشك بعد السلام عليه فلا وجه له لأن الشك بعد السلام لا يعتنى به إذا تعلق بما فى الصلاه و بما قبل السلام، و هذا متعلق بما وجب بعد السلام.

### **الثامن و الثلاثون: إذا علم أن ما بيده رابعه و يأتي به بهذا العنوان لكن لا يدري أنها رابعه واقعيه أو رابعه بنائيه**

[٢١٧١] الثامن و الثلاثون: إذا علم أن ما بيده رابعه و يأتي به بهذا العنوان لكن لا يدري أنها رابعه واقعيه أو رابعه بنائيه و أنه شك سابقا بين الاثنتين و الثلاث فبنى على الثلاث فتكون هذه رابعه بعد البناء على الثلاث فهل يجب عليه صلاه الاحتياط لأنه و إن كان عالما بأنها رابعه فى الظاهر إلا- أنه شاك من حيث الواقع فعلا بين الثلاث و الأربع أو لا يجب لأصالة عدم شك سابق و المفروض أنه عالم بأنها رابعته فعلا؟ وجهان، و الأوجه الأول (١).

### **التاسع و الثلاثون: إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترك سجده أو سجدتين أو تشهدا ثم شك فى أنه هل رجع و تدارك ثم قام أو هذا القيام هو القيام الأول**

[٢١٧٢] التاسع و الثلاثون: إذا تيقن بعد القيام إلى الركعه التاليه أنه ترك سجده أو سجدتين أو تشهدا ثم شك فى أنه هل رجع و تدارك ثم قام أو هذا القيام هو القيام الأول فالظاهر وجوب العود إلى التدارك لأصالة عدم على أساس أن المصلى لا يكون على يقين من عدم وقوع التشهد و التسليم فى غير محلها لاحتمال أنهما قد وقعا فيه حتى فيما إذا أتى بالركعه المنسيه فى الواقع لاحتمال أنه أتى بها فقط دونهما، فمن أجل ذلك لا مانع من شمول روايات القاعده لهذه الصوره.

بل هو المتعين، فإن مرد شكه- فى أن ما بيده من الركعه هل هى رابعه بنائيه أو واقعيه- إلى الشك بين الثلاث و الأربع فعلا فيكون مشمولاً لنصوص المسأله التى تؤكد على ان الشاك بينهما يبنى على الأربع و يتشهد و يسلم ثم يأتي بصلاه الاحتياط و لا يمكن التمسك بأصالة عدم شك سابق بين الاثنتين و الثلاث لأنها لا تثبت ان هذه الركعه واقعيه لا بنائيه الا على القول بالأصل المثبت.

الاتيان بها بعد تحقق الوجوب، و احتمال جريان حكم الشك بعد تجاوز المحل لأن المفروض أنه فعلا شك و تجاوز عن محل الشك لا وجه له، لأن الشك إنما حدث بعد تعلق الوجوب مع كونه في المحل بالنسبة إلى النسيان (١) و لم يتحقق التجاوز بالنسبة إلى هذا الواجب.

### الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع

[٢١٧٣] الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا فبنى على الأربع ثم أتى بركعه اخرى سهوا فهل تبطل صلاته من جهة زياده الركعه أم يجرى عليه حكم الشك بين الأربع و الخمس؟ وجهان، و الأوجه الأول (٢).

هذا لا يمنع عن كونه بعد التجاوز عن المحل الشكى فإن العبره في جريان قاعده التجاوز إنما هي التجاوز عن المحل الشكى و إن كان بعد في المحل السهوى و لم يتجاوز عنه لأن التجاوز عنه إنما يتحقق بالدخول في ركن بعده، فلو شك في السجود و هو في التشهد فقد تجاوز عن المحل الشكى و تجرى فيه القاعده و إن لم يتجاوز عن المحل السهوى، فإن التجاوز عنه إنما يتحقق بدخوله في ركوع الركعه اللاحقه. و أما في المسأله فالشك إنما هو في أصل تحقق التجاوز عن المحل الشكى، فإن القيام الذى هو فيه فعلا- مشكوك في أنه هل هو القيام الأول الواقع في غير محله و يكون لاغيا؟ أو القيام الثانى بعد تدارك المنسى؟ فعلى الأول لم يتحقق التجاوز عن المحل الشكى، لأن وجود هذا القيام كالعدم، و على الثانى تحقق، و بما أن المصلى لا يدرى بالحال فلا يحرز التجاوز عن المحل، و بدون إحرازه لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز.

بل هو المتعين لأمرين..

أحدهما: أن قوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «إذا كنت لا تدري أربعا صليت أم خمسا فاسجد سجدتى السهو بعد تسليمك، ثم سلم بعدهما...» (١) لا يعم هذا الشك في المسأله و إن كان بين الأربع و الخمس على أساس أنه ظاهر عرفا

ص: ٢٤٣

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ١.



## الحاديه و الأربعون: إذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى به نسيانا فهل تبطل صلاته من جهة الزيادة الظاهرية

[٢١٧٤] الحاديه و الأربعون: إذا شك في ركن بعد تجاوز المحل ثم أتى به نسيانا فهل تبطل صلاته من جهة الزيادة الظاهرية أو لا من جهة عدم العلم بها بحسب الواقع؟ وجهان، والأحوط الاتمام و الاعاده (١).

في حدوث الشك بينهما بعد إكمال الركعه المردده بين الرابعه و الخامسه، و أما هذا الشك فيما أنه بقاء و استمرار للشك السابق بين الثلاث و الأربع لا أنه حادث بينهما كذلك فلا يكون مشمولاً له، و لا أقل من الانصراف.

و الآخر: أن المصلى إذا شك بين الثلاث و الأربع كان بحكم الشارع مأموراً بأن يبنى على الأربع و يتشهد و يسلم ثم يأتي بصلاه الاحتياط و لا- شىء عليه، و أما إذا غفل و أتى بركعه أخرى متصله و بعد إكمالها تفتن بالحال فهو حينئذ و إن كان شاكاً في الواقع بين كونها خامسه أو رابعه الآ- أنها بحكم الشارع زائده على ما كان مأموراً باختتام الصلاه به حيث أن الشارع أمره بأن يجعل الركعه المشكوكه رابعه و يختتم صلاته بالتشهد و التسليم ثم يأتي بصلاه الاحتياط منفصله، و من هنا لا يجوز له أن يأتي بها متصله عامدا ملتفتا الى الحكم الشرعى و عليه فلا- يمكن له الاكتفاء بهذه الصلاه بل لا- بد من اعادة تطبيق لقاعده الاشتغال، و من المعلوم أنه لا- فرق بين أن تكون زياده الركعه عمدية أو سهويه، فإنها على كلا التقديرين مشموله لقوله عليه السلام: «من زاد في صلاته ركعه استقبل استقبالا» (١) إذ من الواضح أن المراد من صلاته فيه الصلاه التى هى مأمور بالاتيان بها.

بل الأقوى هو البطلان باعتبار أن المصلى بحكم الشارع قد أتى بالركن المشكوك تطبيقاً لقاعده التجاوز، ثم إذا غفل و أتى به من جديد فهو زياده ركن في صلاته المأمور بها و هى مبطله و إن كانت سهواً، و لا فرق بين هذه المسأله و المسأله المتقدمه من هذه الناحيه، فإن زياده الركن في الصلاه المأمور بها و لو ظاهراً مبطله، نعم تختلف المسأله المتقدمه عن هذه المسأله في أن قاعده البناء على الأكثر هناك

ص: ٢٦٤

## الثانيه و الاربعون: إذا كان في التشهد فذكر أنه نسي الركوع و مع ذلك شك في السجدين أيضا

[٢١٧٥] الثانيه و الاربعون: إذا كان في التشهد فذكر أنه نسي الركوع و مع ذلك شك في السجدين أيضا ففي بطلان الصلاه من حيث إنه بمقتضى قاعده التجاوز محكوم بأنه أتى بالسجدين فلا محل لتدارك الركوع، أو عدمه إما لعدم شمول قاعده التجاوز في مورد يلزم من إجرائها بطلان الصلاه و إما لعدم إحراز الدخول في ركن آخر (١) و مجرد الحكم بالمضى لا قاعده واقعيه لطائفه من المصلين و هي الطائفه الشاكون في عدد ركعات الصلاه، و أما قاعده التجاوز هنا فهي قاعده ظاهريه لا واقعيه.

و من هنا يظهر أنه لا وجه لاحتياط الماتن قدس سرّه في هذه المسأله و استظهاره البطلان في المسأله المتقدمه. ثم انه لا بد من تخصيص البطلان بما إذا كان الركن الزائد فيها الركوع أو السجود دون التكبيره، لما مر من أنه لا دليل على بطلان الصلاه بزيادتها.

فيه أن الدخول في ركن آخر غير معتبر في جريان قاعده التجاوز حيث ان المعتبر فيه هو الدخول في جزء آخر مترتب على جزء المشكوك و إن لم يكن ركنا، كما إذا دخل في القراءه و شك في التكبيره، فإن عنوان التجاوز عن محلها الشرعي يتحقق بذلك و هو يكفي في جريان القاعده و تطبيقها، فإذن عدم جريان القاعده ليس من أجل عدم إحراز الدخول في ركن آخر، بل لأجل أن الدخول في الغير المترتب على الجزء المشكوك شرعا لم يتحقق، لأن التشهد الداخل فيه بما أنه لم يقع في محله الشرعي فلا يكون من الصلاه على أساس أن وظيفته إما إلغاء ما كان قد أتى به من التشهد و الرجوع إلى الاتيان بالركوع و السجدين ثم التشهد، أو استئناف الصلاه من جديد، فليس بإمكانه الاكتفاء بهذا التشهد، و عليه فلا يكون الشك في السجدين من الشك بعد التجاوز عن مكانهما الشرعي. هذا إضافة إلى أن المصلي على يقين من أنه اما لم يأت بالسجدين في الواقع أو أنه أتى بهما

يثبت الإتيان وجهان والأوجه الثاني و يحتمل الفرق بين سبق تذكر النسيان و بين سبق الشك في السجدين (١)، والأحوط العود إلى التدارك ثم الاتيان بالسجدين و إتمام الصلاة ثم الاعاده، بل لا يترك هذا الاحتياط (٢).

### الثالثه و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا و علم أنه على فرض الثلاث ترك ركنا

[٢١٧٦]الثالثه و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا- و علم أنه في غير محلها الشرعى و هو قبل الركوع فليستا من الصلاة.

و إن شئت قلت: إن المصلى على علم بعدم سقوط الأمر بالسجدين أما لعدم الاتيان بهما واقعا، أو لبطلان الصلاة، و معه لا يمكن التعبد بهما تطبيقا لقاعده التجاوز، و على هذا فبما أن المحل السهوى بالنسبه إلى الركوع المنسى يظل باقيا و لم يتجاوز لأن التجاوز عنه إنما يتحقق بالدخول فى ركن آخر بعده و الفرض عدم دخوله فيه، فإذا ن تكون وظيفته فى هذه الحاله هى الرجوع و الغاء ما كان قد أتى به من التشهد و التمسك بأصالة عدم الاتيان بالسجدين، و حينئذ يجب عليه أن يأتى بالركوع باعتبار أنه فى محله و لم يأت به ثم يسجد سجدين و يواصل صلاته و لا شىء عليه غير احتمال زياده السجدين فى الواقع و لا أثر له.

هذا الاحتمال ضعيف جدا إذ لا فرق فى ما ذكرناه بين أن يتذكر المصلى و هو فى التشهد نسيان الركوع أو لا ثم يشك فى الاتيان بالسجدين، و بين أن يشك أو لا فى الاتيان بهما ثم يتفطن بنسيان الركوع، فإنه على كلا التقديرين لا مجال للرجوع إلى قاعده التجاوز، فإن العبره إنما هى بالعلم بنسيان الركوع و عدم الاتيان به فى محله، و لا خصوصيه لكونه متقدما على الشك فى الاتيان بالسجدين أو متأخرا عنه على أساس أن العلم به يكشف عن أن ما أتى به من التشهد فهو فى غير محله، فإذا ن تكون وظيفته ما مر على كلا التقديرين.

لا بأس بتركه و الاكتفاء بما مر من الغاء التشهد و العود إلى الاتيان بالركوع و مواصلة صلاته إلى أن يتمها و لا شىء عليه و إن كانت رعايه الاحتياط بالاعاده أولى و أجدر.

على فرض الثلاث ترك ركنا أو ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لا إشكال فى البناء على الأربع (١) و عدم وجوب شىء عليه، و هو واضح، بل لا- إشكال فى عدم جواز البناء على الأربع فيما إذا علم المصلى بترك ركن على تقدير الثلاث و ذلك لأن قاعده البناء و علاج الشك بصلاه الاحتياط إنما هى فيما إذا كانت الصلاه على تقدير كونها ناقصه فصلاه الاحتياط عوض عنها، و الّا فهى نافله فتشريعها فى ظرف تحير المصلى و احتمال أن صلاته تامه فى الواقع أو ناقصه، و أما إذا كان المصلى على يقين بأن صلاه الاحتياط لا تجدى فى صحه الصلاه على تقدير نقصانها فلا تكون مشموله لأدله مشروعيتها، و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإن المصلى الشاك بين الثلاث و الأربع بما أنه عالم بأن صلاته على تقدير الثلاث فى الواقع باطله من جهه فقدانها الركن فلا- تجدى صلاه الاحتياط و لا- حاجه إليها ضروره أن الحاجه إنما تدعو إلى أعمالها فيما إذا كانت الصلاه صحيحه من سائر الجهات غير احتمال نقصها و هو يتدارك بها، و أما إذا كانت فاسده من سائر الجهات بقطع النظر عن هذا الاحتمال فلا أثر لها و يكون وجودها كالعدم فلا تكون مشموله لروايات العلاج.

و دعوى: ان الشاك فى المسأله بين الثلاث و الأربع بما أنه شاك فى ترك ركن بعد تجاوز المحل فيطبق قاعده التجاوز أولاً ثم يقوم بعملية البناء على الأكثر و علاج الشك بصلاه الاحتياط و لا مانع منه على أساس أن هذه العملية تتوقف على أمرين:

أحدهما: أن تكون الصلاه صحيحه من غير ناحيه احتمال نقص ركعه فيها.

و الآخر: أن يعالج النقص بصلاه الاحتياط. و كلا الأمرين متوفر فى المسأله أما الأمر الأول فلأن الصلاه صحيحه فى نفسها من غير الناحيه المذكوره تطبيقاً لقاعده التجاوز.

و أما الأمر الثاني: فلأن النقص المذكور على تقدير ثبوته يعالج بصلاه الاحتياط..

مدفوعه: بأن هذه الدعوى إنما تصح فيما إذا كانت نسبه الشك في ترك الركن فيها إلى كل من الطرفين على حد سواء، بمعنى أن المصلي شاك في ترك ركن في صلاته بلا فرق بين أنه قد صلى أربع ركعات في الواقع أو ثلاث. و أما إذا لم يكن الأمر كذلك كما في المقام، فإن المصلي كان يعلم بأنه ترك ركنا على تقدير الثلاث في الواقع لا على تقدير الأربع، وهذا العلم يمنع من علاج الشك بصلاه الاحتياط فإنها إنما تعالج الشك باعتبار أنها عوض عن النقص على تقدير ثبوته في الواقع، و من المعلوم أنها إنما تكون عوضا عنه في الصلاه الصحيحه في نفسها بحيث لا يكون على المصلي شيء بعد العلاج بمقتضى نص قوله عليه السلام: «ألا أعلمك شيئا إذا فعلته ثم ذكرت إنك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء». (1) و أما إذا كانت الصلاه باطله في نفسها واقعا على هذا التقدير فلا مجال لقاعده البناء و علاج الشك بصلاه الاحتياط فإن الصلاه في الواقع إن كانت تامه فلا حاجه إليها، و إن كانت ناقصه فهي باطله فلا أثر للعلاج و تدارك النقص، مع أن صريح النص أن أثره تماميه الصلاه في الواقع على تقدير النقص و فراغ الذمه منها واقعا.

فالنتيجه: كما أنه لا يمكن تطبيق قاعده العلاج في المسأله كذلك لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز فيها بعين ما مر من الملاك و هو أن تطبيقها يتوقف على صحه الصلاه في نفسها بقطع النظر عما هو مورد القاعده، و الفرض أنها غير صحيحه كذلك إلا بتطبيق قاعده العلاج، و قد مر أن المسأله ليست من عناصر القاعده و صغرياتها حتى تنطبق عليها.

و من ذلك يظهر أنه لا يمكن تصحيح الصلاه في المسأله بقاعده العلاج و لا

ص: ٢٤٨

---

١- (١) الوسائل ج ٨ باب ٨: من أبواب الخلل الواقع في الصلاه الحديث: ٣.

بقاعده التجاوز، كما لا يمكن تصحيحها بالاتيان بالركعه المشكوكه متصله بمقتضى أصاله عدم الاتيان بها لأنه يؤدي إلى العلم الإجمالى بطلانها إما من جهه ترك الركن فيها إذا كانت ثلاث ركعات قبل الاتيان بالركعه المشكوكه، أو من جهه زياده ركعه فيها إذا كانت قبل الاتيان بها أربع ركعات، فإذن لا بد من إعادته تلك الصلاه من جديد.

نعم إذا علم المصلى بأنه إن صلى ثلاث ركعات فى الواقع فقد ترك ما يجب عليه قضاؤه أو سجود السهو من قبله فلا مانع من تطبيق قاعده البناء على الأكثر و علاج الشك بصلاه الاحتياط على أساس أنه لا يعلم بطلان صلاته على تقدير الثلاث و إنما يعلم بوجوب القضاء أو سجود السهو على هذا التقدير، و عندئذ لا مانع من تطبيق قاعده العلاج و لا يكون لغوا، كما أنه لا مانع من تطبيق قاعده التجاوز شريطه احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل و الأفاصله البراءه عن وجوب القضاء.

فالنتيجه هى الحكم بتماميه الصلاه فى هذا الفرض تطبيقا لقاعده العلاج و عدم وجوب شىء عليه تطبيقا لقاعده التجاوز، فإذن يمتاز هذا الفرض عن الفرض السابق و هو ما إذا علم بترك ركن على تقدير الثلاث.

و من هنا يظهر الحال فيما إذا علم بأنه إن صلى أربعاً فقد ترك ما يجب عليه قضاؤه أو سجود السهو من قبله.

قد يقال: إن قاعده البناء على الأكثر فى هذا الفرض معارضه بقاعده التجاوز باعتبار أن مقتضى الأولى وجوب القضاء أو سجود السهو و مقتضى الثانية عدم وجوبه، فإذن تقع المعارضه بينهما.

و الجواب: أن المعارضه بينهما مبنيه على أحد أمرين:

الأول: أن تثبت قاعده البناء على الأكثر لوازمها العقليه أو العاديه.

الثاني: أن يكون العلم الإجمالي عله تامه للتنجز. و لكن كلا الأمرين غير تام.

أما الأمر الأول: فلأن قاعده البناء و إن كانت قاعده واقعيه مجعوله للشاك في عدد ركعات صلاته لا أنها قاعده ظاهريه، و لكن بما أنها مجعوله للشاك و المتحير في عدد ركعاتها فلا نظر لها إلى الواقع أصلا، بل الأمر بالعكس تماما فإن موضوع هذه القاعده هو من استوى شكه و تحيره بالنسبه إلى الواقع من دون أدنى ترجيح لأحد طرفيه على الطرف الآخر، و عليه فالحكم بالبناء على الأ-كثر و هو الأ-ربع في مفروض المسأله و إن كان حكما واقعيًا ألا أن موضوعه هو المتحير و الشاك شريطه اعتدال شكه و استوائه فلا يكون مدلولها إثبات الأكثر واقعا لكي تثبت لوازمه أيضا، فإذن ما ثبت بقاعده التجاوز و هو الاتيان بالجزء أو الشرط المشكوك لا تنفيه قاعده البناء على الأكثر لأن ترك الاتيان بذلك الجزء أو الشرط إنما هو من لوازم الاتيان بالأربع واقعا لا بناء و تعبدا، فلا معارضه حينئذ بينهما.

و أما الأمر الثاني: فقد ذكرنا في محله أن القول بالعليه التامه لا- أساس له بداهه أن حال العلم الإجمالي ليس كحال العلم التفصيلي في المسأله، فالصحيح هو القول بالاقتضاء فيكون تنجزه إنما هو على أساس تعارض الأصول المؤمنه في أطرافه و تساقطها، و إذا جرى في بعض تلك الأطراف دون بعضها الآخر فلا- يكون منجزا. و على هذا فلا- تعارض بين القاعدتين في المسأله حيث لا يلزم من تطبيقهما عليها محذور المخالفه القطعيه العمليه، و أما المخالفه القطعيه الالتزاميه فلا أثر لها و لا تمنع.

فالتتيجه: ان مجرد العلم بعدم مطابقه احدهما للواقع لا يمنع عن جريانها في المقام بعد ما لا يلزم منه محذور.

و كذا إذا علم أنه على فرض الأربع ترك ما يوجب القضاء أو ما يوجب سجود السهو لعدم إحراز ذلك بمجرد التعبد بالبناء على الأربع، و أما إذا علم أنه على فرض الأربع ترك ركنا أو غيره مما يوجب بطلان الصلاة فالأقوى بطلان صلاته، لا لاستلزام البناء على الأربع ذلك لأنه لا- يثبت ذلك، بل للعلم الإجمالي بنقصان الركعه أو ترك الركن مثلا فلا يمكن البناء على الأربع حينئذ.

#### **الرابعة و الأربعون: إذا تذكر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعه التي قام عنها**

[٢١٧٧]الرابعة و الأربعون: إذا تذكر بعد القيام أنه ترك سجده من الركعه التي قام عنها فإن أتى بالجلوس بين السجدين ثم نسي السجده الثانيه يجوز له الانحناء إلى السجود من غير جلوس، و إن لم يجلس أصلا وجب عليه الجلوس ثم السجود، و إن جلس بقصد الاستراحة و الجلوس بعد السجدين ففي كفايته عن الجلوس بينهما و عدمها وجهان الأوجه الأول (١)، و لا يضر نيه الخلاف، لكن الأحوط الثاني فيجلس ثم يسجد.

و من ذلك يظهر أن ما ذكره الماتن قدس سره من الحكم بصحة الصلاة فيما إذا علم المصلى بترك ركن على تقدير الثلاث تطبيقا لقاعده البناء على الأكثر و ببطلانها فيما إذا علم بترك ركن على تقدير الأربع من جهة العلم الإجمالي ببطلان هذه الصلاة أما بترك الركن فيها، أو بنقصان ركعه منها، فلا يحتمل صحتها، فمن أجل ذلك لا تكون موردا لقاعده البناء، غير صحيح، و كان ينبغي له أن يحكم بالبطلان في الفرض الأول أيضا بملاك ما مر.

بل هو المتعين لأن الجلوس حقيقه واحده فإذا أتى به باسم الجلوس الصلاتي ناويا به القربه تحقق، و أما اعتقاد أنه للاستراحة فهو لا يضر باعتبار أن عنوان الاستراحة ليس قيدا للجلوس المأمور به حتى يضر تخلفه عنه، لأن المأمور



## الخامسة و الأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدين و شك في الاخرى فهل يجب عليه إتيانها

[٢١٧٨]الخامسة و الأربعون: إذا علم بعد القيام أو الدخول في التشهد نسيان إحدى السجدين و شك في الاخرى فهل يجب عليه إتيانها لأنه إذا رجع إلى تدارك المعلوم يعود محل المشكوك أيضا، أو يجرى بالنسبة إلى المشكوك حكم الشك بعد تجاوز المحل؟ وجهان أو جهما الأول(١)، به هو الجلوس الصلاتي من دون أخذ عنوان زائد عليه، فإذا جلس بنيه أنه منها خالصا لله تعالى فقد تحقق المأمور به و لا- يضر الاتيان به كذلك بعنوان الاستراحة، فإنه ليس عنوانا للمأمور به و قيده له بل هو داع و تخلف الداعي لا يضر.

نعم بناء على القول بأن جلسه الاستراحة مستحبه في الصلاة و ليست من أجزائها فعندئذ إذا أتى بها المصلي بعنوان أنها مستحبه فيها لا بنيه أنها منها لم تقع مصداقا للجلوس المأمور به الذي هو من الصلاة حيث أن المعتبر في صحه كل جزء من أجزاء الصلاة أمران..

أحدهما: أن يأتي به بنيه أنه منها باعتبار أن هذه النية من الشروط المقومه للجزء.

و الآخر: أن ينوي به القربة، و أما إذا أتى به لا- بنيه أنه منها فلا يقع مصداقا لجزء الصلاة، فإذا كان التخلف في القيد المقوم للمأمور به لا في الداعي و الأمر الخارج عنه.

بل هو المتعين، لا- لأجل ما ذكر في المتن، بل لأن القيام و التشهد منه قد وقعا في غير محلها الشرعي حيث أنه بعد السجده الثانيه، و المفروض أنهما قد وقعا قبلها، فمن أجل ذلك إذا تفتن قبل أن يركع رجع و ألغى ما كان قد أتى به من قيام و تشهد فعندئذ يكون الشك في الاتيان بالسجده الأولى في محلها فلا بد من تطبيق قاعده الشك في المحل و مقتضاها أن يأتي بها و بالثانيه المنسيه ثم يأتي بالتشهد و يواصل صلاته و لا شيء عليه، و الأحوط أن يأتي بسجدة السهو مرتين،

و الأحوط إعادته الصلاة أيضا.

## السادسه و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا و بعد السلام قبل الشروع فى صلاه الاحتياط علم أنها كانت أربعا ثم عاد شكه

[٢١٧٩]السادسه و الأربعون: إذا شك بين الثلاث و الأربع مثلا و بعد السلام قبل الشروع فى صلاه الاحتياط علم أنها كانت أربعا ثم عاد شكه فهل يجب عليه صلاه الاحتياط لعود الموجب و هو الشك، أو لا لسقوط التكليف عنه حين العلم، و الشك بعده شك بعد الفراغ؟ وجهان، و الأحوط الأول (١).

مره للتشهد الزائد و مره للقيام الزائد.

فى كلاً- الوجهين إشكال بل منع، و الأظهر هو الايتان بالركعه المشكوكه متصله و ذلك: أما الوجه الأول، فلأن نصوص المسأله قاصره عن شموله، فإن قوله عليه السلام فى صحيحه الحلبي: «إن كنت لا تدري ثلاثا صليت أم أربعا و لم يذهب وهمك إلى شىء فسلم ثم صل ركعتين و أنت جالس تقرأ فيهما بأمر الكتاب...» (١) ظاهر فى أن العلاج بهذه الطريقه وظيفه الشاك و المتحير و أنه لا يزول إلا بذلك.

و أما إذا زال هذا الشك بعد التسليم و قبل العلاج بصلاه الاحتياط و تبدل باليقين بالتمام ثم حدث ذلك الشك مره أخرى فلا يكون مشمولاً لها، فإن الشك الأول بما أنه قد زال فلا يقتضى العلاج بصلاه الاحتياط. و أما الشك الحادث فيما أنه بعد الصلاه فلا يكون مشمولاً لها لعدم إطلاق لها من هذه الناحيه، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بوجود صلاه الاحتياط تطبيقاً لقاعده العلاج.

و دعوى: ان الشك العائد هو بعينه الشك الزائل فكأنه لم يزل فيكون مشمولاً لنصوص القاعده..

مدفوعه: بأن الشك العائد غير الشك الزائل حقيقه، فإنه حادث بعد الفراغ من الصلاه و ذاك حادث فى أثنائها، و لكن بما أن الشك العائد تعلق بعين ما تعلق به الشك الزائل فيطلق عليه أنه هو مسامحه، و من المعلوم أنه لا عبره بالإطلاق

ص: ٢٧٣

---

١- (١) الوسائل ج ٨ باب ١٠: من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه الحديث: ٥.

المسامحي و لا يكون موضوعا للحكم.

و أما الوجه الثاني: فلأن الشك المذكور و إن كان حادثا بعد الفراغ، إلا أن المعبر في جريان قاعده الفراغ احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل و هو مفقود في المقام لأن المصلى فيه يعلم بأنه كان شاكا و مترددا أثناء الصلاه بين الثلاث و الأربع و بنى على الأربع و أتمها فالشك في صحتها ليس إلا من جهه الشك في أن ذلك البناء مطابق للواقع أو لا؟ و من المعلوم أن قاعده الفراغ لا- تدل على أنه مطابق للواقع على أساس أنها ليست قاعده تعبيديه محضه، بل هي قاعده عقلائيه تبتنى على نكته مبرره لبنائهم عليها و هي احتمال الالتفات حين العمل الذى هو مقتضى طبع الانسان الأولى في مقام العمل، فلا يكون اعتباره بتعبد من الشرع.

و من هنا لو لم يرد فيه نص لكننا نقول باعتباره أيضا، فإذا ن لا يكون وروده فيه الا تأكيدا لا تأسيسا.

و فى ضوء ذلك يكون المرجع فى المسأله هو أصاله عدم الاتيان بالركعه الرابعه و مقتضاها الاتيان بها متصله، فإذا أتى بها فقد أكمل صلاته و لا شىء عليه، و احتمال زياده الركعه فيها لا أثر له بعد إن كان مأمورا بالاتيان بها كذلك.

و أما التسليم الواقع منه فيها بعد البناء على الأكثر فلا يكون مخرجا من الصلاه و ذلك لأن التسليم إنما يكون مخرجا منها بحكم الشارع لو كان واقعا فى محله تطبيقا لقاعده البناء على الأكثر و علاج الشك بصلاه الاحتياط، و بما أن القاعده لا يمكن تطبيقها فى المقام فلم يقع التسليم فى محله و لم يكن مخرجا بحكم الشارع، بل مقتضى الأصاله المذكوره انه وقع بعد الركعه الثالثه و هو غير محله، فإذا ن لا- يكون التسليم مانعا عن الاتيان بالركعه المشكوكه متصله و التحاقها بها، و بما أنه يرى وظيفته الاتيان به فلا يكون زياده فيها عن عمد و علم.

ص: ٢٧٤

## السابعه و الأربعون: إذا دخل في السجود من الركعه الثانيه فشك في ركوع هذه الركعه و في السجدين من الاولى

[٢١٨٠] السابعه و الأربعون: إذا دخل في السجود من الركعه الثانيه فشك في ركوع هذه الركعه و في السجدين من الاولى ففي البناء على إتيانها من حيث إنه شك بعد تجاوز المحل، أو الحكم بالبطلان لأوله إلى الشك بين الواحده و الاثنتين وجهان و الأوجه الأول (١)، و على هذا فلو فرض الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين مع الشك في ركوع الركعه التي بيده و في السجدين من السابقه لا يرجع إلى الشك بين الواحده و الاثنتين حتى تبطل الصلاه بل هو من الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد الإكمال، نعم لو علم بتركهما مع الشك المذكور يرجع إلى الشك بين الواحده و الاثنتين لأنه عالم حينئذ باحتساب ركعتيه بركعه.

## الثامنه و الأربعون: لا يجرى حكم كثير الشك في صوره العلم الإجمالى

[٢١٨١] الثامنه و الأربعون: لا يجرى حكم كثير الشك في صوره العلم الإجمالى، فلو علم ترك أحد الشئين إجمالاً من غير تعيين يجب عليه مراعاته و إن كان شاكاً بالنسبه إلى كل منهما، كما لو علم حال القيام أنه إما فالنتيجه: ان الأظهر في المسأله هو الاثتان بالركعه المشكوكه متصله، و إن كان الأحوط و الأجدر إعادتها ثانيه ثم يسجد سجدي السهو على الأحوط مره للسلام في غير محله، و أخرى للتشهد الزائد.

بل هو المتعين تطبيقاً لقاعده التجاوز في كلا الموردین في المسأله شريطه احتمال الأذكريه و الالتفات حين العمل لعموم أدلتها و لا سيما صحيحه زراره الناصه في تطبيق القاعده على الشك في كل جزء بعد الدخول في جزء آخر مترتب عليه، و بضمها إلى الوجدان تحرز الركعتان فلا يكون الشك المفروض في المسأله من الشك بين الواحده و الاثنتين.

ترك التشهد أو السجده، أو علم إجمالاً أنه إما ترك الركوع أو القراءة (١) هذا على القول بأن ترك القراءة يوجب سجود السهو ولو احتياطاً، فعندئذ لا يمكن تطبيق قاعده الغاء حكم كثير الشك في كليهما معاً لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه على أساس أن المصلى حينئذ يكون على يقين أما بوجوب إعادة الصلاة عليه إذا كان تاركاً للركوع في الواقع، وأما بوجوب سجدة السهو إذا كان تاركاً للقراءة كذلك، وأما على القول بعدم وجوب سجدة السهو بترك القراءة نسياناً فلا أثر لتركها حينئذ، وعليه فيكون شكه في الركوع ملحفاً بالشك البدوي فيحكم بعدم الاعتناء به تطبيقاً لقاعده الغاء حكم كثير الشك، وبما أننا بنينا على وجوب سجدة السهو على الأحوط في كل زياده و نقيصه فيكون للعلم الإجمالي المذكور في المسأله أثر، فلا يمكن الحكم بعدم الاعتناء بالشك في كل منهما تطبيقاً للقاعده.

و دعوى: ان قاعده الغاء حكم كثير الشك لا- تجرى في القراءة في نفسها لا- من جهه المعارضه، بل من جهه أن جريانها فيها يتوقف على إحراز صحه الصلاة في نفسها ما عدا هذه الجهه باعتبار أن موضوع وجوب سجدة السهو ترك القراءة أو نحوها سهواً في صلاه صحيحه، والمفروض أن صحتها تتوقف على جريان القاعده في الركوع، وبالتالي يتوقف جريانها في القراءة على جريانها في الركوع، فإذا جرت فيه لم تجر فيها للزوم المخالفه القطعيه العمليه، فيكون المرجع فيها حينئذ هو أصاله عدم الاتيان بها، ومقتضاها وجوب سجدة السهو بعد إتمام الصلاه على الأحوط.

مدفوعه: بما تقدم في المسأله الرابعه عشره موسعا و حاصله:

ان جريان هذه القاعده في المسأله في القراءة و إن كان متوقفاً على جريانها في الركوع إلا أنها إذا جرت فيه تحقق موضوعها فيها و حينئذ فلا مانع من تطبيق

و هكذا، أو علم بعد الدخول في الركوع أنه إما ترك سجده واحده أو تشهدا، فيعمل في كل واحده من هذه الفروض حكم العلم الإجمالي المتعلق به كما في غير كثير الشك.

### التاسعه و الأربعون: لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلا و شك في قراءه الحمد

[٢١٨٢]التاسعه و الأربعون: لو اعتقد أنه قرأ السوره مثلا و شك في قراءه الحمد فبنى على أنه قرأه لتجاوز محله ثم بعد الدخول في القنوت تذكر أنه لم يقرأ السوره فالظاهر وجوب قراءه الحمد أيضا، لأن شكه الفعلى و إن كان بعد تجاوز المحل (١) بالنسبه إلى الحمد إلا- أنه هو الشك الأول الذى كان فى الواقع قبل تجاوز المحل، و حكمه الاعتناء به و العود إلى الإتيان بما اطلاق دليل القاعده عليها فى القراءه أيضا، فإذا ن يلزم المحذور، و بما أن جريانها فى المورد الثانى من لوازم جريانها فى المورد الأول فيكون المحذور مستندا إلى الجريان فى كلا الموردين.

فإذن لا بد من الحكم بسقوطه فى المورد الأول باعتبار أن سقوطه فيه يستلزم سقوطه فى المورد الثانى أيضا، و لا يمكن الحكم بسقوطه فى المورد الثانى دون الأول لأنه تقييد لإطلاق دليل القاعده بلا مقيد.

هذا مبنى على كفايه الدخول فى القنوت فى تطبيق قاعده التجاوز، و لكن الظاهر عدم الكفايه، فإن المعتبر فيه هو الدخول فى جزء آخر مترتب عليه، و القنوت بما أنه ليس من الصلاه فلا- يكون الدخول فيه محققا لعنوان التجاوز، فلو شك المصلى فى القراءه و هو فى القنوت كان من الشك فى المحل فلا بد من الاعتناء به، هذا إضافة إلى أن موضوع القاعده هو التجاوز الواقعى لا- الخيالى و الاعتقادى الذى لا- واقع له و على هذا فإذا شك فى القراءه معتقدا بأنه قرأ السوره ثم بان انه لم يقرأها لم تجر القاعده لأنه لم يتجاوز عن المحل الشكى الا خيالا و اعتقادا الذى لا واقع موضوعى له حتى يترتب عليه أثر.

### الخمسون: إذا علم أنه إما ترك سجده أو زاد ركوعاً فالأحوط قضاء السجده و سجدتا السهو ثم إعادة الصلاة

[٢١٨٣]الخمسون: إذا علم أنه إما ترك سجده أو زاد ركوعاً فالأحوط قضاء السجده و سجدتا السهو ثم إعادة الصلاة، ولكن لا يبعد جواز الاكتفاء بالقضاء (١) و سجده السهو عملاً بأصالة عدم الاتيان بالسجده هذا هو الأظهر إذا كان التذکر بعد الفراغ من الصلاة و كذلك إذا كان في أثناء الصلاة شريطه أن يكون قبل الدخول في ركن، و أما إذا كان بعده فالأظهر وجوب إعادة الصلاة من جديد و عدم إمكان إتمام ما بيده من الصلاة صحيحه.

بيان ذلك: ان المصلى اذا تفتن بالحال في المسأله بعد الفراغ تقع المعارضه بين قاعده الفراغ في الصلاة من جهه احتمال زياده الركوع فيها و قاعده التجاوز في السجده و حيث انه لا- يمكن تطبيق كلتا القاعدتين معاً لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه للتكليف المعلوم بالاجمال و هو علمه إجمالاً- أما بوجوب إعادة الصلاة عليه أو قضاء سجده بعدها فتسقطان معاً من جهه المعارضه.

و دعوى: ان قاعده التجاوز في السجده لا يمكن أن تعارض قاعده الفراغ في الصلاة على أساس أن جريانها فيها إنما هو لنفي وجوب القضاء، و هو يتوقف على صحه الصلاة في نفسها حيث ان موضوع وجوب القضاء هو تركها في صلاه محكومه بالصحه و الآ فلا موضوع له، و بما ان الصلاة في المسأله لا تكون محكومه بالصحه إلا بأعمال قاعده الفراغ فيتوقف الحكم بنفي وجوب قضاء السجده تطبيقاً لقاعده التجاوز على الحكم بصحه الصلاة تطبيقاً لقاعده الفراغ و به يتحقق موضوع قاعده التجاوز في السجده، و لكن لا يمكن تطبيق قاعده التجاوز فيها لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه...

مدفوعه: بما مر في المسأله الرابعه عشره من أن جريان قاعده التجاوز في السجده لنفي وجوب قضائها و إن كان يتوقف على جريان قاعده الفراغ في الصلاة

فى المرتبه السابقه بملا-ك توقف موضوعها عليه،فاذا جرت فى الصلاه تحقق موضوعها فى السجده و معه يكون المقتضى لجرانها فيها موجودا و لكن لزوم المخالفه القطعيه العمليه مانع منه،و بما انه مستند إلى جريان كلتا القاعدتين فتسقط قاعده الفراغ فى الصلاه أيضا،و عليه فتصل النوبه إلى أصاله عدم زياده الركوع فيها فيحكم بصحه الصلاه تطبيقا لهذه الأصاله،و إلى أصاله عدم الاتيان بالسجده فيحكم بوجوب قضائها بمقتضى هذه الأصاله و إذا تفتن بالحال فى المسأله أثناء الصلاه فإن كان بعد الدخول فى الركن اللاحق فحينئذ إن قلنا بأن قاعده التجاوز تشمل احتمال زياده أيضا،فالحال فيه كما تقدم...

و إن قلنا بأنها لا تشمل ذلك كما هو الصحيح حيث ان الظاهر من الروايات التى تنص على القاعده هو ما إذا كان الشك فى وجود الشىء بمفاد كان التامه بعد الدخول فى غيره المترتب عليه شرعا المحقق للتجاوز عنه،و هذا المعنى بما أنه لا ينطبق على المقام فيكون المرجع فيه هو اصاله عدم زياده الركوع،و يترتب عليها صحه الصلاه و عدم وجوب إعادتها و لكن بما أن هذه الأصاله تثبت موضوع القاعده فى السجده و بعد ثبوت موضوعها فيها لا مانع من شمول اطلاق دليلها لها إلا المعارضه باطلاق دليل الاصاله،فيسقط من جهه المعارضه كما مر نظير ذلك فى المسائل المتقدمه.

و من هنا يظهر أن أصاله عدم الاتيان بالسجده لا تجرى لإثبات وجوب قضائها لما مر من أن موضوع وجوب قضائها هو عدم الاتيان بها فى صلاه محكومها بالصحه و المفروض أنها غير محكومها بها.

فالنتيجه:انه لا- يمكن إتمام هذه الصلاه صحيحه و الاكتفاء بها فى مقام الامتثال لأنه مخالف للعلم الإجمالى أما بوجوب إعادتها،أو بوجوب قضاء



و عدم زياده الركوع.

### الحاديه و الخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده من الأولى أو زاد سجده فى الثانيه وجب عليه قضاء السجده

[٢١٨٤]الحاديه و الخمسون: لو علم أنه إما ترك سجده من الأولى أو زاد سجده فى الثانيه وجب عليه قضاء السجده (١) و الايتان بسجدهتى السهو مره السجده، فإذا ن تكون وظيفته إغائها و استئافها من جديد، و بذلك يفترق هذا الفرض عن الفرض الأول و إن كان قبل الدخول فى الركن اللاحق و بعد الدخول فى الجزء غير الركنى، كما إذا دخل فى التشهد أو القيام قبل أن يركع تظن بالحال و علم بان التشهد أو القيام أو كليهما قد وقع فى غير محله الشرعى و ليس من الصلاه، فعندئذ تكون وظيفته الرجوع و الغاء ما كان قد أتى به من التشهد أو القيام و الايتان بالسجده تطبيقا لقاعده الشك فى المحل و الحكم بعدم زياده الركوع فيها تطبيقا لأصله عدم الزيادة و مواصله صلاته و إتمامها و بعد ذلك يأتى بسجدهتى السهو على الأحوط للزيادة و لا شىء عليه.

فى وجوب القضاء اشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوبه لأن أصله عدم زياده السجده فى الركعه الثانيه و إن كانت معارضه لقاعده التجاوز فيها فى الركعه الأولى، إلا أن هذه المعارضه إنما هى بالنسبه إلى الأثر المشترك بينهما و هو وجوب سجدهتى السهو على الأحوط للعلم الإجمالى بثبوتها أما للزيادة أو للنقيصه، دون الأثر المختص، فإن العلم الإجمالى إنما يوجب التعارض بين الأصول المؤمنه فى أطرافه بالنسبه إلى الأثر المشترك بين الجميع باعتبار أن تنجيزه يتوقف على سقوط تلك الأصول بالمعارضه، و أما إذا كان لبعض أطرافه زائدا على الأثر المشترك أثر مختص به فلا- يسقط الأصل بالنسبه إلى ذلك الأثر المختص لعدم المعارض له فيه.

و ما نحن فيه من هذا القبيل فإن وجوب سجود السهو أثر مشترك بين قاعده التجاوز و أصله عدم الزيادة، فلا يمكن جريان كليهما لنفى ذلك الأثر لاستلزامه

واحدہ بقصد ما فی الذمہ من کونہما للنقیصہ او للزیادہ.

### الثانیہ و الخمسون: لو علم أنه إما ترک سجده أو تشهدا وجب الاتیان بقضائهما و سجده السهو مرہ

[۲۱۸۵]الثانیہ و الخمسون: لو علم أنه إما ترک سجده أو تشهدا وجب الاتیان بقضائهما و سجده السهو مرہ (۱).

### الثالثہ و الخمسون: إذا شك فی أنه صلی المغرب و العشاء أم لا قبل أن ینتصف اللیل

[۲۱۸۶]الثالثہ و الخمسون: إذا شك فی أنه صلی المغرب و العشاء أم لا قبل أن ینتصف اللیل و المفروض أنه عالم بأنه لم یصل فی ذلك الیوم إلا المخالفه القطعیہ العملیہ، فإذن تسقطان معا بالمعارضه، و أما وجوب قضاء السجده فبما أنه أثر مختص بمورد قاعده التجاوز فلا مانع من جریانها لنفی ذلك الأثر لأن إطلاق دلیلها قد سقط بالنسبه إلى الأثر المشترك بملاك المعارضه و لا موجب لسقوطه بالنسبه إليه لعدم المعارض له، فإذن لا مانع من تطبیق قاعده التجاوز فی المقام لنفی ذلك الأثر المختص، و نتیجہ ذلك هی عدم وجوب قضاء السجده تطبیقا لقاعده التجاوز و وجوب سجدتی السهو علی الأحوط إما للزیادہ أو للنقیصہ.

و من هنا یظهر أن عدم جریان أصاله عدم الزیادہ إنما هو من جهه المعارضه لا فی نفسه، إذ لا مانع من جریانها كذلك بلحاظ ما یترتب علی الزیادہ السهویه من الأثر و هو وجوب سجدتی السهو علی الأحوط لو لا معارضتها بجریان قاعده التجاوز.

نعم مع الاغماض عن ذلك و تسلیم ان قاعده التجاوز قد سقطت فی الأولى من جهه المعارضه بأصاله عدم الزیادہ فی الثانیہ مطلقا حتی بالنسبه إلى الأثر المختص یجب قضاء السجده بمقتضى أصاله عدم الاتیان بها فی محلها، و لكن ذلك مجرد افتراض لا واقع موضوعی له. و قد تحصل من ذلك أن الأظهر فی المسأله عدم وجوب قضاء السجده.

علی الأحوط.

ثلاث صلوات من دون العلم بتعيينها فيحتمل أن تكون الصلاتان الباقيتان المغرب والعشاء و يحتمل أن يكون آتيا بهما و نسي اثنتين من صلوات النهار، و يجب عليه الاتيان بالمغرب و العشاء فقط، لأن الشك بالنسبه إلى صلوات النهار بعد الوقت و بالنسبه إليهما في وقتها، و لو علم أنه لم يصل في ذلك اليوم إلا صلاتين أضاف إلى المغرب و العشاء قضاء ثنائيه و رباعيه، و كذا إن علم أنه لم يصل إلا صلاه واحده (١).

#### **الرابعه و الخمسون: إذا صلى الظهر و العصر ثم علم إجمالاً أنه شك في إحداهما بين الاثنتين و الثلاث**

[٢١٨٧]الرابعه و الخمسون: إذا صلى الظهر و العصر ثم علم إجمالاً أنه شك في إحداهما بين الاثنتين و الثلاث و بنى على الثلاث و لا يدري أن الشك المذكور في أيهما كان يحتاط بإتيان صلاه الاحتياط و إعاده صلاه واحده بقصد ما في الذمه (٢).

فيه: انه لا يكفي أن يضيف إلى المغرب و العشاء في هذا الفرض صلاه ثنائيه و رباعيه فحسب لاحتمال فوات الظهر و العصر منه معا و ان المأتي به هو صلاه الصبح، فيأذن لا بد من إضافه ثنائيه و رباعيتين إليهما للعلم الإجمالي بفوت صلاتين من النهاريه المرددتين بين الظهرين، أو بين احداهما و صلاه الصبح، فعليه لا بد من الاتيان بالجميع حتى يكون متأكدا و متيقنا بالفراغ.

بل الظاهر كفايه الاتيان بصلاه واحده بنيه العصر على أساس أن الصلاتين في الواقع لا تخلوان اما ان تكون كلتاهما تامه، أو الأولى تامه دون الثانيه، أو بالعكس، فعلى الأول لا حاجه إلى صلاه الاحتياط و لا إلى إعاده صلاه واحده، و على الثاني تكفي صلاه الاحتياط إن لم يصدر منه ما يبطل الصلاه و إن كان عن سهو و ذهول و أما إذا صدر منه ذلك فتجب إعادتها باسم العصر لفرض ان صلاه الظهر تامه، و على الثالث فيما ان صلاه العصر تامه و صلاه الظهر ناقصه و لم يتدارك نقصها بصلاه الاحتياط قبل الاتيان بالعصر حيث لا يمكن التدارك بعد الاتيان بها

## الخامسة و الخمسون: إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه سجداً السهو مره

[٢١٨٨]الخامسة و الخمسون: إذا علم إجمالاً أنه إما زاد قراءه أو نقصها يكفيه سجداً السهو مره(١)، وكذا إذا علم أنه إما زاد التسيحات الأربع أو نقصها.

## السادسة و الخمسون: إذا شك في أنه هل ترك الجزء الفلاني عمداً أم لا

[٢١٨٩]السادسة و الخمسون: إذا شك في أنه هل ترك الجزء الفلاني عمداً أم لا فمع بقاء محل الشك لا إشكال في وجوب الاتيان به، و أما مع تجاوزه فهل تجرى قاعده الشك بعد التجاوز(٢) أم لا لانصراف أخبارها عن هذه الصورة خصوصاً بملاحظه قوله: «كان حين العمل أذكر»؟ وجهان، باعتبار أنه مانع منه فتقلب ظهراً بمقتضى نص قوله عليه السلام: «أربع مكان أربع» و عليه فتبقى ذمته مشغوله بالعصر، فإذن لا بد من الاتيان بها باسمها.

على الأحوط.

الظاهر هو الجريان شريطه أن لا يكون احتمال الترك العمدي احتمالاً عقلائياً مانعاً عن تحقق الشرط الارتكازي و هو أن كل مكلف إذا كان في مقام الامتثال و الاطاعه حقيقه فاحتمال انه تارك للجزء الفلاني عمداً خلف فرض كونه في مقام الامتثال و احتمال السهو خلاف الأصل، و لو احتمل الترك العمدي بسبب من الأسباب فإن كان ضعيفاً لم يعتد به باعتبار أنه لا يضر بالشرط الارتكازي المذكور، و إن لم يكن ضعيفاً و كان عقلائياً لكان مانعاً عن جريانها لمنعه عن ذلك الشرط.

و إن شئت قلت: إن هذه القاعده بما أنها قاعده عقلاييه ارتكازيه يتبع تطبيقها في كل مورد توفر ملاكها فيه، فإن كان متوفراً فيه جرت القاعده و إلا فلا، فإذن لا مجال لدعوى الانصراف في المقام باعتبار أن أدلتها بما أنها في مقام التأكيد و الامضاء لا مقام التأسيس و الجعل فتتبع ملاكها سعه و ضيقاً، فإذن لا بد من النظر في المرتبه السابقه إلى أن ملاكها متوفر فيه أولاً.

و الأحوط الاتيان ثم الاعاده(١).

مر أنه لا مانع من جريان قاعده التجاوز شريطه أن يكون احتمال الترك العمدي ضعيفا على نحو لا يضر بالشرط الارتكازي، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أنها لا تجرى مع هذا الاحتمال فما ذكره قدس سرّه من الاحتياط بالجمع بين الاتيان بالجزء المشكوك أولا ثم اعاده الصلاه، غير تام فإن الشك فيه ان كان بعد التجاوز عن المحل السهوى و الدخول في ركن بعده فلا شبهه في عدم إمكان تداركه و الاتيان به، فإن معنى التدارك هو أن يأتي بما تركه و ما بعده، و لو صنع ذلك في المقام و الحاله هذه لأدى به إلى تكرار الاتيان بذلك الركن مره ثانيه و الزيادة في الركن مبطله و حينئذ فتكون وظيفته الغاء ما كان قد أتى به من الصلاه و استئنافها من جديد، هذا إضافة إلى القطع بعدم الأمر بتداركه و الاتيان به أما لامتنال أمره في الواقع أو لبطلان الصلاه بتركه العمدي و إن كان قبل الدخول في الركن اللاحق بأن يكون في المحل السهوى، و إن تجاوز عن المحل الشكى فقد يقال بإمكان تداركه بمقتضى استصحاب عدم الاتيان به، و لكن الأمر ليس كذلك للقطع بسقوط الأمر عنه بأحد السببين المذكورين، فإذا لا مناص من الاعاده مره ثانيه.

بقي هنا فرع:

و هو ما إذا علم المصلى بترك جزء و لكن يشك في كونه عمديا أو سهويا فإن كان ذلك بعد الفراغ من الصلاه فالمرجع فيه قاعده الفراغ و الحكم بصحتها تطبيقا للقاعده و يسجد سجدة السهو على الأحوط للنقيصه، و إن كان قبل الفراغ منها فإن كان بعد التجاوز عن المحل السهوى و الدخول في الركن اللاحق فقد يقال كما قيل بوقوع المعارضه بين قاعده التجاوز في احتمال تركه العمدي و قاعده التجاوز في احتمال الترك السهوى باعتبار أن مقتضى الأولى صحه الصلاه و مقتضى الثانيه عدم وجوب القضاء أو سجود السهو، و بما ان المصلى يعلم أما ببطلان هذه الصلاه

ص: ٢٨٤

إذا كان الترك عمدياً، أو بوجوب القضاء أو سجود السهو إذا كان الترك سهوياً، فمن أجل ذلك لا يمكن تطبيق كلتا القاعدتين معا.

و الجواب: قد ظهر مما تقدم من أن قاعده التجاوز بما أنها قاعده عقلائية فجريانها في كل مورد منوط بتوفر ملاكها فيه و هو احتمال الالتفات و الأذكريه حين العمل، و من المعلوم أن هذا الملاك غير متوفر في المقام لا في احتمال الترك العمدي و لا في احتمال الترك السهوي على أساس أن المصلي كان يعلم حاله حين العمل و إنه تارك له و لكن لا يدري أنه عمدي أو سهوي و لا يتوفر الملاك المذكور في شيء من هذين الاحتمالين، و حيث ان قاعده التجاوز تبتنى على أساس ان المكلف إذا كان في مقام الامتثال و أداء الوظيفة فاحتمال أنه تارك للجزء المشكوك عمداً خلاف الفرض، و احتمال أنه تارك له سهواً خلاف الأصل، فمن أجل ذلك بنى على الاتيان به فيكون موضوع البناء عليه هو دفع كلا الاحتمالين معا و لا- يكون دفع كل من الاحتمالين بحده موضوعاً للقاعده.

و إن شئت قلت: أنّ موضوع القاعده هو الشك في وجود الشيء بمفاد كان التامه بعد التجاوز عن محله كما هو مورد صحيحه زواره، و أما في المسأله فبما ان المصلي كان على يقين من ترك الجزء في محله الشرعي و لا شك له فيه و إنما هو شاك في صفتي العمد و النسيان فلا موضوع للقاعده لفرض أنه لا محل لهما شرعاً، فإن المحل المقرر من قبل الشرع إنما هو للموصوف بهما، و الفرض انه لا شك في وجوده.

و دعوى: ان الشك إنما هو في الوجود الخاص للجزء و هو وجوده عمداً أو سهواً بعد التجاوز عن محله...

مدفوعه: بأن مرد الشك في الوجود الخاص له إلى الشك في وجود الصفه

دون الموصوف هذا إضافة إلى ما مر من أن القاعده إنما تجرى في احتمال الترك العمدي إذا كان ضعيفا جدا على نحو لا يعتنى به العقلاء، فحينئذ بما أنه لا يمنع عن الشرط الارتكازي لها فلا مانع من جريانها، و أما احتمال الترك العمدي في المسأله فيما أنه من أحد طرفي العلم الإجمالي فهو احتمال معتد به و معه لا يتوفر ما هو ملاك جريانها.

و إن كان قبل الدخول في الركن اللاحق، كما إذا دخل في التشهد أو القيام علم بأنه ترك السجده الثانيه من هذه الركعه و لكن لا يدري أنه تركها عمدا أو سهوا رجوع و ألغى ما كان قد أتى به من التشهد أو القيام و سجد بنيه الثانيه و واصل صلاته و لا شيء عليه، فإن الترك العمدي إنما يوجب بطلان الصلاه إذا لم يكن تداركه في محله و إلا لم يخل بها، فإن ترك الجزء عامدا ملتفتا إلى الحكم الشرعي مبطل للصلاه على أساس ان المأمور به هو الصلاه المشتمله على ذلك الجزء دون الفاقد له، و أما إذا تفتن قبل الدخول في الركن اللاحق إلى ترك الجزء فيرجع و يأتي به في محله الشرعي من دون استلزامه الاخلال بها لا زياده و لا- نقيصه و لا- ترتيبا، و أما زياده التشهد أو القيام فيما أنها سهويه فلا تضر بالصلاه ما عدا كونها موجهه لسجدتي السهو على الأحوط.

و إن شئت قلت: إن الشك في المقام شك في المحل حقيقه لا بعد تجاوزه على أساس أن ما كان قد أتى به من التشهد أو القيام ليس من الصلاه في شيء حتى يكون الدخول فيه محققا للتجاوز عنه، فإذا ن يكون المصلي بعد في المحل الشككي، فلا يمكن التمسك بقاعده التجاوز.

و دعوى: ان تركه إذا كان عمديا فهو غير قابل للتدارك، فإذا لم يكن قابلا له فقد تحقق التجاوز عن المحل، إذ العبره إنما هي بتحقيقه سواء أ كان بالدخول في

## السابعه و الخمسون: إذا توضعاً و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته

[٢١٩٠] السابعة و الخمسون: إذا توضعاً و صلى ثم علم أنه إما ترك جزءاً من وضوئه أو ركناً في صلاته فالأحوط إعادته الوضوء ثم الصلاة، و لكن لا يبعد جريان قاعده الشك بعد الفراغ في الوضوء (١) لأنها لا- تجرى في الجزء المترتب أم كان بعدم إمكان تداركه...

مدفوعه: بأن المصلى إذا كان بحكم الشارع بعد في محل الجزء المتروك و لم يتجاوز عنه فلما ذا لا يكون قابلاً للتدارك رغم أنه لا يلزم من تداركه أى محذور من الزيادة أو النقيضه العمديه أو الاخلال بالترتيب باعتبار أنه تدارك لذلك الجزء المتروك في محله الشرعى.

فالنتيجه: ان الأظهر في هذا الفرض هو الرجوع إلى محل الجزء المتروك و إلغاء ما كان قد أتى به من الجزء على أساس انه واقع في غير محله فلا- يكون من الصلاة و الاتيان بالجزء المتروك و مواصله الصلاة إلى أن تتم ثم الاتيان بسجدة السهو على الأحوط للزيادة السهويه.

بل هو المتعين شريطه احتمال الالتفات و الأذكريه حين عمليه الوضوء، لأن المصلى حيث كان يعلم تفصيلاً ببطلان صلاته و إنما يشك و يتردد في منشأه فلا موضوع للقاعده فيها، و أما في الوضوء فيما أنه شاك في صحته و فساده فيتعين الحكم بصحته تطبيقاً للقاعده.

ثم ان انحلال العلم الإجمالى في المسأله إلى علم تفصيلي و شك بدوى لا- يرتبط بانحلال العلم الإجمالى في مسأله الأقل و الأ- كثر الارتباطيين لأن هذه المسأله ليست من عناصر تلك المسأله باعتبار أن متعلق الحكم في تلك المسأله عمل واحد مردد بين الإطلاق و التقييد، كالصلاه المردده بين المقيده بالسوره مثلاً و بين المطلقه بالنسبه إليها، و عليه فالوجوب المتعلق به مردد بين الإطلاق و التقييد و السعه و الضيق، و من هنا قلنا ان الانحلال الحقيقى للعلم الإجمالى في تلك



الصلاه حتى يحصل التعارض، و ذلك للعلم ببطلان الصلاه على كل حال.

### الثامن و الخمسون: لو كان مشغولا بالتشهد أو بعد الفراغ منه و شك في أنه صلى ركعتين و أن التشهد في محله

[٢١٩١] الثامن و الخمسون: لو كان مشغولا بالتشهد أو بعد الفراغ منه و شك في أنه صلى ركعتين و أن التشهد في محله (١) أو ثلاث ركعات و أنه المسأله غير معقول، لأن العلم بوجود الأقل بعينه هو العلم بالجامع بين الاطلاق و التقييد الذى هو عبارته عن العلم الإجمالى باعتبار أنه علم بالجامع و متقوم به فى مقابل العلم التفصيلى الذى هو علم بالفرد بحده الفردى فمن أجل ذلك لا يعقل انحلال العلم الإجمالى بين الاقل و الاكثر الى علم تفصيلى بوجود الاقل و الشك البدوى فى وجوب الأكثر حقيقه لأن العلم بوجود الأقل بعينه هو العلم الإجمالى بالجامع بين الاطلاق و التقييد، نعم ينحل هذا العلم الإجمالى حكما بجريان أصاله البراه عن التقييد باعتبار أن فيه كلفه زائده.

و أما متعلق الحكم فى هذه المسأله فهو عملان..

أحدهما: الوضوء.

و الآخر: الصلاه.

فالعلم التفصيلى تعلق ببطلان الصلاه بحدها الصلاتى لا بالجامع بين السعه و الضيق، و إنما التردد فى منشأ البطلان و سببه، كما أن الشك تعلق بصحة الوضوء و بطلانه بجده الوضوئى فمن أجل ذلك يكون الانحلال فى هذه المسأله حقيقيا دون تلك فإن الانحلال فيها حكمى و الحقيقى غير معقول.

هذا غير بعيد بأن يبنى فى هذه الحاله على أنه صلى ركعتين و إن هذا هو التشهد المطلوب منه، و يواصل صلاته و لا شىء عليه، و ذلك لأن المصلى إذا وجد نفسه و هو يتشهد أو قد أكمل تشهده و شك فى أنه صلى ركعتين و إن تشهده هذا وقع فى محله أو أنه صلى ثلاث ركعات و إن تشهده هذا وقع فى غير محله سهوا، فيجعل التشهد نفسه قرينه على أنه قد صلى ركعتين لا أكثر تطبيقا لقاعده

ص: ٢٨٨

فى غير محله ىجرى حكم الشك بين الاثنتين و الثلاث، و لىس عليه سجداً التجاوز لأنه يشك حينما ىتشهد أنه أتى بالركعه الثانىة قبل تشهده هذا أو أنه أتى بالركعه الثالثه، مقتضى قاعده التجاوز أنه أتى بالركعه الثانىة كما أنه إذا شك و هو ىتشهد فى أن تشهده هذا هل حدث و وقع بعد الركعه الأولى سهواً أو بعد الثانىة فىكون دخوله فى التشهد قرينه على أنه قد أكمل ركعتين تطبيقاً لقاعده التجاوز، لأن الشك فى صدور الركعه الثانىة منه بعد دخوله فى التشهد و هو عين الشك فى الشىء بعد التجاوز عن محله الشرعى، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون أحد طرفى الشك هو الركعه الأولى أو الثالثه، فإنه على كلا التقديرين يكون شاكاً فى أنه صدر منه الركعه الثانىة قبل هذا التشهد و أن هذا هو التشهد المطلوب منه، أو الركعه الأولى أو الثالثه؟ فلا مانع من التمسك بالقاعده.

و إن شئت قلت: إن المصلى فى هذه المسأله يشك فى أنه أتى بالركعه الثانىة و دخل فى التشهد و أن هذا هو التشهد الواجب، أو أتى بالثالثه و دخل فيه سهواً و غفله، مقتضى قاعده التجاوز هو الأول كما أنه إذا شك فى أنه أتى بالثانيه و دخل فى التشهد أو أتى بالأولى و دخل فيه غفله كان مقتضى القاعده هو الأول.

فالتىة: إن الحكم بأنه صلى ركعتين تطبيقاً لقاعده التجاوز هو الأظهر، حيث أن تمام مؤهلات القاعده و ملاكاتها المبرره لحجيتها موجوده فى المسأله لأنه فى مقام الامتثال و الانقياد و احتمال أنه دخل فى التشهد بعد الركعه الثالثه عامداً عالماً خلف فرض كونه فى مقام أداء الوظيفه، و أما احتمال السهو و الغفله فهو نادر و مدفوع بأصالة عدم الغفله. فمن أجل ذلك لا يعتنى به العقلاء نهائياً فى تمام أفعالهم و أقوالهم و لكن مع ذلك كان الأحوط و الأجدر أن يعيد الصلاه مره ثانيه، و به ىظهر حال ما فى المتن.

السهو لزياده التشهد لأنها غير معلومه (١)، و إن كان الأحوط الاتيان بهما أيضا بعد صلاه الاحتياط.

### التاسعه و الخمسون: لو شك فى شىء و قد دخل فى غيره الذى وقع فى غير محله

[٢١٩٢]التاسعه و الخمسون: لو شك فى شىء و قد دخل فى غيره الذى وقع فى غير محله كما لو شك فى السجده من الركعه الاولى أو الثالثه و دخل فى التشهد، أو شك فى السجده من الركعه الثانيه و قد قام قبل أن يتشهد فالظاهر البناء على الاتيان (٢) و أن الغير أعم من الذى وقع فى محله هذا فيما إذا كان الشك بين الركعتين و الثلاث بعد الفراغ من التشهد، فإنه حينئذ إذا بنى على الثلاث لم يعلم بالزياده، و أما إذا كان الشك فى أثناءه و بنى على الثلاث و قام للرابعه قبل إتمام التشهد فهو يعلم اما بزياده ما أتى به من التشهد أو بنقصان ما بقى منه، فعندئذ يعلم بسجود السهو عليه اما للزياده أو للنقيصه على الأحوط.

بل الظاهر عدم الاتيان و الاعتناء بالشك و الرجوع إلى السجده و الاتيان بها لأن الشك فيها فى المحل باعتبار أن المراد من الغير المعتبر دخوله فى جريان قاعده التجاوز خصوص ما يترتب على الجزء المشكوك شرعا تبعا للترتيب و التنسيق بينهما، كما إذا شك فى جزء من أجزاء الصلاه بعد تجاوز مكانه المقرر له شرعا تبعا لما يعتبر بينهما من الترتيب و التنسيق و دخل فى جزء آخر واجب الذى يليه بلا- فصل، فيمضى الشاك و لا يعتنى كما إذا دخل فى القراءه و شك فى التكبيره فإنه يمضى فى قراءته و لا يعتنى بالشك، و أما إذا شك فى القراءه و هو فى القنوت فيعتنى بشكه و يرجع إلى القراءه باعتبار أن القنوت ليس جزء من الصلاه و هكذا.

و النكته فيه، ان الروايات التى تنص على القاعده منها: قوله عليه السلام فى ذيل صحيحه زراره المفصله: «يا زراره إذا خرجت من شىء ثم دخلت فى غيره فشككك ليس بشىء...» (١) لا يستفاد منها أكثر من ذلك، بتقريب ان الشك فى هذه القاعده إنما

ص: ٢٩٠

أو كان زياده فى غير المحل، و لكن الأحوط مع ذلك إعادته الصلاه أيضا.

### الستون: لو بقى من الوقت أربع ركعات للعصر و عليه صلاه الاحتياط من جهه الشك فى الظهر

[٢١٩٣] الستون: لو بقى من الوقت أربع ركعات للعصر و عليه صلاه الاحتياط من جهه الشك فى الظهر فلا إشكال فى مزاحمتها للعصر ما دام يبقى لها من الوقت ركعه (١)، بل و كذا لو كان عليه قضاء السجده أو التشهد، و أما لو كان عليه سجدة السهو فهل يكون كذلك أو لا؟ وجهان من أنهما من متعلقات الظهر و من أن وجوبهما استقلالى و ليستا جزءا أو شرطا لصحة الظهر و مراعاة الوقت للعصر أهم فتقدم العصر ثم يؤتى بهما بعدها، هو فى وجود الشىء و من المعلوم ان التجاوز عنه إنما هو بلحاظ التجاوز عن محله المقرر له شرعا و هو لا يتحقق إلا بالدخول فى غيره المترتب عليه، و لا يكفى الدخول فى غير المترتب لأنه لا يحقق عنوان التجاوز عن محله، كما إذا دخل فى القنوت و شك فى القراءة فإن الدخول فيه لا يحقق عنوان التجاوز عن محل القراءة باعتبار أنه ليس من الصلاه فلا يكون محل القراءة قبل القنوت و إن كان محل القنوت بعد القراءة، فإذا ن لا بد من تطبيق قاعده الشك فى المحل.

نعم إذا دخل فى الركوع و شك فى القراءة فقد تحقق به عنوان التجاوز عن محلها تبعا للترتيب و التنسيق المعتبر بين اجزاء الصلاه.

تقدم فى المسأله الرابعه من فصل (أوقات اليوميه و نوافلها) ان فى مزاحمه صلاه الظهر لصلاه العصر فى وقتها المختص إشكال، بل لا يبعد تقديم العصر فيه و الاثيان بالظهر بعده قضاء على أساس ما ذكرناه من المناقشه فى التعدى عن مورد حديث من أدرك و هو صلاه الغداه إلى سائر الصلوات، و فى ضوء هذا الأساس ان وظيفته فى المسأله هى أن يأتى بالعصر فى وقتها المختص ثم يستأنف الظهر بعده من جديد، غايه الأمر فى فرض مزاحمه صلاه الاحتياط للعصر ينوى الظهر احتياطا لاحتمال ان الظهر السابقه تامه.

و يحتمل التخيير(١).

### الحاديه و الستون: لو قرأ فى الصلاه شيئاً بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن ثم تبين أنه كلام الآدمى

[٢١٩٤]الحاديه و الستون: لو قرأ فى الصلاه شيئاً بتخيل أنه ذكر أو دعاء أو قرآن ثم تبين أنه كلام الآدمى فالأحوط سجداً السهو، لكن الظاهر عدم وجوبهما لأنهما إنما تجبان عند السهو(٢) و ليس المذكور من باب السهو، كما أن الظاهر عدم وجوبهما فى سبق اللسان إلى شىء، و كذا إذا قرأ شيئاً غلطا من جهه الاعراب أو الماده و مخارج الحروف.

### الثانيه و الستون: لا يجب سجود السهو فيما لو عكس الترتيب الواجب سهوا

[٢١٩٥]الثانيه و الستون: لا يجب سجود السهو فيما لو عكس الترتيب الواجب سهوا(٣) كما إذا قدم السوره على الحمد و تذكر فى الركوع، فإنه هذا الاحتمال ضعيف جدا، بل لا بد من تقديم العصر فى وقتها المختص و الإتيان بهما بعدها و لو قلنا بعدم التقديم فى موارد مزاحمه صلاه الاحتياط للعصر أو قضاء السجده أو التشهد لها على أساس ان سجود السهو واجب مستقل لا يصلح أن يزاحم العصر فى وقتها المختص.

بل الظاهر وجوبهما لما مر فى المسأله(١) من فصل(موجبات سجود السهو...) من أن الموجب له هو التكلم بما ليس بعمدى و إن لم ينطبق عليه أنه سهوى، و منه يظهر الحال فى موارد سبق اللسان و غيره.

فالنتيجه: ان الضابط العام لذلك هو ان كل كلام صادر من المصلى أثناء الصلاه إذا لم يكن عن عمد فهو موجب لسجود السهو فقط دون البطلان سواء أصدق عليه أنه كلام سهوى أم لا.

بل الظاهر وجوبه، غايه الأمر انه فى بعض الموارد مبنى على الاحتياط، لأن الترتيب و التنسيق المعتبر بين الأجزاء انما هو من واجباتها و شروطها المقومه لها على أساس ان الجزء ليس هو التكبيره على نحو الاطلاق، بل هو صحه خاصه منها و هى التكبيره الملحوقه بالقراءه و هى ليست جزءا من

لم يزد شيئاً ولم ينقص، وإن كان الأحوط الاثنيان معه لاحتمال كونه من باب نقص السوره، بل مره أخرى لاحتمال كون السوره المقدمه على الحمد من الزيادة.

### الثالثه و الستون: إذا وجب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد

[٢١٩٦]الثالثه و الستون: إذا وجب عليه قضاء السجده المنسيه أو التشهد الصلاه على نحو الاطلاق، بل حصه خاصه منها و هى القراءه المسبوقة بالتكبيره و الملحوقه بالركوع و هكذا، و على هذا لم يأت بما هو جزء الصلاه لأن جزءها هو القراءه بعد التكبيره لا- قبلها، و إذا كبر بعد القراءه لم يأت بما هو جزؤها لأنه التكبيره قبل القراءه، و عليه فيكون كل من القراءه و التكبيره زائده فى الصلاه إذا أتى بها ناوياً أنها منها، و حينئذ فإن كانت عمدية بطلت صلاته و إن كانت سهويه و جب عليه سجود السهو على الأحوط، و إذا ركع قبل القراءه عمدا بطلت صلاته للزياده.

و إذا سلم قبل التشهد أو قبل السجده الثانيه من الركعه الأخيره سهوا و جبت سجدتا السهو للسلام الزائد فى غير موضعه.

و إن شئت قلت: أنه يجب على المصلى أن يؤدى الصلاه المؤلفه من الأجزاء بترتيبها الشرعى لأن لكل جزء من أجزائها موضعه و مكانه الخاص فلا يجوز تقديم المؤخر و تأخير المقدم، و من خالف عمدا ملتفتا إلى عدم جواز ذلك بطلت صلاته كأن يسجد قبل أن يركع أو تشهد قبل أن يسجد عمدا عالماً، و أما إذا كان ذلك نسياناً و غفله أو لعدم التفاته إلى الحكم الشرعى بعدم جوازه و جهله به، فإن كان بتقديم ركن مؤخر أو تأخير ركن مقدم كأن يأتى بسجدتين كاملتين لركعه قبل أن يركع ركوعها، أو يأتى بركوع ركعه جديده قبل أن يسجد للركعه السابقه، أو يأتى بركوع الركعه الأولى قبل تكبيره الإحرام بطلت صلاته و إن كان فى غير الركن من الأجزاء لم تبطل و لكن عليه أن يسجد سجدتى السهو على الأحوط فى غير الموارد الخاصه كما مر.

المنسى ثم أبطل صلاته أو انكشف بطلانها سقط وجوبه لأنه إنما يجب في الصلاة الصحيحه، وأما لو أوجد ما يوجب سجود السهو ثم أبطل صلاته فالأحوط إتيانه، وإن كان الأقوى سقوط وجوبه أيضا، وكذا إذا انكشف بطلان صلاته، وعلى هذا فإذا صلى ثم أعادها احتياطا وجوبا أو ندبا و علم بعد ذلك وجود سبب سجدة السهو فى كل منهما يكفيه إتيانهما مره واحده، وكذا إذا كان عليه فائده مرده بين صلاتين أو ثلاث مثلا فاحتاط بإتيان صلاتين أو ثلاث صلوات ثم علم تحقق سبب السجود فى كل منها، فإنه يكفيه الاتيان به مره بقصد الفائده الواقعيه، وإن كان الأحوط التكرار بعدد الصلوات.

#### **الرابعه و الستون: إذا شك فى أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث**

[٢١٩٧]الرابعه و الستون: إذا شك فى أنه هل سجد سجده واحده أو اثنتين أو ثلاث فإن لم يتجاوز محلها بنى على واحده و أتى بأخرى، وإن تجاوز بنى على الاثنتين و لا شىء عليه عملا بأصالة عدم الزيادة، وأما إن علم أنه إما سجد واحده أو ثلاثا و جب عليه أخرى ما لم يدخل فى الركوع (١)، وإلا- فى إطلاقه إشكال بل منع، والأقوى هو التفصيل بين ما إذا تفتن المصلى و هو جالس و ما إذا تفتن بعد دخوله فى التشهد أو القيام قبل أن يركع، فعلى الأول فبما أنه شاك فى الاتيان بالسجده الثانيه و كان شكه فى المحل يجب عليه الاتيان بها تطبيقا لقاعده الشك فى المحل و يواصل صلاته إلى أن يتمها و لا شىء عليه لأن احتمال سجود السهو مدفوع بأصالة عدم الزيادة، و على الثانى فحيث ان شكه فى الاتيان بها كان بعد التجاوز عن المحل الشكى فيرجع إلى قاعده التجاوز و يحكم بالاتيان بها تطبيقا للقاعده و لا تعارض بأصالة عدم الزيادة لأن الأصالة لا تجرى فى المسأله باعتبار أن الغرض من اجرائها نفى وجوب

### الخامسه و الستون: إذا ترك جزءا من أجزاء الصلاة من جهه الجهل بوجوبه

[٢١٩٨]الخامسه و الستون: إذا ترك جزءا من أجزاء الصلاة من جهه الجهل بوجوبه أعاد الصلاة على الأحوط و إن لم يكن من الأركان (٢)، نعم لو كان الترك مع الجهل بوجوبه مستندا إلى النسيان بأن كان بانيا على الاتيان به باعتقاد استحبابه فنسى و تركه فالظاهر عدم البطلان و عدم وجوب الاعاده إذا لم يكن من الأركان.

سجدتى السهو، و المفروض أن وجوبهما معلوم وجدانا أما للزيادة أو النقيصه، فلا يمكن نفيه بها، فاذن لا أثر لها.

مر أن قاعده التجاوز تجرى فى المسأله بلا معارض لها بالنسبه إلى نفي وجوب القضاء و لا فرق فى جريانها بين أن يكون قبل الدخول فى الركوع أو بعد الدخول فيه، فإن العبره إنما هى بتحقق التجاوز عن المحل و هو لا يتوقف على الدخول فى الركوع، و أما اصله عدم الزيادة فقد عرفت أنها لا تجرى فى نفسها لعدم أثر لها بعد العلم بوجوب سجدتى السهو أما للزيادة أو للنقيصه.

فى الاحتياط اشكال بل منع، و الأظهر وجوب الاعاده فيما إذا كان جهله بالوجوب بسيطا و كان عن تقصير، و أما إذا كان مركبا فلا تجب الاعاده و إن كان عن تقصير أو بسيطا و لكن كان عن قصور على أساس اطلاق حديث (لا تعاد)، و قد تقدم الكلام حول عموم هذا الحديث بشكل موسع فى باب الطهاره فى فصل (إذا صلى فى النجس). هذا فى غير الأركان من الأجزاء، و أما فيها فيكون تركها موجبا لبطلان الصلاة مطلقا و لو كان نسيانا أو جهلا و إن كان عن قصور.





فصل فى صلاه العيدين الفطر و الأضحى و هى كانت واجبه فى زمان حضور الامام عليه السّلام مع اجتماع شرائط وجوب الجمعه، و فى زمان الغيبه مستحبه جماعه و فرادى، و لا يشترط فيها شرائط الجمعه و إن كانت بالجماعه فلا يعتبر فيها العدد من الخمسه أو السبعه، و لا بعد فرسخ بين الجماعتين و نحو ذلك، و وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، و لا قضاء لها لو فاتت، و يستحب تأخيرها إلى أن ترتفع الشمس، و فى عيد الفطر يستحب تأخيرها أزيد بمقدار الافطار و إخراج الفطره.

و هى ركعتان يقرأ فى الاولى منهما الحمد و سوره و يكبر خمس تكبيرات عقيب كل تكبيره قنوت ثم يكبر للركوع و يركع و يسجد، ثم يقوم للثانيه و فيها بعد الحمد و سوره يكبر أربع تكبيرات و يقنت بعد كل منها ثم يكبر للركوع و يتم الصلاه، فمجموع التكبيرات فيها اثنتا عشره: سبع تكبيرات فى الاولى و هى تكبيره الإحرام و خمس للقنوت و واحده للركوع، و فى الثانيه خمس تكبيرات أربعه للقنوت و واحده للركوع، و الأظهر وجوب القنوتات و تكبيراتها، و يجوز فى القنوتات كل ما جرى على اللسان من ذكر و دعاء كما فى سائر الصلوات و إن كان الأفضل الدعاء المأثور، و الأولى أن يقول فى كل منها: «اللهم أهل الكبرياء و العظمه و أهل الجود

و الجبروت و أهل العفو و الحرمة و أهل التقوى و المغفرة أسألك بحق هذا اليوم الذى جعلته للمسلمين عيداً، و لمحمد صلى الله عليه و آله ذخراً و شرفاً و كرامه و مزيداً، أن تصلى على محمد و آل محمد و أن تدخلنى فى كل خير أدخلت فيه محمداً و آل محمد، و أن تخرجنى من كل سوء أخرجت منه محمداً و آل محمد (صلواتك عليه و عليهم)، اللهم إنى أسألك خير ما سألك به عبادك الصالحون، و أعوذ بك مما استعاذ منه عبادك المخلصون» و يأتى بخطبتين بعد الصلاة مثل ما يؤتى بهما فى صلاة الجمعة، و محلها هنا بعد الصلاة بخلاف الجمعة فإنهما قبلها، و لا يجوز إتيانهما هنا قبل الصلاة، و يجوز تركهما فى زمان الغيبه و إن كانت الصلاة بجماعه، و لا يجب الحضور عندهما و لا الاصغاء إليهما، و ينبغى أن يذكر فى خطبه عيد الفطر ما يتعلق بزكاه الفطره من الشروط و القدر و الوقت لإخراجها، و فى خطبه الأضحى ما يتعلق بالأضحيه.

### مسأله ١: لا يشترط فى هذه الصلاة سوره مخصوصه بل يجزئ كل سوره

[٢١٩٩] مسأله ١: لا- يشترط فى هذه الصلاة سوره مخصوصه بل يجزئ كل سوره، نعم الأفضل أن يقرأ فى الركعه الأولى سوره الشمس و فى الثانيه سوره الغاشيه، أو يقرأ فى الاولى سوره سبح اسم و فى الثانيه سوره الشمس.

### مسأله ٢: يستحب فيها أمور

[٢٢٠٠] مسأله ٢: يستحب فيها أمور:

أحدها: الجهر بالقراءه للإمام و المنفرد.

الثانى: رفع اليدين حال التكبيرات.

الثالث: الاصحاح بها إلا فى مكه، فإنه يستحب الاتيان بها فى مسجد الحرام.

الرابع: أن يسجد على الأرض دون غيرها مما يصح السجود عليه.

ص: ٢٩٨

الخامس: أن يخرج إليها راجلا حافيا مع السكينة و الوقار.

السادس: الغسل قبلها.

السابع: أن يكون لابسا عمامه بيضاء.

الثامن: أن يشمر ثوبه إلى ساقه.

التاسع: أن يفطر في الفطر قبل الصلاة بالتمر، و أن يأكل من لحم الأضحية في الأضحى بعدها.

العاشر: التكبيرات عقيب أربع صلوات في عيد الفطر أولها المغرب من ليله العيد و رابعها صلاة العيد، و عقيب عشر صلوات في الأضحى إن لم يكن بمنى أولها ظهر يوم العيد و عاشرها صبح اليوم الثاني عشر، و إن كان بمنى فعقيب خمس عشره صلاة أولها ظهر يوم العيد و آخرها صبح اليوم الثالث عشر، و كيفية التكبير في الفطر أن يقول: «الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله و الله أكبر، الله أكبر و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا» و في الأضحى يزيد على ذلك: «الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام، و الحمد لله على ما أبلانا».

### مسألة ٣: يكره فيها أمور

[٢٢٠١] مسألة ٣: يكره فيها أمور:

الأول: الخروج مع السلاح إلا في حال الخوف.

الثاني: النافلة قبل صلاة العيد و بعدها إلى الزوال إلا في مدينه الرسول فإنه يستحب صلاة ركعتين في مسجدتها قبل الخروج إلى الصلاة.

الثالث: أن ينقل المنبر إلى الصحراء، بل يستحب أن يعمل هناك منبر من الطين.

الرابع: أن يصلى تحت السقف.

### مسألة ٤: الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاة إلا العجائز

[٢٢٠٢] مسألة ٤: الأولى بل الأحوط ترك النساء لهذه الصلاة إلا العجائز.

## مسألة ٥: لا يتحمل الامام في هذه الصلاة ما عدا القراءه

[٢٢٠٣] مسألة ٥: لا يتحمل الامام في هذه الصلاة ما عدا القراءه من الأذكار و التكبيرات و القنوتات كما في سائر الصلوات.

## مسألة ٦: إذا شك في التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل

[٢٢٠٤] مسألة ٦: إذا شك في التكبيرات و القنوتات بنى على الأقل، و لو تبين بعد ذلك أنه كان آتيا بها لا تبطل صلاته.

## مسألة ٧: إذا أدرك مع الامام بعض التكبيرات يتابعه فيه

[٢٢٠٥] مسألة ٧: إذا أدرك مع الامام بعض التكبيرات يتابعه فيه و يأتي بالبقية بعد ذلك و يلحقه في الركوع، و يكفيه أن يقول بعد كل تكبير:

«سبحان الله و الحمد لله»، و إذا لم يمهله فالأحوط للانفراد و إن كان يحتمل كفايه الاتيان بالتكبيرات و لاء، و إن لم يمهله أيضا أن يترك و يتابعه في الركوع، كما يحتمل أن يجوز لحوقه إذا أدركه و هو راعٍ لكنه مشكل لعدم الدليل على تحمل الامام لما عدا القراءه.

## مسألة ٨: لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلا أو بعضا لم تبطل صلاته

[٢٢٠٦] مسألة ٨: لو سها عن القراءه أو التكبيرات أو القنوتات كلا أو بعضا لم تبطل صلاته، نعم لو سها عن الركوع أو السجدين أو تكبيره الاحرام بطلت.

## مسألة ٩: إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه

[٢٢٠٧] مسألة ٩: إذا أتى بموجب سجود السهو فالأحوط إتيانه، و إن كان عدم وجوبه في صورته استحباب الصلاة كما في زمان الغيبه لا يخلو عن قوه و كذا الحال في قضاء التشهد المنسى أو السجده المنسيه.

## مسألة ١٠: ليس في هذه الصلاة أذان و لا إقامه

[٢٢٠٨] مسألة ١٠: ليس في هذه الصلاة أذان و لا إقامه، نعم يستحب أن يقول المؤذن: «الصلاه» ثلاثا.

## مسألة ١١: إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائيا عن البلد كان بالخيار بين العود إلى أهله و البقاء لحضور الجمعة

[٢٢٠٩] مسألة ١١: إذا اتفق العيد و الجمعة فمن حضر العيد و كان نائيا عن البلد كان بالخيار بين العود إلى أهله و البقاء لحضور الجمعة.

### اشاره

فصل فى صلاه ليله الدفن و هى ركعتان يقرأ فى الاولى بعد الحمد آيه الكرسي إلى «هم فيها خالدون» و فى الثانيه بعد الحمد سورہ القدر عشر مرات، و يقول بعد السلام: «اللهم صلّ على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها إلى قبر فلان» و يسمى الميت، ففى مرسله الكفعمى و موجز ابن فهد (رحمهما الله) قال النبى صلّى الله عليه و آله: «لا- يأتى على الميت أشدّ من أول ليله، فارحموا موتاكم بالصدقه، فإن لم تجدوا فليصلّ أحدكم يقرأ فى الاولى الحمد و آيه الكرسي، و فى الثانيه الحمد و القدر عشرا، فإذا سلّم قال: اللهم صلّى على محمد و آل محمد و ابعث ثوابها إلى قبر فلان، فإنه تعالى يبعث من ساعته ألف ملك إلى قبره مع كل ملك ثوب و حلّه» و مقتضى هذه الروايه أن الصلاه بعد عدم وجدان ما يتصدق به، فالأولى الجمع بين الأمرين مع الامكان، و ظاهرها أيضا كفايه صلاه واحده، فينبغى أن لا يقصد الخصوصيه فى إتيان أربعين بل يؤتى بقصد الرجاء أو بقصد إهداء الثواب.

### مسأله ١: لا بأس بالاستئجار لهذه الصلاه و إعطاء الأجره

[٢٢١٠] مسأله ١: لا بأس بالاستئجار لهذه الصلاه و إعطاء الأجره، و إن كان الأولى للمستأجر الاعطاء بقصد التبرع أو الصدقه، و للمؤجر الاتيان تبرعا و بقصد الاحسان إلى الميت.

### مسأله ٢: لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحده بقصد إهداء الثواب

[٢٢١١] مسأله ٢: لا بأس بإتيان شخص واحد أزيد من واحده بقصد إهداء

الثواب إذا كان متبرعا أو إذا أذن له المستأجر، و أما إذا أعطى دراهم للأربعين فاللزام استئجار أربعين إلا إذا أذن المستأجر، و لا يلزم مع إعطاء الأجره إجراء صيغه الإجاره بل يكفي إعطاؤه بقصد أن يصلى.

### مسألة ٣: إذا صلى و نسي آيه الكرسي فى الركعه الاولى أو القدر فى الثانيه أو قرأ القدر أقل من العشره نسيانا فصلاته صحيحه

[٢٢١٢] مسألة ٣: إذا صلى و نسي آيه الكرسي فى الركعه الاولى أو القدر فى الثانيه أو قرأ القدر أقل من العشره نسيانا فصلاته صحيحه لكن لا يجرى عن هذه الصلاه، فإن كان أجيرا و جب عليه الاعاده.

### مسألة ٤: إذا أخذ الأجره ليصلى ثم نسي فتركها فى تلك الليله يجب عليه ردّها إلى المعطى

[٢٢١٣] مسألة ٤: إذا أخذ الأجره ليصلى ثم نسي فتركها فى تلك الليله يجب عليه ردّها إلى المعطى أو الاستئذان منه لأن يصلى فيما بعد ذلك بقصد إهداء الثواب، و لو لم يتمكن من ذلك فإن علم برضاه بأن يصلى هديه أو يعمل عملا آخر أتى بها، و إلا تصدق بها عن صاحب المال.

### مسألة ٥: إذا لم يدفن الميت إلا بعد مده

[٢٢١٤] مسألة ٥: إذا لم يدفن الميت إلا بعد مده كما إذا نقل إلى أحد المشاهد فالظاهر أن الصلاه تؤخر إلى ليله الدفن، و إن كان الأولى أن يؤتى بها فى أول ليله بعد الموت.

### مسألة ٦: عن الكفعمى رحمه الله أنه بعد أن ذكر فى كيفية هذه الصلاه ما ذكر قال

[٢٢١٥] مسألة ٦: عن الكفعمى رحمه الله أنه بعد أن ذكر فى كيفية هذه الصلاه ما ذكر قال: «و فى روايه أخرى بعد الحمد التوحيد مرتين فى الاولى، و فى الثانيه بعد الحمد ألهيكم التكاثر عشرا، ثم الدعاء المذكور» و على هذا فلو جمع بين الصلاتين بأن يأتى اثنتين بالكيفيتين كان أولى.

### مسألة ٧: الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه فى أى وقت كان من الليل

[٢٢١٦] مسألة ٧: الظاهر جواز الإتيان بهذه الصلاه فى أى وقت كان من الليل، لكن الأولى التعجيل بها بعد العشاءين، و الأقوى جواز الإتيان بها بينهما، بل قبلهما أيضا بناء على المختار من جواز التطوع لمن عليه فريضه، هذا إذا لم يجب عليه بالندى أو الاجاره أو نحوهما، و إلا فلا إشكال.

فصل فى صلاه جعفر و تسمى صلاه التسبيح و صلاه الجبوه، و هى من المستحبات الأكيده، و مشهوره بين العامه و الخاصه، و الأخبار متواتره فيها، فعن أبى بصير عن الصادق عليه السلام: أنه قال رسول الله صلى الله عليه و آله لجعفر: ألا- أمنحك ألا أعطيك ألا- أجبوك؟ فقال له جعفر: بلى يا رسول الله صلى الله عليه و آله، قال: فظن الناس أنه يعطيه ذهبا و فضه، فتشوف الناس لذلك، فقال له: إنى أعطيك شيئا إن أنت صنعته كل يوم كان خيرا لك من الدنيا و ما فيها، فإن صنعته بين يومين غفر لك ما بينهما، أو كل جمعه أو كل شهر أو كل سنه غفر لك ما بينهما، و فى خبر آخر قال: «ألا أمنحك ألا أعطيك ألا أجبوك ألا أعلمك صلاه إذا أنت صليتها لو كنت فررت من الزحف و كان عليك مثل رمل عالج و زبد البحر ذنوبا غفرت لك؟ قال: بلى يا رسول الله» و الظاهر أنه حباه إياها يوم قدومه من سفره و قد بشر ذلك اليوم بفتح خيبر، فقال صلى الله عليه و آله: و الله ما أدرى بأيهما أنا أشد سرورا بقدوم جعفر أو بفتح خيبر، فلم يلبث أن جاء جعفر فوثب رسول الله صلى الله عليه و آله فالتزمه و قبل ما بين عينيه، ثم قال: ألا أمحنك (الخ).

و هى أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ فى كل منهما الحمد و سوره، ثم يقول: «سبحان الله و الحمد لله و لا- إله إلا- الله و الله أكبر» خمس عشره مره، و كذا يقول فى الركوع عشر مرات، و بعد رفع الرأس منه عشر مرات، و فى



السجده الاولى عشر مرات، و بعد الرفع منها عشر مرات، و كذا فى السجده الثانيه عشر مرات، و بعد الرفع منها عشر مرات، ففى كل ركعه خمسه و سبعون مره، و مجموعها ثلاثمائه تسبيحه.

### مسأله ١: يجوز إتيان هذه الصلاه فى كل من اليوم و الليله

[٢٢١٧] مسأله ١: يجوز إتيان هذه الصلاه فى كل من اليوم و الليله، و لا فرق بين الحضر و السفر، و أفضل أوقاته يوم الجمعة حين ارتفاع الشمس، و يتأكد إتيانها فى ليله النصف من شعبان.

### مسأله ٢: لا يتعين فيها سوره مخصوصه

[٢٢١٨] مسأله ٢: لا- يتعين فيها سوره مخصوصه، لكن الأفضل أن يقرأ فى الركعه الاولى إذا زلزلت، و فى الثانيه و العاديات، و فى الثالثه إذا جاء نصر الله، و فى الرابعه قل هو الله أحد.

### مسأله ٣: يجوز تأخير التسبيحات إلى ما بعد الصلاه إذا كان مستعجلا

[٢٢١٩] مسأله ٣: يجوز تأخير التسبيحات إلى ما بعد الصلاه إذا كان مستعجلا، كما يجوز التفريق بين الصلاتين إذا كان له حاجه ضروريه بأن يأتى بركعتين ثم بعد قضاء تلك الحاجه يأتى بركعتين أخريين.

### مسأله ٤: يجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل الليل أو النهار، أداء أو قضاء

[٢٢٢٠] مسأله ٤: يجوز احتساب هذه الصلاه من نوافل الليل أو النهار، أداء أو قضاء، فعن الصادق عليه السلام: «صلّ صلاه جعفر أى وقت شئت من ليل أو نهار، و إن شئت حسبتها من نوافل الليل، و إن شئت حسبتها من نوافل النهار، حسب لك من نوافلك و تحسب لك صلاه جعفر»، و المراد من الاحتساب تداخلهما فينوى بالصلاه كونها نافله و صلاه جعفر، و يحتمل أنه ينوى صلاه جعفر و يجترئ بها عن النافله، و يحتمل أنه ينوى النافله و يأتى بها بكيفية صلاه جعفر فيثاب ثوابها أيضا، و هل يجوز إتيان الفريضة بهذه الكيفيه أو لا؟ قولان، لا يبعد الجواز على الاحتمال الأخير دون الأولين، و دعوى أنه تغيير لهيئه الفريضة و العبادات توقيفيه مدفوعه بمنع ذلك بعد جواز كل ذكر و دعاء فى الفريضة، و مع ذلك الأحوط الترك.

## مسألة ٥: يستحب القنوت فيها في الركعة الثانية من كل من الصلاتين للعمومات و خصوص بعض النصوص

[٢٢٢١] مسألة ٥: يستحب القنوت فيها في الركعة الثانية من كل من الصلاتين للعمومات و خصوص بعض النصوص.

## مسألة ٦: لو سها عن بعض التسيبحات أو كلها في محل فتذكر في المحل الآخر يأتي به مضافا إلى وظيفته

[٢٢٢٢] مسألة ٦: لو سها عن بعض التسيبحات أو كلها في محل فتذكر في المحل الآخر يأتي به مضافا إلى وظيفته، وإن لم يتذكر إلا بعد الصلاة قضاء بعدها.

## مسألة ٧: الأحوط عدم الاكتفاء بالتسيبحات عن ذكر الركوع و السجود

[٢٢٢٣] مسألة ٧: الأحوط عدم الاكتفاء بالتسيبحات عن ذكر الركوع و السجود، بل يأتي به أيضا قبلها أو بعدها.

## مسألة ٨: يستحب أن يقول في السجدة الثانية من الركعة الرابعة بعد التسيبحات

[٢٢٢٤] مسألة ٨: يستحب أن يقول في السجدة الثانية من الركعة الرابعة بعد التسيبحات: «يا من لبس العزّ و الوقار، يا من تعطف بالمجد و تكرم به، يا من لا- ينبغي التسييح إلا- له، يا من أحصى كل شيء علمه، يا ذا النعمة و الطول، يا ذا المنّ و الفضل، يا ذا القدره و الكرم، أسألك بمعاهد العز من عرشك، و بمنتهى الرحمه من كتابك، و باسمك الأعظم الأعلى، و بكلماتك التامات أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تفعل بي كذا و كذا» و يذكر حاجاته.

## فصل فى صلاه الغفيله

فصل فى صلاه الغفيله و هى ركعتان بين المغرب و العشاء، يقرأ فى الاولى بعد الحمد: «وَ ذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ، إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَ نَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَ كَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ» و فى الثانيه بعد الحمد: «وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ، وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَ الْبَحْرِ وَ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَ لَا- حَبِّهِ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَ لَا- رَطْبٍ وَ لَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ» ثم يرفع يديه و يقول:«اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التى لا يعلمها إلا أنت أن تصلى على محمد و آل محمد، و أن تفعل بى كذا و كذا» و يذكر حاجاته ثم يقول:«اللهم أنت ولى نعمتى، و القادر على طلبتى، تعلم حاجتى، و أسألك بحق محمد و آله عليه و عليهم السلام لَمَّا قَضَيْتَهَا لِي» و يسأل حاجاته، و الظاهر أنها غير نافله المغرب، و لا يجب جعلها منها بناء على المختار من جواز النافله لمن عليه فريضه.

## فصل فى صلاه أول الشهر

فصل فى صلاه أول الشهر يستحب فى اليوم الأول من كل شهر أن يصلى ركعتين، يقرأ فى الاولى بعد الحمد قل هو الله ثلاثين مره، و فى الثانيه بعد الحمد إنا أنزلناه ثلاثين مره، ثم يتصدق بما تيسر فيشترى سلامه تمام الشهر بهذا، و يستحب

أن يقرأ بعد الصلاة هذه الآيات: «بسم الله الرحمن الرحيم و ما من دابه في الأرض إلا على الله رزقها و يعلم مستقرها و مستودعها كل في كتاب مبين، بسم الله الرحمن الرحيم و إن يمسسك الله بضرّ فلا- كاشف له إلا هو، و إن يردك بخير فلا رادّ لفضله يصيب به من يشاء من عباده و هو الغفور الرحيم، بسم الله الرحمن الرحيم سيجعل الله بعد عسر يسرا ما شاء الله لا قوة إلا بالله، حسبنا الله و نعم الوكيل، و أفوض أمري إلى الله إن الله بصير بالعباد، لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، ربّ إني لما أنزلت إليّ من خير فقير، رب لا تذرني فردا و أنت خير الوارثين» و يجوز الاتيان بها في تمام اليوم و ليس لها وقت معين.

## فصل في صلاة الوصيه

فصل في صلاة الوصيه و هي ركعتان بين العشاءين يقرأ في الاولى الحمد و إذا زلزلت الأرض ثلاث عشره مره، و في الثانيه الحمد و قل هو الله أحد خمس عشره مره، فعن الصادق (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) قال: «أوصيكم بركعتين بين العشاءين- إلى أن قال- فإن فعل ذلك كل شهر كان من المؤمنين، فإن فعل في كل سنه كان من المحسنين، فإن فعل ذلك في كل جمعه كان من المخلصين، فإن فعل ذلك في كل ليله زاحمني في الجنه و لم يحص ثوابه إلا الله تعالى».

## فصل فى صلاه يوم الغدير

فصل فى صلاه يوم الغدير و هو الثامن عشر من ذى الحجه، و هى ركعتان يقرأ فى كل ركعه سورہ الحمد و عشر مرات قل هو الله أحد، و عشر مرات آيه الكرسي، و عشر مرات إنا أنزلناه، ففى خبر على بن الحسين العبدى عن الصادق عليه السلام:

«من صلى فيه- أى فى يوم الغدير- ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعه يسأل الله عز و جل يقرأ فى كل ركعه سورہ الحمد مره، و عشر مرات قل هو الله أحد، و عشر مرات آيه الكرسي، و عشر مرات إنا أنزلناه عدلت عند الله عز و جل مائه ألف حجه و مائه ألف عمره، و ما سأل الله عز و جل حاجه من حوائج الدنيا و حوائج الآخره إلا قضيت له كائنه ما كانت الحاجه، و إن فاتتك الركعتان قضيتها بعد ذلك» و ذكر بعض العلماء أنه يخرج إلى خارج المصر و أنه يأتى بها جماعه و أنه يخطب الامام خطبه مقصوره على حمد الله و الثناء و الصلاه على محمد و آله و التنبيه على عظم حرمه هذا اليوم، لكن لا دليل على ما ذكره، و قد مرّ الاشكال فى إتيانها جماعه فى باب صلاه الجماعه.

ص: ٣٠٨

## فصل فى صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمات

فصل فى صلاه قضاء الحاجات و كشف المهمات و قد وردت بكيفيات: منها ما قيل إنه مجزّب مرارا، و هو ما رواه زياد القنذى عن عبد الرحيم القصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: «إذا نزل بك أمر فافزع إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله و صلّ ركعتين تهديهما إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله قلت: ما أصنع؟ قال: تغتسل و تصلى ركعتين تستفتح بهما افتتاح الفريضة و تشهّد تشهّد الفريضة، فإذا فرغت من التشهد و سلّمت، قلت: اللهم أنت السلام و منك السلام و إليك يرجع السلام اللهم صل على محمد و آل محمد و بلّغ روح محمد منى السلام، و بلّغ أرواح الأئمة الصالحين سلامى، و اردد علىّ منهم السلام، و السلام عليهم و رحمه الله و بركاته، اللهم إن هاتين الركعتين هديه منى إلى رسول الله فأثبنى عليهما ما أملت و رجوت فيك فى رسولك يا ولى المؤمنين، ثم تخزّ ساجدا و تقول: يا حيّ يا قيوم يا حيا لا يموت يا حي لا إله إلا أنت يا ذا الجلال و الاكرام يا أرحم الراحمين، أربعين مره، ثم ضع خدك الأيمن فتقولها أربعين مره، ثم ضع خدك الأيسر فتقولها أربعين مره، ثم ترفع رأسك و تمدّ يدك فتقول أربعين مره، ثم تردّ يدك إلى رقبتك و تلوذ بسبابتك و تقول ذلك أربعين مره، ثم خذ لحيتك بيدك اليسرى و ابك أو تباك، و قل: يا محمد يا رسول الله أشكو إلى الله و إليك حاجتى و إلى أهل بيتك الراشدين حاجتى، و بكم أتوجه إلى الله فى حاجتى، ثم تسجد

و تقول: يا الله يا الله -حتى ينقطع نفسك- صلّ على محمد و آل محمد و افعل بي كذا و كذا، قال أبو عبد الله عليه السّلام فأنا الضامن على الله عز و جل أن لا يبرح حتى تقضى حاجته».

ص: ٣١٠

## فصل فى أقسام الصلوات المستحبه

فصل فى أقسام الصلوات المستحبه الصلوات المستحبه كثيره و هى أقسام:

منها:نوافل الفرائض اليوميه و مجموعها ثلاث و عشرون ركعه بناء على احتساب ركعتى الوتيره بواحد.

و منها:نافله الليل إحدى عشره ركعه.

و منها:الصلوات المستحبه فى أوقات مخصوصه كنوافل شهر رمضان،و نوافل شهر رجب و شهر شعبان و نحوها،و كصلاه الغدير و الغفيله و الوصيه،و أمثالها.

و منها:الصلوات التى لها أسباب كصلاه الزياره،و تحيه المسجد، و صلاه الشكر و نحوها.

و منها:الصلوات المستحبه لغايات مخصوصه كصلاه الاستسقاء، و صلاه طلب قضاء الحاجه،و صلاه كشف المهمات،و صلاه طلب الرزق، و صلاه طلب الذكاء و جوده الذهن و نحوها.

و منها:الصلوات المعينه المخصوصه بدون سبب و غايه و وقت كصلاه جعفر و صلاه رسول الله،و صلاه أمير المؤمنين،و صلاه فاطمه، و صلاه سائر الأئمه عليهم السلام.

و منها:النوافل المبتدأه،فإن كل وقت و زمان يسع صلاه ركعتين يستحب إتيانها.

و بعض المذكورات بل أغلبها لها كفيات مخصوصه مذكوره فى محلها.





### اشاره

فصل فى احكام النوافل جميع الصلوات المندوبه يجوز إتيانها جالسا اختيارا و كذا ماشيا و راكبا و فى المحمل و السفينه، لكن إتيانها قائما أفضل حتى الوتيره و إن كان الأحوط الجلوس فيها، و فى جواز إتيانها نائما مستلقيا أو مضطجعا فى حال الاختيار إشكال.

### مسأله ١: يجوز فى النوافل إتيان ركعه قائما و ركعه جالسا

[٢٢٢٥] مسأله ١: يجوز فى النوافل إتيان ركعه قائما و ركعه جالسا، بل يجوز إتيان بعض الركعه جالسا و بعضها قائما.

### مسأله ٢: يستحب إذا أتى بالنافله جالسا أن يحسب كل ركعتين بركعه

[٢٢٢٦] مسأله ٢: يستحب إذا أتى بالنافله جالسا أن يحسب كل ركعتين بركعه، مثلا إذا جلس فى نافله الصبح يأتي بأربع ركعات بتسليمتين، و هكذا.

### مسأله ٣: إذا صلى جالسا و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام يحسب له صلاه القائم

[٢٢٢٧] مسأله ٣: إذا صلى جالسا و أبقى من السوره آيه أو آيتين فقام و أتمها و ركع عن قيام يحسب له صلاه القائم، و لا يحتاج حينئذ إلى احتساب ركعتين بركعه.

### مسأله ٤: لا فرق فى الجلوس بين كيفياته

[٢٢٢٨] مسأله ٤: لا فرق فى الجلوس بين كيفياته، فهو مخير بين أنواعها حتى مدّ الرجلين، نعم الأولى أن يجلس متربعا و يثنى رجله حال الركوع و هو أن ينصب فخذه و ساقه من غير إقعاء إذ هو مكروه و هو أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض و يجلس على عقبيه، و كذا يكره الجلوس بمثل إقعاء الكلب.

### مسأله ٥: إذا نذر النافله مطلقا يجوز له الجلوس فيها

[٢٢٢٩] مسأله ٥: إذا نذر النافله مطلقا يجوز له الجلوس فيها، و إذا نذرها

جالسا فالظاهر انعقاد نذره و كون القيام أفضل لا يوجب فوات الرجحان فى الصلاه جالسا، غايته أنها أقل ثوابا، لكنه لا يخلو عن إشكال.

### مسأله ٦: النوافل كلها ركعتان لا يجوز الزيادة عليها و لا النقصه

[٢٢٣٠] مسأله ٦: النوافل كلها ركعتان لا يجوز الزيادة عليها و لا النقصه إلا فى صلاه الأعرابى و الوتر.

### مسأله ٧: تختص النوافل بأحكام

[٢٢٣١] مسأله ٧: تختص النوافل بأحكام:

منها: جواز الجلوس و المشى فيها اختيارا كما مر.

و منها: عدم وجوب السوره فيها إلا بعض الصلوات المخصوصه بكيفيات مخصصه.

و منها: جواز الاكتفاء ببعض السوره فيها.

و منها: جواز قراءه أزيد من سوره من غير إشكال.

و منها: جواز قراءه العزائم فيها.

و منها: جواز العدول فيها من سوره إلى أخرى مطلقا.

و منها: عدم بطلانها بزيادة الركن سهوا.

و منها: عدم بطلانها بالشك بين الركعات، بل يتخير بين البناء على الأقل أو على الأكثر.

و منها: أنه لا يجب لها سجود السهو، و لا قضاء السجده و التشهد المنسيين، و لا صلاه الاحتياط.

و منها: لا إشكال فى جواز إتيانها فى جوف الكعبه أو سطحها.

و منها: أنه لا يشرع فيها الجماعه إلا فى صلاه الاستسقاء، و على قول فى صلاه الغدير.

و منها: جواز قطعها اختيارا.

و منها: أن إتيانها فى البيت أفضل من إتيانها فى المسجد إلا ما يختص به على ما هو المشهور، و إن كان فى إطلاقه إشكال.

### اشاره

فصل فى صلاه المسافر لا- إشكال فى وجوب القصر على المسافر مع اجتماع الشرائط الآتية بإسقاط الركعتين الأخيرتين من الرباعيات، و أما الصبح و المغرب فلا قصر فيهما.

### و أما شروط القصر فأمر

### اشاره

و أما شروط القصر فأمر:

### الأول: المسافه

### اشاره

الأول: المسافه و هى ثمانيه فراسخ امتداديه ذهابا أو إيابا أو ملفقه من الذهاب و الاياب إذا كان الذهاب أربعه أو أزيد، بل مطلقا على الأقوى (١) هذا هو الأحوط لو لم يكن أظهر، و على أساس ذلك إذا كان الذهاب ثلاثه فراسخ أو أقل و الاياب خمسسه أو أكثر بأن يكون المجموع الملفق منهما ثمانيه فراسخ فالأحوط وجوبا فيه هو الجمع بين القصر و التمام و الصيام و القضاء، و هذا هو نتيجة الجمع بين روايات المسأله.

بيان ذلك: انه يمكن تصنيف الروايات فى ضوء خصوصيات المسأله إلى ثلاث مجموعات بعد ما كانت متفقه فى أن المسافه التى يترتب عليها قصر الصلاه و افطار الصوم فى السفر لا تقل عن ثمانيه فراسخ شرعيه، و هى كما يلى:

المجموعه الأولى: الروايات التى تكون ظاهره لدى العرف العام فى أن المسافه التى يترتب عليها قصر الصلاه مسافه امتداديه تطوى كلها فى اتجاه واحد، و تدل على ذلك بألسنه مختلفه، فتاره بلسان «مسيره يوم» (١) المفسره بثمانيه فراسخ،

ص: ٣١٥

و أخرى بلسان «بياض يوم» (١)، و ثالثة بلسان «بريدين» (٢)، و بالتالى كل هذه الألسنه ظاهره فى امتداد المسافه فى اتجاه واحد.

المجموعه الثانيه: الروايات التى تنص على كفايه المسافه التلفيقيه فى اتجاهين و لو كان بعضها ذهابا و بعضها ايابا، فمن قصد نصف هذه المسافه فى سفره من بلده ذهابا و قصد نصفها الآخر فى رجوعه إلى بلده ايابا كفى ذلك لأنه قد أكمل المسافه الشرعيه المحدده، و هذه الروايات ظاهره فى كون التلفيق بين الاتجاهين على نسبه واحده كما، منها صحيحه معاويه بن وهب: «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أدنى ما يقصر فيه المسافر الصلاه، قال: بريد ذهابا و بريد جائيا».

(٣) و منها: صحيحه زراره بن أعين قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير؟ فقال: بريد ذاهب و بريد جائى».

(٤) المجموعه الثالثه: الروايات التى يستظهر منها ان العبره إنما هى ببلوغ المسافه ثمانيه فراسخ سواء أ كان بالامتداد فى خط واحد افقيا، أم كان فى خطين و اتجاهين و لو كان أحدهما ذهابا من بلده مثلا و الآخر ايابا إليه بلا فرق بين أن يكون الخطان متساويين كما أم مختلفين.

منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «سألته عن التقصير، قال: فى بريد، قلت: بريد؟ قال: ان ذهب بريدا و رجع بريدا فقد شغل يومه». (٥)

بتقريب أن المتفاهم العرفى منها أن تمام الملاك و العله لوجوب القصر هو شغل اليوم الذى هو كفايه عن المسافه التى لا تقل عن ثمانيه فراسخ شرعيه، و لا موضوعيه لذهابه بريدا و رجوعه بريدا الا باعتبار ان المجموع يصير ثمانيه فراسخ، فإذا كان يكون المستفاد منها عرفا ان العبره فى السفر الشرعى الذى يترتب عليه قصر الصلاه هى أن لا تقل المسافه التى تطوى فى السفر عن ثمانيه فراسخ شرعيه سواء

ص: ٣١٦

- ١-١) الوسائل ج ٨ باب: ١ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١.
- ١-٢) الوسائل ج ٨ باب: ١ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١.
- ٢-٣) الوسائل ج ٨ باب: ٢ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٢.
- ٢-٤) الوسائل ج ٨ باب: ٢ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١٤.
- ٢-٥) الوسائل ج ٨ باب: ٢ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٩.

أ كانت بالامتداد فى اتجاه واحد، أم كانت بالتلفيق فى اتجاهين متساويين أو مختلفين.

و منها: قوله عليه السلام فى صحيحه زرارہ: «و كان رسول اللہ صلی اللہ علیہ و آلہ إذا أتى ذبابا قَصْر و ذباب على بريد، و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدین، ثمانیه فراسخ». (١)

فإن الاستفادة منه عرفا ان العبره فى وجوب القصر إنما هى بالسفر فى المسافه التى لا تقل عن ثمانیه فراسخ شرعيه، و لا موضوعيه لكون ذهابه بريدا و اياه كذلك الا بلحاظ ان المجموع تبلغ ثمانیه فراسخ.

فالتتيجه: ان المجموعه الأولى تدل على أن موضوع وجوب القصر هو السفر فى المسافه الامتداديه المحدده شرعا بثمانیه فراسخ بلا- نظر لها إلى السفر فى المسافه التلفيقيه لا- نفيا و لا إثباتا، و المجموعه الثانيه تدل على كفايه السفر فى المسافه التلفيقيه فى وجوب القصر و انه فرد من افراد السفر الشرعى، فإذن تكون المجموعه الثانيه حاكمه على المجموعه الأولى و توسع دائره موضوعها و تجعله أعم من السفر فى المسافه الامتداديه و التلفيقيه، فهذه هى نسبه المجموعه الثانيه من الروايات إلى المجموعه الأولى منها، و أما نسبه المجموعه الثالثه إلى المجموعه الثانيه فهى أيضا على نحو الحكومه لأن المجموعه الثانيه تدل على أن السفر فى المسافه التلفيقيه فى اتجاهين متساويين موضوع لوجوب القصر و لا- نظر لها إلى أن السفر فى المسافه التلفيقيه فى اتجاهين مختلفين بالزياده و النقيصه موضوع لوجوب القصر لا نفيا و لا إثباتا، و أما المجموعه الثالثه فهى تدل على أن السفر فى المسافه المذكوره المحدده شرعا بثمانیه فراسخ موضوع لوجوب القصر مطلقا و إن كان فى المسافه التلفيقيه فى اتجاهين مختلفين زياده و نقيصه فهى توسع دائره الموضوع فيها.

ص: ٣١٧

ثم ان مع الاغماض عن ذلك و تسليم انه لا حكمه فى البين بدعوى أن المجموعه الأولى تدل على أمرين..

أحدهما:وجوب القصر على المسافر إذا كان سفره بقدر المسافه الشرعيه و هى ثمانيه فراسخ فى اتجاه واحد.

و الآخر:نفى وجوبه عنه إذا كان سفره فيها فى اتجاهين متعاكسين، و المجموعه الثانيه تدل على وجوبه عليه و إن كان سفره فيها اتجاهين متعاكسين ذهابا و ايابا،و لكن مع ذلك لا بد من تقديم الثانيه على الأولى فى ضوء الجمع العرفى الدلالى،و ذلك لأن دلالة الأولى على نفى الوجوب فى الصوره المفروضه انما هى بالاطلاق الناشى من سكوت المولى فى مقام البيان،و بما أنه من أضعف مراتب الدلالات العرفيه فلا- يصلح أن يعارض دلالة المجموعه الثانيه على الوجوب على أساس أنها بيان من قبل المولى،و معه يرتفع هذا الاطلاق بارتفاع منشأه و هو السكوت فى مقام البيان،فإذن لا بد من الأخذ بالمجموعه الثانيه و رفع اليد عن إطلاق المجموعه الأولى.

و بذلك يظهر الحال بين المجموعه الثالثه و الثانيه،فإن دلالة المجموعه الثانيه على عدم كفايه السفر لوجوب القصر بقدر المسافه المذكوره إذا كان فى اتجاهين مختلفين انما هى بالاطلاق الناشى من سكوت المولى فى مقام البيان، و ليست بدلاله لفظيه مستنده إلى الوضع،و بما أن دلالة المجموعه الثالثه على كفايه السفر فى المسافه الشرعيه المحدده بثمانيه فراسخ مطلقا و إن كان فى اتجاهين مختلفين زياده و نقيصه دلالة لفظيه مستنده إلى الوضع العرفى،فتتقدم على دلالة المجموعه الثانيه باعتبار أنها بيان رافع لها برفع منشأها.

فتتيجه:الجمع بين هذه المجموعات الثلاث من الروايات هى:ان الأظهر

كفايه السفر فى المسافه الشرعيه و هى ثمانيه فراسخ فى وجوب القصر مطلقا و إن كان فى اتجاهين متعاكسين على نسبه مختلفه بأن يكون الذهاب خمسه فراسخ و الاياب ثلاثه أو بالعكس، فالعبره انما هى بكون المجموع ثمانيه فراسخ، و لكن مع ذلك يجب عليه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فيما إذا كان الاتجاهان مختلفين زياده و نقيصه.

بقى هنا أمور:

الأول: قد يتوهم أن ما ورد فى صحيحه زكريا بن آدم من أن التقصير فى مسير يوم و ليله، و فى صحيحه أبى نصر فى ثلاثه برد، ينافى ما ورد فى الروايات الكثيره بألسنه مختلفه، فتاره بلسان أن التقصير فى مسير يوم، و أخرى فى بياض يوم، و ثالثه فى بريدن و هكذا...

و الجواب: ان الصحيحتين تدلان على وجوب التقصير فى مسير يوم و ليله و ثلاثه برد و لا تدلان على عدم وجوبه فى الأقل من ذلك كمسير يوم أو بريدن، و لا نظر لهما إلى ذلك فى الأقل لا نفيا و لا إثباتا.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم دلالتهما على نفى وجوب التقصير فى الأقل من مسير يوم و ليله أو ثلاثه برد، إلا أن دلالتهما على ذلك لما كانت بالاطلاق الناشئ من السكوت فى مقام البيان فلا تصلح ان تعارض دلاله تلك الروايات على وجوب التقصير فى أقل من ذلك مده و مسافه على أساس أنها بيان فيكون رافعا لدلالتهما برفع منشأها و هو السكوت.

الثانى: قد حددت المسافه الشرعيه فى مجموعه من الروايات ببريد و هو أربع فراسخ، و هذه المجموعه تنافى الروايات التى تحدد المسافه الشرعيه ببريدن تاره، و بياض يوم أخرى، و بمسير يوم ثالثه.

ص: ٣١٩



و الجواب: ان المجموعه الأولى تنص على أن المسافه التى تطوى فى السفر بريد و مقتضى اطلاقها انها بريد و إن لم ينضم إليه بريد آخر و لو جائيا، و عليه فالروايات التى تنص على ان المسافه المذكوره بريدان تقيد اطلاق تلك المجموعه بما إذا كان بريدا ذاهبا و بريدا جائيا على أساس ان نسبتها إليها نسبه المقيد إلى المطلق.

الثالث: ان المتفاهم العرفى من اناطه و جوب القصر فى بعض الروايات بمسير يوم تاره، و بياض يوم تاره أخرى، و بشغل يوم ثالثه، هو أنها ليست من باب الموضوعيه و السببيه بل هو من باب تقدير السير فى هذا الزمن المحدد و أنه لا يقل عن ثمانيه فراسخ إذا كان على النحو المتعارف من الانسان الاعتيادى فاذا العبره إنما هى بالروايات التى تنص تاره على ان المسافه التى تطوى فى السفر ثمانيه فراسخ و أخرى بريدان. و تدل على ذلك عدده قرائن.

الأولى: ان مسير يوم قد فسر فى بعض الروايات ببريدين، و فى بعضها الآخر بثمانيه فراسخ مباشره، و من الواضح ان هذا التفسير قرينه على أنه كناية عن تقدير السير به و انه لا يقل عن المسافه المذكوره.

الثانيه: ان عطف بريدين على بياض يوم و بالعكس بكلمه (أو) يدل على أن بياض اليوم عنوان مشير إلى مقدار السير فيه و انه لا يقل عن ثمانيه فراسخ فى بياض يوم عاده إذا كان على النحو المتعارف بلا خصوصيه له، إذ لا يعقل أن يكون ذلك من عطف الأقل على الأ-كثر، بل هو من عطف عنوان على عنوان آخر يكون كلهما مشيرا إلى معنون واحد فى الخارج و هو قطع المسافر المسافه الشرعيه المحدده بكاملها و هى ثمانيه فراسخ، فيعبر عنه تاره بشغل يوم و أخرى بياض يوم و ثالثه بمسير يوم و رابعه ببريدين، فكل ذلك عنوان مشير إلى مقدار السير فيه

و إن كان الذهاب فرسخا و الاياب سبعة، و إن كان الأحوط فى صوره كون الذهاب أقل من أربعة مع كون المجموع ثمانيه الجمع، و الأقوى عدم اعتبار كون الذهاب و الاياب فى يوم واحد أو ليله واحده، أو فى الملفق منهما مع اتصال إياه بذهابه و عدم قطعه بميت ليله فصاعدا فى الأثناء، بل إذا كان من قصده الذهاب و الاياب و لو بعد تسعه أيام يجب عليه القصر، فالثمانيه الملفقه كالمتمده فى إيجاب القصر إلا إذا كان قاصدا للإقامه عشره أيام فى المقصد أو غيره أو حصل أحد القواطع الاخر، فكما أنه إذا بات فى أثناء الممتده ليله أو ليالى لا يضر فى سفره فكذا فى الملفقه فيقصر و يفطر، و لكن مع ذلك الجمع بين القصر و التمام و الصوم و قضائه فى صوره عدم الرجوع ليومه أو ليلته أحوط (١)، و لو كان من قصده الذى هو الموضوع للحكم الشرعى.

الثالثه: ان معتبره عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: «قلت له: كم أدنى ما يقصر فيه الصلاه؟ قال: جرت السنه بياض يوم. فقلت له:

ان بياض يوم يختلف، يسير الرجل خمسه عشر فرسخا فى يوم، و يسير الآخر أربعة فراسخ و خمسه فراسخ فى يوم. قال: فقال: انه ليس إلى ذلك ينظر، أما رأيت سير هذه الأتقال (الأميال) بين مكه و المدينه ثم أوما بيده أربعة و عشرين ميلا و يكون ثمانيه فراسخ...» (١) تنص على ان العبره إنما هى بثمانيه فراسخ و لا موضوعيه لبياض اليوم الا باعتبار ان السير فيه على النحو المتعارف لا يقل عن ثمانيه فراسخ.

فالتبجيه فى نهايه المطاف انه لا فرق بين أن تطوى المسافه فى يوم أو بضع ساعات أو خلال عدده دقائق تبعا لاختلاف درجه سرعه وسائط النقل.

الاحتياط ضعيف جدا، فإن الروايات الكثيره التى تنص و تؤكد على أن أهل مكه إذا خرجوا حجاجا إلى عرفه قصرُوا تدل بوضوح على عدم الفرق بين

ص: ٣٢١

الذهاب و الاياب و لكن كان مترددا في الاقامه في الأثناء عشره أيام و عدمها لم يقصّر، كما أن الأمر في الامتداديه أيضا كذلك.

### مسأله ١: الفرسخ ثلاثه أميال، و الميل أربعة آلاف ذراع

[٢٢٣٢] مسأله ١: الفرسخ ثلاثه أميال، و الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد من نوى الرجوع ليومه و من نوى الرجوع قبل إكمال العشره، حيث أن مورد هذه الروايات غير الناوى للرجوع ليومه، و يدل على عدم الفرق بينهما أيضا إطلاق قوله عليه السّلام في صحيحه زراره: «بريد ذاهب و بريد جائى» (١)، و قوله عليه السّلام في ذيلها: «و كان رسول الله صلّى الله عليه و آله إذا أتى ذبابا قصّر و ذباب على بريد و إنما فعل ذلك لأنه إذا رجع كان سفره بريدين، ثمانيه فراسخ». (٢)

و لا- دليل على التفصيل بين الصورتين في المسأله حيث لم يرد في شىء من الروايات ما يدل عليه الآ فى الفقه الرضوى فإنه ينص على التخيير إذا لم يرد الرجوع من يومه. و لكن بما أنه ضعيف سندا فلا يمكن الاعتماد عليه.

و أما عنوان مسير اليوم و بياض النهار و شغل اليوم فقد مر أنه لا موضوعيه لهذه العناوين أصلا، بل هى مأخوذه للإشاره إلى تقدير السير المعترف فى وجوب القصر بها.

نعم، لو كان هناك دليل على التفصيل لوقع التعارض بينه و بين روايات أهل مكه باعتبار أنها غير قابله للتقييد بناوى الرجوع من يومه فلا بد حينئذ من الرجوع إلى مرجحات باب المعارضه.

فالتتيجه: انه لا فرق فى المسأله بين المسافر الناوى للرجوع من يومه و المسافر الناوى له قبل العشره، فما نسب إلى المشهور من أن الناوى للرجوع قبل العشره مخير بين الاتمام و القصر، لا دليل عليه، كما أنه لا دليل على ما نسب إلى جماعه من القول بالتمام فيه.

ص: ٣٢٢

١- ١) الوسائل ج ٨ باب ٢: من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١٤.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب ٢: من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١٥.

الذى طوله أربع و عشرون إصبعاً(١)، كل إصبع عرض سبع شعيرات، كل فيه ان المراد من الذراع هو أدنى فرده المتعارف حيث ان افراده فى الخارج مختلفه سعه و ضيقاً لا مطلق المتعارف بمعنى الجامع بين افراده كما هو ظاهر المتن.

و النكته فى ذلك أن الذراع أو القدم أو الشبر أو الاصبع إذا أخذ فى موضوع الحكم فتاره: يكون الحكم نسبياً بلحاظ افراد المكلفين بمعنى أن الملحوظ فى الموضوع هو شبر كل فرد أو ذراع كل شخص كما فى باب الوضوء إذا قيل: امسح من رجليك مقدار ثلاث أنامل من رءوس الأصابع إلى الكعبين، أو امسح من رأسك مقدار ثلاثه أصابع، فإن المتفاهم منه ان كل فرد مكلف بامسح رجليه بمقدار ثلاث أنامل من رءوس أصابعه و مسح رأسه بمقدار ثلاثه من أصابعه.

و أخرى: لا يكون نسبياً بمعنى أن الحكم لا يكون مشتملاً على نسبه إلى افراد المكلفين كالحكم بالكريه فيما إذا قيل: ان الماء إذا بلغ كذا شبراً كان كرا و لا- ينفعل بالملاقاه، و الحكم بالقصر فيما لو قيل إذا طوى المسافر كذا ذراعاً و جب عليه القصر و هكذا.. فان الكريه متمثله فى مساحه محدده واقعيه لا- تختلف باختلاف افراد المكلفين و اشبارهم فلا معنى لإضافه الكريه إلى هذا الفرد من المكلف أو ذاك و المسافه التى تطوى فى السفر المحدده شرعاً بثمانيه فراسخ أو أربعه و عشرين ميلاً مسافه واقعيه ذات بعد واحد محدد محفوظ فى نفسه على مستوى واحد بالنسبه إلى آحاد المكلفين، و لا تختلف باختلاف قصر الذراع و طولها، و ما نحن فيه من هذا القبيل، فإن المسافه التى يكون السير فيها موضوعاً لوجوب القصر و الافطار المحدده فى الروايات بثمانيه فراسخ تاره، و بأربعه و عشرين ميلاً- تاره أخرى مسافه واقعيه محدده كما و لا- تختلف باختلاف افراد المكلفين و أذرعهم، و تفسير هذه المسافه بأربعه آلاف ذراع فلا محاله يراد من

الذراع المعنى الواقعي الموضوعى المحفوظ فى نفسه الذى لا يختلف باختلاف أذرع المكلفين طولاً وقصراً، بداهه انه لا يحتمل أن يكون مقدار السير الموجب للقصير يختلف باختلاف آحاد المكلفين و أذرعهم طولاً وقصراً، و على هذا فلا محاله يكون الحكم المجعول على الذراع أو نحوه فى مقام التحديد يستدعى بنفسه افتراض ثبوت مرتبه خاصه منه و ثبوت الحكم لها دون الجامع بينها و بين سائر المراتب من المتعارف إذ لا- معنى للتحديد بالجامع بين الأقل و الأكثر، و تتعين هذه المرتبه الخاصه بمقدمات الحكمه فى اقصر الاذرع و ادناها و من المعلوم ان لهذه المرتبه الخاصه المتمثله فى أقصر الأذرع واقعا موضوعيا معينا فى مقام التطبيق بالاضافه إلى تمام آحاد المكلفين و لا- تختلف زياده و لا نقيصه بقدر أنمله أو شعيره، و كذلك الحال فى الاصع.

و دعوى: ان الأحكام الشرعيه لا- تبنى على هذه التدقيقات العقليه التى لا تندرج تحت ضابط معين، فإن كل ذراع يختلف عن الآخر مع كونهما من المتعارف و هذا الاختلاف الجزئى بينهما يكبر بالنسبه إلى تمام المسافه المحدده فيتحقق فارق كبير بين التقديرين، بل الاختلاف اليسير بين شعيره و أخرى مع فرض كونهما من المتعارف يؤدى إلى حصول الفارق الكبير بينهما، فمن أجل ذلك لا وجه لهذه التدقيقات و لا يترتب عليها أثر شرعى، فإن العبره إنما هى بصدق الفرسخ و الميل و مسير يوم...

مدفوعه: بأن الحكم فى الشريعة المقدسه و إن كان مجعولا لعنوان الفرسخ و الميل إلا أنه لا شبهه فى أن معنى الفرسخ معنى واقعى موضوعى معين فى الواقع و ليس معنى نسبيا يختلف عن فرد بالاضافه إلى فرد آخر، بل هو محفوظ فى نفسه بالنسبه إلى تمام آحاد المكلفين، و كذلك الحال فى الميل، فإذا كان الميل

شعيه عرض سبع شعرات من أوسط شعر البرذون.

## مسأله ٢: لو نقصت المسافه عن ثمانيه فراسخ و لو يسيرا لا يجوز القصر

[٢٢٣٣] مسأله ٢: لو نقصت المسافه عن ثمانيه فراسخ و لو يسيرا لا يجوز القصر، فهى مبنيه على التحقيق لا المسامحه العرفيه، نعم لا يضر اختلاف الأذرع المتوسطه فى الجمله كما هو الحال فى جميع التحديدات الشرعيه (١).

عباره عن أربه آلاف ذراع فبطييعه الحال يكون المراد من الذراع هو الذراع المتعارف، فإن اراده غيره بحاجه إلى قرينه كما ان المراد من الذراع المتعارف مرتبه خاصه منه دون الجامع بين افراده و حصصه باعتبار أن الحكم المجعول على الميل إنما هو مجعول عليه فى مقام التحديد و لا معنى للتحديد بالجامع بين الأقل و الأكثر، بل هو غير معقول، و تتعين هذه المرتبه الخاصه فى أقصر الأذرع المتعارفه و أدناها بقرينه الحكمه لأن دخل الزياده فى الحد بحاجه إلى قرينه أخرى و لا يكفى إطلاق كلمه (الذراع) فاذن لا يلزم المحذور المذكور من التقدير بالمتعارف و الأخذ به و هو الاختلاف بين التقديرين.

فالنتيجه: انه لا بد من هذه التدقيقات فى مقام التطبيق باعتبار أن موضوع الحكم فى الواقع شىء محدد و لا يمكن أن يختلف زياده و نقيصه و لو بقدر أنمله أو شعيره.

مر أن العبر إنما هى بأقصر الأذرع المتوسطه المتعارفه و هو مرتبه خاصه منها لا بالجامع بين الافراد المتوسطه، إذ لا معنى للتحديد بالجامع بين الأقل و الأكثر، فما فى المتن من أنه لا يضر اختلاف الأذرع المتوسطه فى الجمله، ان أراد بذلك تحديد المسافه بالجامع، فيرد عليه أنه لا معنى للتحديد به لأن مرده إلى التحديد بين الأقل و الأكثر و هو غير معقول. و إن أراد به تحديدها بمرتبه خاصه منها و هى أقصر الأذرع و أدنى مرتبتها، فيرد عليه أنه لا اختلاف فيه.

### مسألة ٣: لو شك في كون مقصده مسافه شرعيه أو لا بقى على التمام على الأقوى

[٢٢٣٤] مسألة ٣: لو شك في كون مقصده مسافه شرعيه أو لا بقى على التمام على الأقوى، بل و كذا لو ظن كونها مسافه.

### مسألة ٤: تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار، وبالشياع المفيد للعلم، وبالبينه الشرعيه

[٢٢٣٥] مسألة ٤: تثبت المسافه بالعلم الحاصل من الاختبار، وبالشياع المفيد للعلم، وبالبينه الشرعيه، و في ثبوتها بالعدل الواحد إشكال (١)، فلا يترك الاحتياط بالجمع.

### مسألة ٥: الأقوى عند الشك وجوب الاختيار أو السؤال

[٢٢٣٦] مسألة ٥: الأقوى عند الشك وجوب الاختيار أو السؤال (٢) لتحصيل البينه أو الشياع المفيد للعلم إلا- إذا كان مستلزما للخرج.

الظاهر أنه لا- إشكال في ثبوتها به بل بخبر ثقه واحده على أساس ان عمدته الدليل على حجيه إخبار الثقه إنما هي بناء العقلاء على العمل بها بلا فرق بين الشبهات الحكميه و الموضوعيه، و قد ذكرنا في علم الأصول ان الأدله اللفظيه من الآيات و الروايات إنما هي في مقام التأكيد و التقرير لبناء العقلاء، لا في مقام التأسيس و الجعل.

بل الأقوى عدم الوجوب الا إذا كانت الشبهه حكميه، كما إذا شك المسافر في أن المسافه التي يكون قطعها موجبا للقصر هل هي ثمانيه فراسخ أو أقل أو أكثر. أو شك هل أنه يعتبر أن يكون قطعها كلا في اتجاه واحد، أو لا يعتبر ذلك، و هكذا، ففي مثل هذه الحاله يجب عليه الفحص و البحث، فإن كان مجتهدا و جب عليه الرجوع إلى أدله المسأله و إن كان مقلدا و جب عليه الرجوع إلى فتوى المجتهد فيها.

و أما إذا كانت الشبهه موضوعيه فلا يجب على المسافر فيها الفحص و البحث عن المسافه التي طواها في سفره فعلا، بل متى اتفق له أن تأكد من طى المسافه الشرعيه و هي ثمانيه فراسخ باحدى الطرق الشرعيه من العلم الوجدانى أو الاطمئنان أو البينه أو خبر الثقه أخذ بذلك و قصر، و الأفعليه التمام.

## مسألة ٦: إذا تعارض البيتان

[٢٢٣٧] مسألة ٦: إذا تعارض البيتان فالأقوى سقوطهما و وجوب التمام، وإن كان الأحوط الجمع.

## مسألة ٧: إذا شك في مقدار المسافة شرعا وجب عليه الاحتياط بالجمع

[٢٢٣٨] مسألة ٧: إذا شك في مقدار المسافة شرعا وجب عليه الاحتياط بالجمع إلا إذا كان مجتهدا و كان ذلك بعد الفحص عن حكمه، فإن الأصل هو التمام.

## مسألة ٨: إذا كان شاكا في المسافة و مع ذلك قصر لم يجزئ بل وجب عليه الاعاده تماما

[٢٢٣٩] مسألة ٨: إذا كان شاكا في المسافة و مع ذلك قصر لم يجزئ بل وجب عليه الاعاده تماما، نعم لو ظهر بعد ذلك كونه مسافة أجزأ إذا حصل منه قصد القربه مع الشك المفروض، و مع ذلك الأحوط الإعادة أيضا.

## مسألة ٩: لو اعتقد كونه مسافة فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الاعاده

[٢٢٤٠] مسألة ٩: لو اعتقد كونه مسافة فقصر ثم ظهر عدمها وجبت الاعاده، و كذا لو اعتقد عدم كونه مسافة فأتم ثم ظهر كونه مسافة فإنه يجب عليه الاعاده (١).

## مسألة ١٠: لو شك في كونه مسافة أو اعتقد العدم ثم بان في أثناء السير كونه مسافة يقصر

[٢٢٤١] مسألة ١٠: لو شك في كونه مسافة أو اعتقد العدم ثم بان في أثناء هذا إذا انكشف في الوقت و علم أنه كان قد طوى المسافة المحدده شرعا، و أما إذا انكشف ذلك في خارج الوقت فلا- تجب الاعاده، و تدل عليه صحيحه العيص بن القاسم. قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى و هو مسافر فأتم الصلاة؟ قال: إن كان في الوقت فليعد، و إن كان الوقت قد مضى فلا...»، (١) فإنها باطلاقها تشمل الجاهل بالموضوع أيضا، و من هذا القبيل ما إذا كان المسافر شاكا في ذلك و غير متأكد من عدم طي المسافة و أتم صلاته ثم بان العكس و علم أنه كان قد طوى المسافة، فإن كان في الوقت وجبت عليه الاعاده و إلا فلا تطبيقا لإطلاق الصحيحه.

ص: ٣٢٧



السير كونه مسافه يقصّر و إن لم يكن الباقي مسافه(١).

### مسألة ١١: إذا قصد الصبي مسافه ثم بلغ فى الأثناء وجب عليه القصر

[٢٢٤٢] مسألة ١١: إذا قصد الصبي مسافه ثم بلغ فى الأثناء وجب عليه القصر و إن لم يكن الباقي مسافه، وكذا يقصّر إذا أراد التطوع بالصلاه مع عدم بلوغه، والمجنون الذى يحصل منه القصد إذا قصد مسافه ثم أفاق فى الأثناء يقصّر، وأما إذا كان بحيث لا يحصل منه القصد فالمدار بلوغ المسافه من حين إفاقته.

### مسألة ١٢: لو تردد فى أقل من أربعة فراسخ ذاهبا و جائيا مرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر

[٢٢٤٣] مسألة ١٢: لو تردد فى أقل من أربعة فراسخ ذاهبا و جائيا مرات حتى بلغ المجموع ثمانية لم يقصر، ففى التلقيق لا بد أن يكون المجموع من ذهاب واحد و إياب واحد ثمانية(٢).

### مسألة ١٣: لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه

[٢٢٤٤] مسألة ١٣: لو كان للبلد طريقان و الأبعد منهما مسافه فإن سلك الأبعد قصّر، و إن سلك الأقرب لم يقصّر إلا إذا كان أربعة أو أقل و أراد الرجوع من الأبعد(٣).

الأمر كما أفاده قدّس سرّه، فإن مبدأ المسافه إنما يحتسب من حين الابتداء بالسفر لا من حين علمه بالمسافه، فإذا سافر من النجف إلى الحله مثلا معتقدا عدم المسافه بينهما، أو شاكا فيها، و علم فى وسط الطريق أن بينهما مسافه وجب عليه القصر باعتبار انه جادّ فى قصده طى المسافه واقعا من ابتداء سفره و هو موضوع وجوب القصر بمقتضى الأدله و العلم طريق اليه فلا يكون دخيلا فيه.

هذا إذا كان الذهاب و الاياب متساويين بأن يكون كل منهما يمثل نصف المسافه و هو أربعة فراسخ، و أما إذا كان أحدهما يمثل ثلثى المسافه و الآخر ثلثها فالأحوط وجوبا هو الجمع بين القصر و التمام على ما مر.

فيه ان هذا ليس من جهه ان المجموع الملق مسافه شرعيه، بل من

## مسألة ١٤: في المسافة المستديرة الذهاب فيها الوصول إلى المقصد و الاياب منه إلى البلد

[٢٢٤٥] مسألة ١٤: في المسافة المستديرة الذهاب فيها الوصول إلى المقصد و الاياب منه إلى البلد، و على المختار يكفى كون المجموع مسافة مطلقا و إن لم يكن إلى المقصد أربعه (١)، و على القول الآخر يعتبر أن يكون جهة ان الطريق الأبعد بنفسه مسافة بالكامل - كما هو المفروض في المسألة - فيكون سلوكه وحده كافيا للقصر، فلا حاجة إلى ضم الأقرب إليه. و على هذا فإذا كان بين بلدين طريقان فإن كان أحدهما يساوى المسافة المحدده شرعا و الآخر يساوى ثلثها، فإن قطع الطريق الأبعد ذهابا و الأقرب رجوعا أو بالعكس فلا إشكال في وجوب القصر و إن قطع الأقرب ذهابا و رجوعا فلا قصر. و إن كان كل منهما يساوى نصف المسافة فحينئذ اعتبر مجموع الذهاب و الاياب بينهما سفرا واحدا ما لم يتخلله فى الأثناء أحد قواطع السفر كالمروور على الوطن أو إقامة عشره أيام فى البلد الثانى، و إن كان أحدهما أبعد من الآخر كما إذا كان الأبعد يمثل ثلثى المسافة و الأقرب يمثل ثلثها فحينئذ إن قطع الأبعد ذهابا و اياها فلا إشكال فى وجوب القصر، و إن قطع الأبعد ذهابا و الأقرب اياها ففى وجوب القصر إشكال، و الأحوط هو الجمع بينه و بين التمام، و أما إذا قطع الأقرب ذهابا و اياها فلا قصر.

تقدم ان الأحوط فيه هو الجمع بين القصر و التمام، و لا - فرق فى المسألة بين أن تكون المسافة بخط مستقيم و إن كان ذلك الخط فى ضمن خطوط منحنية و منكسره، كما إذا كان الطريق بين الصخور و الأودية أو الجبال أو الأنهار فإنه غالبا يكون معوجا و غير مستقيم، أو تكون بشكل دائرى كما إذا كان بلد المسافر واقعا على محيط دائره و محيطها عدا ما تشتغله بلدته من المساحة يساوى المسافة المحدده شرعا و هى ثمانيه فراسخ و على هذا فإذا نوى قطع هذه المسافة ذهابا إلى مقصد فى محيطها و اياها إلى بلدته، فإن كان كل منهما يساوى نصف المسافة فلا إشكال فى وجوب القصر بلا فرق بين أن يكون رجوعه إلى بلدته من

من مبدأ السير إليه أربعة مع كون المجموع بقدر المسافه.

### مسأله ١٥: مبدأ حساب المسافه سور البلد أو آخر البيوت فيما لا سور فيه فى البلدان الصغار و المتوسطات

[٢٢٤٦] مسأله ١٥: مبدأ حساب المسافه سور البلد أو آخر البيوت فيما لا سور فيه فى البلدان الصغار و المتوسطات، و آخر المحله فى البلدان الكبار الخارقه للعادة (١)، و الأحوط مع عدم بلوغ المسافه من آخر البلدان الجمع النصف الآخر لمحيط الدائره، أو من نفس النصف الذى قطعه ذهابا فعلى كلا التقديرين يصدق عليه انه ذهب بريدا و رجع بريدا، و إن كان أحد الطريقين يساوى ثلثى المسافه و الآخر يساوى ثلثها فإن سلك الأبعد ذهابا و اياها فلا إشكال و إن سلك الأبعد ذهابا و الأقرب إياها ففيه إشكال، و الأحوط هو الجمع.

فالتتيجه: ان مقتضى اطلاق الأدله عدم الفرق بين أن تكون المسافه على شكل دائرى أو على خط مستقيم إذا صدق السفر عرفا بحيث يقول الناس لمن سلكها بأنه مسافر، و من المعلوم أنه لا فرق فى صدقه عرفا بين الفرضين و إن كانت بلده المسافر فى مركز الدائره، و ابتعد عن بلده إلى أن وصل إلى محيط الدائره ثم يدور عليه و كان المجموع بقدر المسافه الشرعيه فإن صدق السفر عرفا على طى هذه المسافه بالكامل و جب عليه القصر و الا فالتمام، و هو يختلف باختلاف ابتعاده عن بلده إلى المحيط فإن كان كثيرا كفرسخين أو أزيد اعتبره العرف مسافرا و إن كان قليلا كنصف فرسخ أو أقل لم يعتبره مسافرا فليس لذلك ضابط كلى فالعبره إنما هى بصدق السفر عرفا و عدم صدقه.

فيه إشكال بل منع، و الأظهر عدم الفرق بين البلدان الكبيره و الصغيره، فكما ان بلده المسافر إذا كانت صغيره فالعبره إنما هى بخروجه عنها على أساس أنه لا يصدق على تحركاته فى بلده عنوان السفر عرفا، فكذلك إذا كانت بلده كبيره، فإنه ما دام يتحرك فى وسط بلده لا يعتبر ذلك سفرا منه عرفا، لأن السفر يتوقف على الخروج من البلده و الابتعاد عنها، و من هنا لا تعتبر تحركات الساكنين

فى البلدان الكبيرة من بيوتهم إلى مقرات عملهم، أو منها إلى محلات أخرى لغايه سفرنا منهم عرفا و إن افترض انه بقدر المسافه ذهابا و إيابا و هو ثمانية فراسخ، و عليه فتقييد الماتن (قده) مبدأ حساب المسافه بآخر المحله فى البلدان الكبيرة لا يساعده الاعتبار العرفى، فإنها و إن كانت من ناحيه سعتها خارقه للعادة فمع ذلك لا يعتبر التحركات المقصوده فى داخلها بمقدار المسافه الشرعيه سفرنا عرفا، مع ان العبره إنما هى بصدق السفر العرفى عليها، على أساس ان السفر إنما يترتب عليه قصر الصلاه و افطار الصوم شريطه توفر أمور..

الأول: ان لا تقل المسافه التى تطوى فى السفر عن ثمانية فراسخ.

الثانى: أن تكون هذه المسافه مقصوده للمسافر من المبدأ إلى المنتهى.

الثالث: أن يعتبر العرف قطع هذه المسافه سفرا، و من قطعها يعتبره مسافرا، و أما إذا قطعها و مع ذلك لم يعتبره مسافرا فلا تترتب عليه الأحكام المذكوره، كمن يتعد عن بلدته بمقدار قليل ثم يدور حولها على نحو تكون مسافه المحيط الذى يقطعه تساوى المسافه المحدده شرعا و هى ثمانية فراسخ و مع ذلك لا يعتبره العرف مسافرا.

الرابع: أن لا يتخلل أحد قواطع السفر فى أثناء سيره بقدر المسافه.

فإذا توفرت فيه هذه الشروط جميعا ترتبت عليه أحكامه و الآ فلا، و بما أن السفر العرفى لا يصدق على تحرك الشخص داخل بلدته مهما كانت كبره و كان بقدر المسافه لم يترتب عليه حكمه.

فالتتيجه: انه لا مجال للفرق بين البلدان الصغيره و الكبيرة و إن كان كبرها بدرجة يكون امتدادها طولا أو عرضا أكثر من المسافه الشرعيه.

هذا إضافة إلى أن قوله عليه السلام فى صحيحه زواره: «و قد سافر رسول الله صلى الله عليه و آله

و إن كانت مسافه إذا لوحظ آخر المحله.

## الشرط الثانى: قصد قطع المسافه من حين الخروج

### اشاره

الشرط الثانى: قصد قطع المسافه من حين الخروج فلو قصد أقل منها و بعد الوصول إلى المقصد قصد مقدارا آخر يكون مع الأول مسافه لم إلى ذى خشب و هو مسيره يوم من المدينه...» (١) يؤكد ما ذكرناه من أن مبدأ المسافه يحسب من آخر البلد، و من المعلوم ان العرف لا يفهم خصوصيه للمدينه بل باعتبار أنها بلده المسافر، كما أنه لا يفهم خصوصيه لكونها بلده صغيره أو كبيره على أساس ان احتساب مبدأ المسافه منه يكون على القاعده باعتبار ما عرفت من ان تحركاته داخل البلد و إن كانت بقدر المسافه لا تعد سفرا عرفا.

و أما ما ورد فى لسان مجموعه من الروايات من احتساب مبدأ المسافه من المنزل و الانتهاء إليه، منها: قوله عليه السّلام فى موثقه عمار: «لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ فليتم الصلاه...» (٢) فهو أما إن يراد من المنزل المضاف إلى المسافر المعنى الأوسع منه و هو بلده التى يسكن فيها، باعتبار أنها مكان سكناه، فإذن معنى خروجه من منزله و هو خروجه من بلده، أو يراد منه المنزل فى مقابل البلد و القريه كما إذا كان من أهل البوادي. و يؤكد ذلك عطف القريه على المنزل بكلمه (أو) فى الموثقه، إذ لا يمكن حمل هذا العطف على التخيير بين الأقل و الأكثر بأن يكون المسافر مخيرا بين أن يحسب مبدأ المسافه من منزله أو من قريته و هو كما ترى. فإذن لا محاله يكون المراد من هذا العطف هو ان المسافر إذا كان منزله فى قريه لها طول و عرض كالبلده كان يحسب مبدأ المسافه من آخر قريته أو بلده، و إن لم يكن فيها كان يحسب مبدؤها من منزله.

إلى هنا قد تبين انه لا فرق بين البلاد الكبيره و الصغيره، و هذا الفرق لا يحتاج إلى النص بل هو على القاعده، فإن منزله إذا لم يكن فى بلده كان خروجه منه يعتبر سفرا منه عرفا دون ما إذا كان فى بلده أو قريه.

ص: ٣٣٢

١- (١) الوسائل ج ٨ باب: ١ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٤.

٢- (٢) الوسائل ج ٨ باب: ٤ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٣.

يقصّر (١)، نعم لو كان ذلك المقدار مع ضم العود مسافه قصير من ذلك هذا باعتبار ان وجوب القصر منوط بطي المسافه بسفره واحده، و بما أنه لم يطو المسافه بكاملها كذلك لم يجب عليه القصر و انما طواها بسفرتين، و حيث ان المجموع لا يعد سفره واحده فلا أثر له، فإذا قصد المسافر من بلده ما دون المسافه الشرعيه فإذا وصل إليه تجدد له رأى بأن يسافر إلى بلد آخر فسافر إليه ففي مثل ذلك يعتبر مبدأ المسافه من مقصده لا من بلده فيلغى من الحساب ما قطعه من المسافه قبل تجدد الرأى له بالسفر إلى بلده أخرى.

مثال ذلك: نجفى ينوى السفر إلى الكوفه و إذا وصل إليها تجدد له رأى بعدم الرجوع إلى النجف و السفر من الكوفه إلى الشاميه مثلاً- ثم يعود منها إلى النجف ماراً بالكوفه و حيثئذ تعتبر المسافه من الكوفه إلى الشاميه و منها إلى النجف ماراً بالكوفه، فإن كان المجموع بقدر المسافه الشرعيه و هى ثمانيه فراسخ ترتب عليه أحكامه و الآفلا، و أما ما قطعه أولاً من النجف إلى الكوفه فهو يلغى من الحساب لأنه لم يكن قاصداً بذلك المسافه الشرعيه بالكامل و لا يمكن الحاقه بما يتجدد له رأى فى السفر إلى بلده أخرى باعتبار أنه سفره أخرى جديده لا- ترتبط بالأول و يحسب مبدؤها من الكوفه فى المثال على أساس أن السفر يتعدد بتعدد المقصد و الغايه شريطه أن يتجدد له رأى فى السفر إلى بلده أخرى بتجدد الغايه بعد الوصول إلى المقصد الأول، فإن من سافر من بلده كالنجف..

فتاره يقصد الكوفه فحسب من أجل غايه، و بعد الوصول إلى الكوفه و حصول الغايه يتجدد له رأى فى السفر إلى العباسيه من أجل غايه و اذا وصل إليها و حصل الغايه المقصوده يتجدد له رأى بالسفر إلى الكفل و هكذا، فهنا أسفار متعدده و لا يجب عليه القصر فى شىء منها، و المفروض أن المجموع لا يعد سفره واحده عرفاً.

و أخرى يقصد السفر من النجف إلى الحله بغايات متعدده فى الطريق فيسافر إلى الكوفه لغايه و إلى العباسيه لغايه أخرى و إلى الكفل لغايه ثالثه و إلى الحله لغايه رابعه و هكذا... و هذه الغايات و إن كانت كل واحده منها غايه مستقله فى محدوديتها و هى ما دون المسافه و تدعو بالسفر إليها كذلك، إلا أن مجموعها غايه واحده بالنسبه إلى السفر بقدر المسافه الشرعيه و هو السفر من النجف إلى الحله فى المثال، فإن الداعى إلى هذه السفره الواحده بقدر المسافه هو مجموع تلك الغايات، و بما أن المسافر قد نوى هذه السفره الواحده من الأول على أثر الغايات المذكوره فعليه أن يقصر فى صلاته.

ثم ان المراد من القصد هنا هو علم المسافر و شعوره بأنه سيقطع المسافه بكاملها سواء أ كان هذا العلم قائما على أساس أنه أراد السفر باختياره، أو على أساس أنه مكره من قبل شخص على ذلك، أو مضطر لاختيار هذا السفر، أو مستسلم للأمر الواقع بلا اختيار له كما إذا كان راكبا فى السفينه و افلت زمام أمرها عن يد بحارها و علم بأنها ستقطع المسافه الشرعيه قبل أن يقدر الملاح على التحكم عليها، أو أنه ملقى فى السفينه بغير اختياره و إرادته، فإنه فى تمام هذه الصور يجب عليه القصر باعتبار أنه عالم بقطع المسافه الشرعيه بالكامل و نوى طيها كذلك.

فالنتيجه: ان المسافر إذا قصد ما دون المسافه و لما بلغ مقصده تجدد له رأى فى السفر إلى بلده أخرى فسافر إليها فلا شبهه فى أن سفره إلى بلده أخرى سفره جديده عرفا و يعتبر ابتداءؤها من المقصد و لا تكون متممه للسفره الأولى و مواصله لها، لأنها قد انتهت بالوصول إلى مقصدها، فيكون منشأ التعدد تجدد الداعى و الرأى له فى السفره الأخرى بغايه ثانيه بعد الانتهاء من السفره الأولى، إذ لو كان الداعى إليها موجودا من الأول لكان استمرارا و مواصله لها لا أنها سفره جديده.

ثم ان اطلاقات الروايات التي تنص على تحديد المسافه الشرعيه بثمانيه فراسخ بمختلف الألسنه كيباض يوم، أو مسير يوم، أو بريدين، أو أربعة و عشرين ميلا، أو ثمانيه فراسخ هل تشمل هذه الصوره على أساس أنه قد طوى المسافه المحدده شرعا و ان كان بأسفار متعدده أو لا؟ فيه وجهان: الظاهر هو الوجه الثاني، فإنها فى مقام بيان تحديد موضوع وجوب القصر باعتبار ان العناوين المأخوذه فى تلك الروايات كلها تعبير عرفى عنه و هو السفر الممتد بقدر ثمانيه فراسخ، و بما ان الاتصال مساوق للوحده فيكون الموضوع هو السفره الواحده و تتحقق بالشروع فيها شريطه استمرارها إلى ثمانيه فراسخ، و على هذا فمقتضى القاعده وجوب القصر على المسافر متى ابتداء بالسفر، و لكن الدليل الخارجى قد قام على تقييد وجوبه عليه بالوصول إلى حد الترخص، و عليه فإذا واصل سفره إلى تمام المسافه بالكامل فهو يكشف عن تحقق الموضوع من الأول بتحقيق جزئه، و أما إذا لم يواصل فيكشف عن ان موضوعه لم يتحقق أصلا و ما طواه من مسافه ليس جزء الموضوع.

و من هنا يظهر أن وجوب القصر على المسافر إذا وصل إلى حد الترخص ليس من الوجوب المشروط بالشرط المتأخر، فإن كونه كذلك مبنى على ان الموضوع لم يتحقق إلا بتحقيق السفر بقدر المسافه بكاملها، و لكن المبنى غير صحيح، فإن المركب من الأجزاء التدريجييه منها الحركه كالسفر يتحقق بتحقيق أول جزئه و ينتهى بانتهاء آخر جزئه، فإذا كانت حصه من السفر مأخوذه فى موضوع الحكم كوجوب القصر و هى السفر إلى ثمانيه فراسخ فبطبيعته الحال تتحقق هذه الحصه بتحقيق أول جزئها، فإذا استمر المسافر فى سيره إلى تمام المسافه فهو كاشف عن تحقق الموضوع من الأول بتحقيق جزئه لا أن الموضوع تحقق من الآن و أنه كاشف عن تحقق الوجوب من الأول حتى يكون مشروطا بشرط متأخر.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان تلك الروايات مطلقه و لكن لا بد من



تقييد إطلاقها بقوله عليه السّلام في موثقه عمار: «لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ فليتم الصلاه» (1) فإنه يؤكد على أن السفر الشرعي هو ما ينوي المسافر من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ، و يؤيد ذلك مرسله صفوان، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى أنه يكفي قطع المسافه الواقعيه المحدده شرعا قاصدا له في وجوب القصر و إن لم يعلم بها، بل و إن كان يعلم بالخلاف، كما إذا سافر نجفى إلى الشاميه معتقدا بأنه لا مسافه بينهما شرعا، أو شاكا في ذلك، و في اثناء الطريق علم بالحال فعليه أن يقصر في صلاته، فلو صلاها تماما ثم تظن، فإن كان الوقت باقيا وجبت إعادتها قصرا على أساس أنه قاصد طي المسافه بكاملها و هو الموضوع لوجوب القصر سواء أ كان المسافر عالما بذلك أم لم يكن، فإن العلم ليس جزء الموضوع و لا دخيلا فيه فإذا كان الطريق بين البلدين بقدر المسافه الشرعيه و قد قصد المسافر طي هذا الطريق بالكامل و إن لم يكن عالما به فوظيفته القصر.

فالنتيجه: انه يكفي فيه قصد سفر يحقق المسافه الشرعيه و هي ثمانيه فراسخ و إن لم يعلم المسافر بأن سفره يحقق ذلك، و هذا هو مقتضى اطلاقات الأدله و لا سيما اطلاق الموثقه المتقدمه.

و من هنا يظهر ان المعتبر في وجوب القصر أمران: أحدهما طي المسافه واقعا، و الآخر أن يكون قاصدا و عالما بأنه يطوى هذه المسافه و إن كان جاهلا بأنها.

مسافه. و أما إذا كان مترددا في طي المسافه و غير قاصد له من الأول كطالب الضاله مثلا فيتم صلاته و إن قطع المسافه و هو متردد و بدون نيه، و من هذا القبيل ما إذا تردد المسافر الناوي للسفر بقدر المسافه من الأول من جهه احتمال طرؤ العجز عليه من مواصله السفر و الاستمرار عليه، أو احتمال ما يمنع عن ذلك فإنه يتم صلاته و إن قطع المسافه و هو متردد و بلا قصد.

ص: ٣٣٦

الوقت بشرط أن يكون عازما على العود، وكذا لا يقصّر من لا يدرى أى مقدار يقطع كما لو طلب عبدا آبقا أو بعيرا شاردا أو قصد الصيد و لم يدر أنه يقطع مسافه أو لا، نعم يقصّر فى العود إذا كان مسافه، بل فى الذهاب إذا كان مع العود بقدر المسافه و إن لم يكن أربعه (١) كأن يقصد فى الأثناء أن يذهب ثلاثه فراسخ و المفروض أن العود يكون خمسه أو أزيد، وكذا لا يقصّر لو خرج ينتظر رفقته إن تيسروا سافر معهم و إلا فلا، أو علق سفره على حصول مطلب فى الأثناء قبل بلوغ الأربعه إن حصل يسافر و إلا فلا، نعم لو اطمأن بتيسر الرفقه أو حصول المطلب بحيث يتحقق معه العزم على المسافه قصّر بخروجه عن محل الترخص.

### مسأله ١٦: مع قصد المسافه لا يعتبر اتصال السير

[٢٢٤٧] مسأله ١٦: مع قصد المسافه لا- يعتبر اتصال السير، فيقصّر و إن كان من قصده أن يقطع الثمانيه فى أيام و إن كان ذلك اختيارا لا لضروره من عدوّ أو برد أو انتظار رفيق أو نحو ذلك، نعم لو كان بحيث لا يصدق عليه اسم السفر لم يقصّر كما إذا قطع فى كل يوم شيئا يسيرا جدا للتنزه أو نحوه، و الأحوط فى هذه الصوره أيضا الجمع (٢).

### مسأله ١٧: لا يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلا بل يكفى

[٢٢٤٨] مسأله ١٧: لا يعتبر فى قصد المسافه أن يكون مستقلا بل يكفى و لو كان من جهه التبعية للغير لوجوب الطاعه كالزوجه و العبد أو قهرا كالأسير و المكروه و نحوهما أو اختيارا كالخادم و نحوه بشرط العلم بكون قصد المتبوع مسافه، فلو لم يعلم بذلك بقى على التمام، و يجب الاستخبار مر أن الأحوط فيه هو الجمع بين القصر و التمام.

بل الأقوى هو القصر لمكان صدق المسافر عليه و عدم صدق انه مقيم و إن قطع فى كل يوم شيئا يسيرا من المسافه كخمسائه متر أو أكثر و يواصل قطعها كذلك إلى أن يقطعها بالكامل و التمام.

مع الامكان (١)، نعم فى وجوب الاخبار على المتبوع إشكال و إن كان الظاهر عدم الوجوب.

فى الوجوب إشكال بل منع حيث انه لا منشأ لوجوب الاستخبار على التابع بأن يفحص عن قصد المتبوع و التعرف عليه بالسؤال منه أو من غيره على أساس ما مرّ من أن وجوب القصر قد أنيط بقصد السفر فى المسافه المحدده شرعا بالكامل، و بما أن التابع لا يعلم بالحال فلا يكون قاصدا للسفر بقدر المسافه، و عليه فوظيفته التمام واقعا و إن قطع المسافه و هو متردد و جاهل بالحال فلا يكون مكلفا بالقصر كذلك حتى على تقدير كون المتبوع فى الواقع قاصدا للمسافه على أساس ما مرّ من أن موضوع وجوب القصر هو قصد طى المسافه الشرعيه و بدونه فلا موضوع له حقيقه.

و عليه فلا مقتضى لوجوب الفحص عن قصد المتبوع و التعرف عليه بالسؤال.

و من هنا يظهر ان عدم وجوب الفحص هنا ليس مبنيًا على عدم وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه حيث ان وجوب القصر لما كان مترتبا على قصد قطع المسافه المحدده شرعا فلا يتصور فيه التردد و الشك بأن لا يعلم المسافر انه قاصد طى المسافه أو غير قاصد له و على هذا فالتابع حيث إنه لا- يعلم قصد المتبوع فهو غير قاصد طى المسافه، و معه تكون وظيفته التمام واقعا لا ظاهرا و إن قطع المسافه و هو فى هذه الحال.

فالتتيجه: انه ما دام كونه جاهلا بقصد المتبوع يظل باقيا على التمام واقعا و إن طال الأمد إلا أن يعلم فى الأثناء فحينئذ يعمل على طبق علمه، فإن كان الباقي مسافه قصر و إلا فلا.

## مسألة ١٨: إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه و لو ملفقه بقى على التمام

[٢٢٤٩] مسألة ١٨: إذا علم التابع بمفارقة المتبوع قبل بلوغ المسافه و لو ملفقه بقى على التمام، بل لو ظن ذلك فكذلك، نعم لو شك في ذلك فالظاهر القصر (١) خصوصا لو ظن العدم، لكن الأحوط في صورته الظن بالمفارقة و الشك فيها الجمع.

## مسألة ١٩: إذا كان التابع عازما على المفارقة مهما أمكنه أو معلقا لها على حصول أمر

[٢٢٥٠] مسألة ١٩: إذا كان التابع عازما على المفارقة مهما أمكنه أو معلقا لها على حصول أمر كالتعق أو الطلاق و نحوهما فمع العلم بعدم الامكان و عدم حصول المعلق عليه يقصّر، و أما مع ظنه فالأحوط الجمع و إن كان الظاهر التمام، بل و كذا مع الاحتمال إلا- إذا كان بعيدا غايته بحيث لا- ينافي بل الظاهر هو التمام لأنه مع الشك و التردد في مفارقة المتبوع لا يمكن أن يكون جادا في قصد السفر بقدر المسافه، فإنه يتنافى مع قصده السفر كذلك.

و عليه فتكون وظيفته التمام في جميع صور المسألة، بل الأمر كذلك مع الظن بعدم المفارقة فان احتمالها أيضا يتنافى مع قصد السفر عن جدّ، فما دام لا يكون واثقا و متأكدا من عدم المفارقة لا يتمكن من القصد و العزم عليه كذلك.

فالنتيجة: ان التابع إذا كان عالما بقصد المتبوع فإن كان عالما بعدم المفارقة عنه، أو على الأقل كان واثقا و مطمئنا به و جب عليه القصر باعتبار أنه قاصد للسفر حينئذ تبعا لقصد متبوعه، و إلا فالتمام و إن كان ظانا بالعدم إذ لا أثر له إلا أن يكون حجه.

و دعوى: ان التابع مع الظن بعدم المفارقة، بل مع الشك فيها يتمكن من قصد السفر الشرعى... خاطئه جدا، لأنها مبنيه على الخلط بين القصد الفعلى و القصد التعليقى فإنه إنما يتمكن في هذه الحاله من القصد التعليقى و هو قصد السفر معلقا على عدم المفارقة دون القصد الفعلى الموجود في النفس حالا، فإنه لا يجتمع مع التردد و احتمال المفارقة و عدم مواصله السفر إلى ثمانيه فراسخ.

صدق قصد المسافه، و مع ذلك أيضا لا يترك الاحتياط (١).

### مسأله ٢٠: إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه أو شك في ذلك و في الأثناء علم أنه قاصد لها

[٢٢٥١] مسأله ٢٠: إذا اعتقد التابع أن متبوعه لم يقصد المسافه أو شك في ذلك و في الأثناء علم أنه قاصد لها فالظاهر وجوب القصر عليه و إن لم يكن الباقي مسافه (٢) لأنه إذا قصد ما قصده متبوعه فقد قصد المسافه في الاحتياط إشكال بل منع، فإن التابع إن كان عازما على مفارقه المتبوع متى أتاحت له الفرصه و كانت اتاحتها أمرا محتملا و ليست صعبه المنال و الوصول إليها فهو يتنافى مع قصد السفر بقدر المسافه بالكامل، فاذن تكون وظيفته التمام دون الاحتياط و إن كان وصوله إلى الفرصه المتاحه التي كانت من أمنيته صعب المنال و الوقوع و كان احتمالاه ضعيفا جدا بدرجه يكون واثقا متأكدا بعدم الوصول إليها فوظيفته القصر لأن قصد المسافه حينئذ مفروض عليه بحكم الأمر الواقع فلا مجال للاحتياط.

بل الظاهر وجوب التمام عليه إلا إذا كان الباقي مسافه و لو بضميمه الرجوع إلى بلده، و أما إذا لم يكن الباقي مسافه لا بنفسه و لا بضميمه الرجوع فتكون وظيفته عندئذ التمام لأن ما طواه أولا من المسافه في زمان تردده و جهله بأن متبوعه قاصد لها أولا ملغى من الحساب باعتبار أنه كان غير قاصد لطي المسافه الشرعيه في هذه الحاله، و أما ما ذكره الماتن قدس سره من ان التابع إذا كان يقصد ما قصد متبوعه فقد قصد المسافه واقعا نظير ما إذا قصد شخص طي المسافه بين النجف و الحله مثلا و لكن لا يعلم بأنها مسافه شرعيه، و في الطريق أو في المقصد علم بالمسافه، فلا شبهه في أن وظيفته التمام لأنه قاصد طي المسافه الشرعيه واقعا، و ما نحن فيه كذلك، فلا يمكن المساعده عليه لأن قياس ما نحن فيه بذلك قياس مع الفارق، لأن التابع بما انه جاهل بقصد المتبوع و لا يدري انه كان يقصد طي المسافه أو لا فبطبيعته الحال يكون قصده طي المسافه حينئذ معلقا على تقدير

واقعا،فهو كما لو قصد بلدا معيناً و اعتقد عدم بلوغه مسافه فبان في الأثناء أنه مسافه،و مع ذلك فالأحوط الجمع.

### مسأله ٢١: لا إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرها على السفر أو مجبورا عليه

[٢٢٥٢]مسأله ٢١: لا إشكال في وجوب القصر إذا كان مكرها على السفر أو مجبورا عليه،و أما إذا اركب على الدابه أو القى في السفينه من دون اختياره بأن لم يكن له حركه سيريه ففي وجوب القصر و لو مع العلم بالايصال إلى المسافه إشكال،و إن كان لا يخلو عن قوه(١).

قصد المتبوع طيها،فلا يمكن أن يكون منجزا و فعليا،و هذا بخلاف ما إذا قصد المسافر السفر إلى بلد معين فإنه كان يقصد طى المسافه بينه و بين بلده واقعا و فعلا بدون تعليق بل لا يعقل التعليق فيه،فإن المسافه بينهما لما كانت بقدر المسافه الشرعيه في الواقع فهو قاصد لها واقعا و بصوره مباشره و إن لم يعلم بذلك،و لا يعقل أن يكون قصده طى المسافه بينهما مشروطا بأن تكون مسافه شرعيه و معلقا عليها فإنه غير معقول بداهه أن القصد تعلق بهذه المسافه المحدوده في الخارج سواء أ كانت مسافه شرعيه أم لم تكن لاستحاله انقلاب الواقع،و على كلا التقديرين فلا تعليق في الواقع.

و أما في المقام فبما أن التابع يتبع في قصده قصد المتبوع لا الواقع و حيث انه لا يدري انه كان يقصد المسافه الشرعيه أو ما دونها،كما إذا لم يعلم أنه قصد السفر إلى كربلاء مثلا أو إلى ما دون المسافه،فلا يمكن أن يكون قاصدا لطي المسافه جزما و بصوره منجزه،بل لا محاله يكون مترددا فيه بتبع تردده في قصد متبوعه.و عليه فوظيفته التمام لأن ما قطعه أولا في حال التردد من مسافه فهو يلغى من الحساب،و الباقي ليس بمسافه.

هذا هو المتعين حيث أن المراد من قصد السفر هنا ليس بمعنى الاختيار الناشى من الشوق و الرغبة بل هو عبارته عن علم المسافر و إدراكه بأنه

سيقطع المسافه بكاملها سواء أ كان قطعها بإرادته و اختياره و إن كان بالاكراه أو الاضطرار، أم كان بغير الاختيار و الاراده، كما إذا ألقى فى سفينه و هو يعلم بأنها ستقطع المسافه المحدده بكاملها.

و الوجه فيه: أنه لا- دليل على اعتبار القصد بمعنى زائد على علم المسافر و إدراكه بالحال على أساس أن مقتضى الروايات التى تنص على تحديد المسافه بثمانيه فراسخ بمختلف الألسنه هو أن قطعها موضوع لوجوب القصر، و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين أن يكون قطعها بالاختيار أو بغيره، فإن وجوب القصر على المسافر منوط بأن يقطع المسافه المحدده شرعا و إن كان بغير الاراده و الاختيار و أن يكون قطعها مقصودا له بكاملها و إن لم يعلم بأن ما يقطعه مسافه.

مثال ذلك: نجفى سافر من النجف إلى الحله مثلا قاصدا به طى المسافه بينهما و كانت المسافه بينهما فى الواقع مسافه شرعيه، و لكنه لا يعلم بذلك، فإنه يجب عليه حينئذ القصر لأنه قطع المسافه الشرعيه واقعا و هى المسافه بين البلدين و كان قاصدا لقطعها كذلك كامله.

و إن شئت قلت: إن المسافر إذا علم بأنه يقطع المسافه بين النجف و الحله، فإذا قطعها وجب عليه القصر لأن ما طواه كان بقدر المسافه واقعا و كان قاصدا له بكاملها و إن لم يعلم به إذا يكفى أن يعلم أنه طوى المسافه بينهما و كانت فى الواقع مسافه، فالعبره فى وجوب القصر إنما هى قصد سفر يحقق المسافه الشرعيه و إن لم يكن المسافر عالما بأن سفره يحقق ذلك.

نعم إذا تردد المسافر فى أن ما يطويه فى سفره هذا يحقق المسافه أو لا؟ فوظيفته التمام، كما إذا خرج من بلده لطلب حاجه و لكن لا يدري أنه وصل إليها و قضاها قبل أن يقطع المسافه بالكامل أو بعد ذلك فإنه لم يقصد طى المسافه

إشاره

الثالث: استمرار قصد المسافه فلو عدل عنه قبل بلوغ الأربعة أو بكاملها، فمن أجل ذلك يصلّى تماماً و إن قطع المسافه و هو متردد.

فالتتيجه: إن المعترف فى وجوب القصر هو قصد السفر بقدر المسافه المحدده شرعا و هى ثمانيه فراسخ سواء أ كان من منزله أم كان فى أثناء الطريق، أم بالرجوع، كما إذا خرج من بلده مترددا و بعد أن طوى شيئاً قصد السفر و خرج عن التردد فى رأيه إلى العزم فحينئذ إن كان الباقي مسافه فعليه القصر باعتبار أن ما قطعه من المسافه مترددا يلغى من الحساب.

و تنص على ذلك موثقه عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن الرجل يخرج فى حاجه فيسير خمسه فراسخ أو سته فراسخ و يأتى قريه فينزل فيها ثم يخرج منها فيسير خمسه فراسخ أخرى أو سته فراسخ لا- يجوز ذلك، ثم ينزل فى ذلك الموضوع. قال: لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله أو قريته ثمانيه فراسخ فليتم الصلاه...» (١).

فإن قوله عليه السّلام: «لا يكون مسافرا...» نص فى نفى السفر إلا إذا كان قاصدا طى المسافه الشرعيه بكاملها و إلا فلا يجب عليه القصر و إن قطع أكثر من ثمانيه فراسخ بدون القصد، و على هذا فإذا سافر إلى بلد بينه و بين بلده أو مقر إقامته المسافه و فى أثناء الطريق عدل إلى بلد آخر يماثله فى البعد و المسافه إذا كان ذلك فلا يضر، لأن العبره إنما هى بنوع القصد و هو قصد المسافه المحدده شرعا فإنه شرط لوجوب القصر و لا خصوصيه للشخص، و الفرض أن هذا العدول لا يضر بأصل القصد، و من هذا القبيل ما إذا قصد السفر إلى أحد مكانين لا بعينه و كانا متساويين فى المسافه بينهما و بين بلده أو مقر إقامته فإنه ما دام بينه و بينهما مسافه القصر فلا يعتبر التعيين و التمييز لأن المناط إنما هو قصد المسافه النوعى و يتخير فى مقام التطبيق.

ص: ٣٤٣



تردد أتم، وكذا إذا كان بعد بلوغ الأربعة لكن كان عازما على عدم العود أو كان مترددا في أصل العود و عدمه أو كان عازما على العود لكن بعد نيه الاقامه هناك عشره أيام، و أما إذا كان عازما على العود من غير نيه الاقامه عشره أيام فيبقى على القصر و إن لم يرجع ليومه، بل و إن بقي مترددا إلى ثلاثين يوما، نعم بعد الثلاثين مترددا يتم.

### مسألة ٢٢: يكفى في استمرار القصد بقاء قصد النوع و إن عدل عن الشخص

[٢٢٥٣] مسألة ٢٢: يكفى في استمرار القصد بقاء قصد النوع و إن عدل عن الشخص، كما لو قصد السفر إلى مكان مخصوص فعدل عنه إلى آخر يبلغ ما مضى و ما بقى إليه مسافه، فإنه يقصّر حينئذ على الأصح، كما أنه يقصّر لو كان من أول سفره قاصدا للنوع دون الشخص، فلو قصد أحد المكانين المشتركين في بعض الطريق و لم يعين من الأول أحدهما بل أو كل التعيين إلى ما بعد الوصول إلى آخر الحد المشترك كفى في وجوب القصر.

### مسألة ٢٣: لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم

[٢٢٥٤] مسألة ٢٣: لو تردد في الأثناء ثم عاد إلى الجزم فيما أن يكون قبل قطع شيء من الطريق أو بعده ففي الصورة الأولى يبقى على القصر إذا كان ما بقى مسافه و لو ملفقه، وكذا إن لم يكن مسافه في وجهه، لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع (١)، و أما في الصورة الثانية فإن كان ما بقى مسافه بل الأظهر فيه هو البقاء على القصر، فإن المسافر إذا لم يقطع شيئا من الطريق لدى الحيره و التردد فمعناه أنه قطع المسافه المحدده بكاملها عن قصد و عزم بدون الحيره و التردد في المضى على قصده أو العود إلى بلده، فإذا عاد إلى قصده الأول و عزم على مواصلة سفره فهو استمرار للسفر الأول و مواصلة له و ليس سفرا جديدا على أساس أن مجموع ما طواه سابقا و ما يطويه لاحقا يكون عن قصد

و لو ملفقه يقصّر أيضا و إلا فيبقى على التمام، نعم لو كان ما قطعه حال الجزم أولا مع ما بقى بعد العود إلى الجزم بعد إسقاط ما تخلل بينهما مما قطعه حال التردد مسافه ففى العود إلى التقصير وجه، لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع (١).

### مسأله ٢٤: ما صلاه قصرا قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته

[٢٢٥٥] مسأله ٢٤: ما صلاه قصرا قبل العدول عن قصده لا يجب إعادته و عزم و لم يطو شيئا من المسافه فى حاله الحيره و التردد.

و إن شئت قلت: إن المعتبر فى وجوب القصر هو أن يقصد المسافر قطع المسافه المحدده بكاملها، و عليه فالتحير و التردد إن كان فى أثناء القطع و الحركه بأن يقطع شيئا من المسافه لدى الحيره و التردد فهو يتنافى مع قصد المسافه بالكامل، إذ حينئذ لم يطو المسافه تماما عن قصد و عزم، مع أنه شرط لوجوب القصر و إن كان فى الآن المتخلل بين أجزاء القطع و الحركه فى طول المسافه المحدده لم يضر، إذ لا- يعتبر استمرار القصد فى الآن المتخلل بينها، و إنما المعتبر استمراره فى نفس تلك الحركات التدريجيه و الطويله.

مر أن الأظهر فيه هو التمام، لأن المسافر إذا قطع شيئا من المسافه المحدده عند الحيره و التردد، أو العزم على العود ثم عاد إلى قصده الأول فهو مانع عن الاتصال، لأن ما يقطعه من المسافه بعد العود إلى الجزم بمواصله السفر لا يكون بقاء و استمرارا لما قطعه أولا من مسافه مع العزم، لأن ما قطعه لدى الحيره و التردد أو العزم على العود إلى مقره مانع عن الاتصال بينهما، فإذا بطبيعته الحال أن ما يقطعه من مسافه بعد أن عاد إلى الجزم فهو سفر جديد باعتبار تجدد الرأى له فيه فينظر حينئذ إليه، فإن كان يبلغ مسافه و لو بضم الاياب و الرجوع إليه قصر، و أما إذا لم يبلغ حتى بضم الاياب فيتم و إن كان الأحوط و الأجدر أن يجمع بين القصر و التمام.

فى الوقت فضلا عن قضائه خارجه (١).

فى عدم الوجوب إشكال بل منع، والأظهر وجوب الاعاده فى الوقت و القضاء خارج الوقت، وذلك لأن صحىحه زراه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج مع القوم فى السفر يريد فدخل عليه الوقت و قد خرج من القرية على فرسخين فصلوا و انصرف بعضهم فى حاجه فلم يقض له الخروج ما يصنع بالصلاه التى كان صلاها ركعتين؟ قال: تمت صلاته و لا يعيد...» (١) و إن كانت تدل على تماميه صلاته قصرا و عدم وجوب إعادتها عليه بعد عدوله عن مواصله السفر و العود إلى بلده، و من هنا لو كنا نحن و هذه الصحىحه لقلنا بان موضوع وجوب القصر هو التلبس بالسفر و إن لم يستمر إلى تمام المسافه بالكامل، كما هو الحال فى قصد الاقامه، إلا أن هذه الصحىحه معارضة بقوله عليه السلام فى صحىحه أبى ولاد: «و إن كنت لم تسر فى يومك الذى خرجت فيه بريدا فإن عليك أن تقضى كل صلاه صليتها فى يومك ذلك بالتقصير بتمام» (٢) فإنه ناص فى وجوب إعاده ما صلاه قصرا بعد العدول عن مواصله السفر و العود إلى بلده على أساس ان الأمر بالاعاده إرشاد إلى بطلانها، فمن أجل ذلك لا يمكن الجمع العرفى الدلالى بينهما بحمل الأمر بالقضاء فى صحىحه أبى ولاد على الاستحباب على أساس ان ذلك مبنى على أن الأمر بالقضاء أمر مولوى، و أما إذا كان إرشاديا- كما هو كذلك- فلا مجال لهذا الحمل.

و دعوى ان المشهور بما أنهم قد عملوا بصحىحه زراه و اعرضوا عن صحىحه أبى ولاد فتسقط الصحىحه الثانيه عن الحجيه.

مدفوعه بما ذكرناه فى علم الأصول من أنه لا يمكن تبرير هذه الدعوى صغرى و كبرى، فمن أجل ذلك لا أثر لها، فإذا نصلح أن تعارض صحىحه زراه، و بما أنه لا ترجيح فى البين فتسقطان معا فيرجع إلى العام الفوقى و هو الروايات

ص: ٣٤٤

- 
- ١- (١) الوسائل ج ٨ باب: ٢٣ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١.
  - ٢- (٢) الوسائل ج ٨ باب: ٥ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١.

الرابع: أن لا يكون من قصده في أول السير أو في أثناءه إقامة عشرة أيام قبل بلوغ الثمانية، وأن لا يكون من قصده المرور على وطنه كذلك، وإلا- أتم لأين الإقامة قاطعه لحكم السفر، والوصول إلى الوطن قاطع لنفسه، فلو كان من قصده ذلك من حين الشروع أو بعده لم يكن قاصدا للمسافة، وكذا يتم لو كان مترددا في نيه الإقامة (١) أو المرور على الوطن قبل بلوغ التي تنص على تحديد موضوع وجوب القصر بثمانية فراسخ شرعيه، ومقتضى ذلك أن من قطع دون المسافة المحدده فلا- موضوع للقصر، فإذا صلى قصرا والحال هذه بطلت صلاته ووجب عليه إعادتها تماما في الوقت وخارجة.

فالتنتيجة: مقتضى القاعده أن المسافر إذا صلى قصرا في الطريق ثم عدل وبنى على العود إلى بلده قبل بلوغه أربعة فراسخ هو بطلان صلاته، وأن وظيفته هي التمام في الواقع دون القصر، لأن موضوع القصر هو قطع المسافة بكاملها، فإذا صنع ذلك ووجب عليه إعادة الصلاة تماما مطلقا حتى فيما إذا علم بالحال في خارج الوقت.

بل الظاهر أنه يقصر للفرق بين أن يشك المسافر في أنه هل سيمر في أثناء قطع المسافة بوطنه وبين أن يشك في أنه هل سيقوم في بلد على الطريق قبل بلوغ المسافة على أساس أن المرور بالوطن أثناء السير قاطع للسفر، فإذا مر على وطنه ولو قاصدا اجتيازه منه لمواصله سفره انتهى بذلك حكم القصر بانتهاء موضوعه وهو السفر ولا يعود حكمه إلا بخروجه من وطنه إذا تحقق منه سفر جديد بقدر المسافة، وأما قصد الإقامة في بلد فهو قاطع لحكم القصر دون موضوعه وهو السفر على أساس أن المقيم في بلد مسافر حقيقه ولا يعد من أهل ذلك البلد، غايه الأمر ان المسافر إذا قصد الإقامة في بلد عشرة أيام كان حكمه حكم أهل ذلك البلد لا أنه صار من أهله وخرج عن كونه مسافرا، ولا دليل على أن

محل الاقامه كالوطن من تمام الجهات.

و على ضوء ذلك فإذا قصد المسافر المسافه و سافر و هو يشك في أنه هل سيقم في بلد على الطريق عشره أيام قبل إكمال المسافه،أو هل سيبقى فيه شهرا بدون قصد الاقامه،ثم انصرف عن ذلك في أثناء الطريق و استمر في مواصله سفره إلى أن أكمل المسافه،فإنه يقصر على أساس أن شكه و تردده في ذلك لا يتنافى مع كونه قاصدا للسفر بقدر المسافه باعتبار أن قصد الاقامه قاطع لحكم السفر.

مثال ذلك:نجفى يقصد السفر إلى الشاميه فسافر و هو يشك في أنه هل سيقم في بلد على الطريق قبل بلوغ المسافه كأبى صخير-مثلا-عشره أيام أو لا؟ فإنه إذا انصرف أثناء السير و واصل سفره إلى أن أكمل المسافه كان حكمه القصر دون التمام باعتبار أنه قاصد من الأول السفر بقدر المسافه و الشك المذكور لا ينافيه،فإذا انصرف عن الإقامه في الطريق و استمر في سفره إلى أن أكملت المسافه فحكمه القصر،بل من هذا القبيل أيضا إذا كان عازما في ابتداء السفر على الاقامه في الطريق قبل إكمال المسافه ثم انصرف عن ذلك في الأثناء و أكمل المسافه باعتبار أن العزم على الاقامه لا ينافى قصده السفر بقدر المسافه من أول الأمر فإنه عازم على الاتيان بالقاطع لحكم القصر دون موضوعه،فإن تحقق فلا حكم للقصر،و الآ فهو ثابت بثبوت موضوعه،و كذلك الأمر أيضا إذا وصل المسافر إلى مكان قبل إكمال المسافه و أراد أن يقيم فيه عشره أيام لحسن منظره و طيب مناخه،و بنى على الاقامه فيه ثم انصرف و عدل عن عزمه عليها و واصل سفره إلى أن أكمل المسافه،فإن حكمه القصر تطبيقا لما تقدم،و هذا بخلاف ما إذا شك المسافر في أنه هل سيمر بوطنه في أثناء الطريق قبل إكمال المسافه أو لا فإنه يتنافى مع كونه قاصدا للسفر الشرعى على أساس أن المرور بالوطن قاطع للسفر

ص: ٣٤٨

الثمانيه، نعم لو لم يكن ذلك من قصده و لا- مترددا فيه إلا- أنه يحتمل عروض مقتض لذلك في الأثناء لم يناف عزمه على المسافه فيقصر (١)، نظير ما إذا كان عازما على المسافه إلا أنه لو عرض في الأثناء مانع من لص أو عدو أو مرض أو نحو ذلك يرجع، و يحتمل عروض ذلك، فإنه لا يضر بعزمه و قصده (٢).

و مع الشك في المرور به أثناء السير و احتمال، فلا يمكن أن يكون قاصدا للسفر بقدر المسافه من أول الأمر فمن أجل ذلك يكون حكمه التمام.

في اطلاق ذلك إشكال بل منع لأن المسافر إن احتمل في أثناء الطريق حدوث ما يدعوه على المرور بوطنه و بلدته قبل إكمال المسافه، فإن كان الاحتمال ضعيفا بدرجة يكون المسافر واثقا و متأكدا بعدم حدوثه في الأثناء فلا أثر له و هو يبقى على حكم القصر و إن كان الاحتمال بمرتبه لم يكن المسافر معه واثقا و مطمئنا بعدم حدوثه كان مانعا عن قصد السفر بقدر المسافه و معه تكون وظيفته التمام دون القصر، و أما إذا كان يحتمل في أثناء السير و قبل بلوغ المسافه حدوث ما يدعوه إلى الاقامه في مكان على الطريق فهو لا يضر لما مرّ من ان احتمال و إن كان عقلايا إلا أنه لا يتنافى مع كونه قاصدا للسفر الشرعي، بل قد مر أنه لو كان عازما عند ابتداء السفر على أن يقيم عشره أيام في الطريق قبل بلوغ المسافه ثم انصرف عن ذلك و واصل سفره إلى أن أكمل المسافه لم يضر و كان حكمه القصر دون التمام.

هذا إذا كان احتمال المانع عن مواصله السفر ضعيفا بدرجة يكون المسافر واثقا و متأكدا بعدم وجوده في الطريق، و أما إذا كان احتمال بمرتبه لا يكون معه واثقا و مطمئنا بعدم فهو يتنافى مع عزمه على السفر بقدر المسافه فيكون حاله حال المرور بالوطن لا حال قصد الاقامه.

**مسأله ٢٥: لو كان حين الشروع فى السفر أو فى أثناءه قاصدا للإقامه أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه لكن عدل بعد ذلك عن**

**قصده**

[٢٢٥٦] مسأله ٢٥: لو كان حين الشروع فى السفر أو فى أثناءه قاصدا للإقامه أو المرور على الوطن قبل بلوغ الثمانيه لكن عدل بعد ذلك عن قصده (١) أو كان مترددا فى ذلك و عدل عن ترديده إلى الجزم بعدم الأمرين فإن كان ما بقى بعد العدول مسافه فى نفسه أو مع التلقيق بضم الاياب قصير، وإلا فلا، فلو كان ما بقى بعد العدول إلى المقصد أربع فراسخ و كان عازما على العود و لو لغير يومه قصر فى الذهاب و المقصد و الاياب، بل و كذا لو كان أقل من أربعة، بل و لو كان فرسخا فكذلك على الأقوى من مر أنه لا- بد من التفصيل بين المرور بالوطن و قصد الاقامه لأن المسافر إذا كان عازما على المرور بوطنه فى أثناء طى المسافه المحدده شرعا فمعناه أنه لم يكن عازما من أول الأمر للسفر بقدر المسافه و إن لم يمر فعلا لمانع منعه عن ذلك و قطع المسافه كلها بدون المرور عليه، و كذلك الحال إذا كان شاكا فى المرور على بلدته و وطنه، فإنه مع هذا الشك ليس بإمكانه أن يكون قاصدا للسفر بقدر المسافه من البدايه و إن لم يمر به فى أثناء السير، و طوى المسافه بكاملها، و هذا بخلاف قصد الاقامه فإنه قاطع لحكم القصر دون موضوعه كما مر.

نعم إذا لم ينصرف عن عزمه على الاقامه فى نصف الطريق و أقام فيه عشره أيام أصبح سفره إلى محل الاقامه بلا أثر شرعى حيث أنه لا- يكون بقدر المسافه، و إذا خرج منه بعد الاقامه كان خروجه سفرا جديدا لأن السفر إلى محل الاقامه يلغى من الحساب لانتهاؤه حكما بالاقامه، و عليه فإن كان الباقي بقدر المسافه و لو بضميمه الاياب و الرجوع إلى وطنه أو مقره كان حكمه القصر، و إلا فالتمام.

و من هنا كان على الماتن قدس سرّه أن يفرق بين المرور بالوطن فى أثناء السير و بين قصد الاقامه فى منتصف الطريق.

ص: ٣٥٠

وجوب القصر فى كل تلفيق (١) من الذهاب و الاياب و عدم اعتبار كون الذهاب اربعة أو ازيد كما مر.

### مسأله ٢٦: لو لم يكن من نيته فى أول السفر الاقامه أو المرور على الوطن و قطع مقداراً من المسافه

[٢٢٥٧] مسأله ٢٦: لو لم يكن من نيته فى أول السفر الاقامه أو المرور على الوطن و قطع مقداراً من المسافه ثم بدا له ذلك قبل بلوغ الثمانيه ثم عدل عما بدا له (٢) و عزم على عدم الأمرين فهل يضم ما مضى إلى ما بقى إذا لم يكن ما بقى بعد العدول عما بدا له مسافه فيقتصر إذا كان المجموع تقدم ان التلفيق إذا كان من ذهاب المسافر من وطنه أو مقره إلى البلد و رجوعه منه إليه فإن كان متساويين فلا إشكال فى وجوب القصر و إلاً فالأحوط وجوباً هو الجمع بين القصر و التمام، و أما إذا سافر الانسان إلى بلد يكون دون المسافه ثم بدا له أن يسافر منه إلى بلد آخر و يرجع من ذلك البلد إلى وطنه فإن كانا مجموع الذهاب من البلد الأول إلى الثانى و الاياب منه إلى الوطن مسافه شرعيه وجب القصر و إن لم يكن الذهاب مساوياً للإياب، و إلاً فالتمام.

مثال ذلك: نجفى نوى السفر إلى أبى صخير-مثلاً-فسافر إليه ثم بدا له أن يسافر إلى الشاميه فسافر ثم رجع منها إلى النجف، فإن كان مجموع ذهابه من أبى صخير إلى الشاميه و رجوعه منها إلى النجف بقدر المسافه كفى فى وجوب القصر، و لا يكون هذا من موارد اعتبار التساوى بين الذهاب و الاياب لانصراف النصوص عن ذلك.

مرانه لا- بد من الفرق بين قصد الاقامه فى أثناء الطريق قبل إكمال المسافه و بين المرور على الوطن قبل إكمالها حيث ان العزم على قصد الاقامه فى نصف الطريق سواء أ كان فى ابتداء السفر أم كان فى أثناءه إذا انصرف عنه بعد ذلك و عدل و واصل سفره إلى أن أكمل المسافه فلا يضر.

فمن أجل ذلك لا بد من تخصيص المسأله بالمرور على الوطن.



مسافه و لو بعد إسقاط ما تخلل بين العزم الأول و العزم الثانى إذا كان قطع بين العزمين شيئاً إشكال خصوصاً فى صورته التخلل، فلا يترك الاحتياط (١) بالجمع نظير ما مر فى الشرط الثالث.

## الخامس من الشروط: أن لا يكون السفر حراماً

### إشاره

الخامس من الشروط: أن لا- يكون السفر حراماً، وإلا لم يقصّر سواء كان نفسه حراماً كالفرار من الزحف و إباق العبد و سفر الزوجه بدون إذن الزوج فى غير الواجب (٢) و سفر الولد مع نهى الوالدين فى غير بل الأقوى هو التمام لما مر من أن ما طواه المسافر من الطريق عند الحيره و التردد لا يحسب من المسافه المحدده لأنه فاقد لما هو المعتبر فى وجوب القصر و هو قصد طى المسافه و قطعها بالكامل، و أما إذا عرض عليه التحير و التردد بعد أن طوى شيئاً من المسافه فهو قاطع للاتصال بين ما طواه من المسافه أولاً و ما يطويه منها لاحقاً فلا يمكن الاتصال بينهما لا حقيقه فإنه غير معقول، و لا تنزيلاً فإنه بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه، فإن مقتضى روايات الباب أن موضوع وجوب القصر هو عزم المسافر طى المسافه بكاملها فلا تشمل ما نحن فيه، فمن أجل ذلك تكون وظيفته التمام.

نعم، إذا لم يقطع شيئاً من الطريق عند الحيره و التردد فحكمه القصر كما مر.

فى إطلاقه إشكال بل منع فإن سفرها إنما يكون محرماً إذا كان موجبا لتفويت حق زوجها لا مطلقاً، و أما إذا لم يكن موجبا لذلك فلا دليل على حرمة.

ثم ان السفر المحرم الموجب للتمام على أقسام:

الأول: أن يكون السفر بنفسه محرماً كالفرار من الزحف، أو من أقسم أن لا- يسافر فى اليوم الفلانى، أو نهاه عنه من يجب عليه إطاعته كما إذا نهى المولى عبده عن السفر.

الثانى: أن يكون لغايه محرمة بأن يكون الغرض منه القيام بعمل محرّم، كمن

الواجب (١)، و كما إذا كان السفر مضرا لبدنه (٢) و كما إذا نذر عدم السفر مع رجحان تركه و نحو ذلك، أو كان غايته أمرا محرّما كما إذا سافر لقتل نفس محترمه أو للسرقه أو للزنا أو لإعانه ظالم أو لأخذ مال الناس ظلما و نحو ذلك، و أما إذا لم يكن لأجل المعصيه لكن تتفق في أثنائه مثل الغيبه و شرب الخمر و الزنا و نحو ذلك مما ليس غايه للسفر فلا يجب التمام بل يجب معه القصر و الافطار.

### مسأله ٢٧: إذا كان السفر مستلزما لترك واجب

[٢٢٥٨] مسأله ٢٧: إذا كان السفر مستلزما لترك واجب كما إذا كان مديونا و سافر مع مطالبه الديان و إمكان الأداء في الحضر دون السفر و نحو ذلك سافر لقتل نفس محترمه، أو سرقه أو إعانه الظالم على ظلمه، أو للتجاره بالخمر أو لشربها أو نحو ذلك، و أما إذا كان المستهدف منه و الباعث عليه غايه محلله في نفسها و لكن صادف فعل الحرام أو ترك الواجب في أثناء السفر فلا يكون من السفر المحرم.

الثالث: أن يكون للفرار من أداء الواجب الشرعى عليه، كفرار الدائن عن أداء الدين مع قدرته على الأداء و سفر الزوجه داخل في هذا القسم إذا كانت الزوجه تستهدف منه تفويت حق زوجها الواجب عليها شرعا.

في حرمة إشكال بل منع إذ لا دليل على أن نهى الوالدين بما هو نهى يوجب الحرمة.

نعم يجب عليه أن يعاشرها معاشره حسنه معروفه بمقتضى الكتاب و السنه، و لا تجب عليه تلك المعاشره بالنسبه إلى غيرهما.

في إطلاقه إشكال بل منع إذ لا دليل على حرمة الاضرار بالنفس بتمام مراتبها، فإن المحرم إنما هو حصه خاصه منها و هى إلقاء النفس في التهلكه أو ما يتلوها.

فهل يوجب التمام أم لا؟ الأقوى التفصيل بين ما إذا كان لأجل التوصل إلى ترك الواجب أو لم يكن كذلك، ففي الأول يجب التمام دون الثاني، لكن الأحوط الجمع في الثاني (١).

### مسألة ٢٨: إذا كان السفر مباحا لكن ركب دابه غصبيه أو كان المشى فى أرض مغصوبه

[٢٢٥٩] مسألة ٢٨: إذا كان السفر مباحا لكن ركب دابه غصبيه أو كان المشى فى أرض مغصوبه فالأقوى فيه القصر (٢)، وإن كان الأحوط الجمع.

بل الأقوى هو القصر لأن الهدف من السفر و الباعث عليه ليس هو ترك الواجب كأداء الدين مع القدره عليه ليكون السفر معصيه، بل كان الهدف منه أمرا محللا و مشروعا كزياره الحسين عليه السلام أو زياره الوالدين، أو عياده مريض، أو إعانه مؤمن أو نحوها و لكن استلزم ذلك ترك واجب عليه و لا يصدق أن سفره بغايه المعصيه ليكون مشمولا للنص.

هذا إذا كان السفر من أجل غايه مباحه و لكن ركب سياره غصبيه، أو مرّ فى أرض مغصوبه فإنه و إن كان آثما إلا أن سفره ليس سفر معصيه فإن سفر المعصيه متمثل فى عنوانين..

أحدهما: أن يكون السفر بنفسه حراما و معصيه.

و الآخر: أن تكون الغايه منه فعل الحرام، أو ترك الواجب، و الجامع فعل المعصيه، و حيث أن شيئا من العنوانين لا ينطبق عليه فلا يكون من سفر المعصيه لأن سفره و هو ابتعاده عن بلدته بنفسه لا يكون حراما و لا الغايه منه محرمة و إنما استخدم فيه وسيله محرمة، أو طريقا محرما، فيكون الحرام هو التصرف فى الوسيله أو الطريق و هو مقارن لسفره خارجا لا أنه عنوان أو غايه له.

نعم إذا سرق الشخص سياره أو دابه من أحد و ركبها و فرّ بها من يد صاحبها، فالظاهر أن سفره هذا سفر معصيه على أساس أن الغايه الباعثه عليه إنما هى الاستيلاء على أموال الآخرين غصبا و عدوانا و تمكين نفسه من التصرف فيها

### مسألة ٢٩: التابع للجائر إذا كان مجبوراً أو مكرهاً على ذلك

[٢٢٦٠] مسألة ٢٩: التابع للجائر إذا كان مجبوراً أو مكرهاً على ذلك أو كان قصده دفع مظلمه أو نحوها من الأغراض الصحيحة المباحه أو الراجحه قصير، و أما إذا لم يكن كذلك بأن كان مختاراً و كانت تبعيته إعانه للجائر فى جوره و جب عليه التمام و إن كان سفر الجائر طاعه، فإن التابع حينئذ يتم مع أن المتبوع يقصر.

### مسألة ٣٠: التابع للجائر المعد نفسه لامثال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالاً لأمره

[٢٢٦١] مسألة ٣٠: التابع للجائر المعد نفسه لامثال أو امره لو أمره بالسفر فسافر امتثالاً لأمره، فإن عدّ سفره إعانه للظالم فى ظلمه كان حراماً و وجب عليه التمام و إن كان من حيث هو مع قطع النظر عن كونه إعانه مباحاً، و الأحوط الجمع (١)، و أما إذا لم يعد إعانه على الظلم فالواجب عليه القصر.

### مسألة ٣١: إذا سافر للصيد

[٢٢٦٢] مسألة ٣١: إذا سافر للصيد فإن كان لقوته و قوت عياله قصير، بل و كذا لو كان للتجاره، و إن كان الأحوط فيه الجمع، و إن كان لهواً كما يستعمله أبناء الدنيا و جب عليه التمام (٢)، و لا فرق بين صيد البرّ و البحر، فيدخل حينئذ فى السفر لغايه محرمه.

بل الأظهر هو التمام لأن سفره لما كان اعانه للظالم فى ظلمه كما هو المفروض فى المسأله فهو حرام يوجب التمام، فإذا لم يظهر وجه للاحتياط فى المقام.

لا شبهه فى أصل و جوب التمام عليه و إنما الكلام فى أن وجوبه هل هو بملاك أن سفره من أجل الصيد للهوى و إن لم يكن محرماً، أو من أجل أنه محرم و مبغوض، فعلى الأول لا تكون هذه المسأله من صغريات مسأله سفر المعصيه، و على الثانى تكون من صغريات تلك المسأله؟ فيه وجهان:

الظاهر هو الثانى و ذلك لا من جهه قوله عليه السّلام فى موثقه عبيد بن زراره: «يتم

لأنه ليس بمسير حق...» (1) فإنه بنفسه لا يدل على أنه محرم إذ لا دليل على أن كل ما ليس بحق فهو حرام بل من جهة أنه تضييع للمال و تفويت لحق الآخرين.

بيان ذلك: ان السفر من أجل الصيد إن كان بغايه الانتفاع به شخصيا أو اجتماعيا فلا شبهه في جوازه، و قد دل عليه الكتاب و السنه، و إن كان بغايه اللهو و الترف كما هو المتعارف بين أبناء الدنيا من الملوك و الرؤساء و المترفين فهو بما أنه تضييع للمال و تفويت لحق الآخرين فيكون مبعوضا و محرما و مسير باطل على أساس أن الصيد فى البر و البحر حق لكافه آحاد الأمه و لا يحق لأى واحد منهم أن يمنع الآخر من القيام به و بذل الجهد و العمل للاستيلاء عليه باعتبار أن صيد الحيوان البحرى و البرى من إحدى الثروات المنقوله المعترف بها عند الإسلام، و نسبه أفراد الأمه إليها بكافه أصنافهم نسبه واحده و لا يسوغ لأى فرد منهم أن يقوم بالاحتكار بها و هو استيلاء الفرد و سيطرته على مساحات كبيره من الثروات المذكوره بدون إنفاق عمل و بذل جهد فى سبيل السيطرة عليها و منع الآخرين من الانتفاع بها فى تلك المساحات و على هذا الأساس فيحق لكل فرد أن يقوم بصيد الحيوان البرى أو البحرى و بذل الجهد فى سبيل السيطرة عليه بغايه الانتفاع به شخصيا أو اجتماعيا و لا يحق أن يقوم به بغايه التلهى و الترف فإنه تضييع للمال و الثروه المشتركه بين افراد الأمه و تفويت لحقهم على أساس أن الإسلام كما لا يسمح للاحتكار بها كذلك لا يسمح لتضييعها فإنه تضييع لحق الآخرين بها، فمن أجل ذلك تكون هذه الغايه مبعوضه و محرمة فالسفر من أجلها سفر معصيه و هو باطل و ليس بحق.

و من هنا يظهر أن قوله عليه السلام فى الموثقه: «لأنه ليس بمسير حق...» لا يدل على الحرمة فى نفسه إذ لا ملازمه بين إن كل ما ليس بحق فهو محرم فإن كل لهُو

ص: ٣٥٦

كما لا فرق بعد فرض كونه سفرا بين كونه دائرا حول البلد و بين التباعد عنه و بين استمراره ثلاثة أيام و عدمه على الأصح.

### مسألة ٣٢:الراجع من سفر المعصية إن كان بعد التوبة يقصّر

[٢٢٦٣]مسألة ٣٢:الراجع من سفر المعصية إن كان بعد التوبة يقصّر،و إن كان مع عدم التوبة فلا يبعد وجوب التمام عليه(١)لكون العود جزءا من باطل و ليس بحق مع أنه ليس بمحرم كذلك.فإذن لا تدل الموثقة على حرمة السفر للصيد للهوى.

فالنتيجة:ان من سافر للصيد من أجل اللهو بقدر المسافة المحدده شرعا فعليه أن يتم فى الذهاب و أما الاياب فإن كان وحده بقدر المسافة فيقصر فيه لأنه ليس من السفر للصيد للهوى.نعم إذا لم يكن بقدر المسافة كما إذا رجع من طريق آخر أقل من المسافة يتم.

بل هو بعيد،و الأظهر وجوب القصر إذا كان رجوعه وحده بقدر المسافة المحدده و لم يكن بنفسه محرما و لا من أجل غايه محرمة كما هو المفروض فى المسألة،فعندئذ لا مقتضى لوجوب التمام.

و دعوى:ان الرجوع بما أنه جزء من الذهاب و ليس سفرا آخر جديدا فيكون محكوما بحكمه و هو التمام...

خاطئه:بأن موضوع وجوب التمام هو سفر معصيه سواء أ كان بنفسه معصيه أم كان من أجل معصيه،فالحكم يدور مدار هذا العنوان حدوثا و بقاء،و بما أنه يصدق على الذهاب فيترتب عليه حكمه و هو التمام،و أما العود فإذا لم يكن حراما بنفسه و لا من أجل غايه محرمة لم يصدق عليه عنوان سفر المعصيه، فيرجع فيه حينئذ إلى اطلاقات أدله وجوب القصر.

فالنتيجة:ان الحكم يدور مدار هذا العنوان وجودا و عدما لا مدار كون الرجوع جزءا من الذهاب أو أنه سفر مستقل،فإنه لا معنى لكون الاياب جزءا من

سفر المعصيه، لكن الأحوط الجمع حينئذ.

### مسأله ٣٣: إباحه السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستداه أيضا

[٢٢٦٤] مسأله ٣٣: إباحه السفر كما أنها شرط في الابتداء شرط في الاستداه أيضا، فلو كان ابتداء سفره مباحا فقصد المعصيه في الأثناء انقطع ترخصه و وجب عليه الاتمام و إن كان قد قطع مسافات (١)، و لو لم الذهاب إلا بلحاظ أن المجموع إذا كان بقدر المسافه الشرعيه كان المجموع موضوعا لوجوب القصر و كل منها جزء الموضوع، و أما إذا كان الاياب وحده بقدر المسافه المحدده فهو موضوع مستقل. فإن صدق عليه حينئذ عنوان السفر للصيد للهوى فحكمه التمام و إلا فالقصر. و من المعلوم عدم الفرق في ذلك بين توبته عن المعصيه أم بقاءه مصرا عليها، فإن التوبه إنما تكون رافعه لآثار المعاصي السابقه على أساس ما ورد من «إن التائب عن ذنبه كمن لا ذنب له» (١) و لا- تؤثر في الاعمال الآتيه، و على هذا فإن كان رجوعه إلى بلده سائغا فحكمه القصر سواء أ تاب أم لم يتب، إذ لا يحتمل أن يكون ترك التوبه و الاصرار على المعصيه يجعل العمل السائغ غير سائغ و الرجوع معصيه.

فإذن لا يرجع التفصيل بين أن يكون رجوعه قبل التوبه أو بعدها إلى معنى محصل.

في الوجوب إشكال و الأحوط و الأجدر لزوما أن يجمع بين القصر و التمام فيصلى كلا من الظهر و العصر و العشاء مره قصرا و أخرى تماما شريطه أن يكون التحول إلى المعصيه بعد قطع المسافه المحدده بكاملها.

مثال ذلك: نجفى سافر إلى بغداد بفرض شراء أشياء محلله و الاتجار بها و بعد طى المسافه بكاملها تبدل رأيه و بنى على شراء أشياء محرمة و الاتجار بها فيتحول سفره إلى سفر المعصيه، و حينئذ فإن صلى في الطريق قصرا صح لأن السفر الشرعى قد تحقق منه و لا موجب لإعادته، و ما دام لم يبدأ بسفر المعصيه

ص: ٣٥٨

و لم يتلبس به فعلا- يبقى على القصر، و أما إذا بدأ بسفر المعصية فعلا فهل يكون مشمولاً لإطلاق ما دل على وجوب الصلاة تماماً على من يكون سفره سفر المعصية أو لا؟ فيه إشكال، لأن عمده الدليل على المسألة صحيحه عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعتَه يقول من سافر قصر و أفطر إلا- أن يكون رجلاً سفره إلى صيد أو في معصية الله أو رسول لمن يعصى الله، أو في طلب عدو، أو شحناء، أو سعايه، أو ضرر على قوم من المسلمين» (1) و لكن عمومها للمقام لا يخلو عن تأمل لأن الظاهر من الاستثناء فيها أن من كان سفره في بدايته معصية و كان بقدر المسافة المحدده هو المستثنى، و الخارج من عموم أدله وجوب القصر على المسافر، و أما من كان سفره في بدايته مباحاً ثم تحول إلى المعصية بعد طي المسافة بالكامل فهو غير مشمول لظاهر الصحيحه، و عليه فلا دليل على استثنائه من عموم تلك الأدله.

و دعوى القطع بعدم الفرق بين أن يكون سفره في بدايته معصية أو تحول إلى المعصية بقاء بعد قطع المسافة بالتمام عهدتها على مدعيها باعتبار أن دعوى القطع بعدم الفرق بين الصورتين مبنيه على القطع بأن ملا-ك وجوب التمام موجود في الصوره الثانيه أيضاً، و هو لا- يمكن بعد قصور الدليل في مقام الاثبات. فمن أجل ذلك فالأحوط وجوباً أن يجمع بين القصر و التمام إذا بدأ بسفر محرم و تلبس به فعلا- بعد أن تحولت نيته من الحلال إلى الحرام. نعم إذا كان التحول إلى المعصية في أثناء الطريق قبل اكمال المسافه فالظاهر وجوب التمام عليه إذا كان الباقي مسافه.

و النكته فيه أن هذا التحول بما أنه قبل طي المسافه بالكامل يهدم السفر الشرعى و هو ثمانيه فراسخ و يجعل ما طواه من المسافه كالعدم و لا أثر له فإذن

ص: ٣٥٩



يقطع بقدر المسافه صح ما صلاه قصرًا،فهو كما لو عدل عن السفر و قد صلى قبل عدوله قصرًا حيث ذكرنا سابقًا أنه لا يجب إعادتها(١)،و أما لو كان ابتداء سفره معصيه فعديل في الأثناء إلى الطاعة فإن كان الباقي مسافه فلا إشكال في القصر(٢)و إن كانت ملفقه من الذهاب و الاياب،بل و إن لم يكون بادئا بسفر المعصيه بقدر المسافه المحدده و لا يكون هذا بقاء للسفر الشرعى،و عليه فلا مانع من شمول الصحيحه له.

مر في المسأله(٢٤)أن الأظهر وجوب إعاده الصلاه تامه في وقتها أن بقى و إن فات أتى بها تامه في خارج الوقت،و كذلك الحال في المقام فإن المسافر إذا كان سفره في بدايته مباحا ثم يتحول إلى سفر المعصيه في أثناء المسافه و قبل إكمالها،فإن هذا التحول بما أنه قبل طى المسافه بكاملها يهدم السفر الشرعى و عليه فإن صلى قصرًا قبل ذلك وجبت إعادتها تامه في الوقت،و إن فات وجب قضاؤها كذلك في خارج الوقت.

هذا شريطه أن يبدأ بالسفر المباح فعلا،و أما قبل أن يبدأ به فتكون وظيفته الاتمام،فإذا أراد أن يصلى صلى تماما.

مثال ذلك:من سافر سفر المعصيه إلى بلد كبغداد-مثلا-و بعد وصوله إلى الحله تحول قصده من الحرام إلى الحلال،فإنه ما لم يبدأ بالسفر المباح فعلا و أراد أن يصلى الظهر-مثلا-صلى تماما باعتبار أنه مسافر لحد الآن سفر الحرام و مجرد تبدل نيته من الحرام إلى الحلال لا يوجب زوال هذا العنوان عنه ما لم يتلبس خارجا بالسفر المباح،و إذا بدأ به قصير و إن كان في داخل البلد و لم يخرج منه، و كذلك الحال إذا وصل إلى مقصده كبغداد ثم أراد أن يرجع إلى وطنه كالنجف مثلا فإنه ما دام لم يتلبس بالسفر المباح و لم يبدأ به فإذا أراد أن يصلى صلى تماما، و أما إذا بدأ بالسفر المباح صلى قصرًا و لا يتوقف وجوب القصر على خروجه من

يكن الذهاب أربعه على الأقوى (١)، و أما إذا لم يكن مسافه و لو ملفقه فالأحوط الجمع بين القصر و التمام، و إن كان الأقوى القصر بعد كون مجموع ما نواه بقدر المسافه و لو ملفقه (٢)، فإن المدار على حال العصيان بغداد باعتبار أنه مسافر فيه غايه الأمر أنه غير نيته من الحرام إلى الحلال.

هذا هو المتعين و لا- حاجه إلى استعمال كلمه (بل) لما مر من أن اعتبار كون الذهاب و الاياب متساويين إنما هو فيما إذا ذهب شخص من وطنه أو مقره ثم رجع إليه، فإنه في مثل ذلك اعتبر جماعه التساوى بينهما و إلا فلا قصر، و أما الماتن قدس سره فقد قوى عدم اعتباره، و قد تقدم منا أن الأحوط وجوبا في فرض عدم التساوى بينهما أن يجمع بين القصر و التمام فيصلى كلا من الظهر و العصر و العشاء مره قصرا و أخرى تماما. و أما إذا ذهب إلى بلد دون المسافه فإذا وصل إليه بدا له أن يسافر منه إلى بلد آخر و منه يرجع إلى بلده و حينئذ فإن كان الذهاب إلى ذلك البلد و الرجوع إلى بلده بقدر المسافه وجب القصر و إن كان الذهاب إلى البلد المذكور ثلاثه فراسخ أو أقل و الرجوع إلى وطنه أو مقره خمسه فراسخ أو أكثر و لا- يعتبر في مثل ذلك التساوى، فإنه على تقدير اعتباره إنما يعتبر فيما إذا كان بلد الذهاب و الاياب واحدا، و أما إذا كان بلد الاياب غير بلد الذهاب فلا دليل على اعتباره.

بل الأظهر هو التمام لأن الروايات التي تنص على وجوب التمام على المسافر إذا كان سفره سفر المعصيه تنص على أن المراد من السفر هو السفر الشرعى يعنى ثمانيه فراسخ، و إلا فلا موضوع للبحث عن ان وظيفته التمام أو القصر، و لا حاجه إلى هذه الروايات في وجوب التمام عليه لأن الأدله الأوليه كافيه لإثبات وجوبه، فإذن لا محاله تكون هذه الروايات مخصصه لإطلاقات روايات القصر، و استثناء سفر المعصيه من السفر المطلق في صحيحه عمار بن مروان ناص في هذا التقييد، و على هذا فإذا سافر بنيه المعصيه و في أثناء الطريق و بعد قطع

و الطاعه فما دام عاصيا يتم، و ما دام مطيعا يقصر من غير نظر إلى كون البقيه مسافه أو لا.

### مسأله ٣٤: لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه و المعصيه فمع استقلال داعى المعصيه لا إشكال فى وجوب التمام

[٢٢٦٥] مسأله ٣٤: لو كانت غايه السفر ملفقه من الطاعه و المعصيه فمع استقلال داعى المعصيه لا إشكال فى وجوب التمام سواء كان داعى الطاعه أيضا مستقلا أو تبعا، و أما إذا كان داعى الطاعه مستقلا و داعى المعصيه تبعا أو كان بالاشتراك فى المسأله وجوه، و الأ- حوط الجمع (١)، و إن كان لا- يبعد المسافه بالكامل عدل عن هذه النيه و نوى العمل المباح اتفق موضوع الدليل المخصص فإن موضوعه مقيد بنيه المعصيه، و حينئذ فإن كان الباقي بقدر المسافه و لو بضميمه الرجوع إلى بلده كان مشمولاً لإطلاقات أدله و وجوب القصر، و إلا- فالمرجع فيه العام الفوقى و هو إطلاقات أدله و وجوب التمام، فالنتيجه من ضم الروايات التى تنص على وجوب التمام إذا كان السفر سفر المعصيه إلى اطلاقات أدله و وجوب القصر فى السفر هى تقييد موضوعها بحصه من السفر و هى التى لا- تكون معصيه الله تعالى شريطه أن تكون تلك الحصه بقدر المسافه الشرعيه و إلا فلا مقتضى لوجوب القصر، و عليه فما ذكره الماتن قدس سرّه لا يرجع بالتحليل إلى معنى صحيح.

بل الظاهر هو التفصيل بين ما إذا كانت الغايه من السفر مجموع الطاعه و المعصيه و ما إذا كانت الغايه له الطاعه فحسب و لكن المعصيه كانت داعيه فى طول السفر لا مقدمه له فعلى الأول يكون حكمه التمام حيث يصدق عليه أن سفره هذا سفر معصيه باعتبار أن ارتكاب المجموع غير جائز، و على الثانى يكون حكمه القصر.

مثال ذلك: نجفى سافر إلى بغداد-مثلا- من أجل غايه مباحه و لكنه يحدث نفسه بأنه إذا وصل إليه و حصلت الغايه المنشوده له شرب كأسا من الخمر فيكون

وجوب التمام خصوصا في صورة الاشتراك بحيث لو لا اجتماعهما لا يسافر.

### مسألة ٣٥: إذا شك في كون السفر معصية أو لا مع كون الشبهه موضوعيه فالأصل الإباحه

[٢٢٦٦] مسألة ٣٥: إذا شك في كون السفر معصية أو لا مع كون الشبهه موضوعيه فالأصل الإباحه إلا إذا كانت الحاله السابقه هي الحرمة أو كان هناك أصل موضوعي كما إذا كانت الحليه مشروطه بأمر وجودي كإذن المولى و كان مسبقا بالعدم، أو كان الشك في الإباحه و العدم من جهه الشك في حرمة الغايه و عدمها و كان الأصل فيها الحرمة.

### مسألة ٣٦: هل المدار في الحليه و الحرمة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهه الأصول؟

[٢٢٦٧] مسألة ٣٦: هل المدار في الحليه و الحرمة على الواقع أو الاعتقاد أو الظاهر من جهه الأصول؟ إشكال، فلو اعتقد كون السفر حراما بتخييل أن الغايه محرّمه فبان خلافه كما إذا سافر لقتل شخص بتخييل أنه محقون الدم فبان كونه مهدور الدم فهل يجب عليه إعادته ما صلاه تماما أو لا؟ و لو لم يصلّ و صارت قضاء فهل يقضيها قصرا أو تماما؟ وجهان، و الأحوط الجمع، و إن كان لا يبعد كون المدار على الواقع إذا لم نقل بحرمة التجري، و على الاعتقاد إن قلنا بها، و كذا لو كان مقتضى الأصل العملي الحرمة و كان الواقع خلافه أو العكس فهل المناط ما هو في الواقع أو مقتضى الأصل بعد كشف الخلاف؟ وجهان، و الأحوط الجمع، و إن كان لا يبعد كون المناط هو الظاهر (١) الذي اقتضاه الأصل إباحه أو حرمة.

ذلك داعيا في طول السفر فلا يمكن أن يكون محركا له.

بل هو بعيد فإن الظاهر على ما يستفاد من نصوص الباب أن العبره إنما هي بالواقع المنجز فإن قوله عليه السّلام في صحيحه عمار: «أو في معصية الله...» (١) ظاهر في المعصيه الواقعيه المنجزه باعتبار أن الصحيحه تدل على أن المسافر جعلها غايه

ص: ٣٦٣

### مسأله ٣٧: إذا كانت الغايه المحرّمه فى أثناء الطريق لكن كان السفر إليه مستلزما لقطع مقدار آخر من المسافه

[٢٢٦٨] مسأله ٣٧: إذا كانت الغايه المحرّمه فى أثناء الطريق لكن كان السفر إليه مستلزما لقطع مقدار آخر من المسافه فالظاهر أن المجموع يعد من سفر المعصيه (١) بخلاف ما إذا لم يستلزم.

### مسأله ٣٨: السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام

[٢٢٦٩] مسأله ٣٨: السفر بقصد مجرد التنزه ليس بحرام ولا يوجب التمام.

### مسأله ٣٩: إذا نذر أن يتم الصلاه فى يوم معين أو يصوم يوما معينا

[٢٢٧٠] مسأله ٣٩: إذا نذر أن يتم الصلاه فى يوم معين أو يصوم يوما معينا لسفره و هدفا له و هذا يدل على أنه عالم بها و ملتفت إليها و لا يكون معذورا فيها، و على هذا فإذا كان جاهلا بالواقع عن عذر لم يصدق على سفره من أجلها أنه سفر المعصيه حتى يكون مشمولاً لنصوص الباب، و أما إذا لم يكن لها واقع إلا فى عالم الذهن و الخيال فلا يصدق على سفره أنه سفر المعصيه لفرض أنه لا معصيه فى الواقع، و المعصيه الخياليه لا أثر لها، و أما ان هذا السفر تجرّ على المولى فهو و إن كان صحيحاً إلا أنه لا يكشف عن مبغوضيه الفعل المتجرى به فى الخارج حتى يكون محرماً.

فالتتيجه: أن العبره إنما هى بالواقع المنجز لا- بالواقع المجرد و لا- بالواقع الخيالى و لا بالظاهر من دون مطابقتة للواقع، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدّس سرّه فى المسأله.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و الصحيح هو التفصيل، فإن استلزام سفر المعصيه لقطع مقدار آخر من المسافه إن كان بملاك توقف الوصول إلى الغايه المحرّمه على قطع هذا المقدار من المسافه أيضاً فلا- إشكال فى أنه جزء من سفر المعصيه، و حكمه فيه التمام، و إن كان بملاك أن سفره إلى بلد كالحله-مثلاً- من أجل غايه محرّمه يستلزم سفره منه إلى بلد آخر لسبب ما فهو ليس بسفر المعصيه و حكمه فيه القصر إن كان بقدر المسافه و لو بضميمه الاياب.

وجب عليه الاقامه (١)، و لو سافر وجب عليه القصر على ما مر من أن السفر المستلزم لترك واجب لا يوجب التمام إلا إذا كان بقصد التوصل إلى ترك الواجب (٢)، والأحوط الجمع.

هذا إذا كان المنذور هو الصلاه تماما فى يوم معين فإنه يجب بحكم العقل الاقامه فى مكان للوفاء بالنذر، و أما إذا كان المنذور الصوم فى يوم معين فلا تجب الاقامه و يجوز السفر و الإفطار فى ذلك اليوم و يصوم بدله يوما آخر، و يدل عليه قوله عليه السلام فى صحيحه على بن مهزيار: «قد وضع الله عنه الصيام فى هذه الأيام كلها و يصوم يوما بدل يوم إن شاء الله...» (١).

قد يقال كما قيل: إن متعلق النذر إن كان الصلاه تماما بشروطها الشرعيه و منها ترك السفر كان نذرها منحلا إلى نذر شرطها و هو ترك السفر، فإذا كان السفر من سفر المعصيه و يترتب عليه وجوب التمام، و لا يلزم المحذور المذكور، و إن كان متعلق النذر مطلق التمام و إن لم يكن واجدا لشروطه الشرعيه كان النذر باطلا لأنه إذا لم يكن واجدا لها فهو غير مشروع.

و الجواب: إن متعلق النذر هو أجزاء الصلاه المقيده بشروطها فالتقيد بها داخل فى متعلقه دونها، و بما أن الوجوب المتعلق بها فعلى فيكون باعشا و محركا للمكلف نحو تحصيل شروطها و منها ترك السفر و الاقامه فيه كالوجوب الأصلي المتعلق بها فى حال الحضر، فإنه يوجب انبعاث المكلف نحو تحصيل شروطها التى يتوقف الاتيان بالصلاه عليها، فإذا لا معنى للقول بأن نذرها يكون نذرا لترك السفر، أو أنه منحل إلى نذرين أحدهما متعلق بالصلاه تماما و الآخر بترك السفر.

فيه انه لا يمكن أن يكون الحكم فيه التمام حيث يلزم من فرض وجوب التمام عدم وجوبه باعتبار ان الهدف من هذا السفر بما انه الفرار من الواجب و هو الصلاه المنذوره تماما و ترك الاتيان به فهو من سفر المعصيه و حكمه

ص: ٣٦٥

١-١) الوسائل ج ١٠ باب: ١٠ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٢.

## مسألة ٤٠: إذا كان سفره مباحا لكن يقصد الغايه المحرّمه في حواشى الجاده فيخرج عنها لمحرّم و يرجع إلى الجاده

[٢٢٧١] مسألة ٤٠: إذا كان سفره مباحا لكن يقصد الغايه المحرّمه في حواشى الجاده فيخرج عنها لمحرّم و يرجع إلى الجاده فإن كان السفر لهذا الغرض كان محرّما موجبا للتمام، وإن لم يكن كذلك و إنما يعرض له قصد ذلك في الأثناء فما دام خارجا عن الجاده يتم (١) و ما دام عليها يقصّر (٢)، كما أنه إذا كان السفر لغايه محرّمه و في أثناءه يخرج عن الجاده و يقطع فيه التمام، فإذا كان الحكم فيه التمام فلازمه أن لا يكون الهدف منه الفرار من الواجب، و معه لا يكون هذا السفر من سفر المعصيه، فإذا لم يكن فحكمه فيه القصر، و هذا معنى أنه يلزم من فرض وجوب التمام عليه عدم وجوبه.

فالتتيجه: ان الهدف من هذا السفر إذا كان الفرار من الواجب فهو و إن كان من سفر المعصيه إلا أنه لا يمكن أن يكون مشمولا لإطلاق ما دل على وجوب التمام فيه، حيث يلزم من فرض كونه مشمولا له عدمه.

في الاتمام إشكال بل منع إذا كان الخروج عن الجاده أقل من المسافه، فإنه غير مشمول لإطلاق ما دل على وجوب التمام في سفر المعصيه، و أما إذا كان بقدر المسافه فالأحوط و الأجدر به وجوبا أن يجمع بين القصر و التمام لما مر في التعليق الأول على المسألة (٣٣) من المناقشه في شمول دليل سفر المعصيه لهذه الحاله، و هي ما إذا كان السفر في بدايته مباحا و لكنه يتحول إلى المعصيه في أثناء الطريق بعد إكمال طي المسافه.

هذا إذا كان الباقي بعد الرجوع إلى الجاده بقدر المسافه المحدده، و أما إذا كان الأقل فالأحوط وجوبا هو الجمع بين القصر و التمام على أساس احتمال أن سفر المعصيه إذا لم يكن بقدر المسافه لم يهدم السفر الشرعى، بل هذا الاحتمال هو المستظهر من الدليل، و لكن مع ذلك فالأجدر و الأحوط وجوبا الجمع بين القصر و التمام.

المسافه أو أقل لغرض آخر صحيح يقصر ما دام خارجا(١)، والأحوط الجمع فى الصورتين.

### مسأله ٤١: إذا قصد مكانا لغايه محرّمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم

[٢٢٧٢] مسأله ٤١: إذا قصد مكانا لغايه محرّمه فبعد الوصول إلى المقصد قبل حصول الغرض يتم، وأما بعده فحاله حال العود عن سفر المعصيه (٢) فى أنه لو تاب يقصّر، ولو لم يتب يمكن القول بوجود التمام لعدّ المجموع سفرا واحدا(٣)، والأحوط الجمع هنا و إن قلنا بوجود القصر فى العود بدعوى عدم عدّه مسافرا قبل أن يشرع فى العود.

### مسأله ٤٢: إذا كان السفر لغايه لكن عرض فى أثناء الطريق قطع مقدار من المسافه لغرض محرم منضمّا إلى الغرض الأول

[٢٢٧٣] مسأله ٤٢: إذا كان السفر لغايه لكن عرض فى أثناء الطريق قطع مر عدم وجوب التقصير فيما إذا كان السفر المباح أقل من المسافه.

نعم إذا كان السفر الحرام أيضا أقل منها و لكن المجموع كان بقدر المسافه و جب الجمع بين القصر و التمام على الأحوال على أساس قصور دليل كل من السفر الحلال و الحرام لمثل المقام، فإذا مقتضى العلم الإجمالى بوجود أحدهما فى هذا الحال هو الجمع بينهما بأن يصلّى مره قصرا و أخرى تماما.

فيه إشكال بل منع لأن بقاءه فى المقصد بعد تحقق الهدف و هو الغايه المحرمه ليس من السفر المباح لكى يترتب عليه حكمه و هو وجوب القصر ما لم يبدأ به فعلا على أساس أن موضوع وجوب القصر هو السفر الذى لا يكون بمعصيه، و عليه فما دام هو فى المقصد و لم يبدأ بالعود و الرجوع إلى وطنه فحكمه التمام لأنه من سفر الحرام، و هو لا ينتهى إلا بالبده بالسفر المباح، فإذا بدأ به يقصر منذ البده، و لا يتوقف على الخروج من البلد، كما لا يتوقف على أن يتوب و يؤوب إلى الله تعالى، أو يبقى مصرا على معصيته.

بل لا شبهه فيه لأن البقاء فى المقصد بعد تحقق الغايه المحرمه جزء من سفر الحرام و لا ينتهى إلا بالبده بالسفر المباح.



مقدار من المسافه لغرض محرم منضمًا إلى الغرض الأول فالظاهر وجوب التمام في ذلك المقدار من المسافه (١) لكون الغايه في ذلك المقدار ملفقه من الطاعه و المعصيه، و الأحوط الجمع خصوصا إذا لم يكن الباقي مسافه.

### مسأله ٤٣: إذا كان السفر في الابتداء معصيه فقصد الصوم ثم عدل في الأثناء إلى الطاعه

[٢٢٧٤] مسأله ٤٣: إذا كان السفر في الابتداء معصيه فقصد الصوم ثم عدل في الأثناء إلى الطاعه فإن كان العدول قبل الزوال وجب الافطار (٢)، و إن هذا إذا كان بقدر المسافه الشرعيه بشرط أن يكون ما قطعه أولا من الطريق قبل ذلك كان أقل منها، و إن لم يكن الأقل فالأحوط وجوبا أن يجمع في ذلك المقدار بين القصر و التمام، و أما إذا كان المقدار المذكور أقل من المسافه فحينئذ إن كان ما قطعه أولا من الطريق يحقق السفر الشرعي فلا قيمه لهذا المقدار لما مر من أنه لا يهدم السفر الشرعي، و من هنا لا فرق بين أن يكون الباقي مسافه أو لا، فإن وظيفته القصر على كلا التقديرين في هذه الصوره و إن لم يكن ما قطعه أولا بقدر المسافه و لكن مجموع ما طواه من السفر الحلال و الحرام بقدرها فعندئذ هل أن وظيفته الاحتياط بالجمع بين الاتيان بالقصر مره و التمام مره أخرى، أو الاتيان بالقصر فقط؟

قد يقال بالأول، بدعوى أن كلا من السفرين لما لم يحقق السفر الشرعي لم يكن شيء منهما مشمولًا لإطلاق الدليل، فإذن مقتضى العلم الإجمالي بوجوب الصلاه عليه في هذه الحاله هو الاحتياط.

و لكن الأظهر هو الثاني، لأن سفر المعصيه مستثنى من السفر الشرعي المحدد بثمانيه فراسخ شريطه أن يكون بقدر المسافه الشرعيه، و أما إذا كان أقل منها فلا دليل على استثنائه لقصور دليله عن شمول ذلك، فإذن يبقى تحت اطلاق الدليل العام. و لكن مع ذلك كان الاحتياط فيه هو الأولى و الأجدر.

في إطلاقه إشكال بل منع، و الأظهر هو التفصيل فإنه إن عدل إلى

السفر الحلال بعد ان قطع المسافه بكاملها و كان عدوله قبل الزوال فإن كان الباقي حينئذ مسافه شرعيه وجب الافطار شريطه ان يبدأ بالسفر المباح فعلا، نعم لا يتوقف الافطار على الخروج من البلد، و إنما يبدأ حكمه منذ بدايه سفره المباح، و لا يجوز قبل أن يبدأ به، و إن لم يكن الباقي مسافه شرعيه وجب البقاء على الصوم حيث ان المقتضى للإفطار هو السفر المباح بقدر المسافه و المفروض عدمه، و إن كان عدوله إلى السفر المباح بعد الزوال وجب البقاء على الصوم إن لم يكن الباقي مسافه بعين ما مر، و إن كان الباقي مسافه فمقتضى إطلاق أدله جواز الافطار في السفر عدم الفرق بين أن يكون السفر قبل الزوال أو بعده، و لكن هذه الاطلاقات قد قيدت بالروايات التي تنص على التفصيل بين أن يخرج قبل الزوال أو بعده، فعلى الأول يفطر، و على الثاني يتم. و بما أن مورد هذه الروايات هو أن الصائم إذا بدأ بالسفر قبل الزوال فليفطر، و إذا بدأ به بعد الزوال فليتم فلا يشمل المقام إذا لا يصدق عليه أنه بدأ بالسفر بعد الزوال لفرض انه كان قد بدأ بالسفر بغايه محرمه ثم عدل بعد الزوال إلى غايه محلله فهو مواصله لسفره الأول و إبقاء له، و التحول إنما هو في قصد الغايه، فمن أجل ذلك يكون المرجع في المقام هو العام الفوقى، و مقتضاه جواز الافطار مطلقا و لو كان بعد الزوال، و لكن مع ذلك كان الاحتياط بالبقاء على الصوم هو الأجدر.

و إن عدل إلى السفر المباح قبل أن يقطع المسافه بالكامل، فإن كان قبل الزوال و كان الباقي مسافه شرعيه وجب الافطار، و الا فلا يبعد وجوبه أيضا لما مر من المناقشه في شمول اطلاق دليل سفر المعصيه له إذا لم يكن بقدر المسافه، و مع ذلك كان الأجدر و الأحوط هو الجمع بينهما. و إن كان بعد الزوال فالأظهر هو جواز الافطار شريطه أن يكون الباقي مسافه تطبيقا لما تقدم، و الآ فالأحوط وجوبا

كان بعده ففي صحه الصوم ووجوب إتمامه إذا كان في شهر رمضان مثلاً وجهان، والأحوط الإتمام والقضاء، ولو انعكس بأن كان طاعه في الابتداء و عدل إلى المعصيه في الأثناء فإن لم يأت بالمفطر و كان قبل الزوال صح صومه (١)، والأحوط قضاؤه أيضاً (٢)، وإن كان بعد الاتيان بالمفطر أو بعد هو الجمع بين إتمام الصوم والقضاء بعد ذلك، وبذلك يظهر حال ما ذكره الماتن (قده) في المسأله.

في الصحه إشكال بل منع، والأظهر هو التفصيل في المسأله، فإن التحول إلى سفر المعصيه إن كان قبل طي المسافه بالكامل فالأظهر هو صحه صومه باعتبار أن التحول إلى سفر المعصيه إن كان قبل إكمال المسافه فهو يهدم السفر الشرعى و حكمه حينئذ أن يتم صومه بلا فرق بين أن يكون التحول قبل الزوال أو بعده و لا قضاء عليه شريطه عدم إتيانه بالمفطر، وإن كان بعد طي المسافه بكاملها لم يصح صومه لما استظهرناه في المسأله (٣٣) من أن مثل هذه الصوره غير مشمول لإطلاق دليل سفر المعصيه، فإنه حينئذ ليس مأموراً بالصوم بعد التحول في النيه إذ لا دليل على أن التحول فيها بمثابة الوصول إلى الوطن أو المقر، فإذا تحول و كان قبل الزوال و لم يأت بالمفطر و جب أن ينوى الصوم لأن النص مورده المسافر الذى يصل إلى وطنه أو محل إقامته قبل الزوال من دون الاتيان بشيء من المفطرات و حيث أن الحكم يكون على خلاف القاعده فالتعدى عن مورده إلى سائر الموارد بحاجه إلى قرينه و لا قرينه لا فى نفس النص و لا من الخارج.

فالتتيجه: انه غير مأمور بالصوم فى الصوره المذكوره، بل وظيفته فيها القضاء و إن كان الأجدر و الأولى أن يبقى على الصوم ثم يقضى.

بل هو الأقوى إذا كان العدول إلى سفر المعصيه بعد طي المسافه

الزوال بطل (١)، والأحوط إمساك بقيه النهار تأدبا إن كان من شهر رمضان.

### مسألة ٤٤: يجوز في سفر المعصية الاتيان بالصوم الندي

[٢٢٧٥] مسألة ٤٤: يجوز في سفر المعصية الاتيان بالصوم الندي، ولا يسقط عنه الجمعه ولا نوافل النهار والوتيره، فيجوز عليه حكم الحاضر.

### السادس من الشرائط: أن لا يكون ممن بيته معه

السادس من الشرائط: أن لا يكون ممن بيته معه، كأهل البوادي من العرب والعجم الذين لا- مسكن لهم معينا بل يدورون في البراري و ينزلون في محل العشب والكلاء و مواضع القطر و اجتماع الماء لعدم صدق المسافر عليهم، نعم لو سافروا لمقصد آخر من حج أو زياره أو نحوهما قَصِدُوا، ولو سافر أحدهم لاختبار منزل أو لطلب محل القطر أو العشب و كان مسافه ففي وجوب القصر أو التمام عليه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالجمع (٢).

بكمالها كما مر.

هذا فيما إذا كان العدول بعد طي المسافه بالكامل، و أما إذا كان قبل طيها و لم يأت بالمفطر فالظاهر هو صحه صومه على أساس أن السفر الشرعي الموجب للإفطار لم يتحقق منه إلى حين العدول و العدول يهدم السفر الشرعي كما مر، و حينئذ يكون مأمورا بالصوم من جهه ما مر من أنه لا- قصور في إطلاق دليل سفر المعصيه لشمول مثل المقام، و قد أشرنا الآن أن التحول ليس كالوصول إلى الوطن حتى يختلف حكمه باختلاف كونه قبل الزوال أو بعده.

بل الظاهر وجوب القصر عليه لأنه ما دام في بيته و يدور معه من منزل إلى آخر و من مكان إلى ثان لا يصدق أنه مسافر عرفا لأن بيته بمثابة المقر و الوطن له حيث أن توطنه على وجه الأرض يكون كذلك، و عليه فإذا خرج من بيته الكذائي و ابتعد عنه إلى ما دون المسافه كان كمن خرج من بلده أو مقره إليه، فلا يصدق أنه مسافر، و إذا خرج منه إلى المسافه المحدده صدق أنه مسافر.

و إن شئت قلت: ان بيوت هؤلاء بيوت غير مستقره فهي كالبيوت المستقره

السابع: أن لا يكون ممن اتخذ السفر عملاً و شغلاً له، كالمكاري و الجمال و الملاح و الساعي و الراعي و نحوهم، فإن هؤلاء يتمون الصلاة و الصوم في سفرهم الذي هو عمل لهم (١)

لأنهم ما داموا فيها فهم في بيوتهم، وإذا خرجوا منها إلى ما دون المسافة فلا قيمة له، وإذا خرجوا بقدر المسافة المحدده شرعا قصرُوا سواء أ كان خروجهم بغايه الزياره و نحوها أو بغايه أخرى كاختيار منزل أو جمع الكلاء و العشب و نحو ذلك، فلا يصدق على الأعراب الذين يسكنون في البوادي و يدورون فيها من محل إلى آخر طوال السنه، أو في فصل خاص عنوان المسافر، فيكون خروجهم من إطلاقات أدله و جوب القصر على المسافر بالتخصص لا بالتخصيص. و على هذا فوجب التمام عليهم يكون على القاعده فلا يحتاج إلى دليل، هذا إضافة إلى أن قوله عليه السلام في موثقه عمار: «لا، بيوتهم معهم...» (١) يدل على ذلك.

الظاهر أنه قدس سرّه أراد بذلك الأعم من أن يكون نفس السفر عملاً لهم مباشره كالسائق فإن عمله سياقه السياره، و الطيار و الملاح و المكاري و الجمال و نحوهم، أو يكون السفر مقدمه لعملهم الذي اتخذه مهنة لهم و لا يتاح لهم أن يمارسوا ذلك العمل أو المهنة إلا بالسفر كالجابي و الراعي و الاشتقان و التاجر الذي يدور في تجارته و الأمير الذي يدور في امارته حيث ان سفر هؤلاء مقدمه لعملهم و مهنتهم.

فالتتيجه: ان المستثنى من إطلاقات و جوب القصر و الافطار على المسافر بالسفر الشرعي هو من اتخذ السفر عملاً و شغلاً له بنفسه و مباشره، أو مقدمه لما هو عمل و شغل له، و أما من لم يكن السفر عملاً له بأحد المعنيين فلا تكون وظيفته التمام و الصيام، كمن يقطع المسافه الشرعيه كل يوم بغايه التنزه و قضاء الوقت، أو بغايه الزياره للمشاهد المشرفه أو الأقرباء باستمرار و لو في طول السنه فإنه لا يعتبر

هذا السفر عملا و مهنة له لا بالمباشرة و لا بالواسطة، و لذا لو سئل عما هو عمل هذا الشخص؟ فلا يقال أن عمله التنزه أو زياره المشاهد المشرفة، و على هذا من يشتغل كسائق أجره أو لدى شخص و لو مجانا و تبرعا تعتبر السياقه عملا و مهنة له، فإذا تكون العبره بما إذا اعتبر السفر لدى العرف العام عملا للشخص بنفسه و مباشره أو بالواسطة و مقدمه، و لا عبره بكثرة السفر ما لم يعتبر عملا و حرفه له.

و تطبيق ذلك يتطلب بيان الحالات التاليه:

الأولى: ان من كانت مهنته السفر كالسائق و يشتغل بسيارته بين النجف و بغداد فيكفي في وجوب التمام عليه أن يشتغل بها في كل أسبوع بل أسبوعين مره واحده، فإن وظيفته فيه التمام في الطريق و المقصد، لأن المعيار انما هو بصدق هذا العنوان لا بكثرة السفر خارجا.

الثانيه: ان من كانت مهنته شيئا آخر غير السفر و لكن يسافر من أجل أن يمارس مهنته و عمله في السفر، كما إذا كانت مهنته في بلده أخرى تبعد عن بلده بقدر المسافه.

مثال ذلك: نجفى يشتغل في الحله-مثلا- كطبيب أو مدرس أو طالب جامعي أو عامل أو موظف أو نحو ذلك، فإنه إن كان يسافر إلى هناك في كل يوم و يرجع إلى بلده بعد انتهاء عمله يتم لا على أساس أن السفر هو عمله بل على أساس ان السفر من أجل أن يمارس عمله هناك و يزاول مهنته كالتدريس أو معالجه المرضى أو نحوهما من دون أن يقرر اتخاذ الحله مقرا و وطنا له، و على ضوء ذلك فإن لم يتخذ الحله مقرا و وطنا له فوظيفته التمام فيها و في الطريق ذهابا و ايابا، و إن اتخذها مقرا له كما إذا قرر أن يبقى فيها أربع سنين أو أكثر فحينئذ تعتبر الحله و طنا اتخاذيا له و يترتب عليها تمام أحكام الوطن و منها وجوب الإتمام.

ص: ٣٧٣

فاذن يكون وجوب الاتمام عليه فى الحله باعتبار أنه متواجد فى وطنه لا باعتبار أن السفر فيها من أجل أن يمارس عمله هناك. و أما فى الطريق بين النجف و الحله ذهابا و ايابا فوظيفته القصر حتى فيما إذا كان سفره فيه بين يوم و آخر.

و النكته فيه: ان الوارد فى روايات الباب عناوين خاصه كعنوان الجابى و الراعى و الاشتقان و التاجر الذى يدور فى تجارته و نحوها، و بما ان السفر فى هذه العناوين الخاصه حاله عامه للمسافر فلا يمكن التعدى عنها إلى سائر الموارد إلا إذا كان السفر فى مورد حاله عامه للمسافر فيه، و نقصد بكون السفر حاله عامه له كونه مسافرا فى تمام حالته فى الطريق ذهابا و ايابا و فى المقصد، و اما إذا لم يكن فى المقصد مسافرا كما إذا كان مقرا و وطننا له فانه متى وصل اليه انتهى سفره و يكون من المتواجد فى وطنه، و انما يكون مسافرا فى الطريق ذهابا و ايابا فحسب، فاذن لا يكون السفر حاله عامه له لكى يمكن التعدى عن مورد تلك الروايات اليه.

و إن شئت قلت: ان التعدى عن مورد هذه الروايات إلى سائر الموارد بحاجه إلى قرينه و إن كانت القرينه هى الارتكاز العرفى القائم على عدم الفرق، و على ذلك فإذا كانت سائر الموارد مماثله لمواردها، و هذا يعنى ان السفر إذا كان حاله عامه للشخص و إن لم ينطبق عليه شىء من العناوين المنصوصه فلا مانع من التعدى على أساس ان المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه ضابط عام و هو ان كل من اتخذ السفر مهنة و عملا له اما بنفسه أو بعنوان المقدمه و الوسيله كحال عامه فوظيفته التمام.

و على ضوء ذلك فمن كان ساكنا فى بلده كقم و كانت مهنته و عمله فى بلده أخرى كطهران سواء أ كان ذلك الشخص طبييا أم مهندسا أو طالبا جامعيًا أو مدرسا أو عاملا أو موظفا أو نحو ذلك فإن اتخذ طهران مقرا و وطننا له، كما إذا بنى على أنه

يبقى فيه أربع سنين أو أكثر فعندئذ إذا سافر إليه انتهى سفره بدخوله فيه باعتبار أنه دخول في الوطن و هو هادم للسفر و قاطع فيتم فيه بملاك أنه متواجد في وطنه لا بملاك أن السفر مهنته و شغله فلا يكون السفر حينئذ حاله عامه له لكي يكون مشمولاً لروايات الاستثناء، فمن أجل ذلك يقصر في الطريق ذهاباً و إياباً و إن كان في الاسبوع مرتين أو أكثر لأن ذلك لا يكون من عناصر الضابط العام، و لا يوجد دليل آخر يدل على أن كثره السفر بنفسها موضوع لوجوب التمام.

و إن لم يتخذ طهران مقراً و وطناً له على أساس أنه يسافر إليه في كل يوم من أجل أن يمارس مهنته و شغله فيه، و إذا انتهى منها عاد إلى بلده، أو ان شغله في بلاد متفرقة و يكون في كل بلده مده خاصه كسنة أو أقل، فمن أجل ذلك لا تعتبر تلك البلاد جميعاً وطناً اتخذها له، فإن كونها كذلك يتوقف على أن لا يكون مكثه في كل منها أقل من أربع سنين فإذا لم يتخذها وطناً و مقراً له أما من أجل أنه لا ينسجم مع متطلبات شغله و مهنته، أو أنه لا يريد ذلك و جب عليه الاتمام في المقصد و في الطريق ذهاباً و إياباً باعتبار أنه ممن عمله السفر شرعاً.

و من هذا القبيل ما إذا كان الشخص يسافر إلى طهران أو إلى بغداد مثلاً و يبقى فيه أسبوعاً من أجل عمله ثم يرجع إلى بلده يوم الجمعة فإن عليه القصر هناك و في الطريق ذهاباً و إياباً، و لا فرق فيه بين الطالب الذي يسافر من أجل دراسته هناك و بين الطبيب و المهندس و الموظف و العامل و الجندي.

فالتنتيجة: ان روايات المسألة تحدد مركز وجوب التمام في خصوص المسافر الذي يتخذ السفر من أجل أن يمارس عمله و مهنته كحال عامه للعمل، و أما إذا لم يكن سفره حاله عامه لعمله فلا يكون مشمولاً لها، فعندئذ تكون وظيفته القصر بمقتضى اطلاقات أدلته.



الثالثة: إن من كان يسافر إلى بغداد مثلاً من أجل مهنته و عمله هناك فله حالتان:

إحداهما: أن يعود إلى وطنه و أهله في مساء كل يوم، أو في كل أسبوع مره واحده على نحو لا يبقى فيه عشره أيام و يظهر حكم هذه المسأله مما مر.

و الأخرى: أن يعود إلى وطنه بعد عشره أيام، أو في كل أسبوعين مره واحده، أو في كل شهر أو أكثر، و في هذه الحاله إذا كانت مدته عمله تنتهى في سنه أو أقل فهل عليه التمام في بغداد و في الطريق ذهاباً و إياباً؟ أو ان عليه التمام في بغداد فحسب دون الطريق فإن وظيفته فيه القصر؟

قد يقال بالثاني، بدعوى أن وجوب التمام عليه في بغداد على أساس أنه كان يعلم باقامه عشره أيام فيه لا على أساس أن عمله السفر، فتكون الاقامه فيه كاتخاذهم مقراً و وطناً له فلا- يكون مسافراً فيه، و عليه فالسفر ليس حاله عامه لعمله، و معه لا يكون من عناصر الضابط العام المتقدم.

و الجواب: أن هذه الدعوى مبنيه على الخلط بين كون البلد وطناً للمسافر، و كونه محل إقامته، فإنه على الأول إذا وصل إليه انتهى سفره فيكون من المتواجد في وطنه، و على الثانى انتهى حكم السفر فيكون من المسافرين المقيم، و عليه فيما أنه في الفرض الثانى مسافر و كان سفره من أجل ممارسه عمله و مهنته يكون وجوب التمام مستنداً إليه في المرتبه السابقه على الاقامه دونها.

و على الجملة فمقتضى اطلاق الروايات التى تنص على وجوب التمام على الراعى و التاجر الذى يدور في تجارته و الأمير الذى يدور في أمارته و نحوهم عدم الفرق بين أنهم قرروا المكث في مكان عشره أيام أو لا، فإن وجوب التمام مستند إلى سفرهم الذى هو حاله عامه لعملهم سواء كانوا يمكثون في مكان عشره أيام أم

لا، وكذلك الحال في المقام فإن وجوب التمام مستند إلى سفره الذي هو حاله عامه لعمله في المقصد و الطريق سواء أ كان بانيا على الاقامه في المقصد عشره أيام أم لا، و عليه فإذا ظل باقيا في بغداد مده لا تقل عن سبعة أشهر أو أقل أو أكثر من أجل ممارسه مهنته إلى أن ينتهى منها فوظيفته التمام سواء أ كان يبقى فيه طيله هذه المده بشكل مستمر أم منقطع بأن يعود إلى بلده في آخر كل أسبوع مره مثلا باعتبار أن بقاءه فيه طيله هذه المده لا يهدم سفره فيكون وجوب التمام مستندا إلى أن شغله و عمله في السفر، و إذا سافر هذا الرجل من بغداد إلى بلد آخر بقدر المسافه فإن كان مرتبطا بشغله و عمله يتم و الأ يقصر، و من هذا القبيل الجندی المكلف أو المتطوع فإنه إذا لم يكن له مقر خاص و ينتقل دائما من مكان إلى آخر و من منطقه إلى أخرى يتم في تمام هذه المقرات طيله المده، و إذا كان له مقر خاص لمزاولة عمله و مهنته فيه و كان يبقى فيه مده لا تكفى تلك المده لاعتباره و طنا له عرفا كسنة أو أكثر أو أقل يتم سواء يعود إلى بلده في مساء كل يوم أو في آخر كل أسبوع أو بعد كل شهر أو لا، و إذا سافر من مقر عمله فإن كان مرتبطا بعمله يتم و الأ يقصر.

لحد الآن قد تبين أن الضابط العام في المسأله هو أن السفر إذا كان حاله عامه لعمل المسافر و مهنته في الطريق ذهابا و إيابا و في المقصد و هو مكان العمل و المهنة فعليه أن يتم في صلاته مطلقا شريطه أن لا يتخذ مكان العمل و طنا له بأن لا يقرر البقاء فيه أربع سنين أو أكثر، و الأ وجب القصر في الطريق ذهابا و إيابا و إن كان الذهاب و الاياب فيه كثيرا، بل و إن كان في كل يوم بأن يذهب من بلدته صباحا إلى مقر عمله و يقضى عمله فيه ثم يرجع مساء إلى بلدته فإنه يتم في مقر عمله باعتبار أنه وطن آخر له و يقصر في الطريق ذهابا و رجوعا لما مر من أنه غير داخل

فى الضابط العام المستفاد من روايات المسأله و هو أن يكون سفره حاله عامه لعمله و إن كانت رعايه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فى الطريق فى صوره كثيره الذهاب و الاياب أولى و أجدر. كما أن السفر إذا كان حاله عامه لعمله لا فرق بين أن يرجع من مكان عمله إلى بلده فى كل أسبوع مره، أو فى كل أسبوعين مره، أو فى كل شهر أو شهرين فإنه ما دام هو مسافر فوظيفته التمام فيه و فى الطريق ذهابا و ايابا، فإذن لا عبره بكثرة السفر نهائيا.

الرابعه: إذا قرر طالب جامعى مثلا البقاء فى بغداد لإكمال دراسته سنتين و هو يبعد عن بلده بقدر المسافه الشرعيه و شك فى كفايه ذلك فى كونه مقرا و وطناه، أو أنه لا يزال مسافرا فيه و لم يصر من أهله، و نتيجه هذا الشك تظهر فى الطريق، فإن البقاء فيه فى تلك المده المحدوده إن كفى فى جعله مقرا و وطناه عرفا فعليه أن يقصر فى صلته فى الطريق ذهابا و ايابا، و إن لم يكف يتم فى الطريق كذلك، و بما أنه يشك فى أنه مسافر فيه أو أنه متواجد فى وطنه فيعلم حينئذ إجمالا أما بوجوب القصر عليه فى الطريق أو التمام، و مقتضى هذا العلم الإجمالى هو الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فى الطريق ذهابا و ايابا بأن يصلى فيه مره قصرا و أخرى تماما بلا فرق بين أن يكون الشك من جهه الشبهه المفهوميه أو الموضوعيه، و أما فى بغداد فوظيفته فيه التمام على كمال التقديرين، غايه الأمر أنه على التقدير الأول بملاك أنه متواجد فى وطنه، و على التقدير الثانى بملاك أنه مسافر سفره لممارسه شغله و عمله فى تلك المده.

فالنتيجه: ان فى موارد الشك فى أنه مسافر فى هذه البلده أو متوطن فيها من جهه الشك فى أن المكث فيها فى مده محدده كسنتين أو أقل أو أكثر هل يكفى فى كونه من أهل تلك البلده؟ أو لا يكفى و أنه لا يزال بعد مسافرا، فلا بد من الاحتياط

فى الطرىق بالجمع بين القصر و التمام للعلم الإجمالى بوجوب أحدهما.

الخامسه: ان السفر إذا كان مقدمه لعمله فهو إنما يكون موضوعا لوجوب التمام شريطه أن يصدق عليه أنه مهنته و شغله، فإذا لم يصدق عليه ذلك فالسفر من أجل ممارسته لا يكون موضوعا له كالسفر للتنزه أو للزياره أو نحوهما مما لا يعد عرفا شغلا و عملا فإنه سفر اعتيادى و إن كثر.

السادسه: أنه لا يكفى فى وجوب التمام أن يشتغل بمهنته فى ضمن سفره للزياره أو للتنزه أو نحو ذلك من دون اتخاذه مقدمه لها، إذ حينئذ لا يصدق أن شغله و مهنته فى السفر.

السابعه: أن من يزاول السفر من أجل عمله على أساس ارتباط ذلك العمل بالسفر، فكما أنه يتم فى صلته فى مقر العمل و فى الطريق ذهابا و إيابا فكذلك يتم فى صلته فى كل سفر مرتبط بعمله و مهنته، كما إذا انكسرت سيارته فى الطريق و توقف إصلاحها على يد عامل فنى و هو فى بلد يبعد عن هذا المكان بقدر المسافه فإنه حينئذ بحاجه إلى السفر إلى ذلك البلد، فإذا سافر إليه فعليه أن يتم فى الذهاب و الاياب على أساس أنه مرتبط بعمله و مهنته، و أما السفر الذى لا يربط به فهو سفر اعتيادى فعليه أن يقصر.

الثامنه: لا فرق فى وجوب التمام على من يكون عمله السفر بين أن يكون فى طول السنه أو فى أحد فصولها لأن المعيار إنما هو بصدق أن السفر هو عمله و مهنته، بل يكفى فى ضمن شهرين أو الأقل إذا صدق ان هذا السفر هو عمله و مهنته، و من هذا القبيل سفر الحملدار فإنه يمارس سفره فى ضمن شهر أو أكثر فى موسم الحج فى طول السنه، و بما أنه بدرجه من الأهميه يصدق عليه أن هذا هو عمله و مهنته. فالنتيجه: ان كل من يمارس السفر من أجل عمله و مهنته الاساسيه

و إن استعملوه لأنفسهم كحمل المكاري متاعه أو أهله من مكان إلى مكان آخر، ولا فرق بين من كان عنده بعض الدواب يكرها إلى الأماكن القريبه من بلاده فكراها إلى غير ذلك من البلدان البعيده و غيره، وكذا لا فرق بين من جدّ في سفره بأن جعل المنزلين منزلا واحدا و بين من لم يكن كذلك(١)، والمدار على صدق اتخاذ السفر عملا له عرفا و لو كان في سفره بدرجه يصدق أن مهنته و شغله في السفر فعليه أن يتم في صلاته و إن كانت طبيعه مهنته لا تتطلب السفر و لا تبتنى عليه كالوعظ و الخطابه و التجاره و نحوها من الاعمال و المهن التي لا تبتنى على السفر، فإنه كما يمكن القيام بها في الحضر، فإن الخطيب قد يستدعى إلى بلده أخرى تبعد عن بلدته بقدر المسافه فيسافر فيها يوما أو يومين أو أكثر، و هذا يقصر في صلاته و كذلك الحال في سائر أصحاب المهن و الحرف، و لكن إذا اتخذ الخطيب أو النجار مهنته في السفر و يزاولها فيه بحيث يصدق ان عمله و شغله في السفر فعليه أن يتم، و لا فرق في ذلك بين أن يكون في معظم أوقات السنه أو في بعضها كالخطيب و الواعظ يمارس الخطابه و الوعظ في السفر أساسا في محرم و صفر و هكذا.

قد تلخص أن العبره في وجوب التمام على المسافر في تمام حالاته إنما هي بكون السفر حاله عامه لعمله فلا عبره بكثرة السفر و لا بطول زمان الاشتغال به.

هذا هو المشهور و لكنه لا يخلو عن إشكال بل منع، و الأظهر هو الفرق بينهما للروايات المقيده التي تنص على ذلك.

و دعوى: ان المشهور قد اعرضوا عنها و هو يوجب سقوطها عن الاعتبار.

مدفوعه بما ذكرناه في علم الاصول من أن الاعراض إنما يوجب السقوط شريطه توفر أمرين..

الأول: أن يكون الاعراض من الفقهاء المتقدمين الذين يكون عصرهم في

واحد له طولها و تكرار ذلك منه من مكان غير بلده إلى مكان آخر، فلا يعتبر نهاية المطاف متصلاً بعصر أصحاب الأئمة (عليهم السلام) فيتلقون الروايات منهم مباشرة.

الثاني: أن لا يكون في المسألة ما يحتمل أن يكون سبباً و منشأً لإعراضهم عنها و عدم عملهم بها، و إلا فلا يكون كاشفاً عن النقص فيها.

و كلا الأمرين غير متوفر في المسألة، أما الأول فلأنه لا طريق إلى إحراز أن الفقهاء المتقدمين قد عرضوا عنها لأن الطريق المباشر مفروض العدم، و أما غير المباشر فهو يتوقف على مقدمه خارجيه و هي أن تكون لهم كتب استدلاليه و كان بمقدورنا الوصول إليها و البحث و الفحص عنهما لكي نعرف أنهم قد عرضوا عنها في المسألة.

و لكن هذه المقدمه غير متوفره إما من جهه عدم وجود كتاب استدلالى حول المسألة لكل فرد منهم، أو من جهه عدم وصوله إلينا مع فرض وجوده، فإذن لا يمكن إحراز إعراضهم عنها. و مجرد فتوَاهم في المسألة على خلاف تلك الروايات لا يدل على إعراضهم لأنه لازم الأعم لاحتمال أن يكون مستند فتوَاهم شيئاً آخر دون سقوط هذه الروايات عن الحجية كترجيح الروايات العامه عليها لسبب من الاسباب، أو نحو ذلك.

و أما الثانى فلاحتمال أن يكون منشأ إعراضهم عنها و عدم عملهم بها ترجيح الروايات العامه في المسألة التى تدل على عدم الفرق بين من جد في سفره و من لم يجد فيه على هذه الروايات بسبب شهره أو نحو ذلك لا وجود النقص فيها و سقوطها عن الاعتبار في نفسها.

فالنتيجه: ان الأظهر هو الفرق بين الصورتين و إن كانت رعايه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فيمن جد في سفره أولى و أجدر.

تحقق الكثره بتعدد السفر ثلاث مرات أو مرتين، فمع الصدق في أثناء السفر الواحد أيضا يلحق الحكم و هو وجوب الاتمام، نعم إذا لم يتحقق الصدق إلا بالتعدد يعتبر ذلك.

#### مسأله ٤٥: إذا سافر المكاري و نحوه ممن شغله السفر سفرا ليس من عمله

[٢٢٧٦] مسأله ٤٥: إذا سافر المكاري و نحوه ممن شغله السفر سفرا ليس من عمله كما إذا سافر للحج أو الزياره يقصر، نعم لو حج أو زار لكن من حيث إنه عمله كما إذا كرى دابته للحج أو الزياره و حج أو زار بالتبع أتم.

#### مسأله ٤٦: الظاهر وجوب القصر على الحملداريه

[٢٢٧٧] مسأله ٤٦: الظاهر وجوب القصر على الحملداريه (١) الذين يستعملون السفر في خصوص أشهر الحج، بخلاف من كان متخذاً ذلك عملاً له في تمام السنه كالذين يكرون دوابهم من الأمكنه البعيده ذهاباً و إياباً على وجه يستغرق ذلك تمام السنه أو معظمها فإنه يتم حينئذ.

#### مسأله ٤٧: من كان شغله المكراه في الصيف دون الشتاء أو بالعكس

[٢٢٧٨] مسأله ٤٧: من كان شغله المكراه في الصيف دون الشتاء أو بالعكس الظاهر وجوب التمام عليه، و لكن الأحوط الجمع (٢).

في الظهور إشكال بل منع، و الأظهر وجوب التمام لما مر من أن الحملداريه مهنة الحملدار و شغله و إن كانت السفره واحده و في زمن قصير طول السنه إلا أنها من جهه أهميتها يصدق عليها عرفاً أنها مهنة له فتكون وظيفته حينئذ التمام في الطريق ذهاباً و إياباً و في المقصد، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن (قده).

هذا الاحتياط و إن كان استحباً إلا أنه لا منشأ له أصلاً، إذ لا شبهه في صدق العناوين المأخوذه في روايات الباب على من يتلبس بمبادئها في بعض فصول السنه لا في تمامها، فمن يكون شغله المكراه في الصيف فقط فلا شبهه في صدق عنوان المكاري عليه، و من يكون شغله الرعى فيه فلا ريب في صدق عنوان

## مسأله ٤٨: من كان التردد إلى ما دون المسافه عملا له كالحطاب و نحوه

[٢٢٧٩] مسأله ٤٨: من كان التردد إلى ما دون المسافه عملا له كالحطاب و نحوه قصر إذا سافر و لو للاحتطاب، إلا إذا كان يصدق عليه المسافر عرفا و إن لم يكن بحد المسافه الشرعيه فإنه يمكن أن يقال بوجوب التمام عليه إذا سافر بحد المسافه (١) خصوصا فيما هو شغله من الاحتطاب مثلا.

## مسأله ٤٩: يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم الإقامة في غير بلده

[٢٢٨٠] مسأله ٤٩: يعتبر في استمرار من شغله السفر على التمام أن لا يقيم الراعي، بل المتعارف في المناطق الباردة أن الراعي فصليه و ليست في تمام الفصول.

فالتتيجه: ان المعيار كما مر إنما هو بصدق أن السفر حاله عامه لعمله و هو قد يتحقق بسفره واحده لا تتجاوز شهرا كالحملداريه لقوافل الحجاج فإنه لا شبهه في صدق أنها عمله و مهنته عرفا، فلو اقتصر انسان عليها لكفى ذلك في صدق أن مهنته منحصره بها.

بل هو بعيد جدا لوضوح أن روايات الباب بمختلف الالسنه تنص على أن السفر بقدر المسافه الشرعيه و هي ثمانيه فراسخ بكاملها يوجب القصر دون الأقل من ذلك و لو يسيرا و إن صدق على من سافر دون ذلك عنوان المسافر عرفا، لأن العبره إنما هي بقطع هذه المسافه بالكامل دون صدق المسافر العرفي، و قد مر أن وجوب التمام إنما هو على من يكون السفر شغله و مهنته لا حاله اتفاقيه له، و في ضوء ذلك إذا كان الشخص يمارس مهنته في داخل البلد و فيما دون المسافه و لكن قد يحدث اتفاقا ما يستدعي سفره إلى بلده أخرى بقدر المسافه الشرعيه لما يرتبط بمهنته و شغله، ففي هذه الحاله تكون وظيفته القصر إذا سافر إلى تلك البلده على أساس أن هذه السفره حاله اتفاقيه و ليس مبني عليها، و لا فرق في ذلك بين الحطاب و السائق و النجار و الحداد و ما شاكل ذلك.



فى بلده أو غيره عشرة أيام(١)،و إلا انقطع حكم عمليه السفر و عاد إلى فى اعتبار ذلك إشكال بل منع،و الأظهر وجوب التمام عليه و إن كان سفره من بلد بعد إقامه عشرة أيام فيه،و لكن مع ذلك كان الأجدد و الأحوط هو الجمع فيه بين القصر و التمام،و ذلك لأن النصوص التى استدل بها على هذا الحكم قاصره أما سندا أو دلالة،فإن عمدتها قوله عليه السلام فى روايه عبد الله بن سنان:

«فإن كان له مقام فى البلد الذى يذهب إليه عشرة أيام أو أكثر و ينصرف إلى منزله و يكون له مقام عشرة أيام أو أكثر قصر و أفطر...» (١)و هو ظاهر فى اعتبار أمرين فى وجوب التقصير عليه.

أحدهما:إقامه عشرة أيام فى البلد الذى يذهب إليه.

و الآخر:إقامه العشره فى بلده الذى يرجع إليه.و هذا يعنى أن المكارى إذا ذهب إلى بلده و بقى فيها عشرة أيام ثم رجع إلى بلده قصر فى الطريق و أفطر شريطه أن يبقى فى بلده أيضا عشرة أيام،و هذا غير ما هو المشهور بين الأصحاب من ان المكارى و ما يلحق به إذا أقام فى بلد عشرة أيام ثم سافر فعليه أن يقصر فى صلاته و يفطر صومه.

قد يقام بتوجيه هذه الروايه و حملها على ما هو المشهور بأحد طريقين..

الأول:ان الواو فى قوله عليه السلام:«و ينصرف»بمعنى أو،كما فى قوله عليه السلام:

«خمسه و أقل»بقرينه الاجماع على عدم اعتبار إقامه عشرين فى رفع حكم التمام.

و الجواب:ان هذا الحمل و إن كان ممكنا إلا أنه لما كان خلاف الظاهر فهو بحاجة إلى قرينه و لا قرينه فى نفس الصحيحه على هذا الحمل،و أما قوله عليه السلام:

«خمسه و أقل»فالقريه على ذلك موجوده و هى أنه لا يمكن الجمع بين إقامه خمسه أيام و أقل منها فى مكان واحد فى وقت فارد.

و أما الاجماع فهو لا يصلح أن يكون قرينه على ذلك لأنه معلوم المدرك

ص:٣٨٤

و هو روايات الباب كمرسله يونس و نحوها، فمن أجل ذلك لا قيمه له. هذا مضافا إلى ما ذكرناه في بحث الفقه بشكل موسع من أنه لا قيمه للإجماعات المدعاة في المسائل الفقهيه صغرى و كبرى.

الثانى: ان قوله عليه السّلام: «فإن كان له مقام... الخ» إنما هو فى مقابل قوله عليه السّلام فى صدر الروايه: «المكارى إذا لم يستقر فى منزله الاّ خمسسه أيام أو أقل قصر فى سفره...» و ظاهر المقابله انه لا اختلاف بينهما الاّ من ناحيه مده الاقامه خمسسه و عشره، و بما أن المراد من السفر فى الصدر هو السفر من البلده التى أقام فيها خمسسه أيام فبطبيعته الحال يكون المراد من السفر فى الذيل هو السفر من البلده التى ذهب إليها.

و الجواب: ان هذا لا يدفع الاشكال عن ظاهر الروايه و هو اعتبار أمرين فى وجوب القصر، أحدهما إقامه عشره أيام فى البلد الذى يذهب إليه، و الآخر اقامه العشره فى بلده الذى يرجع إليه، و إنما يدفع إشكالا آخر و هو أن الروايه تدل على وجوب القصر فى الذهاب إلى البلد الذى أقام فيه عشره أيام لا فى الرجوع منه، هذا إضافة إلى إن الروايه ضعيفه سندا.

فالتنتيجه: ان ما هو المشهور من أن المكارى و ما يلحق به إذا أقام فى بلده عشره أيام ثم سافر فعليه أن يقصر فى السفره الأولى لا دليل عليه، فالأظهر عدم الفرق بين أن يقيم فى بلده عشره أيام ثم يسافر أو لا، فإنه على كلا التقديرين يتم صلاته و إن كانت رعايه الاحتياط فى الفرض الأول بالجمع بين التمام و القصر فى السفره الأولى أولى و أجدر.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان الروايه تامه سندا و دلالة فمع ذلك لا يمكن التعدى عن موردها إلى سائر الموارد، فإن الحكم لما كان على خلاف

القاعده فالتعدى بحاجه إلى قرينه و لا قرينه فى نفس الروايه، و أما القرينه من الخارج فيمكن تمثيلها فى ثلاث دعاوى..

الأولى:الاجماع على التعدى و عدم الفرق بين المكارى و غيره فى هذا الحكم و أنه حكم من كان السفر عمله و مهنته.

و الجواب:مضافا إلى أنه لا إجماع فى المسأله أنه لا قيمه له كما مرت الاشاره إليه آنفا و لا سيما فى مثل هذه المسأله التى تتوفر فيها الأدله اللفظيه.

الثانيه:انه لا فرق بين المكارى و غيره فى الملاك و إن كل حكم ثبت له نفيًا و إثباتًا فهو ثابت لغيره أيضا بعين الملاك.

و الجواب:أن هذه الدعوى تتوقف على إحراز ملاك الحكم فى غير المكارى ممن يكون عمله السفر، و بما أنه لا طريق لنا إلى إحرازه من غير ناحيه ثبوت الحكم فلا مجال لهذه الدعوى.

الثالثه:ان ملاك وجوب القصر على المكارى إذا سافر من بلده بعد إقامته فيها عشره أيام إنما هو على أساس ان الاقامه تنافى مهنته و هى السفر و هذا الملاك موجود فى غيره أيضا.

و الجواب:قد تقدم ان المعيار فى وجوب التمام على المسافر إنما هو بصدق العناوين المأخوذه فى الروايات كعنوان المكارى و الملاح و الجمال و الراعى و الكرى و التاجر الذى يدور فى تجارته و الاشتقان و نحو ذلك، و صدق هذه العناوين لا يتوقف على كثره السفر و مواصلته بصوره مستمره ضروره أن الملاح يصدق حقيقه على ربان السفينه و إن توقفت سفينته فى الطريق شهرا أو أكثر، و كذلك المكارى و الجمال و الراعى لأن ملاك الصدق إنما هو اتخاذ السفر مهنته له، و من المعلوم ان إقامه عشره أيام فى بلده لا تمنع عن صدق تلك العناوين

القصر فى السفره الاولى خاصه دون الثانيه فضلا عن الثالثه، و إن كان الأحوط الجمع فيهما، و لا فرق فى الحكم المزبور بين المكارى و الملاح و الساعى (١) و غيرهم ممن عمله السفر، أما إذا أقام أقل من عشره أيام بقى على التمام، و إن كان الأحوط مع إقامه الخمسه الجمع (٢)، و لا- فرق فى الاقامه فى بلده عشره بين أن تكون منويه أو لا، بل و كذا فى غير بلده أيضا (٣)، فمجرد البقاء عشره يوجب العود إلى القصر، و لكن الأحوط مع و لا تؤدى إلى زوالها على نحو لا يكون المكارى بعد إقامه العشره فى بلده مكاريا.

و من هنا قلنا ان المتفاهم العرفى منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن كل من يتخذ السفر مهنة له أو مقدمه لشغله و عمله كحاله عامه فوظيفته التمام و إن لم يصدق عليه شىء من العناوين المنصوصه كطالب مدرسى يدرس فى جامعه طهران مثلا و تبعد بلدته عن بلده دراسته بقدر المسافه الشرعيه فإنه مره يأتى صباح كل يوم إلى طهران من أجل دراسته و يرجع مساء إلى بلدته و لا يمكث فيه، و أخرى يمكث فيه أسبوعا أو أسبوعين أو شهرا أو أكثر ثم يعود إلى بلدته يوما أو يومين أو فى أيام العطله و على كلا التقديرين فحكمه التمام ما لم يقرر البقاء فيه مده مديده كأربع سنين أو أكثر و الا فحكمه القصر فى الطريق ذهابا و إيابا على كلا التقديرين كما تقدم.

مر الاشكال بل المنع فى أصل ثبوت الحكم حتى فى المكارى فضلا عن غيره.

لا منشأ له إلا صدر روايه عبد الله بن سنان و هو مضافا إلى أنه مجمل فقد مر أنه الروايه غير ثابتة.

لكن الأظهر اعتبار أن تكون منويه فى بلده و فى غيره بناء على ثبوت هذا الحكم على أساس ان وظيفه المكارى هى التمام فى تمام الحالات، و لكن

الاقامه فى غير بلده بلا نيه الجمع فى السفر الأول بين القصر و التمام.

### مسأله ٥٠: إذا لم يكن شغله و عمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفارا عديده

[٢٢٨١] مسأله ٥٠: إذا لم يكن شغله و عمله السفر لكن عرض له عارض فسافر أسفارا عديده لا يلحقه حكم وجوب التمام، سواء كان كل سفره بعد سابقها اتفاقيا أو كان من الأول قاصدا لأسفار عديده، فلو كان له طعام أو شىء آخر فى بعض مزارعه أو بعض القرى و أراد أن يجلبه إلى البلد فسافر ثلاث مرات أو أزيد بدوابه أو بدواب الغير لا يجب عليه التمام، و كذا إذا أراد أن ينتقل من مكان إلى مكان فاحتاج إلى أسفار متعدده فى حمل أثقاله و أحماله.

### مسأله ٥١: لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كيفيات و خصوصيات أسفاره

[٢٢٨٢] مسأله ٥١: لا يعتبر فيمن شغله السفر اتحاد كيفيات و خصوصيات أسفاره من حيث الطول و القصر و من حيث الحمولة و من حيث نوع الشغل، فلو كان يسافر إلى الأمكنه القريبه فسافر إلى البعيده أو كانت دوابه الحمير فبدل بالبغال أو الجمال أو كان مكاريا فصار ملاحا أو بالعكس يلحقه الحكم و إن عرض عن أحد النوعين إلى الآخر أو لفق من النوعين.

نعم، لو كان شغله المكاراه فاتفق أنه ركب السفينه للزياره أو بالعكس قصير لأنه سفر فى غير عمله بخلاف ما ذكرناه أولا فإنه مشغول بعمل السفر غايه الأمر أنه تبدل خصوصيه الشغل إلى خصوصيه أخرى، وجوب القصر عليه فى الطريق قد انيط بأن يكون له مقام عشره أيام فى بلده أو بلد آخر كما نصت على ذلك روايه عبد الله ابن سنان، و من الواضح أن الظاهر منها هو أنه يعلم بالبقاء فيه عشره أيام كما هو المراد من النيه هنا. ثم ان المعيار فى وجوب التمام لما كان بصدق السفر مهنة المسافر و عمله عرفا لا بكثرتة خارجا و لا بطول الزمن يظهر حال مجموعه من المسائل الآتية.

فالمناط هو الاشتغال بالسفر و إن اختلف نوعه.

### مسأله ٥٢: السائح فى الأرض الذى لم يتخذ وطنا منها يتم

[٢٢٨٣] مسأله ٥٢: السائح فى الأرض الذى لم يتخذ وطنا منها يتم (١)، هذا فيما إذا كانت السياحه مهنة و شغلا للسائح و لكن على هذا لا فرق بين أن يتخذ وطنا له على وجه الأرض أو لا فإن حاله حينئذ حال غيره ممن تكون مهنته و عمله فى السفر كالراعى و نحوه، و أما إذا لم تكن السياحه من أجل مهنة و شغل له بأن كانت لمجرد الترفه و التنزه و زياره البلدان و متحافها و آثارها القديمه و المناظر الطبيعیه و مظاهرها فلا توجب التمام بلا فرق بين أن يكون له وطن معين على وجه الكره الأرضیه أو لا على أساس أن المستثنى من إطلاقات أدله و جوب القصر على المسافر هو عناوين ثلاثه..

الأول: من يكون بيته معه كأهل البوادی الذين لم يتخذوا موطننا معيناً على وجه الأرض فيدورون فى البر من منطقه إلى أخرى و من مكان إلى آخر كما مر بل لا يصدق عليهم عنوان المسافر هذا لا من جهه أن السفر فى مقابل الحضر و لا حضر لهم على الفرض و ذلك لأن التقابل بينهما من تقابل التضاد لا العدم و الملكه فإن الحضر ليس أمراً عدمياً و عبارته عن عدم السفر فى محل قابل له، بل من جهه أنهم قد اتخذوا مناطق شاسعه و أماكن واسعه أو طاناً لهم لكى يعيشوا فيها بتمام متطلبات حياتهم على نحو التنقل و التجول فيها على مستوى واحد حيث ان معنى الوطن عرفاً هو ما يتخذ الشخص مكاناً على وجه الكره الأرضیه من أجل أن يعيش فيه بماله من متطلبات الحياه غايه الأمر أنه قد يتخذ مكاناً معيناً فى بلده أو قريه على وجه الكره فإنه ما دام كان متواجداً فيها فهو غير مسافر و إذا خرج منها بقدر المسافه المحدده شرعاً فهو مسافر كما هو الغالب بين أصناف البشر و أفرادهم و قد لا يتخذ مكاناً معيناً بل يعيش بتمام متطلبات حياته فى أماكن متعدده و متفرقه و يعبر عنه فى الروايات بمن يكون بيته معه فإنه ما دام كان متواجداً فيها كذلك فهو

### مسأله ٥٣: الراعى الذى ليس له مكان مخصوص يتم

[٢٢٨٤] مسأله ٥٣: الراعى الذى ليس له مكان مخصوص يتم (١).

غير مسافر، وإذا خرج منها بقدر المسافه الشرعيه من أجل غايه أخرى من حج أو زياره أو نحو ذلك فهو مسافر باعتبار أنه خارج عن أوطانه و مقراته.

فالتتيجه: أنهم ما داموا يكون بيوتهم معهم بصوره متواصله فلا يصدق عليهم المسافر.

الثانى: من يكون السفر عمله و مهنته بنفسه و مباشره كالسائق و نحوه.

الثالث: من يكون السفر عمله و مهنته مقدمه لا مباشره كالراعى و نحوه.

و الظاهر أنه لا ينطبق عليه شىء من هذه العناوين الثلاثه.

أما الأول: فلأن معنى «أن بيته معه» يعنى أن جميع متطلبات حياته المعيشيه من الظروف و الفرش و الأَطعمه و أدوات الطبخ و الخيمه و وسائل النقل كانت معه و من المعلوم أنه لا يصدق على السائح.

و دعوى أن هذا العنوان و إن لم يصدق عليه إلا أنه لا حاجه فى وجوب القصر إلى صدق هذا العنوان إذ يكفى فيه عدم صدق عنوان المسافر عليه لأن السفر فى مقابل الحضر و لا حضر له على الفرض...

مدفوعه بأن السفر و إن كان فى مقابل الحضر إلا أن التقابل بينهما من تقابل التضاد لا العدم و الملكه كما مرّ فإذا لم يكن السائح حاضرا فهو مسافر فيجب عليه أن يقصر فى صلاته إلا إذا انطبق عليه أحد العناوين المذكوره.

و أما الثانى: فلأن السياحه بنفسها ليست مهنة و شغلا.

و أما الثالث: فلأنها ان اتخذت من أجل شغل و مهنة فتدخل فيه و ليست عنوانا آخر و إلا فلا.

فى التقييد إشكال بل منع، و الظاهر عدم الفرق بين أن يكون له مكان

## مسألة ٥٤: التاجر الذي يدور في تجارته يتم

[٢٢٨٥] مسألة ٥٤: التاجر الذي يدور في تجارته يتم.

## مسألة ٥٥: من سافر معرضاً عن وطنه لكنه لم يتخذ وطناً غيره يقصر

[٢٢٨٦] مسألة ٥٥: من سافر معرضاً عن وطنه لكنه لم يتخذ وطناً غيره يقصر (١).

## مسألة ٥٦: من كان في أرض واسعة قد اتخذها مقراً إلا أنه كل سنة مثلاً في مكان منها يقصر

[٢٢٨٧] مسألة ٥٦: من كان في أرض واسعة قد اتخذها مقراً إلا أنه كل سنة مثلاً في مكان منها يقصر إذا سافر عن مقر سنته.

## مسألة ٥٧: إذا شك في أنه أقام في منزله أو بلد آخر عشرة أيام أو أقل بقي على التمام

[٢٢٨٨] مسألة ٥٧: إذا شك في أنه أقام في منزله أو بلد آخر عشرة أيام أو أقل بقي على التمام (٢).

## الثامن: الوصول إلى حد الترخيص

### إشارة

الثامن: الوصول إلى حد الترخيص، وهو المكان الذي يتوارى عنه جدران بيوت البلد (٣)، ويخفي عنه أذانه، ويكفي تحقق أحدهما مع عدم مخصوص أو لا لما مر من أنه إذا اتخذ الرعي مهنة و عملاً له في أحد فصول السنة كفي في صدق أنه ممن يكون عمله في السفر، ولا يلزم أن يكون في طول السنة، فإن العبرة في وجوب التمام إنما هي بصدق كون السفر حاله عامه لعمله لا بطول الزمن ولا بكثرة الاسفار خارجاً كما مر.

فيه: إن إطلاقه ينافي ما تقدم منه قدس سرّه في المسألة (٥٢) من وجوب التمام على السائح فإنه إذا كان بانياً على عدم اتخاذ وطن آخر له نهائياً فهو سائح، ومقتضى ما ذكره قدس سرّه في المسألة المذكورة وجوب التمام عليه لا القصر.

مر أن الأظهر أنه باق على التمام مطلقاً حتى فيما إذا كان واثقاً ومتأكداً أنه أقام في منزله أو بلد آخر عشرة أيام.

وفيه: إن المعيار هو أن يتوارى شخص المسافر عن عيون أهل البيوت الكائنة في منتهى البلد فإنه الوارد في الرواية دون ما في المتن، وهي صحيحه محمد بن مسلم، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يريد (فيخرج) متى يقصر؟ قال: إذا توارى من البيوت...» (١)، حيث إن المتحصل منها إذا وقف شخص في آخر

ص: ٣٩١



بيوت البلد و منتهى عماراته و كان يرى المسافر يتعد عنه ثم حجبت عنه رؤيته بحيث لا- هو يرى المسافر و لا- المسافر يراه فيتوارى كل منهما عن الآخر فحينئذ يجب عليه القصر سواء غابت عن عين المسافر عمارات البلد و بناءاته أيضا أو لا، و هذا معيار ثابت لا يزيد و لا ينقص عادة و لا يختلف باختلاف البلدان و ضخامه عماراتها، و هذا بخلاف ما إذا كان وجوب القصر مربوطا بخفاء عمارات البلد و جدرانها فإنه يختلف من بلد إلى آخر، فمن أجل ذلك جعلت الصحيحه غياب المسافر و تواريه عن عيون الساكنين فى آخر بيوت البلد و عماراته معيارا لوجوب القصر.

ثم ان عنوان التوارى المأخوذ فى الصحيحه صرف طريق إلى ما هو موضوع لوجوب القصر و هو المسافه المعينه المحدده و لا يحتمل دخله فى الموضوع.

و من هنا لا- يكون توارى المسافر عن أنظارهم و بالعكس الآ- فى حاله انبساط الأرض و عدم وجود حائل بينهما فإذا غاب المسافر عن عين الواقف فى آخر البلد لا بعد مسافه بينهما بل لأجل وجود حائل كالجبل أو نحوه، أو نزل واديا أو دخل فى نفق أو ما شاكل ذلك لم يكف هذا فى وجوب القصر فإذن يكون حد الترخص حدا واقعيا و هو عبارته عن ابتعاد المسافر عن آخر بيوت البلد بمسافه حجبتة عن عيون أهل تلك البيوت كما أنها حجبتهم عن عيون المسافر، و هذا يعنى أنها لا تتيح لكل منهما رؤيه الآخر فى حاله افتراض انبساط الأرض.

و لكن فى مقابل هذه الصحيحه روايات أخرى تدل على أن المعيار فى وجوب القصر على المسافر هو ابتعاده مسافه لا يسمع أذان البلد، منها صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن التقصير؟ قال: إذا كنت فى الموضوع الذى تسمع فيه الأذان فأتم، و إذا كنت فى الموضوع الذى لا تسمع فيه

الأذان فقصر، وإذا قدمت من سفرك فمثل ذلك» (1) فإنها تدل على اناطه وجوب القصر بابتعاد المسافر عن البلد بمسافه لا يسمع فيها الأذان.

ثم ان المتفاهم العرفى من الصحيحه هو تحديد موضوع وجوب القصر بابتعاد المسافر عن آخر بيوت البلد بمسافه لا يتيح له أن يسمع فيها أذان المؤذن العادى الساكن فى منتهى بيوت البلد فإنها حد الترخص للكل إذ لا يحتمل أن يكون المراد من الأذان مطلق أذان البلد و إن كان فى وسطه أو فى الطرف الآخر منه على أساس أنها فى مقام بيان تحديد ابتعاد المسافر عن البلد بامتداد شعاع الأذان و هذا بطبعه يقتضى أن يكون المراد منه أذان آخر بيوته كما أنه لا يحتمل أن يكون الحكم إضافيا يختلف باختلاف أفراد المسافر بأن يكون وجوب القصر على كل مسافر منوطا بعدم سماعه الأذان و ذلك..

أولاً: ان الأذان إنما هو فى وقت خاص لا فى كل وقت يخرج المسافر عن البلد، هذا إضافة إلى أن المسافر قد يكون أصم لا يسمع.

و ثانياً: ان من غير المحتمل أن يختلف حد الترخص باختلاف أفراد المسافر على أساس اختلاف سماعته من حيث القوه و الضعف، فإذن لا محاله يكون المراد من حد الترخص هو المعنى الواقعى الموضوعى و تكون نسبته إلى جميع أفراد المسافر على حد سواء و لا- يختلف باختلاف أفرادهم، و لا معنى لإناطته فى حق كل مسافر بعدم سماعه بنفسه الأذان، و بما أن الصحيحه فى مقام التحديد فلا- محاله يكون المراد منه عدم سماع المسافر الاعتيادى المتعارف، كما ان المراد من الأذان هو أذان الانسان الاعتيادى فإنه المتبع فى تمام التحديدات الشرعيه لأن إرادته غيره بحاجه إلى قرينه.

ثم ان المراد من المتعارف و العادى ليس هو الجامع بين أفراد بل المراد

ص: ٣٩٣

حصه خاصه منه و هى أقل فرد من أفرادها و أدناه على أساس أنه لا معنى للتحديد بالجامع فإنه من التحديد بين الأقل و الأكثر و هو غير معقول.

و كذلك الحال بالنسبه إلى الصحيحه الأولى فإنها فى مقام بيان تحديد معنى واقعى موضوعى و هو مقدار ابتعاد المسافر عن البلد الذى هو موضوع لوجوب القصر و شرط له، و لا- يختلف ذلك المعنى باختلاف أفراد المسافر و لا يمكن أن يراد منها تحديد معنى نسبي لوضوح أن حد الترخص لا- يختلف باختلاف أفراد المسافر بأن يكون المعيار فى وجوب القصر على كل مسافر هو ابتعاده عن البلد بمسافه لا تتيح له رؤيه من وقف فى آخر البلد.

و إن شئت قلت: إن كلا العنوانين معرف لمعنى واحد و هو المسافه المحدده واقعا بين موقف الانسان المسافر و آخر بيوت البلد بالنسبه إلى جميع أفرادها، فإذا وصل المسافر إلى هذا الحد المعين فى الواقع تعين عليه القصر و الأ فلا، و على هذا فإذا تحقق كلا العنوانين و حصل له الوثوق بالوصول إليه فلا إشكال، و أما إذا تحقق أحدهما دون الآخر فيشكك فى وصوله إلى الحد المذكور لاحتمال أن تحققه كان لسبب داخلى أو خارجى لا- فى نفسه أو عدم تحقق الآخر كان لذلك بعد ما مر من أن المراد من التوارى هو التوارى عن العين المجرده المتعارفه بأدنى فردها فى حاله استواء الأرض و انبساطها و عدم وجود عائق فى البين، كما ان المراد من عدم سماع الأذان هو عدم سماعه بالأذان المتعارفه بأدنى فردها بدون سبب أو وسيله خارجيه.

و فى ضوء ذلك إذا قطع المسافر مسافه و نظر و لم ير من هو واقف فى آخر البلد و مع ذلك سماع أذان البلد لم يكن متأكدا و واثقا بالوصول إلى حد الترخص، إذ يحتمل ان عدم رؤيته كان مستندا إلى سبب داخلى أو خارجى، أو ان سماعه

الأذان كان كذلك، فمن أجل هذا لا يكون متأكداً بالوصول إليه، فإذا لا معارضه بين الطائفة الأولى التي تؤكد على تحديد حد الترخيص بما إذا ابتعد المسافر عن البلد بمسافة لا تتيح له رؤيته من هو واقف في آخر بيوت البلد و بالعكس شريطه أن يكون ذلك في ظروف اعتيادية ككون الأرض منبسطة و الجو صافيا و الرؤية متمثلة في أدنى فرد من أفرادها المتعارفه و اقله، و بين الطائفة الثانية التي تؤكد على تحديده بما إذا ابتعد عنه بمسافة لا تتيح له أن يسمع أذان آخر بيوت البلد شريطه أن يكون ذلك أيضا في ظروف اعتيادية، كانبساط الأرض و صفاء الجو و عدم وجود ريح من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر و كون أذانه من أدنى فرد من أفراد الأذان المتعارفه و اقله و نحوها.

و في ضوء ذلك إذا حجب من هو واقف في آخر عمارات البلد عن عين المسافر و لكنه كان يسمع الأذان منه أو بالعكس لم يكن متأكداً و واثقا بأنه وصل إلى حد الترخيص الواقعي حيث يحتمل أن يكون حجه عن نظره في الفرض الأول لسبب داخلي كضعف نظره أو خارجي، كما يحتمل أن يكون سماعه الأذان لسبب داخلي ككون سامعته قوية و حاده أو خارجي كوجود ريح من جانب البلد إليه، أو صفاء الجو و سكوته، فلا- يحتمل التنافي بين العنوانين المعرفين على أساس ان المعرف ليس كل منهما على نحو الاطلاق لكي يقع التنافي بينهما بل حصه خاصه من كل منهما، بل قد لا يحصل له تأكيد و وثوق بوصوله إلى حد الترخيص عند تحقق كلا العنوانين معا، فإذا كان المقياس إنما هو بحصول الوثوق له بالوصول إليه فإن حصل فعليه القصر و الآ فالتمام، و كذلك الحال لو كان العنوانان مأخوذين على نحو الموضوعيه على أساس ان الموضوع حينئذ هو حصه خاصه منهما و هذه الحصه و إن لم تكن مجمله مفهوماً إلا أنها مجمله تطبيقاً، فمن أجل ذلك لا إطلاق لهما

العلم بعدم تحقق الآخر (١)، و أما مع العلم بعدم تحققه فالأحوط اجتماعهما (٢)، بل الأحوط مراعاة اجتماعهما مطلقاً، فلو تحقق أحدهما دون الآخر إما يجمع بين القصر و التمام و إما يؤخر الصلاه إلى أن يتحقق الآخر، و فى العود عن السفر أيضا ينقطع حكم القصر إذا وصل الى حد الترخص من وطنه (٣) حتى تقع المعارضه بين إطلاقيهما.

فالتتيجه: ان التعارض بين الطائفتين من الروايات مبنى على أحد أمرين..

الأول: أن يكون كل من العنوانين معرفاً على نحو الاطلاق.

الثانى: أن يكون كل منهما دخيلاً فى الحكم كذلك بنحو الموضوعيه.

و لكن كلا الأمرين غير ثابت، فإذن لا معارضه بينهما، و على هذا فإذا شك المسافر فى تحقق ما هو المعرف واقعا كان يشك فى الوصول إلى حد الترخص و معه يرجع إلى العام الفوقى و هو اطلاقات أدله و جوب التمام حيث ان الخارج منها هو المسافر الواصل إلى حد الترخص و عند الشك فى الوصول إليه يرجع إلى تلك الاطلاقات بعد إجمال الدليل المخصص و المقيّد.

مر عدم كفايه ذلك إلا اذا حصل الوثوق و الاطمئنان منه بالوصول الى حد الترخص.

مر أن الأظهر فيه هو التمام و بذلك يظهر حال ما بعده.

هذا هو المعروف و المشهور بين الأصحاب، و لكنه لا يخلو عن إشكال بل منع، فإن قوله عليه السلام فى ذيل صحيحه عبد الله بن سنان: «و إذا قدمت من سفرك فمثل ذلك...» (١) و إن كان ينص على انقطاع حكم القصر إذا رجع من سفره و وصل إلى حد الترخص، إلا أنه معارض بمجموعه من الروايات الناصه على بقاء حكم القصر و عدم انقطاعه إلى أن دخل فى بيته.

ص: ٣٩٤

منها: قوله عليه السلام في صحيحه العيص: «لا يزال المسافر مقصرا حتى يدخل بيته...».

(١) و منها: قوله عليه السلام في موثقه إسحاق بن عمار: «بل يكون مقصرا حتى يدخل أهله...».

(٢) و منها: قوله عليه السلام في صحيحه الحلبي: «ان أهل مكه إذا خرجوا حجاجا قصرُوا و إذا زاروا و رجعوا منازلهم أتموا...».

(٣) و منها غيرها، فإن هذه الروايات تنص على عدم اعتبار حد الترخص في العود من السفر إلى بلده.

و قد نوقش في هذه الروايات تارة: بأنها مقطوعه البطلان في أنفسها و بقطع النظر عن المعارضه بدعوى أن حكم القصر خاص بالمسافر و لا يعم الحاضر، و بما انه لا شبهه في ان السفر ينتهي بوصول المسافر إلى وطنه و دخوله في بلده و إن لم يدخل في بيته فلا يكون مسافرا بعد ذلك. و من هنا يكون المرور على الوطن قاطعا للسفر. و على هذا فلا يمكن أن يكون الواجب عليه هو القصر فإنه وظيفه المسافر دون غيره مع أن مقتضى تلك الروايات هو أنه واجب عليه عند دخوله في بلده و وصوله إلى وطنه ما دام لم يدخل في بيته رغم أنه ليس بمسافر، فيأذن ما تضمنته الروايات من الحكم بما أنه مقطوع البطلان فلا بد من طرح هذه الروايات، أو حملها على التقيه.

و أخرى: بأنها معارضه مع صحيحه عبد الله بن سنان، و لا بد من ترجيح الصحيحه عليها على أساس أنها موافقه للسنة القطعيه و هي الروايات الداله على وجوب التمام على كل مكلف الا المسافر، و تلك الروايات مخالفه لها.

و الجواب: أما عن المناقشه الأولى: فإنها غريبه جدا و من أظهر مصاديق

ص: ٣٩٧

١-١) الوسائل ج ٨ باب ٧: من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٤.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب ٧: من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٣.

٣-٣) الوسائل ج ٨ باب ٣: من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٧.



أو محل إقامته (١)، وإن كان الأحوط تأخير الصلاة إلى الدخول في منزله أو الجمع بين القصر و التمام إذا صلى قبله بعد الوصول إلى الحدّ.

### مسألة ٥٨: المناط في خفاء الجدران خفاء جدران البيوت

[٢٢٨٩] مسألة ٥٨: المناط في خفاء الجدران خفاء جدران البيوت (٢) لا- خفاء الأعلام و القباب و المنارات بل و لا خفاء سور البلد إذا كان له سور، و يكفي خفاء صورها و أشكالها و إن لم يخف أشباحها.

### مسألة ٥٩: إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوي

[٢٢٩٠] مسألة ٥٩: إذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوي، كما أنه إذا كان في موضع منخفض يخفى بيسير من السير أو كان هناك حائل يمنع عن رؤيته كذلك يقدر في الموضع الروايات و لا- ترجيح لها عليها، فإذا تسقطان معا من جهه المعارضه، فالمرجع هو إطلاق دليل وجوب القصر ما دام هو مسافر، و إذا انتهى سفره بدخوله في بلده فالمرجع هو إطلاق دليل وجوب التمام، و نتيجة ذلك هي أن الأظهر عدم اعتبار حد الترخص في الاياب عن السفر و أن وظيفته هي القصر إلى أن يدخل في بلده، فإذا دخل كان حكمه التمام و إن لم يدخل بيته.

و لعل المراد من البيت المذكور في بعض تلك الروايات بلد المسافر أو قريته.

سيأتي الكلام في اعتبار حد الترخص و عدمه بالنسبه إلى محل الاقامه في المسألة (٦٥) الآتية.

مر أن المناط إنما هو بتواري المسافر عن عيون أهل البيوت الكائنه في منتهى البلد إذا كانوا واقفين و ناظرين إليه و يكشف عن ذلك تواري هؤلاء عن عين المسافر شريطه أن يكون ذلك في حاله انبساط الأرض و استوائها و صفاء الجو و نحو ذلك، و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.



المستوى، وكذا إذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلو أو الانخفاض فإنها تردّ إليه لكن الأحوط خفاؤها مطلقاً، وكذا إذا كانت على مكان مرتفع فإن الأحوط خفاؤها مطلقاً.

#### مسألة ٦٠: إذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير

[٢٢٩١] مسألة ٦٠: إذا لم يكن هناك بيوت ولا جدران يعتبر التقدير، نعم في بيوت الأعراب ونحوهم ممن لا جدران لبيوتهم يكفي خفاؤها ولا يحتاج إلى تقدير الجدران.

#### مسألة ٦١: الظاهر في خفاء الأذان كفايه عدم تمييز فصوله

[٢٢٩٢] مسألة ٦١: الظاهر في خفاء الأذان كفايه عدم تمييز فصوله (١) وإن كان الأحوط اعتبار خفاء مطلق الصوت حتى المتردد بين كونه أذاناً أو غيره فضلاً عن المتميز كونه أذاناً مع عدم تمييز فصوله.

#### مسألة ٦٢: الظاهر عدم اعتبار كون الأذان في آخر البلد في ناحية المسافر في البلاد الصغيره والمتوسطه

[٢٢٩٣] مسألة ٦٢: الظاهر عدم اعتبار كون الأذان في آخر البلد في ناحية المسافر في البلاد الصغيره والمتوسطه (٢)، بل المدار أذانها وإن كان في وسط البلد على مأذنه مرتفعه، نعم في البلاد الكبيره يعتبر كونه في أواخر بل الظاهر عدم الكفايه ما دام يسمع الأذان وإن لم يميز فصوله حيث ان الوارد في النصوص إنما هو عنوان عدم سماع الأذان، فإذا سمع صوتاً و علم أنه أذان صدق أنه سمع الأذان وإن لم يميز فصوله، ولا يصدق أنه لم يسمع الأذان.

تقدم ان ذلك هو الظاهر حتى في البلدان الكبيره على أساس أن مناسبه الحكم والموضوع الارتكازيه تقتضى ذلك لأن الروايات التي تؤكد على هذا إنما هي في مقام بيان مدى ابتعاد المسافر عن البلد، وبما أنه لا يصدق عليه عنوان المسافر إلا من حين خروجه من آخر بيوت البلد، فإذا لا محاله يكون مبدأ بعده من آخر البلد باعتبار أنه مبدأ سفره ولا فرق في ذلك بين البلدان الكبيره وغيرها. فما عن الماتن (قده) من الفرق بينهما في غير محله.

**مسأله ٦٣: يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد في أذان ذلك البلد و لو مناره غير خارجه عن المتعارف في العلوّ**

[٢٢٩٤] مسأله ٦٣: يعتبر كون الأذان على مرتفع معتاد في أذان ذلك البلد و لو مناره غير خارجه عن المتعارف في العلوّ.

**مسأله ٦٤: المدار في عين الرائي و أذن السامع على المتوسط في الرؤيه و السماع في الهواء الخالي عن الغبار و الريح و نحوهما**

[٢٢٩٥] مسأله ٦٤: المدار في عين الرائي و أذن السامع على المتوسط في الرؤيه و السماع (١) في الهواء الخالي عن الغبار و الريح و نحوهما من الموانع عن الرؤيه أو السماع، فغير المتوسط يرجع إليه، كما أن الصوت الخارق في العلوّ يردّ إلى المعتاد المتوسط.

**مسأله ٦٥: الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن**

[٢٢٩٦] مسأله ٦٥: الأقوى عدم اختصاص اعتبار حد الترخص بالوطن فيجری في محل الاقامه أيضا (٢)، بل و في المكان الذي بقى فيه ثلاثين تقدم ان المعيار انما هو بأدنى فرد المتوسط و المتعارف دون الجامع بين أفراده لأن التحديد بالجامع لا يمكن باعتبار أنه تحديد بين الأقل و الأكثر، و على هذا فالروايات التي تؤكد على ذلك روايات مجمله في مرحله التطبيق فمن أجل ذلك لا معارضه بينهما لاحتمال تساوى حصه كل من العنوين مع حصه الآخر في الصدق، و لا- فرق فيه بين كون الفرد الأدنى من المتوسط و المتعارف عنوانا مشيرا إلى موضوع الحكم في الواقع أو دخيلا فيه.

في الجريان إشكال بل منع، و الأظهر ان حكم القصر يبدأ على المسافر من حين خروجه عن محل الاقامه أو من البلد الذي بقى فيه ثلاثين يوما مترددا فلا يعتبر فيه ما يعتبر في خروج الانسان من وطنه فإن حكم القصر فيه يتأخر إلى أن يصل المسافر إلى حد الترخص.

و الوجه فيه هو أن الروايات التي تنص على هذا الحكم فلا إطلاق لها لأن عمدتها روايتان:

احدهما: صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه فإنه قد يدعى أنها مطلقه على

أساس أنه قد افترض فيها ان الرجل يريد السفر من دون تقييد ذلك بالسفر من وطنه أو محل إقامته أو من البلد الذى مكث فيه مترددا ثلاثين يوما.

و الجواب: انه لا اطلاق لها باعتبار أنها ليست فى مقام البيان من هذه الناحية و إنما هى فى مقام بيان ان حكم التقصير يتأخر قليلا عن وقت خروج المسافر من البلد، و أما كون البلد أعم من محل الإقامة و المكث فيه مترددا ثلاثين يوما فلا نظر لها فيه فإذن يؤخذ بالقدر المتيقن و هو خروجه من الوطن و اراده الأعم غير معلومه، هذا اضافه إلى أن السؤال فيها عن الرجل يريد السفر و هو لا- ينطبق الأ- على الرجل المتواجد فى وطنه باعتبار أنه ما دام متواجدا فيه لا يكون مسافرا و إنما يصير مسافرا بخروجه من وطنه، و من المعلوم أن هذا السؤال لا ينطبق على الشخص المتواجد فى مكان إقامته أو فى المكان الذى مكث فيه ثلاثين يوما مترددا باعتبار أنه مسافر فيه.

و الأخرى: قوله عليه السّلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «إذا كنت فى الموضع الذى تسمع فيه الأذان فأتم، و إذا كنت فى الموضع الذى لا تسمع فيه الأذان فقصر...» (1).

بتقريب ان الموضع مطلق يشمل بلد الإقامة و بلد المكث ثلاثين يوما مترددا و قد تقدم ان قصد الإقامة قاطع لحكم السفر لا لموضوعه، و ما ورد فى بعض الروايات من تنزيل المقيم فى بلد بمنزله أهله ناظر إلى التنزيل الحكيمى دون الموضوعى.

و الجواب: ان الصحيحه ليست فى مقام البيان من هذه الجبهه و إنما هى فى مقام بيان حكم التقصير و إنه يتأخر قليلا إلى موضع لا يسمع المسافر أذان البلد، و لا نظر لها إلى أن ذلك الموضع يعم بلد الإقامة و بلد المكث ثلاثين يوما مترددا.

ص: ٤٠٢

يوماً متردداً، وكما لا- فرق في الوطن بين ابتداء السفر و العود عنه في اعتبار حد الترخيص (١) كذلك في محل الاقامه (٢)، فلو وصل في سفره إلى حد الترخيص من مكان عزم على الاقامه فيه ينقطع حكم السفر و يجب عليه أن يتم، وإن كان الأ-حوط التأخير إلى الوصول إلى المنزل كما في الوطن، نعم لا- يعتبر حد الترخيص في غير الثلاثه كما إذا ذهب لطلب الغريم أو الآبق بدون قصد المسافه ثم في الأثناء قصدها فإنه يكفي فيه الضرب في الأرض.

### مسأله ٦٦: إذا شك في البلوغ إلى حد الترخيص بني على عدمه

[٢٢٩٧] مسأله ٦٦: إذا شك في البلوغ إلى حد الترخيص بني على عدمه فيبقى على التمام في الذهاب و على القصر في الاياب (٣).

فمن أجل ذلك يؤخذ بالمقدار المتيقن منه و هو الوطن. هذا إضافة إلى أن ذيلها قرينه على ذلك فإنه ظاهر في القدوم إلى الوطن.

فالتتيجه: ان الأظهر هو اختصاص حد الترخيص بالوطن دون بلد الاقامه و بلد المكث ثلاثين يوماً متردداً، و عليه فيجب على المقيم أو المتردد ثلاثين يوماً القصر إذا خرج عن بلد الاقامه أو التردد و بدأ بقطع المسافه و لو بخطوه واحده.

تقدم ان الأظهر عدم اعتبار حد الترخيص في العود عن السفر.

بل الأمر ليس كذلك إذ لا دليل على اعتبار حد الترخيص في الرجوع إلى محل الاقامه، و أما ذيل صحيحه عبد الله بن سنان فهو ظاهر في الرجوع إلى الوطن، هذا مضافاً إلى ما مر من ان الأظهر عدم اعتباره مطلقاً حتى في الرجوع إلى الوطن.

في إطلاقه إشكال بل منع، و الصحيح هو التفصيل بين ما إذا اتفق ذلك في الوقت أو اتفق في خارجه.

أما في الفرض الأول، فلا يمكن البقاء على التمام في الذهاب و على القصر

فى الاياب للعلم الإجمالى بىطلان إحدى الصلاتين فى ان النقطه التى صلى المسافر فىها تماما فى الذهاب و قصرافى الاياب بمقتضى استصحاب بقاء التمام فى الأول و القصر فى الثانى إن كانت حد الترخص فى الواقع فصلاته تماما فىها باطله،و إن كانت دونه فصلاته قصرافاطله.

مثال ذلك:نجفى سافر إلى بلد و وصل أول الظهر فى نقطه شك فى أنها حد الترخص أو لا و صلى الظهر فىها تماما بمقتضى الاستصحاب و واصل سفره ثم فى الرجوع فى حينما وصل إلى هذه النقطه صلى العصر فىها قصرافمقتضى الاستصحاب،ثم تظن بالحال و علم إجمالا بىطلان إحدى الصلاتين فى الواقع على أساس إن تلك النقطه إن كانت حد الترخص فالظهر باطل،و إن كانت دونه فالعصر باطل،و يتولد من هذا العلم الإجمالى العلم التفصيلى بىطلان صلاه العصر أما بنفسها كما إذا كانت تلك النقطه دون حد الترخص،أو من جهه فوت الترتيب المعتبر بينها و بين صلاه الظهر إذا كانت تلك النقطه حد الترخص فإن أعاد فى نفس تلك النقطه و جب أن يعيد الظهر قصراف ثم العصر مره قصراف و أخرى تماما تطبيقا لقاعده الاشتغال و إن أعاد فىما دون حد الترخص أو فى بلده و جب أن يعيد الظهر تماما ثم العصر كذلك تطبيقا لما تقدم.

و إن كان يتظن بالحال من الأول و يعلم بأنه يتلى بنفس هذا الشك بالاياب أيضا لم يجر شىء من الاستصحابين على أساس استلزام جريانهما مخالفه قطعيه عمليه فىسقطان معا،و قد ذكرنا فى علم الأصول أنه لا فرق فى تنجيز العلم الإجمالى بين الأمور الدفعيه و التدريجيه،و عليه فلا يجوز له أن يصلى فى النقطه المشكوك كونها حد الترخص لا بالذهاب و لا بالاياب إلا أن يجمع بين القصر و التمام فىها فى كل من الذهاب و الاياب فعندئذ يعلم بالفراغ و إلا فلا بد من الاعاده

## مسأله ٦٧: إذا كان في السفينه أو العربه فشرع في الصلاه قبل حد الترخص بنيه التمام ثم في الأثناء وصل إليه

[٢٢٩٨] مسأله ٦٧: إذا كان في السفينه أو العربه فشرع في الصلاه قبل حد الترخص بنيه التمام ثم في الأثناء وصل إليه فإن كان قبل الدخول في قيام الركعه الثالثه أتمها قصرا و صحت، بل و كذا إذا دخل فيه قبل الدخول في الركوع، و إن كان بعده فيحتمل وجوب الاتمام لأن الصلاه على ما افتتحت، لكنه مشكل فلا يترك الاحتياط بالإعاده (١) قصرا أيضا، و إذا شرع في تطبيقا لقاعده الاشتغال و إن كان حين الذهاب غافلا و صلى في النقطه المشكوكه تماما ثم بالاياب تفتن بالحال و علم إجمالا، و حينئذ فإن أراد أن يصلى في نفس تلك النقطه وجب عليه أن يعيد الظهر فيها قصرا ثم يأتي بالعصر مره قصرا و أخرى تماما، و إن أراد أن يصلى دون حد الترخص وجب عليه أن يعيد الظهر تماما ثم يأتي بالعصر كذلك.

و أما في الفرض الثاني: و هو ما إذا تفتن بالحال بعد خروج الوقت كما إذا رجع عن السفر في اليوم الثاني و وصل إلى تلك النقطه و صلى فيها قصرا ثم تفتن بالحال و علم إجمالا إما ببطلان صلاته في الأمس أو في هذا اليوم و لكن لا أثر لهذا العلم الإجمالي فإن أحد طرفيه و هو وجوب القضاء مورد لأصالة البراءه، و الطرف الآخر و هو وجوب الاعاده في الوقت مورد لأصالة الاشتغال، و بذلك ينحل العلم الإجمالي، هذا على المشهور من اعتبار حد الترخص في الرجوع إلى الوطن.

و أما بناء على ما قويناه من عدم اعتبار حد الترخص في الرجوع إليه و أن وظيفته القصر ما لم يدخل فيه فلا يلزم محذور العلم الإجمالي إذا صلى قصرا في نفس النقطه التي صلى فيها تماما في الذهاب، و بذلك يظهر الحال في المسائل الآتية.

بل هي الأقوى، فإن المصلى إذا وصل إلى حد الترخص بعد دخوله في ركوع الركعه الثالثه فليس بإمكانه إتمامها تامه إلا تشريعا، كما انه ليس بإمكانه

الصلاه فى حال العود قبل الوصول إلى الحد بنىه القصر ثم فى الأثناء وصل إليه أتمها تماما و صحت، و الأحوط-فى وجه- إتمامها قصرا ثم إعادتها تماما(١).

### مسأله ٦٨: إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصلّى قصرا ثم بان أنه لم يصل إليه وجبت الاعاده أو القضاء تماما

[٢٢٩٩] مسأله ٦٨: إذا اعتقد الوصول إلى الحد فصلّى قصرا ثم بان أنه لم يصل إليه وجبت الاعاده أو القضاء تماما(٢)، و كذا فى العود إذا صلى تماما إتمامها قصرا لزياده الركوع، فإذا لا بد من الاعاده، نعم إذا وصل إلى حد الترخص قبل الدخول فيه أتمها قصرا لأنه مأمور فعلا بالقصر، و لا تضر نيه التمام من الأول باعتبار أن عنوانى القصر و التمام ليسا من العناوين المقومه للمأمور به كعنوان الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الصبح و ما شاكل ذلك، فإذا نوى التمام من الأول باعتبار أنه قبل حد الترخص و بعد الوصول إلى التشهد أو قبل الدخول فى ركوع الركعه الثالثه بلغ حد الترخص كان مأمورا حينئذ باتمامها قصرا يعنى بالتسليم بعده إذا فرق بين القصر و التمام إلا فى أن التسليم فى الأول بعد الثانيه و فى الثاني بعد الرابعه.

و أما إذا كان بعد الدخول فى ركوعها فلا بد من الاعاده، و لا يكون المقام مشمولاً للروايات التى تنص على أن الصلاه على ما افتتحت، فإن موردها ما إذا نوى صلاه الصبح-مثلا-و فى الأثناء غفل و نوى نافله الصبح بقاء و أتمها نافله فإنها تقع فريضه الصبح على أساس أن الصلاه على ما افتتحت.

و فيه: ان مقتضى الاحتياط اتمامها تامه ثم اعادتها كذلك لا إتمامها قصرا، فإنه لا يمكن إلا تشريعا لفرض انه وصل إلى حد الترخص، فعلى المشهور يكون مأمورا بالتمام دون القصر، هذا إضافه إلى أن اتمامها تامه بما انه صحيح فلا يجوز قطعه فى الاثناء لأنه من قطع الفريضه و هو غير جائز لدى الماتن قدس سره.

هذا فيما إذا كان انكشاف الحال فى الوقت و قبل الوصول إلى حد

باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الاعاده أو القضاء قصرا(١)،و في عكس صورتين بأن اعتقد عدم الوصول فبان الخلاف  
ينعكس الحكم فيجب الاعاده قصرا في الاولى و تماما في الثانيه.

### مسأله ٦٩: إذا سافر من وطنه و جاز عن حد الترخص ثم في أثناء الطريق وصل إلى ما دونه

[٢٣٠٠] مسأله ٦٩: إذا سافر من وطنه و جاز عن حد الترخص ثم في أثناء الطريق وصل إلى ما دونه إما لا عوجاج الطريق أو لأمر  
آخر كما إذا رجع لقضاء حاجه أو نحو ذلك فما دام هناك يجب عليه التمام،و إذا جاز عنه بعد ذلك وجب عليه القصر إذا  
كان الباقي مسافه(٢)،و أما إذا سافر من محل الترخص، فإنه إذا أراد إعادتها في هذا المكان لا بد من التمام،و إذا كان الانكشاف  
في ذلك المكان بعد خروج الوقت وجب عليه قضاؤها تماما،و أما إذا انكشف الخلاف بعد الوصول إلى حدّ الترخص أو قبله و  
لم يعد إلى أن بلغ الحدّ فحينئذ إن كان الوقت باقيا وجبت الاعاده قصرا،و إن خرج الوقت بعد البلوغ وجب القضاء قصرا،و لكن  
لا يبعد أن يكون مراد الماتن قدس سرّه من المسأله هو الفرض الأول دون الثاني بقرينه أن وجوب الاعاده أو القضاء في الفرض  
الثاني قصرا أمر واضح غير خفي،و بذلك يظهر حال ما بعده من صورتين.

في وجوب القضاء في هذه الصوره إشكال بل منع لما مر،و سيأتي في ضمن المسائل الآتية أن من صلى تماما في موضع القصر  
جاهلا بالموضوع فإن انكشف الحال في الوقت أعاد و الأ فلا قضاء بمقتضى اطلاق صحيحه العيص بن القاسم.

في التقييد إشكال بل منع و لا سيما إذا كان الوصول إلى ما دون حد الترخص من جهه اعوجاج الطريق كما قد يتفق ذلك في  
الطرق الجبلية،مثل ما إذا كانت هناك قرية في قمه جبل و قرية أخرى في سفحه و كان الطريق من الثانيه إلى الأولى يتطلب  
الدوران حول الجبل عدة مرات،و حينئذ فإذا سافر شخص من



الثانيه إلى الأولى خرج منها وابتعد إلى أن يصل إلى الطرف الآخر من الجبل ثم يرجع إلى الطرف الأول ووصل إلى موضع يكون دون حد الترخيص بالنسبة إلى قريته وهكذا إلى أن يصل إلى قريه أخرى في قمه الجبل فإن هذا الطريق إذا كان بقدر المسافه الشرعيه كان قطعه يوجب القصر مع أنه في أثناء الطريق يصل إلى ما دون حد الترخيص باعتبار أن الوصول إلى ما دون الحد ليس من أحد قواطع السفر كقصد الاقامه في مكان، فإن المقيم إذا سافر من بلده إقامته إلى بلده أخرى إذا كان بقدر المسافه المحدده يقصر و الأ- يبقى على التمام، وهذا بخلاف ما دون حد الترخيص من الطريق فإنه ليس من أحد القواطع و يحسب من المسافه، وقد مر أن المسافه الشرعيه تحسب من آخر بيوت البلد غايه الأمر ان المسافر ما دام لم يصل إلى حد الترخيص في الذهاب فوظيفته التمام، بل الأمر كذلك إذا كان الوصول إلى ما دون الحد من أجل غايه أخرى، كما إذا كان هناك طريقان إلى المقصد أحدهما يكون بخط مباشر، والآخر بخط معوج.

مثال ذلك: نجفى أراد السفر إلى كربلاء فخرج من طريق الكوفه فإذا وصل إليها عرضت عليه حاجه فاضطر إلى أن يقطع المسافه إلى كربلاء من طريق ينتهى إلى حدود النجف و هى دون حد الترخيص فبدأ فى قطعها من هذا الطريق لقضاء حاجه له و واصل قطعها إلى أن يصل إلى كربلاء، فإن المسافه تحسب من مبدأ سفره و هو الخروج من النجف الأشرف و الابتعاد عنه باعتبار أن المجموع يعد سفره واحده و قد نواها من البدايه إلى النهايه، نعم إذا رجع من الكوفه إلى ما دون حد الترخيص للنجف لقضاء حاجه له ثم عاد إليها و واصل منها سفره إلى كربلاء لا يحسب مقدار الذهاب من الكوفه إلى ما دون الحد و الاياب إليها من المسافه المحدده باعتبار أن طى هذا المقدار من المسافه ذهابا و إيابا لا ينوى منها.

الاقامه و جاز عن الحد ثم وصل إلى ما دونه أو رجع في الأثناء لقضاء حاجه بقى على التقصير،و إذا صلى فى الصوره الاولى بعد الخروج عن حد الترخص قصر اثم وصل إلى ما دونه فإن كان بعد بلوغ المسافه فلا إشكال فى صحه صلاته،و أما إن كان قبل ذلك فالأحوط وجوب الإعاده(١)،و إن كان يحتمل الاجزاء إلحاقا له بما لو صلى ثم بدا له فى السفر قبل بلوغ المسافه.

### **مسأله ٧٠: فى المسافه الدوريه حول البلد دون حد الترخص فى تمام الدور أو بعضه مما لم يكن الباقي قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه**

[٢٣٠١]مسأله ٧٠: فى المسافه الدوريه حول البلد دون حد الترخص فى تمام الدور أو بعضه مما لم يكن الباقي قبله أو بعده مسافه يتم الصلاه(٢).

فالتتيجه: ان مقتضى إطلاق الروايات التى تنص على وجوب القصر على من طوى المسافه المحدده شرعا و هى ثمانيه فراسخ عدم الفرق بين أن يكون طيها أفقيا كالماشى راجلا أو راكب الدابه أو السياره أو نحوها،أو عموديا كراكب الطائره.

و على كلا التقديرين لا فرق بين أن يكون طى المسافه بخط مستقيم أو بشكل دائرى و على الأول لا فرق بين أن يكون السير على خط مستقيم معتدل أو يكون على خطوط منكسره غير معتدله سواء أ كان على نحو السير فى أطراف الجبل إلى أن يصل إلى القمه أم كان من أجل الصخور و المياه الموجهه لاضطرار المسافر إلى السير فى خطوط معوجه و منكسره.

لكن الأقوى عدم وجوبها لما مر من أن حد الترخص إنما هو معتبر فى الخروج من الوطن لا فى الخروج عن محل الاقامه و محل المكث ثلاثين يوما مترددا، فإذا سافر المقيم عن محل إقامته أو محل مكثه ثلاثين يوما مترددا و بدأ بقطع المسافه و لو بخطوه واحده فعليه أن يقصر.

فيه إشكال بل منع، فإن المسافه الشرعيه تحسب من آخر بيوت البلد

لا من حد الترخيص، و على هذا فإن بلغ مجموع ما كان دون الحد و ما بعده بقدر المسافه الشرعيه كفى فى وجوب القصر و إن وصل إلى حد الترخيص فى أثناء المسافه باعتبار أن الوصول إلى حد الترخيص لا يكون قاطعا للسفر و ليس المرور عليه كالمروور على الوطن.

فالتتيجه: ان المسافه الدوريه إذا كان ما دون حد الترخيص منها مع ما بعده بقدر المسافه المحدده شرعا كفى و لا يعتبر أن يكون ما بعد الحد وحده بقدر المسافه، و لكن كل ذلك شريطه صدق السفر العرفى.

ص: ٤١٠

### إشاره

فصل فى قواطع السفر موضوعا أو حكما و هى أمور:

### أحدها: الوطن

### إشاره

أحدها: الوطن، فإن المرور عليه قاطع للسفر و موجب للتمام ما دام فيه أو فيما دون حد الترخيص منه، و يحتاج فى العود إلى القصر بعده إلى قصد مسافه جديده و لو ملفقه مع التجاوز عن حد الترخيص، و المراد به المكان الذى اتخذ مسكنا و مقرا له دائما (١) بلدا كان أو قريه أو غيرهما، فى اعتبار الدوام إشكال بل منع، و الظاهر عدم اعتباره لأن المكان الذى هو مأوى الانسان و منزله على وجه الكره الأرضيه على أنواع.

الأول: المكان الذى هو وطنه و مسقط رأسه و عائلته تاريخيا أى عن أب وجد سواء أ كان ذلك المكان فى بلده أم قريه و ينسب إليه عرفا و إن كان ساكنا فعلا فى بلده أو قريه أخرى، فإنه ما دام يحتمل العود إليه فى وقت ما و لم يبين على عدم العود مدى الحياه يعتبر ذلك المكان وطنا له شرعا و عرفا، و حكمه فيه أن يصلى الظهرين و العشاء تماما، و إذا وصل من السفر إليه انتهى سفره، و إذا خرج منه فهو سفر جديد فإن كان بقدر المسافه وجب القصر و الآ فالتمام، و إذا مر عليه أثناء السفر ينقطع سفره، و حينئذ فإن كان الباقي مسافه قصر و الا أتم، فكون المرور على الوطن من القواطع لا يحتاج إلى دليل، هذا مضافا إلى الروايات الكثيره التى تؤكد على ذلك بمختلف الألسنه.

الثاني:المكان الذى يتخذه وطنا له مدى الحياه كالمهاجر من بلده إلى أخرى و يتخذ الثانيه منزلا و وطنا له دائما و مدى الحياه و يبنى على عدم العود إلى البلدة الأولى و إن كانت وطنه التاريخى و مسقط رأسه، كما إذا كان بغداد وطنه الأصلي و لكن قرر الهجره إلى النجف الأشرف و البقاء مدى الحياه فيه مجاورا لمقر قد أمير المؤمنين عليه السلام فان النجف يعتبر وطنا له فحكمه فيه التمام،و إذا وصل إليه من السفر انتهى سفره،و إذا مر عليه أثناء السفر انقطع سفره،و حينئذ فإن كان الباقي مسافه قصر و الآ فآتم.

الثالث:المكان الذى يتخذه مقرا و منزلا له مده مؤقتة لا دائما على نحو لا يعتبر تواجده فيه سفرا كالطلاب المهاجرين من البلدان الأخرى إلى النجف الأشرف من أجل الدراسة،فإنهم يقررون البقاء فيه مده طويله نسبيا كأربع سنوات أو خمس أو أكثر فإن النجف حينئذ يعتبر بمثابة الوطن لهم و حكمهم التمام فيه، و إذا وصلوا إليه من السفر انتهى سفرهم،و إذا مروا عليه أثناء السفر انقطع سفرهم.

هذا إضافة إلى أن روايات الباب تشمل ذلك باطلاقها على أساس أن الوارد فى لسان جملة منها عنوان المنزل الذى يستوطنه أو يسكنه و هذا العنوان ينطبق عليهم،و من هذا القبيل الطالب الجامعى الذى يتخذ بغداد-مثلا-مقرا له مده مؤقتة طويله كأربع سنوات أو أكثر من أجل اكمال دراسته،فإن بغداد تعتبر بمثابة الوطن له و حكمه فيه التمام،و إذا مر عليه أثناء السفر انقطع سفره.

الرابع:من كان بيته معه كأهل البادية فإنه ينتقل من مكان إلى آخر و يسكن فيه بقدر ما تفرض عليه متطلبات حياته اليومية و اشباعها فيه ثم ينتقل إلى مكان آخر و هكذا فهو ممن لا- وطن له بالمعنى المتقدم من المعانى الثلاثة و لكن ليس بمسافر أيضا،بل هو فى كل مكان يسكن فيه على أساس تحكم ظروفه الوقتية،

سواء كان مسكنا لأبيه و أمه و مسقط رأسه أو غيره مما استجدّه،و لا يعتبر فيه بعد الاتخاذ المزبور حصول ملك له فيه،نعم يعتبر فيه الاقامه فيه بمقدار يصدق عليه عرفا أنه وطنه،و الظاهر أن الصديق المذكور يختلف بحسب الأشخاص و الخصوصيات،فربما يصدق بالاقامه فيه بعد القصد المزبور فهذا المكان بمثابة وطن له،و نظير ذلك من أعرض عن بلده الأصلية و لم يتخذ وطنا جديدا لسكناه مدى الحياه أو سنين عديده،كما إذا فرضنا أن وظيفته في كل بلده لا تتطلب أكثر من السكنى فيها سنه أو أقل كالموظف الحكومى الذى إذا افترض أنه قد أعرض عن السكنى فى وطنه الأصلى مدى الحياه و لم يتخذ وطنا جديدا أيضا فيتبع وظيفته فهو بحكم وظيفته ينتقل من بلد إلى آخر و لم يقرر أى بلد وطنا له على أساس أنه يعلم بأن وظيفته تفرض عليه الانتقال إلى بلد آخر من جهه أنها لا تدوم أكثر من سنه فلا يستطيع أن يتحكم فى ظروفه،فمن أجل ذلك يعتبر البلد الذى فيه بيته و سكناه بمثابة وطن له فلا يعتبر فيه مسافرا.

و هذه هى أنواع الوطن و أقسامه و تشترك هذه الانواع فى الأحكام التاليه:

أولا:حكم المتواجد فيها التمام و الصيام.

ثانيا:انتهاء السفر بالوصول إليها حقيقه.

ثالثا:انقطاع السفر موضوعا بالمرور عليها.

و لا- فرق فى ثبوت هذه الأحكام و ترتيبها على المتواجد فيها بين أن يكون له ملك فيها من دار أو عقار أو بستان أو لا،لأن الملك غير دخيل فيما هو ملاك صدق الوطن و المنزل.

فالنتيجه:ان التواجد فى الوطن بأحد هذه الأنحاء يوجب الحكم بالتمام، فإذا سافر و خرج منه و وصل إلى حدّ الترخص و جب القصر شريطه أن يكون بقدر المسافه و أن لا يكون معصيه و لا عملا له.

شهرًا أو أقل (١)، فلا يشترط الإقامة ستة أشهر وإن كان أحوط، فقبله يجمع بين القصر و التمام إذا لم ينو إقامة عشره أيام.

### مسألة ١: إذا أعرض عن وطنه الأصلي أو المستجد و توطن في غيره

[٢٣٠٢] مسألة ١: إذا أعرض عن وطنه الأصلي أو المستجد (٢) و توطن في غيره (٣) فإن لم يكن له فيه ملك أصلاً أو كان و لم يكن قابلاً للسكنى كما بل الظاهر اناطه الصدق بنيه التوطن بأحد الانحاء المتقدمه و الاستقرار فيه و لا يتوقف على الإقامة فيه مده، فإذا نوى التوطن و استقر فيه بهذه النيه صدق انه مستوطن و ليس بمسافر حيث ان الموجب لتحقيقه و صدقه انما هو استقراره فيه بالنيه المذكوره بلا دخل للإقامة فيه مده كشهر أو أقل، بل لا تكفى مده كثيره بدون نيه التوطن كسنة أو أزيد فإنها لا تجدى فى ترتيب أحكام الوطن عليه و انتهاء كونه مسافراً فيه ما لم ينو البقاء فيه مدى الحياه أو مده طويله كأربع سنين أو أكثر.

فاذن لا- أثر للإقامة فى بلد مده بدون اتخاذ وطن له و لو مؤقتاً و معه لا حاجه إليها و مع ذلك كانت رعايه الاحتياط أولى و أجدر، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سره.

تقدم أنواع الوطن من الأصلي و المستجد بتمام أنحاءه و لا يتوقف صدق شىء منها على الملك، كما أن الاعراض عنه نهائياً و عدم العود إليه مدى الحياه يؤدى إلى زوال صفه الوطن عنه بلا فرق بين الأصلي و المستجد.

لا يتوقف قصد التوطن على الاعراض عن الوطن الأصلي أو المستجد، و لا مانع من الجمع بين الأمرين كالنجفى إذا اتخذ بغداد وطناً ثانياً له بأن يقرر البقاء فيه مده لا تقل عن أربع سنوات أو أكثر من أجل مهنة كالدراسه أو نحوها و بعد انتهائها يعود إلى بلده فإنه ذو وطنين أحدهما النجف و الآخر بغداد، أو يتخذ مقراً صيفياً له فى بلد يبقى فيه ستة أشهر مثلاً ثم يعود إلى بلده الشتوى و يبقى فيه أيضاً كذلك ما دام فى قيد الحياه، أو مده طويله، فإنه يعتبر كلا البلدين

إذا كان له فيه نخله أو نحوها، أو كان قابلاً له و لكن لم يسكن فيه ستة أشهر بقصد التوطن الأبدى (١) يزول عنه حكم الوطنيه، فلا يوجب المرور عليه وطناً له، أو يكون عنده زوجتان في بلدان كالنجف و كربلاء مثلاً و يبقى عند احدهما في أحد البلدين مده ثم يعود إلى البلد الآخر و يبقى عند الأخرى مده على التناوب بشكل دائمى أو مؤقت لا يقل عن أربع سنين أو أكثر، و حينئذ فيعتبر كلا البلدين بمثابة الوطن له.

بل و إن سكن فيه ستة أشهر لما مر من أن التوطن إنما يتحقق باتخاذ البلد وطناً له ما دام حياً، أو إلى أمد بعيد كأربع سنوات أو أكثر، و لا يكفي في صدق التوطن أن يسكن في بلد ستة أشهر بل و لا سنه أو أكثر.

نعم قد نسب إلى المشهور أن هنا قسماً خامساً من الوطن و سموه بالوطن الشرعى حيث يمتاز عن الوطن العرفى بعده أمور..

الأول: أن الوطن الشرعى يحصل بالسكنى في بلد أو قريه ستة أشهر دون الوطن العرفى كما مر.

الثانى: أن الوطن الشرعى منوط بوجود ملك يسكن فيه متواصلاً في المده المذكوره دون العرفى.

الثالث: أن حكم الوطن لا يزول عن الوطن الشرعى بالأعراض عنه دون العرفى، و من هنا إذا مر عليه المسافر أثناء سفره انقطع سفره و إن أعرض عنه هذا.

و لكن الكلام إنما هو في إثبات ذلك بالدليل، و عليه فحرى بنا أن ننظر إلى الروايات الواردة في أطراف المسأله و هى متمثله في ثلاث طوائف:

الأولى: تنص على وجوب التمام على من نزل أثناء سفره في ملكه من قريه أو أرض منها: قوله عليه السلام في صحيحه إسماعيل بن الفضل: «إذا نزلت قراك و أرضك فاتم الصلاه و إذا كنت في غير أرضك فقصر...» (١).

ص: ٤١٥



و منها: موثقه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يخرج في سفر فيمر بقريه له أو دار فينزل فيها؟ قال: يتم الصلاة و لو لم يكن له إلا نخله واحده، و ليصم إذا حضره الصوم و هو فيها...».

(١) و منها: غيرهما من النصوص.

الثانية: تنص على وجوب التمام في ملكه شريطه الاستيطان و الاسكان فيه.

منها: قوله عليه السلام في صحيحه على بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام انه قال: «كل منزل من منازلك لا تستوطنه فليكن فيه التقصير...».

(٢) و منها: قوله عليه السلام في صحيحته الأخرى: «كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل و ليس لك أن تتم فيه».

(٣) و منها: قوله عليه السلام في صحيحته الثالثة «ان كان مما سكنه أتم فيه الصلاة، و ان كان مما لم يسكنه فليقتصر».

(٤) و منها: صحيحه حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يسافر فيمر بالمنزل له في الطريق يتم الصلاة أم يقتصر؟ قال: يقتصر إنما هو المنزل الذي توطنه...».

(٥) و منها: غيرها من الروايات.

الثالثة: تنص على وجوب التمام في ملكه شريطه الاستيطان فيه ستة أشهر متواصله و هي تتمثله في صحيحه إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن عليه السلام قال:

«سألت عن الرجل يقتصر في ضيعته؟ قال: لا- بأس ما لم ينو مقام عشره أيام الآ- أن يكون له فيها منزل يستوطنه، فقلت: ما الاستيطان؟ فقال: أن يكون منزل يقيم فيه ستة أشهر، فإذا كان كذلك يتم فيها متى دخلها...».

(٦) ثم ان الطائفة الأولى تصنف إلى صنفين يدل أحدهما كصحيحه إسماعيل

ص: ٤١٦

- ١-١) الوسائل ج ٨ باب ١٤ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ٢.
- ١-٢) الوسائل ج ٨ باب ١٤ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ١.
- ٣-٣) الوسائل ج ٨ باب ١٤ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ٦.
- ٤-٤) الوسائل ج ٨ باب ١٤ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ٩.
- ٥-٥) الوسائل ج ٨ باب ١٤ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ٨.
- ٦-٦) الوسائل ج ٨ باب ١٤ من أبواب صلاة المسافر الحديث: ١١.

و موثقه عمار المتقدمتين بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أن الحكم بالتمام عليه فى القريه و الأرض إنما هو بملاك الاضافه الوطنيه لا- الملكيه، و تؤكد ذلك موثقه عمار، فإن جواب الامام عليه السّلام فيها ناص فى أن المراد من القريه التى يمر عليها الرجل فى أثناء سفره هو وطنه بقرينه قوله عليه السّلام: «يتم الصلاه و لو لم يكن له الا نخله واحده...» و أما استثناء نخله واحده فلعله من أجل التأكيد على أنه لم يعرض عنها بعد و الا لا يوجب المرور عليها التمام.

فالتتيجه: ان هاتين الروايتين لا تدلان على أن مجرد الملك فى قريه أو بلد يوجب التمام و إن لم تكن تلك القريه أو ذلك البلد وطناً له، بل هما تؤكدان على أن المرور فيها مرور على أرض الوطن و دخول فيها.

و الآخر كصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج و صحيحه عمران بن محمد فإنهما و إن كانتا تدلان على كفايه ملك الضيعه فى وجوب التمام إذا وصل صاحبها إليها ما دام فيها الا أن مناسبه الحكم و الموضوع عرفاً تقتضى أنها مقر له على أساس أنها ليست ضيعه متروكه، بل يظهر منهما أنها مورد لمتطلبات حياته اليوميه، فمن أجل ذلك كان يمر عليها فى طول السنه بشكل مستمر، فإذن وجوب التمام فيها ليس من جهه الملك فقط بل بسبب أنها مقر له فيكون حكمها حينئذ حكم الوطن.

لحد الآن قد تبين أن هذه الطائفه لا تعارض الطائفه الثانيه لعدم التنافى بينهما.

و مع الاغماض عن ذلك فتكون نسبه هذه الطائفه إلى الثانيه نسبه المطلق إلى المقيّد على أساس أن الأولى تدل على كفايه وجود الملك فى قريه أو بلد فى وجوب التمام سواء استوطن فيه أم لا، و الثانيه تدل على ذلك شريطه الاستيطان

و دعوى: ان الطائفة الأولى بما أنها معارضة للطائفة الثانية فلا بد من طرحها أو حملها على التقيه، أما الأول فمن أجل أنها مخالفه للسنه القطعيه و هى الروايات الداله على وجوب القصر البالغه حد التواتر إجمالاً- شريطه عدم تخلل سفره فى الأثناء بأحد القواطع. و أما الثانى فلأنها موافقه للعامه...

مدفوعه: أما أولاً: فلما مر من أنه لا معارضة بينهما، و على تقدير المعارضة فهى غير مستقره لإمكان الجمع الدلالى العرفى بحمل المطلق على المقيّد.

و أما ثانياً: فلأن مخالفتها مع الروايات الداله على وجوب القصر ليست على نحو التباين أو العموم من وجه، بل هى على نحو الاطلاق و التقييد، و من المعلوم ان هذه المخالفه لا توجب سقوط المقيّد عن الاعتبار حتى فيما إذا كان مخالفاً لإطلاق الآيات فضلاً عن الروايات. نعم انها توجب الغائها فى مقام المعارضة مع ما يكون موافقا لها، و الفرض أن الطائفة المعارضة أيضاً تكون مخالفه لها بالاطلاق و التقييد. هذا كله فى الشق الأول.

و أما الثانى: فلأنها موافقه لقول بعض العامه و مخالفه لقول الآخر، و حينئذ فلا مبرر للحمل على التقيه، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى: ان المتفاهم العرفى من الطائفة الثانية هو التوطن بأحد المعانى المتقدمه لوضوح أن مفهوم الوطن مفهوم عرفى و هو المتبادر منها دون معنى آخر فى مقابله إذ اراده معنى آخر من الاستيطان فيها دون المعنى العرفى المتبادر بحاجه إلى قرينه، و لا قرينه لا فى نفس تلك الطائفة و لا فى الخارج.

و أما الطائفة الثالثه التى هى متمثله فى صحيحه ابن بزيع فاستفاده الوطن الشرعى منها فى مقابل الوطن العرفى فى غايه الاشكال بل المنع، لأن تحديد

الامام عليه السلام كلمه الاستيطان بقوله: «ألا أن يكون له فيها منزل يقيم فيه ستة أشهر...» (١) لا يدل على أنه عليه السلام في مقام بيان تحديد معنى آخر لكلمه الاستيطان و هو المعنى الشرعى فى مقابل المعنى العرفى. بل لا- يبعد دعوى ظهور ذلك فى الاستيطان العرفى بمناسبه أنه طبعا يتردد على ضيعته فى طول السنه و إذا كان له فيها منزل فطبعا يبقى فيه بين وقت و آخر و فصل و آخر لا- أن سفره فيها كان اتفاقيا و بما أن له وطنا أصليا و هو بلدته الساكن فيها فإذا ذهب إلى ضيعته يقصر شريطه أمرين..

أحدهما: أن لا يقصد إقامة عشره أيام فيها.

و الآخر: أن لا يكون فيها منزل يستوطنه، ثم سأل عن الاستيطان أى ما يتحقق به، و أجاب عليه السلام: «أن يكون منزل يقيم فيه ستة أشهر...» فإن الظاهر منه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أن يقيم فى منزله فيها ستة أشهر فى دوره كل سنه باعتبار أن تردده على ضيعته لا ينحصر بسنه واحده لأن نسبة الحاجه التى تدعو إلى تردده عليها و هى متطلبات حياته إلى الستين المتتاليه على حد سواء ما دامت ضيعته فى قيد الحياه، فإذن حملها على ستة أشهر مره واحده متصله خلاف هذه المناسبه الارتكازيه، و إذا كان صاحب الضيعه بانيا على أن يعيش فى منزله فيها ستة أشهر طول السنه كان ذا وطنين، و حينئذ متى دخل فيها يتم لأنها وطنه كما نص عليه ذيل الصحيحه.

و من هنا يظهر أن التحديد بسته أشهر مبنى على الغالب و المتيقن إذ قد يحصل بأقل من ذلك باعتبار أن الامام عليه السلام ليس فى مقام التحديد الواقعى حيث أن المرجع فيه هو العرف العام دون الامام عليه السلام، بل هو فى مقام بيان حكم ذى الوطنين و انه إذا صنع ذلك صار ذا وطنين، و تؤكد ما ذكرناه اناطه و جوب التمام فى الصحيحه على صاحب الضيعه بأمرين..

ص: ٤١٩

قطع حكم السفر، و أما إذا كان له فيه ملك قد سكن فيه بعد اتخاذه وطنا له دائما سته أشهر فالمشهور على أنه بحكم الوطن العرفي و إن أعرض عنه إلى غيره، و يسمونه بالوطن الشرعي و يوجبون عليه التمام إذا مرّ عليه ما دام بقاء ملكه فيه، لكن الأقوى عدم جريان حكم الوطن عليه بعد الاعراض، فالوطن الشرعي غير ثابت، و إن كان الأحوط الجمع بين إجراء حكم الوطن و غيره عليه، فيجمع فيه بين القصر و التمام إذا مر عليه و لم ينو إقامه عشره أيام، بل الأحوط الجمع إذا كان له نخله أو نحوها مما هو غير قابل للسكنى و بقى فيه بقصد التوطن سته أشهر(١)، بل و كذا إذا لم يكن سكناه بقصد التوطن بل بقصد التجاره مثلا.

أحدهما: بالاقامه.

و الآخر: بالاستيطان، و لو لا - سؤال ابن بزيع مره ثانيه عن الاستيطان لكان المتفاهم عرفا منه هو الوطن العرفي، و من المعلوم ان سؤاله ثانيا انما هو عما يتحقق به الوطن العرفي حيث ان الوطن الشرعي ليس أمرا معهودا، فإذن لا محاله يكون جواب الامام عليه السلام جوابا عن السؤال لا بيانا لأمر آخر.

و من هنا لا يفهم من جوابه عليه السلام الأ بيان ما يتحقق به الوطن العرفي.

فالتتيجه: ان استفاده الوطن الشرعي فى مقابل الوطن العرفي من الصحيحه فى غاية الاشكال بل المنع لأنها لو لم تكن ظاهره فى بيان الوطن العرفي فلا شبهه فى أنها غير ظاهره فى بيان الوطن الشرعي، بل هى مجمله فلا يمكن الاستدلال بها.

فيه إشكال بل منع فانه على تقدير القول بثبوت الوطن الشرعي و دلالة الصحيحه عليه فهى لا تدل على اعتبار قصد التوطن الأبدى فيه، بل ظاهرها كفايه قصد التوطن سته أشهر فقط و إن لم يكن قاصدا له مدى الحياه أو مده طويله.

ص: ٤٢٠

## مسألة ٢: قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي و أنه منحصر في العرفي

[٢٣٠٣] مسألة ٢: قد عرفت عدم ثبوت الوطن الشرعي و أنه منحصر في العرفي فنقول: يمكن تعدد الوطن العرفي بأن يكون له منزلان في بلدين أو قريتين من قصده السكنى فيهما أبدا (١) في كل منهما مقداراً من السنه بأن يكون له زوجتان مثلا كل واحد في بلده يكون عند كل واحد سته أشهر أو بالاختلاف، بل يمكن الثلاثة أيضا بل لا يبعد الأزيد أيضا.

## مسألة ٣: لا يبعد أن يكون الولد تابعا لأبويه أو أحدهما في الوطن ما لم يعرض

[٢٣٠٤] مسألة ٣: لا يبعد أن يكون الولد تابعا لأبويه أو أحدهما في الوطن ما لم يعرض (٢) في اعتبار قصد السكنى أبدا إشكال بل منع لما مر من كفايه اتخاذ كل من البلدين وطنا و مقرا له مؤقتا كمدته أربع سنوات أو خمس، مثل ان يتخذ أحدهما مقرا و مسكنا صيفيا له و يسكنه خمسه أو أربعة أشهر في السنه و الآخر مقرا و مسكنا شتويا له يسكن فيه شتاء و إذا وصل إلى أى منهما انتهى سفره و يكون من المتواجد في الوطن، بل لا مانع من اتخاذ شخص أكثر من بلدين وطنا له، كما إذا كان عنده أربع زوجات في أربعة بلاد كالنجف و كربلاء و حله و بغداد مثلا و يبقى لدى كل واحد منها مدة على التناوب مدى الحياه أو إلى أمد طويل نسبيا.

الظاهر عدم كفايه ذلك على أساس أنه ما دام يكون تابعا لهما كالأطفال و الصبيان الذين يعيشون في كنف و الدهم فلا قصد و لا قرار لهم حتى تبعا لقصد والدهم و قراره باعتبار أن قرار الوالد هو قرار له بتمام متعلقاته و شئونه، و أما إذا بلغ التابع سن الرشد الذي يؤهله لاتخاذ مثل هذا القرار، و حينئذ فإن اتخذ قرارا مماثلا لقرار المتبوع بحكم تبعيته كالزوجه بالنسبه إلى زوجها فهو وطن و مقر له أيضا، و إن اتخذ قرارا مخالفا لقراره بأن اعرض عنه و اتخذ مكانا آخر وطنا له كالولد بعد سن الرشد اتخذ بلدا آخر وطنا له و اعرض عن بلد والده فعليه أن يعمل على طبق قراره، و أما إذا غفل بعد بلوغه سن الرشد عن التوطن في وطن والده فيكون حكمه

بعد بلوغه(١) عن مقررهما و إن لم يلتفت بعد بلوغه إلى التوطن فيه أبدا(٢)، فيعد وطنهما وطنا له أيضا إلا إذا قصد الاعراض عنه سواء كان وطنا أصليا لهما و محلا لتولده أو وطنا مستجدا لهما كما إذا أعرض عن وطنهما الأصلي و اتخذنا مكانا آخر وطنا لهما و هو معهما قبل بلوغه ثم صار بالغاً، و أما إذا أتيا بلده أو قريه و توطن فيهما و هو معهما مع كونه بالغاً فلا يصدق وطنا له إلا مع قصده بنفسه.

#### مسألة ٤: يزول حكم الوطنيه بالاعراض و الخروج و إن لم يتخذ بعد وطنا آخر

[٢٣٠٥] مسألة ٤: يزول حكم الوطنيه بالاعراض و الخروج و إن لم يتخذ بعد وطنا آخر، فيمكن أن يكون بلا وطن مدته مديده.

#### مسألة ٥: لا يشترط في الوطن إباحه المكان الذي فيه

[٢٣٠٦] مسألة ٥: لا يشترط في الوطن إباحه المكان الذي فيه، فلو غصب دارا في بلد و أراد السكنى فيها أبدا يكون وطنا له، و كذا إذا كان بقاؤه في بلد حراما عليه من جهه كونه قاصدا لارتكاب حرام أو كان منهيها عنه من أحد والديه أو نحو ذلك.

#### مسألة ٦: إذا تردد بعد العزم على التوطن أبدا

[٢٣٠٧] مسألة ٦: إذا تردد بعد العزم على التوطن أبدا فإن كان قبل أن التمام لعدم صدق المسافر عليه ما دام لم يعرض عنه و إن لم يصدق ان وطن الوالد وطنه على أساس أنه منوط بالقصد.

لا- وجه للتقييد بالبلوغ حيث أنه لا- دليل على أن التبعية مستمره إلى زمان البلوغ في كنف والدهم شرعا، و عليه فبطبيعته الحال تكون مقيده بما إذا بلغ سن الرشد فإنه حينئذ يكون مؤهلا لاتخاذ القرار المماثل أو المخالف دون من لم يبلغ ذلك السن فإنه ليس مؤهلا لذلك فيكون تابعا كالطفل الذي يعيش في كنف والده.

تقدم أن صدق الوطن لا يتوقف على التوطن دائما و أبدا فإنه كما يتحقق به كذلك يتحقق بقصد التوطن مؤقتا و إلى أمد بعيد.

يصدق عليه الوطن عرفاً(١) بأن لم يبق في ذلك المكان بمقدار الصدق فلا مر أن صدق الوطن الاتخاذى في بلد لا يتوقف على البقاء فيه مده، بل يكفى العزم على جعله وطناً ومقراً له، فإن من يهاجر من وطنه الأصلي إلى بلد ناء طلباً للرزق و الكسب، أو من يهاجر من أجل العلم و طلبه كالذى يقصد النجف الأشرف فإن كلا من هذا أو ذاك إذا بنى على السكنى فى مهجره أمداً طويلاً كأربع سنوات أو أكثر و هتياً متطلبات حياته الاعتيادية و بدأ فيها و استقر صدق انه وطنه و مستقره شريطه أن يواصل استيطانه، و أما إذا تردد فى الاثناء بالاعراض عنه و عدم البقاء فيه، كما إذا تردد بعد أشهر أو سنة فيكشف عن عدم تحقق الوطن و المقر له، و إنما الكلام فى أن حكمه التمام أو القصر، الظاهر هو الأول و ذلك للشك فى أنه مسافر فيه أو لا، على أساس أنه إن كان عازماً على عدم البقاء فيه فهو مسافر بعد و إن كان عازماً على البقاء فيه فهو متواجد فى وطنه و بما انه متردد فى ذلك فبطبيعته الحال يكون صدق المسافر عليه مشكوكاً فلا يمكن حينئذ التمسك باطلاق دليل وجوب القصر على المسافر لأنه من التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه، فعندئذ يكون المرجع العام الفوقى و هو عموم دليل وجوب التمام على كل مكلف الا المسافر شريطه أن لا يكون سفره معصيه، و أن لا يكون السفر عمله، و أن لا يقيم فى بلد عشره أيام، فإذا ن لا بد من إحراز عنوان المسافر، و بما أنه غير محرز فوظيفته التمام و إن كان التردد بعد تحقق الوطن بأحد الانحاء السابقه فلا أثر له و لا يخرج عن كونه وطناً له.

نعم إذا بنى على عدم البقاء فيه جزماً فى الاثناء، كما إذا بنى على الخروج منه بعد أشهر أو سنة فإنه يكشف عن انه مسافر لحد الآن فحكمه القصر، و أما بالنسبه إلى ما صلاّه تماماً فإن كان فى الوقت فعليه إعادتها قصراً و إن كان بعد الوقت لم يجب القضاء.



إشكال فى زوال الحكم (١) و إن لم يتحقق الخروج و الاعراض، بل و كذا إن كان بعد الصدق فى الوطن المستجد (٢)، و أما فى الوطن الاصلى إذا تردد فى البقاء فيه و عدمه ففى زوال حكمه قبل الخروج و الاعراض إشكال (٣) لاحتمال صدق الوطنيه ما لم يعزم على العدم فالأحوط الجمع بين الحكمين.

### مسأله ٧: ظاهر كلمات العلماء (رضوان الله عليهم) اعتبار قصد التوطن أبدا فى صدق الوطن العرفى

[٢٣٠٨] مسأله ٧: ظاهر كلمات العلماء (رضوان الله عليهم) اعتبار قصد التوطن أبدا فى صدق الوطن العرفى، فلا يكفى العزم على السكنى إلى مده مديده كثلاثين سنه أو أزيد، لكنه مشكل (٤) فلا- يبعد الصدق العرفى بمثل ذلك، و الأحوط فى مثله إجراء الحكمين بمراعاة الاحتياط.

### الثانى من قواطع السفر: العزم على إقامه عشره أيام متواليات

#### إشاره

الثانى من قواطع السفر: العزم على إقامه عشره أيام متواليات (٥) فى ظهر ان حكمه و هو وجوب التمام لم يزل بالتردد. مر أن التردد و التفكير بعد تحقق الوطن بأحد الأوجه المتقدمه لا أثر له، بل لا أثر للعزم على عدم البقاء حينئذ فضلا عن التردد ما لم يخرج مسافرا إلى بلد آخر، و لا فرق من هذه الناحيه بين الوطن الأصلى و الوطن المستجد الدائمى أو المؤقت. بل لا إشكال فى عدم الزوال حيث لا يخرج عن كونه وطنا بالتردد و التفكير، بل لا يخرج بالعزم على عدم البقاء ما دام فيه و لم يتلبس بالخروج فعلا.

تقدم انه لا يعتبر فى صدق الوطن العرفى قصد التوطن دائما و أبدا، بل يكفى قصده مؤقتا إلى أمد بعيد كأربع سنوات أو أكثر. مر أن قرار الاقامه فى بلد أو قريه لا- يكون قاطعا للسفر و إنما هو قاطع لحكمه فإن المقيم مسافر عرفا، و بما أن الاقامه تقطع حكمه فعليه أن يتم و لا يقصر الا إذا بدأ سفرا جديد.

ثم ان الاقامه تنهى حكم السفر شريطه أمور..

الأول: أن يكون عالما و متأكدا من الاقامه عشره أيام فى مكان من بلده أو قريه أو ضيعه و لا فرق بين أن يكون هذا العلم و الثقه ناشئا من اختياره و إرادته البقاء فيها، أو من اضطراره، أو ظروفه التى تحكم عليه فإنها لا تسمح بمغادره المكان كالسجين مثلا.

فالنتيجه: أنه مهما توفر للمسافر اليقين أو الاطمئنان بالبقاء فى مكان عشره أيام سواء أ كان بالاختيار أم كان بالاضطرار أم بحكم ظروفه التى لا- تسمح له بالمغادره و جب عليه التمام و مع الشك فى البقاء بل مع الظن به كما إذا كان راغبا فى البقاء فى مكان لجماله و طيب مناخه و لكنه يتوقع بعض الطوارئ فى الاثناء يمنع عن مواصله البقاء فيه فلا يعتبر مقيما إذ لا يقين له بأنه سيبقى، و هذا هو مقتضى إطلاق مجموعه من الروايات التى تنص على ذلك.

منها: قوله عليه السّلام فى صحيحه زواره: «إذا دخلت أرضا فأيقنت ان لك بها مقام عشره أيام فأتم الصلاه، و إن لم تدر ما مقامك بها تقول غدا أخرج أو بعد غد فقصر ما بينك و بين أن يمضى شهر، فإذا تم لك شهر فأتتم الصلاه...» (1) فإنه يدل بوضوح على أنه مهما توفر له اليقين بالبقاء عشره أيام فى موضع فحكمه التمام فيه، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن يكون ذلك اليقين بارادته و اختياره أم لا كالسجين مثلا.

الثانى: ان الوارد فى روايات الباب عنوان المقيم عشره أيام أو ما بمعناه، و المتبادر من عشره أيام هو عشره نهارات و تدخل فى ضمنها لياليها، كما ان المتبادر منها فى المقام بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أعم من النهارات التامه و الملقه حيث أنها تقتضى ان المراد من اقامه عشره أيام اقامه فتره زمنيه

ص: ٤٢٥

تساوى عشره أيام غايه الأمر أنّ الايام العشره ان كانت تامه كمن نوى الاقامه فى بلد من طلوع الفجر من اليوم الاول من الشهر إلى الغروب من اليوم العاشر دخلت فى ضمنها تسع ليال، وإن كانت ملفقه كما إذا نوى الاقامه من منتصف النهار من اليوم الأول من الشهر إلى منتصف النهار من اليوم الحادى عشر دخلت فى ضمنها عشره ليال.

و من هنا يظهر انه لا يعتبر قصد العشره بعنوانها و بالخصوص، بل يكفى قصد البقاء فى مكان فتره زمنيه تساوى العشره و إن لم يعلم بالتساوى، كما إذا قصد البقاء إلى آخر الشهر الشمسى و كان الباقي من الشهر عشره أيام أو أزيد و إن لم يعلم بذلك القاصد فإن المعيار إنما هو بقصد البقاء مده تساوى العشره فى الواقع سواء علم بالتساوى أم لا، و نقصد بتساوى المده لعشره أيام تساويها لعشره نهارات تامه أو ملفقه مع لياليها، و من هنا لا يكفى أن ينوى الاقامه من بدايه الليله الأولى من الشهر إلى نهايه الليله العاشره لأن هذه الفتره التى نوى البقاء فيها لا تشمل على عشره نهارات.

الثالث: ان المراد من مكان الاقامه فى بلد أو قريه هو محل مبيته و مأواه و مسكنه و محط رحله، فإن هذا المعنى هو المتفاهم عرفا من روايات الباب، و هذا لا ينافى خروجه من البلد إلى ضواحيه و بساتينه، بل إلى ما دون المسافه شريطه أن لا يبيت فيه، كما إذا نوى الاقامه فى النجف الشرف و فى الاثناء خرج إلى الكوفه للزياره أو لغايه أخرى ساعه أو ساعتين أو أكثر ثم رجع إلى النجف، فإنه لا يمنع عن صدق ان محل إقامته هو النجف، بل لا يمنع عن ذلك الخروج إلى ما دون المسافه كما مر.

و من هنا يظهر انه لا مانع من أن ينوى الذهاب إلى الكوفه فى كل يوم حين

مكان واحد من بلد أو قريه أو مثل بيوت الأعراب أو فلاه من الأرض أو العلم بذلك و إن كان لا عن اختيار،و لا يكفى الظن بالبقاء فضلا عن الشك، و الليالى المتوسطه داخله بخلاف الليله الاولى و الأخيره،فيكفى عشره أيام و تسع ليال،و يكفى تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر على الأصح،فلو نوى المقام عند الزوال من اليوم الأول إلى الزوال من اليوم الحادى عشر كفى و يجب عليه الاتمام،و إن كان الأحوط الجمع،و يشترط وحده محل الاقامه،فلو قصد الاقامه فى أمكنه متعدده عشره أيام لم ينقطع حكم السفر كأن عزم على الاقامه فى النجف و الكوفه أو فى الكاظمين و بغداد،أو عزم على الاقامه فى رستاق من قريه إلى قريه من غير عزم على الاقامه فى واحده منها عشره أيام،و لا يضر بوحدته المحل فصل مثل الشط بعد كون ينوى الاقامه فى النجف شريطه أن لا يبيت فى الكوفه،إذ ما دام يكون مبيته و مأواه و محط رحله فى النجف فلا تضر النيه المذكوره،و لذا لو سأله سائل أين نزلت فى سفرك هذا؟لقال نزلت فى بيت فلان أو الفندق الفلانى فى النجف الأشرف.

فالتنتيجه:ان الخروج عن محل الاقامه بما دون المسافه فى مده محدوده كساعه أو ساعتين أو أكثر ثم الرجوع إليه لا يضر بعنوان المقيم عشره أيام فى بلده أو قريه.

الرابع:ان قصد الاقامه لا بد أن يكون فى بلده أو قريه واحده طيله عشره أيام كما هو الظاهر من روايات الباب،فلا يكفى أن يقصد الاقامه فى بلدين أو قريتين بأن يعزم هنا خمسه أيام و هناك خمسه أخرى أو أقل أو أكثر،و لا فرق فى ذلك بين البلاد الكبيره و الصغيره كما هو مقتضى اطلاق كلمه(بلده)الوارده فى روايات المسأله.

المجموع بلدا واحدا كجانبى الحله و بغداد و نحوهما، و لو كان البلد خارجا عن المتعارف فى الكبر فاللازم قصد الاقامه فى المحله منه إذا كانت المحلات منفصله (١)، بخلاف ما إذا كانت متصله إلا إذا كان كبيرا

فيه إشكال بل منع لأن المحلات إذا كانت محلات لبلد اعتبرت امتدادا له، و إن كانت منفصله عنه كالإحياء السكنيه فى ضواحي بغداد مثل الثوره و البياع و ما شاكلهما فإنهما يعتبران جزء من مدينه بغداد و إن كانت منفصله عنها حين إنشائهما و اتصلت بها تدريجا، و يترتب على ذلك أن البغدادى إذا سافر إلى الحله مثلا و رجع إلى البياع انقطع سفره بذلك لأنه وصل إلى بلده و وطنه، و إذا أقام عشره أيام فى البياع و خرج منه إلى مدينه الثوره أو إلى مناطق أخرى لم يكن ذلك خروجا عن بلد الاقامه على أساس أن الاقامه بعشره أيام فى كل منطقه من مناطق بغداد اقامه فيه، و من هنا لا مانع من الاقامه فى بغداد موزعه على محلاته و مناطقه و أحيائه.

فالنتيجه: أن ما بينى حوالى بغداد و أطرافه من الأحياء السكنيه الجديده المتصله به فعلا، أو تتصل به تدريجا تعتبر امتدادا و توسعه له و إن بلغ البلد من التوسعه و الكبر بما هو خارج عن المتعارف، و لكن مع ذلك يعتبر بلدا واحدا بتمام أحيائه و مناطقه، كما أنه لا عبره باتصال البلاد على أثر توسعه العمران إذا كان لكل واحد منها استقلاله و وضعه الخاص به تاريخيا كالكاظميه و بغداد، و الكوفه و النجف، و مدينه رى و طهران، فإن عمران هذه البلاد متصله ببعضها ببعضها الآخر فمع ذلك لا يعتبر المجموع بلدا واحدا، و يترتب عليه انه إذا سافر نجفى إلى كربلاء و وصل إلى الكوفه اياها لم ينقطع بذلك سفره، و إذا أراد أن يصل إلى الكوفه صلى قصر، نعم إذا أدى اتصال البلد الصغير بالكبير إلى اندماجه فيه عرفا و انصهاره على نحو قد زال استقلاله جغرافيا، ففي مثل ذلك يعتبر الكل بلدا

جد(١) بحيث لا يصدق وحده المحل و كان كتيه الاقامه فى رستاق مشتمل على القرى مثل قسطنطينيه و نحوها.

### مسأله ٨: لا يعتبر فى نيه الاقامه قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح

[٢٣٠٩] مسأله ٨: لا- يعتبر فى نيه الاقامه قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الأصح، بل لو قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بساتينها و مزارعها و نحوها من حدودها مما لا ينافى صدق اسم الاقامه فى البلد عرفا جرى عليه حكم المقيم حتى إذا كان من نيته الخروج عن حد الترخيص بل إلى ما دون الأربعة إذا كان قاصدا للعود عن قريب بحيث لا يخرج عن صدق الاقامه فى ذلك المكان عرفا، كما إذا كان من نيته الخروج نهارا و الرجوع قبل الليل (٢).

واحدًا.

مر أنه لا فرق بين البلدان الكبيره و الصغيره.

تقدم ان المعيار فى صدق المقيم عشره أيام فى بلد هو أن يكون مبيته و مأواه و محط رحله فيه و لا يضر خروجه عنه إلى بلد آخر دون المسافه، كما إذا قصد الاقامه فى النجف و خرج إلى الكوفه ساعتين أو أكثر، فإن هذا الخروج لا يضر ما دام يصدق عليه أن مبيته و مسكنه فى النجف، بل لا- يبعد أن لا يضر ذلك إذا كان تمام النهار فى الكوفه و رجع إلى النجف قبل الغروب حيث يصدق أن محل اقامته الذى هو مأواه و محل مبيته فى النجف فى الفندق الفلانى أو البيت الفلان، و لا فرق فيه بين أن يكون ناويا ذلك من الأول، أو فى الاثناء، لأن نيته ذلك إنما تضر إذا كان مردها إلى نيه الاقامه فى بلدين أو قريتين، و أما إذا لم يكن مردها إلى ذلك فلا تضر، و من المعلوم انه لا فرق فى هذا بين أن تكون نيه الخروج فى نفس وقت نيه الاقامه أو بعدها، و لكن مع ذلك لا ينبغى ترك الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام فيما إذا كان خروجه تمام النهار، أو فى مقدار معتد به منه.

ص: ٤٢٩

## مسألة ٩: إذا كان محل الإقامة بريه قفراء لا يجب التضييق في دائره المقام

[٢٣١٠] مسألة ٩: إذا كان محل الإقامة بريه قفراء لا يجب التضييق في دائره المقام، كما لا يجوز التوسيع كثيرا بحيث يخرج عن صدق وحده المحل، فالمدار على صدق الوحده عرفا، و بعد ذلك لا ينافى الخروج عن ذلك المحل إلى أطرافه بقصد العود إليه وإن كان إلى الخارج عن حد الترخيص بل إلى ما دون الأربعة كما ذكرنا في البلد، فجواز نيه الخروج إلى ما دون الأربعة لا يوجب جواز توسيع محل الإقامة كثيرا، فلا يجوز جعل محلها مجموع ما دون الأربعة، بل يؤخذ على المتعارف و إن كان يجوز التردد إلى ما دون الأربعة على وجه لا يضر بصدق الإقامة فيه.

## مسألة ١٠: إذا علق الإقامة على أمر مشكوك الحصول لا يكفي

[٢٣١١] مسألة ١٠: إذا علق الإقامة على أمر مشكوك الحصول لا- يكفي، بل و كذا لو كان مظنون الحصول فإنه ينافى العزم على البقاء المعتبر فيها، نعم لو كان عازما على البقاء لكن احتمال حدوث المانع لا يضر (١).

هذا إذا كان احتمال ضعيفا على نحو لا يكون مانعا عن الوثوق و الاطمينان بالبقاء، و أما إذا كان مانعا عنه فلا يتحقق معه العزم على الإقامة عشره أيام، و قد تقدم أن المعتبر في تحقق الإقامة أن يكون المسافر واثقا و متأكدا بالبقاء في بلد عشره أيام.

و قد دل على ذلك صريحا قوله عليه السلام في صحيحه زراره: «إذا دخلت أرضا فأيقنت أن لك بها مقام عشره أيام فأنم الصلاة» (١) فإذا ن العبره في وجوب التمام إنما هي بحصول اليقين بالبقاء في بلد عشره أيام، و يقوم مقامه الوثوق و الاطمئنان، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى ان المعتبر في وجوب التمام إنما هو اليقين أو الاطمئنان بالبقاء إلى العشره، و أما القصد و العزم زائدا على اليقين فهو غير معتبر، غايه الأمر

ص: ٤٣٠

## مسألة ١١:المجبور على الاقامه عشرا و المكره عليها يجب عليه التمام

[٢٣١٢]مسألة ١١:المجبور على الاقامه عشرا و المكره عليها يجب عليه التمام و إن كان من نيته الخروج على فرض رفع الجبر و الاكراه،لكن بشرط أن يكون عالما بعدم ارتفاعهما(١)و بقائه عشره أيام كذلك.

## مسألة ١٢:لا تصح نيه الاقامه فى بيوت الأعراب و نحوهم ما لم يطمئن بعدم الرحيل عشره أيام

[٢٣١٣]مسألة ١٢:لا تصح نيه الاقامه فى بيوت الأعراب و نحوهم ما لم يطمئن بعدم الرحيل عشره أيام إلا إذا عزم على المكث بعد رحلتهم إلى تمام العشره.

## مسألة ١٣:الزوجه و العبد إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج و السيد و المفروض أنهما قصدا العشره

[٢٣١٤]مسألة ١٣:الزوجه و العبد إذا قصدا المقام بمقدار ما قصده الزوج و السيد و المفروض أنهما قصدا العشره لا يبعد كفايته فى تحقق الاقامه بالنسبه إليهما(٢)و إن لم يعلما حين القصد أن مقصد الزوج و السيد هو العشره،نعم قبل العلم بذلك عليهما التقصير،و يجب عليهما التمام بعد الاطلاع و إن لم يبق إلا يومين أو ثلاثه فالظاهر وجوب الاعاده أو القضاء إذا كانت الاقامه فى بلد باختيار المسافر و ارادته لم ينفك يقينه بالبقاء عن قصده له،و أما إذا كان مجبورا،أو مكرها،أو محبوسا فى بلد و يعلم بعدم ارتفاع ذلك قبل العشره فلا يكون هناك شىء زائد على العلم أو الاطمئنان.

بل يكفى الوثوق و الاطمئنان به أيضا.

بل الظاهر عدم الكفايه.أما الزوجه فانها إذا لم تعلم ان زوجها قد قصد الاقامه فى البلد النازل فيه لم تتمكن من قصدها جزما،باعتبار أنه يتوقف على اليقين بالبقاء فيه عشره أيام،و مع جهلها بنيه زوجها فلا يقين لها بذلك،و به يظهر حال العبد بالنسبه إلى سيده،فإنه إذا لم يعلم أن سيده قصد اقامه عشره أيام فى بلد فمعناه أنه لا يعلم بقاءه فيه عشره أيام،و مع عدم العلم بالبقاء طيله المده فكيف يكون حكمه التمام فيه.



عليهما بالنسبه إلى ما مضى ممّا صلياً قصر، وكذا الحال إذا قصد المقام بمقدار ما قصده رفقاؤه (١) و كان مقصدهم العشره، فالقصد الإجمالي كاف في تحقق الاقامه، لكن الأحوط الجمع في صورتين بل لا يترك الاحتياط.

### مسأله ١٤: إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلا و كان عشره

[٢٣١٥] مسأله ١٤: إذا قصد المقام إلى آخر الشهر مثلا و كان عشره كفى و إن لم يكن عالما به حين القصد (٢)، بل و إن كان عالما بالخلاف، لكن الأحوط في هذه المسأله أيضا الجمع بين القصر و التمام بعد العلم بالحال لاحتمال اعتبار العلم حين القصد. ظهر حاله مما سبق.

هذا من جهه انه قصد واقع المقام عشره أيام لكن بعنوان آخر و هو موضوع لوجوب التمام، و لا يضر جهله بعنوان العشره، لأنه غير دخيل في الموضوع، كما إذا قصد المسافر الوارد في بلد البقاء فيه إلى آخر الشهر الشمسى من تاريخ وروده فيه و كان الباقي من الشهر من هذا التاريخ عشره أيام كاملا، فإنه حينئذ كان يقصد البقاء فيه مده زمنيّه محدده تساوى عشره أيام بالكامل في الواقع و إن كان جاهلا بالتساوى و لكن هذا الجهل لا يضر و لا يغير الواقع.

نعم إذا كان عدم النقص أمرا اتفاقيا كما إذا نوى الاقامه من اليوم الحادى و العشرين إلى آخر الشهر القمري و احتمل أن يكون الشهر ناقصا، ففي مثل ذلك لا يجب عليه التمام إذا صادف كون الشهر تاما.

و الفرق بين صورتين هو أنه في الصورة الأولى قصد البقاء فتره زمنيّه تساوى عشره أيام في الواقع و إن لم يعلم بالتساوى، و في الثانيه قصد البقاء فتره زمنيّه مردده بين أن تساوى العشره في الواقع و أن لا- تساويها كذلك، فيكون التساوى أمرا تصادقيا لا دائما، فمن أجل ذلك لا يكون قاصدا البقاء فتره زمنيّه تساوى العشره في الواقع، و لكنه لم يعلم بالتساوى.

## مسألة ١٥: إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده

[٢٣١٦] مسألة ١٥: إذا عزم على إقامه العشره ثم عدل عن قصده فإن كان صلى مع العزم المذكور رباعيه بتمام بقى على التمام ما دام فى ذلك المكان، وإن لم يصل أصلاً أو صلى مثل الصبح و المغرب أو شرع فى الرباعيه لكن لم يتمها و إن دخل فى ركوع الركعه الثالثه رجع إلى القصر (١)، و كذا لو أتى بغير الفريضه الرباعيه مما لا يجوز فعله للمسافر كالنوافل و الصوم و نحوهما، فإنه يرجع إلى القصر مع العدول، نعم الأولى الاحتياط مع الصوم إذا كان العدول عن قصده بعد الزوال، و كذا لو كان العدول فى أثناء الرباعيه بعد الدخول فى ركوع الركعه الثالثه بل بعد القيام إليها و إن لم يركع بعد.

## مسألة ١٦: إذا صلى رباعيه بتمام بعد العزم على الاقامه لكن مع الغفله عن إقامته ثم عدل

[٢٣١٧] مسألة ١٦: إذا صلى رباعيه بتمام بعد العزم على الاقامه لكن مع الغفله عن إقامته ثم عدل فالظاهر كفايته فى البقاء على التمام (٢)، و كذا لو هذا له ثلاث صور..

الأولى: أن يعدل عن نيه الاقامه و هو لا يزال فى الركعتين الأوليين، فينتقل عند العدول إلى نيه القصر و يتمها قصراً، و لا شىء عليه.

الثانيه: أن يعدل عن نيه الاقامه بعد أن قام إلى الركعه الثالثه و قبل أن يركع فحينئذ يلغى القيام و يجلس و يسلم و يختم صلاته قصراً و لا شىء عليه.

الثالثه: أن يعدل عن نيه الاقامه بعد أن دخل فى ركوع الركعه الثالثه و فى هذه الحاله تبطل صلاته إذ لا يمكن إتمامها قصراً للركوع الزائد، و لا تماماً للعدول عن نيه الاقامه، فإذن لا بد من اعاده الصلاه قصراً.

بل أظهر عدم الكفايه إذا لم تستند الصلاه تماماً إلى قصد الاقامه، بل وقعت عن ذهول و غفله، و تدل على ذلك صحيحه أبى ولاد الحنات قال: «قلت

صلاها تماما لشرف البقعه كمواطن التخير و لو مع الغفله عن الاقامه (١)، و إن كان الأحوط الجمع بعد العدول حينئذ، و كذا فى الصوره الاولى.

### مسأله ١٧: لا يشترط فى تحقق الاقامه كونه مكلفا بالصلاه

[٢٣١٨] مسأله ١٧: لا يشترط فى تحقق الاقامه كونه مكلفا بالصلاه فلو نوى الاقامه و هو غير بالغ ثم بلغ فى أثناء العشره و جب عليه التمام فى بقيه لأبى عبد الله عليه السّلام: إني كنت نويت حين دخلت المدينه أن أقيم بها عشره أيام و أتم الصلاه، ثم بدا لى أن لا- أقيم بها، فما ترى لى أتم أم أقصر؟ قال: إن كنت دخلت المدينه و حين صليت بها صلاه فريضه واحده بتمام فليس لك أن تقصر حتى تخرج منها، و إن كنت حين دخلتها على نيتك التمام فلم تصل فيها صلاه فريضه واحده بتمام حتى بدا لك أن لا تقيم، فأنت فى تلك الحال بالخيار، إن شئت فانو المقام عشرا و أتم، و إن لم تنو المقام عشرا فقصر ما بينك و بين شهر، فإذا مضى لك شهر فأتم الصلاه... (١)

فإن المتفاهم العرفى منها سؤال- و جوابا بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو أن الصلاه تماما إذا كانت مستنده إلى نيه الاقامه توجب لغويه العدول و تجعل وجوده كالعدم لا مطلقا و إن لم تكن مستنده إليها، بل صلى ذاهلا و غافلا عنها نهائيا، و عليه فلا إطلاق للصحيحه من هذه الناحيه.

فالتتيجه: ان الظاهر منها عرفا ان العدول عن نيه الاقامه بعد الصلاه تماما لا أثر له شريطه أن يكون التمام مستندا إليها، و أما إذا لم يكن مستندا إليها، كما إذا صلى تماما ذاهلا عنها، أو صلى تماما بدلا عن صلاه تامه فائته فى وقتها لسبب أو لآخر، أو فى أماكن التخير فلا يمنع عن تأثير العدول، و إن كانت رعايه الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام بعد العدول ما دام فى المدينه أولى و أجدر.

ظهر أنها لا- تمنع عن تأثير العدول إذا كانت مستنده إلى شرف البقعه لا إلى نيه الاقامه سواء أ كان غافلا عنها أم لا، و إن كان الأجدر و الأولى هو الاحتياط.

ص: ٤٣٤

الأيام، و إذا أراد التطوع بالصلاه قبل البلوغ يصلى تماما، و كذا إذا نواها و هو مجنون إذا كان ممن يتحقق منه القصد أو نواها حال الافاقه ثم جنّ ثم أفاق، و كذا إذا كانت حائضا حال النيه فإنها تصلى ما بقى بعد الطهر من العشره تماما بل إذا كانت حائضا تمام العشره يجب عليها التمام ما لم تنشئ سفرا.

### مسأله ١٨: إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الاقامه ثم عدل عنها بعد الوقت

[٢٣١٩] مسأله ١٨: إذا فاتته الرباعيه بعد العزم على الاقامه ثم عدل عنها بعد الوقت فإن كانت مما يجب قضاؤها و أتى بالقضاء تماما ثم عدل فالظاهر كفايته فى البقاء على التمام (١)، و أما إن عدل قبل إتيان قضائها أيضا فالظاهر العود إلى القصر و عدم كفايه استقرار القضاء عليه تماما، و إن كان الأحوط الجمع حينئذ ما دام لم يخرج، و إن كانت مما لا يجب قضاؤه كما إذا فاتت لأجل الحيض أو النفاس ثم عدلت عن النيه قبل إتيان صلاه تامه رجعت إلى القصر، فلا يكفى مضى وقت الصلاه فى البقاء على التمام.

### مسأله ١٩: العدول عن الاقامه قبل الصلاه تماما قاطع لها من حينه و ليس كاشفا عن عدم تحققها من الأول

[٢٣٢٠] مسأله ١٩: العدول عن الاقامه قبل الصلاه تماما قاطع لها من حينه (٢) و ليس كاشفا عن عدم تحققها من الأول، فلو فاتته حال العزم عليها مر أن الأظهر عدم الكفايه على أساس ان الظاهر من الصحيحه عرفا أن يكون اتمام الصلاه مستندا إلى نيه الاقامه لا إلى سبب آخر، و بما أنه مستند إلى سبب آخر و هو الوفاء عما فى ذمته من الصلاه التامه الفائته فى وقتها فلا يكون مانعا عن تأثير العدول، و لكن مع ذلك لا بأس بالاحتياط.

هذا هو الصحيح و لكن لا- من جهه ان ذلك هو مقتضى اطلاقات أدله الاقامه فى بلد أو قريه عشره أيام، فإن قضيه تلك الاطلاقات أن نيه الاقامه انما هى موضوع لوجوب التمام شريطه استمرارها إلى تمام العشره و لا نظر لها إلى أن

موضوع وجوب التمام هو حدوث تلك النية مطلقا و إن لم تستمر إلى تمام العشرة، بل من جهة صحيقه أبى ولآد المتقدمه، فإنها تنص على أن المسافر المقيم فى بلد إذا صلى تماما صحت صلاته واقعا و إن عدل بعد ذلك عن نيه الاقامه و عدم البقاء فيه عشره أيام، فإن هذا يكشف عن أن نيه الاقامه بحدوثها تمام الموضوع لوجوب التمام من دون أن تكون مشروطه بالاستمرار و البقاء إلى تمام العشره.

و إن شئت قلت: ان الصحيقه تدل على أمرين:

أحدهما: ان المسافر إذا قرر الاقامه فى بلد فحكمه التمام، و إذا صلى فيه صلاه تامه صحت و إن عدل عن نيه الاقامه فيه بعد ذلك و خرج منه قبل اتمام العشره، و هذا كاشف عن أن وجوب التمام يحدث بحدوث نيه الاقامه فيه بدون كونه مشروطا ببقاء النيه إلى تمام العشره بنحو الشرط المتأخر.

و الآخر: انه إذا عدل عن نيه الاقامه و أراد مواصله سفره فمقتضى القاعده وجوب القصر عليه و إن لم يخرج بعد عن بلد الاقامه لعدم صدق عنوان المقيم عليه فيه عشره أيام، و لكن الصحيقه تدل على أن حكمه هو التمام ما دام لم يخرج من البلد شريطه أن يصلى تماما.

فالنتيجه: ان المستفاد منها عرفا أن العدول عن نيه الاقامه قاطع لها من حينه لا كاشف عن عدم تحققها من الأول، فإن موضوع وجوب التمام فى الواقع لا- يخلو من أن يكون نيه الاقامه مطلقا من دون اشتراطها بالبقاء و الدوام إلى العشره، أو يكون حصه خاصه منها و هى الحصه المستمره إلى تمام العشره، فعلى الأول يكون العدول قاطعا لها من حينه، و على الثانى يكون كاشفا عن عدم تحققها من الأول، فلو كان الموضوع لوجوب التمام نيه الاقامه على النحو الثانى لم يمكن الحكم بصحة الصلاه تماما إذا عدل عنها بعدها، فإن عدوله كاشف عن عدم تحقق

صلاه أو صلوات أيام ثم عدل قبل أن يصلى صلاه واحده بتمام يجب عليه قضاؤها تماما، وكذا إذا صام يوما أو أياما حال العزم عليها ثم عدل قبل أن يصلى صلاه واحده بتمام فصيامه صحيح، نعم لا يجوز له الصوم بعد العدول لأن المفروض انقطاع الاقامه بعده.

### مسألة ٢٠: لا فرق في العدول عن قصد الاقامه بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها

[٢٣٢١] مسألة ٢٠: لا فرق في العدول عن قصد الاقامه بين أن يعزم على عدمها أو يتردد فيها في أنه لو كان بعد الصلاه تماما بقي على التمام، ولو كان قبله رجع إلى القصر.

### مسألة ٢١: إذا عزم على الاقامه فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاه تماما رجع إلى القصر في صلاته

[٢٣٢٢] مسألة ٢١: إذا عزم على الاقامه فنوى الصوم ثم عدل بعد الزوال قبل الصلاه تماما رجع إلى القصر في صلاته، لكن صوم ذلك اليوم صحيح (١) لما عرفت من أن العدول قاطع من حينه لا كاشف، فهو كمن الموضوع من الأول، ومع عدم الموضوع فلا يمكن الحكم بصحتها، وبما أن الصحيحه تنص على ان الموضوع لوجوب التمام هو نيه الاقامه على النحو الأول فلا يبقى مجال للشك و التردد فيه.

و على هذا فإذا فاتت منه صلاه الظهر و العصر أو العشاء بعد نيه الاقامه و قبل العدول ثم عدل بعد أن صلى تماما و جب قضاؤها تامه على أساس أن الصلاه المقضى بها لا- بد أن تكون مماثله للصلاه الفائته بمقتضى قوله عليه السلام: «أقضى ما فات كما فات...» (١).

في الصحه إشكال بل منع، لأن التعدى عن مورد الروايات الداله على أن وظيفه المسافر في شهر رمضان إذا كان سفره بعد الزوال هو صيام ذلك اليوم و عدم جواز الافطار إلى المقام بحاجه إلى قرينه و لا قرينه في نفس تلك الروايات من تعليل أو نحوه، و لا من الخارج، و القطع بعدم الفرق بين المقام و مورد تلك الروايات مبنى على احراز اشتراكهما في الملاك و الفرض انه لا طريق لنا إلى ذلك.

ص: ٤٣٧

### مسأله ٢٢: إذا تمت العشره لا يحتاج فى البقاء على التمام إلى إقامه جديده

[٢٣٢٣] مسأله ٢٢: إذا تمت العشره لا يحتاج فى البقاء على التمام إلى إقامه جديده، بل إذا تحققت بإتيان رابعه تامه كذلك فما دام لم ينشئ و دعوى: ان الروايات المذكوره تدل على حكم المقام بالأولويه القطعيه على أساس أنها تدل على أن السفر إذا كان بعد الزوال لا يوجب الافطار، فما ظنك بنيته المجرده من دون التلبس به فعلا كما فى المقام، حيث انه قد عدل عن نيه الاقامه بعد الزوال و نوى السفر، فإذا لم يكن السفر بعد الزوال المشتمل عليها موجبا للإفطار، فالنيه المجرده بالأولويه القطعيه...

مدفوعه: بأن مورد الروايات هو المسافر عن بلده أو محل إقامته بعد الاتيان بالصلاه تماما فيه، فإن سفره حينئذ إن كان قبل الزوال وجب عليه الافطار، و إن كان بعده وجب عليه اتمام الصيام و هو غير المقام، فإن المفروض فيه ان المسافر قد عدل عن نيه الاقامه قبل الاتيان بالصلاه تامه و هو يهدم الاقامه، فإذا الحكم بصحه صومه رغم كونه مسافرا و غير مقيم فعلا بحاجه إلى دليل، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى ان الحكم فى مورد الروايات بما أنه يكون على خلاف القاعده فالتعدى عنه إلى المقام بحاجه إلى قرينه، و حيث لا قرينه فلا يمكن التعدى، و لا مجال حينئذ لدعوى الأولويه القطعيه، فإنه إن أريد بها الأولويه العقليه، فيرد عليها أنها تبتنى على احراز الملاك فيه جزما و هو لا يمكن لعدم الطريق إليه.

و إن اريد بها الأولويه العرفيه، فيرد عليها أنها تبتنى على أن يكون الحكم الثابت فى مورد الروايات موافقا للقاعده و الارتكاز العرفى حتى لا يرى العرف فرقا بين مورد الروايات و بين المقام.

**مسألة ٢٣: كما أن الاقامه موجب له للصلاه تماما و لوجوب أو جواز الصوم كذلك موجب لاستحباب النوافل الساقطه حال السفر**

[٢٣٢٤] مسألة ٢٣: كما أن الاقامه موجب للصلاه تماما و لوجوب أو جواز الصوم كذلك موجب لاستحباب النوافل الساقطه حال السفر و لوجوب الجمعه (١) و نحو ذلك من أحكام الحاضر (٢).

**مسألة ٢٤: إذا تحققت الاقامه و تمت العشره أولا و بدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه**

[٢٣٢٥] مسألة ٢٤: إذا تحققت الاقامه و تمت العشره أولا و بدا للمقيم الخروج إلى ما دون المسافه و لو ملفقه فللمسأله صور:

الأولى: أن يكون عازما على العود إلى محل الاقامه و استئناف إقامه عشره أخرى (٣)، و حكمه وجوب التمام في الذهاب و المقصد و الاياب في الوجوب إشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوبها على المسافر المقيم أيضا بناء على ما هو الصحيح من أن قصد الاقامه لا يكون قاطعا للسفر و إنما يقطع حكمه، و على هذا فمقتضى الروايات التي تنص على استثناء المسافر عن تجب عليه الجمعه عدم الفرق بين غير المقيم من المسافر و المقيم منه.

بل المقيم أيضا، فإن مقتضى مجموعه من الروايات التي تنص على أن الصلاه في السفر ركعتان و ليس قبلهما و لا بعدهما شيء سقوط نوافل الظهرين و العشاء عن المسافر في السفر بسقوط ركعتين من هذه الصلوات فيه، و لا تدل على سقوطها عنه مطلقا حتى فيما إذا أقام في بلد عشره أيام، على أساس أنها تنفى مشروعيه النوافل عن المسافر الذي تكون وظيفته الايتان بتلك الصلوات قصرا، و لا نظر لها إلى المسافر المقيم الذي تكون وظيفته الايتان بها تماما لا نفيا و لا إثباتا، فمن أجل ذلك يرجع فيه إلى اطلاقات أدله مشروعيه النوافل.

و فيه: ان وجوب التمام لا يتوقف في كل حالات هذه الصوره من الذهاب و الاياب و المقصد و محل الاقامه على نيه اقامه عشره أيام جديده فيه، بل يكفي في بقاء وجوب التمام ان لا يكون خروجه عن محل الاقامه بنيه السفر



الشرعى و هو ثمانيه فراسخ،لما مر من ان الخروج عن محل الاقامه إلى ما دون المسافه لا يضر إذا كان ساعه أو ساعتين،أو أكثر ما دام يكون مبيته و مأواه و محط رحله هناك،و على هذا فإذا خرج عن محل إقامته إلى ما دون المسافه عازما على العود إليه و البقاء فيه يوما أو يومين أو أكثر،ثم يخرج منه عازما السفر الشرعى فحكمه التمام فى الذهاب و المقصد و العود و محل الاقامه على أساس انه غير قاصد السفر بقدر المسافه.

و دعوى:ان الاقامه لما لم تكن قاطعه للسفر كالدخول فى الوطن،و انما هى قاطعه لحكمه و هو وجوب القصر،فالخروج عن مكانها ليس سفرا جديدا،و إنما هو استمرار للسفر الأول،و المفروض انه بقدر المسافه..

مدفوعه:بان الاقامه و إن كانت تنهى حكم السفر دون نفسه،الآ أن هذا السفر بما انه منته حكما فلا أثر له،فإذن وجوب القصر عليه مره أخرى يتوقف على سفر جديد منه بقدر المسافه،و لا فرق من هذه الناحيه بين الخروج عن محل الاقامه و الخروج عن الوطن،هذا إذا لم يبيت فى المقصد ليله أو ليلتين أو أكثر،و إما إذا بات فيه كذلك فحينئذ إن كان خروجه عن محل الاقامه بعد تماميه عشره أيام لم يقدرح المبيت فيه،فإنه سواء أ بات أم لم يبيت فحكمه التمام ما لم يقصد السفر بقدر المسافه،و إن كان خروجه منه فى أثناء العشره فحكمه القصر لما مر من ان الاقامه لا بد أن تكون فى مكان واحد طيله عشره أيام،فإذا بات فى المقصد ليله أو ليلتين أو أكثر فمعناه انه لم يقم فى مكان واحد تمام العشره،فإذن هو مسافر غير مقيم فى الواقع فحكمه القصر،و عندئذ فإن كان جاهلا بالمسأله و صلى تماما صحت صلاته و لا شىء عليه،على أساس الروايات التى تنص على صحه التمام موضع القصر للجاهل بالحكم،و إن لم يكن جاهلا بها بل صلى تماما ذاهلا و غفله

و محل الاقامه الاولى، وكذا إذا كان عازماً على الاقامه فى غير محل الاقامه الاولى (١) مع عدم كون ما بينهما مسافه.

فحيثئذ إن انكشف الحال فى الوقت وجبت اعادتها، والألم يجب القضاء.

نعم فى هذا الفرض إذا قصد الاقامه فى المحل الأول بعد عوده اليه فحكمه التمام فيه و لكن هذا الفرض خارج عن فرض المسأله.

فيه ان وجوب التمام فى غير محل الاقامه الاولى لا يتوقف على نيه الاقامه فيه فى مفروض المسأله و هو خروج المقيم عن محل اقامته الاولى بعد تماميه عشره أيام و عدم نيه سفر جديد بقدر المسافه، و ذلك لما مر من أنه إذا خرج منه بعد تماميه عشره و لم يكن ناوياً للسفر الشرعى و هو ثمانيه فراسخ، و إنما نوى الخروج إلى بلد كان دون المسافه فعليه أن يتم سواء أبات فيه ليله أو ليلتين أو أكثر أم لا، بل و إن كان يبقى فيه عشره أيام، لأن وجوب التمام فيه مستند إلى بقائه فى محل الاقامه الاولى طيله عشره أيام، و عدم إنشاء سفر جديد بقدر المسافه لا إلى قصده الاقامه فى ذلك البلد الذى هو دون المسافه، فإنه سواء أ كان قاصداً الاقامه فيه أم لا فحكمه التمام ما دام لم ينشئ سفرًا شرعياً جديداً آخر من محل اقامته الأول.

نعم إذا أنشأ ذلك و بدأ بقطع المسافه و لكن وصل فى أثناء الطريق إلى مكان بنى على أن يبقى فيه عشره أيام و هو كان دون المسافه، فعندئذ يكون وجوب التمام مستنداً إلى قصده الاقامه فيه دون الأول، و لكن ذلك خارج عن محل الفرض فى المسأله و هو الخروج إلى ما دون المسافه.

و أما إذا خرج عن محل الاقامه الاولى فى أثناء عشره و قبل تماميتها، كما إذا بقى فيه خمس أيام ثم خرج منه إلى بلد آخر كان دون المسافه و قصد فيه الاقامه عشره أيام ففى مثل هذه الحاله لم تتحقق الاقامه فى المحل الأول، و تكون

الثانية: أن يكون عازما على عدم العود إلى محل الاقامه و حكمه وجوب القصر إذا كان ما بقى من محل إقامته إلى مقصده مسافه(١) أو كان مجموع ما بقى مع العود إلى بلده أو بلد آخر مسافه و لو كان ما بقى أقل من أربعة على الأقوى من كفايه التلفيق(٢) و لو كان الذهاب أقل من أربعة.

الثالثة: أن يكون عازما على العود إلى محل الاقامه من دون قصد إقامه مستأنفه لكن من حيث إنه منزل من منازلها في سفره الجديد، و حكمه وجوب القصر أيضا في الذهاب و المقصد و محل الاقامه(٣).

وظيفته القصر فيه و في الذهاب إلى ذلك البلد الذي قصد اقامه العشره فيه، غايه الأمر إن كان جاهلا بالمسأله صح ما صلاه فيه و في الذهاب تماما، و إن لم يكن جاهلا- بها و لكنه أتى بالصلاه تماما ذاهلا و غافلا و جبت الاعاده في الوقت دون خارج الوقت على ما مر. و لكن هذا الفرض خارج عن محل كلام الماتن(قده) في المسأله.

هذه الصوره خارجه عن صور مسأله الخروج إلى ما دون المسافه، لأنه كان فيها ناويا الخروج إلى مقدار المسافه و عازم عليه، و حكمه لا محاله القصر.

في كفايته إذا عاد إلى بلده إشكال إذا لم يكن كل من الذهاب من البلد و العود إليه مساويا كما تقدم. و الأحوط و الأجدر وجوبا حينئذ أن يجمع بين القصر و التمام في كل من الظهر و العصر و العشاء، فيصلى مره قصرا و أخرى تماما.

و أما إذا عاد إلى بلد آخر و كان مجموع ما بقى و العود إليه بقدر المسافه فهو ليس من التلفيق، بل هو من السفر امتدادا في مقابل العود إلى الوطن.

هذا شريطه أحد أمرين..

الأول: كفايه التلفيق مطلقا و إن كان الذهاب أقل من أربعة فراسخ.

الثاني: أن يكون الرجوع من المقصد مارا على محل الاقامه إلى بلده بقدر

الرابعة: أن يكون عازما على العود إليه من حيث إنه محل إقامة بأن لا- يكون حين الخروج معرضا عنه بل أراد قضاء حاجه في خارجه و العود إليه ثم إنشاء السفر منه و لو بعد يومين أو يوم بل أو أقل، والأقوى في هذه الصوره البقاء على التمام في الذهاب و المقصد و الإياب و محل الاقامه ما لم ينشئ سفرا(١)، و إن كان الأ-حوط الجمع في الجميع خصوصا في الاياب المسافه المحدده شرعا، فإنه حينئذ يجب القصر في الذهاب عن محل الاقامه، و في المقصد و الرجوع إلى بلده لا على أساس كفايه التلفيق، بل على أساس ان الرجوع وحده كان بقدر المسافه المحدده.

و أما إذا لم يكن الرجوع وحده بقدر المسافه، بل مع ضم الذهاب من محل الاقامه إليه، فعندئذ يكون الحكم مبني على الاحتياط بالجمع بين القصر و التمام في الذهاب و المقصد و الإياب.

هذا إذا كان خروجه عن محل الاقامه إلى بلد كان دون المسافه، و كان بعد انتهاء عشره أيام، فإن حكمه التمام في كل الحالات المذكوره، سواء أ كان يمكث في ذلك البلد مده أم لا.

نعم إذا كان خروجه عن محل الاقامه إلى ما دون المسافه قبل انتهاء عشره أيام، فإن كان بمقدار ساعه أو ساعتين أو أكثر ثم رجع إلى محل إقامته فحكمه التمام و إن كان خروجه بيوم أو يومين أو أكثر فهو يهدم اقامته على أساس ما عرفت من أن الاقامه لا بد أن تكون في مكان واحد طيله عشره أيام، و الفرض أنه لم يبق فيه طيله العشره، فإذاً هو غير مقيم و حكمه القصر، غايه الأمر ان ما صلاه تماما إن كان عن جهل بالمسأله صح، و إن كان عن غفله و اعتقاد، فإن كان في الوقت وجبت الاعاده و الأ فلا.

و دعوى: ان الاقامه قد استقرت بالاتيان بصلاه أربع ركعات، و حينئذ فما دام

الخامسه: أن يكون عازما على العود إلى محل الاقامه لكن مع التردد في الاقامه بعد العود و عدمها، و حكمه أيضا وجوب التمام(٢)، و الأحوط هو في محل الاقامه كان حكمه التمام و إن عدل عن نيه الاقامه بعد ذلك، و على هذا فبما أن خروجه عن محل الاقامه إلى ما دون المسافه بعد استقرارها بالاتيان بالصلاه تماما فلا محاله تكون وظيفته التمام ما لم ينشئ سفرا جديدا...

مدفوعه: بأن تلك المسأله لا ترتبط بمسألتنا هذه في محل الكلام، لأن الكلام في تلك المسأله إنما هو أن من نوى الاقامه في بلد ثم عدل عن نيه الاقامه فيه فإن كان العدول بعد الاتيان بالصلاه تماما فلا أثر له ما دام لم يخرج منه قاصدا السفر الشرعى، و إن كان قبل الاتيان بها ظل على القصر.

و أما المسأله في محل الكلام فهى ان الاقامه في بلد لا تتحقق الا بالبقاء فيه طيله عشره أيام، فلو نوى الاقامه في بلد و فى الاثناء و قبل تماميه العشره ذهب إلى بلد كان دون المسافه و بقى فيه يومين أو أكثر لم تتحقق الاقامه سواء أعلم بذلك من الأول أم لا.

فالنتيجه: انه لا ارتباط بين المسألتين أصلا.

ظهر مما سبق أنه لا خصوصيه فيهما، فإنه ما دام لم ينو السفر الشرعى و كان خروجه عن محل الاقامه بعد تماميه العشره إلى ما دون المسافه فحكمه التمام فى جميع الحالات على حد سواء كما إنه إذا نوى السفر الشرعى أو كان خروجه عن محل اقامته قبل تماميه العشره، و بقى فيما دون المسافه يوما أو يومين، ثم رجع فإن حكمه القصر من حين خروجه و بدئه بقطع المسافه و لو بخطوه واحده إلى انتهاء سفره.

يظهر حكمه مما مر فى الصوره الرابعه، حيث انه لم ينو السفر الشرعى

السادسه: أن يكون عازما على العود مع الذهول عن الاقامه و عدمها، و حكمه أيضا وجوب التمام، و الأحوط الجمع كالسابقه.

السابعه: أن يكون مترددا في العود و عدمه أو ذاهلا عنه، و لا يترك الاحتياط بالجمع فيه (١) في الذهاب و المقصد و الاياب و محل الاقامه إذا عاد إليه إلى أن يعزم على الاقامه أو ينشئ السفر، و لا فرق في الصور التي قلنا فيها بوجوب التمام بين أن يرجع إلى محل الاقامه في يومه أو ليلته أو بعد أيام، هذا كله إذا بدا له الخروج إلى ما دون المسافه بعد العشره أو في أثنائها بعد تحقق الاقامه، و أما إذا كان من عزمه الخروج في حال نيه الاقامه (٢) فقد مرّ أنه إن كان من قصده الخروج و العود عما قريب و في في كلتا الصورتين، و كان خروجه عن محل اقامته فيهما معا إلى ما دون المسافه و بعد تماميه العشره، غايه الأمر انه في الصوره الرابعه عازم على أن لا ينوى الاقامه بعد العود، و في هذه الصوره متردد فيها، و لكن لا أثر لذلك و لا قيمه له بعد أن كان التردد مانعا عن العزم على السفر الشرعى.

و بما ذكرنا يظهر حال الصوره السادسه أيضا، فانها تشترك معهما في عدم إنشاء سفر جديد، غايه الأمر انه مستند إلى الذهول و الغفله.

لكن الأقوى هو التمام في جميع الحالات، لأن القصر إنما يجب عليه شريطه أن يكون عازما على السفر الشرعى، و المفروض انه متردد فيه، أو غافل عنه و غير عازم عليه، و معه يكون حكمه التمام.

تقدم انه لا فرق بين أن تكون نيه الخروج إلى بلد آخر كان دون المسافه في وقت نيه الاقامه، أو تكون في أثناء العشره، فإن كان الخروج إليه في زمن قليل كساعه أو ساعتين أو أكثر لم يضر بصدق الاقامه هناك، و أما إذا كان كثيرا

كما إذا بات فيه ليله أو ليلتين فهو يهدم الاقامه حيث يعتبر فيها أن تكون طيله عشره أيام فى بلد واحد، والمفروض انه فى هذه الحاله لم يبق فيه طيله العشره، ولا فرق فيه بين أن ينوى ذلك من الأول أو فى الاثناء. كما إذا نوى الاقامه ثمانيه أيام فى النجف الاشرف و يومين فى الكوفه مثلاً- أو نوى الاقامه عشره ايام فى النجف و لكن فى الاثناء تغير رأيه و بنى على الاقامه يومين من العشره فى الكوفه، فإنه على كلا التقديرين لم تتحقق الاقامه المحدده شرعا فى النجف.

نعم إذا نوى الاقامه فى مكان واحد و صلى فيه تماما يبقى على التمام و إن عدل بعد ذلك عن نيه الاقامه ما دام لم يخرج عنه ناويا السفر الشرعى، و ذلك للنص الخاص و هو صحيحه أبى ولاد المتقدمه فإنه يكشف عن أن موضوع وجوب التمام نيه اقامه عشره أيام فى بلد بحدوثها، فإذا نوى الاقامه فيه كان حكمه التمام، و إذا صلى فيه صلاه واحده تماما ظل وجوب التمام باقيا و إن عدل عنها و تغير رأيه و قرر عدم البقاء فيه طيله العشره ما لم يخرج، فإذا خرج و بدأ بقطع المسافه و لو بخطوه واحده وجب القصر.

فالنتيجه: ان وجوب التمام حدوثا و بقاء لا يدور مدار تحقق الاقامه المحدده من قبل الشرع و هى البقاء فيه طيله العشره، و ليس معنى النص ان الاقامه تحققت واقعا بذلك، بل معناه أن على المسافر الذى نوى الاقامه فى مكان و صلى فيه تماما مره واحده أن يواصل فى التمام و إن عدل بعد ذلك ما لم يخرج ناويا للسفر الشرعى، فإذا لا بد من الاقتصار على مورد، و لا يمكن التعدى عنه إلى ما نحن فيه و هو ما إذا قرر إقامه عشره أيام فى بلد كالنجف مثلا و فى الاثناء و قبل تماميه العشره تغير رأيه و بنى على أن يبقى يومين أو أكثر من العشره فى الكوفه، فإذا صنع ذلك فمعناه أن الاقامه لم تتحقق لا واقعا و لا تفصيلا و كان حكمه القصر،

ذلك اليوم من غير أن يبيت خارجا عن محل الاقامه فلا يضر بقصد إقامته و يتحقق معه، فيكون حاله بعد ذلك حال من بدا له، و أما إن كان من قصده الخروج إلى ما دون المسافه في ابتداء نيته مع البيتوته هناك ليله أو أزيد فيشكل معه تحقق الاقامه (١)، و الأحوط الجمع من الأول إلى الآخر إلا إذا نوى الاقامه بدون القصد المذكور جديدا أو يخرج مسافرا.

### مسأله ٢٥: إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الاقامه و البقاء عشره أيام

[٢٣٢٦] مسأله ٢٥: إذا بدا للمقيم السفر ثم بدا له العود إلى محل الاقامه و البقاء عشره أيام فإن كان ذلك بعد بلوغ أربه فراسخ قصير في الذهاب و المقصد و العود، و إن كان قبله فيقتصر حال الخروج بعد التجاوز عن حد الترخيص (٢)، إلى حال العزم على العود و يتم عند العزم عليه، و لا يجب و حينئذ ما صلاه تماما فإن كان جاهلا بالحكم صحح و لا شيء عليه، و إن كان عن ذهول و غفله، فإن كان في الوقت أعاد قصره، و إلا فلا شيء عليه.

و قد تحصل من ذلك أن عدم تحقق الاقامه مره يكون على أساس ان المسافر الذي نوى الاقامه في بلد و صلى فيه تماما ثم عدل و بنى على الخروج منه ناويا السفر الشرعي، و أخرى يكون على أساس ان المسافر الذي نوى الاقامه في بلد ثم تغير رأيه و بنى على أن يبقى يومين أو أكثر من الأيام العشره في بلد آخر يبعد عن البلد الأول أقل من المسافه كالمثال المذكور. فمورد النص هو الأول دون الثاني، فإذا لا بد من العمل في الثاني على طبق ما هو مقتضى القاعده كما عرفت، كما أنه لو لا النص لكان مقتضى القاعده في الأول أيضا وجوب القصر في الواقع.

مر ان الاقوى عدم تحقق الاقامه مطلقا حتى فيما إذا لم يكن ناويا الخروج إلى ما دون المسافه من الأول، و إنما نوى ذلك في الاثناء.

تقدم في المسأله (٦٥) من فصل (صلاه المسافر) ان حد الترخيص غير معتبر في السفر عن محل الاقامه، و لا من البلد الذي مكث فيه ثلاثين يوما مترددا.



عليه قضاء ما صلى قصرا(١)،و أما إذا بدا له العود بدون إقامه جديده بقى على القصر حتى فى محل الاقامه(٢)لأن المفروض الإعراض عنه(٣)،و كذا لو ردتة الريح أو رجع لقضاء حاجه كما مر سابقا.

### مسأله ٢٦: لو دخل فى الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الاقامه فى أثنائها أتمها و أجزاء

[٢٣٢٧]مسأله ٢٦: لو دخل فى الصلاه بنيه القصر ثم بدا له الاقامه فى أثنائها أتمها و أجزاء،و لو نوى الاقامه و دخل فى الصلاه بنيه التمام فبدا له بل الظاهر وجوب اتيانه تماما فى الوقت و خارجه،و قد مر وجه ذلك فى المسأله(٢٤)من فصل(صلاه المسافر)موسعا.

هذا فيما إذا رجع مارا بمحل الاقامه،لأن معنى ذلك انه نوى السفر من حين خروجه عنه إلى المقصد،ثم العود إلى بلده مارا به،فحينئذ إن كان عوده من المقصد إلى بلده وحده مسافه وجب عليه القصر من حين خروجه عن محل إقامته،و إن كان بضم الذهاب إليه مسافه فالأجدر و الأحوط وجوبا هو الجمع بين القصر و التمام فى الذهاب و العود و محل الاقامه،و إن رجع ناويا أن يبقى فيه يوما أو يومين أو أكثر من دون أن يقرر إقامه جديده،ثم بدأ بالسفر كان حكمه التمام فى الكل،أى فى الذهاب و المقصد و الاياب إلى أن ينشئ سفرا جديدا شريطه أن يكون خروجه عن محل إقامته إلى ما دون المسافه بعد تماميه العشره،أو كان قبلها لكن مشروطا بأن لا يبيت فى المقصد و يرجع فى نفس اليوم،و الأ فحكمه القصر فى الكل.

فى التعليل إشكال بل منع،فان الاعراض عن محل الاقامه لا قيمه له، و لا يوجب سقوط حكمه إذا صلى فيه تماما ما لم يخرج عنه ناويا السفر الشرعى، فإذا خرج عنه كذلك سقط حكمه،و الأ فلا لأن الغايه فى صحيحه أبى ولاد لوجوب التمام هى الخروج السفرى،و مقتضى اطلاقها انه ما لم يخرج منه ناويا السفر الشرعى كان حكمه التمام أعرض عنه أم لم يعرض.

السفر، فإن كان قبل الدخول فى الركعه الثالثه أتمها قصرا و اجتزأ بها، و إن كان بعده بطلت و رجع إلى القصر (١) ما دام لم يخرج (٢)، و إن كان الأحوط إتمامها تماما و إعادتها قصرا و الجمع بين القصر و الإتمام ما لم يسافر كما مر.

### مسأله ٢٧: لا فرق فى إيجاب الاقامه لقطع حكم السفر و إتمام الصلاه بين أن يكون محلله أو محرمه

[٢٣٢٨] مسأله ٢٧: لا فرق فى إيجاب الاقامه لقطع حكم السفر و إتمام الصلاه بين أن يكون محلله أو محرمه كما إذا قصد الاقامه لغايه محرمه من قتل مؤمن أو سرقه ماله أو نحو ذلك كما إذا نهاه عنها والده أو سيده أو لم يرض بها زوجها.

### مسأله ٢٨: إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر أو الاستئجار أو نحوهما وجب عليه الاقامه

[٢٣٢٩] مسأله ٢٨: إذا كان عليه صوم واجب معين غير رمضان كالنذر أو الاستئجار أو نحوهما وجب عليه الاقامه (٣) مع الامكان.

فيه ان العبره انما هى بالدخول فى ركوع الركعه الثالثه لا فى نفس الركعه، و عليه فإن كان العدول قبل الدخول فى ركوعها و إن كان بعد القيام فيها و إكمال التسيبحات الغى القيام و ما بعده و أتمها قصرا، و إن كان بعد الدخول فيه بطلت.

الظاهر أن وقوع هذه الجملة فى هذا المورد من سهو القلم و من باب الاشتباه فى التطبيق.

فى اطلاقه اشكال بل منع، و الأظهر هو التفصيل بين الصوم النذرى المعين و ما يلحق به و بين الصوم الاستئجارى المعين، أما الصوم النذرى فمره ننظر إليه فى ضوء مقتضى القاعده، و أخرى ننظر إليه فى ضوء الروايات.

أما الأول: فلأن مقتضى القاعده وجوب قصد الاقامه مقدمه للوفاء بالنذر على أساس ان وجوب الصوم بعنوان الوفاء بالنذر فعلى و مطلق و ليس مشروطا بشىء كالحضور، فإذا كان مطلقا كان يحرك المكلف نحو إيجاد تمام مقدماته

الوجوديه منها قصد الاقامه إذا كان مسافرا، و ترك السفر إذا كان حاضرا باعتبار ان الحضور شرط للواجب، و قد ذكرنا فى علم الأصول ان ما كان من شروط الترتب فى مرحله الامتثال فيأخذه قيذا للواجب، و هو على نحوين..

أحدهما: أن يكون الشرط اختيارا.

و الآخر: أن يكون غير اختيارى.

و على الثانى فلا- بد من أخذه قيذا للوجوب أيضا، إذ لا- يمكن الاقتصار على كونه قيذا للواجب مع كون الوجوب فعليا قبله لاستلزام ذلك التكليف بغير المقدور. و من هنا يظهر أن الضابط فى جعل شىء قيذا للوجوب أحد أمرين..

الأول: أن يكون من شروط الاتصاف فى مرحله المبادئ.

الثانى: أن يكون من شروط الترتب مع عدم كونه مقدورا كالوقت، فمن أجل ذلك لا يكون محركا قبل وجوده باعتبار أنه لا وجوب و لا- ملا-ك له قبله، و لا مسئوليه للمكلف تجاه شروط الاتصاف المسماه بالمقدمات الوجوبيه، و هذا بخلاف شروط الترتب، فإن الوجوب فعلى قبل وجودها فلذلك يكون محركا نحوها و مسئولا أمامها.

فالنتيجه: ان وجوب الوفاء بالصوم النذرى فعلى و غير مشروط بالحضور فى بلده أو بلد اقامته فمن أجل ذلك يكون المكلف مسئولا امام مقدماته الوجوديه منها قصد الاقامه.

و أما الثانى: فلأن هناك روايات تنص على عدم وجوب قصد الاقامه مقدمه للوفاء بالصوم النذرى و جواز السفر و الاتيان به فى يوم آخر بدلا عنه.

منها: صحيحه زراره قال: «ان أمى جعلت عليها نذرا نذرت لله فى بعض ولدها فى شىء كانت تخافه عليه أن تصوم ذلك اليوم الذى يقدم فيه عليها،

## مسألة ٢٩: إذا بقي من الوقت أربع ركعات و عليه الظهران

[٢٣٣٠] مسألة ٢٩: إذا بقي من الوقت أربع ركعات و عليه الظهران ففي جواز الاقامه إذا كان مسافرا و عدمه من حيث استلزامه تفويت الظهر و صيرورتها قضاء إشكال، فالأحوط عدم نيه الاقامه مع عدم الضروره (١)،

فخرجت معنا إلى مكة، فاشكل علينا صيامها في السفر، فلم تدر تصوم أو تفرط، فسألت أبا جعفر عليه السلام عن ذلك، فقال: لا تصوم في السفر، إن الله قد وضع عنها حقه في السفر و تصوم هي ما جعلت على نفسها». فانها تنص على عدم وجوب الاقامه عليه إذا كان مسافرا مقدمه للوفاء بالنذر، فإذن لا مناص من الأخذ بها، والعمل على طبقها و رفع اليد عما هو مقتضى القاعده، ثم ان مورد الصحيحه و إن كان نذر الصوم الا- أن الجواب فيها مطلق و هو يعم باطلاقه العهد و اليمين أيضا، على أساس أن وجوب الوفاء بالنذر، كما انه حق لله تعالى و قد وضعه الله تعالى عنه في السفر، كذلك وجوب الوفاء بالعهد و اليمين.

و أما الثاني: و هو الصوم الاستثنائي في يوم معين، فالظاهر وجوب قصد الاقامه مقدمه للوفاء به و ذلك لأنه يختلف عن الصوم النذري و أخويه على أساس أنه حق المستأجر على الأجير دونه فانه حق الله على الناذر، و من الواضح انه لا يجوز له تفويت حقه، فمن أجل ذلك لا- يعمه النص حيث انه يدل على أن الله تعالى قد وضع عنه حقه في السفر، و المفروض ان الصوم الاستثنائي ليس حقا له، بل هو حق المستأجر على الأجير، و على هذا الأساس فتجب عليه الاقامه للوفاء به إذا كان مسافرا و إذا كان حاضرا لم يجوز له السفر و الآ فقد فوت حقه.

بل هو الاقوى حيث ان التكليف فعلى في حقه بتمام مراحلها لتمكنه من امتثاله في الوقت، فلا- يجوز له تفويته باختياره، فلو نوى الاقامه في هذه الحاله لأدت إلى تفويته اختيارا و هو غير جائز، و هذا بخلاف العكس و هو ما إذا كان حاضرا و لم يبق من الوقت الآ مقدار أربع ركعات، فإنه لا يجب عليه السفر حينئذ

نعم لو كان حاضرا و كان الحال كذلك لا يجب عليه السفر لإدراك الصلاتين فى الوقت.

### مسأله ٣٠: إذا نوى الاقامه ثم عدل عنها و شك فى أن عدوله كان بعد الصلاه تماما حتى يبقى على التمام أم لا؟

[٢٣٣١] مسأله ٣٠: إذا نوى الاقامه ثم عدل عنها و شك فى أن عدوله كان بعد الصلاه تماما حتى يبقى على التمام أم لا؟ بنى على عدمها فيرجع الى القصر.

### مسأله ٣١: إذا علم بعد نيه الاقامه بصلاه أربع ركعات و العدول عن الاقامه و لكن شك فى المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما رجع إلى القصر

[٢٣٣٢] مسأله ٣١: إذا علم بعد نيه الاقامه بصلاه أربع ركعات و العدول عن الاقامه و لكن شك فى المتقدم منهما مع الجهل بتاريخهما رجع إلى القصر (١) مع البناء على صحه الصلاه لأن الشرط فى البقاء على التمام لإدراك كلتا الصلاتين معا فى الوقت باعتبار أنه لا وجوب للظهر قبل السفر.

بل الأحوط وجوبا هو الجمع بين القصر و التمام فى الظهر و العصر و العشاء، فيصلى مره قصرا و أخرى تماما ما لم يخرج عن محل الاقامه ناويا السفر الشرعى، و ذلك لأنه كان يعلم بعد الاقامه بتحقق حادثين..

أحدهما: الصلاه تماما.

و الآخر: العدول عن نيه الاقامه، و لكن لا يعلم المتقدم منهما عن المتأخر، و حينئذ فيكون الزمان الواقعى لكل منهما مرددا بين زمانين، فإذا افترضنا ان المسافر ورد فى بلد أول الزوال و قرر على الاقامه فيه، ثم علم فى الساعتين بعد الزوال بتحققهما معا و شك فى المتقدم منهما، و لا يعلم انه صلى تماما فى الساعه الأولى و عدل فى الساعه الثانيه، أو بالعكس، و معنى ذلك أنه يعلم وجدانا بعدم الاتيان بالصلاه فى احدهما و عدم العدول فى الأخرى.

و على هذا الأساس فلا يجرى استصحاب عدم الاتيان بالصلاه تماما إلى واقع زمان العدول و بالعكس لأن استصحاب عدم الصلاه تماما إلى زمان وجود العدول ان لوحظ زمان وجود العدول بنحو الموضوعيه الذى يكون مرجعه إلى

اثبات التقييد بين الجزئين فهو ممتنع، لأن عدم الصلاة المقيد بزمان العدول ليس له بما هو مقيد حاله سابقه لكي تستصحب، و أما بذاته فهو و إن كانت له حاله سابقه، الا ان استصحابه لا يثبت التقييد الا على القول بالأصل المثبت.

و إن لوحظ زمان وجود العدول بنحو المعرفيه الصرفيه إلى واقع زمانه بحيث يكون الثابت بالاستصحاب التعبد ببقاء عدم الصلاة فى واقع زمان لا- طريق لنا إلى الاشاره إليه الآ بعنوان أنه زمان وجود العدول من دون أن يكون هذا العنوان مأخوذا فى مورد و مصب التعبد الاستصحابى، فهو أيضا ممتنع لأن واقع ذلك الزمان مردد بين زمان يعلم بعدم الصلاة فيه، و زمان يعلم باتيانها فيه، و هذا من الاستصحاب فى الفرد المردد، و هو لا يجرى لعدم كون الشك فيه متمحضا فى البقاء الذى هو من أركان الاستصحاب، و كذلك لا يجرى استصحاب عدم العدول إلى واقع زمان وجود الصلاة.

فالنتيجه: ان الاستصحاب فى المسأله لا- يجرى فى نفسه، و على هذا فلا مانع من الرجوع إلى قاعده الفراغ بالنسبه إلى الصلاة شريطه احتمال الالتفات و الأذكريه حال العمل، و لكن بما أن مثبتاتها لا تكون حجه، فلا تثبت ان العدول بعدها.

و أما بالنسبه إلى الصلوات الرباعيه الآ- تيه فيما أنه يعلم إجمالا أما بوجوب القصر فى هذه الحاله أو التمام فيجب عليه الجمع بينهما ما دام فى هذا البلد و لم يخرج منه ناويا السفر الشرعى.

و مع الاغماض عن ذلك و جريان كل من الاستصحابين فى نفسه، فالصحيح انه يبقى على التمام، و لا يرجع إلى القصر لأن وجوب التمام مركب من العزم على الاقامه فى مكان و الصلاة تماما فيه بدون أخذ شىء زائد على وجوديهما بمفاد

كان التامه، فإذا كان الموضوع محرزاً بكلأ جزأيه وجدانا أو تعبداً، أو أحدهما وجدانا و الآخر تعبداً ترتب عليه أثره، و فى المقام بما ان الصلاه تماماً محرزها بالوجدان و العزم على الاقامه و عدم العدول محرز بالاستصحاب فبضمه إلى الوجدان يتحقق الموضوع و يترتب عليه أثره و هو البقاء على التمام، و لا يعارض هذا الاستصحاب باستصحاب عدم الصلاه إلى زمان العدول.

و يمكن تقريب عدم المعارضه بوجهين..

أحدهما: انه إن أريد باستصحاب عدم الصلاه استصحاب عدم ذات الصلاه و وجودها بمفاد كان التامه.

ففيه: انه غير مشكوك للقطع بوجودها.

و إن أريد به استصحاب عدم وجودها المقيد بأن يكون فى زمان العدول، فهذا ليس موضوعاً للحكم الشرعى لأن موضوع الحكم الشرعى قد أخذ بنحو التركيب لا التقييد، و فى ضوء ذلك يجرى استصحاب بقاء العزم و عدم العدول إلى زمان وجود الصلاه بلا معارض.

و لكن هذا الوجه غير صحيح، فان المستصحب ليس عدم وجود الصلاه فى نفسها لكى يقال ان وجودها كذلك معلوم وجدانا فلا- موضوع لاستصحاب عدمه و لا- وجودها المقيد بزمان العدول حتى يقال ان وجودها المقيد بما هو مقيد ليس موضوعاً للحكم لينفى بنفيه، بل المستصحب حصه خاصه من وجود الصلاه و هى الحصه فى زمان وجود العدول، و بما أنها مشكوكه فيستصحب عدمها إلى واقع زمان وجود العدول، فينتفى الحكم حينئذ بانتفاء موضوعه، إذ كما ان استصحاب بقاء العزم على الاقامه و عدم العدول إلى واقع زمان وجود الصلاه يثبت جزء الموضوع من دون أن يثبت الوجود المقيد بزمان وجودها بما هو مقيد، كذلك

استصحاب عدم الصلاة إلى واقع زمان وجود العدول ينفي جزء الموضوع دون أن ينفي المقيّد بما هو مقيّد ليقال انه لا حاله سابقه له.

و الآخر: ان موضوع وجوب البقاء على التمام هو عدم العدول عن نيه الاقامه و الاتيان بالصلاه تماما، و هذا الموضوع متى تحقق و فى أى زمان ترتب عليه أثره الشرعى و استصحاب عدم الاتيان بالصلاه إلى واقع زمان العدول إنما ينفي حصه من هذا الموضوع و هى الحصه الواقعه فى زمان العدول، و لا يترتب على نفيها نفي الموضوع الأعلى القول بالأصل المثبت.

و إن شئت قلت: ان موضوع وجوب البقاء على التمام هو جامع الصلاة تماما مع عدم العدول على نحو صرف الوجود و نفي هذا الحكم يتوقف على أن لا يوجد هذا الموضوع المركب فى أى زمان من الأزمنه التى مرت على المسافر، و على هذا فإذا شكك المسافر الذى نوى الاقامه فى بلد، ثم عدل عنها فى أصل الاتيان بالصلاه تماما، فلا مانع من استصحاب عدم الاتيان بها إلى الوقت الحاضر، و معنى هذا نفي صرف وجود الموضوع المركب رأسا، لا فرد منه، و هذا بخلاف ما إذا علم بالاتيان بالصلاه تماما و لكن شكك فى أنه أتى بها قبل العدول عن نيه الاقامه أو بعده، فإن المنفى حينئذ باستصحاب عدم الصلاة تماما حصه من الموضوع و فرد منه، و هى الحصه الواقعه فى هذه القطعه من الزمن، و من المعلوم ان الحكم الشرعى إذا كان مترتبا على صرف وجود الموضوع القابل للانطباق على قطعات طويله من الزمان لم يكف لنفي الحكم نفي حصه من وجود الموضوع، و هى وجوده فى واحده من تلك القطعات الأعلى القول بالأصل المثبت.

و دعوى: ان حصه من هذا الموضوع و هو الصلاة تماما مع عدم العدول منفيه بالاستصحاب فى إحدى القطعتين من الزمان، و الحصه الأخرى منه منفيه



وقوع الصلاة تماما حال العزم على الاقامه و هو مشكوك.

### مسأله ٣٢: إذا صلى تماما ثم عدل و لكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر

[٢٣٣٣] مسأله ٣٢: إذا صلى تماما ثم عدل و لكن تبين بطلان صلاته رجع إلى القصر و كان كمن لم يصل، نعم إذا صلى بنيه التمام و بعد السلام شك بالوجدان فى القطعه الأخرى منه على أساس ان العدول قد تحقق فى احدهما جزما، و بضم الوجدان إلى الاستصحاب نفى الحكم.

مدفوعه: بأنها انما تتم لو كان الحكم انحلاليا بحيث يكون للصلاه تماما مع عدم العدول فى الزمن الأول حكم، و فى الزمن الثانى حكم آخر و هكذا لكى يقال ان حكم الحصه الأولى منفى بالأصل، و حكم الحصه الثانى منفى بالوجدان، بل هناك حكم واحد و هو وجوب البقاء على التمام مجعول للجامع على نحو صرف الوجود، فإذا نفي الحكم على نفي صرف الوجود، و لا يمكن نفيه بضم انتفاء احدى حصتيه بالوجدان إلى انتفاء الحصه الاخرى بالتعبد الآ بالالتزام بالأصل المثبت، ضروره ان ترتب انتفاء صرف وجود الجامع على نفي الفرد و الحصه عقلى، فيكون المقام نظير القسم الثانى من أقسام استصحاب الكلى، فإن الأثر الشرعى مترتب على الجامع بين الفرد الطويل و القصير، و لا يمكن نفي صرف وجود الجامع بينهما بضم انتفاء الفرد القصير وجدانا إلى نفي الفرد الطويل بالاستصحاب الآ على القول بالأصل المثبت، و من المعلوم انه لا فرق فى ذلك بين الافراد الطويله و الافراد العرضيه كما انه لا فرق من هذه الناحيه بين أن يكون الشك فى الوقت أو فى خارجه.

فالنتيجه لحد الآن أنه على القول بجريان الاستصحاب فى كل من الحادثين فى نفسه يجرى استصحاب عدم العدول عن نيه الاقامه إلى واقع زمان الحادث الآخر، و هو الاثيان بالصلاه تماما دون العكس، و يترتب عليه صحتها و البقاء على التمام بالنسبه إلى الصلوات الآتيه ما دام فيه و لم يخرج.

فى أنه سلم على الأربع أو الاثنتين أو الثلاث بنى على أنه سلم على الأربع، و يكفيه فى البقاء على حكم التمام إذا عدل عن الإقامه بعدها.

### مسأله ٣٣: إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاة و شك فى أنه هل صلى فى الوقت حال العزم على الإقامه أم لا

[٢٣٣٤] مسأله ٣٣: إذا نوى الإقامه ثم عدل عنها بعد خروج وقت الصلاة و شك فى أنه هل صلى فى الوقت حال العزم على الإقامه أم لا- بنى على أنه صلى، لكن فى كفايته فى البقاء على حكم التمام إشكال و إن كان لا يخلو من قوه خصوصا إذا بنينا على أن قاعده الشك بعد الفراغ أو بعد الوقت إنما هى من باب الأمارات لا الأصول العمليه (١).

### مسأله ٣٤: إذا عدل عن الإقامه بعد الاتيان بالسلام الواجب و قبل الاتيان بالسلام الأخير الذى هو مستحب

[٢٣٣٥] مسأله ٣٤: إذا عدل عن الإقامه بعد الاتيان بالسلام الواجب و قبل لا وجه لهذه الخصوصيه فى المقام، فإن قاعده الحيلوله روحا و حقيقه هى قاعده التجاوز، غايه الأمر ان الشك فى وجود المأمور به بعد التجاوز عن محله مره يكون فى الوقت و أخرى فى خارج الوقت، و قد ذكرنا فى علم الأصول ان قاعده التجاوز بما أنها قاعده عقلائيه مبنيه على نكته تبرر بناء العقلاء عليها، و هى الأماريه و الكاشفيه على أساس ما يكتنف بها من الخصوصيات، و هى ان المكلف بما أنه فى مقام الامتثال و الاطاعه فاحتمال الترك العمدى خلاف الفرض و السهوى نادر مدفوع بالأصل العقلائى، فمن أجل هذه الخصوصيات تكون اماره روحا، و من أجل أن مثبتاتها لا تكون حجه تكون أصلا عمليا، و على هذا فلا فرق بين أن تسمى قاعده الحيلوله أصلا عمليا أو اماره، فانها على كلا التقديرين تثبت مدلولها المطابقى و هو الاتيان بالمأمور به فى الوقت دون لوازمه.

نعم ان أريد بالأصل العملى أن مفادها نفى القضاء فقط من دون دلالتها على الاتيان بالمأمور به فى وقته و محله.

فيرد عليه أولا: ان الأمر ليس كذلك.

و ثانيا: ان لازم هذا عدم كفايته فى البقاء على التمام.

الاتيان بالسلاام الأأير اللى هو مسأاب فالظاهر كفايته فى البقاء على أكم الأام و فى أأق الأاقامه، و كذا لو كان عدوله قبل الأيان بسأأى السهو إذا كانتا عليه، بل و كذا لو كان قبل الأيان بأضاء الأأراء المنسبه كالأسأه و الأشهد المنسبن (أ)، بل و كذا لو كان قبل الأيان بأصلاه الأأأاط أو فى أأناأها (ب) إذا أشك فى الرأعات، و إن كان الأأوط فىه الأمع بل و فى الأأراء المنسبه.

### مسأله ٣٥: إذا أأأد أن رفقاء أصدوا الأاقامه فأصدوا ثم أببن أنهم لم بأصدوا فهل بأقى على الأام أو لا

[٢٣٣٦] مسأله ٣٥: إذا أأأد أن رفقاء أصدوا الأاقامه فأصدوا ثم أببن أنهم لم بأصدوا فهل بأقى على الأام أو لا فى صورأان:

فى الكفايه اشكال بل منع على أساس ما مر فى المسأله (أ) من فصل (أضاء الأأراء المنسبه) من أنهما من أأراء الصلاه لا أنهما وأأأان مسأأأان، و من هنا لو أركهما بعد الصلاه و لم يأأ بهما عامدا ملأأا إلى الأكم الشرعى بأأأ صلاأه. و على هذا فإذا عدل عن نيه الأاقامه قبل الأيان بهما كان عدوله فى أأناأ الصلاه، و معه بأكون مؤأرا و مؤأبا لأنألاب أكمه من الأام إلى الأصر، فإنه إنما لا بأكون مؤأرا إذا كان بعد صلاه أربع رأعات بأام كما هو مأأضى نص صأأه أبى ولاد.

و الأظهر فى الأصر دون الأام لما مر من أن صلاه الأأأاط أراء من الصلاه الأصلبه أأقه على أأأأر نقصانها، و على هذا فالأصلى قبل الأيان بها شاك فى أامبه صلاأه و معه لا بأمكن له الأكم بعدم أأأر عدوله، بل مأأضى صأأه أبى ولاد أنه مؤأر فى وأوب الأصر بأأأار أن الصأأه أأ انبأأ عدم الأأأر و البقاء على الأام بالأيان بأفرضه وأأه بأام، و بما أنه لم بأرز أامبه فأرضأه فلا بأمكن له الأمسك بالصأأه لأنه من الأمسك بالأام فى الشبهه المأأأقه.

احدهما: أن يكون قصده مقيدا بقصدهم(١).

الثانيه: أن يكون اعتقاده داعيا له إلى القصد من غير أن يكون مقيدا بقصدهم، ففي الاولى يرجع إلى التقصير، و في الثانيه يبقى على التمام، و الأحوط الجمع في الصورتين.

### الثالث من القواطع: التردد في البقاء و عدمه ثلاثين يوما

#### اشاره

الثالث من القواطع: التردد في البقاء و عدمه ثلاثين يوما(٢) إذا كان فيه انه لا- يتصور التقييد بمعنى التضييق هنا على أساس أن قصد كل شخص جزئي حقيقي قائم بنفس هذا الشخص، فإنه اما موجود فيها أو غير موجود، و لا يتصور أن يوجد فيها تاره مطلقا و أخرى مقيدا، فإذا لا- يكون علمه بقصدهم الاقامه في بلد الأ- داعيا له، فإذا تبين أنهم غير قاصدين لها كان من التخلف في الداعي، فلا فرق بين الصورتين و يكون حكمه في كليهما هو البقاء على التمام.

و إن شئت قلت: ان القصد بمعنى زائد على العلم و الشعور المؤكد بأنه سيبقى في هذا المكان عشره أيام غير معتبر في تحقق الاقامه، فإن المعبر في تحققها هو العلم و الثقه بالبقاء فيه عشره أيام، غايه الأمر أن منشأ هذا العلم و الثقه قد يكون اختيار المسافر و ارادته للبقاء هذه المده فيه، و قد يكون شعوره بالاضطرار إلى البقاء أو الاكراه به، أو ظروفه التي لا تسمح له بالمغادره، كما إذا فرضت عليه الاقامه الجبريه كالسجين-مثلا- و على هذا الاساس فإذا كان واثقا و متأكدا بأن رفقائه قاصدون للإقامه فيه عشره أيام، فمعناه أنه واثق و متأكد بأنه سيبقى فيه عشره أيام، و هو يكفي في تحقق الاقامه و وجوب التمام عليه، و لا يعتبر فيه شيء زائد، و إذا تخلف كان من التخلف في الداعي، فلا يضر باقامته.

نقصد بقاطعيته للسفر حكما لا موضوعا، فإن حاله من هذه الناحيه حال قصد الاقامه، إذ لا شبهه في أن المسافر المتردد ثلاثين يوما في مكان مسافر،

بعد بلوغ المسافه، و أما إذا كان قبل بلوغها فحكمه التمام حين التردد لرجوعه إلى التردد في المسافه و عدمها، ففي الصورة الاولى إذا بقى في مكان مترددا في البقاء و الذهاب أو في البقاء و العود إلى محله يقصّر إلى ثلاثين يوما ثم بعده يتم ما دام في ذلك المكان، و يكون بمنزله من نوى الاقامه عشره أيام سواء أقام فيه قليلا أو كثيرا حتى إذا كان بمقدار صلاه واحده.

### مسأله ٣٦: يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غدا أو بعد غد

[٢٣٣٧] مسأله ٣٦: يلحق بالتردد ما إذا عزم على الخروج غدا أو بعد غد ثم لم يخرج و هكذا إلى أن مضى ثلاثون يوما حتى إذا عزم على الاقامه تسعه أيام مثلا ثم بعدها عزم على إقامه تسعه أيام أخرى و هكذا، فيقصّر إلى ثلاثين يوما ثم يتم و لو لم يبق إلا مقدار صلاه واحده.

### مسأله ٣٧: في إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصا بثلاثين يوما إذا كان تردده في أول الشهر وجه لا يخلو عن قوه

[٢٣٣٨] مسأله ٣٧: في إلحاق الشهر الهلالي إذا كان ناقصا بثلاثين يوما إذا كان تردده في أول الشهر وجه لا يخلو عن قوه (١)، و إن كان الأحوط عدم و لا يقدح بقاؤه هذه المده في صدق عنوان المسافر عليه، غايه الأمر أنه يقطع حكم السفر و يجعله بلا أثر فوجوب القصر عليه مره أخرى يتوقف على سفر جديد بقدر المسافه.

في القوه اشكال بل منع، فإن الوارد في جملة من الروايات عنوان الشهر، و هو في نفسه و إن كان ظاهرا في الشهر الهلالي، إلا ان المراد منه في المسأله ثلاثون يوما، و ذلك للقرينه الداخليه و الخارجييه.

أما الأولى: فلأن الشهر الهلالي عباره عن فتره زمنيّه محددّه بين هلالين، فيبدأ الشهر القمري الشرعي بخروج القمر من المحاق و تولد الهلال الذي هو عباره عن مواجهه جزء من نصفه المضىء للأرض، و أن يكون هذا الجزء مما يمكن رؤيته

بالعين المجردة الاعتيادية، و ينتهى بخروج القمر من المحاق و تولد الهلال القادم كذلك.

و على هذا فلو أريد من الشهر فيها الشهر الهلالي، فلا بد من افتراض انطباق أول زمان التردد و التحير فى الاقامه على أول آن تحرك القمر و خروجه عن المحاق و ظهور جزء من نصفه المضىء المواجه للأرض بنحو يمكن رؤيته بالعين الاعتيادية، و استمرار هذا التردد إلى اكمال دوره الطبيعى للشهر القمري و انتهائها و ابتداء الشهر القادم. و من المعلوم أن هذا مجرد فرض لا واقع له فى الخارج، و لو كان فهو نادر جدا، و لا- يمكن حمل روايات الباب على ذلك، فاذن لا بد من حمل الشهر فيها على ثلاثين يوما.

و أما الثانيه: فلأن قوله عليه السلام فى صحيحه أبى أيوب: «فان لم يدر ما يقيم يوما أو أكثر فليعد ثلاثين يوما ثم ليتم...» (١) فإنه ناص فى أن المعيار انما هو بالتردد و التحير الى ثلاثين يوما، ثم الاتمام، و على هذا فلو كان الشهر فى سائر الروايات ظاهرا فى الشهر القمري لا بد من رفع اليد عن ظهورها فيه بقريته نص الصحيحه فى اعتبار ثلاثين يوما، و مع امكان الجمع الدلالى العرفى بينهما لا تصل النوبه إلى الحمل على التخيير بين الشهر بمعنى ثلاثين يوما و بين الشهر القمري، فإنه إنما هو فيما إذا كان كل من الدليلين ظاهرا فى جهه و نصا فى جهه أخرى لكى يكون نص كل منهما قريته على التصرف فى ظاهر الآخر، فتكون النتيجة هى التخيير، و الفرض ان النسبه بين الصحيحه و سائر الروايات ليست كذلك، بل نسبه الصحيحه إليها نسبه النص إلى الظاهر، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن بينهما معارضه فحينئذ تسقطان معا من جهه المعارضه و يرجع إلى الأصل العملى فى المسأله و هو استصحاب بقاء وجوب القصر عليه إلى ثلاثين يوما فيما إذا كان الشهر القمري

ص: ٤٤١

### مسألة ٣٨: يكفى فى الثلاثين التلفيق إذا كان تردده فى أثناء اليوم

[٢٣٣٩] مسألة ٣٨: يكفى فى الثلاثين التلفيق إذا كان تردده فى أثناء اليوم كما مر فى إقامه العشره، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء و مراعاة الاحتياط.

### مسألة ٣٩: لا فرق فى مكان التردد بين أن يكون بلدا أو قرية أو مفازه

[٢٣٤٠] مسألة ٣٩: لا فرق فى مكان التردد بين أن يكون بلدا أو قرية أو مفازه.

### مسألة ٤٠: يشترط اتحاد مكان التردد

[٢٣٤١] مسألة ٤٠: يشترط اتحاد مكان التردد، فلو كان بعض الثلاثين فى مكان و بعضه فى مكان آخر لم يقطع حكم السفر، و كذا لو كان مشتغلا بالسير و هو متردد فإنه يبقى على القصر إذا قطع المسافه، و لا يضر بوحده المكان إذا خرج عن محل تردده إلى مكان آخر و لو ما دون المسافه بقصد العود إليه عما قريب إذا كان بحيث يصدق عرفا أنه كان مترددا فى ذلك المكان ثلاثين يوما، كما إذا كان مترددا فى النجف و خرج منه إلى الكوفه لزياره مسلم أو لصلاه ركعتين فى مسجد الكوفه و العود إليه فى ذلك اليوم أو فى ليلته بل أو بعد ذلك اليوم (١).

### مسألة ٤١: حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم فى مسأله الخروج إلى ما دون المسافه

[٢٣٤٢] مسألة ٤١: حكم المتردد بعد الثلاثين كحكم المقيم فى مسأله الخروج إلى ما دون المسافه مع قصد العود إليه فى أنه يتم ذهابا و فى المقصد و الاياب و محل التردد إذا كان قاصدا للعود إليه من حيث إنه محل تردده، و فى القصر بالخروج إذا أعرض عنه و كان العود إليه من حيث كونه تسعه و عشرين يوما..

فيه انه إذا لم يرجع فى ذلك اليوم و بيت فيه و يرجع بعد ذلك اليوم لم يبق فيه إلا تسعه و عشرين يوما مترددا، لا ثلاثين يوما مترددا.

منزلاً له في سفره الجديد، و غير ذلك من الصور التي ذكرناها (١).

**مسألة ٤٢: إذا تردد في مكان تسعة و عشرين يوماً أو أقل ثم سار إلى مكان آخر و تردد فيه كذلك و هكذا**

[٢٣٤٣] مسألة ٤٢: إذا تردد في مكان تسعة و عشرين يوماً أو أقل ثم سار إلى مكان آخر و تردد فيه كذلك و هكذا بقي على القصر ما دام كذلك إلا إذا نوى الإقامة في مكان أو بقي متردداً ثلاثين يوماً في مكان واحد.

**مسألة ٤٣: المتردد ثلاثين يوماً إذا أنشأ سفراً بقدر المسافة لا يقصر إلا بعد الخروج عن حد الترخيص**

[٢٣٤٤] مسألة ٤٣: المتردد ثلاثين يوماً إذا أنشأ سفراً بقدر المسافة لا يقصر إلا بعد الخروج عن حد الترخيص كالمقيم (٢) كما عرفت سابقاً.

تقدم الكلام في تمام هذه الصور بشكل موسع في مسألة المقيم عشرة أيام.

مر ان اعتبار حد الترخيص لم يثبت للمقيم عشرة أيام في بلد لعدم الدليل عليه، و كذلك لا دليل على اعتباره في المتردد ثلاثين يوماً، و عليه فحكمه القصر بمجرد الخروج عن محل التردد ثلاثين يوماً و البدء بقطع المسافة و لو بخطوه واحده، و لا يتوقف على الوصول إلى حد الترخيص.





فصل فى أحكام صلاة المسافر مضافا إلى ما مرّ فى طيّ المسائل السابقه، قد عرفت أنه يسقط بعد تحقق الشرائط المذكوره من الرباعيات ركعتان، كما أنه تسقط النوافل النهاريه أى نافله الظهرين بل و نافله العشاء و هى الوتيره أيضا على الأقوى، و كذا يسقط الصوم الواجب عظيمه، بل المستحب أيضا إلا- فى بعض المواضع المستثناه، فيجب عليه القصر فى الرباعيات فيما عدا الأماكن الأربعة، و لا- يجوز له الاتيان بالنوافل النهاريه بل و لا الوتيره إلا بعنوان الرجاء و احتمال المطلوبيه لمكان الخلاف فى سقوطها و عدمه، و لا تسقط نافله الصبح و المغرب و لا صلاة الليل، كما لا إشكال فى أنه يجوز الاتيان بغير الرواتب من الصلوات المستحبه.

### مسأله ١: إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر ثم سافر قبل الاتيان بالظهرين

[٢٣٤٥] مسأله ١: إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر ثم سافر قبل الاتيان بالظهرين يجوز له الاتيان بنافلتهما سفرا و إن كان يصليهما قصرا (١)، و إن هذا هو الأظهر.

بيان ذلك: ان صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلهما و لا بعدهما شىء» (١) و إن كانت تنص على ثبوت الملازمه بين قصر الصلاه فى السفر و سقوط نافلتها، و مثلها صحيحه حذيفه بن منصور. و لكن فى مقابلتهما موثقه عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سئل

ص: ٤٦٥

عن الرجل إذا زالت الشمس و هو فى منزله، ثم يخرج فى السفر، فقال: يبدأ بالزوال فيصليها ثم يصلى الأولى بتقصير ركعتين، لأنه خرج من منزله قبل أن تحضره الأولى. و سأل: فإن خرج بعد ما حضرت الأولى. قال: يصلى الأولى أربع ركعات ثم يصلى بعد النوافل ثمان ركعات، لأنه خرج من منزله بعد ما حضرت الأولى، فإذا حضرت العصر صلى العصر بتقصير و هى ركعتان لأنه خرج فى السفر قبل أن تحضر العصر».

(١) و هى تنص على أمرين:

أحدهما: ان من خرج من منزله بعد زوال الشمس فله أن يأتى بالنوافل أولاً ثم يأتى بالظهر ركعتين معللاً بأنه خرج من منزله قبل أن يدخل وقتها.

و الآخر: ان من خرج من منزله بعد دخول الوقت فعليه أن يصلى تماماً، و هذا يعنى أن المعيار فى وجوب القصر إنما هو بالخروج من البلد قاصداً السفر الشرعى قبل دخول الوقت، و أما إذا كان بعده فالحكم هو التمام، و ينبغى لنا أن ننظر فى هذين الأمرين.

أما الأمر الأول: فانه و ان كان مخالفاً للروايات الناطقة بدخول وقت الظهرين بمجرد زوال الشمس، و هذه الروايات تبلغ من الكثرة حد التواتر إجمالاً، و على هذا فالموثقة من هذه الناحية و إن كانت مخالفة للسنة إلا أن مخالفتها لها ليست على نحو التعارض و التنافى المستقر لكى لا- تكون حجة فى نفسها، بل مخالفتها لها من مخالفته الظاهر للنص باعتبار أن الموثقة ظاهره فى أن وقت الظهرين يدخل بعد الاتيان بالنوافل لا- من الزوال، و لا- تكون ناصه فيه، و تلك الروايات ناصه فى دخول وقتها بمجرد الزوال فاذن لا- بد من رفع اليد عن ظهور الموثقة و حملها على وقت الفضيله بقريته نص تلك الروايات على تفصيل تقدم فى باب الأوقات. و حيث ان

ص: ٤٦٦

نسبه الموثقه الى الصحيحتين المتقدمتين نسبه الخاص إلى العام و المقيد إلى المطلق باعتبار ان الموثقه تدل على أن من خرج من منزله ناويا السفر قبل وقت الفضيله للظهرين يجوز له الاتيان بنافلتهما سفرا ثم الاتيان بهما قصرا.

و أما الصحيحتان فهما تدلان على عدم جواز الاتيان بنافلتهما مطلقا سواء خرج من منزله قبل وقت الفضيله أو بعده بفتراه أو فترات، فإذن لا مانع من تقييد اطلاقهما بها.

فالتجيه: ان من خرج من بلده مسافرا، فإن كان في أول الزوال و قبل دخول وقت الفضيله للظهرين جاز له الاتيان بنافلتهما، ثم الاتيان بهما قصرا، و إن كان بعد دخول وقت الفضيله لم يجز له الاتيان بهما، و لكن مع ذلك كان الأجدر و الأولى الاتيان بنافلتهما فيه احتياطا و برجاء المطلوبيه.

و أما الأمر الثاني: فلأن الموثقه كغيرها من الروايات معارضه للروايات التي تنص على ان العبره بالقصر و التمام إنما هي بحال الأداء و الامتثال لا بحال تعلق التكليف و فعليته، منها: صحيحه محمد بن مسلم في حديث قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يريد السفر فيخرج حين تزول الشمس؟ فقال: إذا خرجت فصل ركعتين...» (١).

و منها: صحيحه اسماعيل بن جابر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يدخل على وقت الصلاه و أنا في السفر فلا أصلي حتى أدخل أهلي، فقال: صل و أتم الصلاه، قلت: فدخل على وقت الصلاه و أنا في أهلي أريد السفر فلا أصلي حتى أخرج، فقال: فصل و قصر فإن لم تفعل فقد خالفت و الله رسول الله.» (٢) و منها:

غيرهما.

فإذن تقع المعارضه بينهما، فلا بد من الرجوع إلى مرجحات بابها، و بما أنه

ص: ٤٦٧

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٢١ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل ج ٨ باب: ٢١ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٢.

تركها في الوقت يجوز له قضاؤها.

## مسألة ٢: لا يبعد جواز الاتيان بنافله الظهر في حال السفر إذا دخل عليه الوقت

[٢٣٤٦] مسألة ٢: لا يبعد جواز الاتيان بنافله الظهر في حال السفر إذا دخل عليه الوقت (١) وهو مسافر و ترك الاتيان بالظهر حتى يدخل المنزل من لا ترجيح لإحداهما على الأخرى فتسقطان معا، و يرجع حينئذ إلى العام الفوقى و هو اطلاق أدله وجوب القصر بالنسبة إلى المسافر، و أدله وجوب التمام بالنسبة إلى الحاضر، فإن مقتضى اطلاق الأولى ان وظيفه المسافر هي الاتيان بالصلاه قصرا و إن كان حين تعلق الوجوب به حاضرا، و مقتضى اطلاق الثانية ان وظيفه الحاضر هي الاتيان بها تماما و إن كان حين تعلق الوجوب بها مسافرا.

و دعوى: ان الطائفة الثانية روايات مشهوره بين الأصحاب و قد عملوا بها دون الطائفة الأولى، و عليه فلا بد من ترجيح الطائفة الثانية على الأولى..

مدفوعه: بأن عمل الأصحاب بروايه لا يكون من مرجحات باب المعارضه، و لا أثر لكونها مشهوره عملا.

نعم لو كانت روايه مشهوره بدرجه يكون الانسان واثقا و مطمئنا بصدورها عن المعصوم عليه السّلام لم تكن الروايه المعارضه لها حجه لأنها مخالفه للسنة.

في الجواز اشكال بل منع، و الأظهر عدم الجواز لإطلاق الصحيحتين المتقدمتين، و لا مقيد لإطلاقهما في المسألة.

و قد يقال كما قيل: ان روايه أبى يحيى الحنات قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن صلاه النافله بالنهار في السفر، فقال: يا بنى لو صلحت النافله في السفر تمت الفريضة» (١) تدل على ذلك بدعوى أنها تنص على ثبوت الملازمه بين صلاحيه النافله في السفر و تماميه الفريضة، و بما أن فريضته تامه فتصلح النافله له، و حينئذ تكون مقيده لإطلاقهما.

و الجواب: ان الروايه ساقطه سندا و دلالة. أما سندنا فلأن فيه أبى يحيى

ص: ٤٦٨

الوطن أو محل الاقامه،و كذا إذا صلى الظهر في السفر ركعتين و ترك العصر إلى أن يدخل المنزل لا يبعد جواز الاتيان بنافلتهما في حال السفر،و كذا لا يبعد جواز الاتيان بالوتيره في حال السفر(١)إذا صلى العشاء أربعاً في الحضر ثم سافر، فإنه إذا تمت الفريضة صلحت نافلتها.

### مسألة ٣: لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماماً

[٢٣٤٧] مسألة ٣: لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماماً فإما أن يكون عالماً بالحكم و الموضوع أو جاهلاً- بهما أو بأحدهما أو ناسياً فإن كان عالماً بالحكم و الموضوع عامداً في غير الأماكن الأربعة بطلت صلاته و وجب عليه الاعادة في الوقت و القضاء في خارجه،و إن كان جاهلاً بأصل الحكم و أن حكم المسافر التقصير لم يجب عليه الاعادة فضلاً عن القضاء، و أما إن كان عالماً بأصل الحكم و جاهلاً ببعض الخصوصيات مثل أن السفر إلى أربه فراسخ مع قصد الرجوع يوجب القصر أو أن المسافر ثمانية أو أن كثير السفر إذا أقام في بلده أو غيره عشره أيام يقصّر في السفر الأول أو أن العاصي بسفره إذا رجع إلى الطاعة يقصّر و نحو ذلك و أتم و جب عليه الحنط و لم يثبت توثيقه،و أما دلالة فلأن مفادها ثبوت الملازمه بين صلاحه النافله في السفر و تماميه الفريضة فيه لإتماميتها مطلقاً و لو في الحضر كما هو المفروض في المسألة،فالروايه على تقدير تماميتها سنداً لا تدل على حكم المسألة،و بذلك يظهر حال ما بعده.

تقدم في أول كتاب الصلاه في(فصل اعداد الفرائض و نوافلها) سقوطها في السفر و لا دليل في المسألة على عدم السقوط و جواز الاتيان بها ما عدا روايه أبي يحيى الحنط و مر أنها ساقطه سنداً و دلالة.

الاعاده فى الوقت و القضاء فى خارجه (١)، و كذا إذا كان عالما بالحكم فيه ان الأظهر عدم وجوب القضاء إذا انكشف الحال فى خارج الوقت، بيان ذلك:

ان المكلف مره يكون جاهلا بجعل وجوب القصر فى الشريعه المقدسه على المسافر لدى توفر شروطه العامه فيه فصلى صلاه تامه.

و أخرى: يكون عالما بجعل وجوبه فى الشريعه على المسافر، و لكنه جاهل ببعض شروطه و خصوصياته، كما إذا تخيل ان الشريعه ارادت بالسفر معنى لا يشمل طى المسافه تلفيقا، أو رجوع العاصى الى الطاعه إذا كان الباقي بقدر المسافه، أو نحو ذلك فصلى فى هذه الحالات صلاه تامه.

و ثالثه: يكون جاهلا- بالموضوع و عالما بالحكم، كما إذا قصد السفر إلى بلد معين و تخيل ان المسافه إليه قريبه و تقل عن المسافه المحدده شرعا، فبتم صلاته ثم يعلم بأنها بقدر المسافه الشرعيه.

و رابعه: يكون غافلا عن سفره و تخيل انه فى بلده فصلى صلاه تامه ثم تذكر أنه مسافر.

و خامسه: يكون عالما بسفره و لكنه غفل عن حكمه و هو وجوب القصر، فصلى صلاه تامه ثم تفتن بالحال، و هذه هى صور المسأله.

أما الصوره الأولى: فلا شبهه فى صحه الصلاه تماما موضع القصر، و لا تجب عليه الاعاده فى الوقت فضلا عن خارج الوقت، و ينص عليه ذيل صحيحه زراره و محمد بن مسلم، قالوا: قلنا لأبى جعفر عليه السلام: «رجل صلى فى السفر أربعا أم يعيد أم لا؟ قال: إن كان قرئت عليه آيه التقصير و فسرت له فصلى أربعا أعاد، و إن لم يكن قرئت عليه و لم يعلمها فلا إعادة عليه». (١)

و أما الصوره الثانيه: فمقتضى اطلاق صحيحه زراره و محمد بن مسلم

ص: ٤٧٠

---

١- (١) الوسائل ج ٨ باب: ١٧ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٤.

جاهلا- بالموضوع كما إذا تخيل عدم كون مقصده مسافه مع كونه مسافه فإنه لو أتم وجب عليه الاعاده أو القضاء(١)،و أما إذا كان ناسيا لسفره أو أن وجوب الاعاده مطلقا حتى في خارج الوقت على أساس أنه عالم بأصل الحكم في الشريعة المقدسه فيكون مشمولا لقوله عليه السّلام في الصحيحه:«إن كانت قرئت عليه آيه التقصير و فسرت له...»،هَذَا،و لكن صحيحه العيص قال:«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل صلى و هو مسافر فأتم الصلاه؟قال:إن كان في وقت فليعد، و إن كان الوقت قد مضى فلا». (١)تنص على عدم وجوب القضاء خارج الوقت،و على هذا فلا بد من تقييد اطلاق صحيحه زراره و محمد بن مسلم بها.

فالتتيجه:ان العالم بأصل الحكم و الجاهل بخصوصياته و شروطه إذا أتم صلاته،فإن علم بالحال في الوقت وجبت اعادتها قصرا،و إن لم يعلم بالحال الآ بعد خروج الوقت لم يجب القضاء و بذلك يظهر حكم الصوره الثالثه أيضا.

و أما الصوره الرابعه:فحكمتها هو حكم الصوره الثانيه حيث ان مقتضى اطلاق صحيحه زراره و محمد بن مسلم وجوب الاعاده مطلقا و لو في خارج الوقت،و لكن صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:«سألته عن الرجل ينسى فيصلى في السفر أربع ركعات؟قال:ان ذكر في ذلك اليوم فليعد،و إن لم يذكر حتى يمضى ذلك اليوم فلا اعاده عليه» (٢)تنص على التفصيل بين الوقت و خارجه،فإن كان التذكر في الوقت وجبت الاعاده قصرا،و إن كان في خارجه لم يجب القضاء.

و بها يقيد اطلاق صحيحه زراره و محمد بن مسلم.و منه يظهر حكم الصوره الخامسه أيضا،باعتبار ان صحيحه أبي بصير مطلقه من هذه الناحيه و تعم باطلاقها نسيان الحكم و الموضوع معا،فلا تختص بالثاني،بل تعمها صحيحه العيص أيضا باطلاقها. ظهر مما مر عدم وجوبه.

ص: ٤٧١

١-١) الوسائل ج ٨ باب:١٧ من أبواب صلاه المسافر الحديث:١.

٢-٢) الوسائل ج ٨ باب:١٧ من أبواب صلاه المسافر الحديث:٢.



حكم السفر القصر فأتَم فإن تذكُر فى الوقت وحب عليه الاعاده، و إن لم يعد وحب عليه القضاء فى خارج الوقت، و إن تذكُر بعد خروج الوقت لا يجب عليه القضاء، و أما إذا لم يكن ناسيا للسفر و لا لحكمه و مع ذلك أتم صلاته ناسيا (١) وحب عليه الاعاده و القضاء.

#### مسألة ٤: حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلاة

[٢٣٤٨] مسألة ٤: حكم الصوم فيما ذكر حكم الصلاة، فيبطل مع العلم و العمد، و يصح مع الجهل بأصل الحكم دون الجهل بالخصوصيات و دون الجهل بالموضوع (٢).

المراد بالنسيان هنا الغفلة و الخطأ فى التطبيق، فإنه على الرغم من التفاته إلى انه مسافر و أنّ حكمه القصر، قد يغفل عن عدد ركعات صلاته و يخطئ فيزيد عليها ركعتين خطأ و سهواً، و بما أن الوارد فى الصحيحه هو النسيان و لا نسيان فى المقام لا حكماً و لا موضوعاً فلا تعم المقام، فإذن الحكم كما فى المتن، و هو وجوب الاعاده إن تنبه فى الوقت، و الأ فالقضاء.

هذا هو الأظهر، و ذلك لأن الوارد فى المسألة مجموعتان من الروايات.

احدهما: تؤكد و تنص على أن من صام فى السفر، فإن كان ممن بلغه أن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن الصوم فيه لم يجز عنه، و إن كان ممن لم يبلغه ذلك أجزاءه.

منها: صحيحه الحلبي، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل صام فى السفر، فقال: إن كان بلغه أن رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن ذلك فعليه القضاء، و إن لم يكن بلغه فلا شىء عليه».

(١) و منها: صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد الله عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«سألته عن رجل صام شهر رمضان فى السفر، فقال: إن كان لم يبلغه ان رسول الله صلى الله عليه و آله نهى عن ذلك فليس عليه القضاء، و قد أجزأ عنه الصوم» (٢) حيث ان المتفاهم العرفى من هذه المجموعه هو أن المشار إليه بكلمه ذلك فيها هو طبعى الصوم فى

ص: ٤٧٢

١- (١) الوسائل ج ١٠ باب: ٢ من أبواب من يصحّ منه الصوم الحديث: ٣.

٢- (٢) الوسائل ج ١٠ باب: ٢ من أبواب من يصحّ منه الصوم الحديث: ٢.

السفر دون الفرد، إذ لا يحتمل أن يكون النهى الصادر من النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ خِصُوصَ الصَّوْمِ المفروض في السؤال، بداهة ان الاشارة اليه باعتبار أنه مصداق للطبيعي لا بلحاظ حده الفردى، إذ لا خصوصية له، و على هذا فالجاهل ببعض الخصوصيات، أو الموضوع إذا كان عالما بأصل النهى كما إذا كان معتقدا بأن طي المسافة تليقا لم يضر بالصوم، حيث يصدق عليه أنه ممن بلغه أن النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ خِصُوصَ الصَّوْمِ، فان المراد من البلوغ هو بلوغ النهى في الشريعة المقدسه.

و الأخرى: تؤكد و تنص على ان من صام في السفر بجهاله صح صومه.

منها: صححه عيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صام في السفر بجهاله لم يقضه». (١)

و منها: صححه ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا سافر الرجل في شهر رمضان أفطر، وإن صامه بجهاله لم يقضه». (٢) فإن المتفاهم العرفي من الجهاله فيها أعم من الجهل بأصل الحكم، أو ببعض الخصوصيات و شروطه، أو الموضوع، لأن من كان معتقدا بأن طي المسافة تليقا، أو رجوع العاصي إلى الطاعة إذا كان الباقي مسافة لا يضر بالصوم، فسافر كذلك و صام صدق أنه صام في السفر بجهاله، أو كان معتقدا بأن ما بين بلده و البلد الآخر يقل عن المسافة المحدده فسافر إليه صائما صدق أنه صام بجهاله.

و على هذا فالمجموعه الأولى بما أنها تدل على حكمين متباينين..

أحدهما: بطلان الصوم في السفر لمن بلغه نهى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ خِصُوصَ الصَّوْمِ، عن ذلك.

و الآخر: صحته لمن لم يبلغه ذلك، فتكون معارضة للمجموعه الثانيه من ناحيه دلالتها على الحكم الأول و هو بطلان الصوم على نحو العموم من وجه، على

ص: ٤٧٣

١-١) الوسائل ج ١٠ باب: ٢ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٥.

٢-٢) الوسائل ج ١٠ باب: ٢ من أبواب من يصح منه الصوم الحديث: ٦.

[٢٣٤٩] مسأله ٥: إذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع أساس أنها تدل عليه و إن كان المسافر جاهلا- ببعض الخصوصيات أو الموضوع و عالما ببلوغ النهي، و المجموعه الثانيه تدل على صحته إذا كان جاهلا بذلك و إن كان عالما بأصل النهي في الشريعه المقدسه، فيكون مورد الالتقاء بينهما هو صوم المسافر الجاهل ببعض الخصوصيات و الشروط أو الموضوع و العالم بأصل النهي، فإن مقتضى اطلاق الأول بطلان صومه، و مقتضى اطلاق الثانيه صحته، و حيث انه لا ترجيح في البين فيسقط كلا الاطلاقين معا و يرجع إلى العمومات الأوليه، و مقتضاها البطلان، فإن إجزاء غير المأمور به عن المأمور به بحاجه إلى دليل، و مقتضى القاعده عدم الاجزاء.

و إن شئت قلت: إن مقتضى العمومات الأوليه عدم مشروعيه الصوم في السفر، بلا فرق بين العالم و الجاهل، و قد استثنى منها الجاهل بالحكم، و أما الجاهل بالموضوع أو بعض الخصوصيات فقد مر أن دليله قد سقط من جهه المعارضه، فإذا ينحصر المستثنى في الجاهل بالحكم فقط، و بذلك يظهر الفرق بين الصوم و الصلاه، فإن المسافر الجاهل بالموضوع أو بعض الخصوصيات دون الحكم في باب الصلاه إذا صلى صحت صلاته شريطه انكشاف الحال بعد الوقت.

فالتتيجه: إن من صام في السفر عالما بالحكم و جاهلا بالموضوع أو ببعض الخصوصيات بطل صومه و وجب عليه قضاؤه دون صلاته، إلا إذا انكشف الحال في الوقت، هذا كله في الجاهل.

و أما الناسى للسفر أو حكمه فإذا صام بطل صومه بلا فرق بين نسيان الموضوع أو الحكم لعدم الدليل على الصحه، و بذلك يمتاز الصوم عن الصلاه، فإن الناسى للسفر أو حكمه إذا صلى فإن تذكر في الوقت أعادها، و إلا صحت صلاته و لا قضاء عليه.

الموارد إلا في المقيم المقصر للجهل بأن حكمه التمام.

### مسألة ٦: إذا كان جاهلاً بأصل الحكم و لكن لم يصل في الوقت

[٢٣٥٠] مسألة ٦: إذا كان جاهلاً بأصل الحكم و لكن لم يصل في الوقت و جب عليه القصر في القضاء بعد العلم به (١) و إن كان لو أتم في الوقت كان صحيحاً، فصحة التمام منه ليس لأجل أنه تكليفه بل من باب الاغتفار (٢)، فلا ينافي ما ذكرناه قوله: «اقض ما فات كما فات» (١) ففي الحقيقة الفاتت منه هو القصر لا التمام، و كذا الكلام في الناسي للسفر أو لحكمه فإنه لو لم يصل أصلاً عصياناً أو لعذر و جب عليه القضاء قصراً.

### مسألة ٧: إذا تذكر الناسي للسفر أو لحكمه في أثناء الصلاة

[٢٣٥١] مسألة ٧: إذا تذكر الناسي للسفر أو لحكمه في أثناء الصلاة فإن كان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة أتم الصلاة قصراً و اجتزأ بها و لا يضر كونه ناوياً من الأول للتمام لأنه من باب الداعي و الاشتباه في فيه إشكال، و لا يبعد التخيير في القضاء أيضاً، كما هو الحال في الأداء لما ذكرناه في علم الأصول من ان الواجب في المسألة هو الجامع بين القصر و التمام في حاله جهل المسافر بوجوب القصر، و عليه فإذا لم يأت بالتمام أيضاً فقد فات منه الجامع، و مقتضى القاعدة في التخيير في قضائه كالأداء بمقتضى قوله عليه السلام: «اقض ما فات كما فات» و إن كان الأحوط و الأجدر هو قضاؤه قصراً.

بل من باب انه أحد فردى الواجب التخييري كما مر، و لا يقاس ذلك بالناسي للسفر أو حكمه، فإن الواجب في حقه ليس هو الجامع بين القصر و التمام، و من هنا وجبت الاعاده إذا تذكر في الوقت، حيث ان الواجب فيه هو القصر، و إذا أتى بالصلاة تماماً في الوقت ناسياً و تذكر في خارج الوقت كفى عن القضاء قصراً، و أما إذا لم يأت بها تماماً في الوقت عامداً أو ناسياً فيجب القضاء في خارج الوقت قصراً باعتبار ان الفاتت منه هو القصر دون الجامع.

ص: ٤٧٥

المصداق لا- التقييد فيكفي قصد الصلاة و القرية بها،و إن تذكر بعد ذلك بطلت و وجب عليه الاعاده مع سعه الوقت و لو بإدراك ركعه من الوقت(١)، بل و كذا لو تذكر بعد الصلاة تماما و قد بقي من الوقت مقدار ركعه فإنه يجب عليه إعادتها قصرا،و كذا الحال في الجاهل بأن مقصده مسافه إذا شرع في الصلاة بنيه التمام ثم علم بذلك،أو الجاهل بخصوصيات الحكم إذا نوى التمام ثم علم في الأثناء أن حكمه القصر،بل الظاهر أن حكم من كان وظيفته التمام إذا شرع في الصلاة بنيه القصر جهلا ثم تذكر في الأثناء العدول إلى التمام،و لا- يضره أنه نوى من الأول ركعتين مع أن الواجب عليه على الأحوط في غير صلاة الغداء،لما تقدم من ان التعدي عن مورد حديث(من أدرك...إلى سائر الصلوات لا يخلو عن إشكال،و على هذا فالناسي إذا أتى بالصلاة تماما ثم تفتن بالحال،فإن كان في الوقت أعادها قصرا،و إن كان في خارج الوقت لم يقض و حيث انه في المسألة لا يتمكن من ادراك الصلاة قصرا بتمامها في الوقت و إنما يتمكن من ادراك ركعه منها فيه و كفايته عن ادراك تمام الركعات في غير صلاة الغداء مورد للإشكال،فمن أجل ذلك يكون الاتيان بها قصرا بادراك ركعه منها في الوقت مبنيا على الاحتياط لاحتمال كفايه ما أتى به الناسي من الصلاة تماما عن القصر بعد عدم التمكن من اعادتها بكاملها في الوقت،هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى:ان هذه المسألة مبنية على أن عنواني التمام و القصر ليسا من العناوين المقومه للصلاة كعنوان الظهر و العصر و المغرب و العشاء و الصبح، فمن أجل ذلك إذا بدأ بالصلاة بعنوان القصر خطأ صح اتمامها تماما،و كذلك العكس شريطه أن يكون قبل دخوله في ركوع الركعه الثالثه و قد تقدم أن هذا هو الصحيح.

أربع ركعات لما ذكر من كفايه قصد الصلاة متقربا و إن تخيل أن الواجب هو القصر، لأنه من باب الاشتباه في التطبيق و المصداق لا- التقييد، فالمقيم الجاهل بأن وظيفته التمام إذا قصد القصر ثم علم في الأثناء يعدل إلى التمام و يجتزئ به، لكن الأحوط الاتمام و الاعاده، بل الأحوط في الفرض الأول أيضا الاعاده قصرا بعد الاتمام قصرا.

#### مسألة ٨: لو قصر المسافر اتفاقا لا عن قصد

[٢٣٥٢] مسألة ٨: لو قصر المسافر اتفاقا لا عن قصد فالظاهر صحه صلاته، و إن كان الأحوط الاعاده، بل و كذا لو كان جاهلا بأن وظيفته القصر فنوى التمام لكنه قصر سهوا، و الاحتياط بالاعاده في هذه الصورة أكد و أشد (١).

فيه أنه لا منشأ لذلك، بل لا منشأ لأصل الاحتياط لا هنا و لا فيما قبله، لأن ما يحتمل أن يكون منشأ له أحد أمور:

الأول: احتمال أن يكون عنوان القصر أو التمام من العناوين القصدية المقومه، و لكن قد مر أن هذا الاحتمال غير محتمل فقها، فلا يصلح أن يكون منشأ للاحتياط.

الثاني: احتمال أن تكون نية الخلاف مضره حيث أن الواجب عليه في الواقع هو القصر و هو ينوى التمام، و لكن قصر اتفاقا و غفله، فمن أجل هذا الاحتمال لا بأس بالاحتياط.

و لكن لا أساس له أيضا، فإنه إذا أتى بالصلاه ذات ركعتين بنيه القربه صحت باعتبار أن نية القصر غير معتبره.

الثالث: احتمال أن جهل المسافر بوجوب القصر و الاعتقاد بوجوب التمام يوجب انقلاب الواقع و تحول الواجب من القصر إلى التمام، فتكون وظيفته الصلاة تماما واقعا، و على هذا فيحتمل أن يكون الاتيان بالقصر باطلا، فمن أجل ذلك لا بأس بالاحتياط.

## مسألة ٩: إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر متمكن من الصلاة و لم يصل ثم سافر وجب عليه القصر

[٢٣٥٣] مسألة ٩: إذا دخل عليه الوقت و هو حاضر متمكن من الصلاة و لم يصل ثم سافر وجب عليه القصر، و لو دخل عليه الوقت و هو مسافر فلم يصل حتى دخل المنزل من الوطن أو محل الاقامه أو حد الترخيص منهما أتم (١)، فالمدار على حال الأداء لا حال الوجوب و التعلق لكن الأحوط في المقامين الجمع (٢).

## مسألة ١٠: إذا فاتت منه الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخره مسافرا أو بالعكس

[٢٣٥٤] مسألة ١٠: إذا فاتت منه الصلاة و كان في أول الوقت حاضرا و في آخره مسافرا أو بالعكس فالأقوى أنه مخير بين القضاء قصرا أو تاما، لأنه فاتت منه الصلاة في مجموع الوقت و المفروض أنه كان مكلفا في بعضه بالقصر و في بعضه بالتمام، و لكن الأحوط مراعاة حال الفوت (٣) و هو آخر و لكن هذا الاحتمال أيضا غير محتمل، فإن الجهل في المسألة إما أن لا- يوجب الانقلاب أصلا و أن الوظيفة الواقعية هي القصر، فالتمام إنما هو من باب الاغتفار، أى اغتفار زيادة الركعتين، و اما أن يوجب انقلاب التكليف من القصر تعيينا إلى الجامع تخيرا، و هذا هو الظاهر كما حققناه في الأصول، و أما احتمال أنه يوجب انقلاب التكليف من القصر تعيينا إلى التمام كذلك فهو غير محتمل.

فالتتيجه: انه لا منشأ للاحتياط لا في الجاهل و لا في الناسي فضلا عن كونه في الجاهل آكد و أشد.

مر أن اعتبار حد الترخيص انما هو في الخروج عن الوطن دون محل الاقامه، فإنه يجب عليه القصر إذا خرج منه و بدأ بقطع المسافه و لو بخطوه واحده.

فيه ان الاحتياط و إن كان استحيابيا، إلا أن منشأه ضعيف جدا، و قد تقدم تفصيل ذلك في المسألة (١) من هذا الفصل.

بل هو الأقوى على أساس اناطه اشتغال ذمه المكلف بالصلاه حين فوتها، فان كان في هذا الحين مسافرا اشتغلت ذمته بها قصرا باعتبار أن الفائت منه

فى ذلك الحين هو القصر، و إن كان حاضرا اشتغلت ذمته بها تماما تطبيقا لما تقدم.

و إن شئت قلت: إن المعيار إنما هو بحال الفوت، فإن كان مسافرا فى هذه الحال كان مأمورا بالصلاه قصرا دون الجامع بينها و بين الصلاه تماما، و إن كان حاضرا فيها كان مأمورا بالصلاه تماما دون الأعم، فإذا فاتت منه فى هذه الحال بسبب من الأسباب فإن كان مسافرا فقد فاتت منه الصلاه قصرا دون الجامع، و إن كان حاضرا فقد فاتت منه الصلاه تماما دون الأعم، فإذا فاتت عليه قضاء ما فات عنه بمقتضى قوله عليه السلام: «أقضى ما فات كما فات...»، فالنتيجة ان مقتضى القاعدة هو مراعاة حال الفوت.

و لكن فى مقابل ذلك روايه تنص على أن المعيار فى وجوب القضاء بحال التعلق لا بحال الفوت، و هى روايه زراره عن أبى جعفر عليه السلام: «إنه سئل عن رجل دخل وقت الصلاه و هو فى السفر، فأخر الصلاه حتى قدم، و هو يريد يصلّيها إذا قدم إلى أهله فنسى حين قدم إلى أهله أن يصلّيها حتى ذهب وقتها؟ قال: يصلّيها ركعتين صلاه المسافر، لأن الوقت دخل و هو مسافر، كان ينبغى له أن يصلّي عند ذلك» (١).

و الجواب: أولا: إن الروايه ضعيفه سندا، فإن فى سندها موسى بن بكر و هو لم يثبت توثيقه، و أما قول صفوان بأن كتاب موسى بن بكر مما لا يختلف فيه أصحابنا فلا- يكون هذا شهاده منه على وثاقه الرجل، و إنما هو شهاده على ان كتابه مما لا يختلف فيه الاصحاب، و لا ملازمه بين الأمرين، لاحتمال أن يكون منشأ عدم اختلاف الاصحاب فى كتابه شيئا آخر لا وثاقه الرجل.

فالنتيجة: أن هذه الجملة لا تكون ظاهره فى الشهاده على الوثاقه، و أما وقوعه فى اسناد تفسير على بن ابراهيم، فقد ذكرنا فى غير مورد من بحوثنا الفقهيّه

ص: ٤٧٩



الوقت، وأحوط منه الجمع بين القصر و التمام.

### مسألة ١١: الأقوى كون المسافر مخيرا بين القصر و التمام فى الأماكن الأربعة

[٢٣٥٥] مسألة ١١: الأقوى كون المسافر مخيرا بين القصر و التمام فى الأماكن الأربعة، و هى مسجد الحرام، و مسجد النبى صلى الله عليه و آله، و مسجد الكوفه، و الحائر الحسينى عليه السلام، بل التمام هو الأفضل، و إن كان الأحوط هو القصر، و ما ذكرنا هو القدر المتيقن، و إلا فلا يبعد كون المدار على البلدان الأربعة (١) و هى مكه و المدينه و الكوفه و كربلاء، لكن لا ينبغى ترك أن مجرد وقوعه فيه لا يكفى للتوثيق.

و ثانيا: مع الاغماض عن سندها، ان المتفاهم العرفى من التعليل فيها كون العبره فى الاتيان بالصلاه كما و كيفا، انما هى بحال تعلق الوجوب بها بلا- فرق بين حال الأداء و القضاء، على أساس أن القضاء بدل عما فات من المكلف، فإذا كان المعيار فى القضاء بحال التعلق كشف عن انه المعيار فى الأداء أيضا، باعتبار ان القضاء هو الاتيان بالفائت كما و كيفا، فإذن لا بد من افتراض ان الفائت عن المكلف فى الوقت هو الصلاه حال التعلق لا حال الأداء، و إلا فلا يمكن أن يكون قضاؤهما بلحاظ هذه الحال دون الأداء، فانه حينئذ ليس قضاء لما فات باعتبار ان القضاء لا بد أن يكون مماثلا للفائت كما و كيفا.

فالنتيجه: ان مورد التعليل و إن كان هو القضاء، إلا أنه يدل على أن العبره فى الأداء و القضاء انما هى بحال تعلق الوجوب باعتبار أن القضاء هو الاتيان بما يماثل الفائت، فلا بد حينئذ من افتراض ان الفائت منه بلحاظ حال تعلقه، و عليه فتكون هذه الروايه من الروايات المعارضه، و قد مر الكلام فى هذه المعارضه فى المسأله (١) من هذا الفصل.

بل الثلاثه و هى مكه و المدينه و الكوفه دون كربلاء، حيث لم يرد فيه الأمر بالإتمام بعنوان كربلاء، و إنما ورد بعنوان حرم الحسين عليه السلام، و القدر المتيقن

منه نفس الحرم دون تمام البلد. ثم ينبغي أن نتكلم فى هذه المسأله فى ثلاث نقاط..

الأولى: حول الروايات و امكان الاستفاده التخيير منها فى هذه الأماكن.

الثانيه: فى حدود هذه الاماكن سعه و ضيقا.

الثالثه: ان مرد التخيير بين القصر و التمام فيها إلى ايجاب الجامع، أو إلى وجوبين مشروطين.

أما الكلام فى النقطه الأولى: فان الروايات الوارده فى هذه المسأله تصنف إلى أربع طوائف..

الأولى: الروايات التى تنص على التمام مره بلسان الأمر به، و أخرى بلسان أنه من مخزون علم الله.

الثانيه: الروايات التى تنص على التخيير بين القصر و الاتمام.

الثالثه: الروايات التى تنص على الأمر بالقصر ما لم ينو مقام عشره أيام.

الرابعه: الروايات التى تنص على أن الاتمام فيها محبوب.

و ننظر الآن إلى امكان الجمع العرفى بين هذه الطوائف و استفاده التخيير بين القصر و التمام فى الأماكن المذكوره، فنقول: انه لا تنافى بين الطائفه الأولى و الطائفه الثانيه على أساس أن الطائفه الثانيه بما أنها ناصه فى التخيير تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الأمر بالتمام فى الطائفه الأولى فى الوجوب التعيينى، فالنتيجه: ان الأمر بالتمام فيها باعتبار أنه أحد فردى الواجب التخييرى.

و لكن قد يقال كما قيل: ان الطائفه الثانيه معارضه بالطائفه الثالثه التى تنص على وجوب القصر فيها تعيينا، كصحيحه ابن بزيغ و نحوها.

و الجواب أولاً: انه لا- معارضه بينها و بين نصوص التخيير، على أساس أنها ظاهره فى وجوب القصر تعيينا بملاك ظهور الأمر فيه، و قد مر أن روايات التخيير ناصه فيه، فمن أجل ذلك تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الأمر فى الطائفه الثالثه فى وجوب القصر تعيينا و حمله على التخيير، و مع إمكان الجمع العرفى الدلالى بينهما لا تصل النوبه إلى المعارضه.

و ثانياً: ان الطائفه الرابعه كصحيحه على بن مهزيار عن أبى جعفر الثانى عليه السلام حاكمه فى المسأله، و تبين المراد من الروايات الأمره بالتمام و الروايات الأمره بالقصر بقوله (عليه السلام): «...قد علمت يرحمك الله فضل الصلاه فى الحرمين على غيرهما، فأنا أحب لك إذا دخلتهما أن لا تقصر و تكثر فيهما من الصلاه...» (1) فانه صريح فى عدم وجوب القصر فيهما تعيينا، بل التمام فيها أحب من القصر، و على هذا فلا موضوع للمعارضه.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن بينهما معارضه، فقد يقال: انه لا بد من حمل روايات القصر على التقيه باعتبار أنها موافقه للعامه عملاً من جهه أنهم لا يفرقون بين الحرمين و غيرهما و إن كانوا مختلفين فى الرأى.

و فيه: ان المرجح انما هو مخالفه إحدى الروايتين المتعارضتين لمذهب العامه، و موافقه الأخرى له، و لا أثر للالتزام العملى ما لم يكن موافقا للمذهب، فإذا تسقطان معاً، و يرجع إلى العام الفوقى، و هو اطلاقات أدله وجوب القصر على المسافر.

و أما صحيحه معاويه بن وهب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التقصير فى الحرمين و التمام، فقال: لا تتم حتى تجمع على مقام عشره أيام، فقلت: ان أصحابنا رووا عنك انك أمرتهم بالتمام، فقال: ان أصحابك كانوا يدخلون المسجد فيصلون

ص: ٤٨٢

و يأخذون نعالهم و يخرجون و الناس يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلاه فأمرتهم بالتمام» (١) فلا تدل على أن النهى عن التمام للتقيه، إذ يحتمل أن يكون النهى عنه لرفع توهم الوجوب، هذا إضافة إلى أن الأمر بالتمام فى ذيل الصحيحه قرينه على ذلك باعتبار ان التمام إنما يجب على المسافر تعيينا إذا نوى مقام عشره أيام لا فى المسأله.

و أما الكلام فى النقطه الثانيه: فقد فسر الحرمين فى صحيحه على بن مهزيار المتقدمه بمكه و المدينه، و فى ضوء هذا التفسير يكون التخيير ثابتا فى تمام البلدين و لا يختص بالمسجدين، و أما حرم أمير المؤمنين عليه السلام فقد فسر فى صحيحه حسان بن مهران بالكوفه، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:» قال أمير المؤمنين عليه السلام: مكه حرم الله، و المدينه حرم رسول الله، و الكوفه حرمى» (٢) و مقتضى هذا التفسير أن التخيير ثابت فى تمام بلد الكوفه، و لا يختص بالمسجد، و إن كان الأجدر الاقتصار بالمسجد.

و أما حرم الحسين عليه السلام، فقد ورد فى صحيحه حماد بن عيسى عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: «من مخزون علم الله الاتمام فى أربعه مواطن: حرم الله و حرم رسوله (صلى الله عليه و آله) و حرم أمير المؤمنين عليه السلام و حرم الحسين بن على عليه السلام»، (٣) و أما بعنوان آخر كالحائر، أو عند قبر الحسين عليه السلام، أو كربلاء، فلم يرد فى شىء من الروايات المعتمده، فإذن يدور التخيير مدار صدق الحرم سعه و ضيقا.

و أما الكلام فى النقطه الثالثه: فقد حققنا فى الأصول أن مرجع التخيير الشرعى إلى إيجاب الجامع، و على هذا فالواجب هو الجامع بين القصر و التمام، و خصوصيه كل منهما خارجه عن الواجب، فإنها من خصوصيه الفرد بحده الفردى، و يترتب على ذلك انه إذا نوى القصر جاز العدول منه إلى التمام و بالعكس

ص: ٤٨٣

١- ١) الوسائل ج ٨ باب: ٢٥ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ٣٤.

٢- ٢) الوسائل ج ١٤ باب: ١٦ من أبواب المزار و ما يناسبه الحديث: ١.

٣- ٣) الوسائل ج ٨ باب: ٢٥ من أبواب صلاه المسافر الحديث: ١.

الاحتياط خصوصا في الأخيرتين، ولا يلحق بها سائر المشاهد، والأحوط في المساجد الثلاثة للاقتصار على الأصلي منها دون الزيادات الحادثة في بعضها، نعم لا فرق فيها بين السطوح و الصحن و المواضع المنخفضة منها، كما أن الأحوط في الحائر للاقتصار على ما حول الضريح المبارك (١).

### مسألة ١٢: إذا كان بعض بدن المصلي داخلا في أماكن التخيير و بعضه خارجا لا يجوز له التمام

[٢٣٥٦] مسألة ١٢: إذا كان بعض بدن المصلي داخلا في أماكن التخيير و بعضه خارجا لا يجوز له التمام.

نعم، لا بأس بالوقوف منتهى أحدها إذا كان يتأخر حال الركوع و السجود بحيث يكون تمام بدنه داخلا حالهما.

### مسألة ١٣: لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير المزبور

[٢٣٥٧] مسألة ١٣: لا يلحق الصوم بالصلاة في التخيير المزبور، فلا يصح له الصوم فيها إلا إذا نوى الاقامة أو بقى مترددا ثلاثين يوما.

إذا لم يتجاوز محل العدول باعتبار أنه عدول من فرد إلى فرد آخر، لا من واجب إلى واجب آخر، و من هنا يجوز الاتيان بالجامع بنيه القربة بدون قصد شيء منهما، بأن ينوى الصلاة و يكبر و يقرأ و يركع و يواصل صلاته من دون أن ينوى القصر أو التمام، و إذا وصل إلى التشهد فله أن يسلم و ينتهي من الصلاة، و له أن يضيف ركعتين أخريين، ثم يسلم، بل لو نوى القصر فأتى غفله، أو بالعكس صح و أتى بالواجب، بل قد تقدم انه لا يجب على المسافر نيه القصر، و لا على الحاضر نيه التمام لأنهما ليستا من العناوين القصديه فضلا عن اعتبارها في المقام، و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.

مر أن التخيير ثابت بعنوان الحرم، فيدور الحكم مداره سعه و ضيقا، و لا موجب للاقتصار على ما حول الضريح المطهر.

إلى هنا قد تم تعليقنا على مسائل الصلاة بعونه تعالى و توفيقه.

«و الحمد لله رب العالمين».

## مسألة ١٤: التخيير في هذه الأماكن استمراري

[٢٣٥٨] مسألة ١٤: التخيير في هذه الأماكن استمراري فيجوز له التمام مع شروعه في الصلاة بقصد القصر و بالعكس ما لم يتجاوز محل العدول، بل لا بأس بأن ينوي الصلاة من غير تعيين أحد الأمرين من الأول، بل لو نوى القصر فأتى غفله أو بالعكس فالظاهر الصحة.

## مسألة ١٥: يستحب أن يقول عقب كل صلاة مقصوره ثلاثين مره «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر»

[٢٣٥٩] مسألة ١٥: يستحب أن يقول عقب كل صلاة مقصوره ثلاثين مره:

«سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر»، وهذا وإن كان يستحب من حيث التعقيب عقب كل فريضه حتى غير المقصوره إلا أنه يتأكد عقب المقصورات، بل الأولى تكرارها مرتين مره من باب التعقيب و مره من حيث بدليتها عن الركعتين الساقطتين.

ص: ٤٨٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة



نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

